الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ



النتائج الاجتماعية والاقتصادية للتدخل لدولي في لبنان بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠م

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف: أ.د.: حسام النايف

إعداد: سماح سميح معروف

العام الدراسي: ١٤٣٩-١٤٤٠هـ/٢٠١٨-٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء...

إلى النور الإلهي الذي يبعث في نفسي الأمان والطمأنينة

إلى منارة ربي وقدوتي ومثلي الأعلى في الحياة

أبي الحبيب

إلى الملاك الذي نثر هالته القدسية فوق عيوني

إلى من لا أستطيع رد وفاء جميلها ما حييت... إلى الساكنة في قلبي أبداً

أمي الغالية

إلى زهور الربيع المتفتحة على الدوام

إلى من لا أجد ملاذاً وقت الضيق سوى صدورهم الحنونة

إلى من بدونهم تفقد الحياة معناها

أخواي العزيزان

كلمة شكر

هكذا هي الحياة بدايات ونهايات... فعندما نبدأ يكون هاجسنا أن نبلغ النهاية

إن هذا العمل الذي استغرق جهداً مضنياً، تكاملت أسسه وبنيانه بفضل أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حسام النايف الذي عاملني معاملة أخوية ورافق عملي خطوة بخطوة متابعاً ومحاسباً وناصحاً له مني كل التقدير والاحترام.

كما أتوجه بالشكر إلى رئاسة جامعة دمشق وعمادة كلية الآداب، وإلى رئاسة قسم التاريخ وأساتذته الكرام. وإلى كل من ساعدني ومدَ لي يد العون لإنهاء هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة العلمية الموقرة والتي تقيَم عملي هذا، وتزودني بإرشاداتها وآرائها القيمة لنرتقي بالدراسة إلى المستوى المطلوب.

والله وليَ التوفيق

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمـة (الإطار التاريخي وتحليل مصادر الرسالة)	
الفصل التمهيدي:	
العوامل الداخلية المؤدية إلى الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي (١٩٤٥-١٩٥٨)	١
أولاً: دور الموقع الجغرافي المؤدي إلى الأزمة اللبنانية.	٢
ثانياً: دور العوامل الديمغرافية (السكانية) المؤدية إلى الأزمة اللبنانية.	٦
ثالثاً: دور العوامل السياسية والاقتصادية المؤدية إلى الأزمة اللبنانية.	١٤
رابعاً: دور البعد التاريخي وأهميته في الأزمة اللبنانية بين ١٩٥٨-١٩٧٥:	١٧
١-لمحة تاريخية عن العلاقات المارونية الدرزية حتى عهد الأمير فخر الدين المعني.	١٧
٢-الحرب الأهلية الأولى في لبنان ١٩٤١ بين الموارنة والدروز.	٢٢
٣-نظام القائمقاميتين والحرب الأهلية الثانية (١٩٤٢- ١٩٤٥).	٢٦
٤-الحرب الأهلية الثالثة ودور الانتماءات الطبقية فيها:	٣١
• انتفاضة الفلاحيين في كسروان.	٣١
• فتنة الستين (١٨٦٠).	٣٧
٥-متصرفية جبل لبنان (١٨٦١).	٥١
٦-الانتداب الفرنسي على لبنان عام (١٩٢٠) وأهم التطورات السياسية اللاحقة.	٥٤
٧-الميثاق الوطني (١٩٤٣).	٦٠
٨-أزمة عام ١٩٥٨.	٦٣
الفصل الأول:	
البُعد الداخلي للحرب الأهلية اللبنانية	٦٩
أولاً: أهمية البُعد الداخلي:	٧٠
. العامل الطائفي، وتطورات الحرب الأهلية اللبنانية:	٧٥

❖ لمحة عن انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي:	٧٥
أ. الطائفية.	٧٥
ب. الطائفية السياسية.	٧٥
ت. الاستقرار السياسي تعريفه ومؤشراته.	٧٦
ث. انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي.	٧٩
❖ موقع الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية.	٨٢
❖ خصائص المجتمع اللبناني، الممهِّدة للحرب الأهلية.	٨٤
ثانياً: بِنية النظام اللبناني وأثرها في إذكاء الحرب الأهلية.	٩٢
ثالثاً: الأحزاب السياسية في لبنان ودورها في الحرب الأهلية اللبنانية.	١٠١
رابعاً: البعد الاقتصادي للحرب الأهلية اللبنانية.	١١٧
الفصل الثاني	
البُعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية	١٢٤
مقدمة:	١٢٥
أولاً- الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية:	١٣١
١- أسباب الوجود الفلسطيني في لبنان	١٣١
٢- النشاط المعادي للوجود الفلسطيني.	١٣٣
٣- الوجود الفلسطيني والتوازن الطائفي في لبنان.	١٣٩
٤- الموقف الفلسطيني، في بداية الحرب الأهلية.	١٤٠
٥- موقف السلطة اللبنانية من الوجود الفلسطيني، وأثره في الحرب الأهلية.	١٤٢
ثانياً- سورية والحرب الأهلية اللبنانية:	١٤٣
١. أبعاد التدخل السوري	١٤٣
٢. أُسُس السياسة السورية في لبنان	١٤٥
٣. مراحل الدور السوري.	١٤٧
ثالثاً- موقف الجامعة العربية من الحرب الأهلية اللبنانية:	١٦٠
١. رؤية الجامعة العربية إلى الحرب الأهلية اللبنانية.	١٦٠

٢. مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	١٦٢
٣. الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب عام ١٩٧٥.	١٦٣
٤ .نتائج الاجتماع الطارئ، وردود الفعل:	١٦٦
٥. مؤتمر الرياض والوساطة لحل الأزمة عام ١٩٧٦.	١٦٦
رابعاً- "إسرائيل" والحرب الأهلية اللبنانية:	١٧٤
١. أبعاد الموقف "الإسرائيلي":	١٧٤
٢. التحالف "الإسرائيلي"-الكتائبي:	١٧٥
٣. أهمية لبنان الاستراتيجية كبُعد "إسرائيلي".	١٧٦
٤. خصوصية لبنان في مفهوم الأمن "الإسرائيلي".	١٧٧
٥. رؤية النخبة "الإسرائيلية" إلى مفهوم الأمن "الإسرائيلي".	١٧٩
٦. الأطماع "الإسرائيلية" في مياه جنوبي لبنان.	١٨٢
٧. الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان.	١٨٦
الفصل الثالث:	
البُعد الدولي للحرب الأهلية اللبنانية واتفاق الطائف	١٩٧
- الدور الأمريكي في الحرب الأهلية اللبنانية:	١٩٨
أولاً- الأبعاد التاريخية للدور الأمريكي تجاه المسألة اللبناني.	١٩٨
ثانياً- الدور الدبلوماسي الأمريكي والأزمة في لبنان.	١٩٩
ثالثاً- الخيارات الأمريكية:	٢٠١
أ. التدخل المسلح المباشر.	٢٠١
ب. الإحجام عن التدخل غير المباشر.	٢٠٣
رابعاً- الخطوط العامة للسياسة الأمريكية.	٢٠٣
خامساً- الموقف الأمريكي من الغزو الإسرائيلي.	٢٠٨
سادساً- تطور الموقف الأمريكي، بعد غزو ١٩٨٢.	٢٠٩
- الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية:	٢١١
أولاً- مراحل الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية.	٢١١

ثانياً- السياسة الفرنسية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان:	٢١٦
ثالثاً- اشتداد المعارك وتنامي الدور الفرنسي (١٩٨٩).	٢١٨
- الاهتمام الأوروبي بلبنان، وأثره في الحرب الأهلية اللبنانية.	٢١٩
- الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان:	٢٢٤
أولاً- الحرب الأهلية اللبنانية، ودور الأمم المتحدة.	٢٢٤
ثانياً- جهود منظمة الأمم المتحدة.	٢٢٥
ثالثاً- إرسال القوات الدولية إلى لبنان (١٩٧٨).	٢٢٦
رابعاً- مواقف الأطراف المعنية من القرار ٤٢٥ وأثرها في مسار الحرب:	٢٢٩
١- الموقف اللبناني الرسمي.	٢٣٠
٢- الموقف "الإسرائيلي".	٢٣٠
٣- موقف الفلسطينيين و"الحركة الوطنية" اللبنانية.	٢٣٠
خامساً- رفض بعض الأطراف إرسال قوات دولية إلى لبنان.	٢٣١
- الطريق إلى حل الأزمة اللبنانية واتفاق الطائف:	٢٣٢
أولاً- الاتجاهات المطروحة:	٢٣٢
ثانياً- مؤتمر الحوار اللبناني (١٩٨٤).	٢٣٧
ثالثاً- الحرب الأهلية اللبنانية قُبَيْل اتفاق الطائف:	٢٣٩
١- الأوضاع السياسية قُبَيْل الطائف:	٢٣٩
أ. حكومة ميشال عون (الحكومة الانتقالية).	٢٤٠
ب. حرب التحرير.	٢٤٠
ت. الوضع الإقليمي.	٢٤١
٢- اتفاق الطائف ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية:	٢٤١
أ. التحضير لمؤتمر الطائف.	٢٤١
ب. انعقاد المؤتمر في الطائف.	٢٤٣
ت. المشروعات المطروحة.	٢٤٥
ث. مضمون مشروع الاتفاق وموقف سورية منه.	٢٤٧

رابعاً- اتفاق الطائف:	٢٤٨
١- مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وبيان اللجنة الثلاثية.	٢٤٨
٢- الوفاق الوطني.	٢٥٣
٣- مضمون اتفاق الطائف ومِحوَراه.	٢٥٤
٤- الأوضاع ما بعد الطائف:	٢٦٢
أ. نجاح الجيش اللبناني في توحيد العاصمة بيروت.	٢٦٤
ب. دور حكومة الحص وأسباب إسقاطها.	٢٦٥
ج. الجيش اللبناني بعد الطائف، والتخوف من عودة الحرب الأهلية.	٢٦٦
د. الصراع بين "القوات اللبنانية" والجيش اللبناني.	٢٦٧
هـ. القضاء على تمرد العماد ميشال عون.	٢٦٨
٥- تنفيذ اتفاق الطائف ونتائجه.	٢٧٠
الفصل الرابع	
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان بين عامي١٩٧٥-١٩٩٠	٢٧٨
- الأوضاع الاجتماعية:	٢٧٩
أ. آثار الحرب في الأسرة اللبنانية.	٢٧٩
ب. آثار الحرب في الثقافة والقيم.	٢٨٣
ت. أثار الحرب في الإعلام.	٢٨٧
ث. آثار الحرب في التعليم.	٢٩١
ج. الهجرة والتهجير.	٢٩٥
- الأوضاع الاقتصادية:	٣٠٧
أولاً- اللامركزية الاقتصادية وانشطار السوق.	٣٠٧
ثانياً- نمو الأسواق والحركة التجارية في الأطراف.	٣١٠
ثالثاً تكيَف قطاعات المصارف والسياحة مع الأوضاع الأمنية.	٣١٤
رابعاً - الجدار الإسرائيلي.	٣١٦
خامساً- قيام المرافئ غير الشرعية، بوابات التهريب.	٣١٩

سادساً- الجيش اللبناني جيش الطوائف.	٣٢٠
.الاقتصاد اللبناني في دوامة الحرب:	٣٢٢
١. خسائر الحرب البشرية والاقتصادية.	٣٢٢
٢. الاقتصاد اللبناني من حرب السنتين إلى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢.	٣٢٣
٣. الاقتصاد اللبناني من الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥.	٣٢٩
٤. الاقتصاد اللبناني بين عامي ١٩٨٦-١٩٨٨ الأزمة المالية والانهيار النقدي.	٣٣٣
٥. الاقتصاد اللبناني من انشطار الدولة إلى توحيد المؤسسات بين عامي ١٩٨٨-١٩٩١.	٣٣٤
٦. الإدارة اللبنانية من الاستنساخ إلى التعطل	٣٣٧
. التكييف مع الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.	٣٤٠
الخـاتمـــة.	٣٤٥
الملاحق	٣٥١
قائمـة المصـادر والمراجـع	٣٩٠

المقدمة

(الإطار التّاريخي وتحليل مصادر الدراسة)

المقـدمــة:

أسهمت التدخلات الدولية بشكل أساسي بالأزمة اللبنانية التي أدت للحرب الأهلية عام ١٩٧٥ والتي عُدَت ذات جذور اجتماعية واقتصادية وتاريخية عميقة وإن أخذت وجهاً طائفياً. إذ اقتضت مصلحة الكيان السياسي في لبنان ذي النظام الطائفي الانخراط الاقتصادي الكبير في العالم العربي. وبالمقابل الانعزال السياسي الكبير عن قضاياه وصراعاته في ذات الوقت.

واستطاعت الانعزالية اللبنانية، ولاسيما حزب الكتائب*، أن تفرض هذه العزلة على لبنان وأن تجعل مواقفه السياسية متسمة بالحياد السلبي، وأن تنأى به إلى حد بعيد عن الانتفاضات التحريرية والاجتماعية التي شهدها العالم العربي قبل عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من وجود بعض الظواهر الوطنية والتحريرية في لبنان، إلا أنه أمكن للكيان اللبناني أن يمتصها من دون حدوث تغيرات داخلية عميقة داخل هذا الكيان. لكن دخول حركة المقاومة الفلسطينية للبنان غَيَر من أوضاعه، وأجبر كيانه على إعادة النظر في مواقفه وأوضاعه، وتحديد مواقف واضحة من قضايا المقاومة والتحرير وبالتالي الخروج من عزلته تدريجياً.

لقد اعتبرت الحرب اللبنانية المختبر التاريخي والاجتماعي والسياسي لتناقضات المجتمع اللبناني التي سبقت اقتتال أبنائه، وتجلَت في النظام السياسي وما يقدمه من مكاسب وفوائد لطائفة على أخرى في إطار صراع داخلي بين اللبنانيين أنفسهم حول المسار التاريخي الذي كان على وطنهم أن يأخذ به في مرحلة تاريخية دقيقة أتت في سياق النزاع العربي . "الإسرائيلي"، وتحول المنظمات الفلسطينية الموجودة على أرضه إلى عامل مؤثر وفاعل في خلق التجاذبات الطائفية بين

---

* **حزب الكتائب:** أحد أبرز الأحزاب السياسية اللبنانية .تأسس كحركة قومية شبابية سنة ١٩٣٦على يد بيار الجميل . كانت الحركة مستوحاة من الأحزاب الفاشية الأوروبية، أهمها الحزب النازي الألماني وحزب الكتائب الإسبانية. وكان الحزب أهم فصيل يميني خلال بدايات الحرب الأهلية اللبنانية، وكان أبرز المساهمين في تكوين القوات اللبنانية .إلا أن الحزب تقلص دوره تدريجياً مع وفاة مؤسسه سنة ١٩٨٤وتراجع تأثيره على عمليات القوات اللبنانية .وشهد الحزب بعد الحرب عدة انقسامات. انظر: بيار الجميل: حزب الكتائب اللبنانية، ج١١، دار العمل للنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩.

اللبنانيين، فضلاً عن تعاظم الخلافات بين الأنظمة العربية وتدخلها مع القوى الإقليمية والدولية في الأزمة اللبنانية.

لقد أصبح العامل الخارجي عشية اندلاع الحرب وخلالها، هو الذي يتحكم في مسار الأزمة اللبنانية، بعدما ظهرت مشاريع خارجية وداخلية تتفاعل داخل الطوائف والأحزاب والميليشيات اللبنانية، وكذلك داخل المنظمات الفلسطينية. والتي شجعت القوى الخارجية على تأزيم العلاقات ذات الطابع النزاعيَ بين اللبنانيين، بإغداق الأموال والأسلحة وأصناف المساعدات على المتحاربين، وفرض أيديولوجياتها وسياساتها عليهم، حتى أثناء وضع تسويات سياسية للأزمة اللبنانية. وقد كشفت التطورات أن تفاقم التناقضات بين اللبنانيين أدى إلى تفشي ظاهرة عسكرة السياسة والمجتمع اللبنانيين، وقضت على كل إمكانية للعوة إلى حالة السلم من دون جهد أو ضغط خارجي.

١- أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

هذا الموضوع هو دراسة تاريخية للأوضاع الداخلية في لبنان والتدخلات الدولية في شؤونه الداخلية بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠ أي منذ بداية اشتعال فتيل الحرب الأهلية اللبنانية وحتى اتفاق الطائف.
وقد اخترت هذا الموضوع لما تتصف فيه هذه الدراسة من أهمية تاريخية، خصوصاً أن موقع لبنان الجيوسياسي فرض عليه سياسة دولية خاصة به دون البلدان المجاورة. كما أنه البلد الأكثر تأثراَ وتفاعلاً مع التغيرات الإقليمية والدولية التي فرضت عليه منذ بداية التاريخ الحديث خارطة سياسية لا يزال يعاني منها إلى الآن.

وقد اخترت لبنان للحديث عن مرحلة هامة دامية من تاريخه الطائفي. لأن لبنان وللأسف يشكل أعمق بؤرة طائفية ومذهبية وأثنية تحركها المشاعر الداخلية والمصالح الشخصية لقادة الطوائف. وذلك بفعل سياسي خارجي يحقق بكل تأكيد مصالح الدول الاستعمارية الكبرى. وبمشاركة إقليمية هادفة لتعميق النفوذ في لبنان والتحكم بأحداثه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية إن أمكن.

ولبنان قادر على امتصاص ما هو قادم من الخارج والتأثر به، دون القدرة على فرض تأثيره عكسياً، أو حتى القدرة على الخروج من مشاكله وتأزماته؛ الأمر الذي جعله الملعب المفتوح لكل المنتخبات الإقليمية والدولية فمن لم يتمكن من إحراز هدفه في الجولة النظامية، لابد أن يحققه في الوقت الضائع.

كما أن الموضوع يُعنى مباشرة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي مرَ فيه لبنان خلال هذه المرحلة الصعبة ومساهمة هذه الأوضاع بتعميق الأزمة السياسية واستمراريتها.

٢- إشكالية البحث:

أ. الإشكالية الأولى: حول دور الزعامات اللبنانية في الأحداث الداخلية للحرب ومسارها.

فهناك من يرى أن دورهم كان يكمن في المحافظة على وجود أتباعهم كطوائف وأقليات والعمل على حماية حقوقهم. وفي كل حدث هام لعبوا الدور اللازم للحفاظ على هويتهم.

أما البعض الآخر من المؤرخين فيرون بأن هؤلاء الزعماء في أي دور أو عمل أو موقف اتخذوه، لم يضعوا في اعتبارهم سوى مصالحهم الشخصية والعائلية، وحاولوا دوماً الحفاظ على علاقاتهم الإقليمية والدولية لضمان بقائهم في مواقعهم مستغلين سذاجة أتباعهم وقناعتهم بأنهم أقليات معرضون دائماً للخطر لولا ذكاء زعمائهم وحسن قيادتهم.

ب. الإشكالية الثانية: حول التدخلات الإقليمية والدولية المتكررة في لبنان وشؤونه الداخلية منذ الحرب الأهلية وحتى اتفاق الطائف عام ١٩٩٠. والحقيقة أن هذه التدخلات كانت منذ نشأة لبنان وحتى بعد استقلاله وهي مستمرة حتى يومنا هذا.

هناك تيار فكري يرى بأن للدول الكبرى إقليمياً ودولياً الدور الأكبر في زرع بذور الفتنة الطائفية في لبنان وتغذيتها والمساهمة في إضعافه والسيطرة عليه تحقيقاً لمصالحها السياسية في المنطقة. ولم تكف هذه الدول عن ممارسة كل ما هو شنيع من الأعمال بشكل مباشر وغير مباشر من نشر القتل والدمار والمساهمة في قتل الأخ أخاه ضمن المجتمع الواحد، لتشعر بنشوة السيطرة والقوة.

أما آخرون فيرون بأن هذه التدخلات الإقليمية والدولية لطالما هدفت لمساعدة لبنان للوقوف على قدميه اقتصادياً، وليكون له دور فاعل في الحياة السياسية للمنطقة. وأن هذه التدخلات لم تكن بقصد التخريب بل هدفت للمساهمة في الإعمار وحماية لبنان ممن يريدون التحكم فيه من قوى إقليمية معارضة لهذه التوجهات الدولية، أو من القوى الوطنية الداخلية المقاومة التي تريد حكم لبنان بمفردها.

ت. الإشكالية الثالثة: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الساحة اللبنانية.

فهناك من يجزم بأن جذور الحرب الأهلية اللبنانية هي اقتصادية واجتماعية لبست الرداء الطائفي، وقد كان لها أعظم الأثر في تطور الأحداث وصولاً لاتفاق الطائف.

وفريق آخر يعتقد أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم تكن سبباً في الوضع اللبناني المشتعل داخلياً في تلك الفترة، إنما كان نتيجة للحرب ليس إلا.

٣- الهدف من البحث:

الهدف من البحث هو الإجابة عن هذه الإشكاليات المطروحة وغيرها، من خلال الإجابة على العديد من التساؤلات الهامة والتي أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ما هي الجذور التاريخية الاجتماعية التي شكلت الأساس في تكريس النظام الطائفي واستمراره وصولاً لويلات الحرب وما نتائجها؟
- ما مدى تأثير الخلافات والانقسامات الداخلية على الساحة اللبنانية في إحداث الفوضى الداخلية، وبالتالي السماح للقوى الخارجية بالتدخل واستباحة لبنان كساحة حرب مفتوحة؟
- ما هو دور الأطراف الدولية المتصارعة في التأثير على الواقع السياسي اللبناني الداخلي؟ هل لعبت دور الحريص على إنهاء العنف من خلال التقريب بين الطوائف والقوى السياسية المتحاربة، أم أنها استغلت تلك الأزمات لتمكين دورها وتحقيق مصالحها ومشاريعها فقط؟
- هل كان الوضع الاقتصادي اللبناني المتدهور سبباً في استمرارية الحرب الأهلية، أم كان نتيجة لها؟ وما هو الدور الدولي في هذا الاتجاه هل كان دوراً سلبياً هادماً أم إيجابياً داعماً؟
- هل كان اتفاق الطائف حلاً ضرورياً لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية فقط، أم كان نهاية للحياة السياسية الطائفية في لبنان بعد الدروس القاسية التي خلفتها الحروب الطائفية، وبداية جديدة لدولة يحكمها القانون والمصلحة الوطنية العامة؟

إن البحث بشموليته سيوضح الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها من خلال الوثائق والمصادر والمراجع المعتمدة في انجاز هذه الدراسة لعل أهمها:

أولاً: الوثائق:

- وثائق من اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية واجتماعات وزراء الخارجية.
- تقارير وفد مجلس الشعب السوري المشارك في المجلس ١٣ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الرباط خلال ٨-١٩٨٣/٢/١١.

ثانياً: المصادر والمراجع ذات الصلة بالبحث:

- **المصادر:**

٦- **شيمون شيفر: كرة الثلج- أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان:** يكشف هذا الكتاب خفايا وأسرار الدخول الإسرائيلي الى لبنان، كما يحمل الكتاب القارئ الى خفايا الجلسات الخاصة والاجتماعات السرية بين واشنطن والقدس وجونيه التي سبقت الحرب ورافقتها، ووثقت روابط التحالف والصداقة بين اسرائيل بقيادة بيغن، وبين قادة المسيحيين في لبنان، ومن خلال عمل شيفر كمراسل لإذاعة اسرائيل، فإنه يعرض لنا سمات الشخصيات الكبرى في المنطقة، وخلفية القرار الإسرائيلي، كما تضمن مجموعة من أقوال وأحاديث القادة الإسرائيليين، وأبطال الحرب ١٩٨٢، من أمريكيين ولبنانيين، إلا أن شيمون شيفر لم يكن يصدر أحكام بل مجرد سرد الرواية بحسب المصادر والمحادثات واللقاءات. شكل هذا الكتاب مصدر مهم في دراستي هذه، من خلال الاستشهاد بأقوال بعض القادة الإسرائيليين حول الحرب.

٧- **كريم بقردوني: لعنة وطن- من حرب لبنان الى حرب الخليج:** يعايش هذا الكتاب اللعنة التي حلت بلبنان خلال الثمانينات وبداية التسعينيات، ويروي قصة الانقلابات والانتفاضات من اتفاق ١٧/أيار بين لبنان واسرائيل وحدوث انتفاضة ١٢/آذار، واتفاقية القاهرة ١٩٦٩، والانتهاء باتفاق الطائف، ويكشف بصراحة حقائق السياسة الإسرائيلية والأمريكية والسورية، وبعرض أسباب حروب الموارنة، ومقدمات حرب الخليج في لبنان ونتائجها على الشرق الأوسط. وقد ساهم هذا الكتاب في إثراء هذه الدراسة من خلال الاستعانة به في ذكر أهم الاجتماعات والانتفاضات التي رافقت مختلف الاتفاقيات قبل وخلال فترة الاجتياح، وذكر أهم العناصر الفعالة في الاجتماعات والانتفاضات والاتفاقيات، كون الكاتب كان طوال حقبة الاجتياح شاهدا ولاعباً ومراقبا، إضافة الى قربه من أحد الشخصيات الفعالة في الحرب بشير الجميل.

- **المراجع:**

- **خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي:** يلقي الكتاب نظرة شاملة على لبنان في نشأته وتطوره، وهو يشمل موضوعات متفرقة وفعت أحداثها على الساحة اللبنانية ابتداء بأزمة ١٩٥٨، إلى الحرب الأهلية بين عامي ١٩٥٧-١٩٨٩. لكنه لم يتطرق إلى انعكاسات الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ على بنية الدولة والمجتمع ومختلف الأزمات التي شهدها لبنان بعد هذه الأزمة.
- **علي عبد فتوني: تاريخ لبنان الطائفي:** تناول هذا الكتاب بشكل موسع جذور الطائفية وتطورها في المناطق اللبنانية ابتداء من العهد العثماني ثم الانتداب الفرنسي ثم مرحلة الاستقلال، وتطرق أيضاً إلى الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ وانتهاء الحرب بالتوقيع على اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، لكنه لم يتطرق إلى أبعاد الحرب الإقليمية والدولية.
- **محمد خواجة: اسرائيل- الحرب الدائمة اجتياح لبنان ١٩٨٢:** يحمل هذا الكتاب معاني إسرائيل كحقيقة عدوانية، تقوم وتعيش على العدوان، وقد كان هذا الكتاب عبارة عن استخلاص لدروس الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢، بكل الأبعاد السياسية لهذا الاجتياح التي شكلت مقدمات للحرب العسكرية، وتم التطرق الى كل تفاصيل الحرب من ٩/ أيار/١٩٨٢ الى نهاية شهر أيلول بداية جلاء القوات الإسرائيلية عن بيروت وذكر أهم عمليات المقاومة المتفرقة، والنتائج الكارثية التي أحدثها الاجتياح إلا أنه أغفل الحديث عن المفاوضات التي أجراها فليب حبيب لخروج المقاتلين الفلسطينيين، كما تجنب سرد وقائع والمآسي الإنسانية الناجمة عن الحرب، والخسائر الاقتصادية، و ركز في مستخلصات الحرب على الجانب العسكري أكثر منه سياسي.
- **عدنان السيد حسين: التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية:** يتناول هذا الكتاب في القسم الأول فكرة التوسع الإسرائيلي قبل قيام الكيان الإسرائيلي، وتطبيق تلك الفكرة عمليا خلال المدة التي انقضت على قيامه، بينما يتناول القسم الثاني من الكتاب الغزو الإسرائيلي للبنان مبينا أهدافه ونتائجه على صعيدي الاقتطاع والتقسيم، باعتبار أن اقتطاع أجزاء من لبنان هدف اسرائيلي ثابت منذ بداية الاستيطان اليهودي في فلسطين، ومحاولات تقسيم لبنان سياسة برزت مع بداية الأزمة اللبنانية في عام ١٩٨٤.

- **الدراسات السابقة:**

٨- **لبنى بهولي: الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث تطرقت الباحثة إلى دور العوامل الداخلية والخارجية في الأزمة اللبنانية، والمساهمات الداخلية لحل الأزمة. لكنها لم تتطرق إلى أزمة ١٩٥٨، وكذلك الأزمة الفلسطينية اللبنانية اللتان تعتبران جذوراً هامة للحرب الأهلية.

٩- **أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام ١٩٧٨-١٩٨٢**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،٢٠٠٧ تناولت هذه الدراسة دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي للبنان من عام ١٩٧٨-١٩٨٢ ، وأسباب ودوافع كل حرب مما أفاد في تكوين فكرة شاملة عن حرب ١٩٧٨ و ١٩٨٢، والآثار المترتبة على المقاومة الفلسطينية جراء حروب لبنان المتعاقبة في تلك الفترة بين القوات الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية، وحجم فاعلية المقاومة الفلسطينية أثناء التصدي للاجتياح الإسرائيلي على لبنان. بينما ستضيف دراسة موضوع الاجتياح الإسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، تاريخ الأطماع الإسرائيلية في لبنان، والتعرف على أسباب الحقيقية للاجتياح الإسرائيلي للبنان وأهم التطورات التي شهدتها الساحة اللبنانية خلال تلك الفترة، وذلك من خلال وصول قيادة جديدة الى رئاسة الجمهورية المتمثلة أساسا في قيادة حزب الكتائب، ودور اسرائيل في ذلك، واخيرا استخلاص نتائج الحرب على كل من لبنان واسرائيل من عدة نواحي سياسية، عسكرية، اقتصادية، واخرى اجتماعية.

١٠- **سامر أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (١٩٦٩-١٩٨٢)، رسالة** ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠، لقد ساهمت هذه الدراسة في معرفة العلاقات اللبنانية الفلسطينية وبداية دخول الفلسطينيين الى لبنان والذي تغيرت معه مجموعة من المعطيات أثرت في لبنان فيما بعد، ودراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من بداية لجوئهم، وتوضيح اثر هزيمة ١٩٧٦ على وضع القضية الفلسطينية، والموقف اللبناني والعربي منها، كما هدفت هذه الدراسة الى القاء نظرة عن

تاريخ المقاومة الفلسطينية المسلحة في لبنان، وابراز التحليل التاريخي والسياسي ألهم المعارك العسكرية أثناء الحرب وتقدير حجم الخسائر لدى كل طرف، وتم التركيز على حرب ١٩٨٢ باعتبارها مرحلة مفصلية في تاريخ المقاومة الفلسطينية في لبنان وخروجها سنة ١٩٨٢ وتحول من العمل العسكري الى العمل السياسي.

ثالثاً: المذكرات:

اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على بعض المذكرات الشخصية الهامة. اذكر منها على سبيل المثال:

- **هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ١٩٦٨-١٩٧٨**، ترجمة خليل فريجات، والتي تناولت ذكر أحداث هامة على صعيد المنطقة والعالم في الفترة الزمنية المذكورة، إضافة إلى التنويه إلى الدور السياسي الأمريكي في اللعب بمجريات الأحداث.
- **شمعون بيريس: معركة السلام، ترجمة عمار فاضل، دار الأهلية للنشر، الأردن، ١٩٩٥.** وقد تناولت هده المذكرات الرؤية الإسرائيلية للأوضاع في المنطقة وتطلعاتها التوسعية، إضافة إلى ما تمكنت من تحقيقه بالحوار والحرب، وما لم يتم تحقيقه نتيجة لعوامل إقليمية ودولية ما.

رابعاً: الدوريات والصحف:

اعتمدت الدراسة على بعض الدوريات نذكر منها على سبيل المثال:

- **جمال زكريا قاسم: الأزمة اللبنانية أصولها تطورها أبعادها المختلفة**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٩.
- **هلال رضا: الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.
- **حنفي ساري: الفلسطينيون في لبنان**، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد ٦٤، لندن، ٢٠١٢.
- **غسان تويني: إنقاذ لبنان**، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.

٤- منهجية البحث:

الاعتماد على المنهجية العلمية الصحيحة القائمة على الدراسة التحليلية والقراءة النقدية لما تحتويه المصادر والمراجع من معلومات تحمل في طياتها وجهات نظر مختلفة، تحتاج لقراءة واعية ومتأنية للحكم عليها بعيداً عن العاطفة. مع الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي الصحيحة وما يتعلق منها بالمعرفة التاريخية المنظمة القائمة على الشمول والجمع والعرض وتقاطع المعلومات عما كتب في تلك المرحلة.

وبسبب تشعَب الموضوع واتصاله بعلوم مكملة لعلم التاريخ ومتكاملة معه جرى استخدام طرائق بحثية متعددة:

- المنهج التاريخي الوصفي، الذي استخدم لاستعراض محطات الحرب وتطورها الزمني.
- المنهج التاريخي الاجتماعي، والذي يرصد نشأة الظاهرة الاجتماعية وتطورها ونتائجها في المجتمع، إضافة إلى رصد التغيرات في المفاهيم والقيم الاجتماعية.
- المنهج التاريخي الاقتصادي، والذي يلقي الضوء على التطورات الاقتصادية وانعكاسها على الأوضاع الاجتماعية.
- المنهج التحليلي، والذي يتم من خلاله تحليل المعطيات حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية.
- المنهج الإحصائي، والذي يكشف عن الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وغيرها وتطورها، ثم يترجمها إلى أرقام وبيانات ويعمل على مقارنتها بمراحل أخرى لتحديد ما يطرأ من تغيير وتقلَب.

وقد قُسَمت الأطروحة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وقد تناول الفصل التمهيدي الحديث عن العوامل الداخلية المؤدية للحرب كالموقع الجغرافي، والتوزيع السكاني، والعوامل السياسية والاقتصادية، إضافة إلى إلقاء الضوء على البعد التاريخي وأهميته في إذكاء نار الحرب من خلال التطرق إلى عدة حوادث وتأزمات وفتن داخلية تعرض لها لبنان كان آخرها أزمة عام ١٩٥٨.

أما الفصل الأول فقد تناول أهمية البعد الداخلي للحرب الأهلية من خلال الحديث عن الطائفية والطائفية السياسية والاستقرار السياسي، وبالتالي انعكاس الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي.

كما تطرق إلى بنية النظام اللبناني ودور الأحزاب السياسية في الحرب، إضافة لأهمية البعد الاقتصادي ودوره المؤثر في بداية الحرب.

أما الفصل الثاني فقد تناول البعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية من خلال ذكر الدور الفلسطيني المتصاعد وموقف السلطات اللبنانية منه. وأبعاد التدخل السوري ومراحله. إضافة لدور جامعة الدول العربية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات لمحاولة حل الأزمة اللبنانية. كما تناول الفصل الحديث عن الدور "الإسرائيلي" في الحرب اللبنانية بسبب أهمية لبنان وخصوصيتها والأطماع "الإسرائيلية" فيها والتي تمت ترجمتها من خلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

بينما تناول الفصل الثالث البعد الدولي للحرب الأهلية اللبنانية وصولاً إلى اتفاق الطائف، من خلال ذكر الدور الأمريكي بتفاصيله الدبلوماسية والعسكرية وموقفه من الاجتياح "الإسرائيلي". كما تحدث عن مراحل الدور الفرنسي في الحرب وتناميه عام ١٩٨٩. ونوَه الفصل الرابع إلى الاهتمام الأوروبي بالحرب اللبنانية، وجهود الأمم المتحدة لتهدئة الأوضاع وإرسال قوات دولية في سبيل ذلك. كما تناول نهاية الفصل اتفاق الطائف وآلية الوصول إليه.

أما الفصل الرابع والأخير من الأطروحة فقد عالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان خلال الحرب. وآثار الحرب اجتماعياً على واقع الأسرة والثقافة والتعليم والإعلام والهجرة. واقتصادياً من خلال انشطار السوق وبوابات التهريب والخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة خلال الحرب. ومدى قدرة الشعب اللبناني على التكييف مع الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن بين **الصعوبات** التي واجهتني خلال الدراسة هي تشابك وتداخل مجموعة من الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال الفترة المدروسة ١٩٧٥=١٩٨٢، حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من التطورات على الساحة السياسية اللبنانية، وكذلك الإقليمية وتعدد أطراف الصراع في هذه الحرب، مما شكل صعوبة في التطرق والإلمام بكامل الأحداث خلال هذه الفترة وضبطها.

إضافة لاختلاف وجهات النظر بين من كتب حول هذه الحرب، كلٌ حسب انتمائه الطائفي أو تحزبه السياسي، فلا يوجد أي مشارك في الحرب إلا وادَعى أنه الطرف المدافع عن الحق وأن الآخر هو المعتدي واللاوطني. إضافة إلى **صعوبة** الوصول إلى أرقام دقيقة تبيَن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدقة من خلال استبيانات دقيقة ومعتمدة، لأن الأرقام في فترة الحرب تكون بعيدة بشكل ما عن الدقة مهما توخينا العمل الجاد والدقيق.

لا تزعم هذه الرسالة معالجة كل الجوانب المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية للتدخل الدولي بلبنان، فهذا أمر يحتاج لعدة إطروحات جامعية لتفيه حقه وتلمَ بكافة جوانبه. ولكن هذه الرسالة مجرد محاولة من محاولات عديدة للوصول إلى صورة واضحة عن الأحداث في تلك الفترة الزمنية في لبنان والتدخلات الإقليمية والدولية الواضحة، فقد كانت الحرب اللبنانية ليست حرباً بين اللبنانيين فقط، بل حرب الآخرين على أرض لبنان.

وأخيراً:

أرجو أن أكون قد وفقت بهذا البحث، في خدمة تاريخنا العربي بهذا الجهد المتواضع، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في تقديم العون والمساعدة سواء بالنصح أو التوجيه أو بتقديم المعلومات والكتب، حتى خرج هذا الجهد المتواضع إلى النور.

والله ولي التوفيق

سماح معروف

الفصل التمهيدي:
العوامل الداخلية المؤدية إلى الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي (١٩٤٥-١٩٥٨)

مقدمة:

تعد العوامل الداخلية من أكثر العوامل تأثيراً في الوضع اللبناني .فهناك تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبته الطائفية المتعددة من جهة، ومن موقع لبنان في المنطقة ككل من جهة ثانية . إضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تأزم الوضع اللبناني .ومن هنا ارتأينا أن نستعرض أهم ما يتميز به لبنان كمجتمع وكدولة، حتى نتمكن من فهم خبايا الأزمة اللبنانية وتناقضاتها، ولكي يتسنى لنا أيضا أن نضع أسباب الأزمة وتفاصيلها وتطوراتها في موضعها المناسب.

أولاً: دور الموقع الجغرافي :

إن عرض وتحليل دور العوامل الجغرافية في الأزمة اللبنانية يستوجب أول الأمر عرض الخصائص الجغرافية للبنان وأهم ما يميز موقعه الجغرافي.

لبنان هو أحد الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط، في جنوب غرب القارة الآسيوية .يمتد لبنان على مساحة تقدر ب ١٠٤٥٢ كيلومتر مربع، وطول حدوده ٤٥٤ كم .تحده سوريا من الناحية الشمالية والشرقية بطول حدود قدرها ٣٧٥ كم، وفلسطين من الناحية الجنوبية بحدود قدرها ٧٩ كم .أما من الناحية الغربية، فيحده البحر الأبيض المتوسط، حيث يمتد الشريط الساحلي على مسافة تبلغ ٢٢٥ كم. أما المناخ في لبنان، فيصنف بأنه مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتنوع من معتدل إلى بارد، فالشتاء دافئ قصير ممطر والصيف حار طويل جاف، وهذا ما يميز لبنان أي وجود فصلين بارزين هما فصل الشتاء والصيف، يفرق بينهما فصلا الربيع والخريف، وهما فصلان انتقاليان وسريعان .أما المناطق الجبلية في لبنان فمعتدلة البرودة صيفا، شديدة البرودة وغزيرة الأمطار والثلوج شتاء، وفي هذه المناطق تظهر الفصول الأربعة واضحة أكثر حيث يدوم الربيع والخريف مدة أطول. [١]

تتميز طبيعة لبنان بارتفاع التضاريس الجغرافية فيه عن سطح البحر .فلبنان بلد جبلي يطل على البحر المتوسط بسواحل صخرية مرتفعة تقطعها بعض السهول الصغيرة أو الضيقة. وتقسم أراضي لبنان من الناحية الطبيعية إلى ثلاثة أقسام متميزة هي:

١-إقليم السهول الساحلية: يمتد بين جبال لبنان الغربية والبحر الأبيض المتوسط في شريط موازٍ للبحر، يتجه من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، من بلدتي عريضة في أقصى الشمال ورأس النافورة في

[١]. سعد سعدي: معجم الشرق الأوسط (العراق-سوريا-لبنان-فلسطين-الأردن)، بيروت، دار الجبل، ط١، ١٩٩٨، ص ٣٥٨.

أدنى الجنوب. يتراوح اتساع هذه السهول بين ٥ كم في الأجزاء الضيقة، كما في المنطقة الواقعة شمال بيروت مباشرة، و ١٦كم في الأجزاء المتسعة، كما في الشمال حول طرابلس .ومن بين هذه السهول نذكر :سهول عكار، سهول صيدا، سهول صور، سهول طرابلس .وتتواجد بهذه السهول معظم المدن اللبنانية. [١]

٢-إقليم المرتفعات الجبلية : جبال لبنان هي جزء من مجموعة جبال تبدأ مع جبل اللكام في شمال سوريا وتنتهي بجبل سيناء في مصر .وتمتد سلسلة جبال لبنان من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، إلى الشرق من ساحل لبنان بطول يبلغ ١٧٠ كم .وتنقسم جبال لبنان إلى قسمين اثنين:

أ -**جبال لبنان الغربية***: السلسلة الغربية من جبال لبنان هي من أعلى القمم في مجموعة الجبال في المنطقة، وهذه السلسلة هي التي شكلت عبر التاريخ ما عرف بـ"جبل لبنان"، تشرف هذه الجبال على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من النهر الكبير شمالا حتى نهر القاسمية جنوبا.

تتميز هذه السلسلة بارتفاع قممها، إذ يبلغ ارتفاع جبل القرنة السوداء ٣٠٨٣ م فوق سطح البحر .وكذا عمق أوديتها، وأهم هذه الأودية تقع في الجزء الشمالي من السلسلة وأبرزها وادي قاديشا الذي يبلغ أقصى عمق له ١٧٠٠ قدم.

ب -**جبال لبنان الشرقية:** تمتد في شرقي لبنان موازية لسلسلة جبال لبنان الغربية، وتبدأ هذه الجبال من جنوب حمص إلى وادي بردى وسهل الزبداني جنوبا، وتعد جبال بلودان السورية نهايتها. والجبال في هذه السلسلة هي أقل ارتفاعا ووعورة من جبال السلسلة الغربية، كما أن مناخ هذه السلسلة يعتبر جافّا قياسا إلى مناخ السلسلة الغربية، والأنهار التي تتبع من سفوحها قليلة أيضا. وأهم الجبال في هذه السلسلة هو جبل حرمون أو جبل الشيخ الذي يبلغ ارتفاع قمته ٢٨١٤ م ويشكل هذا الجبل حدودا بين لبنان وفلسطين ويشرف على الأردن.

٣-إقليم السهول الوسطى أو سهل البقاع : حسب التحديد الجيولوجي هو شق أو تصدع يفصل بين سلسلتين جبليتين .وجغرافيا هو سهل منبسط يرتفع عن سطح البحر بحوالي ٩٠٠م . يتميز هذا السهل

---

[١]. فتحي أبو عيانة: دراسات في الجغرافية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص ٢٠٣.

* عرفت سلسلة جبال لبنان الغربية باسم (لبنان) منذ العهد الروماني، بينما كان يطلق على السلسلة الشرقية اسم antilibanos أي (لبنان المقابل). وهاتان السلسلتان كانتا فيما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة واحدة.
انظر: إبراهيم فاعوري: جغرافية الوطن العربي، دار الحامد، عمان، ١٩٩٩، ص ٦٤.

بأنه عريض في الشمال والجنوب وضيق في الوسط أمام بيروت .يبلغ طوله ١٢٠ كم كما يتراوح عرضه بين ٨ كم و ١٢كم. ويتميز سهل البقاع بمناخ صحراوي جاف، بارد في الشتاء وحار في الصيف . وتتميز تربته بخصوبتها الشديدة نظرا إلى طبقات الرواسب والطمي التي تغمرها ومصدرها الجبال، فقد كان سهل البقاع منذ القديم المصدر الأساسي للحبوب والمزروعات المختلفة التي كانت تغذي السكان المحليين والجيران.[١]

تجري في لبنان عديد الأنهار، أهمها نهر الليطاني الذي ينبع من جنوب هضبة بعلبك ويصب في البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله ١٤٥ كم .ونهر العاصي الذي ينبع من شمال هضبة بعلبك ويصب كذلك في البحر الأبيض المتوسط بطول قدره ٤٦ كم .إضافة إلى النهر الكبير الجنوبي ونهر البارد ونهر الزهراني ونهر إبراهيم، وهي أنهار صغيرة جبلية سريعة المجرى تنبع من السفوح الغربية لجبال لبنان الغربية وتتجه بانحدار شديد نحو البحر الأبيض المتوسط لتصب مياهها فيه .وهكذا فإن لبنان يتمتع بوفرة في المياه وسط منطقة تعاني من ندرتها. وفيما يخص الثروات الطبيعية فإن لبنان يفتقر إلى الموارد الأولية والمعدنية، وإن كان يوجد بها بعض من موارد الثروة الطبيعية مثل الحجر الجيري وخام الحديد والملح وفحم الليجنايت وبيرايت الحديد والنحاس والفوسفات والسيراميك والزجاج والغابات الخشبية. [٢]

١-أهمية موقع لبنان الجغرافي ودوره في الأزمة اللبنانية:

لقد كان للموقع الذي يحتله لبنان إيجابيات كثيرة، فقد كان لبنان بهذا الموقع، يمثل بوابة أساسية للبلدان العربية الواقعة في المناطق الداخلية كالأردن والعراق وسوريا قبل أن تطور هذه الأخيرة موانئها، كما انعكست إيجابيات ذلك في مرور أنابيب النفط لتنتهي على شواطئه وأضحت العاصمة بيروت قاعدة جوية وميناء عربيا كبيرا لمنطقة الهلال الخصيب*، لتزداد أهميتها مع التسهيلات والامتيازات

---

[١] . محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٠٦.

[٢] . فتحي أبو عيانة: دراسات في الجغرافية، ص ٢٠٥.

* **الهلال الخصيب:** مصطلح جغرافي أطلقه عالم الآثار الأمريكي جيمس هنري برستد على حوض نهري دجلة والفرات والجزء الساحلي من بلاد الشام. سياسياً استخدمه أنطون سعادة منطلقاً من التداخل الثقافي في هذه المنطقة الجغرافية عبر التاريخ، ليبرهن على وجود أمة واحدة تجمع سكان هذه البيئة الجغرافية وأسس الحزب السوري القومي=

الاقتصادية والثقافية الممنوحة لبعض الدول الغربية. كما ازداد موقع لبنان أهمية بعد قيام "إسرائيل"، فقد أغلقت الحدود تماما بين "إسرائيل" وسائر الدول العربية ومنع الترانزيت عبر "إسرائيل" منعا باتا الأمر الذي دفع مؤسسات الترانزيت للتمركز في بيروت، وأدى ذلك إلى تكاثف الترانزيت عبر لبنان، واحتل لبنان منذ ذلك الحين المركز الذي كان لفلسطين قبل عام ١٩٤٨ من الناحية الاقتصادية في التجارة والخدمات والترانزيت والنشاطات المصرفية، وباتت بيروت المركز شبه الوحيد للنشاطات التجارية والمصرفية في المنطقة باعتبارها صلة وصل بين الغرب والشرق الأوسط *بأكمله. [١]

وكما كان للموقع الذي يحتله لبنان إيجابيات كثيرة، لاسيما في المجال الاقتصادي والتجاري، فإن هذا الموقع قد جلب إلى لبنان أنظار قوى دولية عديدة وذلك راجع إلى أن للبنان وضعا جيوبوليتيكيا مميزا وشديد التعقيد.[٢]

إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية. وفضلا عن هذا، فإننا قد تعلمنا أن بلدان المشرق ولاسيما لبنان هي من أعظم المناطق الحيوية، وبالتالي فإن أهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جدا أنه لو تمركزت قوة حيوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في المناطق المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية مع جميع إمكانات تحصينها قويا، لاستطاعوا السيطرة فورا على قناة السويس وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب. [٣]

=الاجتماعي ونادى بوحدة الهلال الخصيب تحت اسم سوريا الكبرى. انظر: أحمد مصطفى أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان: الموسوعة الجغرافية /الدول، الولايات، المقاطعات/، دار العلوم للنشر، ج١، ٢٠٠٤، ص ٧٦.

*__الشرق الأوسط:__ تسمية محدثة كثر استخدامها إبان الحرب العالمية الثانية وهي تشمل منطقة جغرافية تضم سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي الفارسي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع أحياناً لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا. انظر: مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١١، د.د.ن، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٤٣.

[١] . سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان: ظروف إنشائها. تنظيمها، والمهام الموكلة إليها، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص ٢٠.

[٢] . نبيل خليفة: "ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان"، المستقبل العربي، العدد ١١١، آذار/ ١٩٨٨، ص ١٠٣-١٠٤.

[٣] . سليم حداد: قوات الأمم المتحدة، ص ٢٧.

وقد تكون هذه الأفكار الغربية السابقة وراء الفكرة التي اقترحها بشير الجميل *عام١٩٨٢ على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تجعل من لبنان قاعدة استراتيجية لها تشرف من خلالها على المنطقة. فجميع هذه الميزات الجيوبوليتيكية جعلت من لبنان بلدا ذا منفعة حيوية بالنسبة لدول المنطقة والدول المعنية بالمنطقة، كما جعلت منه نقطة استقطاب مهمة لمطامع هذه الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١].
ولقد لعب هذا الموقع دورا فاعلا في تحديد مسار الحروب التي خاضها لبنان بما فيها الحرب الأهلية الأخيرة (١٩٧٥-١٩٨٩) من خلال تدخل أطراف إقليمية إلى جانب أثر لتضاريس في تحديد مناطق تمركز الأطراف الداخلية.

ثانياً: دور العوامل السكانية (الديمغرافية) المؤدية إلى الأزمة اللبنانية:

يرى بعض الباحثين أن البعد الطائفي هو سبب الأزمة اللبنانية، ذلك أن غياب الانسجام والوحدة الطائفية والمذهبية في لبنان كان لا بدَ وأن يقود إلى استقطاب حاد يقوم بحسب الخطوط الطائفية. وقبل شرح دور العامل الديمغرافي في الأزمة اللبنانية سوف نستعرض أهم ما يتميز به المجتمع اللبناني.
بالنسبة للتركيبة السكانية داخل لبنان فقط (ماعدا اللاجئين الفلسطينيين) حوالي ثلاثة ملايين و ١١٨ ألفا و ٨٢٨نسمة وذلك وفقا لإعلان وزارة الشؤون الاجتماعية في ١٤ /تشرين الأول/ ١٩٩٦. أما حاليا فيقدر عدد سكان لبنان ب ٤,٠٩٩,٠٠٠ نسمة بحسب تقدير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة تقدر بـ ١,١٥ % وكثافة سكانية تبلغ ٣٤٤ نسمة في الكيلومتر المربع .يعيش ٨٧ % من اللبنانيين في المدن، ويتجمع أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ نسمة، أي ربع سكان لبنان في العاصمة بيروت وضواحيها[٢].

---

*__بشير الجميل__: سياسي لبناني وقائد ميليشيا القوات اللبنانية، هو ابن بيير الجميل وأخ أمين الجميل، اتهم بالمسؤولية عن حادثة عين الرمانة، وأرسل قواته إلى مدينة إهدن لاختطاف قائد ميليشيا المردة طوني فرنجية انتهت بمجزرة بعائلة طوني فرنجية عام ١٩٧٨. ترشح لمنصب رئيس الجمهورية ووعد بتوقيع اتفاقية سلام مع "إسرائيل"، تم اغتياله في أيلول/ ١٩٨٢.
انظر: جورج حايك: بشير الجميل تاريخ في رجل، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٩.

[١] عارف العبد: لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/٢٠٠١، ص ٣١.

[٢] . كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٨٢.

عمليا انعكست الحرب الأهلية على التركيبة البشرية والنمو السكاني وتوزيعه في لبنان .إذ يعد الشعب اللبناني من الشعوب الفتية، نظرا إلى ما تشكله فئة صغار السن) ما دون١٥ سنة (من نسبة مرتفعة تبلغ ٢٩,٢% من تعداد السكان. أما نسبة النمو السكاني فقد اختلفت مع اختلاف الظروف الأمنية والمعيشية في لبنان .ففي المدة ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٢كان معدل النمو السكاني ١,٤ % وهو معدل منخفض مقارنة بدول المنطقة، نظرا لما سببته الحرب الأهلية من مقتل ما يقارب ١٧٠ ألف شخص .وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٢,٥ % في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. [١]

كما شهد لبنان هجرات سكانية متزايدة سببها الحرب الأهلية وكذا الاعتداءات" الإسرائيلية" (سنأتي على التوسع بها لاحقاً ضمن الرسالة) وهو ما سبب اختلالا في التوزيع السكاني .إذ عرف لبنان هجرة داخلية قسرية لأكثر من ٨٠٠ألف شخص من الأرياف إلى المدن. إذ تراوحت نسبة سكان المدن ما بين٨٠ و ٨٥ % من مجمل التعداد السكاني .وكذا الهجرة من المدن التي عرفت اعتداءات إسرائيلية (الجنوب اللبناني) إلى المدن اللبنانية الأخرى .كما عرف هجرة نحو الخارج، إذ بلغ عدد المهاجرين حتى منتصف عام ١٩٩٦ حوالي ٢٣٥٠١ مهاجر، ٣٣,٦ % يحملون الإجازات العلمية.[٢]

ولبنان هو بلد غير متجانس، إذ يشكل خريطة فسيفسائية من الأديان والمذاهب والطوائف* التي لعبت ومازالت تلعب أدوارا مختلفة في الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية منذ الاستقلال وحتى الآن. ويمكن تصنيف سكان لبنان إلى مجموعتين دينيتين كبيرتين :إسلامية ومسيحية، أما الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان فعددها ١٨ طائفة أهمها:

١- المسيحية وتتكون من عدة طوائف أهمها:

- الموارنة: هي أكبر طائفة مسيحية .كانوا أكثر الطوائف عددا عند تأسيس دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. لكن أعدادهم تراجعت نتيجة عدة عوامل. مرجعية الموارنة بكركي، وعلى رأسها

---

[١] . نهاد خليل دمشقية: التكامل الصناعي السوري اللبناني (الإمكانيات والفرص)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص ٢٩.

[٢] . شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٣٢.

*__الطائفة:__ هي بمثابة جماعة منظمة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، فهي تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية. انظر: خالد مرعب مصطفى: قضايا لبنانية وعربية معاصرة، دار النهضة العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٨٤.

البطريرك الكاردينال نصر الله بطرس صفير.* يتمركزون في الشمال وفي كسروان. تملك الطائفة المارونية نفوذا وامتيازات كبيرة .فزيادة على الدور الذي يلعبه أبناء هذه الطائفة في الحياة السياسية والاقتصادية من خلال اضطلاعهم بأهم الوظائف السياسية (رئاسة الجمهورية، قيادة المؤسسة العسكرية). [١]

- الروم الأرثوذكس والكاثوليك: الروم الأرثوذكس هم مسيحيو الشرق وأكثر المسيحيين تعلقا بالعروبة .كانت تسمى كنيستهم منذ نشأتها بـ "الكنيسة السريانية الملكانية"، أما تسمية "روم" فقد لحقت بهم على الأرجح عند إنشاء نظام الملل في بدايات العصر العثماني. يكثر حضورهم في منطقة (الكورة) شمال لبنان، ومنطقة (الأشرفية) في بيروت.

أما الروم الكاثوليك فيعرفون بالملكيين، الذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها، وهم يختلفون عن الروم الأرثوذكس بكونهم تابعين عقائديا إلى كرسي روما (الفاتيكان).

الأرمن الكاثوليك والأرثوذكس: يتواجدون في (برج حمود) ساحل المتن، وزحلة وعنجر. الأرمن الأرثوذكس هي الطائفة السابعة من حيث العدد، ويعود عهدها في لبنان إلى أواخر القرن التاسع عشر على إثر الاضطهاد التركي للأرمن.

- السريان الكاثوليك والأرثوذكس: هم من أوائل الذين سكنوا لبنان، وهم من الأقليات. مرجعية الكاثوليك البطريرك مار أغناطيوس موسى الأول، داود بطريرك أنطاكية وسائر المشرق. والأرثوذكس مرجعيتهم الكاثوليكوس آرام الأول.
- الأقباط الكاثوليك والأرثوذكس: هم الطائفة الثامنة عشرة التي ضُمت منذ فترة غير بعيدة إلى قائمة الطوائف المعترف بها رسميا في لبنان. [٢]

٢- الإسلامية وأهم طوائفها:

---

* **نصر الله بطرس صفير**: انتخب بطريركاً عام ١٩٨٦ أثناء الحرب الأهلية، لعب دوراً أساسياً في تغطية اتفاق الطائف مسيحياً عام ١٩٨٩.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٧٠.

[١] محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب، د.د.ن، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢١٦.

[٢] لبنى بهلوي: الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، إشراف كيبش عبد الكريم، جامعة محمد خضير، ٢٠١٠، ص ٧٨.

- **السنة:** مصطلح السنة هو مصطلح سياسي ديني له معاني متعددة أهمها أن السنة تعني ما أخذ عن النبي صلى الله عليه وسلم من فعل وقول وتقرير، وأهم ما يميز أهل السنة عن غيرهم من المذاهب الإسلامية وبالأخص المذهب الشيعي هو موضوع الإمامة لأهل البيت وخلافتهم للمسلمين دون غيرهم.[١] حيث يرى السنة أن الخلافة للأصلح من المسلمين تقدم له البيعة على السمع والطاعة. وبالنسبة لبدايات تواجد السنة في لبنان، فقد كان بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام حيث حصل نزوح جماعي لسكانه المعتنقين لديانات أخرى، وقد احتموا بالدولة البيزنطية، مما دفع قادة المسلمين إلى استجلاب قبائل عربية جديدة إلى لبنان لحماية سواحله من الهجمات البيزنطية. ويتواجد السنة في كل من بيروت وطرابلس وصيدا وهذا ما منحهم دوراً كبيراً في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.[٢]
- **الشيعة:** الشيعة كمصطلح هو كل من يتخذ الإمام علي وأهل بيته أولياء، ويرى بأفضليتهم على جميع الخلق بعد الرسول وأحقيتهم بالإمامة. وما يميز عقيدة الشيعة أمران، الأول اعتبار الإمام علي بن أبي طالب أفضل الصحابة، وأنه الأحق من غيره في تولي الخلافة بعد الرسول ويليه الأئمة الاثني عشر. والميزة الثانية اعتبار الإمامة ضرورة وهي أصل من أصول الدين وأن أهلها معصومون من الخطأ وأن يكون صاحبها من أهل بيت الرسول.[٣] وينتمي شيعة لبنان إلى الشيعة الإثني عشرية*، وقد دخلوا لبنان بعد الفتح الأموي الإسلامي، حيث استقدم معاوية بن أبي سفيان بعض مواطني

---

[١] عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج٣، ص ٢٥٦.

[٢] علي معطي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨ - ١٩١٨، مؤسسة عز الدين للنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

[٣] عبد الوهاب الكيالي وآخرون: الموسوعة السياسية، ج ٣، ص ٥١٤.

* **الشيعة الإثني عشرية:** طائفة دينية إسلامية، قالوا بوجوب الولاية للإمام علي بن أبي طالب نتيجة وصية الرسول له بالحكم في غدير خم، وبعده للأئمة الاثنا عشر وهم علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)، الحسن بن علي، الحسين بن علي، علي زين العابدين، محمد الباقر، جعفر الصادق، موسى الكاظم، علي الرضا، محمد الجواد، علي الهادي، الحسن العسكري، محمد المهدي (عليهم السلام). انظر: ابن أبي الفتح الإربلي: كشف الغمة بمعرفة الأئمة، منشورات دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٨.

الفرس المعروفة بإيران حالياً ليسكنوا بعض السواحل اللبنانية، وانتشروا في مناطق كسروان والشوف والمتن ووادي التيم والبقاع، ثم تناقص عددهم لينحصر في البقاع وبعلبك وبلدة عرقة في عكار في الجنوب اللبناني. [١] وقد ظل دور اللبنانيين الشيعة محدودا على الرغم من كونهم طائفة رئيسية، فمنذ قيام لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وموقع الشيعة داخل النخبة الحاكمة لا يتناسب مع وزنهم الديمغرافي الحقيقي. ففي الفترة الممتدة من اعتماد الدستور اللبناني عام ١٩٢٦ حتى عام١٩٨٦ . تألفت في لبنان ٧٤ حكومة خلت الحكومات الأولى من أي وزير شيعي. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في مرحلة ما قبل تكريس رئاسة مجلس النواب للشيعة. ورغم أن الحكومات في الفترة التي تلت هذه المرحلة كانت تضم من وزير إلى ٣ وزراء شيعة، إلا أنهم كانوا مبعدين عن الحقائب السياسية، وفي معظم الأحيان كانوا يتسلمون حقائب تقنية لاسيما الزراعة والصحة والبريد.[٢] أما في الفترة الأخيرة، فقد بدا دور الشيعة يتزايد لاسيما مع نجاح المقاومة الإسلامية في تحرير الجنوب بقيادة حزب الله، وكذا تعزيز سلطات مجلس النواب ورئيسه الشيعي من خلال اتفاق الطائف والتعديلات التي جاء بها والذي سنذكر تفاصيله خلال الفصل الرابع من الرسالة.

- **الدروز:** فئة منشقة عن الشيعة أنشأت في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي ٩٨٥-١٠٢١م سموا بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن إسماعيل الدرزي مؤسس المذهب. تقوم رؤيتهم الدينية على أنهم مسلمون موحدون يقدسون العقل ويعتبرونه محور المعرفة، يأخذون بمذهب التقية، ويمنعون أتباعهم من التصريح عن معتقداتهم الحقيقية. فالعقيدة الدرزية عقيدة سرية لا تعرفها إلا فئة واحدة وهي فئة العقَال، والذين يمارسون عبادتهم في مكان منعزل يسمى بالخلوات. وقد ذكرت الدكتورة نهى قاطرجي في إحصائية استمدتها من جريدة السفير اللبنانية سنة ٢٠٠٦ أن عدد الدروز في لبنان يبلغ حوالي ٢٣٠ ألف شخص وهم موزعون في مناطق الشوف وعالية وحاصبيا. [٣] ويتقاسم النفوذ

---

[١] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص ٧٥.

[٢] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٩٤.

[٣] . نهى قاطرجي: طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك، مكتبة صيد الفؤاد، بيروت، ص ٧-١١.

في الطائفة الدرزية عائلتان هما آل جنبلاط وآل أرسلان، مع التفوق الواضح لآل جنبلاط.[١]

إن توزيع الطوائف اللبنانية بالشكل المذكور لم يكن نتيجة مرحلة زمنية معينة، ولا نتاج تأثير عامل من العوامل على حدة، بل يعود ذلك إلى فترات تاريخية عديدة وإلى جملة من العوامل المعقدة تتمثل أهمها في اختلاف أصول الطوائف، فمنها ما يعود إلى المسيحية الأولى ذات الطابع الشرقي المميز أو إلى النصرانية الأولى والجذع الروماني البيزنطي. ومنها ما يعود إلى التراث الفارسي والحركات الباطنية الإسلامية أو المتفتحة على التيارات الفكرية والحضارية، بل فيها مزيج بين التيارات السابقة كالصوفية الإسلامية المتفاعلة مع التراث الإيراني واليوناني والروماني.[٢] ولقد اختلفت نسبة هذه الطوائف من فترة إلى أخرى، ففيما كان مجموع الطوائف المسيحية يشكل الأغلبية وفقاً لإحصاء ١٩٣٢ بنسبة ٥١,٢ % أصبحت الطوائف المسلمة هي التي تشكل الأغلبية وهذا حسب إحصاء ٢٠٠٧ بنسبة ٥٨,٩٢ %. [٣]

جدول رقم ١: يوضح توزيع السكان حسب الطوائف حسب إحصاء١٩٣٢ .[٤]

المسـيحيون		المســلمـون	
الطائفة	النسبة	الطائفة	النسبة
الموارنة	٢٨,٨ %	السنة	٢٢,٤ %
الروم الأرثوذوكس	٩,٧ %	الشيعة	١٩,٦ %
الروم الكاثوليك	٥,٩ %	الدروز	٦,٨ %
آخرون (معظمهم أرمن)	٦,٨ %	النسبة الكلية للمسلمين	٤٨,٨ %
النسبة الكلية للمسيحيين	٥١,٢ %		

[١] . ناجي أبي عاد ؛ ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الطبعة العربية الأولى، ترجمة محمد نجار، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص ١١٠.

[٢] حسين قادري: لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، ط١، بيروت، دار قانة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

[٣] وليد عوض: أصحاب الفخامة رؤساء لبنان ,الأهلية للنشر والتوزيع ,بيروت , ١٩٨٨ ,ص٩٨ .

[٤] . لبنى بهلوي: الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، ص٨٠.

جدول رقم ٢: يوضح توزيع السكان حسب الطوائف حسب إحصاء عام ٢٠٠٧.[١]

المسيحيون		المسلمون	
الطائفة	النسبة المئوية	الطائفة	النسبة المئوية
الموارنة	٢٢,١٩	السنة	٢٦,٤٤
روم أرثوذكس	٧,٨٦	الشيعة	٢٦,٠٦
روم كاثوليك	٥,٢	الدروز	٥,٦٣
أرمن أرثوذكس	٣,٠١	العلويين	٠,٧٩
أرمن كاثوليك	٠,٦٧	النسبة الكلية للمسلمين	٥٨,٩٢
انجيليون	٠,٥٨		
أقليات	١,٥٦		
النسبة الكلية للمسيحيين	٤١,٠٧		

إن معرفة الخصائص السكانية للبنان يجعلنا نتساءل ما إذا كان هذا التعدد الطائفي والديني في لبنان يمثل عامل توحيد أم عامل انقسام؟ أو بمعنى آخر هل يمثل هذا التعدد سببا للأزمة اللبنانية أم أن هناك أسبابا أخرى أكثر أهمية؟

أن هذا التعدد في التركيبة السكانية للبنان، وإن أدى إلى الازدهار والتطور في مراحل التماسك الداخلي والوحدة نتيجة لتكاثر مصادر ثروته الروحية والفكرية وتعدد قيمه، فإنه في مراحل النزاع والفتنة سرعان ما يتحول إلى مصدر للبؤس والانحلال بسبب تصادم مركباته الكثيرة وسرعة تداعي مقومات تكوينه.[٢] ويظهر التعدد الطائفي كأحد أسباب الانقسام والصراع في لبنان في كثير من الحروب والأزمات التي توالت عليه وأهمها الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨ والحرب الأهلية لعام ١٩٧٥ وتجدر الإشارة إلى أن

[١] . وليد عوض: أصحاب الفخامة، ص ٩٩.

[٢] . وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي –خط اليمين الجماهيري، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢٨.

انقسام المجتمع اللبناني ليس على أساس ثنائية (مسلم-مسيحي) فقط وإنما على أساس طائفي.[١] فالطائفة في لبنان مكرسة كمؤسسة سياسية، اجتماعية، تربوية واقتصادية بوصفها تتمتع بتراتب داخلي يقف على رأسه مجلس ديني لإدارة شؤونها: كمؤسسة سياسية حيث تشكل الطائفة وسيطا بين الفرد والدولة، فهي المعبر الوحيد الذي يصل به إلى الوظيفة، إلى النيابة، إلى الوزارة أو الرئاسة. كمؤسسة اجتماعية: تملك الطائفة جهازا قضائيا يشرف على الحالة الشخصية للفرد (زواج، طلاق، إرث)، كما تملك جمعيات تؤمن الاتصال شبه الدائم بين أبنائها، ودوائر لإحصاء عدد أبنائها. كمؤسسة تربوية: للطائفة دور عبادة خاصة بها ومدارس وجمعيات تبث من خلالها القيم الدينية والثقافة المميزة. أما على المستوى الاقتصادي: تملك الطائفة عقارات يعود ريعها لمشاريع الإحسان والتعليم. فالطائفة في لبنان، تحاصر الفرد منذ ولادته بدءا بالعائلة مرورا بالعادات والتقاليد والمؤسسات إلى جهاز الدولة الذي لا يعترف بعضوية الفرد إلا من خلال اعتراف الطائفة بعضويته فيها.[٢]

وكما تشكل الطائفية أو التعدد الطائفي في لبنان سببا للانقسام الداخلي، فإنها تشكل أيضا مبررا مناسبا لتدخل قوى خارجية عديدة .فأغلب الطوائف في لبنان ترتبط ارتباطات سياسية بدول أجنبية، فمثلا المسيحيون ولاسيما الكاثوليك يرتبطون ارتباطا تاريخيا ووثيقا بفرنسا، كما كان الدروز على ارتباط ببريطانيا في مراحل سابقة، والسنة بدول الخليج، أما الشيعة فقد كانوا غير مرتبطين بإيران زمن الشاه ولكنهم بعد انتصار الثورة الإسلامية أصبح لكثير منهم ارتباط بالجمهورية الإسلامية بإيران وكذلك سوريا. [٣]

---

[١] . ناجي أبي عاد؛ ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ص ١١٢.

[٢] رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات (دراسة في إيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية)، ط١، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٢، ص ١٨٩.

[٣] . حسين قادري: لبنان الحرب الأهلية، ص ٢١.

ثالثاً: دور العوامل السياسية والاقتصادية المؤدية إلى الأزمة اللبنانية:

لبنان هو دولة حديثة العهد في المشرق العربي وبلاد الشام، أنشئت وفقا لاتفاقية سايكس-بيكو* بين الحكومتين البريطانية والفرنسية عام١٩١٦ ، وأعلن إنشاؤها باسم دولة لبنان الكبير في أيلول/١٩٢٠ ثم باسم "الجمهورية اللبنانية "في٢٣ /٣/ ١٩٢٦. وهي تنتسب باسمها إلى جبل لبنان الذي لعب دورا هاما في الإمارتين المعنية* (١٥١٦-١٦٩٧) والشهابية (١٦٩٨-١٨٤٢).[١]

والنظام السياسي في لبنان هو نظام ديمقراطي جمهوري برلماني*. ومع أن الدستور عام ١٩٢٦ لم يُشر إلى برلمانية النظام، حتى تعديلات ١٩٩٠ المنبثقة عن اتفاق الطائف، التي ذكرت في الفقرة "ج" من المقدمة أن" لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية"، إلا أن عناصر النظام البرلماني كانت موجودة، منها مسؤولية الوزراء، وواجب الحكومة بالتقدم ببرنامج أمام المجلس وضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على مقررات رئيس الجمهورية، مع صلاحيات ملحوظة لرئيس الجمهورية وتعزيز مركزه. أما بالنسبة للمناصب العليا في الدولة، فقد جرى توزيعها على الطوائف الكبرى، بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب السنة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس.[٢]

فلقد كرس الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ هذا التوزيع وجعله عرفا من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الطائف في ٢١ سبتمبر ١٩٩٠. ورغم هذا التعديل فإن العرف إياه لا يزال متبعا على صعيد الرئاسات الثلاث، إذ لم يلغ اتفاق

---

*__سايكس بيكو:__ تمت عام ١٩١٦ وهي معاهدة سرية بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية وإيطاليا على اقتسام منطقة الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا، ولتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا وتقسيم الدولة العثمانية التي كانت المسيطرة على تلك المنطقة في الحرب العالمية الأولى.

انظر: سعد سعدي: معجم الشرق الأوسط، ص ٣٦٢.

*سيتم الحديث عن الإمارتين المعنية والشهابية في الصفحات القادمة.

[١] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ط٣، ج٥، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٩٦، ص ٤٠٨.

*__نظام جمهوري برلماني:__ مصطلح يطلق على الدول التي يكون نظام حكمها قائم على البرلمان، فتشكيل الوزارة لابد أن يحظى بأغلبية من البرلمان وكذلك سن القوانين واعتماد الميزانية، يتكون النظام البرلماني من سلطة تنفيذية ممثلة في الوزارة ورأس الدولة والسلطة تشريعية ممثلة في البرلمان. انظر: الياس مهنا: "إنشاء مجلس الشيوخ اللبناني"، مجلة CDDL WORKIWPAPERS، العدد ١٢٥، لبنان، د.ت، ص ٦.

[٢] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص٨٥.

الطائف الأولويات المحددة من قبل النظام السابق ولكنه غير صلاحيات المؤسسات المنبثقة عن هذا النظام، وذلك من خلال تحجيم دور رئيس الجمهورية مقابل تعزيز دور مجلس الوزراء ومجلس النواب[١].

إن طائفية النظام السياسي اللبناني ليست حديثة العهد فلقد جرى تكريسها على الصعيد السياسي بموجب قوانين أساسية وأعراف سلوكية لها حرمة القوانين، وذلك منذ مجلس الإدارة في جبل لبنان في عهد المتصرفية إلى المؤسسات الدستورية في عهد الانتداب الفرنسي إلى مختلف التشريعات في عهود الاستقلال بعد١٩٤٣ ، و"الطوائف ليست طوائفا إلا بالدولة، لا بذاتها كما يوهم الفكر الطائفي .والدولة في لبنان هي التي تؤمن ديمومة الحركة في إعادة إنتاج الطوائف لكيانات سياسية هي، بالدولة وحدها، مؤسسات". [٢]

ويعدَ النظام السياسي اللبناني القائم على أساس طائفي السبب الرئيس في الأزمات التي توالت على لبنان .وفي هذا ترى الباحثة الأمريكية مارين ميليفن أن: "النظام السياسي الطائفي هو الأساس في مشكلة لبنان، لأن كل طائفة تعتبر نفسها أشبه بدولة مستقلة .فلكل طائفة رجال دينها وسياسيوها ولكل طائفة مناطقها، حتى أصبح لبنان ولايات غير متحدة تعيش حالات الحذر من بعضها البعض إلى حد الخوف المتبادل من أن تؤدي أية مشكلة بين أبناء الطوائف إلى حرب طائفية، وذلك راجع إلى غياب وحدة لبنانية تنطلق من خلال قاعدة المواطنة".[٣]

ورغم أن لبنان اعتمد نظام التعددية الحزبية المطلقة منذ وقت مبكر من مطلع القرن العشرين. وتكرس بعد الاستقلال بنص دستوري عام١٩٤٣ ، حيث جاء في المادة ١٣ من الدستور: "حرية إبداء الرأي قولا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون".[٤] فإن الحياة الحزبية بمفهومها الشامل غائبة في لبنان، وما يسمى حزباً غالباً ما يمثل تجمعاً أقرب إلى الصيغة العائلية والطائفية منه إلى الصيغة الحزبية التعددية المطلقة التي لا تمنع أي اتجاه من التعبير

---

[١] . جمال زكريا قاسم: "الأزمة اللبنانية أصولها تطورها أبعادها المختلفة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٧.

[٢] . غسان سلامة: "الحرب اللبنانية في قراءتها وسبل الخروج منها"، المستقبل العربي، العدد ١١٢، حزيران/ ١٩٨٨، ص ٦٢.

[٣] . حوار مع الباحثة مارين ميلفن حول النظام السياسي اللبناني والمواطنة: (www. Arabic. Bayynat.org)

[٤] .www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf

عن نفسه في شكل حزبي. فهناك تنافس بين العديد من الأحزاب على تمثيل الطوائف اللبنانية لأن لكل حزب هوية صريحة متمثلة بالطائفة أو المنطقة التي تسكنها الطائفة مثلاً: الحزب التقدمي الاشتراكي (دروز جبل لبنان)، حركة أمل (شيعة الجنوب والضاحية الجنوبية وبعلبك)، اللقاء الإسلامي (سنة بيروت،صيدا،الشمال والبقاع الغربي وراشيا)، حزب الكتائب والقوات اللبنانية (مسيحيو بيروت الشرقية وجبل لبنان)، حزبي الهاشناق والكاشناك (الأرمن).[١] وبالرغم من تجربة لبنان الديمقراطية والليبرالية، فإن عائلات بعينها تتحكم بسلطته ومنها جنبلاط وأرسلان وحمادة والأسعد والخازن وفرنجية وسلام وكرامي والصلح و أدّة والجميّل وغيرها. فهناك ما يسمى بـ "العائلة السياسية" وأن العوامل التي تؤمن استمرار الزعامة العائلية هي الوجود الشخصي للزعيم ومشاركته الدائمة في اللعبة السياسية، ووجود توارث لهذه الشخصية، مما يؤمن استمرار العائلة ونهجها، ووجود مؤسسات تؤمن شبكة واسعة من الخدمات.[٢]

أما الاقتصاد اللبناني فقد تميز منذ الاستقلال وحتى الآن، بمجموعة من السمات والخصائص المتمثلة في:

- اعتماد النظام الاقتصادي الحر وبشكله الليبرالي القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها وذلك استنادا إلى المادة ١٥ من الدستور، والتزام الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية.
- اعتماد قانون سرية المصارف والالتزام به منذ عام ١٩٥٦ نظرا لما حققه هذا القانون من انعكاسات إيجابية في جذب رؤوس الأموال واستثمارها في لبنان، وتطوير القطاع المصرفي وجعله مركزا إقليميا ودوليا مهما.
- اعتماد مبدأ حرية الصرف، وحرية تحويل النقد وتحرك الرساميل وضمان الودائع والاستثمارات، وعدم التعرض لاحتياطي الذهب في المصرف المركزي اللبناني على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مر بها لبنان.

---

[١] . محمود صالح الكروي: "لبنان بين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"، المستقبل العربي، العدد ٣١٦، حزيران/ ٢٠٠٥، ص ٣٧.

[٢] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين (بحث بتغيير الأحوال والعلاقات)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠، ص٥٥٢.

- دعم وتوسيع دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي، مع تحديد دور القطاع العام في توفير البنية التحتية اللازمة لدعم وتشجيع القطاع الخاص.[١]

رابعاً: البعد التاريخي دوره وأهميته في الأزمة اللبنانية بين ١٩٧٥-١٩٩٠:

لابد من الإشارة إلى أن الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة لم تكن إلا حلقة من سلسلة المواجهات الطائفية بين مختلف الطوائف اللبنانية في القرن الماضي، ولفهم أبعادها لابد من إلقاء الضوء على الحروب التي تعرض لها لبنان والتي تمثَّل الخلفية التاريخية الممهدة لحربه الأهلية الأخيرة في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته.

١-لمحة تاريخية عن العلاقات المارونية الدرزية حتى عهد الأمير فخر الدين المعني:

الموارنة:

تتفق المصادر التاريخية على أن الموارنة يعودون في أصلهم إلى خليط من الأقليات المسيحية التي كانت تسكن في الجبال اللبنانية الشمالية، وتتحدث الآرامية مع الجنود المرتزقة الذين استخدمهم الروم لشن الغزوات على حدود الإمبراطورية العربية الإسلامية في سوريا وقد عرف هؤلاء المرتزقة باسم "الجراجمة" نسبة إلى مدينة الجرجمة في جبل اللكام. وقد اشتد ساعد هؤلاء المرتزقة لدرجة أنهم أجبروا معاوية بن ابي سفيان ومن بعده عبد الملك بن مروان على دفع الضريبة لهم بمقدار ألف دينار كل أسبوع. وقد نحج الوليد بن عبد الملك أن يحاربهم ويفرض عليهم القبول بحكمه. لكن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور رأى أن الحل الأمثل لمشكلة الجراجمة أن يوجه إليهم جيشاً عربياً يقيم في مناطقهم ويقضي على نفوذهم.. وهكذا فعل فقد عمل على إيفاد قبيلة لخم العربية إلى لبنان حيث نجحت في السيطرة على المنطقة وفرض هيبتها على الجراجمة الذين عُرفوا باسم (المردة) بعد امتزاجهم بسكان الجبل الأصلين. تعود تسمية الموارنة إلى القديس مارون الذي عاش في أواخر القرن الرابع ومات حوالي سنة ٤١٠ في بلدة تقع بين أنطاكيا وقورش إلى الشمال.[٢]

أما الذي بث الروح القومية في أتباع مار مارون فهو يوحنا مارون* بطريك الطائفة المتوفى حوالي سنة ٧٠٧ م الذي اهتم بإبراز الخصائص المميزة لأبناء طائفته. ودافع عن استقلالهم حتى أنه قاد

---

[١] . نهاد خليل دمشقية: التكامل الصناعي، ص٣٩.

[٢] . عبد الله أبي عبد الله: تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور، ٦ أجزاء، دار ملفات، ج١، ص ٣٢٩.

*__يوحنا مارون:__ راهب سرياني أصبح أول بطريرك للكنيسة المارونية في أنطاكيا. توفي في جبل لبنان سنة ٧٠٧. انظر: أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، منشورات دار المراد، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٥.

جيشاً واجه به الإمبراطور الروماني يوستنيانوس الثاني وهزمه. وقد تمركز الموارنة في القسم الشمالي من لبنان وهو قريب من وادي العاصي وذلك إثر خلافهم مع اليعاقبة واحتكامهم إلى معاوية سنة ٦٥٩ م. وهكذا ظل القسم الشمالي من لبنان يُعتبر وطنا للموارنة بينما عُرف القسم الجنوبي منه وطنا للدروز.[١]

الدروز:

رأى الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور أن حدوده مع الروم لن تستقر إلا إذا نجح في إضعاف الجراجمة (المردة بعد اندماجهم بسكان الجبل النصارى) مستغلاً قدوم قبائل عربية تعتنق العقيدة التوحيدية إلى لبنان، فعمل على توجيهها وتوظيفها في وضع حد لعبث الجراجمة. وهكذا تم الاتفاق مع قبيلة لخم العربية (ملوك الحيرة سابقاً) على القيام بالمهمة سنة ٧٥٩ م. كما قدم الجنبلاطيون من حلب إلى بيروت، وبسبب الصداقة التي كانت تجمعهم بالمعنيين، كان الأمير فخر الدين المعني* يعتمد على زعيم الجنبلاطيين وأسند إليه المهمات العديدة. وقد استوطن الجنبلاطيون في الشوف واتخذوا المختارة مقرا لهم.[٢]

وهكذا نرى أن قدوم القبائل الدرزية إلى لبنان وانتشارها على فترات زمنية متعاقبة تركز أخيرا في منطقة لبنان الجنوبية الداخلية شرقي منطقة صور وصيدا والساحل. وهذا التمركز الدرزي في الجنوب مقابل التمركز المسيحي الماروني في الشمال أدى مع مرور الزمن إلى انقسام لبنان إلى قسمين يفصل بينهما ما يُعرف اليوم بطريق بيروت دمشق. في الشمال المنطقة المسيحية وفي الجنوب المنطقة الدرزية، حتى أن الجنوب الداخلي عُرف باسم "جبل الدروز".[٣]

---

[١] . وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي، ص.٣٠

*فخر الدين المعني الثاني: أمير عربي امتدت سلطته من حدود حلب إلى لبنان فالقدس غرباً، وهو ابن قرقماز بن فخر الدين الأول من آل معن، وهو من دروز الشوف في لبنان، ولد في الشوف وتولى الإمارة بعد أبيه.
انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة سياسية، ج٤، ص ٤٧٥.

[٢] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص ٤٥.

[٣] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٥٤.

تناقض المواقف والأهداف بين الدروز والموارنة:

ويظهر ذلك جلياَ بما يلي:[١]

أولاً: الاتصال المبكر بالصليبيين. فقد جرى أول اتصال بين الموارنة والصليبيين في البترون التابعة لإمارة طرابلس وقد أمدّ الموارنة الصليبيين الذين كانوا في طريقهم لاحتلال بيت المقدس بأدّلاء كانوا في أمس الحاجة إليهم وكان ذلك عام ١٠٩٩ م. كما أن الموارنة ساعدوا القوات الصليبية بقوات مقاتلة حيث حاربت كتيبة من حملة الأقواس الموارنة إلى جانب الصليبيين ضد جيوش المسلمين سنة ١١٤٦ م.

ثانياً: العلاقة القديمة مع الفرنسيين. حيث بادروا بإقامة علاقة وطيدة مع الفرنسيين، فقد حدث أن تقدم وفد مؤلف من خمسة وعشرين ألف ماروني ومعهم المؤن والهدايا واستقبل لويس التاسع ملك فرنسا عندما نزل إلى البر في عكا. وفي هذه المناسبة سلمهم رسالة مؤرخة في ٢١ أيار ١٢٥٠ فيها تصريح بأن فرنسا تتعهد بحمايتهم، ويقول في الرسالة: "نحن مقتنعون بأن هذه الأمة التي تُعرف باسم القديس مارون هي جزء من الأمة الفرنسية".[٢] ومن الطبيعي أن تكون لهذه العلاقات الخاصة آثارا كبيرة على تفكير وتوجه وتطلع الموارنة لمستقبلهم في لبنان. حيث بدأوا يشعرون بصورة أكثر حدة بانسلاخهم عن الانتماء العربي وحتى الشرقي. ويرون في أنفسهم أمة غربية متفوقة تعمل على فرض وجودها وهيمنتها على الآخرين في لبنان.

وكان من الطبيعي أيضا أن يكون لهذا التوجه تأثير كبير على الطوائف الأخرى وعلاقتها بالموارنة عبر تاريخ لبنان الطويل. وخاصة الدروز الذين كانوا أصحاب جبل لبنان وأسياده ويرون أن السيادة من حقهم.

اختلف موقف الدروز كليا عن موقف الموارنة تجاه الأغراب الذين حاولوا احتلال البلاد واستعبادها. فقد أعلن الدروز عداءهم للصليبيين وقاموا بالتصدي لجيوشهم المتقدمة. ففي سنة ١١٠٠ م تصدى

---

[١] . علي معطي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، ص ١٧١.

[٢] . فيليب حتَي: لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر، ت. أنيس فريحة، نيويورك، ١٩٥٩، ص ٥٨٠.

الدروز بقيادة أميرهم عضد الدولة التنوخي* لتقدم جيش الصليبيين عند نهر الكلب. وقد فشلت هذه المحاولات وكانت نتائجها وخيمة على الدروز إذا قام الصليبيون بالانتقام من الدروز بعد احتلال بيروت عام ١١١٠ م حيث قام الصليبيون باكتساح بيروت وقرى الغرب وانتقموا من الدروز وقتلوا العديد من الأمراء التنوخيين وبينهم الأمير عضد الدولة. لكن هذا الانتصار الصليبي لم يردع الدروز فقاموا بالتصدي للفرنجة مرة ثانية في موقعة "عين التينة" عند نهر الغدير جنوب بيروت سنة ١١٥١م وانتصر الدروز تحت قيادة الأمير بحتر بن عضد الدولة التنوخي. ومرة أخرى وقف الدروز يتصدون لجيوش الصليبيين حيث بادر الأمير جمال الدين حجي التنوخي على رأس وفد من الدروز إلى خلدة لينضم إلى قوات صلاح الدين الأيوبي في محاصرة بيروت وتحريرها من الصليبيين، وقد خاطب صلاح الدين الأمير جمال الدين التنوخي بعد تحرير بيروت "ها قد أخذنا ثأرك من الفرنج فطيب قلبك وأنت مستمر مكان أبيك وإخوتك".[١]

وكما تصدى الدروز للصليبيين هكذا فعلوا مع التتار فقد سارع الأمير زين الدين صالح بن علي بن بحتر وانضم إلى جيوش المماليك التي تقدمت من مصر لتتصدى للزحف المغولي في موقعة "عين جالوت" الشهيرة سنة ١٢٦٠م وقد أبلى الدروز في هذه الموقعة بلاء حسنا. وكان من نتائج هذه المواقف المشرفة للدروز أن عُهد إليهم مسؤولية المحافظة على الثغور عند بيروت وصيدا من أي تقدم للفرنجة.

وأثناء حملة نابليون بونابرت على مصر وفلسطين. ورغم محاولته استمالة الدروز بما قطعه من تعهدات لهم. فإن الدروز وقفوا موقف المعارض للتعاون معه وهذا الرفض حال دون إقدام الأمير بشير الشهابي بتلبية طلب بونابرت بالوقوف مع حملته.[٢]

رغم اختلاف المواقف لكلا الطرفين. إلا أن الطرفين اهتما بالمحافظة على علاقات حسن الجوار. وإذا كان الموارنة ظلوا يحافظون على رغبتهم الاستقلالية وتطلعاتهم لتقبل المساعدة من كل غريب يعطف عليهم. فإن الدروز والموارنة عرفوا كيف يعيشون معاً، كل في منطقته. وقد تجلت المصلحة

---

*عضد الدولة التنوخي: أبو علي المحسن بن علي بن محمد، أديب وكاتب ومؤرخ، له عدة كتب أهمها الفرج بعد الشدة. انظر: محمد بن عبد الكريم الشيباني "ابن الأثير": الكامل في التاريخ، المجلد ٧، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٤٠١.

[١] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ٩٦.

[٢] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٦٠.

المشتركة بينهم يوم وجدوا أنفسهم يقعون ضحية للانقسامات بين الحكام المماليك والأيوبيين. فقد وجه الملك الناصر سنة ١٢٥٥ حملة للانتقام من الدروز بسبب اعتقاده انحيازهم إلى جانب المماليك وقد وقعت المعركة المعروفة بموقعة "عيتات" وكان النصر فيها للدروز.[١]

كما أن المنافسة والوشايات بين المماليك عادت بالوبال على سكان لبنان فقد قام الظاهر بيبرس ونتيجة لوشايات غير مؤكدة بالتنكيل بأمراء الدروز وقتلهم مما أدى إلى التمردات العديدة في مختلف المناطق الدرزية. ولم تسلم المناطق المسيحية في كسروان من انتقام المماليك وخاصة في زمن السلطان أشرف خليل بن قلاوون الذي قام بحملته الشهيرة على كسروان سنة ١٢٩١ م ثم حملة ثانية بقيادة الأمير جمال الدين أقوش الأفرم سنة ١٣٠٠ م أدت إلى انكسار سكان كسروان وقيام الجيوش المنتصرة بالتنكيل بالسكان وقتل الآلاف. وهذه الحوادث أقنعت الدروز والموارنة أن مصلحتهم في وقوفهم معا وتصديهم لكل من يعاديهم، وهكذا أخذت روح المردة تضعف عند الموارنة. والروح القتالية الصلبة تخفت عند الدروز وسادت الروح المتسامحة بين أبناء الطائفتين المتجاورتين. الموارنة في الشمال والدروز في الجنوب.[٢]

حكم فخر الدين المعني الكبير والتغلغل الماروني في المناطق الدرزية:

تميز حكم الأمير فخر الدين الثاني بأنه العهد الذي عرف التسامح الديني والمحبة والمساواة بين جميع السكان. ورغبة فخر الدين في بناء لبنان المستقبل القوي وتقليد أوروبا في التطور والعمران. أدت به إلى أن يعمل على خلق أمة لبنانية لا تفرق بينها المذاهب، تجمعها روح التسامح والهدف المشترك والرغبة في التطور والعمران. وباشر بتحقيق وحدة الشعب، فاتخذ حلفاءه من جميع الطوائف ومن الحزبين القيسي واليمني، وصاهر الأمراء الأرسلانيين وساوى بين جميع الرعايا وشجع المسيحيين على الانتقال والهجرة إلى لبنان الجنوبي. وكان عطف الأمير على الموارنة وتحالفه معهم من أبرز ميزات سياسته الداخلية، كما أنه عطف على الإرساليات الأوروبية وسمح بإنشاء مراكز لها في لبنان وفلسطين، حتى أصبح الأوروبيون يدعونه (حامي النصارى في الشرق) وقد سمح الأمير للموارنة بحمل السلاح والتجند في الجيش للقتال مرارا ضد العثمانيين تحت قيادة الأمير. ففي أيام فخر الدين تحسنت أوضاع المسيحيين وعمروا الكنائس. وقال فيليب حتي في تاريخه: "كانت سياسة

---

[١] . فيليب حتَي: لبنان في التاريخ، ص ٥٨٣.

[٢] . أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، ص ٣٢.

التسامح الديني في عهد فخر الدين عاملاً في هجرة الموارنة من شماله إلى جنوبه الذي كان منطقة درزية صرفة، وكانت هذه المرة الأولى التي تجتمع فيها الطائفتان في منطقة واحدة وتعيشان بصفاء ومودة".[١]

٢- الحرب الأهلية الأولى في لبنان ١٩٤١ بين الموارنة والدروز:

شهد لبنان بعد انتهاء حكم فخر الدين المعني الكبير وقتله يوم ١٣/ نيسان/ ١٦٣٥م مع العديد من أفراد أسرته فترة فوضى وقلاقل. وانتقل الحكم لابن أخيه ملحم الذي بموته سنة ١٦٩٧ م انقرض نسل المعنيين من الذكور فسادت الفوضى في البلاد إلى أنعقد وجهاء لبنان عام ١٦٩٧ م في السمقانية (بالقرب من بعقلين) اجتماعاً تم فيه الإجماع على انتخاب الأمير بشير الشهابي من راشيا حاكما على لبنان وكان هذا الأمير ابن أخت الأمير أحمد (آخر الأمراء المعنيين).[٢]

وقد عمل أمراء الشهابيون على إثارة الخلافات بين الأحزاب والفئات قصد الاحتفاظ بالتوازن السياسي بين الموارنة والدروز، وقد قام الأمير حيدر الشهابي بتأييد الحزب القيسي ضد الحزب اليمني في معركة عين دارا سنة ١٧١١ م حيث قتل الكثير من آل علم الدين حاملي لواء اليمنية مع الكثير من أعوانهم. الأمر الذي أدى إلى نزوح الكثيرين من الحزب اليمني إلى حوران حيث شكّلوا الفوج الأول لتكوين الجالية الدرزية القوية هناك. كما أدت هذه المعركة لتكوين أحداث وترتيبات جديدة بين الأسر الإقطاعية، فاللمعيون مُنحوا لقب الإمارة وأقطعوا المتن، والجنبلاطيون رُفعت رتبتهم إلى المشيخة وولوا الشوف. وثبت آل الخازن في كسروان، أما الارسلانيون الذين مالوا للحزب اليمني فقد جردوا من إقطاعهم في الغرب وأعطي إلى آل تلحوق ورفعت درجة آل تلحوق إلى المشيخة. كما برزت أسر درزية جديدة مثل أسرة عبد الملك وولوا الجرد. وكان الحدث السياسي في تاريخ دروز لبنان هو تنازل الأمير ملحم الشهابي سنة ١٧٥٤ م عن الحكم لأخيه منصور، الذي تنازل بدوره عن الحكم سنة ١٧٧٠ لصالح ابن أخيه يوسف الشهابي الذي ترك مذهب التوحيد واعتنق المسيحية وهكذا خسر الدروز الحكم في لبنان وإن لم يظهر اثر هذا إلا في حكم بشير الثاني.[٣]

---

[١] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص٥٥.

[٢] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٨٩.

[٣] . وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي، ص ٣٦.

حكم بشير الشهابي الثاني الكبير وتفجير الصراع الدرزي الماروني:

ففي عهد بشير الثاني* (١٧٨٨-١٨٤٠) عمل بكل جهده لإضعاف الإقطاعيين من الدروز خاصة، واهتم بتوزيع الأراضي والإقطاعيات المصادرة على أفراد أسرته. إذ وجد أن تثبيت الحكم لا يتم إلا بتركيز الأرض وشل قوة الإقطاعيين، واتبع سياسة فرق تسد. فكان يؤلب الواحد على الآخر ويساند هذا الحزب ضد الثاني حتى استطاع ان يستفرد بالحكم ويقضي على التأثير الذي كان للإقطاعيين الدروز وبعض المسيحيين مثل آل الخازن في كسروان. كما عمل الأمير بشير على الاستعانة بكل من ينجده لقمع أي تمرد أو انتفاضة تقوم ضده. وقد ساهم الانقسام الذي استحكم بين الأسر الدرزية في تقوية مركز الحكم الشهابي وتثبيته وإضعاف مركز الدروز السياسي في البلاد. ولعل نجاح الأمير بشير الشهابي الثاني في تصفية كل خصومه ونجاحه في التخلص من الشيخ بشير جنبلاط وباقي زعماء الحزبيين اليزبكي والجنبلاطي يمثل نقطة تحول أدت لانحسار مركز الدروز السياسي. وقد نجح بشير الثاني أن يسدد ضربة قاضية لمكانة الدروز في لبنان.[١] وقد قام الأمير بشير بإجلاء أفراد الأسرة الجنبلاطية من الشوف وهدم أبنيتهم وصادر أملاكهم وضمها إلى أملاكه. لكن السياسة القمعية والهادفة إلى تحطيم مركز الدروز السياسي في لبنان التي اتبعها طوال فترة حكمه أثمرت وأوصلت البلاد إلى وضع بدا الانقسام الطائفي والاحتزاب المذهبي الوضع الذي لا يمكن التهرب منه أو تجنبه. فقام الدروز بعرض الأمر على السلطات العثمانية للاطلاع على معاناتهم، وأرسلوا الشكوى للباب العالي في حزيران/ ١٩٤١ والتي تضمنت:

١- أن الأمير بشير الكبير كان قد تحول إلى النصرانية، ومع هذا كان يعامل الدروز معاملة كريمة على عكس خليفته بشير الثالث الذي يضطهدهم لإرغامهم على التنصر وهو ما لن يحدث وسيقاومونه بشدة.

٢- اعتراف الدروز بأنهم مسلمون.[٢]

---

*__بشير الشهابي الثاني:__ ينتسب إلى الأسرة الشهابية من دروز لبنان، حكم بين عامي ١٧٨٨-١٨٤٠، وعد من أهم الشخصيات السياسية في جبل لبنان في تلك الفترة.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ج١، ص ٥٤٥.

[١] . رياض غنَام: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ . ١٨٦١، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٨، ص ١١٢.

[٢] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩١.

وبعد ذلك حاول الدروز التخلص من الحكم الشهابي دون فائدة، ولاسيما أن الأخير كان مستنداً إلى تأييد الجانب البريطاني والذي كان الدروز يأملون وقوفه معهم لتحقيق التوازن مع الموارنة والدعم الفرنسي الكبير لهم. حيث رأى الجانب البريطاني ضرورة استمرار حكم بشير الثالث رغم مساوئه، على الرغم من محاولة فرنسا إقناع البطريرك الماروني يوسف حبيش بضرورة إنهاء حكمه. إلا أن البطريرك رأى أن حاكم الجبل يجب أن يكون مسيحياً، كما أن بشير الثالث يعد سبباً أساسياً في حالة سوء الفهم والغضب بين الدروز والعثمانيين.

وهكذا وبعد أن طال انتظار زعماء الدروز لتحرك عثماني إيجابي ينصفهم من الظلم، عزموا على أن يحققوا بالقوة ما فشلوا في تحقيقه بالالتماسات والشكاوى. فبادرت قواتهم بزعامة أولاد بشير جنبلاط في ١٣/ تشرين الأول/ ١٩٤١ إلى محاصرة دير القمر إيذاناً ببدء الحرب الأهلية الأولى. وبالرغم من استعدادات الموارنة وادعاءاتهم بما سيفعلونه بالدروز عند وقوع الحرب. إلا أن القتال تحول إلى كارثة مروعة نزلت بهم فكانوا أهدافاً سهلة للقوات الدرزية. وعند سماع البطريرك بما حدث لدير القمر أمر بإغلاق الكنائس وطلب من كل المسيحيين حمل السلاح، فهاجمت القوات المارونية مواقع مختلفة للدروز مما أدى إلى انتشار لهيب الحرب الأهلية بسرعة كبيرة، فتم حرق القرى وسرقة الأموال والقتل والاختطاف والأسر. ومن الملاحظ في هذه الحرب وقوف الأرثوذكس فيها إلى جانب الدروز، وذلك لتخوفهم من اضطهاد الموارنة لهم وإجبارهم على ترك عقيدتهم الدينية في حال انتصروا على الدروز وسيطروا على البلاد.[١]

ولكن كفة الدروز كانت هي الراجحة في هذه الحرب حيث سيطروا على المناطق المارونية في الجنوب وسارعوا باتجاه الشمال. وبالمقابل كانت الجبهة المارونية هشة والخلافات بين زعاماتها كبيرة، لذلك سعى الموارنة إلى طلب العون من السلطات العثمانية والقناصل الأوروبيين بعد أن تأكدوا بأن الحرب تسير وفق مصلحة خصومهم الدروز. وهكذا أرسل العثمانيون حملة عسكرية للقضاء على حكم الأسرة الشهابية. [٢]

في المقابل رأت فرنسا في هذه الحرب اعتداء متعصباً ضد الموارنة أبناء عمومتها في العقيدة، وللحفاظ على مكانتها بينهم، وعلى كرامتها دولياً (إذ أن هزيمة الموارنة هزيمة لفرنسا) قامت بإرسال

---

[١] . نهاد خليل دمشقية: التكامل الصناعي، ص٤٤.

[٢] . وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي، ص ٣٨.

سفن من بحريتها إلى السواحل اللبنانية معلنة انحيازها الكامل للموارنة الذين ابتهجوا بدورهم ورفعوا الأعلام الفرنسية على الأديرة. وقد أزعجت هذه الإجراءات الدروز والعثمانيين والإنكليز، الأمر الذي أدى إلى تزايد التقارب الدرزي- الانكليزي والذي أدى إلى تفاهم بين الطرفين في أيلول/ ١٨٤١ ينص على: [١]

١- أن يدافع الانكليز عن مصالح الدروز.

٢- تعليم الدروز في المعاهد والمدارس الإنكليزية.

٣- إطلاق حرية العمل للمبشرين البروتستانت في المناطق الدرزية.

وهكذا عادت الإمارة في جبل لبنان إلى سياسة المحاور الخطيرة بوجود محورين (درزي- إنكليزي)، (ماروني- فرنسي). أما السلطنة العثمانية فكانت تحاول التأكيد دائماً بأنها السلطة الشرعية وفوق كل المحاور، وأن الفرصة سانحة لفرض سيطرتها المباشرة على حكم الجبل، فعقد مصطفى باشا اجتماعاً بحضور زعماء لبنان، أعلن فيه إنهاء حكم الشهابيين وجعل الحكم بيد عمر باشا النمساوي* الذي اعتنق الإسلام. الأمر الذي أسعد الدروز ولم يرتح له الموارنة المتمسكين بضرورة حكم الجبل من قبل أمير مسيحي حصراً. وقد عمل الوالي الجديد على إرضاء الزعامات الدرزية والإقطاعيين الموارنة، كما حرص على كسب الدروز إلى جانبه من خلال إعادة أراضيهم وأموالهم. وقام بتثبيت الحكم العثماني رغما عن البطريرك الماروني الذي فر عام ١٨٤٢ إلى معقل منيع في الجبل حسب النصيحة الفرنسية.[٢]

ولكن ما لبثت علاقة عمر باشا أن ساءت مع الدروز لاحقا نتيجة رفضهم الصراع المتجدد مع الموارنة والذي كانت ترى فيه الدولة العثمانية سبيلا لإضعاف الطرفين واستمرار سيطرتها عليهما. وهذا الرفض الدرزي جاء بسبب تجربتهم السابقة في هذه المواجهات والتي حرضتهم عليها الدولة العثمانية ثم تنصلت من المؤامرة ليتحمل الدروز بمفردهم تبعات الحرب. الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بفرمان رسمي من العثمانيين للقيام بمعارك مشابهة، الأمر الذي رفضه العثمانيون حتماً. كما طالب عمر باشا الدروز بإعادة ما أخذوه من الموارنة أثناء الحرب، الأمر الذي رفضه الدروز.

---

[١] . نهى قاطرجي: طوائف لبنان، ص ٢٢.

* **عمر باشا النمساوي:** قائد عسكري وحاكم عثماني، كان قائداً للجيوش العثمانية في حرب القرم، توفي عام ١٨٧١. انظر: رياض غنّام: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي، ص ١١٦.

[٢] . وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي، ص ٣٩.

مما زاد الاختلافات عمقاً بين الطرفين. فاستخدم عمر باشا اسلوبا مراوغاً وألقى القبض على كبار زعماء الدروز، لكن أحدهم (يوسف عبد الملك) نجا من هذه الخديعة وأخذ يثير النفوس ضد العثمانيين زاعماً أنهم يريدون نزع سلاح الجبل وسوق الشباب إلى الجندية. وزادت ثورة الدروز ضد العثمانيين إثر انضمام شبلي العريان زعيم دروز حوران إليهم. واشترط الدروز لإنهاء الثورة إطلاق المعتقلين من زعمائهم وعدم جمع السلاح منهم وإعفاء الشباب الدروز من الجندية إضافة إلى عزل عمر باشا النمساوي من منصبه. الأمر الذي رفضه العثمانيون جملة وتفصيلاً.[١]

وهكذا أصبحت الدولة العثمانية الخصم المشترك للدروز والموارنة. ولكن هذا لم يؤد بكل حال إلى اتحادهما ووضع خلافاتهما جانباً، لأن الخصام الماروني- الدرزي بدا أكبر من الخصام الماروني- العثماني. ولا حل له سوى قبول الدروز بحاكم مسيحي لإمارة لبنان وهو الأمر الذي لطالما رفضوه. لذلك خاض الدروز بمفردهم المعركة ضد الحملة العثمانية العنيفة ضدهم، والتي ضربت مراكزهم في جديدة الشوف والمختارة وبعقلين وأحرقت قراهم. لكن الدروز استمروا في صمودهم ضد عمر باشا النمساوي. وفي هذه الأثناء كان الانكليز ينتقدون الإجراءات العثمانية القاسية، وكان السفراء الأوروبيين يتباحثون مع العثمانيين وضع نظام حكم جديد وملائم في لبنان. فتم عزل عمر باشا النمساوي والسعي لتطبيق نظام القائمقاميتين.[٢]

٣- نظام القائمقاميتين والحرب الأهلية الثانية (١٨٤٣- ١٨٦١):

بعد اتفاق العثمانيين مع سفراء الدول الأوروبية حول إقامة نظام حكم جديد في إمارة لبنان، عُهد بتطبيق نظام القائمقاميتين لوالي صيدا أسعد باشا وطُلب منه معالجة العديد من القضايا الهامة كتحديد حدود القائمقاميتين وحاكم لكل منهما إضافة إلى تحديد تبعية الدروز ضمن القائمقامية المارونية وتبعية الموارنة الموجودين ضمن القائمقامية الدرزية.

اتفق الأطراف على حدود القائمقاميتين المتمثل بطريق بيروت- دمشق كحد فاصل بينهما. وتم تعيين حيدر أبي اللمع* حاكماً على القائمقامية المارونية بالرغم من رفض الإقطاعيين الموارنة له لعدم

---

[١] . رياض غنَام: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي، ص ١١٩.

[٢] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٤.

* **حيدر أبي اللمع:** قائمقام الموارنة في جبل لبنان في زمن عمر باشا النمساوي في القرن التاسع عشر. انظر: رياض غنَام: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي، ص ١٢١.

امتلاكه للصفات الإدارية المناسبة للمنصب. إلا ان السبب الحقيقي لرفضهم له هو شعورهم بتهديده لامتيازاتهم وسلطاتهم. إلا أنهم وافقوا عليه في النهاية.[١]

أما الدروز ونتيجة للصراعات الداخلية بين اليزبكيين والجنبلاطيين فقد كان اختيار قائمقام درزي أمراً أكثر صعوبة من الموارنة. وقد حرص العثمانيون على الحفاظ على وحدة الصف الدرزي والذي يشكل داعماً للدولة العثمانية والأقرب إليهم من الموارنة الذين ساهموا بأفعالهم المسيئة بتدويل المشكلة اللبنانية مما أضر البلاد الإسلامية. وكان أسعد باشا يميل لاختيار سعيد بك جنبلاط وكذلك القنصل البريطاني (روز) كان يحبذه. إلا أنه في النهاية تم اختيار أحمد أرسلان للمنصب بعد تزكيته من زعماء الدروز مقابل حفاظهم على امتيازاتهم. وكان سبب هذا الاختيار، تخوف أسعد باشا من انفصال اليزبكيين إذا تم اختيار سعيد بك جنبلاط، وأن يصبحوا أداة قوية بيد خصوم الدولة، ومن جهة أخرى تخوف أسعد باشا من تأثير القنصل البريطاني الكبير على سعيد بك مما يزيد من التدخل الأجنبي في البلاد وهو الأمر الذي لا يرغب به العثمانيون.

أما فيما يتعلق بتبعية المناطق المختلف عليها، فقد تقرر الآتي:

أ- دير القمر: وهي منطقة درزية تحوي ٥ آلاف نسمة منهم ٤ آلاف ماروني وألف درزي. وبما أنها معقل تاريخي للدروز فقد رأى الدروز ومعهم الكولونيل البريطاني ضرورة وضعها ضمن القائمقامية الدرزية. أما الموارنة فرأوا خلاف ذلك مدعومين من القنصل الفرنسي، إذ أنه لابد من احترام الأغلبية المارونية السكانية والتي تتفوق على الحقوق التاريخية. كما أن أهلها الموارنة يتعرضون للكثير من الأخطار نتيجة وجودهم في وسط درزي. وأخيراً وبعد جدال كبير تم التوصل إلى:

١- منح دير القمر حكماً ذاتياً يتولاه وكيل درزي ووكيل ماروني.

٢- تختار كل طائفة وكيلها.

٣- يتبع الوكيل الدرزي القائمقامية الدرزية، والوكيل الماروني يتبع القائمقامية المسيحية.[٢]

ب . بلاد جبيل: منطقة ذات أغلبية مسيحية يتبع لها ميناء جبيل والبترون والكورة والفتوح. وقد رأى أسعد باشا بأن تعود للسيطرة العثمانية المباشرة عليها موثقاً رغبته بذلك إلى أن الأمراء

---

[١] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٦٢.

[٢] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٦.

الشهابيين كانوا يحكمونها بالاعتماد من والي صيدا العثماني. الأمر الذي أغضب الموارنة لأنه يحرمهم من كتلة بشرية لها وزنها ومنطقة اقتصادية هامة ومنفذاً بحرياً حيوياً، كما أن قبولهم بذلك سيجعلهم كالمستسلمين لإرادة الدولة العثمانية. لاحقاً وبعد مشاورات وتدخلات دولية تم منح بلاد جبيل للقائمقامية المسيحية كما كانت الحال في عهد الأميرين يوسف وبشير الشهابي.[١]

ج . تبعية المناطق المختلطة: توصلت الدولة العثمانية في ٢/ أيلول/ ١٨٤٤ إلى ما يلي:

١- أن تتبع المناطق المختلطة في القائمقامية الدرزية للقائمقام الدرزي، والعكس بالعكس.

٢- أن يكون لكل قرية درزية في القائمقامية المسيحية وكيل عنها، والعكس بالعكس.

٣- أن يدفع الدروز تعويضات عن حوادث ١٨٤١ للمسيحيين.[٢]

رفضت كل من فرنسا والنمسا وروسيا هذه التسوية بنسب مختلفة بينما رحبت بها بريطانية. وأيدها الدروز إلى حد ما، بينما رفضها الموارنة بشدة ووصل بهم الأمر إلى الدعوة لاستخدام القوة. لذلك عملت فرنسا جاهدة على تقديم مشوع يهدف إلى عدم تبعية الموارنة الموجودين في القائمقامية الدرزية للدروز، كما سعت لعودة حكم الشهابيين مجدداً معللة ذلك بأنه الحكم الأفضل للبنان ومطالبة العثمانيين بإعطاء الشهابيين حكماً وراثياً في لبنان على غرار الحكم الوراثي الذي أعطوه لمحمد علي باشا في مصر، وذلك لأن جرم محمد علي أكبر من جرم بشير الشهابي في حق الدولة العثمانية. وبالرغم من الدبلوماسية الفرنسية العالية والتي تمكنت من إقناع أسعد باشا برؤيتها إلا أن المشروع الفرنسي لم يكتب له النجاح للأسباب التالية:

١- رفض الباب العالي وبشدة لعودة الحكم الشهابي وإعطائه الحكم الذاتي، لأن المرحلة الراهنة برأيه هي مرحلة إعادة إحكام قبضة الدولة على مختلف المناطق، كما أن الحكم الذاتي قد يتطور إلى الاستقلال.

٢- رفض بريطانيا للحكم الشهابي المتأثر بالإرادة الفرنسية المعارضة للإرادة البريطانية في المنطقة. ورغبتها في وحدة الجبل تحت الحكم العثماني المباشر. بالرغم من المحاولات الفرنسية بإقناع بريطانيا بضرورة وحدة الجبل تحت حكم مسيحي وتعدها باستبعاد عودة

---

[١] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٦٧..

[٢] . رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٧٦.

بشير الشهابي الثاني، وترشيح ابنه أمين للإمارة. إلا أن الأخير ترك المسيحية واعتنق الإسلام، الأمر الذي دفع الموارنة إلى عدم القبول به في الحكم.

٣- معارضة الكثير من الأسر الإقطاعية المارونية لعودة حكم بشير الشهابي الثاني كآل حبيش وآل الخازن. وكذلك الأمير حيدر أبي اللمع والذي لم تغير المناصب التي عرضها عليه الفرنسيون من رأيه الرافض لبشير الشهابي.

٤- الرفض الراسخ للحزب الدرزي الجنبلاطي لعودة الحكم الشهابي وتمسكه بتسوية ٢/ أيلول/ ١٨٤٤ ودعم الانكليز لهم.

٥- تعنت كلا الطرفين الدرزي والماروني لآرائه، ورفض الموارنة لأي سيطرة درزية عليهم، وعملوا على وقف التعامل مع الدروز في أثناء استمرار تدفق السلاح لمناطقهم استعداداً للمواجهة.[١]

بدأ كلا الطرفين بعقد الاجتماعات والمؤتمرات الرامية للمواجهة وإعلان الحرب، فكانت (عبيه) قاعدة الموارنة، و(المختارة) قاعدة الدروز. وبالرغم من خطورة الوضع إلا أننا نلاحظ سحب العثمانيين لأسعد باشا ومعظم المسؤولين عن الوضع والعارفين بوقائع الأمور بحجج مختلفة، تاركين المنطقة لتعصفها النزاعات الداخلية. مع أنه في هذه الظروف الدقيقة كان لابد من التدخل بقوة لوقف العنف المؤكد. ومن الممكن أن تكون هذه الاجراءات العثمانية والتي أحدثت فراغاً في المنطقة، لإثبات أن الإمارة لا تحكم من قبل الدروز والموارنة ولابد من الحكم العثماني المباشر أو الحروب الدامية الطائفية اللامنتهية.[٢]

في نيسان/١٨٤٥ هاجم الموارنة بعضاً من القرى والأملاك الدرزية وأشعلوا فيها النيران، فرد الدروز بالمثل. وسارعت كل من بريطانيا والدولة العثمانية لتحميل الموارنة وزر البدء في الحرب، بينما أيدتهم فرنسا ودعمت خطواتهم. بينما اختار الروم الأرثوذكس الوقوف إلى جانب الدروز في معركتهم خوفاً من انتصار الموارنة وتسلطهم عليهم. ونلاحظ في هذه الاشتباكات انضمام فئات من السنة والشيعة إلى جانب الدروز. ومع استمرارية الاشتباكات تبين جلياً انتصار الكفة الدرزية في زحلة وجزين وحاصبيا وعبية ودير القمر وغيرها، الأمر الذي دعا الموارنة إلى طلب العون من القناصل

---

[١] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٨.

[٢] . علي معطي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، ص١٧٥ .

الأوروبيين الذين تدخلوا بدورهم لدى الباب العالي لحل الأزمة المتفشية، وهذا ما انتظرته الدولة العثمانية لتثبت دائماً أن الحل في يدها. وبالفعل سارعت لإرسال مبعوثها الخاص شكيب أفندي مع عدد من القطع البحرية العثمانية، وقد قابلت الأطراف المتنازعة قدومه بشيء من الحذر والترقب. وبوصوله قام شكيب أفندي بإلقاء القبض على القائمقاميين الدرزي والماروني. وفي تموز/ ١٨٤٥ رأى حل الأزمة فيما يلي: [١]

١- عودة السيطرة العثمانية على الجبل بشكل كامل وتجريد السكان من الأسلحة.
٢- إلغاء التسوية السابقة التي تم الاتفاق عليها في ٢/ أيلول/ ١٨٤٤.
٣- تحميل الدول الأوروبية جانباً رئيسياً من المسؤولية عما يحدث من أحداث دامية في لبنان، وعليه يمنع قناصل الدول الأوروبية من التدخل في شؤون البلاد، ولاسيما بعد العقبات المختلفة التي وضعوها في طريق التسوية بين الأطراف المتنازعة.
٤- إعادة تنظيم الجبل إدارياً وقضائياً، ودفع تعويضات جزئية للموارنة.
٥- استمرار نظام القائمقاميتين، مع وجود مجلس في كل منهما لمعاونة القائمقام.
٦- أن يضم مجلس القائمقامية: وكيل القائمقام، قاضياً سنياً، قاضياً درزياً، قاضياً مارونياً، قاضياً أرثوذكسياً، قاضياً كاثوليكياً، مستشاراً سنياً، مستشاراً درزياً، مستشاراً مارونياً، مستشاراً أرثوذوكسياً، مستشاراً كاثوليكياً، ومستشاراً شيعياً.
٧- تتحدد مسؤولية كل مجلس في النظر بشكاوى الناس وحلها وفق آلية محددة، إضافة إلى تحديد الضرائب المفروضة على مختلف المناطق.[٢]

ويمكننا من خلال حل المبعوث شكيب أفندي ملاحظة عدة أمور هامة تتمحور حول بقاء الإدارة الذاتية في الجبل تحت السلطة العثمانية المباشرة، لكنه لم يوجد حلولاً ناجعة لمسألة المناطق المختلطة وتبعية سكانها. كما أن شكيب أفندي ورغم محاولته للتخفيف من حدة الأزمة الطائفية، إلا أنه قد رسخ الفكر الطائفي بشدة من خلال المجالس المختلطة. وذلك لأنه بالرغم من تعددية

[١] . نهاد خليل الدمشقية: التكامل الصناعي، ص ٥٢.
[٢] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص .٥٧

المجالس الطائفية التي ستعكس روح التعاون بين مكوناتها للوصول إلى الحلول الأفضل لجميع المشاكل، إلا أنه بذلك رسخ التوزيع الطائفي للمناصب مما كان له أثره السيء لاحقاً.[١]

ولكن ورغم كل ما سبق ذكره لا يمكننا أن ننكر بأن نظام شكيب أفندي أعطى الجبل فترة من الاستقرار والهدوء وذلك لأسباب داخلية وخارجية. ففي الداخل كانت الأطراف المتنازعة متعبة وغير قادرة على الاستمرار في الحرب فتقبلت النظام القائم إلى أن تعيد شحن طاقاتها مجدداً. وخارجياً خفت حدة التدخلات الأوروبية في المنطقة بسبب الثورات الداخلية التي اجتاحت أوروبا عام ١٨٤٨ في ألمانيا وفرنسا وبولندا والمجر والنمسا وإيطاليا من جهة، ولإنشغال فرنسا وبريطانيا في الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا العدو المشترك في حرب القرم والتي استمرت بين (٢٨/ آذار/ ١٨٥٤- ١/ شباط/ ١٨٥٦) مما أدى بالضرورة إلى التقليل من تدخلات القناصل الإنكليز والفرنسيين في الشؤون الداخلية للبلاد. حتى أن الأطراف الداخلية المتنازعة في الجبل تبنوا ضرورة التكاتف مع الدولة العثمانية خلال الحرب ضد روسيا.[٢]

ولكن ومع مرور الوقت وبينما كانت قائمقامية الدروز هادئة نسبياً، كانت الأمور تتطور بشكل سلبي لدى الموارنة نتيجة الخلافات الكبيرة بين الفلاحين والإقطاعيين هناك.

٤- الحرب الأهلية الثالثة ودور الانتماءات الطبقية فيها ١٨٦٠ :

- **انتفاضة الفلاحيين في كسروان ١٨٥٨:**

كانت أحوال جبل لبنان في القائمقاميتَين هادئة في أعقاب تطبيق نظام شكيب أفندي، وتمتُّع القائمقامَين الماروني والدرزي بنوع من الحكم الذاتي.

ومع أن مشكلة المناطق المختلطة، لم تحَل حلاً جذرياً. إلا أن هذا الحكم الذاتي، أعطى الجبل فترة من الراحة والهدوء، ساعدت على نمو اقتصاده، وأتاحت فرصاً للتأمل في أوضاعه، السياسية والاجتماعية، مما أسفر عن انحسار المشكلة السياسية والطائفية إلى حين، وظهور التيارات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد تعرضت المنطقة لتطورات اقتصادية مهمة، خلال خمسينيات القرن التاسع عشر. إلا أن هذه التطورات، كانت أكثر وضوحاً في القائمقامية المسيحية منها في القائمقامية الدرزية؛ إذ كانت الأولى

---

[١] . رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، ص٧٩ .

[٢] . نهاد خليل الدمشقية: التكامل الصناعي، ص ٥٥.

أكثر تقدماً وانفتاحاً. كان نظام القائمقامية يضع الحُكم في يد القائمقام والديوان (المجلس). وبموت القائمقام الماروني، حيدر أبي اللمع، تطلع إلى المنصب اثنان من الأُسْرة عينها، هما بشير عساف وبشير أحمد. واستطاع ثانيهما أن يفوز بالمنصب بدعم من القنصل الفرنسي Dolesbs (دوليسبس)، بينما دعم More (مور) القنصل الانكليزي المرشح الآخر.[١]

شعر بشير أحمد الحاكم العثماني بأن سلطاته ستظل مقيدة ما دام الإقطاعيون متمتعين بامتيازاتهم. وشعر هؤلاء، بدورهم، أن هذا النظام يهدد مكانتهم وسلطاتهم. وبذلك، بدأ صراع بين الطرفين، كان يتبع الطرق السلمية، أول الأمر عبْر رفْع الشكاوى إلى والي صيدا العثماني. ولكن بشير أحمد، كان رجلاً قوياً، ولم يكن آل الخازن، كبرى الأُسَر الإقطاعية في كسروان، بأقل منه صلابة، إذ كانوا يدافعون عن مواقع أقدامهم، التي اهتزت، من قبْل، غير مرة. وبمعنى آخر، يمثل الصراع بين القائمقام والإقطاعيين، صورة من صور الانتقال من الحُكم الإقطاعي، إلى الحُكم الفردي المستبد. وكان بشير أحمد، فعلاً، من الحكام الساعين إلى تركيز السلطة في أيديهم، وإلى إشعار الرعية، أنه صاحب اليد العليا في الحكم والإدارة. وبحثاً عن قوة ضاربة، يستطيع كل من الطرفين استخدامها، لإحراج مركز الآخر، عمد القائمقام والإقطاعيون إلى استخدام الفلاحين. وبدا الإقطاعيون في مكانة أقوى، بسبب كراهية الفلاحين القائمقام، لتشدُّده في جمْع الأموال الأميرية منهم، في وقت كانت فيه البلاد تعاني أزمة اقتصادية، أثقلت كواهلهم، وزادت من تدهور أوضاع الإقطاعيين الاقتصادية، في حين نمت البورجوازية في المدن والموانئ. ولهذا، اتجه الإقطاعيون إلى تعويض خسائرهم المادية، من طريق زيادة الضغط على الفلاحين، بل صادروا دخولهم المحدودة. وإذا كان الإقطاعيون قادرين، بما كان لديهم من سلطات، على تحريك الفلاحين ضد القائمقام، بشير أحمد. فقد كان القائمقام، بدوره، يستطيع أن يحرك قطاعات، لها قدرتها، ضد الإقطاعيين، مستغلاً ما كان يعانيه الفلاحون من جراء التقاليد الإقطاعية، التي كان يتمسك بها الإقطاعيون، ومن أهمها:

١- تقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات للإقطاعيين.

٢- إصرار الإقطاعيين على الاستمرار في أخذ الضرائب والرسوم الكبيرة من الفلاحيين، وهو أمر لم يعد مقبولاً في القرن التاسع عشر بسبب انتشار مبدأ المساواة الذي طبقته حملة محمد

[١] . فيليب حتي: لبنان في التاريخ، ص ٥٩٨.

علي وسار عليه العثمانيون لاحقاً بإصلاحاتهم من خلال مرسومي خط كلخانة* (١٨٣٩) والخط الهمايوني* (١٨٥٦). فلم يعد الفلاح يقبل بتبعيته للإقطاعي وأسرته مطلقاً.[١]

في هذه الظروف، أصبح الفلاحون أدوات في يد القائمقام والإقطاعيين، لتحقيق أهدافهما الخاصة، من دون مراعاة لمصالح الفلاحين، الذين ساءت أوضاعهم الاقتصادية، مما حملهم على إعادة النظر في دورهم.*

---

* **خط كلخانة:** فرمان أصدره السلطان عبد المجيد الأول يوم ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ (٣ تشرين الثاني ١٨٣٩ م)، وبها تم إدخال إصلاحات مالية وإدارية، إلى جانب إصلاحات اجتماعية في حقوق المواطنين العثمانيين، وأولى هذه الخطوات كانت خط كلخانة، ويتصف بكونه وثيقة حقوق، أعلنه السلطان بعد نحو ثلاثة أشهر من توليه السلطة يوم ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، وتولى إعداده وإذاعته في حفل رسمي الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا، من الساحة القائمة أمام قصر كلخانة، وكان الفرمان معنونًا باسم *التنظيمات الخيرية*.

انظر: روجان يوجين: تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣٤.

* **الخط الهمايوني:** وثيقة الحقوق الثانية التي لا تقل أهمية عن خط كلخانة هي الخط الهمايوني الصادر في ١٨ فبراير ١٨٥٦، والذي صدر في أعقاب حرب القرم. عاد فيه السلطان التأكيد على ما ورد في خط كلخانة من المساواة في الحقوق المدنيّة وقال بأن جميع المذاهب والطوائف "ترتبط بالروابط القلبية المتساوية الماهية في نظر شخصنا الملوكية"، ومحافظًا على الامتيازات التقليدية لغير المسلمين، وحرية ممارسة الشعائر الدينية في العلن، وبناء الكنائس والمعابد والمؤسسات الدينية الأخرى أي المقابر والمدارس والمشافي والأديرة، دون العودة إلى الباب العالي في المناطق المسيحية، وبموافقة السلطان في حال التجديد أو استحداث هذه الأبنية في المناطق المختلطة

انظر: روجان يوجين: تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية، ص ١٣٦.

[١] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص ٦٠.

* إن الوعي الاجتماعي الذي انتشر في أنحاء القائمقامية المسيحية، قد أثر على مصالح الإقطاعيات العربية الدرزية مباشرة وهدد الطبقة الثرية العربية من خلال ضرب مصالح الطبقة الإقطاعية المارونية. بالفعل، فالتيارات الثورية العالمية، التي تبلورت واتخذت شكلا منظما منذ ثورة ١٧٨٩ الفرنسية، قد أثر على الساحة اللبنانية، حيث أن كثيرا من المثقفين والمفكرين المسيحيين والموارنة قد استفاقوا على الواقع الاجتماعي-القومي الذي يعانيه الشعب المسيحي في لبنان. فالقائمقامية الشمالية، وتسكنها أغلبية مارونية، رزحت تحت حكم أقطاعي، سيطرت من خلاله بضعة عائلات مارونية على أغلب المناطق وملكت جميع الأراضي وفرضت على عامة الشعب أشكالا متعددة من الرضوخ أمامها.

أدى اعتماد القائمقام والإقطاعيين، في منازعاتهما، على الفلاحين، إلى إشعار هؤلاء بقوّتهم، وبحقوقهم، التي كفلها لهم القانون العثماني: المساواة والحرية الاجتماعية. وهكذا، بدأت الأمور تخرج من أيدي الطرفين المتنازعَين، وبدأت الثورة الاجتماعية تتلظى. وأسفر الانفتاح الاقتصادي على أوروبا، عن نمو الطبقة البورجوازية، وانتعاش بيروت وبعض المدن الصغيرة. ورأت هذه الطبقة البورجوازية الرأسمالية، المعروفة بعدائها الشديد للإقطاعيين، في نقمة الفلاحين على هؤلاء، فرصة للقضاء على الامتيازات الإقطاعية، فبادرت إلى التعاون مع هؤلاء الناقمين. [١]

ولا شك أن المستوى الثقافي، الذي بلَغته البورجوازية الحديثة، كان من العوامل الجوهرية، التي ساعدت على نمو روح الثورة لدى الفلاحين؛ إذ كانت الثقافة الغربية قد انتشرت بين تلك البورجوازية، ومن أبرز ممثليها، حينذاك، ناصيف اليازجي، وبطرس البستاني، والجمعيات، الأدبية والفكرية، التي أخذت تظهر في المدن الرئيسية. ومع أنها لم تدعُ إلى مبادئ ثورية، إلا أنها نبّهت الأذهان للقِيم الإنسانية الجديدة، التي تحترم الإنسان، وتقدّس حريته، وتنادي بمبدأ المساواة، على الطريقة الفرنسية. ومع شعور الفلاحين بقدرتهم على التحرك، دفاعاً عن مطالبهم، تهيّأ المناخ العام، لظهور نوع من القيادات، والتجمعات القيادية، لتتولى مسؤولية ذلك التحرك. ولقد سبق للفلاحين أن اختاروا وكلاء عن كل قرية. فكان ذلك سابقة حذا حذوها الثوار الفلاحون، عام ١٨٥٨. فاختارت زحلة شيخ شباب، وشكلت مجلساً بلدياً، وامتنعت عن طاعة الإقطاعيين اللمعيين. ومثلها فعلت غزير. واستشرت الفكرة، حتى أصبحت الحركة في حاجة إلى قائد. كان الفلاحون قادرين على إفراز قيادة، تحاور الإقطاعيين. كذلك، كانت البورجوازية الصغرى مستعدة لتقديم الزعامة، التي تستطيع أن تقف موقف الند أمام الإقطاعيين، وتحظى، في الوقت عينه، باحترام الفلاحين، كزعامة صالح جرجس صفير، من عجلتون، وحبيب الخوري العقيقي، من كفرذبيان. ولكن الانتماء الطبقي البورجوازي، جعل هذه الزعامة معتدلة، وغير مستعدة لقيادة الثورة الفلاحية إلى أقصى مطالبها، بل آثرت الحلول الوسط. ومثل هذه الزعامة، يمكِن أن ينجح في اتجاهاته المعتدلة، إذا ما وجد لدى خصومه الإقطاعيين شيئاً من اللين، والقدرة على تفهّم حقيقة الأوضاع الجديدة. إلا أن الإقطاعيين، شأنهم شأن غيرهم من الأرستقراطية التقليدية، كانوا غير قادرين على إدراك حقيقة التغير الاجتماعي، وتمسكوا بما يرونه

[١] عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان، دار التقدم العربي، دمشق، ط٢، ١٩٧٥، ص ٩٥.

حقوقاً موروثة، مما أدى إلى دفْع الحركة الفلاحية إلى التطرف، وإفراز زعامة فلاحية صعبة المراس، لا تعترف للإقطاعيين بأي امتيازات، وتطالب بحقوق الفلاحين القانونية، بل ترى أن الممتلكات الإقطاعية، هي حق من حقوق الشعب، اغتصبها هؤلاء الإقطاعيون. ولهذا، مهد فشل صالح جرجس صفير وحبيب الخوري العقيقي، في التوصل إلى تسوية معتدلة مع آل الخازن، على الرغم من اتساع نطاق الثورة الفلاحية على الإقطاعيين، إذ شملت "ريفون" و"القليعات" و"عشقوت" و"داريا" و"جعيتا" و"غزير" وغيرها . مهد الطريق نحو انتقال زعامة الحركة إلى طانيوس شاهين، من ريفون، وكان معروفاً بشدة عدائه للمشايخ الإقطاعيين.[١]

دور الكنيسة المارونية في حل الأزمة:

سعت الكنيسة المارونية، أو الإكليروس الماروني، الذي كان على رأسه، حينذاك، البطريرك بولس مسعد*، إلى وضع حدّ للأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين، من طريق التوصل إلى حل وسط. لقد كان الفلاحون يتطلعون، فعلاً، إلى الإكليروس الماروني، ليكون وسيطاً بينهم وبين الإقطاعيين. ولكن هؤلاء تشبثوا بما اعتادوا من سلطات، ففشلت الوساطة. وثمة من يرى أن الإكليروس، كان مرتاحاً لتلك الثورة الفلاحية، لأنها ستقضي على زعامات البيوت القديمة، مما يتيح للكنيسة الانفراد بالتوجيه السياسي للمنطقة، فتصبح مقدراتها في يد الإكليروس .

كان رجال الدين الموارنة، أقدر على التفاهم مع الفلاحين، لمقاومة الأُسْر الإقطاعية ومناوأتها لهم. وبدا من الطبيعي تعاطف الإكليروس مع الفلاحين. بل إن وقوف الكنيسة خلال تلك الأزمة بين الإقطاعيين والقائمقام بشير أحمد يعني أنها تسعى إلى تحطيم الإقطاع. إذ من مصلحتها أن تكون البلاد تحت حكم واحد مسيطر وليس تحت قوى حاكمة متعددة تعرّض المنطقة لخلافات، تحدّ من نشاط الإكليروس؛ فالمستقبل للحُكم الأكثر ديموقراطية والذي يراعي مصالح الفلاحين ويزيل معوّقات الاتصال المباشر بين الكهنوتيين والشعب .[٢]

---

[١] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ١٠٢.

* **البطريرك بولس مسعد:** شهدت حبريته العديد من الأحداث البارزة كقيام متصرفية جبل لبنان والفتنة بين الموارنة والدروز عام١٨٦٠، كما شهدت حبريته أول زيارة للبطريرك ماروني للآستانة عاصمة الدولة العثمانية وأول لقاء بين بطريرك الموارنة والسلطان العثماني، وكذلك أول زيارة لروما منذ القرن الثالث عشر .وهو أيضًا مؤرخ وأديب وله عدد من المؤلفات. توفي عام ١٨٩٠. انظر: أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، ص ٣٧.

[٢] . نهى قاطرجي: طوائف لبنان، ص ٢٧.

وليس معنى هذا أن الكنيسة المارونية كانت راغبة في ثورة فلاحية .وإنما هي تسعى إلى التوفيق بين الفلاحين والإقطاعيين بشكل يحفظ للفلاح حقوقه ويبقي للأُسَر العريقة نوعاً من التفوّق الاجتماعي التقليدي، حتى يمكِن تطويق الأزمة، والحيلولة دون انفجار ثوري، لا يمكِن السيطرة عليه، واستطراداً، الحفاظ على تماسك الجبهة المارونية .[١]

ومع أن وكلاء الفلاحين كانوا أكثر استجابة لجهود الإكليروس التوفيقية، فإن الإقطاعيين أخذوا على الكنيسة المارونية، أنها لم تعلن انحيازها الكامل إليهم، ناسية أن كثيراً من ممتلكاتها، كانت بفضل هِباتهم، فضلاً عن أياديهم البيضاء عليها؛ إذ طالما اضطلع آل الخازن بدور حُماة الكنيسة. أما وقد وقعوا في ورطة فعلى الكنيسة أن تنحاز إليهم اعترافاً بدورهم. ولكن الإكليروس الماروني كان يدرك أن عصر الإقطاع والإقطاعيين قد ولّى. [٢]

وتوالت الاجتماعات، التي عقدها الإكليروس مع وكلاء الفلاحين ومع الإقطاعيين. وعلى الرغم من أن مطالب الفلاحين كانت متواضعة، فقد رفضها الإقطاعيون. وإثر بعض الحوادث المتفرقة بين الجانبين أدرك آل الخازن وغيرهم من الإقطاعيين خطر التكتل الفلاحي الذي يواجههم، فجمعوا صفوفهم واتخذوا من "غوسطا" قاعدة لهم تمهيداً لشن هجوم على مَعاقِل الفلاحين والقُرى التي رفضت طاعتهم. وأصبحت المواجهة العسكرية أمراً لا مفرَّ منه فبات التطرف من جانب "وكلاء" القُرى هو طابع الحركة الفلاحية. وتمثَّل ذلك في تولِّي طانيوس شاهين قيادة قطاعات مسلحة من الفلاحين، استطاعت أن تطرد آل الخازن من كسروان، وأن تستولي على أراضيهم. فدخلت الأزمة، (أواخر ١٨٥٨. أوائل ١٨٥٩) في طور جديد. وكان طانيوس شاهين على الرغم مما نُعِتَ به من عنف وقسوة على بيِّنة من بعض المبادئ ذات الطابع الديموقراطي، إذ كان يرى أن الوقت قد حان لأن يكون "الجمهور" هو صاحب الكلمة العليا في البلاد، وأن يرفع الإقطاعيون يدهم عن الفلاحين نهائياً. [٣]

---

[١] . رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، ص ٨٥.

[٢] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ١٠٥.

[٣] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٧٢.

ومن أهم الوثائق التي تكشف طبيعة أهداف حركة الفلاحين رسالة بعث بها بعض القُرى الثائرة إلى البطريرك بولس مسعد في ١٧ يناير ١٨٥٩ حدد فيها الثوار مطالبهم التي عكست عدداً من الوقائع من أهمها: [١]

أ- إن الفكر الديموقراطي، القائم على أساس المشاركة الشعبية، كان واضحاً في أذهان الثوار، وخاصة المطالبة بوضع وكيل، أو وكيلَين، للعمل إلى جانب المأمور، والمساواة والحرية، وإلغاء كافة الرسوم غير القانونية، أو الإقطاعية .

ب- إن الثوار كانوا معتدلين، إذ حافظوا على بعض امتيازات المشايخ .ولكنهم أصروا على أن واحداً فقط من الأُسْرة الإقطاعية، هو "المأمور". وأنه هو، وحده، يتمتع، بنوع من الامتيازات. والباقون تسري عليهم القوانين، التي وضعتها الدولة .

ج- إن الفلاحين اعترفوا بقيمة الإصلاحات العثمانية .

د- إن هذه الوثيقة، قدِّمت إلى البطريرك الماروني اعترافاً من زعماء الثوار بأنه فوق المنازعات القائمة .

ولقد أصبح فعلاً دور الكنيسة جوهرياً في حل المشكلة. وأصبح الطريق أمام نجاحه في الوساطة مفتوحاً بسبب اعتدال مطالب الفلاحين. ولعل هذا هو سبب تخلِّي الإكليروس عن طانيوس شاهين .

وعلى أي حال، فقد توصلت الكنيسة المارونية إلى اتفاق مع الفلاحين أدى إلى عودة آل الخازن إلى كسروان، ولكن بعد أن كانت الضربة، التي وجِّهت إلى سلطاتهم الإقطاعية قوية إلى درجة تهاوت معها وبسرعة منذ ذلك التاريخ بقايا النظام الإقطاعي لتحل محله البورجوازية الرأسمالية الحديثة .

- **فتنة الستين (١٨٦٠):**

وقد ابتدأت بقتل الموارنة لتجار حرير دروز حين مرورهم عبر قراهم. فقام الدروز بالرد عليهم بالهجوم على قرى مارونية. وهكذا انتشرت شعلتها بتدخل دروز جبل العرب في سوريا لحماية دروز لبنان. وانتشرت الشائعات مما أدى إلى وصولها لدمشق وقيام العامة بالهجوم على الحي المسيحي واحراقه. [٢]

---

[١] . عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية، ص ٩٨.

[٢] . هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان الحديث، الدار الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢١.

ما كادت ثورة الفلاحين تخبو، حتى استعرت نار الفتنة الطائفية، بين الدروز والموارنة؛ إذ تبيَّن للدول الأوروبية، أن الدولة العثمانية أضعف من أن تقف في وجْه الضغوط المتصاعدة، سواء من الخارج أو من الداخل. ولولا بريطانيا وفرنسا، لانهارت على يد روسيا، خلال حرب القرم (١٨٥٤ . ١٨٥٦). أما السلطات العثمانية، فسارعت إلى إصدار الخط الهمايوني(١٨٥٦) ، عساه يرفع نُظُمها إلى مستوى العصر، فتعامِلها الدول الأوروبية باحترام. إلاّ أن الضغوط الأوروبية، استمرت على ولايات الدولة العثمانية، فضلاً على حكومتها المركزية، وذلك بسبب تصاعد المصالح والأطماع الأوروبية المتضاربة فيها . والمصالح الفرنسية خصوصا. حيث دفع النشاط الفرنسي، الواسع النطاق، المؤيدين لفرنسا، في لبنان والشام، إلى الإقدام على خطوات مشحونة بالتعصب للمسيحية، مستندين إلى قوة باريس ومساعدتها لهم ومدافعتها عنهم، عند اللزوم. ولقد كانت المؤسسات الدينية، ولا سيما "الجزويت"، أو اليسوعيين*، لا تترك فرصة، من دون أن تستغلها في ترسيخ الفكر الصليبي بين الموارنة. وكان الإكليروس الماروني، قد أصبح بابويَّ التعليم والثقافة. ومن ثَم، كان كثير من رجاله مستعدين لقبول الفكر الصليبي، على أساس أنه حجر الزاوية في تحديد مستقبلهم في المنطقة . وهكذا، كانت الطائفية تزداد عمقاً، حينما أصبح الجبل يتمتع بنوع من الحكم الذاتي .*

ومن الناحية الاقتصادية، كان لفرنسا مصالح متصاعدة الأهمية. وزاد من دفعها نحو المنطقة تقدُّمها الاقتصادي، إذ باتت تجني ثمار الثورة الصناعية، التي بدأتها في أعقاب الحروب النابليونية. وبالرغم من أن بريطانيا كانت سباقة في مجال الثورة الصناعية وباريس دخلتها متأخرة عن لندن. إلا أن اقتصاديات فرنسا المتوازنة، وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط، وكونها أكبر دولة في حوضه،

* **الجزويت أو اليسوعيين:** هي واحدة من أهم الرهبنيات الفاعلة في الكنيسة الكاثوليكية، ومن أكبرها. تأسست على يد القديس إغناطيوس دي لويولا في القرن السادس عشر أيام البابا بولس الثالث في إسبانيا، كجزء من الإصلاح المضاد، وأخذت على عاتقها مهمة التبشير ونشر الديانة في العالم الجديد . انظر: أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، ص ٤٢.

* كانت فرنسا قد دخلت في عهد جديد، من الآمال التوسعية، منذ ارتقى عرشها نابليون الثالث، الذي كان يعاني معارضة الحزب الإكليريكي، في داخل فرنسا. فسعى إلى أن يتطرف في أعمال، تثبت حرصه على الكاثوليكية، فيكسب تأييد هذا الحزب القوي .لذلك، يرى بعضهم، أنه لو لم يفتعل نابليون الثالث تحريض الموارنة ضد الدروز، لوجد في صراعهما، على الأقل، فرصته، ليظهر في دور المدافع عن حقوق المسيحيين في الشرق. وكان قناصل فرنسا، يرون أن الموارنة، هم مفتاح العودة إلى الشام. انظر: هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان، ص ٢٧.

ورسوخ إحدى قدمَيها في الجزائر، وتمهيدها للأخرى في مصر والشام . كل ذلك، جعل منطقة "لبنان" مجالاً حيوياً للسياسة التجارية، وللتطلعات الاحتكارية الفرنسية . وأسفرت هذه السياسة عن منافسة قوية، بين فرنسا وبريطانيا، حول خطوط المواصلات العالمية، عبْر المشرق العربي. ودخلت فرنسا طرفاً في مشروعات الخطوط البرية، بين ساحل الشام والعراق، في مواجَهة مشروعات بريطانية مضادّة .[١]

وبنمو الاقتصاد الفرنسي، تزايدت حاجة فرنسا إلى الحرير اللبناني، المتوافر في موانئ، بيروت وصيدا وطرابلس. ولهذا كانت الرأسمالية الفرنسية الصناعية، تلحّ على الحكومة الفرنسية في بذْل قصارى جهدها، من أجل السيطرة على الأسواق الشامية لتجارة الحرير والقطن، أو على الأقل، أن يكون نظام الحُكم في الشام ملائماً للأهداف الفرنسية، السياسية والاقتصادية .

وكانت هذه التطلعات الاقتصادية وراء الدعوات العديدة، التي تردَّدت في الدوائر الفرنسية، إلى إنشاء إمبراطورية عربية، في المشرق العربي، تكون برئاسة الأمير عبد القادر الجزائري. ولكن، يصعب على فرنسا أن تحقق أهدافها، إلا إذا وطدت نفوذها في الشام، بدعم الموارنة، مادياً وثقافياً وعسكرياً . واستطراداً، كان استمرار تصعيد الخطر الدرزي، بصفة خاصة، والإسلامي، بصفة عامة، يحمل الموارنة على زيادة اعتمادهم على فرنسا، ومن ثم، إتاحة فرص أوسع لها، كي تضع قدَمها في الشام .

وكانت الحكومة الإنجليزية، تقف بالمرصاد للتحركات الفرنسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في منطقة الشرق الأوسط. فقاومت مشروع الدولة العربية، ومشروع شق قناة السويس، وزادت ارتباطها بالدروز . [٢]

ومهْما كانت أوجْه نشاط هاتَين الدولتَين الاستعماريتَين المتنافستَين، فإن اهتزاز الوضع، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في منطقة الجبل، كان العامل الرئيسي وراء فتح أبواب التدخل الخارجي. أما العوامل، التي جعلت المنطقة برميل بارود، فأهمها :

١- امتلاك أهل الجبل للسلاح اللازم بعد أن تحولت بيروت لمركز لتجارة السلاح.

---

[١] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ١٠٩.

[٢] . مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية، ص ٦٧.

٢- الصراع الطائفي كان قد خبا. ولكن، أمكن الفكر الطائفي المتزمت أن يعيد إيقاده مجدداً بتضخيم الأزمات، واستخدام الفكر الديني في المنازعات المحلية، مما يثير العامة، وإسناد القيادات المحلية إلى المتطرفين، مما يعقد الموقف . وكانت السلطات الحاكمة، سواء القائمقاميتان أو السلطات العثمانية . هي المسؤولة عن تلافي مثل هذا الانفجار المتوقع، بالعمل على اقتلاع جذور الفتنة، قبل أن تتفرع. ولكن كلاً من هاتَين السلطتَين، كان يعوزها: القوة المسلحة اللزمة لإتمام خطتها أولاً، وكسب ثقة الناس مجدداً بقوة القائمقام بشير أحمد، الذي شعر الفلاحون بضعفه أثناء مواجهته للإقطاعيين.[١]

وكان والي صيدا، خورشيد باشا، محيطاً بما كان يدور في الجبل. وهمَّ، غير مرة، بالتدخل في النزاع، بين الفلاحين والمشايخ، ولكنه خشي أن يتّهمه الأوروبيون بانتهاك الاستقلال الذاتي للجبل، بتدخله في شؤونه. وهكذا، بدا القائمقام ووالي صيدا، السلطتان الشرعيتان، عاجزتَين عن حُكم الموارنة .وعلى العكس من ذلك، كانت قائمقامية الدروز هادئة .

دور السلطة العثمانية في توتر العلاقات الدرزية- المارونية:

تضمنت تقارير القناصل الأوروبيين العديد من الاتهامات، الموجَّهة إلى الموظفين الأتراك، بأنهم مسؤولون عن تزايد الأزمات بين الدروز والموارنة، وبمعاملتهم الموارنة معاملة غير طيبة، كردّ فعل للمشاعر الإسلامية، الساخطة على النشاط التبشيري في البلاد العربية، والتدخل الأوروبي، في مصلحة المسيحيين، في الدولة العثمانية، وتوالي الضغط الاستعماري على هذه الدولة والبلاد الإسلامية. وكانت السلطات العثمانية ترى الأزمات، بين الفلاحين والإقطاعيين في القائمقامية المارونية، دليلاً على أن الحُكم العثماني المباشر هو الحُكم الملائم لهذه المنطقة .[٢]

في هذه الظروف، وقعت الصدامات الأولى بين الموارنة والدروز قرب بيروت، بينما كانت الجهود تكلَّل بالنجاح، للتوفيق بين الفلاحين الثوار والإقطاعيين الموارنة. وجاء في تقرير للقنصل الإنجليزي مور في ٣١ مايو ١٨٦٠: "إن القتال بدأ بهجوم فريق من مسيحيي المتن، على قريتَي "صليما" "وقرنايل"، المختلطتَي السكان، وطردوا سكانهما الدروز. أما الدروز، فأغاروا على قرية بيت مري، وأحرقوا دار الأمير. وفي اليوم التالي، أضرموا النار في عدة قُرى، في المتن وسهل بيروت .ومن

---

[١] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ١١٢.

[٢] . محمد مظفر الأدهمي: تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج والوقائع، دار رأيه، عمان، ٢٠١٠، ص ٩٥.

الشائع، أن الجنود الأتراك، اشتركوا في النهب والسلب، والاعتداء على المسيحيين. وقد أحرقت أيضاً دُور الشهابيين ... إن كل "المتن"، وهو أكثر أنحاء لبنان ثراء، وأكثرها سكاناً، قد أكلته نار المسيحيين والدروز".[١]

وإذا كانت المشاعر الطائفية المتأججة، هي المسؤولة عن التصادم الطائفي، فإن الصراع الطبقي، كان مسؤولاً، كذلك، عن انتشار الصراع الطائفي .فحينما تناهت أنباء الأزمة بين الفلاحين والإقطاعيين الموارنة، إلى أسماع الدروز، في "الشوف"، خشوا من ثورة مماثلة، في منطقتهم. وما لبثت العلاقات أن توترت بين الإقطاعيين الدروز ومَن في بلادهم من الموارنة، الذين أصبحوا يتطلعون إلى التخلص من القيود الإقطاعية، وإلى إعلان ثورة فلاحية ضد الاستبداد الإقطاعي الدرزي .[٢]

لقد كانت المعارك دموية. واتسع نطاق التخريب والتدمير. وامتدت الأحداث من لبنان إلى دمشق. وجاء من حوران وحدات درزية قوية، لشد أزْر دروز الجبل. فأمسى موقف الموارنة حرِجاً، حتى أصبحت الحوادث، في نظر القناصل، مذابح للمسيحيين، بل إن بعضهم سماها: "مذابح الستين" حيث عدد القتلى في لبنان بين ٧،٠٠٠ إلى ٢٠،٠٠٠ أو أكثر. وشملت ٢٦٠٠ نسمة في دير القمر و١٥٠٠ نسمة في جزين و١٠٠٠ في حاصبيا من الروم الأرثوذكس، وفي راشيا ٨٠٠ نسمة. ورملت ٥،٠٠٠امرأة ويتم ١٦،٠٠٠ طفلاً. وكانت الخسارة في الأملاك أربعة ملايين جنيه استرليني ذهبي، حيث أن الأضرار بلغت حوالي ٣٢٦ قرية و٥٦٠ كنيسة و٢٨ مدرسة، و٤٢ ديراً و٩ مؤسسات دينية. كما دمر حوالي ٣،٠٠٠ مسكن وقضى ٤،٠٠٠ نحبه جراء الفقر المدقع الذي تسببت به المجاز. إلى جانب اعتناق قرى بأكملها للإسلام في الجليل الأعلى وصور وصيدا هربًا من الإبادة كما فتحت الأحداث باب الهجرة المسيحية من الشرق. كما تكبد الدروز والمسلمين خسائر فادحة كذلك.[٣]

---

[١] . هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان، ص ٢٦.

[٢]. حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٧٦.

[٣] . مجموعة من المؤلفين: تاريخ الكنيسة في الشرق، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، ١٩٩٨، ص ٣٢٢.

وبينما كان القناصل يحتجون بشدة على موقف خورشيد باشا* والي صيدا السلبي أحياناً والمعادي للمسيحيين أحياناً أخرى، كانت الجبهة المارونية تتدهور بسرعة. بيد أن خورشيد باشا، بادر إلى حث الطرفين على وقف القتال، ونجح في التوصل إلى صلح، وقعه عدد محدود من أعيان الطرفين، في ٦/ تموز/ ١٨٦٠، ينص على :

١- وقف القتال، من دون تأخير. وعودة الوئام بين الطائفتَين. وعدم مطالبة أي طرف بتعويضات .

٢- احترام النظام الإداري المطبّق في الجبل. وكذلك، احترام موظفي القائمقاميتَين، حتى يتأتّى لهم القيام بواجبهم. [١]

وهكذا يكون خورشيد باشا، قد حرص على أن يحافظ على الوضع الرسمي القائم، من دون أن يقدِم على حل جذري للقضية؛ إذ إنه لا يستطيع ذلك، فضلاً عن كونه متهماً بالمشاركة في تلك الأحداث، إلى جانب الدروز. ولكن الحكومة العثمانية، كلفت وزير خارجيتها، فؤاد باشا، بأن يسرع، على رأس جيش قوي، إلى السيطرة على الموقف .وما كان إرسال فؤاد باشا، على عَجَل، إلاّ إحباطاً للحملة، التي اعتزمت الدول الأوروبية إرسالها إلى الشام. وهي خطة تزعمتها فرنسا، وطرحتها، بكل قوة، على المجتمع الأوروبي، الذي كان يرحب بذلك الدور. وعلى الرغم من التباين في مواقف الدول الأوروبية، فإنها كانت متوافقة على ألاّ تعود السيطرة العثمانية المباشرة إلى الجبل، وأنه لا بدّ من إجراء أوروبي ضد المسلمين في الشام.[٢]

التدخل الدولي:

وأجرت الدول الأوروبية الكبرى مشاوراتها (إنجلترا . فرنسا . روسيا . النمسا . بروسيا)، في شأن الحملة العسكرية الفرنسية، لتسكين الأحوال في الشام. وكانت مناورات بريطانيا، خلال هذه المشاورات، متركزة في الحؤول دون حصول فرنسا على أي مكاسب، تتأتّى من جهدها العسكري في الشام. ولذلك، وافقت لندن، للتحكم في عمل الحملة الفرنسية، المزمع إرسالها إلى الشام، على :

---

* **خورشيد باشا:** ولد خورشيد باشا في القوقاز وكان والده راهبًا مسيحيًا. في شبابه أصبح من الانكشاريين وتحول للإسلام .وكان من حرس السلطان محمود الثاني وشغل مناصب عليا مختلفة في الدولة.

انظر: اليسار جميل: تكوين العرب الحديث ١٥١٦ – ١٩١٦، دار الشروق، عمان، ١٩٧٩، ص ٣٧٠.

[١] . هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان، ص ٢٨.

[٢] . محمد مظفر الأدهمي: تاريخ الوطن العربي، ص٩٨.

١- أن يكون استدعاؤها، في حالة عجز القوات العثمانية، تحت قيادة فؤاد باشا، عن السيطرة على الموقف .
٢- أن ترسل القوات (الأوروبية) إلى الشام، بناء على اتفاقية دولية، توقعها الدول الأوروبية الكبرى .
٣- ألاّ تبقى القوات (الأوروبية)، التي تستخدم في تسكين الأمور في الشام، أكثر من ستة أشهر، حتى لا تتحول تلك المساعدة العسكرية إلى احتلال فرنسي .[١]

وأدت المفاوضات في نهاية الأمر إلى التوصل لأسلوب جديد لعمل القوة الأوروبية (الفرنسية) في الشام، على النحو التالي :

١- إرسال قوة أوروبية إلى الشام، يكون نصف عديدها من الفرنسيين .
٢- اتفاق قائد الحملة، عقب وصولها إلى الشام، مع القائد العثماني، على أسلوب التحرك والعمل .
٣- تعهد الدول الأوروبية الكبرى (فرنسا . روسيا . إنجلترا . بروسيا . النمسا)، بدعم الحملة .
٤- بقاء الحملة في الشام، لا يزيد على ستة أشهر، على أن يقدِّم إليها الباب العالي المساعدات والتسهيلات.[٢]

وقد عنى ذلك أن الحملة، التي تقرر إرسالها إلى الشام، ليست حملة فرنسية، من الوجهة الرسمية، وإنما هي حملة أوروبية. وبذلك، أُرضيت فرنسا، بأن أعطيت الفرصة لتتولى هي إعدادها؛ وهو اعتراف ضمني بأن لها مطالب خاصة في الشام، تفُوق ما لغيرها من الدول الأوروبية. كما أُرضيت بريطانيا بكون الحملة غير مقتصرة على فرنسا، وأن تحركاتها، قُيدت بالتفاهم بين قيادتها والسلطات العسكرية العثمانية، الأمر الذي يحدّ من سلطة القادة الفرنسيين .فضلاً عن أنه أصبح من المستبعد جداً، أن يتمكن الفرنسيون من تحويل مهمة هذه الحملة، إلى قوات احتلال .

وهكذا قامت فرنسا بنشر قوة مؤلفة من ٦،٠٠٠ جندي لحماية النظام بحسب الاتفاق، تم الاتفاق على أن ترسل دول أخرى قوات إضافية حسب الحاجة. وقد وصف التدخل الفرنسي واحدا من التدخلات الإنسانية الأولى في تاريخ العالم.

---

[١] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٧٥.

[٢] . غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ١٢٠.

يتفق المؤرخون أن السلطان العثماني عبد المجيد الأول* قد راعه ما حدث، وأن تواطئ الوالي العثماني فؤاد باشا* لا يعني بالضرورة تورط الدولة، هذا ما يترجم فعليًا بالإجراءات التي اتخذتها الدولة فقد عيّن السلطان عبد المجيد الأول، فؤاد باشا حاكمًا على الشام مخولاً بصلاحيات استثنائية، لرأب الصدع الذي حصل في المجتمع ولتفادي أي تدخل أوروبي، وقد قاد فؤاد باشا حملة اعتقالات بحق المتورطين بالمذابح ضد المسيحيين، فأعدم رميًا بالرصاص ١١١ شخصًا، وشنق ٥٧آخرين، وحكم بالأشغال الشاقة على ٣٢٥ شخصًا ونفى ١٤٥؛ وكان بعض المحكومون من كبار موظفي الدولة في الشام.[١]

وما أن وصلت الحملة الفرنسية إلى بيروت، حتى بدأ قائدها Bofour/ بوفور، اتصالاته مع فؤاد باشا، في دمشق. وسرعان ما دب الخلاف بين الرجلَين؛ إذ كان بوفور متعالياً، يتصرف وكأنه أصبح صاحب الأمر والنهي في المنطقة، وأن على الجميع أن يطيعوا أوامره، بمن فيهم وزير الخارجية العثمانية نفسه، فؤاد باشا، بينما كان المطلوب أن ينسق عملياته مع الوزير العثماني. فكان أن بدأ التصادم بينهما، منذ البداية؛ إذ عمل فؤاد باشا على أن يلتزم بوفور حدوده، وأن يقنعه بأنه لا يعمل على أرض فرنسية. فاقترح أن يتحرك القائد الفرنسي في ديار الموارنة فقط، في حين يتحرك الوزير العثماني في ديار الدروز. وكان فؤاد باشا يهدف من وراء ذلك إلى :

١- إبعاد الجيش الفرنسي عن التصادم مع الدروز، حتى لا تشتعل الحرب الطائفية .

٢- قصر نشاط الجيش الفرنسي على ديار الموارنة.[٢]

---

* **عبد المجيد الأول:** تولى السلطنة وله من العمر ١٦ عامًا وثلاثة أشهر؛ تمكنت الدولة في عهده من الانتصار في حرب القرم، واستعادة سوريا العثمانية من حكم محمد علي باشا، وأدخل إصلاحات عديدة في القوانين العثمانية، وقوّى سلطة الحكومة المركزية مقابل انحلال الولاة السابق، سيرًا على نهج أسلافه بدءًا من سليم الثالث الإصلاحي؛ بنى قصر طولمه بهجة، واتخذه مقرًا لحكمه، كما رمم المسجد النبوي في المدينة المنورة.

انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٣٥.

* **فؤاد باشا:** رجل عسكري وسياسي في الدولة العثمانية، عرف بقيادته للجيوش العثمانية خلال حرب القرم وبإصلاح التنظيمات العثمانية.

انظر: محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، ص ٤٣٧.

[١] . حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٥٧٨.

[٢] . هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان، ص ٣١.

فردّ بوفور على ذلك، بأن مهمة الحملة، هي تأديب الدروز فقط. وأنه لا بدّ من ملاحقتهم، وهو ما يعني أن الحملة، ستصل إلى "حوران"، وقد تصل إلى مشارف دمشق .

وبالرغم من إخماد العثمانيين للاضطرابات قبيل وصول هذه البعثة، فقد تمركز فيلق مشاة فرنسي في سوريا من آب ١٨٦٠ إلى حزيران ١٨٦١. وصف المؤرخون هذا التواجد العسكري بكونها إحدى أولى القوات الدولية المكلفة بحفظ السلام في التاريخ.[١]

وقبل ان أتناول باختصار نتائج حرب الستين والتي لم تكن في لبنان فقط، بل امتدت إلى دمشق أيضاً. أود الإشارة إلى طرح هام جداً حول السبب الذي قد يكون جوهرياً لوقوع هذه الحرب بتحريض أوروبي واضح ومساع حثيثة لتدمير المنطقة اجتماعياً واقتصادياً. وهو السبب الاقتصادي المتمثل بصناعة الحرير. فقد جاء في قاموس الجغرافيا القديمة والحديثة حول مدينة دمشق: "إنها المدينة الأكثر أهمية والتي تأتي في المرتبة الأولى في الصناعة في الشرق كله، فقد أعطت اسمها للمنسوجات الحريرية والتي يأتي الغرب للبحث عنها وشرائها. كما أنها تتاجر بالأسلحة الفولاذية ذات النصال القاطعة، وتتاجر أيضاً بالأصداف وأنواع متعددة من الحرير، وماء الزهر، كما تمر بها القوافل إلى حلب وبغداد وتتجمع فيها قوافل الحجاج".[٢]

في كتاب تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية بأن "صيدا التي تبعد ٤٠ كم من دمشق كانت مرفأ دمشق التجاري وأنها المدينة الرئيسة الأولى بمكانتها الاقتصادية في بلاد المشرق وأن كافة منتجات دمشق الجميلة والثمينة من الأقطان والأقمشة الحريرية والأجواخ التي ينتجها ويصنعها الدمشقيون بكميات كبيرة، تُصدَّر عن طريق مرفئها... وأن فرنسا كانت تستورد كامل الكمية الفائضة من الحرير عن إنتاج الورشات المحلية بدمشق".[٣]

وفي كتاب طريق الحرير ذكر أن "صناعة الحرير أصيبت في فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر بكارثة كبيرة، فقد أصاب مرض خطير دودة الحرير فيها، وكذلك أصاب المرض نفسه دودة الحرير في الصين في وقت كانت فرنسا تستورد نصف حاجتها من الحرير الصيني. ويقول المؤلف بأن فترة الأزمة امتدت من عام ١٨٤٥م حتى عام ١٨٦٩م. ومما أثر على أسعار الحرير المستورد أيضاً

---

[١] . محمد مظفر الأدهمي: تاريخ الوطن العربي، ص ١٠٣.

[٢] ميساس ميشيلو: قاموس الجغرافيا القديمة والحديثة، باريس، مكتبة هاشيت، ١٨٥٤، ص ٢٦٩.

[٣] يوسف توفيق بولاد: تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية، ت. إلياس بولاد، دمشق، مطابع ألف باء الأديب، ٢٠٠٣، ص ١٠٥.

افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م بحيث انتقل هذا الارتفاع في الأسعار إلى أسواق أوروبا كلها كما زاد الطلب على هذه المادة في الحرب العالمية الأولى في الأسواق الخارجية".[١]

نستنتج مما سبق ما يلي:

١- قبيل عام ١٨٦٠م كانت دمشق تشكل مركزاً صناعياً كبيراً ومهماً وبالأخص في صناعة الحرير والأقمشة والمنسوجات وهذه النهضة الصناعية كانت تتطور وتواكب آخر التطورات التقنية الصناعية العالمية في ذلك الوقت، أي نظام الجاكار الميكانيكي الذي كان أول من أدخله إلى دمشق في خمسينات القرن التاسع عشر "آل بولاد" المشهورون بصناعة "حرير البولاديّة" وذلك بغية زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. هذه النهضة الصناعية واكبها ازدهار تجاري واقتصادي كبير وتوسيع للأسواق (تصدير الأقمشة الحريرية الدمشقية إلى القدس ومصر ودول مثل تركيا وإيران وحتى إلى أوروبا نفسها) . وكانت مادة الحرير متوفرة وبأسعار زهيدة، وكان لقربها من المعامل والورشات أهمية اقتصادية بالغة، حيث كان ينعكس على رخص وجودة الإنتاج الدمشقي الذي اكتسب شهرة عالمية وزيادة في الطلب عليه، كما أن وجود مرفأ صيدا التجاري وقربه من دمشق أيضاً، كل هذا ساعد كثيراً على عملية الازدهار الاقتصادي لأبناء هذه المنطقة وعلى التوسع الصناعي والتجاري لدمشق. ولابد من الإشارة هنا، وهذا ما يتم التعتيم عليه دائماً مع الأسف، إلى أن هذه الصناعة وهذه النهضة الاقتصادية كانت بمعظمها بأيدٍ مسيحية دمشقية. ذلك أن نهضة العديد من الصناعات والفنون توارثتها عبر قرون العائلات المسيحية الدمشقية أباً عن جد، وكانت خبرتهم تنعكس إيجابياً على جودة ونوعية هذه المنسوجات مما جعل القاموس الفرنسي يتحدث عن دمشق كأول مدينة صناعية في الشرق بمنسوجاتها الحريرية التي كان الغرب دائم الطلب عليها. كذلك لابد من الإشارة إلى أن هذه الصناعة وخصوصاً الحريرية، كانت متمركزة في الحي المسيحي في مدينة دمشق وهو الحي الذي استهدفته حوادث ١٨٦٠م بالذات.

٢- في الطرف المقابل، أي في الغرب شكَّل المرض الذي أصاب دودة الحرير في فرنسا والصين أعوام الأربعينات من القرن التاسع عشر أزمة كادت أن تؤدي إلى كارثة اقتصادية

---

[١] فرانسوا بيرنو: طريق الحرير، باريس، مكتبة أرتميس، ص ١٨٥.

حقيقية في هذا القطاع، إذا لم يتم تأمين الحرير كمادة أولية لمعاملها. ومن المعلوم أن المكان الوحيد الذي توفرت فيه هذه المادة في ذلك الوقت هو لبنان وسورية. إن دمشق بورشاتها الكثيرة، ومعاملها التي بدأت بتطبيق نظام الجاكار الميكانيكي كانت تكفي لاستيعاب كامل الإنتاج من الحرير المستخرج في لبنان وسورية وحيث بات إنتاجها ذا نوعية ممتازة وأسعار معتدلة، مما جعله مطلوباً عالمياً، ومن الممكن مراجعة كافة كتب الرحالة الذين زاروا لبنان وسورية في القرن التاسع عشر والثامن عشر؛ منهم على سبيل المثال الشاعر "لامارتين" وغيره كثيرون ممن عبَّروا عن دهشتهم لتنوع ورخص المنسوجات الحريرية وجودتها خصوصاً في أسواق دمشق. [١]

وباتت هذه المنطقة أي سوريا، منافسة قوية للغرب بأهم صناعة في القرن التاسع عشر، وهي صناعة المنسوجات الحريرية، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على صناعتها واقتصادها، حيث أن المادة الأولية لهذه الصناعة موجودة فيها فقط في ذلك الوقت بحيث أنه إذا استمرت الأحوال على ما هي عليه، وأدركت سوريا مركزها القوي، وإذا استغلَّت جيداً الضعف والحاجة الغربية لمادة الحرير فإنها كانت ستصبح الأقوى وتسيطر حتى على الأسواق الأوروبية لسنوات طويلة، وبخاصة عندما يتم تطوير تصنيعها كماً ونوعاً. *

من هذا الواقع التاريخي الخطير جاء التخطيط الغربي لحوادث ١٨٦٠ في لبنان ودمشق وعلى أعلى المستويات السياسية والاقتصادية، حيث رُصدت له الميزانيات الضخمة وجرى إعداد سيناريو المذابح والأماكن المقصود تدميرها والجهات المنفذة لها (من الغوغاء، وضعاف النفوس والمتآمرين) وعن طريق بث الإشاعات الدينية. ولكن المسلمين المتنوّرين وعَوا تلك المؤامرة، وحموا إخوانهم المسيحيين. وقد لعب الأمير عبد القادر الجزائري دوراً هاماً ومحورياً في تلك الأحداث. فقد قام بحماية المسيحيين، وآواهم في بيوته، وخرج على رأس حملة عسكرية إلى منطقة رياق، لمنع تقدم الفرنسيين الذين أعلنوا أنهم قادمون لحماية مسيحيي دمشق، وهددهم بالعدول عن معاهدة الهدنة في الجزائر، وقال إنه سيعود إلى بلاده ليحاربهم من جديد إذا ما تقدموا عسكريا، ثم قام بمنع المسيحيين

[١] يوسف توفيق بولاد: تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية، ص ١٠٨.

الدمشقيين من الهجرة، بعد أن عرضت عليهم فرنسا وبريطانيا أن يتم ترحيلهم عبر البحر إلى فرنسا والجزائر ليواصلوا مهنتهم في صناعة الحرير.[١]

والمؤسف، أن معظم المؤرخين، غربيين وشرقيين، لم يدركوا أن الهدف من وراء تلك الحوادث كان تأمين الحصول على الحرير واستهداف الصناعة السورية وتقويض النهوض الحضاري لها والقضاء عليه. وفي تقديري أنه لو تم تلافي وقوع تلك الحوادث لكنا اليوم، بكل تأكيد، كما في الماضي دولة صناعية كبرى في مجال المنسوجات، وفي مجالات صناعية أخرى، وكنا دولةً لا تقل أهمية عن أية دولة أوروبية. ولكن حدوثها جعلنا دولاً استهلاكية تعتمد على الاقتصاد الغربي الذي كنا على قدم المساواة معه حضارياً آنذاك. إن هجرة وتهجير الطبقة البرجوازية الصناعية جعل من الصعب علينا أن نتمكن من تأسيس نهضة حضارية صناعية حقيقية علماً بأن الأمر قد تكرر بعد ذلك ولكن بأسلوب آخر، في فترة ما بعد الاستقلال (١٩٤٥- ١٩٥٨) وعندها حدثت أزمة عام ١٩٥٨ والتي كانت تهيئة لحرب عام ١٩٧٥ الأهلية. أي عند كل تطور وتقدم اجتماعي وصناعي لمنطقتنا يتم تدبير حرب جديدة لإضعاف المنطقة وإلغاء أي تقدم ممكن.

وبالعودة إلى تلك الفترة /١٨٤٠ -١٨٧٠م/ فلقد ارتفعت أسعار الحرير كثيراً نتيجة الطلب الخارجي عليه، وقد تم فرض ضرائب إضافية من قبل الحكومة العثمانية مما انعكس سلباً على الصناعيين الدمشقيين وخلق بلبلة وتفاوتاً بأسعار البضائع. كما أسس العديد من الغربيين الذين استوطنوا لبنان وسورية مراكز لزراعة الحرير وصناعته وذلك لتأمين هذه المادة لمصانعهم في بلدانهم دون اللجوء إلى التجار السوريين واللبنانيين. كالمراكز التي أُنشئت في جبل لبنان ودير القمر وغيرها من المدن والقرى اللبنانية. ولقد طلبت الحملة العسكرية الفرنسية التي أتت إلى بيروت في عام ١٨٦٠م من البطريرك الماروني ومن يوسف بيك كرم، الذي كان يدافع عن حقوق الفلاحين الذين يزرعون دود القز لإنتاج الحرير، أن تنقل بعض الفلاحين على متن بوارجها للإقامة في بلاد الجزائر حيث تؤمن لهم الأراضي الزراعية الخصبة هناك ليمارسوا زراعتها تحت حكم الفرنسيين. فجاء الرفض قاطعاً.[٢]

ومن الواضح أن الغاية تمثلت في جعل الحرير أقرب وأرخص لهم من سواحل لبنان وجباله. وبعد ١١٥ سنة على هذه الحادثة تكرر الأمر، وهذه المرة من الأمريكان ولنفس الغاية متمثلة بنقل

---

[١] . أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية ١٨٤٢-١٨٦١، دمشق، ١٩٧٦، ص ٣٢٠.

[٢] . فرانسوا لونورمان: الحوادث الأخيرة في سورية ١٨٦٠، باريس، د.ت، ص ١٩.

المسيحيين اللبنانيين على متن البوارج الأمريكية إلى أمريكا وكندا واستراليا. نعود لنسأل هنا: هل كان الهدف من تلك الحوادث هو الحرير فقط؟ لا شك أن هناك أهداف أخرى منها: [١]

١- استهداف وضرب القاعدة والبنية الصناعية في دمشق التي كان المسيحيون الدمشقيون يحتفظون بها في أحيائهم حيث رأى الغربيون أنها المنافسة الحقيقية لصناعتهم لأنها تستخدم مادة الحرير التي يريدونها رخيصة ولمعاملهم فقط.

٢- القضاء على أمهر الصناعيين والحرفيين وعلى ورشات عملهم ومنازلهم، حيث كان معظمهم من المسيحيين الدمشقيين وكان التركيز في هذه الحوادث على ورشات آل بولاد التي كانت تستخدم النظام المتطور للجاكار الميكانيكي لزيادة الإنتاج كماً ونوعا.

٣- تهجير من تبقى من المسيحيين ممن أحرقت أحيائهم وبيوتهم وورشات عملهم والذين تجمعوا في قلعة دمشق، حيث رُتِّبت القوافل لنقلهم إلى بيروت ثم مصر، وقد كانت كل قافلة تتألف من حوالي ثلاثة آلاف شخص، بحيث لا يستطيعون العودة إلى مدينتهم التي عاشوا فيها آلاف السنين، لما يحملون من ذكريات أليمة لا يعرفون من كان من ورائها. ولصعوبة البدء من جديد بأعمالهم وخوفهم من تكرار تلك الحوادث، ولذلك فإن أول منزل شُيِّد من جديد في الحي المسيحي كان بعد مرور أربع سنوات على هذه الأحداث أي في عام ١٨٦٤م.

٤- نتيجة تلك الحوادث تم القضاء على المنافس الحقيقي للاقتصاد الغربي، كما تم الاستحواذ على المادة الأولية (الحرير) بكل سهولة وفُتحت الأسواق السورية على مصراعيها أمام البضائع الأجنبية. وكان لابد أمام تدفق البضائع الأجنبية من إحداث مصارف خاصة تسهل القروض وإيفائها للمزارعين، وتحويل ثمن المنتجات الغربية إلى أصحابها في الغرب.

لقد تضاعف الاستهلاك وارتبط الاقتصاد السوري على المدى البعيد بالاقتصاد الغربي وقامت بعض المصارف مثل "بنك سيوفي وصباغ وبنك أصفر وبنك زلخا ... " بتسهيل ذلك وهكذا تحوَّل عمل بعض من تبقَّى من المسيحيين من الأعمال الصناعية إلى أعمال السمسرة والتجارة المالية. فالارتباط الاقتصادي الناتج عن تلك الحوادث قد مهّد في المستقبل القريب إلى احتلال سياسي وعسكري

[١]. يوسف توفيق بولاد: تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية، ص ١٧٣.

لسورية ولبنان وغيرهما من البلدان العربية تحت عناوين مثل "الانتداب" أو "الحماية" بحجة أن هذه البلاد غير مهيئة لمواكبة التمدُّن والتقدُّم الحضاري والصناعي. ولضرب أي أمل بعودة الترابط الاقتصادي والصناعي بين لبنان ودمشق وبلاد حوض البحر الأبيض المتوسط من بلاد عربية وأجنبية قام الانتداب الفرنسي بخلق "لبنان الكبير" وضم ميناءي صيدا وطرابلس لهذا البلد وقام بإيجاد حدود مُصطنعة بين البلدين لا زالت قائمة إلى اليوم. [١]

وقد تعرض كبار تجار الحرير للقتل مثل "بشارة صوصه" من لبنان و"آل المسابكي" من دمشق. وذكر المراقبون لتلك الحوادث وممن عايشوها ومنهم السيد "روبسون" أن الوالي الذي كان تحت إمرته أكثر من /٦٠٠/ عنصر من الجيش العثماني كان بإمكانه وقف تلك الحوادث لو أمر ٥٠ عنصراً فقط بإغلاق مدخل الأحياء المسيحية بدمشق لكنه لم يفعل.!![٢]

وهنا أتساءل لماذا تم استهداف الحي المسيحي "القيمرية " الذي يقع داخل السور ولم يتم استهداف الحي المسيحي في نفس المدينة في حي الميدان؟! السبب يعود إلى أن المسيحيين في حي الميدان كانوا يتعاطون تجارة الحبوب، أما في حي القيمرية فكان المسيحيون يتعاطون تجارة الحرير، وكانت تُقيم فيه الطبقة البرجوازية الصناعية التجارية. واتساءل أيضاً: إذا كانت تلك الحوادث بسبب الفتنة الدينية فلماذا لم تنتقل إلى مدنٍ أخرى كحلب وبيروت؟؟ لم يحصل ذلك لأن الهدف كان تدمير المركز الصناعي في دمشق.

كما يلاحظ أنه تم إعدام أكثر من مائتي شيخ حارة أو زعيم حارة كما تم إبعاد الكثير من المشاركين في هذه الحوادث إلى تركيا وإلى مدن بعيدة لمدة سنوات مباشرة بعد هذه الحوادث وبلا محاكمة. ومن المُلفت للنظر أيضاً أن الرأس المنفذ للمؤامرة وهو والي دمشق العثماني أحمد باشا قد أُعدم أيضاً مباشرةً وبلا محاكمة وهو الذي قيل بأن تعيينه والياً على دمشق قد جاء إثر مساعٍ لإحدى السفارات الأجنبية في إستانبول. لماذا لم تجري محاكمة عادلة وعلنية لمنفذي فتنة ١٨٦٠م؟ هل ليبقى السر مكتوماً حول تلك المؤامرة الدولية الكبرى ويبقى التعتيم عليها إلى اليوم وربما لقرون أخرى؟

ولم يخفف من شر الفتنة إلا مروءة ذوي النفوس الشريفة، فقد دافع بنو تلحوق الدروز عن الرهبان وآووهم في بيوتهم، وظل بعض النصارى في حمى مشايخ الدروز في أمان من أيّ أذى يصيبهم،

---

[١] . فرانسوا بيرنو: طريق الحرير، ص ١٨٩.

[٢]. فرانسوا لونورمان: الحوادث الأخيرة في سورية ١٨٦٠، ص ١٣٧.

وفي دمشق حمى الأمير عبد القادر الجزائري المسيحيين فآواهم في بيته وفي القلعة. واستغل ما كان له من نفوذ في بيروت لحمايتهم كذلك الأمر. وفي بيروت أيضًا فتح رجال الدين المسلمون وعدد من وجهاء المدينة بيوتهم للمنكوبين من الموارنة، وكذلك فعل زعماء الشيعة في جبل عامل.[١]

لمّا خشي السلطان عبد المجيد الأول أن تؤدي هذه الفتنة إلى تدخل الدول الأجنبية العسكري في الشؤون العثمانية، أوعز إلى المسؤولين العثمانيين في دمشق وبيروت بوجوب إخمادها حالاً، وأوفد في الوقت ذاته وزير الخارجية فؤاد باشا الذي عُرف بالدهاء والحزم، وخوله سلطات مطلقة لمعالجة الموقف، فقام بإعدام معظم الذين تسببوا بالمذابح وسجن الباقين ونفى بعضهم وأعاد بعض المسلوبات إلى أصحابها من المنكوبين المسيحيين، وجمع تبرعات كثيرة أنفقها على ترميم القرى.

وكانت الدول الأوروبية قد ضغطت على السلطان وحملته على القبول بتشكيل لجنة دولية يوكل إليها إعادة الهدوء لجبل لبنان وتصفية ذيول الفتنة، ووضع نظام جديد للحكم. وبهذا انتهى عهد القائممقاميتين في سنة ١٨٦١ بعد أن دام تسعة عشر عامًا.[٢]

٥- متصرفية جبل لبنان (١٨٦١):

تألّفت اللجنة الدوليّة التي كُلفت بتسوية المشكلة اللبنانية، من خمس دول أوروبية هي بريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا والنمسا إضافة بالطبع للدولة العثمانية. وبدأت اجتماعاتها في ٥/ تشرين الأول/١٨٦٠ في بيروت. وكان من أبرز أعضائها رئيسها فؤاد باشا مندوب السلطان ووزير الخارجية العثماني، والأستاذ دوفرين مندوب بريطانيا .وكانت مهمة اللجنة تشمل ثلاثة حقول هي: إقرار الأمن ومعاقبة المذنبين، وإغاثة المنكوبين والتعويض عليهم، ووضع نظام جديد للحكم في لبنان. ولكن فؤاد باشا لم يترك للجنة مجالاً واسعًا للعمل في الحقلين الأولين، لأنه كان قد وطّد الأمن وعاقب المذنبين وقدّم بعض الإغاثة للمنكوبين قبل وصول المندوبين الدوليين إلى بيروت. لذلك صرفت اللجنة بعض الوقت على هذه الأمور، ثم انتقلت إلى موضوع نظام الحكم الذي استأثر إعداده بمعظم جهود المندوبين ووقتهم. حيث كان كل مندوب في اللجنة الدولية يسعى إلى جعل مقررات اللجنة تخدم مصالح بلاده في لبنان، فقد حاول فؤاد باشا أن يُضيّق مجال التدخل الأوروبي ويُبعد جميع الحلول التي تُضعف السيادة العثمانية على لبنان. وكان مندوب فرنسا يطلب تشديد العقوبات وزيادة قيمة

---

[١] . محمد مظفر الأدهمي: تاريخ الوطن العربي، ص١٠٧.

[٢] . فرانسوا لونورمان: الحوادث الأخيرة في سورية ١٨٦٠، ص ٢٥.

التعويضات للمسيحيين وتوسيع حدود لبنان، لاستقطاب ودَ الموارنة وتأييدهم لفرنسا. أما مندوب بريطانيا فكان، بعكس المندوب الفرنسي، يسعى إلى تخفيف الأحكام وتضييق رقعة لبنان خوفًا من توسع النفوذ الفرنسي في الشام.[١]

بعد جلسات عديدة دامت بضعة أشهر، اتفقت الدول الست المشتركة في اللجنة على جعل جبل لبنان" متصرفيّة"، وعلى تضييق حدوده بإخراج مدن بيروت، صيدا، صور وطرابلس ومناطق البقاع وجبل عامل ومرجعيون وعكار وعلى أن يحكمه متصرف مسيحي عثماني غير لبناني وغير تركي يُعينه الباب العالي بموافقة الدول الخمس.[٢]

أمّا عن سبب تسمية حاكم الجبل باسم "متصرّف" والجبل ككل باسم "متصرفيّة"، فإنه يعود لاختلاف أعضاء اللجنة الدولية على اختيار اللقب الذي يُطلق على من يلي المنصب الأول في حكومة لبنان، فلم يوافقوا على لفظة أمير، لأنها بمفهومهم تخدش آذان الباب العالي وتذكره بإمارة لبنان التي سعى جاهداً للتخلّص منها. ولم تعجبهم لفظة والي، لأنهم كانوا يريدون بزعمهم أن يجعلوها فوق لقب الولاة العثمانيين الذين كانوا يحكمون الأقاليم المجاورة للبنان. ولم يستحسنوا لقب حاكم، لتوهمهم أنه لقب مبتذل لكثرة شيوعه واستعماله، ولم يروا لقب رئيس جمهورية موفقًا لأنه من الألقاب التي لا توافق عليها حكومة الآستانة. وبعد الأخذ والرد طوال أسبوعين أُلهم أحدهم اقتراح لفظة "Plénipotentiaire" الفرنسية، التي ترجمها لهم معاونوهم من الكتّاب العرب باسم "متصرّف"، وعرض فكرته هذه على زملائه، فوافقوه عليها لاعتقادهم أنها تفي بالمراد.[٣]

كُتبت المبادئ التي توصّل إليها المندوبون في صيغة رسمية اشتهرت باسم "پروتوكول سنة ١٨٦١" وتمّ التوقيع عليها في ٩/ تموز/ ١٨٦١ وتم الاتفاق أيضًا على أن يوضع هذا النظام الذي نص عليه البروتوكول تحت التجربة حتى سنة ١٨٦٤، وعُيّن داود باشا الأرمني الأصل متصرفًا لمدة ثلاث سنوات، يُقدم عند انتهائها تقريرًا عن مدى صلاح هذا النظام ونجاحه. عندما انتهت ولاية داود باشا التجريبية عام ١٨٤٦، حمل إلى الأستانة تقريرًا طلب فيه تعديل بعض نصوص النظام الأساسي. فوافق الباب العالي على قسم من اقتراحاته، وجُددت ولايته لمدة خمس سنوات أخرى، نُشر

---

(١) . أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٧٣، ص .٥٦

(٢) . فيليب حتي :تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج٢، ت .كمال اليازجي، بيروت، ١٩٥١، ص ٣٤٤.

(٣) . لحد خاطر: عهد المتصرفية في لبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ٣١.

النظام الأساسي لجبل لبنان بعد تعديله والتوقيع عليه من قبل القوى العظمى، في ٦/تشرين الأول/ ١٨٦٤ في ثماني عشرة مادة تضمنت تنظيم الإدارة في المتصرفيّة، ومن أهم ما جاء فيه:

- يتولّى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي عثماني لا تركي ولا لبناني، تُنصّبه الحكومة العثمانية ويكون مرجعه الباب العالي مباشرة. أي ليس تابعًا لأحد ولاة دمشق أو بيروت أو عكا أو صيدا، كما كان من سبقه من الأمراء المعنيين والشهابيين والقائمقاميين. وعليه أن يحفظ الأمن ويُعيّن القضاة ويجبي الضرائب.
- يكون للجبل مجلس إدارة من اثني عشر عضوًا على الشكل التالي: أربعة أعضاء عن موارنة، ٣ عن الدروز، اثنان عن الروم الأرثوذوكس، وواحد عن كل من السنة والشيعة والروم الملكيين الكاثوليك. وتكون مهمته توزيع الضرائب وتنظيم الواردات وإبداء الرأي في القضايا التي يعرضها عليه المتصرف.
- يُقسم الجبل إلى سبعة أقضية هي: كسروان، الشوف، البترون، المتن، زحلة، جزين والكورة، بالإضافة إلى مديريتين ممتازتين هما دائرة الهرمل ودائرة دير القمر، وتُقسم الأقضية إلى نواح.
- تُلغى جميع الامتيازات الإقطاعيّة، وتُعلن المساواة بين الجميع أمام القانون. وتنص سائر مواد النظام الأساسي على أنظمة المحاكم على اختلافها، وطريقة تعيين القضاة، وغير ذلك. وتنص المادة الرابعة عشرة على أن يحفظ الأمن جنود لبنانيو، أما طريق بيروت – دمشق، وطريق الساحل بين صيدا وطرابلس، فيُحافظ عليها الجند العثماني. هذا وكان علم المتصرفية هو العلم العثماني نفسه، كما كان النقد المتداول هو النقد العثماني أيضًا.[١]

وعقب اندلاع الحرب العالمية الأولى وقبل دخول الدولة العثمانية طرفاً فيها، بادرت في تشرين الأول عام ١٩١٤ بإلغاء البروتوكول المطبق منذ عام ١٨٦١ واستبدلته بالنظام العام المتبع في باقي الولايات العثمانية. وكان ممتاز بك يتولى منصب المتصرفيّة في ٣١/ تموز/ ١٩١٨بعد إسماعيل حقي، ولكنه ما كاد يتسلّم مهام عمله حتى أخذ الجيش العثماني يتقهقر مهزومًا أمام الجيوش الحليفة الزاحفة من مصر وفلسطين .وفي ٣٠/ تشرين الأول ترك مركز عمله في بعبدا هاربًا إلى زحلة، ومنها ذهب إلى محطة السكة الحديدية والتحق بفلول الجيش العثماني المتراجعة شمالاً. وبانسحاب

[١] . أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص .٦٢.

ممتاز بك انتهى عهد المتصرفين الأتراك، كما انتهى الحكم العثماني في بلاد الشام عموماً وجبل لبنان خصوصاً، بعد أن دام أكثر من أربعة قرون بقليل.[١]

٦- الانتداب الفرنسي على لبنان عام (١٩٢٠) وأهم التطورات السياسية اللاحقة:

ومع بداية حقبة الانتداب الفرنسي والبريطاني على بلدان المنطقة وانهيار الحكم العثماني في دمشق وبيروت وبعبدا في يوم واحد، اجتمع موظفو الحكومة في بعبدا وانتخبوا الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لإدارة الحكومة المؤقتة.[٢]

وعندما تألفت حكومة الأمير فيصل* العربية في دمشق، أرسلت اللواء شكري الأيوبي* حاكمًا عامًا على ولاية بيروت وجبل لبنان، فحضر إلى بيروت في ٧/ تشرين الثاني/١٩١٨ وأعلن دخول البلاد تحت الحكم الفيصلي. ثم توجه إلى مركز الحكومة في بعبدا وأعلن في احتفال حاشد قيام الحكومة العربية في جبل لبنان، ورفع العلم العربي على السراي، ودعا مجلس الإدارة الشرعي المنتخب عام ١٩١٢ إلى الاجتماع، وكلّف رئيسه حبيب باشا السعد تولّي رئاسة الحكومة في جبل لبنان من قبل الأمير فيصل باسم والده الشريف حسين بن علي، فقبل السعد هذا التكليف وأقسم يمين الولاء والإخلاص للشريف حسين إيذاناً بتبعية لبنان لهذه الحكومة العربية التي مثلت آمال وتطلعات المسلمين والعرب.[٣]

---

[١] . لحد خاطر: عهد المتصرفية في لبنان، ص ٣٧.

[٢] . وليد المعلم: سورية (١٩١٦-١٩٤٦) الطريق إلى الحرية، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨، ص٦٥.

* **الأمير فيصل:** ثالث أبناء شريف مكة حسين بن علي الهاشمي وأول ملوك المملكة العراقية وملك سورية، تلقى الأمير فيصل برقية من والده الشريف حسين يطلب فيها أن يمثله في مؤتمر الصلح، سافر الملك فيصل الأول إلى بيرن في سويسرا في ١ سبتمبر ١٩٣٣، لرحلة علاج وإجراء فحوص دورية ولكن بعد سبعه أيام أُعلن عن وفاته في ٨ سبتمبر ١٩٣٣ ، أثر أزمة قلبية ألمت به.

انظر: عبد المجيد كامل: الملك فيصل الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

* **شكري الأيوبي:** ولد وتُوفي بدمشق تخرَّج من الكلية الحربية في اسطنبول وأتهم في الحب الأولى بالخروج على سياسة تركيا فسجن في {خان البطيخ} بدمشق. وبعد الحرب عيَّنه الأمير فيصل بن الحسين نائباً عنه في بيروت ولم يرض عنه الفرنسيون فعاد إلى دمشق وعُيّن حاكماً عسكرياً في حلب إلى أن تُوفي.

انظر: أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٦٣.

[٣] . ألبيرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩)، الترجمة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٧٧، ص ٣٤٤.

وما ان حدث ذلك حتى بدأت حركة سياسية مضادة تمركزت في جبل لبنان قادها الأقطاب المسيحيون ورجال الدين الموارنة بهدف إعلان لبنان دولة مستقلة برعاية الانتداب الفرنسي، مما اعتبره المسلمون عملاً انفصالياً يناقض أمانيهم في قيام دولة عربية موحدة كان الأمير فيصل بن الشريف حسين يسعى لإقامتها بناءً على وعود الحلفاء المنتصرين حينها، نظير وقوفه في الحرب ضد العثمانيين الأتراك. (١)

وهنا أظهر هذا الحراك السياسي حال الانقسام الطائفي بين اللبنانيين في الموقف من اعلان لبنان الكبير في الأول من أيلول ١٩٢٠ على لسان الجنرال غورو. فخلال الأيام العشرة الأولى من شهر أكتوبر عام ١٩١٨وصل الجيش البريطاني الزاحف من فلسطين إلى بيروت سالكًا الطريق الساحلي، ومعه قوات فرنسية. وأنزل الأسطول الفرنسي إلى البر في بيروت فرقة من الجنود الفرنسيين أيضًا. وبناءً على احتجاج فرنسا أمر القائد العام الفريق الأول أدموند اللنبي بإنزال العلم العربي وعودة اللواء شكري الأيوبي ممثل فيصل إلى دمشق، إضافة إلى حلَ الحكومات العربية في بيروت وبعبدا والمدن الساحلية الأخرى. وتم تعيّن حكام فرنسيين عسكريين فيها. وهكذا انتهى الحكم العربي في هذه المناطق بعد بضعة أيام فقط على قيامه. (٢)

لاحقاً عقد الحلفاء المنتصرون في الحرب مؤتمرًا في مدينة فرساي الفرنسية عام ١٩١٩ وقد حدث فيه تجاذب وانقسامات وصراعات، وتعبئة سياسية طالت مختلف الفئات والتكوينات الطائفية في لبنان، وتم كتابة وإرسال الكثير من المذكرات والمذكرات المضادة الى المؤتمر، وعقدت العديد من المؤتمرات وتم التعبير، عن مطالبها بالاحتجاجات والمظاهرات لحين وصول لجنة كنج- كراين*

(١) . مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، دار طلاس، دمشق، ١٩٧٨، ص ٤٥١.

(٢) . محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ست أجزاء، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت، ج١، ص ١١١.

* **لجنة كينغ كراين:** هي لجنة تحقيق عيّنها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ للوقوف على آراء أبناء سورية وفلسطين في مستقبل بلادهم.

انظر: قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٠٦.

المكلفة من مؤتمر فرساي* لاستطلاع موقف السكان من تشكيل دولة لبنان الكبير والتأكد من رغبة الجماهير الشعبية الحقيقية، الأمر الذي ترك اثرا إيجابيا بين الأهالي.[١] وقد لخَصت اللجنة الموقف على الشكل التالي :

١- مهما كانت الإدارة الأجنبية التي سيؤتى بها إلى سورية يجب ألا تأتي كدولة مستعمرة بل دولة وصيّة، ويجب أن تكون الوصاية محددة تعينها عصبة الأمم.
٢- المحافظة على وحدة سورية مع إعطاء لبنان استقلالاً إدارياً كبيراً.
٣- يرفض سكان فلسطين من غير اليهود والذين يمثلون تسعة أعشار السكان، البرنامج الصهيوني تماماً.
٤- لقد عبّر أكثر من ٦٠ % من عرائض الشعب السوري على رغبتهم بالوصاية الأمريكية وإن رفضت أمريكا فتكون الوصاية بالمرتبة الثانية لبريطانيا. وأن تكون البلاد تحت حكم دستوري برئاسة فيصل.
٥- رفض الشعب السوري لأي وصاية فرنسية، وإذا كان ولابد فتكون لفرنسا الوصاية على لبنان الصغير (جبل لبنان) دون بقية الأراضي السورية.
٦- يمثل أغلبية سكان لبنان من المسلمين والمسيحيين الموقف المطالب بالوحدة السورية ورفض توطين اليهود في فلسطين والارتباط بالحكم الفيصلي في دمشق. بينما يمثل الأكثرية المسيحية في جبل لبنان التي طالبت بالحماية الفرنسية والاستقلال عن سوريا.[٢]

لكن عمل اللجنة وتوصياتها، وإصرار الأمير فيصل على الوحدة والاستقلال مركّزاً على دور سورية ووصولها إلى درجة من التطور تمكّنها من إدارة شؤونها "ولا بأس من الاستعانة بأخصّائيين

* **مؤتمر فرساي:** هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى .وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت ٦ أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ ، و سمّيت بمعاهدة فرساي تيمناً بالمكان الجغرافي الذي تمّ فيه توقيع المعاهدة وهو قصر فرساي الفرنسي.
انظر: اليسار جميل: تكوين العرب الحديث، ص ٤٢٠.

[١] . اسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠، ص ١٠٦.

[٢] . وليد المعلم: سورية (١٩١٦-١٩٤٦) الطريق إلى الحرية، ص ٨٤.

أجانب...على ألا يُسمح لأي دولة أجنبيّة بالنفوذ السياسي".[١] لم تؤثر على مجرى الأحداث ابداً ولم يكن له أي وزن ضمن المخططات الاستعمارية المرسومة والمتفق عليها سابقا بين وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي سايكس- بيكو.

ونتج عن مؤتمر فرساي توقيع معاهدة صلح بين طرفي الحرب المنتصر والمهزوم. كما تم أيضًا إقرار نظام حكم جديد هو نظام الانتداب*. وعندما أُقرّ هذا المبدأ وتقرر أن تكون فرنسا هي الدولة المنتدبة على سوريا ولبنان، تم تعيّن الفريق أول هنري غورو مفوضًا ساميًا عليهما. فوجّه إنذارًا إلى الملك فيصل طالباً منه الاعتراف بالانتداب الفرنسي، ولكن الملك فيصل رفض الإنذار.[٢] وكان رد غورو أن أمر الجيش الفرنسي بالزحف إلى دمشق، والتقى في معبر ميسلون بالجيش السوري، ودارت معركة عنيفة أسفرت عن انتصار الكثرة الفرنسية بعد استبسال المقاومين وسقوط قائدهم يوسف العظمة في ٢٤/ تموز/ ١٩٢٠ وكانت نتيجتها أن دانت سوريا كلها للفرنسيين بعدما هزمت الكثرة الشجاعة.[٣]

وبعد ذلك انصرف الفريق أول غورو إلى تنظيم لبنان سياسيًا وإداريًا، وفي ٣١/ آب/ ١٩٢٠ أصدر قرارًا يضم فيه كلا من بيروت وطرابلس وعكار ومرجعيون وصور وصيدا، بالإضافة للأقضية الأربعة حاصبيا وراشيا وبعبلبك والبقاع إلى جبل لبنان، والتي كانت تابعة سابقاً لولاية سورية العثمانية.[٤] وفي اليوم التالي لصدور قرار توسيع الحدود، أعلن غورو قيام دولة لبنان الكبير .وبهذا

---

[١] . خيريّة قاسمية: الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨-١٩٢٠)، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص ٩٦.

*__نظام الانتداب:__ أي تولّي دولة من الدول الظافرة شؤون إحدى المستعمرات أو الأراضي التابعة سابقًا لدولة مهزومة، بحجة أن هذه المستعمرة غير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها بعد. انظر: صائب سلام: "وهل فشل الاستقلال"، مجلة المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني١٩١٩ ، ص ١٦٨.

[٢] . غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، مطبعة أشقر، بيروت، ١٩٥٤، ص ١٠٩-١١٠.

[٣] . يوسف الحكيم: سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٠٧-١٠٨.

[٤] . هدى رزق: صناعة النخب السياسية في لبنان (١٩٩٢- ٢٠٠٩)، بيسان، بيروت، د.ت، ص ٤٥.

كانت متصرفية جبل لبنان الصغيرة قد زالت بحكم القانون، وحل مكانها كيان جديد أكبر حجمًا وأكثر سكانًا. [١]

ولكن وبالرغم من إعلان الكيان السياسي اللبناني الجديد إلا أن ولادته بقيت محكومة بظروف النشأة وتعقيداتها. ولم يكن اعلان لبنان الكبير إلا محطة في صراع سوف يتجدد حول هوية لبنان، وهو صراع اتخذ المنحى الطائفي عند كل طرح له. فغالبية المسلمين بقيت تطالب بالانضمام الى سوريا، وغالبية المسيحيين تمسكوا بالحماية الفرنسية والاستقلال، إنقسام حاد وتجاذابات أشد حدة، جعلت الكثير من المسلمين يستنكفون عن المشاركة بداية في بناء الدولة التي يرفضون الاعتراف بشرعيتها، والتي كان ينظر إليها في الغالب أنها (كيان) مؤقت وليست (وطناً) نهائياً. كيانٌ الغلبة فيه لطائفة تحصد أغلب المغانم وتحقق من خلاله الكثير من المصالح. ورغم مشاركة بعض المسلمين في الحكم لاحقاً إلا أن الذهنية الإسلامية العامة بقيت مأخوذة بفكرة الوحدة، وبقي الشارع الإسلامي بغالبيته ينظر الى الدولة الناشئة نظرة يشوبها الارتياب وعدم المشروعية، ويتطلع الى ما بعدها، الى حلم الدولة العربية الواحدة.[٢]

لقد كان المسلمون، سنة وشيعة، في طليعة المعترضين على الدولة الوليدة مع الانتداب. لكن اعتراضهم وممانعتهم كانت ذات بعد قومي عربي فطري، تنتمي الى ذهنية ما قبل تشكل الدولة الوطنية الحديثة في المنطقة. وهو اعتراض لم يكن ضد لبنان حصراً، بل كان ضد ضرب المشروع العربي وضد التقسيم الذي تعرضت له المنطقة على يد الحلفاء المنتصرين حينها. انه اعتراض له حيثياته وسياقاته، عبرت عنه حينها قوى ومصالح وايديولوجيات، لا يمكن بحال من الاحوال اعتبارها أزلية وثابتة، ومعاقبة المسلمين عليها والتشكيك بولائهم ووطنيتهم بسببها أمر غير وارد. [٣]

يجب الاقرار بأن تاريخ لبنان الحديث من الناحية العملية بدأ يتبلور في الوعي الاسلامي منذ العام ١٩٢٠ وتكرس في العام ١٩٤٣ مع الاستقلال، وليس في ذلك اي عيب او انتقاص من لبنانية المسلمين، ويكفي للدلالة على ان البعد الوطني اللبناني في الوعي الاسلامي ليس طارئاً أو مفتعلاً

---

[١] . أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي (١٨٠٠-١٩٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، دمشق، ١٩٧٠، ص ٤١٣.

[٢] . جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب (١٩٢٠-١٩٦٩)، بيروت، ط١، ١٩٦٩، ص ٢٢.

[٣] . حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩٤٣- ١٩٥٢) مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية واللبنانية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١١٠.

أو مستجداً، الإشارة إلى بعض الحقائق التاريخية، والتي تحتاج الى شيء من التفصيل في دراسات أخرى. ولكن بتقديري لا يمكن قراءة وتحليل ذلك "المخاض" اللبناني في الوعي الاسلامي دون التوقف عند ذلك التطور المبكر أيضا في سوريا، وخاصة مع بروز الكتلة الوطنية* فيها عام ١٩٢٧، ولجوئها إلى التفاوض المنفرد مع الانتداب الفرنسي، وطلبها إلى الأصدقاء والحلفاء في لبنان وبطليعتهم رياض الصلح، التفاوض المستقل أيضا لترتيب البيت اللبناني.(١)

في هذا الاطار لابد من قراءة ذلك الاختلاف والتباين في النهج السياسي بين بعض الزعامات والبيوتات الاسلامية السياسية، كآل شرف الدين الشيعة ممثلين بالمرجع السيد عبد الحسين، وآل الأمين ممثلين بالسيد محسن الأمين، وبين آل الجسر ممثلين بالشيخ محمد الذي شغل منصب رئاسة مجلس النواب وكاد أن يصبح أول رئيس مسلم للجمهورية بما يشبه الاجماع المسيحي الاسلامي حينها، لولا ان قام الانتداب بحل مجلس النواب لقطع الطريق على هكذا خطوة.* وبين آل كرامي

---

*الكتلة الوطنية: تشكّلت الكتلة الوطنية في سورية بعد نهاية الثورة السورية الكبرى عام١٩٢٦ وإخفاقها في تحقيق أهدافها بمنع واقع التجزئة، وبالرغم من أن ميثاق الكتلة ونظامها الداخلي تأخر إلى عام١٩٣٢ إلا أن المؤتمر الوطني الذي عُقِد في بيروت في ٢٣/ تشرين الأول/ ١٩٢٨ عُدَ الميلاد الفعلي للكتلة. واستمرت على مسرح الحياة السياسية حتى نهاية الأربعينات.

انظر: حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان، ص ١١٥.

(١) . عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٣٩، أربعة أجزاء، مكتبة الضاد، حلب، ١٩٦٠، ج٤، ص ١٢٨.

* اعتمد (محمد الجسر) في ترشيحه على عدّة عوامل هامة داعمة لفوزه وهي إضافة إلى نتائج الإحصاء السكاني عام ١٩٣٢ ،صداقته المتينة مع فرنسا والتي لن تمانع -حسب ظنه- وصوله للرئاسة مع غياب أي نصٍّ دستوري يمنع ذلك . إضافة إلى وقوف المسلمين بمختلف مذاهبهم صفاً واحداً دعماً لترشيحه. بينما رشّح المسيحيون عدّة شخصيات متصارعة فيما بينها للوصول إلى الرئاسة وهم: إميل أدّة، بشارة الخوري، جورج تابت، ألفونس أيوب وحبيب باشا السعد. وقد خشيت فرنسا أن ترجح كفّة محمد الجسر في الانتخابات نتيجة انقسام المسيحيين؛ بالرغم من محاولاتها المتكررة لتقريب وجهات نظرهم ودعوتهم للاتفاق على مرشح رئاسي واحد دون جدوى .الأمر الذي دفعها إلى محاولة إقناع الشيخ الجسر بضرورة سحب ترشيحه، والتي قُوبِلت بالرفض القاطع من طرفه" لأن الطائفة الإسلامية برمتها قد كلفته بتمثيلها". ونتيجة لإصرار الجسر على موقفه من الترشيح، خصوصاً أنه أصبح قاب قوسين أو أدنى من الفوز، ورغبة فرنسا الملحّة بالخروج من هذه الأزمة. قامت السلطات الفرنسية بتعطيل الدستور وحلّ البرلمان في ١/ أيار/ ١٩٣٢ وتمديد الفترة الرئاسية للرئيس (شارل دبّاس) كرئيسٍ مُعيّنٍ بشكلٍ مخالفٍ للدستور .وهكذا تأكد المسلمون من استحالة الوصول لمنصب الرئاسة .فاكتفوا برئاسة الوزراء ومجلس النواب لاحقاً وطالبوا بحقوقهم في التمثيل النيابي والوظائف.=

ممثلين بالمفتي عبد الحميد كرامي، الذي كان يخوض معركة لا هوادة فيها ضد الدولة الوليدة وضد الانتداب ويرفض أي تعاون معه، او حتى ما حملته مقررات مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، من وعي إسلامي مبكر في معنى الوطنية اللبنانية، بل وفي المعنى اللبناني للعروبة الحضارية المنشودة.[١]

وأرى أن من السذاجة نعت هذا أو ذاك من هؤلاء بالعمالة للإنكليز أو للفرنسيين على شاكلة بعض التحليلات السطحية والكتابات المغرضة، التي تستهوي البعض، لأسباب محلية ضيقة أو نكاية وكيداً بالبعض الآخر وللتشنيع به.

لقد كانت هذه التنوعات في المواقف حينها تعبيرات سياسية تعكس بحق بداية انخراط النخب الاسلامية في الممارسة السياسية وفي الحياة الوطنية اللبنانية واندراجها في البحث عن عوامل مشتركة على مستوى الوطن مع بقية الطوائف.[٢] وهنا يبرز الميثاق الوطني ومعركة الاستقلال كعلامات جليَة على هذا النضج، وكمحصلة لمسار تطور الوعي الوطني عند كافة النخب الاسلامية اللبنانية من رياض الصلح الى صائب سلام وعبد الحميد ورشيد كرامي، إلى صبري حمادة وعادل عسيران وآل الأسعد والزين والخليل وغيرهم. لكل ذلك لا يمكن القفز فوق حقيقة أن المسلمين ارتضوا لبنان وطناً فعلياً وحقيقياً، سراً وعلناً.[٣] أما الموارنة لطالما سعوا وطالبوا "باستقلال لبنان التام المطلق".[٤]

٧- الميثاق الوطني (١٩٤٣):

هو اتفاق غير مكتوب (أي عرف سياسي) والذي نظم أسس الحكم في لبنان عام ١٩٤٣ وما زال يؤثر في سياستها حالياً. لم يستطع توحيد الطوائف الدينية حوله لأن بكل طائفة متطرفين ومعتدلين. وفي ذلك الوقت أرادت فرنسا من خلال حث أيوب ثابت الذي عينته كرئيس مؤقت للبنان على

=انظر: علي عبد المنعم شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء (١٩١٨- ١٩٤٦)، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص ٨٢.

[١] . كراس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الذي عقد في دار سليم علي سلام (١٠/آذار/ ١٩٣٦)، مطبعة الاتحاد، د.ت، ص ٨-٢١.

[٢] . منذر جابر: الكيان السياسي لجبل عامل قبل ١٩٢٠، بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل، منشورات المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي، تشرين الثاني ١٩٧٩، ص ٩٥.

[٣] . يوسف السودا: في سبيل الاستقلال (١٩٠٦-١٩٢٢)، دار الريحاني، بيروت، ١٩٦٧، ص ٤٠٢.

[٤] عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥٧١-١٩٢٠)، بيروت، ١٩٧٤، ص ٥٤١- ٥٤٢.

إصدار قانون انتخابي ظالم للمسلمين، حيث يتم تقسيم لبنان إلى أربع وخمسين دائرة منها اثنتان وثلاثون للمسيحيين واثنتان وعشرون للمسلمين وهي النسبة التي كان معمولاً بها في عهد الانتداب والتي رفضها المسلمون لعدم مطابقتها لنسبتهم العددية. وبعد وساطة مصطفى باشا النحاس رئيس الحكومة المصرية، الذي زار سوريا ولبنان لإنجاح مشروع الجامعة العربية آنذاك، والذي اقترح حلاً وسطاً تمت الموافقة عليه لاحقاً وهو أن يكون للمسيحيين ثلاثون دائرة وللمسلمين خمس وعشرون.[١] وهكذا فاز المعتدلون من الطرفين المسيحي والمسلم الأمر الذي هيأ فرصة وصول **بشارة الخوري*** إلى منصب رئاسة الجمهورية، وهو المعروف منذ عام ١٩٣٧ بمناصرته للحريات الدستورية ضد نزعة إيميل أده ذات الميول الرئاسية المطلقة. وقد اختار الرئيس الجديد **رياض الصلح*** كأول رئيس وزراء في العهد الجديد. وتداركاً لأي مؤامرة فرنسية تُحاك بالخفاء لتسهيل عودة إيميل أده مجدداً، اتفق الرجلان على تحديد العلاقة بين الطوائف لإقامة التوازن بينهم لا إلغاء الطائفية. وقد أعلن رياض الصلح بنود هذا التوافق شفهياً خلال البيان الوزاري الأول في مجلس الشعب، والذي نص على:

١- لبنان جمهورية مستقلة استقلالاً كاملاً وغير مرتبطة بأي دولة أخرى.

٢- لبنان ذو وجه عربي ولغة عربية وجزء من العالم العربي، لكنه ذو طبيعة فريدة وخاصة فهو مرتبط روحياً وثقافياً بالحضارة الغربية.

٣- لبنان مدعو للتعاون مع كافة الدول العربية والانضمام إلى الأسرة العربية بعد اعترافها باستقلاله ضمن حدوده الحالية.

---

[١] . كمال الحاج: فلسفة الميثاق الوطني، دار الفكر، بيروت، ١٩٦١، ص ١٧٢.

* **بشارة الخوري:** ولد سنة ١٨٩٠، من عائلة مارونية عريقة في السياسة، درس في جامعة القديس يوسف اليسوعية في بيروت، وتخرج محامياً، مارس المهنة في بيروت والقاهرة، ثم عيّن سنة ١٩٢٦ وزيراً للداخلية في حكومة أوغيست ديب. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج ١، ص ٥٤٤.

* **رياض الصلح:** ولد عام ١٨٩٤ في صيدا موطن عائلة الصلح التي كان لها الحكم في المنطقة الجنوبية وفلسطين الشمالية، تلقى علومه في بيروت، ودرس المحاماة في استنبول. انظر: صلاح عيشي: تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٢.

٤- التوزيع العادل للوظائف بين مختلف الطوائف. أما الوظائف الفنية فتعطى الأولوية فيها للمهارات الشخصية بغض النظر عن الاعتبارات الطائفية.[١]

وعبر الشيخ بشارة الخوري عن الميثاق كونه "اتفاق العنصرين، اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني، على انصهار نزاعاتهما في عقيدة واحدة. فاستقلال لبنان التام الناجز يجب أن يتم دون الاعتماد على حماية من الغرب، ولا تطلع إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق... وأن هذا الميثاق هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم. وهو دعوة خالصة لتعاون وثيق بين الأقطار العربية ولبنان، لمصلحة الجميع، وعلى قدم المساواة تحقيقاً لروح العدل والإنصاف".[٢]

وبعد المفاوضات بين القيادات الشيعية والسنية والمارونية نشأ هذا الميثاق الوطني الذي سمح باستقلال لبنان من الحماية الفرنسية. وهو خلاصة الاتفاق بين بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية اللبنانية ورياض الصلح أول رئيس وزراء، ومن بين نقاط هذا الاتفاق: أن يكون رئيس الدولة اللبنانية مارونياً ورئيس الوزراء سنيا ورئيس المجلس الوطني شيعياً، كما يجب أن يكون نائب رئيس البرلمان اللبناني من الروم الأرثوذكس. إضافة إلى مراعاة نسبة ٦ مسيحيين مقابل ٥ مسلمين في مجلس النواب. وأخيراً قبول الموارنة للهوية الوطنية العربية بدلاً من الهوية "الغربية"، مقابل تخلي المسلمين عن مطمح الوحدة مع سوريا.[٣]

وقد جنَب هذا الميثاق لبنان من مشاكل مختلفة كتخطيط الحدود مع سورية، حيث تراجعت سورية عن المطالبة بالأقضية الأربعة، بعد موافقة النواب المسلمين على بنود الميثاق، لقاء انضمام لبنان للجامعة العربية والتي استثنت بدورها أي تدخل في المنازعات الحدودية. وبعد عرض الوفد اللبناني لجملة من التحفظات على ميثاق الجامعة، وخصوصاً أن فورة الحماس الأولى التي صاحبت تأسيس الجامعة كانت تظهر إمكانية الاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية، انتهت هذه التحفظات بجعل ميثاق الجامعة ثوباً فضفاضاً لا يثير أي انقسام حاد بين اللبنانيين.[٤]

---

[١] . باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار بيروت، ١٩٧٨، ص ٤٥.

[٢] . بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ثلاثة أجزاء، درعون، حريصا-لبنان، ١٩٦٠، ج١، ص ٦٠.

[٣] . فضل الشرور: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (١٩٣٠- ١٩٨٠)، دار الميسرة، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص ٢٠١.

[٤] . أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص ٤٢.

وبسبب الأغلبية المسيحية التي ظهرت في الإحصاء السكاني عام ١٩٣٢. حصلت الطائفة المارونية على معظم الصلاحيات في الدولة الجديدة. وقد عاب المسلمون على النظام الدستوري منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة طغت وبشدة على سلطات رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، فتكون المساواة في توزيع المناصب الرئيسية مساواة شكلية فقط.[١]

لم يبقى الحال كما هو طويلاً، فقد ظهرت قوى اجتماعية وسياسية جديدة عملت على تغيير اللعبة السياسية وتعديلها، كزيادة نسبة المواليد المسلمين من الطائفة الشيعية بشكل واضح لم يوازيه أي تغيير في مكانتهم السياسية بالرغم من تجاوزهم لعدد الموارنة. الأمر الذي جعل النظام الطائفي اللبناني غير قادر على استيعاب التغييرات الاجتماعية-السياسية في خمسينات القرن العشرين وستيناته والتي واكبها المد الكبير للحركة الناصرية في مصر ثم انطلاق العمل الفدائي الفلسطيني أواخر الستينات. فكان لابد من حدوث انفجار كبير أخذ صورة حرب أهلية دموية طاحنة عام ١٩٧٥ انقسم خلالها اللبنانيون حول الميثاق الوطني بين مؤيد ورافض.

٨- أزمة عام ١٩٥٨:

كان كميل شمعون* رئيساً للبنان في تلك الفترة، وقد ضاق معظم اللبنانيين من سياساته الإقليمية والدولية المستفزة والمثيرة للانقسامات الداخلية. حيث كان غربي الهوى رافضاً لكل ارتباط عربي معتزاً بخصوصية لبنان وحضارته. ولطالما اتخذ الكثير من المواقف المتحيزة بوضوح للغرب والمعادية للفكر القومي العربي. ومنها سعيه للانضمام إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥، وهو حلف عسكري جمع العراق وتركيا وباكستان وبريطانيا، والذي كان معاديا لمصر وسورية. وقد كانت هذه السياسة مناقضة تماماً لما جاء في الميثاق الوطني الداعي لعدم الانحياز وللتعاون مع الدول العربية.

---

[١] . أنور الخطيب: الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية، دار العلم، بيروت، ١٩٦١، ص ٣٤- ٣٩.

* **كميل شمعون:** ثاني رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال. انتخب سنة ١٩٥٢ بعد استقالة بشارة الخوري. أسس سنة ١٩٥٨ حزب الوطنيين الأحرار .ترأس سنة ١٩٧٦ الجبهة اللبنانية أحد أبرز طرفي الصراع أثناء الحرب الأهلية اللبنانية .تولى سنوات الحرب عدة مناصب حكومية آخرها منصب وزير المالية إلى تاريخ وفاته في ٧ أغسطس١٩٨٧ . انظر: أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، ص ٥١.

وانقسم اللبنانيون إلى قسمين. الأول الذي يعكس الرؤية المسيحية المارونية ويؤكد على "أصول لبنان الفينيقية"* ودعا إلى تحالف مباشر مع الغرب، ورفع شعار (لبنان الملجأ). أما القسم الآخر فهو فئة العرب القوميين والذين يرون مصير لبنان ومستقبله ضمن الإطار العربي-الإسلامي، رفضوا الانضمام إلى الحلف، وكانوا يشعرون بروابط عقائدية وفكرية تربطهم بالتيار الناصري الداعي للوحدة والاستقلال وعدم الانحياز. ونتيجة ضغطهم الكبير لم تتمكن حكومة كميل شمعون من الانضمام إلى حلف بغداد.(١)

وبعد العدوان الثلاثي على مصر.* اضطرت القوات المعتدية على الانسحاب نتيجة الضغوطات الأمريكية-السوفيتية. وهو ما يعد مؤشر هام على تبدل موازين القوى الدولية في المنطقة العربية لمصلحة الجانب الأمريكي. حيث أعلن الرئيس الأمريكي ديفيد أيزنهاور مشروعاً حمل اسمه (مشروع أيزنهاور)* لملء الفراغ بالمنطقة. والذي قوبل بالرفض من الجانب المصري-السوري، بينما أيده

---

* أصول لبنان الفينيقية: الفنيقية هي شكل من أشكال القومية اللبنانية، والتي انتشرت بين ١٩٢٠ و١٩٥٠. قالت الفينيقية بأن الشعب اللبناني ليس عربيا وأن اللبنانيين يتحدثون لغة مختلفة ولهم ثقافة مختلفة، منفصلة عن البلدان المحيطة في الشرق الأوسط. يدعي مناصروا هذه النظرية أن اللبنانيين هم من سلالة فينيقية لا عربية.
انظر: كميل شمعون: مذكراتي، بيروت، ط١، ١٩٦٩، ص.٣٤

(١) . أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية، ص٤٧.

* **العدوان الثلاثي:** قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ الأمر الذي أدى لاحقاً إلى العدوان الثلاثي الفرنسي البريطاني الإسرائيلي على مصر. والذي هز المشرق العربي وعمت الاحتجاجات الشعبية البلدان العربية الأمر الذي دفع أعداء مصر من العرب كرئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الوقوف إلى جانب عبد الناصر تلبية لنداء شعبه واحتجاجاتهم، الأمر الذي تجاهله كميل شمعون رئيس لبنان، بل بالعكس رفض أي قطع للعلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا. الأمر الذي دفع الفئة القومية-الإسلامية في لبنان إلى اتهامه بالخيانة العظمى. انظر: محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٢٥٤.

* **مشروع ايزنهاور:** تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع أيزنهاور في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٥٧، وقد دعا إلى: تقديم المساعدات المالية إلى الدول العربية من أجل التنمية الاقتصادية . الربط بين هذه المساعدات وبين مقاومة الشيوعية. دعم سياسة الأحلاف التي انتشرت في المنطقة وأهمها حلف بغداد ١٩٥٥. وملء الفراغ في الشرق الأوسط. انظر: محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٣١٢.

كميل شمعون رئيس لبنان بشدة مهاجماً السياسة الناصرية في المنطقة، معلناً تأييد لبنان له واستعداده لمكافحة الخطر الشيوعي في المنطقة، مطالباً بمساعدات اقتصادية وعسكرية من واشنطن.[١]

وفي شباط/١٩٥٨ تم إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة المكونة من اتحاد سورية ومصر برئاسة جمال عبد الناصر، الأمر الذي لاقى استحساناً كبيراً من اللبنانيين القوميين-المسلمين، بينما رفضه قسم آخر من اللبنانيين بما فيهم السلطة والتي عادت هذه الوحدة بشدة. وقد رأى كل من كمال جنبلاط ونديم الجسر، وهما من زعماء المعارضة اللبنانية، أن انتفاضة عام ١٩٥٨ كانت رداً مباشراً على اعتماد لبنان على الغرب وزيادة النفوذ الأجنبي فيه.[٢]

انطلقت شرارة الأزمة في ٨/أيار/ ١٩٥٨ إثر مقتل الصحفي التقدمي نسيب المتني.* بالوقت الذي اتهمت فيه الحكومة اللبنانية الجمهورية العربية المتحدة بدعم المعرضة ضدها بالسلاح والرجال. وتقدمت الحكومة في ١١/حزيران بطلب إلى مجلس الأمن الدولي لإرسال فريق من المراقبين الدوليين "للتأكد من عدم حدوث أي تسريب على الحدود اللبنانية".[٣]

وفي ١٤/ تموز تم الإطاحة بالنظام الملكي بالعراق وإعلان النظام الجمهوري والذي أعلن بدوره تأييد السياسة الناصرية في المنطقة. مما استدعى شمعون لطلب مساعدة عسكرية أمريكية سريعة دون الرجوع لمجلس النواب. وبالفعل تم إنزال قوات البحرية الأمريكية في صباح يوم ١٥/ تموز في منطقة الأوزاعي جنوب بيروت لمنع سيطرة المعارضة اللبنانية على البلاد. وفي ٣١/ تموز تم انتخاب قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية والذي استلم السلطة في ٢٣/ أيلول/ ١٩٥٨ بعد نهاية الأزمة تحت شعار "لا غالب ولا مغلوب" وتم تأليف حكومة "قطف ثمار الثورة" برئاسة رشيد كرامي.[٤]

---

[١]. أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان، ص٤٩.

[٢] . بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ص ٦٢.

* دفع نسيب المتني دمه عام ١٩٨٥ ثمناً لموقفه السياسي. إذ كان معارضاً لسياسات عهد الرئيس كميل شمعون. ووقف بكل ما أوتي من حبر ضد التجديد لرئيس الجمهورية، معتبراً ان "التمديد جريمة". انظر: صلاح عيشي: تاريخ لبنان الحديث، ص ٣١.

[٣] . كميل شمعون: مذكراتي، ص ٤٢.

[٤] . بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ص .٦٥

ونتيجة عودة الهدوء والاستقرار إلى لبنان مجدداً، غادر فريق المراقبين التابعين للأمم المتحدة لبنان في ٢٥/ تشرين الأول/١٩٥٨، كما انسحبت القوات الأمريكية كذلك. ولم ينتج عن هذه الأزمة سوى رفع مستوى التمثيل السياسي للمسلمين. وقد مثلت هذه الأزمة أحد الأبعاد التاريخية للحرب الأهلية اللبنانية الدامية عام ١٩٧٥ كما عُدت حالة نموذجية في إظهار التأثير الطائفي على التوجهات السياسية اللبنانية وعلاقاتها بالآخرين خارجياً وداخلياً، مداً وجزراً. [١]

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن العوامل الداخلية ما هي إلا أسباب ثانوية في تفجر الأزمات اللبنانية، في كل المراحل التاريخية، وأن العامل الخارجي ظل يؤثر على الوضع والاستقرار في لبنان. "فالأزمة اللبنانية لا تعود إلى أوضاع لبنان الداخلية، وإنما تعود في الأساس إلى خضوعه للخطوط الدولية والإقليمية، خصوصاً الطرف الأمريكي والأوروبي. فضلا عما يطلقه الموقع المعادي لحرية لبنان واستقلاله من ضغوط سياسية وأمنية تتصل بمصالح أطرافه والتحالفات مع أعداء الأمة".[٢]

وبالتالي، فإن أغلب المشاكل والأزمات التي يتخبط فيها لبنان، بما فيها الطائفية، ناجمة عن التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية. "فالمشكلة الطائفية في لبنان لم تنفصل في أي مرحلة من مراحلها عن الاستعمار، فهو الذي غذاها، إن لم يكن خلقها. وهو الذي اتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده، وكمثال على ذلك فأن الصليبية تذرعت بحماية الشيعة من السنة، فضلا بطبيعة الحال عن حماية المسيحيين. كما أن الاستعمار التركي لكي يضرب عناصر الدولة المتنافرة بعضها ببعض فيضمن بقاءه، وضع عامدا متعمدا "نظام الملة" الذي يحدد إطار الحكم على أساس الدين وخلق بذلك وعيا دينيا بالذات وبذر أول بذور الطائفية. وفضلا عن هذا، فإن الاستعمار التركي بتعصبه الضيق الأفق واضطهاده للشيعة هو الذي زرع الأشواك بين الفرق الإسلامية نفسها. ثم يأتي الاستعمار الأوروبي بنفسه ليستغل الطائفية بلا مواربة، وكسياسة مرسومة، فاحتضن الأقليات وعمل على خلق شعور بكيان خاص لها".[٣]

واعتبر جورج قرم في مداخلة له ألقاها بتاريخ ٢٨/ تشرين الثاني/ ٢٠٠٣ في جامعة السيدة لويزة أن " النظام الطائفي اللبناني الحديث لا يعبر عن ديمقراطية توافقية، بل عن التوازنات الإقليمية والدولية، وأن

---

[١] . أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان، ص ٤٤.

[٢] . مسعود ضاهر: قراءة في كتاب "أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان"، لـ كمال أديب، المستقبل العربي، العدد ٣٤١، تموز/ ٢٠٠٧، ص ١١٩.

[٣]. حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين، ص ٤٣٨.

لعبة تسييس الطوائف وإدخالها منذ ٢٠٠ سنة في شبكات النفوذ الإقليمي والدولي في إطار تكريس نظام تقاسم السلطة المحلية على أساس طائفي، يحول بطبيعة الحال دون قيام دولة قوية ومستقلة. وأن التوازنات الطائفية في لبنان ليست من صنع إرادة اللبنانيين بل هي نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة على الساحة اللبنانية وأدواتها من الطوائف اللبنانية".[١]

وعلى هذا الأساس انطلقت بعض التحليلات المهتمة بالأزمة اللبنانية الأخيرة (١٩٧٥) من منظور سياسي جيوبوليتيكي، مركزة على البيئة السياسية الإقليمية وأدوار الدول المعنية بالوضع في لبنان، وتحديدا سوريا، إسرائيل وإيران. ومن ثم تحليل دور كل طرف من الأطراف المحلية وفقا لنوعية التحالف الخارجي والداخلي ووفق الموقع الذي يحتله في المعادلة الإقليمية بصفة عامة. إضافة إلى دراسة وتحليل دور بعض القوى الدولية في الأزمة اللبنانية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان تاريخ لبنان حتى عام ١٩٨٩ يمثل لوحة قاتمة بسبب ما عاشه لبنان من أزمات وحروب، منذ بداية عهد الفتن الطائفية في جبل لبنان في أواسط القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأهلية اللبنانية لعام ١٩٧٥ فطوال تلك الحقبة التي تجاوزت القرن ونصف القرن مثّلت المقاطعات اللبنانية حقل اختبار دموي وساحة لتصفية الحسابات استخدمتها القوى الفاعلة في التاريخ العالمي. فإن نهاية الحرب الأهلية لعام ١٩٧٥بالتوقيع على اتفاق الطائف ١٩٨٩، لم تكن نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى بالنسبة للبنان، وإنما استمرت الأزمات في لبنان كما استمرت التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية من طرف قوى عربية وغير عربية، إقليمية ودولية. وفي هذا يقول الأستاذ جوزيف فاضل: "ليس الجوار العربي وحده عنده مصلحة في التدخل في لبنان، بل كل من يسعى إلى دور في المنطقة يحاول تحقيقه عبر الدخول إلى الساحة اللبنانية". [٢]

فالواقع اللبناني يمثل إلى حد ما مرآة عاكسة للواقع الإقليمي والدولي، فلبنان حسب سليم الحص -رئيس وزراء لبناني سابق- "يكون بخير يسوده الهدوء والاستقرار إذا كانت العلاقات الإقليمية والدولية على خير ما يرام .هكذا تبدو صحة لبنان مرآة لصحة العلاقات بين قوى ودول في الخارج"[٣].

---

[١]. قرم، جورج: مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٦، ص ٣٧.

[٢]. مسعود ضاهر: قراءة في كتاب "أمراء الحرب، ص ١٢٠.

[٣]. الحص، سليم: "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، نيسان/٢٠٠٧، ص ١٣.

وسنتحدث لاحقا عن دور القوى الإقليمية والدولية في الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة بين ١٩٧٥-١٩٩٠ في الفصول القادمة.

الفصل الأول:
البُعد الداخلي للحرب الأهلية اللبنانية

أولاً: أهمية البُعد الداخلي:

يعد البُعد الداخلي أحد أهم العوامل المحركة في الحرب الأهلية اللبنانية. فبالرغم من تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، إلاّ أن الأسباب الداخلية كان لها الصدارة. فصيغة النظام السياسي والتكوين الحزبي والطائفي للبنان كانا المسبب الأكبر للحرب؛ فالنظام اللبناني انبثق من توازن دقيق لحماية الأوضاع الاجتماعية الطائفية والتي عبّر عنها الميثاق الوطني بشعار "لا غالب ولا مغلوب"[*]عام ١٩٥٨. وأي اضطراب قد يحدث في هذا التوازن يؤدي إلى الانفجار. وفي مرحلة سابقة كانت محاولة بشارة الخوري تعديل الدستور عام ١٩٥٢ لكي يعطي لنفسه الحق في إعادة الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية الأمر الذي أدى إلى عدم استقرار سياسي في لبنان. وكذلك كانت محاولة كميل شمعون الهادفة لذات الشيء عام ١٩٥٨ والتي أدت مع عوامل أخرى إلى حرب أهلية لبنانية.[١]

ولكن هذا التوازن وبالرغم من أهميته أصبح لا يعبّر عن الظروف المستجدة والأوضاع المتغيرة في المجتمع اللبناني. حيث تعرّض لبنان لعملية تغيّر اجتماعي عميق أدت لبروز قوى سياسية واجتماعية جديدة سعت لتغيير قواعد اللعبة السياسية والنظام معاً، والتي أسفرت عن تفاعلات عديدة وتطورات هامة بعد مدة زمنية معينة، كان أولها على وجه التقريب اغتيال رياض الصلح في بداية الخمسينيات ورجحان كفة الموارنة سياسياً؛ إذ عجز الإسلام السياسي[*] عن طرح قيادة تملأ الفراغ الذي تركه الصلح وتكون بقوته. وفي المقابل رجحت الكفة المسيحية سياسياً آنذاك، إلا أنه وبعد

---

[*] **الميثاق الوطني** :اتفاق غير مكتوب بين المسيحيين والمسلمين في لبنان، مثل المسيحيين في الاتفاق(بشارة الخوري أول رئيس جمهورية بعد الاستقلال ، ومثل المسلمين الزعيم رياض الصلح أول رئيس حكومة استقلالية ، تمحور الميثاق حول الاتفاق على وجود لبنان سيد ومستقل يتخلى فيه المسلمون عن المطالبة بالوحدة مع سورية مقابل تخلي المسيحيين عن الحماية الفرنسية ، مع توزيع المناصب والوظائف على اساس القاعدة النسبية العددية بين الطوائف(ستة للمسيحيين وخمسة للمسلمين). انظر: جوزيف ميغزل: لبنان والقضية العربية، ص ٤٨-٤٩.

[١] . عدي ابراهيم حوران الجنابي: كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧، رسالة ماجستير (جامعة الأنبار،كلية الآداب،٢٠١١) ص ٦٨-٧١.

[*]**الإسلام السياسي:** يقوم على أن الإسلام"ليس عبارة عن ديانة فقط وإنما عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة". ورغم ربط هذا المصطلح ببعض الأسماء بعينها -مثل حسن البنا -وبعض الجماعات -مثل الإخوان المسلمين -إلا أن للمصطلح تاريخ أبعد من ذلك يقوم على رثاء مجد ضائع قديم.
انظر: نعمان عبد الرازق السامرائي: النظام السياسي في الإسلام، دار ميسرة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٠.

حين ارتفعت نسبة المواليد من المسلمين مقارنة بالموارنة الذين عدّوا رسمياً الطائفة الأكبر عدداً في المجتمع اللبناني.[١]

ومن ثم زادت قوة الحركة العربية بقيادة جمال عبدالناصر*، والتي تمكنت من اجتذاب أعداد كبيرة من الشباب العربي عموماً ومنهم الشباب اللبناني المسلم، وبروز نخبة مثقفة من الطوائف الإسلامية والتي دافعت عن حقوقها وطالبت بحصة أكبر في حكم لبنان. الأمر الذي عُدّ عملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار على الساحة اللبنانية وسبباً هاماً لاختلال التوازن. فحاول الحكم الشهابي الإصلاح من خلال تنمية مناطقهم في الجنوب والبقاع وعكار وإعطائهم نصيباً أكبر من الحُكم. ولكن الشهابية لم يقدر لها الاستمرار، فضلاً عن أن عملية الإصلاح نفسها كانت عملية جزئية أو محدودة لنظام بدأت عوامل الاختلال تسري في أوصاله.[٢]

وفي الستينيات جاءت أزمة النظام الرأسمالي ممثلة في إفلاس بنك أنترا Antra، والتطورات السياسية الهامة التي ارتبطت بالصراع العربي-الإسرائيلي، ولا سيما ازدياد قوة وحركة المقاومة واضطلاعها بعمليات مسلحة عبْر الحدود، وقيام "إسرائيل" بسلسلة من الأعمال العدوانية والعمليات الانتقامية في لبنان ولاسيما في الجنوب، الأمر أدت إلى وصول أعداد كبيرة من الشيعة لحزام الفقر في محيط بيروت.[٣]

---

[١] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ت. موريس صليبا، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ١٩٩٣، ص ١١٥-١١٧.

* **جمال عبد الناصر**: (١٥/كانون الثاني/١٩١٨ – ٢٨/أيلول/١٩٧٠) هو ثاني رؤساء مصر .تولى السلطة من سنة ١٩٥٦ إلى وفاته. وهو أحد قادة ٢٣/أغسطس/١٩٥٢ التي أطاحت بالملك فاروق (آخر حاكم من أسرة محمد علي)، والذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة .وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم وبعد ذلك وضع الرئيس محمد نجيب تحت الإقامة الجبرية، وذلك بعد تنامي الخلافات بين نجيب وبين مجلس قيادة الثورة. قام عبد الناصر بعد الثورة بالاستقالة من منصبه بالجيش وتولى رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي يوم ٢٣/حزيران/١٩٥٦. انظر: عصام عبد الفتاح: الزعيم من أيام الانتصار إلى سنوات الانكسار، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.

[٢] . جورج قرم: لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع، ت.حسان القبيسي، المكتبة الشرقية، بيروت،٢٠٠٤ ،ص ١١٠.

[٣] . كمال حمدان: الأزمة اللبنانية (الطوائف الدينية ، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية)، ت. رياض صوما ، دار الفارابي، بيروت ، ١٩٩٨، ص٩١.

وهكذا يمكِن القول إن النظام اللبناني نشأ أصلاً على توازن طائفي ماروني-سُنِّي (بما أنهما الطائفتان الأكبر عدداً) في إطار الأوضاع الطائفية والعشائرية السائدة، والذي تعرّض لاحقاً لعوامل اختلال سببتها عدة مصادر:

١. "الحركة الوطنية اللبنانية"* الراغبة في تأكيد المواطَنة اللبنانية على حساب المشاعر والولاءات الطائفية.
٢. الصعود التاريخي للشيعة منذ نهاية الستينيات ودخولهم حلبة الحياة السياسية تحت قيادة قوية لها قدر كبير من النفوذ وهي قيادة الإمام موسى الصدر وتنظيمهم لعدد من الحركات، مثل "حركة المحرومين". *
٣. التأثيرات الخارجية والتي تمثلت بارتباط الشارع المسلم بحركة القومية العربية، وآثار وجود حركة المقاومة الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. (١)

---

* **الحركة الوطنية اللبنانية** : وهي تحالف غير طائفي ضمَّ مسيحيين غالبيتهم من الأرثوذكس ، وجدت تحت أشكال مختلفة منذ ١٩٦٤ ، بلغ عددها (١٥) منظمة ومجموعة سياسية يسارية : الحزب التقدمي الاشتراكي / كمال جنبلاط ، الحزب الشيوعي اللبناني ، جورج حاوي ، منظمة العمل الشيوعي في لبنان/محسن إبراهيم، الحزب السوري القومي الاجتماعي /إنعام رعد ، حزب البعث الموالي للعراق / عبد المجيد الرافعي ، حركة الناصريين المستقلين / إبراهيم قليلات، الحركة الديمقراطية اللبنانية /كمال شاتيلا، الاتحادالاشتراكي العربي - التنظيم الناصري /منير العياد ، الاتحاد الاشتراكي العربي - الأفواج العربية /خالد شهاب اتحاد قوى الشعب العامل -قوات ناصر /عصام عرب، منظمة الحزب الديمقراطي الكردي – التيار اليساري /محمد جمعه ، حزب العمل الاشتراكي العربي /حسين حمدان ، جبهة المسيحيين الوطنيين/. انظر: عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ١٦/ كانون الثاني/٢٠٠٩، ص ٣.

* **السيد موسى الصدر (١٩٢٨-١٩٧٨) وحركة المحرومين:** أحد رجال الدين الشيعة ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ولد في مدينة قم في إيران وفيها تلقى علومه الابتدائية، ثم تابع دراسته في طهران حيث تخرج في العام ١٩٥٦ حاملا شهادة في العلوم الفقهية، عاد إلى لبنان عام ١٩٦٠ ليتولى منصب رئاسة الطائفة الشيعية في مدينة صور اللبنانية إثر وفاة والده عبد الحسين شرف الدين. امتاز عن باقي القادة الروحيين اللبنانيين بالانفتاح، وهو من مؤسسي الحركة الاجتماعية بالمشاركة مع المطران الكاثوليكي غريغوار حداد عام ١٩٦٠ . وفقد في ليبيا في أثناء زيارته العواصم العربية احتجاجا على الاحتلال الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨. انظر: فؤاد عجمي: "لبنان وورثته"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤٧.

(١) . عدنان فحص: الإمام موسى الصدر السيرة والفكر (١٩٦٩-١٩٧٥)، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص٩٥-٩٦.

إذاً لم تكُن أزمة النظام اللبناني أزمة تشكيل دستوري أو أزمة تأليف حكومة، بل عُدّت أزمة عجزٍ للبنى السياسية وللطبقة الحاكمة في تمثيل القوى الجديدة في المجتمع، وفي التعبير عن القضايا الاجتماعية المطروحة آنذاك. فجوهر الأزمة إذاً؛ أن هناك قوة جديدة من اليسار والشيعة رغبت في إصلاح النظام الحاكم في البلاد، من خلال وجوب إعادة النظر في عدد من فرضياته وأساسياته. وفي مواجَهة هذه الطروحات، رفض الموارنة تعديل النظام ورأى عدد منهم ضرورة تقسيم لبنان كحلّ وحيد بديل عن الميثاق الوطني. ففي تصريح للرئيس سليمان فرنجية* قال: "إن الميثاق الوطني وهو صيغة التعايش الأخوي بين اللبنانيين، سيظل كما هو استجابة لإرادة اللبنانيين وتطوراً مع أمانيهم في إطار الاستقلال". ولا يمكن إعادة النظر فيه وإنما يمكِن أن يعدَّل الدستور. الموقف عينه اتخذته "الكتائب"، التي جاء في بيان لها أن الميثاق الوطني "نابع من اتفاق كل اللبنانيين على قاسم مشترك فلا يمكِن أن يعدَّل أو يُلغَى إلا بقرار جماعي من كل اللبنانيين". ووافقت الكتائب على إمكانية تعديل الدستور شرط أن يكون ذلك بطريقة شرعية ووفقاً للأحكام الدستورية. كذلك أكد حزب "الأحرار" تمسكه بالميثاق الوطني، وبالصيغة اللبنانية. [١]

وطالبت "الرابطة المارونية"* أيضاً بضرورة عدم المساس بالصيغة اللبنانية التي أرساها الميثاق الوطني. وأكدت على أن منصب رئيس الجمهورية لا يشمل الإطار اللبناني فحسب، وإنما يتجاوزه أيضاً لأن شاغله يمثل جميع الموارنة في أنحاء العالم العربي. ورداً على هذه الطروحات نوّه الشيخ

---

* **سليمان فرنجية:** رئيس الجمهورية اللبنانية من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦. انتخب سنة ١٩٦٠ كعضو في المجلس النيابي خلفا لأخيه حميد، وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٤ و١٩٦٨. انتخب عام ١٩٧٠ رئيسا بفارق صوت واحد (٥٠ مقابل ٤٩) امام إلياس سركيس، خلفا للرئيس شارل حلو. شهد عهده ٧ حكومات رأسها ٦ رؤساء مختلفين وهم صائب سلام (مرتان)، أمين الحافظ، تقي الدين الصلح، رشيد الصلح، نور الدين الرفاعي، رشيد كرامي. كما شهد عهده بداية الحرب الأهلية اللبنانية وذلك في أبريل ١٩٧٥. عارضت الحركة الوطنية اللبنانية حكمه وطالبت باستقالته. انظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٢١.

[١] . كمال الحاج: الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، بيروت،١٩٦١ ، ص ١٤٨-١٥٠.

* **الرابطة المارونية:** أطلق رئيس الرابطة المارونية النقيب انطوان قليموس مشروع الرابطة لقانون الانتخابات، وذلك في مؤتمر صحفي حاشد عقده في مقرّها. حضر المؤتمر نقيب المحامين انطونيو الهاشم، نقيب محرريّ الصحافة اللبنانية الياس عون وأعضاء المجلس التنفيذي للرابطة.

انظر:

Marius Deeb, The Lebanese Civil War, Praeger Publishers Inc., New York,١٩٨٠,p١٧

حسن خالد*مفتي لبنان وقتذاك إلى أن "الميثاق الوطني لا وجود له حقيقة وإنه لا يعدو أن يكون تفاهماً بين رَجلين هما بشارة الخوري ورياض الصلح".[١]

وبالمقابل طرحت الأحزاب والقوى التقدمية برنامجاً شاملاً يتضمن تعديلات أساسية على نظام الحُكم عرفت باسم "البرنامج الوطني للإصلاح الديموقراطي" الصادر في ١٩/آب/١٩٧٥ والذي يؤكد على مبدأ علمانية الدولة وإصلاح قانون الانتخابات وإعادة تنظيم الجيش والأحزاب وإلغاء الطائفية من خلال إلغاء النصوص الطائفية من الدستور والقوانين تباعاً، والإقلاع عن أي ممارسة طائفية في مجال السياسة وصولاً إلى العلمانية الكاملة للنظام السياسي في لبنان، وإدخال نظام التمثيل النسبي ليكون في البرلمان نائب واحد لكل ١٠ آلاف مواطن، والعمل على خفْض السن التي تسمح للبناني في المشاركة بالانتخاب والتصويت إلى ١٨ سنة، إضافة إلى اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي وضمان الحريات وإعادة تنظيم الهيكل الحكومي.[٢]

وقد تضمن بيان استقالة الرئيس رشيد الصلح* في أيار/١٩٧٥ "أن معالجة أوضاع البلاد معالجة جذرية لن تكتسب فاعليتها مرحلياً إلاّ بعد تحقيق إصلاح سياسي ديموقراطي، وتعديل قانون

---

* **الشيخ حسن خالد:** ولد في بيروت عام ١٩٢١، وتلقى دروسه الابتدائية في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، تابع دراسته المتوسطة والثانوية في معهد أزهر لبنان في بيروت، ودرس المرحلة الجامعية في جامعة الأزهر الشريف في القاهرة بكلية أصول الدين ونال الشهادة الجامعية (الليسانس) عام ١٩٤٦. مفتي الجمهورية اللبنانية منذ عام ١٩٦٦ وحتى وفاته عام ١٩٨٩ نتيجة تفجير سيارته أثناء مغادرته دار الفتوى. **انظر:** عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٣، ص٢٤٢.

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج ١، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠١٥، ص٧٤١-٧٤٣.

[٢] : كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، ص ١٠٣-١٠٥.

* **رشيد الصلح: (١٩٢٦ – ٢٧/حزيران/٢٠١٤)**، سياسي لبناني عُيّن رئيسا للوزراء مرتين. شهدت الفترة الأولى لرئاسته الوزراء والتي كان أيضا يشغل فيها منصب وزير الداخلية بداية الحرب الأهلية اللبنانية في ابريل ١٩٧٥. وكانت الفترة الثانية بعام ١٩٩٢ والتي تم فيها تنظيم أول انتخابات نيابية بعد اتفاق الطائف. انتُخب أيضا ثلاثة مرات كنائب خلال السنوات (١٩٦٤، ١٩٧٢، ١٩٩٢). طالب في عدة مناسبات بتطهير صبغة ١٩٤٣ من الدستور اللبناني، وأن يتم إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، حيث أنه كان من أوائل من نادوا بأن يكون رئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٣، ص٢٤٥.

الانتخاب، والالتزام بمقتضيات المعركة العربية المشتركة، وتعديل قانون تنظيم الجيش، وإخضاعه للسلطات السياسية وإقرار قانون التجنس، ومعالجة الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي".[١]

١- العامل الطائفي، وتطورات الحرب الأهلية اللبنانية:

❖ لمحة عن انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي:

أ. الطائفية: [تم تعريفها سابقاً، لكن ستكرر لوضوح المعنى].

الطائفية هي أن تتميز فئة معينة من الناس بتقاليدها وتعصبها وتكتلها وتمسكها بامتيازاتها ومطالبها وإيثارها مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة. وبما أن لبنان يتكون من العديد من الطوائف فإن الطائفية تشكل حجر الزاوية الأساسي في تطوره الاجتماعي والسياسي بل الاقتصادي أيضاً. فهو يحتضن مجموعات دينية ومذهبية متأصلة الجذور تاريخياً، عانت من صراعات مذهبية مسيحية-إسلامية طويلة.[٢]

فلا عجب أن يكون العامل الطائفي من أهم عوامل الحرب الأهلية اللبنانية وقد أشرنا بالفصل الأول إلى أهم الطوائف الموجودة في لبنان.

ب. الطائفية السياسية:

أي انتقال الطائفية من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها على مستوى الدولة، وسنعرض فيما يلي أهم التعريفات المذكورة في هذا المجال بالاتجاهين السلبي والايجابي. بعض المفكرين نظروا بشكل سلبي لمفهوم الطائفية السياسية على أنه نظام سياسي اجتماعي متخلف يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية وتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة. وهذا النظام كيان ضعيف لأنه مكون من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه.[٣]

---

[١] . أحمد زين الدين: لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام، دار نوفل، بيروت، ٢٠٠٨، ص٩٥.

[٢] . أنطوان مسرة: ماذا يعني الولاء الطائفي، مجلة الحداثة، بيروت، ٢٠٠٧، العدد ١٠٣، ص ٢-٤.

[٣] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٧٤٥.

بينما يرى آخرون أن الطائفية السياسية منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية، وهي تعارض فكرة العقد الاجتماعي الذي يفترض بالدولة وجود مجموع مواطنين أحرار متكافئين ومتساويين بغض النظر عن هوياتهم الاجتماعية.[١]

أما الاتجاه الإيجابي فيرى الطائفية السياسية كنظام قانوني يناسب الدول متعددة الإثنيات والطوائف أكثر من أي صيغة أخرى، فهناك من رأى بأن الطائفية السياسية مكون أساسي وفعال للنظام السياسي والاجتماعي، فهي تؤمن التوازن السياسي بين مكونات المجتمع المتعدد أي أن الطائفية السياسية تسمح بتمثيل جميع الطوائف على مستوى واحد بدون تغليب فئة على أخرى.[٢]

وهناك من رأى بأن الطائفية السياسية من الناحية القانونية تعد شكلاً من أشكال التنظيم السياسي للمجتمع حيث يتم تنظيم جهاز الدولة على أساس الإرث التاريخي والديني للمؤسسات وتتضمن حقيقة مفادها تمثيل الجماعات في مختلف المؤسسات (مدارس، شركات، محاكم، جمعيات خيرية، جامعات..الخ).[٣]

وهكذا نرى أن الطائفية السياسية تعتبر كنظام، خياراً توفيقياً ومناسباً لحكم الدول متعددة المذاهب والإثنيات، ولكن ومن ناحية أخرى لا يمكننا نفي أن الطائفية السياسية في إطارها الواقعي تعتمد كثيراً على سياسة المحاصصة الطائفية، والتي تخلّف العديد من النتائج السيئة، وتكرس الانقسام بين الطوائف، وبالتالي تنافي فكرة الولاء للوطن.

ج- الاستقرار السياسي تعريفه ومؤشراته:

- **تعريفه:**

يعدَ الاستقرار السياسي غاية تسعى أي دولة لتحقيقها وهو مفهوم نسبي كمفهوم التنمية، فمهما بلغت الدولة من التطور لا تستطيع القول بأنها مستقرة بالمطلق، فهناك دول مستقرة نسبياً مقارنة بغيرها. وقد اختلفت التعاريف التي وضحت مفهوم الاستقرار السياسي فهناك من عرَفه: بقدرة النظام السياسي

---

(١) . حسين درويش العادلي: الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية، ص٢، الموقع الالكتروني:
www.almowatennews.com/pdf.php?id=٣٨٠٩٨

(٢) . عقل عقل: "العدالة الدستورية والمجتمع التعددي"، المجلد الرابع، المجلس الدستوري، لبنان ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ٥٦٣.

(٣) Charbel nahas, Le confessionnalisme au Liban, de fonctionnement discursive et ideologique vers une position du problem, ecole das hautes etudes en sciences sociales, ١٩٨٠, p ١٣.

على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله ان يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين.[١]

بينما عرفه آخر بأنه: مفهوم ليس واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد هي: حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون والنظام الداخلي، الاستقرار الخارجي.[٢]

بينما يرى آخر أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني: وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع والحرب. ويركز الكاتب هنا على مفهوم الشرعية فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يكون هناك استقرار لا محالة.[٣]

كما عرف آخرون الاستقرار السياسي بأنه لا يعني الجمود وعدم التغيير بل يتميز بكونه ميزة للنظام المؤسساتي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام، وكذلك قدرة المؤسسات السياسية على الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف.[٤]

يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف بأن الاستقرار السياسي هو غاية لا تتحقق إلا بتظافر جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة سياساته المشجعة والتي تتضمن نتائج ملموسة فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله وينتج عن ذلك حفاظ المواطنين على مؤسسات الدولة والنظام الاجتماعي العام.

- **مؤشراته** يمكن تلخيصها بما يلي:

---

[١] . سعد الدين العثماني: "دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٩٨٢، ٥/ت٢/٢٠١٠، ص١.

[٢] .Martin paldam, does economic growth lead to political stability, University of Aarhus, p١٧٢.

[٣] . حسن موسى الصغار: الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص١٥.

[٤] .Carolina Curvale, Does political participation affect political stability, department of politics, NewYork Un, p٣.

- الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة: عندما تتم عملية الانتقال بطريقة دستورية قانونية متعارف عليها فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً للاستقرار السياسي، أما إذا انتقلت عبر الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر لعدم الاستقرار السياسي.
- شرعية النظام السياسي: والتي يكتسبها من تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر من خلال تقبل الشعب للنظام الحاكم وخضوعهم له عن رضا.
- السيادة: وتظهر من خلال قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وقدرته على ضبط الأمن الداخلي، ومن جهة أخرى القدرة على التصدي للأخطار الخارجية سواء كانت غزواً استعمارياً عسكرياً مباشراً أو تدخلاً خارجياً غير مباشر أو هجمات إرهابية منفردة تكون من خارج الوطن وغيرها من التدخلات التي تضع استقرار الدولة على المحك.
- الثبات في مناصب القيادات السياسية: أي أن بقاء القادة على رأس النظام السياسي لفترة طويلة مؤشر للاستقرار السياسي مع اقتران هذا البقاء برضا الشعب عن حاكميه.
- الاستقرار البرلماني: باعتبار أن البرلمان هو الممثل للشعب فإنه يستمد شرعيته من الشعب وبالتالي إذا حُل البرلمان قبل استيفاء المدة القانونية أو استقال عضو من الأعضاء أو أسقطت عضويته فإن هذا يعتبر مؤشر من مؤشرات اللااستقرار، واستقرار البرلمان وثبات أعضائه دليل على الاستقرار السياسي.
- الديموقراطية وتدعيم المشاركة السياسية: المشاركة هي تلك الحالة التي يتوافر فيها للأفراد فرصة التعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار من يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس النيابية والمحلية لذلك هي وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية. (١)

(١) . حاج سليمان، رائد نايف: "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، ٢١/آذار/٢٠٠٩، الموقع الالكتروني:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=١٦٦٣٩١

- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات: حيث يعتبر العنف المظهر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي لأنه يستخدم القوة المادية لإلحاق الأذى بالآخرين.
- وجود مبدأ المواطنة: ليست المشكلة بالتعددية ووجود الأقليات ولكن المشكلة تكمن في كيفية تعامل الأنظمة الحاكمة مع هذه الأقليات، فإن تعاملت معها بمنطق القوة أدى ذلك لبروز ولاءات خارجية غير وطنية، أما إذا تعاملت معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات أدى ذلك إلى توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات.
- قلة الهجرة الداخلية والخارجية: لأن وجود ظاهرة الهجرة تعني أن المواطن لا تتوافر له أوضاع معيشية جيدة، وبالتالي فهو غير راض عن الوضع الأمني والاقتصادي والصحي وهذا مؤشر لعدم الاستقرار، وكلما كان مؤشر الهجرة أقل كلما دل على وجود الاستقرار السياسي.[١]

د- انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي:

للطائفية السياسية تأثيرات إيجابية وسلبية على الاستقرار السياسي:

➢ أهمية الطائفية بالنسبة للاستقرار السياسي:

سنتحدث عن أهم المزايا التي يحملها نظام الطائفية السياسية بالنسبة للمجتمعات المتعددة وقدرته على خلق نوع من التعايش بين مختلف الطوائف في الدولة الواحدة ومن بين هذه المزايا:

- حقوق الأقليات ضمن مبدأ المواطنة:

نظام الطائفية السياسية يضمن للأقليات العيش ضمن علاقات وتفاعلات اجتماعية تجعلها بحكم الواقع متكافئة وفق عملية الأخذ والعطاء تحت أسس ديموقراطية من شأنها تحقيق حرية الرأي والمساواة في الحقوق والواجبات والالتزام بالولاء الوطني كإطار جامع لكافة الأجزاء المتباينة والمتنوعة دون النظر إلى الانتماءات الإقليمية أو الدينية أو القبلية الضيقة. وبالتالي فقد أصبح التمثيل الطائفي في نظام الطائفية السياسية معياراً أساسياً لضمان حقوق الأقليات لأنه في ظل المجتمعات التعددية والتوازنات السياسية لا يوجد تمثيل سياسي على أساس وطني بحت وغير طائفي يستطيع تجسيد كافة الطوائف على الساحة السياسية. بل يذهب البعض إلى اعتبار أن الأطر

[١] . حاج سليمان، رائد نايف: الاستقرار السياسي. (موقع الكتروني).

الديموقراطية القائمة على نظام الأكثرية العددية لا يقدم للأقليات سوى التهميش والنبذ وحتى الاضطهاد والقمع المباشر أحياناً.[١]

- الديموقراطية التوافقية:

وهي منح القوى السياسية التي تعبر عن مصالح الطوائف المكونة للمجتمع حق الفيتو المتبادل من أجل إيقاف قرارات القوى السياسية الأخرى عند اتخاذها لقرارات تضر بمصالحها بغض النظر عن حجم الكتلة وذلك مع افتراض وجود انقسام وصراع مجتمعي خطير لا يمكن احتوائه إلا عبر هذه الصيغة من الحكم لاسيما إن بعض الدول التعددية تكون خليطاً من الشعوب المختلطة دون اندماج فكل جماعة متمسكة بمبادئها وثقافتها ولغتها وأفكارها. لذلك يكون الحكم على أساس التوافق في الرأي بينها في ظل عدم غلبة أي طرف على آخر، بخلاف الديموقراطية الليبرالية التي تخضع لعملية الاقتراع التي توصل الأغلبية إلى الحكم.[٢]

وهنا نرى بأن لنظام الطائفية السياسية بشكله التوافقي حاول إحلال ثقافة التعايش المشترك في ظل دولة واحدة تجمع كافة الإثنيات، وذلك للحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها وتجنب الانقسامات الداخلية. لكن هذا النظام لم يؤد الغاية المرجوة منه فكانت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥. وإلى يومنا الحالي لا يوجد في لبنان ثقافة تعايش مشترك أساسها الولاء للوطن.

- الطائفية السياسية واللااستقرار السياسي:

أبرز نقاط الضعف التي تسببها الطائفية السياسية والتي تنعكس سلباً على استقرار الدول:

- إضعاف سيادة الدولة:

السيادة تعني السلطة العليا وهي الميزة الأساسية للدولة والملازمة لها، فهي مركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة التي تتكفل بحفظ النظام والأمن، وهذه الميزة تعطي للدولة مهمة الاحتكار الوحيد والشرعي لوسائل القوة ولها الحق في استخدامها من أجل تطبيق القانون.[٣]

---

[١] . ميشيل أدَه: "دفاعاً عن الصيغة اللبنانية"، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، ٢١/ك١/٢٠١٠، ص٥.

[٢] . محمد زين العابدين: الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أيلول/٢٠٠٩، ص٢٤.

[٣] . عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج٣، ص ٣٥٦.

لكن سيادة الدول تتعرض لأخطار داخلية وخارجية، وعند الحديث عن أهم وأصعب هذه الأخطار نجد إشكالية الطائفية عندما لا تجد المناخ المناسب الذي يطرحها على الساحة السياسية بشكل سلمي في ظل نظام سياسي توافقي يقر بالتعددية ويتجسد في الوقت ذاته من خلال سلطة الدولة والقانون العام الذي يجب احترامه من قبل جميع الطوائف المكونة للمجتمع لكي لا تتحول الطائفية إلى صراع ومحاصصة وعنف.[١]

ولكن ويظل تنامي المحاصصة الطائفية التي يغذيها النظام السياسي بحكم ولائه لطائفة معينة تشعر بقية الطوائف بأنها مستضعفة ويتشكل لديها قناعة بأن هذا النظام لا يشكل إطاراً للتوافق بل يجسد الدكتاتورية الطائفية بكل معانيها. وهنا تأخذ المشكلة أبعاداً خطيرة تضر بسيادة الدولة حيث تلجأ القوى المضطهدة (المشكلة من طوائف مختلفة) إلى بدائل أخرى من أجل جلب حقوقها وذلك إما عن طريق اللجوء إلى ظاهرة التسلح أو الاستقواء بالطرف الخارجي من أجل إسقاط النظام السياسي وهذا ما يؤدي إلى المساس باستقرار الدولة.

- إشكالية شرعية النظام السياسي:

تعد الشرعية من أهم الركائز التي تساهم في الاستقرار السياسي والضمان الكامل لتحقيق التكامل الوطني. ووجود حالة من القبول الشعبي للنظام السياسي يعني تعزيز الولاء والشعور بالانتماء الوطني والقومي وفرض الكفاءة والقضاء على الخلافات بين أفراد المجتمع. وأن يكون القانون هو عنصر الحماية لهذه الشرعية التي تعبر عن إرادة المواطنين والملزمة لهم على الطاعة والانقياد لها.[٢]

وهناك عدة أنماط من الشرعية هي: [٣]

---

[١] . جميل هلال: "لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية"، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ١/نيسان/٢٠٠٩، ص٤.

[٢] . أحمد ناصوري: "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، دمشق، العدد الثاني، المجلد ٢٤، ٢٠٠٨، ص ٣٥١-٣٥٣.

[٣] . عبد الإله بلقزيز: "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧٨، أغسطس/٢٠١٠، ص٧-٨.

- الشرعية التقليدية: والتي تنشأ من مواريث التقاليد وذلك بحكم العادة والمألوف وفي بعض الأحيان تعتبر مسلماً بها وتلقى قبولاً واحتراماً. وهذا ما نجده في السلطة البطريكية وسلطة الأمير وسلطة الشيخ.
- الشرعية الاعتبارية: وتستمد قوتها من المهابة والمكانة الاعتبارية التي يشغلها الزعيم في صفوف أتباعه ومن الاعتقاد السائد لديهم بأن هذا الزعيم هو المخلص لهم من الأزمات والأعداء وهذا ما نجده في سلطان النبي والولي والزعيم القومي والوطني.
- الشرعية العقلانية: تنهل من سلطة القانون والشرعية الدستورية والديمقراطية حيث تعبر المؤسسات والقانون عن الإرادة العامة للمواطنين بدلاً من الإرث التقليدي والزعماء الملهمين.

وتظهر أزمة الشرعية للنظام السياسي في ظل التعددية المذهبية والطائفية، عندما يتخلى النظام السياسي عن الصيغة التوافقية والتي تجسد كافة الطوائف على الساحة السياسية، وتغلَب عليه إيديولوجية واحدة على حساب باقي الإيديولوجيات المذهبية. ويعمل النظام على تقوية نفوذه من خلال هذه الإيديولوجية، وذلك من خلال اعتماده على القاعدة الجماهيرية التي تتبعها وتنتمي إليها. ويكسب النظام السياسي بالتالي مكانته السياسية والاجتماعية من خلالها وذلك بالنظر إلى معايير القوة التي تتوفر في الطائفة إما بسبب الكثرة العددية أو النفوذ المالي والسياسي أو القوة العسكرية الرادعة أو نحو ذلك.

وبطبيعة الحال فإن هذا السلوك يعبر عن المكانة الكبيرة للانتماء والولاء للطائفة ولو على حساب الولاء الوطني، وهذا بدوره يخلق عدم الثقة بين الجهات السياسية التي تمثل مختلف الطوائف، فشرعية النظام هنا مستمدة من طائفة معينة لأن النظام يمثلها فهو يلبي رغباتها ومطالبها المختلفة لأن الطائفة بالمقابل تخدم مصالحه وتقوي نفوذه ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً بحكم الانتماء العقائدي المشترك.[١]

❖ موقع الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية:

إن اللبنة الأولى لفهم حقيقة الحرب الأهلية اللبنانية هي الطائفية بمعنى انقسام المواطنين إلى فئتَين أساسيتَين إسلامية ومسيحية، وانقسام كل من هاتَين الفئتَين إلى عدد من الطوائف التي يعترف بها النظام السياسي ويقرّ لها عدداً من الحقوق السياسية والاجتماعية. ولا يقتصر معنى الطائفية في

[١] . أنطون مسرة: ماذا يعني الولاء الطائفي، ص ٥-٦.

السياق اللبناني على الانتماء الديني وإنما يتعداه إلى الواقع الاقتصادي-الاجتماعي. إذاً تعد الطائفة إطاراً أساسياً لتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ومركزاً للولاء السياسي.[١]

وجذور الطائفية امتدت في عمق التاريخ اللبناني وارتبطت بتطوراته. ففي الأربعينيات والخمسينيات من القرن التاسع عشر شجعت الدولة العثمانية التنافس الطائفي. وأسهمت الدول الأوروبية في إذكائه إذ عمد كلٌّ منها إلى حماية إحدى الطوائف وكسب ودها: فرنسا والموارنة، روسيا القيصرية والروم الأرثوذكس، إنجلترا والدروز.[٢]

وهكذا أصبح للكيانات الطائفية في القرن التاسع عشر أُطُراً متمايزة يجري داخل كلٌّ منها تفاعل سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي على نحو خاص. وأمسى لها خصائص اجتماعية صنعتها عقود من الاضطهاد الديني والانغلاق الاجتماعي والاستقلال الذاتي في الشؤون الزمنية والدينية والتعامل المتباين مع قوى خارجية استعمارية. وقد عمّق الانتداب الفرنسي هذه الأوضاع باعتماده الطائفية أساساً في التوظيف والاستخدام وفقاً للمادة ٩٥ من الدستور، الباب السادس، التي نصت على أنه "بصورة مؤقتة وتحقيقاً للعدل والوفاق تمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة" وفي تشكيل الوزارة من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة. كما رسخ الانتداب الانفصال بين المواطنين بـ "إقرار نُظُم مختلفة لأحوالهم الشخصية".[٣] في المادة التاسعة من الدستور. أضف إلى ذلك سياسة احتضان الموارنة ومحاباتهم في الوظائف العليا وتدعيم مدارسهم وإهمال المدارس الإسلامية والمسيحية الأخرى.[٤]

إذاً الطائفية في لبنان ليست مسألة دينية أو تعصباً فحسب بل هي حقيقة اجتماعية-اقتصادية كذلك فالخلاف الطائفي يعكس صراعاً اجتماعياً-اقتصادياً بين الغني والفقير، بين اليسار واليمين، بين القوى المحافظة والقوى الثائرة، بين أنصار الأمر الواقع الداعم لمصالحهم وامتيازاتهم الخاصة، وبين داعمي التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وبالنسبة إلى أغلبية اللبنانيين فإن الحدود الطائفية تتطابق مع حدود الوضع الاقتصادي-الاجتماعي، ومن ثَم فالصِّلة وثيقة بين الطائفية والطبقية ويبرز

---

[١] . عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج٣، ص ٣٥٦.

[٢] . تناولنا هذا الجانب بالتفصيل خلال الفصل التمهيدي من الرسالة.

[٣] . أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٣٥-٣٣٧.

[٤] . عبد الإله بلقزيز: "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، ص ١٠.

ذلك بشكل واضح من خلال ملاحظة الوضع المتميز للطائفة المارونية في قِمة السلم الاجتماعي، مقابل الوضع المتردي للشيعة الذين حرموا المشاركة السياسية والاقتصادية في النظام اللبناني.[١]

ويمكِن تحديد أهم العوامل التي أدت إلى استمرار الوضع الطائفي في لبنان وترسيخه كما يلي:

أ. الانفصال الجغرافي بين الطوائف؛ فالموارنة يتركزون في جبل لبنان والشمال، والسُّنة في بيروت والشمال، أما الشيعة فيتركزون في الجنوب.

ب. التفاوت الاقتصادي بين مناطق الطوائف، ولا سيما مناطق الموارنة الغنية ومناطق الشيعة الفقيرة.

ج. النظام الاجتماعي القائم على الروابط الإقطاعية الأُسَرية والزعامات العشائرية المتوارثة.

د. النظام السياسي الحريص على الطابع الطائفي واستمرار العلاقات الطائفية بما يخدم مصالحه.

هـ. الوضع التعليمي المساعد على الانقسام الطائفي؛ فلا يوجد منهاج موحَّد للتعليم في الدولة بل ثمة عدة مؤسسات ونُظُم وموادّ تعليمية مختلفة، تتباين فيها أسس التنشئة السياسية إضافة إلى القِيم التي تلقنها. وهكذا تتعزز الطائفية بالتنشئة المدرسية، ثم بالعلاقات السياسية، القائمة على هذه الأُسُس الطائفية.[٢]

❖ **خصائص المجتمع اللبناني، الممهِّدة للحرب الأهلية:**

يتميز النموذج اللبناني بأن فئتَيه الكبيرتين مذهبياً لا تفوق إحداهما الأخرى بأغلبية طاغية. ومن أهم خصائص المجتمع اللبناني التي مهدت للحرب الأهلية:

- **مؤشرات غياب الاتفاق حول القِيم الأساسية:**

اتّسم المجتمع اللبناني بضيق مساحة الاتفاق بين أطرافه واختلافهم في أساسيات اللعبة السياسية وقواعدها بعد أن استجدت مجموعة من العوامل الشكلية (نسب الطوائف بعضها إلى بعض) والموضوعية (ارتباط المسلمين بحركة القومية العربية)، إضافة إلى تبنيّ رجال "الحركة الوطنية" لمفهوم المواطَنة اللبنانية، والصعود التاريخي للطائفة الشيعة، وبناء على ذلك جاهد المسيحيون ما

---

[١] . أحمد زين الدين: لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام، ص ٩٧.

[٢] . رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في أيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٢١.

أمكنهم للحيلولة دون الانصهار في الأكثرية الإسلامية. وطالبوا بتطبيق نظام الكانتونات* على غرار النظام السويسري. كما عارضوا إجراء إحصاء سكاني جديد يغيّر من نسب الإحصاء الذي أجري عام ١٩٣٢.

جدول (٣): الإحصاء السكاني عام ١٩٣٢. [١]

الطائفة	النسبة المئوية من عدد السكان
الموارنة	٣٠ %
السنة	٢١ %
الشيعة	١٩ %
الأرثوذكس	١٠ %
الدروز	٧ %
الكاثوليك	٦ %

وبالمقابل سعى المسلمون بدافع شعورهم بالغبن لتحريك الوضع الراكد في البلاد وصولاً إلى فرص متكافئة في شغل مناصب صنْع القرار، وتحقيقاً لتنمية اجتماعية-اقتصادية متوازنة. إذ ورد في دراسة أجرتها منظمة فرنسية للتنظيم العائلي والحدّ من النسل عام ١٩٧٧ أن "المسلمين يمثلون ٥٥% من السكان بينما يمثل المسيحيون ٤٥٪ فقط.

* نظام الكانتونات: هو عبارة عن تقسيم إداري. عمومًا، الكانتونات صغيرة نسبيًا من حيث المساحة والسكان عندما تقارن بالتقسيمات الأخرى مثل المحافظات أو الإدارات أو الأقاليم. أشهر الكانتونات وأهمها سياسيًا هي تلك في سويسرا، والكانتونات في كوستاريكا.

انظر: وفيق الهواري: "الطائفية في لبنان، تمييز بين المواطنين قانونياً"، مجلة التسامح، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٩، أيار/ ٢٠١٠، ص ١١٨.

[١] . ماجد خليل ماجد: التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية (١٩٢٢-١٩٩٢)، الحياة النيابية، أيلول/١٩٩٥، ص ٢٤-٢٥.

جدول (٤) الإحصاء السكاني عام ١٩٧٧. [١]

الطـائفـة	النسـبة المئـويـة من عـدد السـكان
الشيعة	%٢٨
السنة	%١٩
الدروز	%٨
الموارنة	%٢٤
الروم الأرثوذكس	%٩
الروم الكاثوليك	%٦
الأرمن	%٥
طوائف مسيحية أخرى	%١

- **فقدان الحوار الصادق:**

افتقر المجتمع اللبناني للحوار الصريح الشفاف في شأن العديد من القضايا الأساسية على الرغم من أهميتها وفي مقدمتها قضية الأقليات، الأمر الذي أحاطها بشيء من الغموض وأبقي في ثنايا خصوصيتها على قدر كبير من سوء التفاهم المتبادل بين أطرافها، الأمر الذي أجبرهم على التعامل بحذر وشك وتخوّف.[٢]

- **الولاء للجزء، دون الكل:**

من سمات المجتمع اللبناني الانتماء القوي للطائفة؛ فالمواطن يتمسك بطائفته وينتمي إليها أكثر من ولائه لدولته، وحدود طموحه يكون بحدود إمكانات طائفته وما يُمنح لها، إذ ينشأ الشاب المسلم مثلاً وهو يدرك أنه مهما امتلك من إمكانات مميزة ومنفردة لن يتمكن من الوصول إلا لما سُمح به

[١] . زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣، ص٨٠.

[٢] . وفيق الهواري: "الطائفية في لبنان، تمييز بين المواطنين قانونياً"، ص ١١٩.

لطائفته (نسبة ٢٠,٥% من المقاعد البرلمانية ورئاسة الوزراء إن كان سُنِّياً، و١٨% من المقاعد البرلمانية ورئاسة مجلس النواب إن كان شيعياً، و٦,٥% من المقاعد البرلمانية إن كان درزياً). إضافة إلى بعض المناصب الوزارية والقضائية والإدارية الثانوية التي تُعطى للمسلمين بصفة عامة. فضلاً عن أن فرصه تحددها أصوله العائلية إذ إن العملية السياسية في لبنان تخضع لمعايير "الإقطاع السياسي"*. ومما سبق تصبح الطائفة هي "الحقيقة الأولى في حياة الشباب اللبناني"[١] وذلك بسبب عاملان أساسيان:

١- ضعف المؤسسات السياسية من حكومة وأحزاب، فالحكومة المركزية غير قادرة على فرض سيادتها على المجتمع وتكون غير مؤثرة تقريباً؛ إذ لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولة وإنما حول المجتمع وهذه إحدى الخصائص الثقافية للكيان اللبناني والتي جعلت من الدولة مجرد إطار للتعايش بين الطوائف على المستوى السياسي.[٢]

أمّا الأحزاب السياسية فقد حظيت بأغلبية مجلس النواب ولكنها لم تشارك في صنْع السياسات، كما تبنت أيضاً المصالح الطائفية أكثر من تبنّيها للقضايا الوطنية؛ يستوي في ذلك أحزاب الأشخاص وأحزاب البرامج. ومثال ذلك إعلان وليد جنبلاط* زعيم الحزب الاشتراكي أن تولّيه

---

* الإقطاع السياسي: يندرج الإقطاع السياسي في لبنان تحت ثلاثة عناوين مختلفة، تنطلق من التوريث التقليدي إن لشخصيات أو "بيوت سياسية"، وإن لأحزاب عائلية تتمتع بهامش من التنوع والديمقراطية، وتمرّ بالإقطاع السياسي الواضح الذي يرتكز إلى خصوصيات تاريخية وجغرافية وفكرية حساسة أو إلى حالات التفرد والإستئثار، وتصل إلى إقطاع سياسي يفرضه النفوذ الناعم للدول الفاعلة على مساحة الجغرافيا اللبنانية.

انظر: كامل مهنا: "دور المجتمع المدني في السياسات العامة"، تجمع الهيئات الأهلية التطوعية، صيدا، ١٣/آب/٢٠٠٧، ص٥.

[١] . غسان تويني: "إنقاذ لبنان"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٢.

[٢] . أنطوان مسرة: ماذا يعني الولاء الطائفي، ص ٦.

* **وليد جنبلاط:** (٧/آب/١٩٤٩) زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وزعيم الدروز في لبنان، تزعم رئاسة الحزب التقدمي الاشتراكي بعد اغتيال والده الزعيم كمال جنبلاط مؤسس الحزب. وقد جرت محاولة لاغتياله سنة ١٩٨٣ في منطقة الصنايع باستخدام سيارة مفخخة.

انظر: عادل إسماعيل: لبنان تاريخ شعب، دار المكشوف، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٢٠.

رئاسة هذا الحزب بعد والده كمال جنبلاط* عام ١٩٧٧ يعني رئاسته للطائفة الدرزية، انطلاقاً من أن الحزب لم يُكن إلاّ طائفة.(١)

٢- ضعف المؤسسة العسكرية الأمر الذي حال دون ملئها الفراغ السياسي، وهو ضعف يرجع إلى جملة عوامل في مقدمتها تركيبها الطائفي. ففي تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية حول التركيب الطائفي للجيش اللبناني في مطلع ١٩٨٤ ورد أن ٦٠ % من جنوده وضباطه هم مسلمون و ٤٠ % من المسيحيين. وعلى الرغم من هذا التوزيع يتساوى الطرفان في الرتب العليا مثل رتبتَي لواء وعميد. بينما يتمتع المسيحيون بوضع أفضل في رتب لها أهميتها الخاصة: كقيادات المناطق والألوية والوحدات المقاتلة المختلفة وتنفيذ العمليات، مثل رتَب العقيد والمقدم والرائد وذلك بواقع نسبتَي ٦٠- ٥٥ % على التوالي، ولهذه الوضعية انعكاساتها على ولاء الجيش لطوائف بعينها دون غيرها، وهو ما اعتمد عليه كميل شمعون حين أقحم الجيش اللبناني في الصراع الداخلي خلال أزمة ١٩٥٨ ثقة منه بانحيازه إلى قوات "الكتائب". كما إن صِغر حجْمه والمصاعب التي واجهها في تأمين التمويل، في ظل الاقتناع بعدم فاعليته من جهة ووجود وسطاء حولوا عملية تسليحه إلى تجارة مربحة، إضافة إلى عشوائية الإدارة وتناقض الأوامر وحجب الحقائق عنه وتعرّضه لحملات التشكيك والتشهير من جهات أخرى، كل ذلك ساهم وبشدة بإضعاف الجيش اللبناني.(٢)

---

* **كمال جنبلاط:** اسمه الحركي انذاك (زولفي يوكسل)أحد أهم زعماء لبنان في فترة الحرب الأهلية وما قبلها وأحد زعامات الطائفة الدرزية في جبل لبنان إضافة لكونه مفكراً وفيلسوفاً. يعود الأسرة من الأصول الكردية ويعتقد إن إجدادهم قدموا من تركيا إلى لبنان في العهود الأيوبية، ومعنى جنبلاط باللغة الكردية هي جان - بولاد أي (صاحب الروح الفولاذية). كان زعيماً للحركة الوطنية اللبنانية في بدابات الحرب الأهلية اللبنانية وأحد مؤسسي الحزب التقدمي الاشتراكي، ويعتبر من الشخصيات اللبنانية المعروفة بدعمها للقضية الفلسطينية .اغتيل في ١٦/آذار/ ١٩٧٧، وقد كتبت أشعار وأغاني في رثاءه، ويعتبر البعض اغتياله كان دفاعاً عن السلاح الفلسطيني وقد خلفه في زعامته ابنه وليد جنبلاط.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٥، ص ١٣٩.

(١) . عدنان محسن ضاهر؛ رياض غنَام: المعجم النيابي اللبناني (١٨٦١-٢٠٠٦)، دار بلال للطباعة، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٣٠.

(٢) . رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات، ص٢٣٣.

ولذلك كله لا يمكننا الاستغراب والحيرة في أن تكون فاعلية الجيش اللبناني أقل من فاعلية القوات الفلسطينية التي أُتيح لها الحصول على التمويل والسلاح من بعض الدول العربية إضافة إلى تمتعها بدرجة عالية من التجانس والتدريب. بل ليس مستغرباً أيضاً أن يكون الجيش اللبناني أضعف من الميليشيات الحزبية التي تمتلك فضلاً عن السلاح الملائم واحداً من أهم العناصر التي يفتقدها الجيش اللبناني وهو وضوح الرؤية.[١]

- **التركز الجغرافي للطوائف:**

ساعد التوزع الجغرافي للبنانيين على تعميق روحهم الانعزالية بالرغم من رغبتهم في البحث عن الاندماج. فتركز معظم الشيعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، وغالبية السُّنة في طرابلس وبيروت وإقليم الخروب ومنطقة العرقوب، وغالبية الموارنة في كسروان وبيروت الشرقية، والروم الكاثوليك والأرمن في مدينة زحلة، والدروز في الشوف ووادي التيم. وعلى الرغم من بعض التداخل السكاني أحياناً إلا أن التوزع الجغرافي الطائفي بقي واضحاً.[٢]

- **تعدد النُّظُم التشريعية والتعليمية:**

يطغى على المجتمع اللبناني ما يمكِن أن يُطلق عليه "الفوضى التشريعية" فلكل طائفة الحق في أن تشرَع لنفسها ما تنظم به أحوالها الشخصية وأن تتخذ إجراءات التقاضي أمام محاكمها الخاصة. كما يُعَدّ النموذج اللبناني من النماذج القليلة التي انتقل فيها الصراع الطائفي من الحلبة السياسية إلى المجال التعليمي تحت سمع الحكومة وبصرها، إذ تختلف فلسفات التعليم ونُظُمه باختلاف الطوائف حتى يكاد يصعب العثور على كتاب موحَّد في إحدى الموادّ التعليمية في كلٍّ المدارس اللبنانية الرسمية والخاصة ولا سيما الموادّ المتعلقة بالتطورات التاريخية للمجتمع حيث تظهر الإسقاطات الطائفية بشكل واضح على تلك التطورات. وكشفت دراسة أُجريت على عيّنة من سكان العاصمة في السبعينيات عن تفضيل ١٧ % منهم إرسال أبنائهم إلى المدارس اللبنانية و٣٨ % إلى المدارس الوطنية الفرنسية و٢٢ % إلى المدارس الوطنية الأنجلو-أمريكية الخاصة، و١٢ % إلى المدارس الأجنبية الأنجلو-أمريكية، و٤ % إلى المدارس الوطنية المصرية. ويمتد التشتت التعليمي إلى

---

[١] . غسان تويني: "إنقاذ لبنان"، ص ٣٤.

[٢] . International journal of Middle East studies, Vol, ١١, No.٢ (Apr ١٩٨٠), P.١٨١. Joseph Shamie: Religious Group in

المستوى الجامعي فيتضح توزّع الطوائف على الجامعات: الأمريكية والقديس يوسف (اليسوعية) وجامعة بيروت العربية.[١]

يستخلَص مما سلف اختلاف الأُطُر المرجعية وتنوُّعها. فبينما يرنو مسيحيو لبنان ولا سيما الموارنة منهم إلى الدول الغربية طلباً للحماية (خاصة فرنسا) أو أخذاً بنظام التعليم والقِيم، يتطلع مسلموه إلى العالم العربي. تلك كانت دلالات "نموذج الفسيفساء"[٢]، الذي يجسده المجتمع اللبناني ويعبر عن خصوصيته في السياق العربي الذي تتراوح مجتمعاته بين التجانس والتعددية. وكلاهما يفترض الاتفاق على حد أدنى من القِيم والمبادئ الأساسية، وإنْ كان الاتفاق حول القضايا الرئيسية أسهل في حالة التجانس ووجود هوية واحدة تقريباً، في حين يقتضي تحقيق هذا الاتفاق في حالة التعددية شيئاً من التنسيق بين الهويات الفرعية والقومية. وفي كلتا الحالتين، يسهّل وجود نظام سياسي مركزي قوي تحقيق الاتفاق المذكور. لذا فإن تركيبة المجتمع اللبناني والتطورات التي شهدها خلال الستينيات والسبعينيات جعلا الحرب الأهلية في لبنان والتي استنفذت موارد الشعب وطاقاته المقدرة حتى منتصف الثمانينيات بـ ١٠٠ ألف قتيل و٢٠ مليار دولار أمراً وارداً في حسبان المحللين السياسيين، خاصة أن المجتمع اللبناني قد خاض تجربة مماثلة في الخمسينيات (أزمة عام ١٩٥٨ وتم ذكرها في الفصل الأول) بسبب التقارب مع الغرب.[٣] إلا أن المحللين ذهبوا في تحليلهم إلى التركيز على القوى السياسية والعنف السياسي وتفاعل بعضها مع بعض، فكان تحليلان مختلفان ركز كل منهما على:

ركز أولهما في المعطيات الداخلية وأهمها الواقع الطائفي المعقد الذي كان المرحلة الختامية للتطور الطائفي في لبنان بعد مرحلتَي الطائفية المستقرة زمن العثمانيين، والطائفية المنفجرة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأهلية عام ١٩٥٨. وفي إطار تلك المرحلة النهائية ركز المحللون على خصوصية العامل الاجتماعي-الاقتصادي؛ إذ إنه يؤثّر في التوجهات الطائفية أكثر مما يتأثر ويتحدد بها. فقد أثبتت دراسة على عيّنة من ٤١٥ مسلماً سُنِّياً في مدينة صيدا ذات الأغلبية السُّنية، أن أثرياء هذه الطائفة يتعاطفون مع الموارنة في مدينتهم بحُكم وحدة المصالح. في الوقت الذي

---

[١] . عبد الرؤوف سنَو: حرب لبنان، مج ٢، ص ٩-١٢.

[٢] . عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ١٦/تموز/٢٠٠٩، ص١.

[٣]. عبد الرؤوف سنَو: حرب لبنان، مج١، ص ٦٨٥.

يعرب فيه فقراء صيدا السُّنة عن عدائهم للموارنة شعوراً منهم بالغبن. فالتحرك السياسي إذاً يرتبط بالانتماء الطبقي أكثر من ارتباطه بالانتماء الطائفي.[١]

أما ثانيهما فركز على المعطيات الخارجية وتوازنات القوى على المستويَين الدولي والإقليمي، فأبرز أثر الوجود الفلسطيني الداعم لليسار اللبناني في مواجَهة القوى اليمينية المحافظة. ناهيك عن دوره في الأزمة الوزارية الحادّة التي تركت البلاد على شفا حرب أهلية عام ١٩٦٩ بعد ما استعصى تشكيل وزارة جديدة، خلفاً لوزارة رشيد كرامي* وذلك على مدى سبعة أشهر كاملة. ولئن كان لا ينكر دور التأثيرات الخارجية في النموذج اللبناني إلاّ أنه لا يتمتع بالأولوية في تحريك الأحداث. فالمد القومي العربي لم يؤثر في المذابح الدرزية-المارونية عام ١٨٦٠. وكذلك لم يكن له أثر في مذابح صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. وهكذا، فإن تسييس الطائفية كما تجسّد في الميثاق الوطني لم يحفظ للنظام اللبناني استقراره؛ فلا هو حقق المساواة النسبية بين المسلمين والمسيحيين، ولا هو نجح بأسلوب "الفيتو" المتبادل من احتواء الصراعات الطائفية بل على العكس من ذلك كانت الطائفية من أهم عوامل تهديد الشرعية السياسية للنظام اللبناني التي تنطلق من الحفاظ على الطائفية سواء بإقرار بعض الإصلاحات المحددة التي تتجنّب المساس برئاستَي السلطتَين التنفيذية والتشريعية، أو بإقرار التقسيم الجيو- طائفي على غرار سويسرا.[٢]

---

[١] . زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية، ص٨٧-٨٩.

* **رشيد كرامي:** سياسي لبناني ينتمي لمدينة طرابلس. شغل منصب رئيس الوزراء ثماني مرات (رقم قياسي)، كان أولها بين أيلول/ ١٩٥٥ وآذار/ ١٩٥٦ وآخرها بين نيسان/ ١٩٨٤ إلى استشهاده في حزيران/١٩٨٧ حيث اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها. أدين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بتدبير الاغتيال وحُكِم عليه بالإعدام ثم بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه سنة ٢٠٠٥ .وينتمي رشيد كرامي إلى عائلة سياسية عريقة إذ شغل والده وأخوه عمر منصب رئيس الوزراء. انظر: صلاح عيوشي: تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، ص -١٧٨-١٨٢

[٢] . عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، ص٤.

ثانياً: بِنية النظام اللبناني وأثرها في إذكاء الحرب الأهلية:

وسمت الدولة اللبنانية خصوصية نظامها السياسي بسِمات كان لها أعمق الأثر في مسار الحرب الأهلية:

١- **سمات النظام اللبناني**

اتسم النظام اللبناني منذ عام ١٨٦٤ بملامح رئيسية باتت متأصلة فيه وكان لها أثر عميق في مجريات الحرب الأهلية اللبنانية لعل أبرزها:

أ- حُكم كونفدرالي بقيادة البيروقراطية المسيحية:

تطور النظام المِلِّي العثماني* وبسط مفاهيمه على الطوائف الإسلامية والطوائف الأخرى الخاضعة لأحكامه منذ زمن مبكر. ومن ائتلاف الطوائف داخل نظام واحد انبثق نظام طائفي-سياسي كونفدرالي تتمتع فيه بنوع من الحُكم الذاتي وتحكمها جميعاً قيادة خاضعة غالباً لتأثير البيروقراطية المسيحية. كانت معظَم المناصب الإدارية في عهد المتصرفية للمسيحيين ومرد هذه الظاهرة ليس إلى رغبة المتصرف العثماني في إرضاء المسيحيين وضمان ولائهم للباب العالي فحسب بل إلى كون الموارنة قد تمكنوا منذ عام ١٨٥٤ من إنشاء معهد لبناني في روما عاد خريجوه إلى لبنان رهباناً. "وطفقوا ينشئون المدارس في القُرى لنشر التعليم بين أبنائها، وأصبحت بعض هذه المدارس بإدارة الآباء اليسوعيين وسواهم من الإرساليين مراكز تربوية ذات شأن تزوّد الأمراء الشهابيين بالكَتَبَة والمعاونين. وهكذا نشأت على مر الأيام طبقة من المتعلمين الموارنة تبوأت أعلى المناصب في الحياة العامة وأملت في الكثير الغالب سياسة الإمارة الشهابية".[١]

* **النظام الملي العثماني: (نظام الملل)** تقليد عرفي نشأ بين الطوائف غير الإسلامية في الأقاليم التي كانت تحكمها الدولة العثمانية وبين السلطات الحكومية، وبمتقضى هذا العرف أصبح لكل طائفة دينية أو ملية حق استعمال لغتها الخاصة واتباع طقوس مذهبها الديني، ورعاية مؤسساتها الدينية والتعليمية مع حق التقاضي أمام محاكم خاصة بها وجباية الضرائب المقررة على أفراد الطائفة وتوريدها للخزانة العامة.

انظر: جوزيف زيتون: أهل الذمة أثناء الحكم العثماني لبلاد الشام، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣، ص ٧٥.

[١] . ماجد حمدان بهير: متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-١٩١٤)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص ٣٧.

ب- ترابط الإقطاعية والطائفية:

احتفظت الطبقة الإقطاعية بسلطتها ونفوذها بناء على بروتوكول ١٨٦٤ الذي عزز بدوره ارتباط مصلحتها بالطائفية، حيث وزعت مناصب مجلس الإدارة ووظائف الإدارة عامة على الزعماء الإقطاعيين وفق نسب طائفية محسوبة ومتفاوتة. وبتفاعلها مع الطبقة الإقطاعية تطورت الطائفية في ظل هذا النظام إلى بناء أيديولوجي-سياسي للتركيب الاقتصادي القائم.[١]

ج- تحالف البيروقراطية والتجار:

ازدهرت صناعة الحرير اللبناني خلال عهد المتصرفية، وارتفعت أرباح التجار مما حداهم للتفتيش عن أسواق لبيع الحرير في الجوار. وفي الوقت ذاته أحست البيروقراطية الحاكمة بأن تموضع لبنان في سنجق المتصرفية، أي جبل لبنان، يهددها بالاختناق الاقتصادي نظراً إلى ضآلة موارد الجبل. وهكذا توافقت البيروقراطية والتجار على أن سهل البقاع ومناطق صيدا وطرابلس هي متنفَّس واسع لاقتصاد لبنان المتزايد. وبعد توسيع رقعة النظام الطائفي اللبناني إلى الحدود المعلنة عام ١٩٢٠، وفي إطار هذا التفكير فإن تحالف البيروقراطية الحاكمة مع التجار وأصحاب المصالح، الذين رأوا ضرورة توسيع مجالهم الاقتصادي والتجاري لكافة أنحاء البلاد العربية، مما دفعهم إلى تخطي بعض الحواجز الانعزالية التقليدية وإلى جعل الاستقلال السياسي ممكناً عام ١٩٤٣ من خلال الميثاق الوطني. ومع تدفق عوائد النفط العربية في مطلع الخمسينيات وثّقت البيروقراطية الحاكمة تحالفها مع التجار ورجال قطاع الخدمات فسنّت التشريعات اللازمة لتوسيع القطاع المصرفي وقطاع الخدمات بشكل عام. ذلك كله مقابل دعم الطبقة الرأسمالية لقادة النظام في سياستهم الساعية إلى الاحتفاظ بلبنان وسيطاً في عملية النهب الأجنبي لموارد البلاد العربية.[٢]

د- ترسيخ الانفصال:

حرصت سياسة النظام الطائفي على الاحتفاظ بتمييز الكيانات الفئوية (الطائفية وغيرها) داخل الائتلاف الكونفدرالي الذي حكم لبنان طيلة عقود من بروتوكول ١٨٦٤ إلى ميثاق ١٩٤٣ مروراً

---

[١] . رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات، ص ٢٢١.

[٢] . توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي (١٩٤٨-٢٠٠٢) في حدود الليبرالية الاقتصادية، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣٧.

بالانتداب الفرنسي وامتداداً إلى عهد الرئيس فؤاد شهاب*. فمن مجلس إدارة لبنان في عهد المتصرفية، إلى المؤسسات الدستورية في عهد الانتداب الفرنسي، إلى مختلف تشريعات عهود الاستقلال بعد عام ١٩٤٣ رُسخت الطائفية على الصعيد السياسي بموجب قوانين أساسية وأعراف سلوكية لها حرمة القوانين. فعلى صعيد الأحوال الشخصية طُوِّر النظام المِلِّي وعُمِّقت مفاهيمه وأحكامه، وأُصدر قرار في ١٣/آذار/١٩٣٦ يقضي بتقسيم الطوائف إلى طوائف تاريخية خاضعة لأنظمتها الطائفية الخاصة، وأخرى عادية خاضعة لأحكام القانون المدني.(١)

وفي ٢٤/شباط/١٩٤٨ صدر القانون الخاص بالأحوال الشخصية للطائفة الدرزية، وفي ٢/نيسان/١٩٥١ صدر القانون الخاص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية المسيحية، ومرجع الطائفة الإسرائيلية. وتماشياً مع سياسة تعزيز الكيانات الفئوية داخل الائتلاف الكونفدرالي، صدر المرسوم رقم ١٨ في ١٣/كانون الثاني/١٩٥٥ المعدل بموجب القرار رقم ٥ الصادر في ٢/آذار/١٩٦٧ والقاضي بإعطاء المسلمين السُّنة استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية فيتولون تشريع أنظمتهم وإدارتها، ويكون مفتيهم هو الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم لدى السلطات العامة. وساوى عهد شارل حلو* المسلمين الشيعة بالمسلمين السُّنة بإعطائهم الاستقلال عينه في شؤون الدين والأوقاف من خلال إصداره القانون رقم ٧٢ في ١٩/كانون الأول/١٩٦٧.(٢)

---

* **فؤاد شهاب:** انتخب بعد أحداث ١٩٥٨ خلفا للرئيس كميل شمعون. قدم نفسه كمرشح توافقي بشعار "لا غالب ولا مغلوب". قام بعدة إصلاحات إدارية وسعى إلى تحسين علاقة لبنان بالدول العربية الأخرى. تعرض نظام حكمه في ١ /كانون الثاني/ ١٩٦٢ إلى محاولة انقلابية فاشلة دبرها الحزب السوري القومي الاجتماعي. خلفه سنة ١٩٦٤ شارل حلو. سمي النهج الذي تبناه بالشهابية. كان قد قام بعام ١٩٥٢ بتولي رئاسة حكومة عسكرية كان هدفها تأمين انتخاب رئيس جديد للجمهورية وذلك بعد أن قام الرئيس بشارة الخوري بتقديم استقالته له.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج٤، ص ٢٠٥.

(١) . باتريك سيل: رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ت. عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، د.ت، ص ٥١٥.

* **شارل حلو:** رئيس الجمهورية اللبنانية بين ٢٣/أيلول/ ١٩٦٤ و٢٢/أيلول/ ١٩٧٠. .ساهم سنة ١٩١٦ في تأسيس حركة الكتائب، لكنه انسحب منها بعد فترة قصيرة .عين بين عامي ١٩٤٦ -١٩٤٩ سفيراً لدى الفاتيكان، انتخب نائباً عن بيروت في دورة سنة ١٩٥١، شارك في عدة حكومات وحمل عدة حقائب وزارية.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج ٤، ص ٢١٣.

(٢) . جورج قرم: لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع، ص ١١١.

ولم تقف سياسة التشتيت الفئوي عند هذه الحدود بل تعدتها إلى الحق النقابي، إذ أصبح للمهنة الواحدة أكثر من نقابة. وتمكنت مؤسسات التعليم الأجنبي والطائفي أن تفرض نفسها على حساب التعليم الرسمي وسائر المؤسسات الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تخريج أجيال من الشباب متمايزة في تنشئتها التربوية متنافرة في تطلعاتها الوطنية متناقضة في علاقاتها الاجتماعية.[١]

٢- **تناقضات الوضع اللبناني:**

تفاعلت عوامل التركيب الفئوي والإقطاع والتدخل الأجنبي والصعود المبكر للبيروقراطية المسيحية والمخططات الفرنسية والمؤسسات التبشيرية الأجنبية، وتحالف البيروقراطية مع التجار، لتفرز وضعاً خاصاً يبحث دائماً عن استقراره عبْر توازن القوى المتصارعة داخل النظام. فبدا بوضوح أن معضلة لبنان الأولى تتمثل في غياب الوحدة الوطنية العضوية أي الوحدة المجتمعية التي تتجاوز في مفهومها ونتائجها الوضع الفسيفسائي اللبناني بكل ما يضم من طوائف وفئات وطبقات وقوى متصارعة. وقد زاد خطر هذه المعضلة أن لبنان لم يستطع، لكونه جزءاً من المنطقة العربية، أن يتفادى موجة التحرر القومي الثوري. كل ذلك فرض عليه أن يواجِه تحدي الهوية القومية والانتماء المصيري في وقت كانت مؤسساته السياسية تشكو تخلفاً لا تقوى معه على مواجَهة رياح التغيير. ورافق المعضلة السياسية نشوء معضلة اجتماعية-اقتصادية ناجمة عن عوامل ديموجرافية-اقتصادية. فعلى الصعيد الديموجرافي؛ أدى نزوح الريفيين إلى المدن وتحشدهم فيها، خاصة في بيروت، إلى نشوء قطاعات سكانية مدنية واسعة معرضة لشتى وسائل التواصل (الإعلامي وغيره) والتوجيه العقائدي والسياسي، مما أدى إلى اتساع دائرة الجماهير المتطلعة إلى ممارسة دور في النشاط السياسي. ثم إن عملية التمدن لم تؤدِّ إلى اندماج الفئات والجماعات المتمايزة بل عززت مشاعر العزلة والتباعد. كل ذلك أفضى إلى نشوء حالة من التوتر وعدم الاستقرار سببها عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب الحقائق والتطورات الجديدة من جهة، وعدم قدرتها على أن تكون متنفساً للقطاعات السكانية الأكثر وعياً والأكثر رغبة في التحرك والفعل السياسي من جهة أخرى.[٢]
أمّا على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت سياسة التبعية للغرب إلى إعطاء لبنان دور الوسيط بين الاحتكارات الرأسمالية العالمية (شركات النفط الخاصة) والبلدان العربية، ذات الموارد الطبيعية الضخمة، والأسواق الاستهلاكية الواسعة. ولقد كان ذلك من أبرز الأسباب التي أدت إلى تضخم

---

[١] . رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات، ص ٢٣٠.

[٢] . عبد الرؤوف سنَو: حرب لبنان، مج٢، التحولات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية، ص١٢٤٦.

القطاعات المنتجة للخدمات (٦٨ % من الدخل الوطني) على حساب القطاعات المنتجة للسلع (٣٢ % من الدخل الوطني). وأدى تقلص ودائع النفط العربية وتناقص تحويلات المغتربين المالية في منتصف الستينيات إلى حدوث اختلال في القطاع المصرفي (أزمة بنك أنترا عام ١٩٦٦).* كما أن حرب تموز ١٩٦٧ وما أعقبها من مناوشات واضطرابات خارجية وداخلية أضرّا بالقطاع السياحي وقلصا إسهامه في الدخل الوطني. وبالنظر إلى النمو البطيء نسبياً في قطاعَي الزراعة والصناعة فإن الاقتصاد اللبناني واجَه صعوبات جمة كمشكلة البطالة التي رأى بعض خبراء الحكومة في وقت مبكر أنها ستفضي في المستقبل غير البعيد إلى جعل ثلث القوة العاملة اللبنانية عاطلة عن العمل، وإلى تفاقم الصراعات الطبقية والفئوية بسبب تفاوت الدخول وانحصار الرخاء في قِلة ضئيلة من الناس.[١]

٣- **تأثير النظام في الحرب الأهلية اللبنانية:**

كان للنظام السياسي اللبناني دوراً هاماً في إذكاء حدّة الحرب الأهلية اللبنانية وذلك لترسيخه مبدأ الطائفية. إذ نشأ على أساس "توزيع السلطة السياسية بين الطوائف المختلفة"[٢]، فيكون رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سُنياً، ورئيس مجلس النواب مسلماً شيعياً. أما مجلس النواب فتكون الأغلبية فيه للمسيحيين بنسبة ٦ إلى ٥. وكذلك تتوزع الطوائف المناصب الكبرى الحكومية والإدارية والعسكرية. كما أن الأحزاب اللبنانية الرئيسية اتسمت في الفترة التي تلت الاستقلال بأنها تجمعات طائفية.[٣]

أما الميثاق الوطني إحدى الدعامتَين اللتَين نهض عليهما النظام اللبناني فيمكِن القول إنه لم يكُن "وطنياً" بقدر ما كان "طائفياً" فغير صحيح أنه أنشأ دولة علمانية أو علاقات سياسية علمانية في لبنان، بل رسّخ الطائفية وجعل التغيير السياسي يمر أساساً عبْر قنواتها، كما رسّخ سلطة الزعماء العشائريين في مناطقهم. وهكذا بدلاً من أن تصبح المؤسسات السياسية أداة لتغيير الوضع الطائفي،

---

* **أزمة بنك أنترا ١٩٦٦:** مصرف لبناني أسسه يوسف بيدس سنة ١٩٥١. أصبح أكبر مصرف في لبنان خلال سنوات قليلة، قبل أن يشهر إفلاسه في ظروف بقيت مثيرة للجدل وذلك عام ١٩٦٦ في عهد الرئيس شارل حلو.
انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج٥، ص ٢٣٤.

[١] . نجيب السكندرا: بعض مشكلات الهجرة والبطالة قبل وخلال الحرب الأهلية، مجلة الطريق، ٦/ كانون الأول/١٩٨٤، ٢٠٠٧، ص ٣.

[٢] . عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، ص٣.

[٣] . كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، ص ٩٣.

أمست قوة لتدعيمه وتكريسه. ومن الميثاق انبثقت مصطلحات مثل المسيحية السياسية والإسلام السياسي، بمعنى وجود فئة من السياسيين العشائريين الذين ترتبط مصالحهم بانقسام المجتمع إلى طوائف متميزة ويعملون على تعميق هذا الانقسام، وتأكيد استقلال الكيانات الطائفية من خلال المؤسسات السياسية القائمة. ولم يقتصر الطابع الطائفي على العلاقات بين الطوائف بعضها ببعض بل تغلغل داخل كل طائفة على حِدَة؛ إذ إن الوظائف الحكومية توزَّع على أساس طائفي فأبناء كل طائفة يتصارعون حول نصيبها من تلك الوظائف.[١]

ودستورياً، لم يكن النظام اللبناني نظاماً نيابياً ولا نظاماً رئاسياً، وإنما هو خليط من النظامَين وإنْ غلب عليه من الناحية الواقعية سمات النظام الرئاسي إذ يُعَدّ رئيس الجمهورية من الناحيتَين النظرية والعملية الشخص المسيطر في النظام، وينتخب لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد، بوساطة مجلس النواب بأغلبية الثلثَين في أول اقتراع.[٢]

فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه النسبة يكون انتخابه في الاقتراع الثاني بالأغلبية المطلقة. ويعيّن رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، وله أن يدعو مجلس النواب إلى جلسة استثنائية وبموافقة مجلس الوزراء، كما يستطيع أن يحل المجلس النيابي والمشاركة في السلطة التشريعية من خلال حقه في الاعتراض على القوانين، فإذا اعترض على تشريع ما، يعاد إلى مجلس النواب الذي يعدله أو يعيد التصويت عليه، وفي هذه الحالة يحتاج التشريع إلى أغلبية الثلثَين. وتشير التجربة العملية إلى سيطرة الرئيس على مجلس النواب، خاصة إذا أدخلنا في الحسبان الوضع الطائفي ووجود أغلبية مسيحية فيه. ومع كل هذه السلطات فإن الرئيس ليس مسؤولاً أمام المجلس النيابي، وإنما تنحصر المسؤولية في رئيس الوزارة وأعضائها.[٣]

ومن متابعة علاقة الوزارة بمجلس النواب يمكِن رؤية الضعف النسبي لدور المجلس، فالوزارة تتغير عادة على أثر خلاف مع رئيس الجمهورية وعدم رضاه عن نشاطها، وليس لسحب المجلس النيابي ثقته منها. وفي الفترة ما بين ١٩٢٦-١٩٦٤ شهد لبنان ٤٦ وزارة فيكون متوسط عمر الوزارة الواحدة أقلّ من ٨ أشهر. أما على مستوى الأحزاب، اتّسم النظام الحزبي اللبناني بعدد من السمات، منها:

١. التعدد الحزبي وعدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب.

---

[١] . كمال الحاج: الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، ص١٤٣.

[٢] . خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٥٣.

[٣] . كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، ص ٩٧.

٢. الطابع الفردي للأحزاب ونشوؤها من الأوضاع العشائرية السائدة، ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأُسَري والانتساب إلى أُسَر ذات نفوذ عشائري أو إقطاعي أو إقليمي قوي.
٣. توارث الأُسْرة الواحدة قيادة الحزب: طوني فرنجية* ابن الرئيس سليمان فرنجية، وأمين الجميل ابن بيار الجميل*، ووليد جنبلاط ابن كمال جنبلاط.
٤. عدم مشاركة الأحزاب في صنع السياسة، فالأحزاب لا تمارس دوراً مهماً في العملية السياسية نظراً إلى المعايير التي يفرضها الوضع الطائفي بالنسبة إلى اختيار النواب.[١]

منذ بداية الستينيات أخذ دور أحزاب حديثة النشأة ذات طابع يساري أو علماني وطني، يتزايد لسببَين: أولهما مخاطبتها للجماهير مباشرة. مما أجبر الزعماء التقليديين على أن يحذوا حذوها خوفاً على نفوذهم من الضياع. وثانيهما مبادرة بعض الأحزاب ذات الطابع الأيديولوجي كالحزب القومي

---

* **طوني فرنجية:** سياسي لبناني. أسس سنة ١٩٦٩ "ميليشيا المردة" وقادها في معارك بداية الحرب الأهلية اللبنانية ضد قوى الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينيين إلى جانب ميليشيات الجبهة اللبنانية الأخرى. أدى انفصال المردة عن الجبهة إلى وقوع عدة مناوشات بين الطرفين. وفي ١٣ /حزيران/ ١٩٧٨ قامت وحدات تابعة لميليشيا القوات اللبنانية بالهجوم على معقله الصيفي بإهدن مما أدى إلى مقتله إلى جانب عقيلته «فيرا قرداحي» وطفلته «جيهان» وعدد من أنصاره في ما سمي بمجزرة إهدن.
انظر: ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن أو لعنة العرب المسيحيين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١٢.

* **بيير الجميل:** سياسي لبناني ومؤسس حزب الكتائب. كان من أبرز السياسيين اللبنانيين طوال أكثر من ٤٠ عاما وأحد أبرز أركان الجبهة اللبنانية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. شغل عدة مناصب وزارية ابتداءً من العام ١٩٥٨ إلى وفاته، كما انتخب عضوًا في المجلس النيابي سنوات ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢. انتخب ولداه بشير ثم أمين سنة ١٩٨٢ في منصب رئاسة الجمهورية، وكان حفيده بيار أمين الجميل وزيرًا للصناعة في حكومة فؤاد السنيورة حتى اغتياله في ٢١/تشرين الثاني/٢٠٠٦. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج١، ص -٦٣١-٦٣٢.
أمين الجميل: رئيس الجمهورية اللبنانية بالفترة من ٢٢ /أيلول/ ١٩٨٢ إلى ٢٢ /أيلول/ ١٩٨٨، ورئيس لحزب الكتائب الذي اسسه والده بيار الجميل. تم اختياره رئيسًا للدولة في ٢١ /أيلول/ ١٩٨٢ في ظروف استثنائية ليخلف أخاه بشير الذي تم انتخابه لرئاسة لبنان ولكنه اغتيل قبل تسلمه المنصب. انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج٣، ص ١٣٦.

[١] . توفيق المقدسي: الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، بيروت، منشورات الجريدة والأوراليان، ١٩٥٩، ص٥٢.

السوري وحزب البعث والحركات الاشتراكية إلى طرح قضايا الصراع الاجتماعي وفرضها على العملية السياسية.[١]

والخلاصة أن من أهم سمات النظام السياسي اللبناني:

١. عدم استقرار سياسي تمثل في قِصر متوسط عمْر الوزارة.
٢. أوليجارشية* النخبة الحاكمة. ويتضح ذلك في قِلة عددها بالنسبة إلى عدد المناصب الوزارية ونوعاً في أنها ترمز إلى الزعامات العشائرية والإقطاعية. ففي الأربعينيات، وحتى منتصف الخمسينيات، استأثر كبار ملاّك الأراضي بأغلبية المقاعد النيابية، غير أنهم نقلوها شكلياً، في الستينيات، حيث طغى على المجلس النيابي المهنيون، وأبناؤهم وأبناء الأُسَر العريقة.
٣. محدودية المشاركة السياسية، إذ لم يمارس حق الانتخاب قبْل الحرب الأهلية سوى ٣٢ % ممن يحق لهم التصويت.
٤. الطابع الطائفي للنظام السياسي والعلاقات السياسية السائدة فيه حتى إنه لا يمكن تسميته مجتمعاً تعددياً؛ لأن التعددية تتضمن توزيع القوة السياسية بين عدد من الجماعات والتنظيمات ترتبط فيما بينها بعدد من الولاءات المشتركة، ووجود اتفاق عام بينها يعبّر عن الرضاء العام في المجتمع.[٢]

وصل لبنان في أيار/١٩٧٣ إلى حافة حرب أهلية وذلك بعد وفاة الرئيس فؤاد شهاب حين حدثت مواجهة ساخنة بين النظام وخصومه، ولوحظ تنامي أسلوب الاحتكام إلى العنف بين الفريقَين. زد على ذلك أن الرئاسة الأولى (الرئيس) استأثرت بقضية السيادة فتصدت لعدد من المواقف وأخذت

---

[١] . خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، ص ٦٤.

* **أوليجاريشية:** حكم الأقلية، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. الكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية: ὀλιγαρχία أوليغارخيا. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لأخر. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج١، ص ٦٧.

[٢] . كمال الحاج: الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، ص ١٥٢.

مبادرات مهمة بمعزل عن رئاسة الوزارة. وفي المقابل تصاعد السخط من قِبل بعض القيادات الإسلامية وصولاً لاحتجاج صارخ على ما رأته اختلالاً في التوازن الوطني والديموقراطي.[١]

وعلى صعيد الفكر السياسي، برز اتجاه جديد في صفوف خصوم النظام لا يرضيه الاكتفاء بالقول إن الطائفية هي مجرد قناع يستعمله النظام لحجب الصراع الطبقي، بل بات مسلّماً بأن المسألة الطائفية في أساسها هي مسألة اضطهاد طائفي. ففي تعليقه على بيان الرئيس تقي الدين الصلح*، لطلب الثقة لحكومته وقف كمال جنبلاط في المجلس النيابي يطالب بالمساواة بين الطوائف أو إلغاء الطائفية. وبعد أحداث أيار/١٩٧٣ وعلى أثر اغتيال ثلاثة من قادة المقاومة الفلسطينية، مما أدى إلى استقالة حكومة صائب سلام*، وإزاء كلام جنبلاط وتصريحات غيره من القادة، شعر اللبنانيون أنهم أصبحوا فعلاً على مفترق طرُق.[٢]

ولم يرض الفريق المتشدد في المارونية السياسية تنامي قوة المقاومة الفلسطينية، وتضامن الحركة الوطنية اللبنانية معها. ورأى أن هذه العلاقة بين القوَّتين هي "خلل في ميزان القوى الداخلي يستوجب الاحتكام إلى السلاح".[٣] وهو ما تجلى في حادثة ١٣/نيسان/١٩٧٥ التي أطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية.

وحاولت سورية بتدخّلها أول الأمر، من خلال مؤتمر القمة العربي الثامن المنعقد في القاهرة في ٢٥/تشرين الأول/١٩٧٦ أن تطفئ نيران الحرب الأهلية بالإتيان بشخصية معتدلة ومقبولة من معظم

---

[١] . نادية فاضل عباس فضلي: " التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٧، جامعة بغداد، د.ت، ص ٥٣.

* **تقي الدين الصلح:** رئيس وزراء لبنان، عرف بتوجهه القومي. انتخب نائبًا في مجلس النواب مرتين، الأولى كانت بعام ١٩٥٧-١٩٦٠ وذلك عن دائرة زحلة ، والثانية بعام ١٩٦٤-١٩٦٨ نائبًا عن دائرة بعلبك / الهرمل. في ٨/آب/ ١٩٧٣ عين رئيسًا للوزراء وذلك بعهد الرئيس سليمان فرنجيّة، واستمر بالمنصب حتى ٣١/تشرين الأول/١٩٧٤. انظر: عمر زين: تقي الدين الصلح، سيرة حياة وكفاح، ج١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

* **صائب سلام:** سياسي ورجل أعمال لبناني، يعتبر من أهم رجال الدولة في سنوات ما قبل الحرب الأهلية. شغل عدة مرات منصب رئيس الحكومة بين ١٩٥٢ و١٩٧٣ في عهد ٤ رؤساء مختلفين. أسس سنة ١٩٤٥ طيران الشرق الأوسط كما ترأس من سنة ١٩٥٧ إلى سنة ١٩٨٢ جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية. يعتبر نجله تمام خليفته السياسي. انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج٣، ص ٢٣٤.

[٢] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ١٧٠.

[٣] . أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٦، ص ٦٠.

الأطراف (الرئيس إلياس سركيس)* لتولّي مقاليد الحكم، على أن تتولّى قوات الردع العربية (معظمها وحدات سورية) نزع السلاح من أيدي جميع اللبنانيين. ولكن الرئيس سركيس رفض هذا التدبير بدعوى أنه لا يجوز نزع سلاح "الجبهة اللبنانية" إلا بالتزامن مع تطبيق اتفاق القاهرة* أي نزع سلاح المقاومة الفلسطينية كذلك. وقد تعذر لأسباب عديدة تحقيق رغبة الرئيس سركيس.(١)

وإذ تنامت قوة المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني مع اقترانها بنزوع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التجاوب مع المساعي العربية والدولية لدخول المفاوضات من أجل تقرير مصير الضفة الغربية وغزة، لجأت إسرائيل إلى الحرب لتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في محاولة لإلغاء وزنها السياسي وإحباط مساعي التفاوض، ولإيجاد وضع سياسي جديد في لبنان يباعد بين طوائفه ويمهد تقسيم البلاد إلى دويلات مذهبية. ولعل أبرز ما أفرزه الاحتلال الإسرائيلي لثلث لبنان هو اتفاق ١٧/أيار/١٩٨٣ الذي أريد له أن يحل محل اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩. ولكن مقاومة القوى الوطنية اللبنانية ومعارضة سورية القوية منعتا الحكومة اللبنانية من إبرامه، بل حملتاها على إلغائه كشرط مسبق لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان بسويسرا في ١٢/آذار/١٩٨٤.(٢)

ثالثاً: الأحزاب السياسية في لبنان ودورها في الحرب الأهلية اللبنانية:

أسهمت التنظيمات الحزبية في لبنان بإذكاء حدّة الحرب الأهلية وبلورة طائفيتها؛ إذ انبثق من كل طائفة حزبها. على الرغم من أن الأحزاب في لبنان لم تكن في تكوينها التاريخي مصدراً للتجزئة والتفتت، بل اتُخذت وسيلة إلى الخلاص من الطائفية السياسية-الإقطاعية. ففي عهد الأمراء انتشر

---

* **الياس سركيس:** مع اشتعال نار الحرب الأهلية اللبنانية، فاز بالانتخابات الرئاسية اللبنانية في ٨/أيار/ ١٩٧٦ في خضم الحرب الأهلية اللبنانية وكان الهدف من انتخابة بفترة مبكرة هو الخوف من عدم الاتفاق بالفترة الدستورية لانتخاب رئيس آخر خلفاً للرئيس فرنجية، وقبل أنتهاء فترته الرئاسية وقعت أحداث غزو لبنان ١٩٨٢، توفي في عام ١٩٨٥ . انظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص ٢٣٦.

* **اتفاق القاهرة** :وهو اتفاق عقد في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين الحكومة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش العماد إميل البستاني ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة برئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ياسر عرفات جرى خلاله تنظيم الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي في لبنان. انظر: أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، ص ٦٥.

(١) . عبد الرؤوف سنو: مج١، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٢) . عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ج٢، بيروت، د.ت، ص٣٤٣-٣٤٨.

في البلاد حزبان: القيسي واليمني، ثم الجنبلاطي واليزبكي، اللذان خلفاهما.[١] أما في العهد العثماني، وخصوصاً بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ ظهر في لبنان عدة تجمعات سياسية ضمت أعضاء من لبنان ومن بقية الأقطار العربية. ومن أشهرها جمعية الإخاء العربي-العثماني، العهد، المنتدى الأدبي، العربية الفتاة، الجمعية القحطانية، حزب اللامركزية الإدارية العثماني، جمعية بيروت الإصلاحية.[٢]

وفي عهد الانتداب، عرف لبنان حزبَين سياسيَّين: الحزب الشيوعي الذي أُسِّس عام ١٩٢٤، والحزب القومي السوري عام ١٩٣٣، إضافة إلى كتلتَين برلمانيتَين ارتبط تاريخهما بالخلاف بين شخصيتَين سياسيتَين هما: الكتلة الدستورية والكتلة الوطنية اللتان تحولتا فيما بعد إلى حزبَين سياسيَّين: حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٥٥، وحزب الكتلة الوطنية عام ١٩٤٣. إضافة إلى منظمتَين للشباب تأسستا عام ١٩٣٦ هما: الكتائب اللبنانية والنجّادة اللتان ما لبثتا أن تحولتا إلى حزبَين هما: حزب الكتائب عام ١٩٥٢، وحزب النجّادة عام ١٩٥٤.[٣]

ومع إطلالة عهد الاستقلال وإزاء تزايد الأوضاع في لبنان تردياً، تزايدت فيه الأحزاب ومنها: حزب النداء القومي عام ١٩٥٤، الحزب التقدمي الاشتراكي عام ١٩٥٥، حزب الهيئة الوطنية عام ١٩٥٠، حزب الوطنيين الأحرار عام ١٩٥٧، الحزب الديموقراطي عام ١٩٦٩، وحزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات كما كثرت التجمعات والجبهات والكتل اللبنانية الداعية إلى الإصلاح.[٤]

- **الأحزاب الطائفية:**

أ. حزب الكتائب اللبنانية:

ولدت الكتائب عام ١٩٣٦ في عهد الانتداب الفرنسي كرد على انتشار الحركة العربية في لبنان وعلى النمو الذي يحققه الحزب السوري القومي الاجتماعي، ولكن لم يعترف بها كمنظمة قانونية إلا

---

[١] . عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، ص٥.

[٢] . علي معطي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية، بيروت، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ١١٩.

[٣] . عبد الرؤوف سنو: لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، حوليات جامعة القديس يوسف، العدد ٩، الصادر بتاريخ ٢٠٠٧، ص ٤.

[٤] . أحلام بيضون: إشكالية السيادة والدولة: نموذج لبنان، بيروت، مطابع يوسف بيضون، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠٤.

في كانون الأول/١٩٤٣ عقب استقلال لبنان ولم تتحول إلى حزب سياسي، إلا في آيار/١٩٥٢. ويضم معظم أبناء الطائفة المارونية وإنْ كان دستوره لا يمنع انضمام أبناء الطوائف الأخرى وقد انضم إليه عدد لا بأس به من المسلمين الشيعة، وينتسب إليه عدد كبير من المغتربين اللبنانيين والذين يتركز معظمهم في البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول غربي أفريقيا ويقدّمون له دعماً مالياً مهماً. ويعتبر بيير الجميل الزعيم الروحي للحزب، وقد سعى الحزب منذ تأسيسه إلى تكريس الكيان الإقليمي اللبناني بعيداً عن الانتماء للعروبة. حيث ينادي الحزب بالقومية اللبنانية والعمل على إبرازها، ويطالب بأن تكون قومية علمانية تحترم جميع الأديان والمعتقدات، وإنسانية تنبذ كل انعزالية وترفض أي سيطرة دخيلة. واستمد الحزب مبادئه من أن لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط كما أنه جزء من العالم العربي، وبحُكم هاتَين الصفتَين فإن رسالته خاصة لا يمكنه أن يؤديها إلا إذا أبقِي له طابعه الخاص، أي أن تبقى للمسيحيين أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية. أما إذا رفض المسلمون بقاء السيطرة المسيحية فإن المسيحيين غير ملومين إنْ هم استنجدوا بدولة أجنبية وهو ما حدث عام ١٨٦٠ وتكرر عام ١٩٥٨.[١]

وأثناء الحرب الأهلية اللبنانية قام الحزب بدور قيادي في صفوف المعسكر المعادي للمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية حيث دعى منذ عام ١٩٦٩ إلى إخضاع الوجود الفلسطيني في لبنان إلى هيمنة الدولة اللبنانية.[٢] ولاسيما بعد توقيع اتفاق القاهرة في ٣/تشرين الثاني/١٩٦٩ والذي نظم الوجود الفلسطيني في لبنان وشرع مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من داخل الأراضي اللبنانية الأمر الذي أدى لظهور تيارين ضمن الحزب، الأول يرفض رفضاً قاطعاً الحوار مع الفلسطينيين، وآخر لا يمانع الحوار، وقد سعى التيار الأول لإنشاء جيش حزبي يكون قادراً على مواجهة جيش التحرير الفلسطيني وفي عام ١٩٧٢ ولدت فرقة "ب-ج" وهي مختصر اسم بيير الجميل وأصبحت نواة القوات اللبنانية. وبعد التدخل السوري في لبنان سارعت الكتائب لطلب الحماية من "اسرائيل".[٣]

---

[١] . عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، ج٢، ص٥٠٧.

[٢] . الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية، www.kataebonline.org/alkataeb.htm

[٣] . حازم صاغية: تعريب الكتائب اللبنانية "الحزب، السلطة، الخوف"، بيروت، دار الجديد، ١٩٩١، ص ١٦٢.

ب. حزب القوات اللبنانية:

حزب سياسي وميليشيا عسكرية أسسها بشير الجميل* سنة ١٩٧٦ كان أحد أهم أطراف الحرب الأهلية اللبنانية وخاض الكثير من المعارك ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، وبعد اغتيال مؤسسه سنة ١٩٨٢ أدخلت العديد من التغييرات على قياداته ساعدته على تكوين استقلالية سياسية عن الجبهة اللبنانية، وقد دخل بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠ في صدام كبير مع الجيش اللبناني إلى أن سلّم سلاحه بعد توقيع اتفاق الطائف ١٩٩٠ وتحول لحزب سياسي يرأسه سمير جعجع* وأهم أهداف الحزب:

١- استقلال لبنان وسيادته وإثبات دوره وتفاعله مع بقية دول العالم.

٢- ترسيخ الديمقراطية واحترام الحريات المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمواثيق الدولية واحترام الواقع اللبناني التعددي.

٣- تشجيع الحوار السياسي والفكري والثقافي بين كافة اللبنانيين حول القضايا التي تهمهم.

٤- بناء مجتمع حر متصالح مع نفسه تسوده الطمأنينة.

---

* **بشير الجميّل:** سياسي لبناني وقائد مليشيا القوات اللبنانية. انتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية ولكنه اغتيل قبل تسلمه المنصب. هو الابن الأصغر للزعيم المسيحي بيار الجميل مؤسس ورئيس حزب الكتائب اللبنانية وأخ أمين الجميل. تلقى دروسه الجامعية بكلية الحقوق في جامعة القديس يوسف، ونال في عام ١٩٧١ شهادتين في الحقوق والعلوم السياسية. وفي عام ١٩٧٢ سافر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته، إلا إنه قطعها وعاد في أيلول من العام نفسه وفتح مكتبًا للمحاماة، إلا إنه أقفل المكتب مع بداية الحرب الأهلية وتفرغ للعمل العسكري. وتدرج في حزب الكتائب حتى أصبح قائده العسكري، ومن ثم أسس القوات اللبنانية وتولى قيادتها والتي كانت طرف أساسي في الحرب الأهلية اللبنانية. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٣، ص ٢٣٥.

* **سمير جعجع:** سياسي لبناني. يعتبر من أبرز المشاركين في الحرب الأهلية اللبنانية. يلقب بالحكيم أي الطبيب في اللهجة اللبنانية لدراسته الطب على الرغم من أنه لم يكملها في السنة السادسة بسبب إصابته بالحرب اللبنانية. هو رئيس الهيئة التنفيذية لحزب القوات اللبنانية إحدى الميليشيات المسيحية السابقة التي لعبت دورًا مهمًا في الحرب وتحولت بعد ذلك إلى حزب سياسي. انظر: الجمهورية اللبنانية الديمقراطية، وزارة الإعلام اللبنانية، الأحزاب السياسية في لبنان، لبنان، وزارة الإعلام اللبنانية، ٢٠١٣، ص٣

٥- تنشيط الاقتصاد الحديث والانفتاح على العالم ودعم الشباب والمرأة وتعزيز دورهم في المجتمع، إضافة إلى تنشيط الحياة السياسية.[١]

- **الأحزاب العقائدية:**

أ. الحزب القومي الاجتماعي:

تأسس في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان على يد أنطوان سعادة* وكان حزباً سرياً حتى عام ١٩٣٥ تحول بعدها إلى العلن فشكل ذلك انعطافة قوية في مسيرة الحزب لأنه نقل العمل الشعبي من السعي إلى الاستقلال، إلى العمل القومي والنهضة الاجتماعية، وأثار انتشار الحزب خشية السلطات اللبنانية من القوميين السوريين فزجت أعداداً كبيرة منهم في السجن وكانت ردة فعل أنطوان سعادة أن أعلن "الثورة المسلحة في وجه السلطة"[٢] عام ١٩٤٩والتي انتهت بالفشل ونتج عنها إعدامه الذي اكسب الحزب زخماً من التأييد الجماهيري الذي تعاطف مع قضيته. تحجم دور الحزب أبان الستينات بعد تنامي الفكر القومي العربي المنظم خصوصاً مع انطلاقة ثورة جمال عبد الناصر الذي وقف بوجه الدعوات الإقليمية سواء كانت قومية سورية أو فرعونية أو فينيقية. قاد الحزب انقلاباً خاسراً في عام ١٩٦١ ضد حكم فؤاد شهاب مما حجم كثيرًا من دوره وبقي كذلك حتى بداية السبعينات.[٣]

وقد اعترفت السلطات اللبنانية في عهد الرئيس كميل شمعون بالحزب رسمياً، ومعظم أعضائه من الروم الأرثوذكس وإنْ كان يضم عدداً كبيراً من المسلمين والدروز. ويتلخص موقف الحزب في ثلاث نقاط:

١- فصل الدين عن الدولة.

---

[١] . الموقع الرسمي لحزب القوات اللبنانية، الموقع الالكتروني: www.lebanese-forces.com

* **أنطوان سعادة:** مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي. ولد في بلدة الشوير في جبل لبنان. والده الدكتور خليل سعادة. حاول عام ١٩٢٥ تأليف حزب لتوحيد أبناء الجالية السورية في البرازيل باسم "الشبيبة الفدائية السورية"، لكنه لم يلاق نجاحاً. وأعاد المحاولة عام ١٩٢٧ فأسس "حزب السوريين الأحرار"، الذي توقف نشاطه بعد ثلاث سنوات. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج١، ص ٣٦٤.

[٢] . أنطوان سعادة: الدليل إلى العقيدة السورية، بيروت، لجنة النشر للحزب، ١٩٧٩، ص ٧.

[٣] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ت. سمير عبده ومحمود فلاحة، ط٦، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٦، ص ٩٤.

٢- بعث نهضة سورية قومية اجتماعية وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً وتثبيت سيادتها.

٣- إقامة نظام اقتصادي جديد.[١]

ت. الحزب الشيوعي اللبناني:

أُسِّس الحزب الشيوعي في لبنان عام ١٩٢٤ ولكنه ظل طوال مدة الانتداب الفرنسي مرتبطاً بقيادة الحزب الشيوعي في سورية، وفي عام ١٩٤٣ استقل كل حزب بشخصيته وموارده ولكن أعيد توحيد فرعي الحزب السوري واللبناني بزعامة خالد بكداش* عام ١٩٤٧. ولم يحصل الحزب على ترخيص رسمي بمزاولة عمله في لبنان إلا في تموز/١٩٧٠، دعا الحزب إلى ضرورة التحول الاقتصادي اللبناني من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وناضل من أجل إلغاء الامتيازات الأجنبية. ويشمل نشاط الحزب كافة النواحي السياسية والاقتصادية ويعمل على الاتصال بالطاقات اللبنانية وجمعها وتنظيمها والمطالبة بتحسين أوضاعها وتشجيعها على العمل بمختلف الوسائل لتحقيق أهدافها. [٢]

وقبل اندلاع الحرب الأهلية ١٩٧٥ تمكن الحزب من استقطاب أعداد كبيرة من الشباب ومن مختلف الطوائف، كما تحالف مع الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، حيث ارتبط الحزب بالقضايا العربية وأقام علاقة وثيقة مع حركة فتح بزعامة ياسر عرفات*، والتي أمنت لأفراده التدريب العسكري

---

[١] . فضل شرور: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠، بيروت، دار المسرة، ١٩٨١، ص ٤٧.

* **خالد بكداش:** سياسي سوري ولد لأبوين كرديين، انتسب إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٠ على يد فوزي الزعيم. بقي أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوري حتى وفاته، وكان أحد أعضاء الجبهة الوطنية التقدمية السورية. وبقي صامداً على النهج الماركسي اللينيني حتى وفاته رغم الأزمات التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوري وخصوصاً تميزه بموقف رافض للبيروسترويكا التي أسسها غورباتشوف فيالإتحاد السوفيتي السابق. كما رفض حل الحزب في فترة خراتشوف الذي حاول طرح نظرية التخلي عن الحزب الشيوعي ودمجه بحزب البعث، وكان يعتبر من أبرز الشخصيات الشيوعية العربية وقد سمي بعميد الشيوعيين العرب. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٥ ص ٢١٤.

[٢] . حميد دكروب: السنديانة الحمراء، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤، ص ٧٥.

* **ياسر عرفات:** سياسي فلسطيني وأحد رموز حركة النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال. اسمه الحقيقي محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، عرفه الناس مبكرا باسم محمد القدوة، واسمه الحركي "أبو عمار" ويُكنّى به أيضاً. وهو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب في عام ١٩٩٦. عارض منذ البداية الوجود الإسرائيلي ولكنه

حتى تمكن الحزب عام ١٩٦٩ من انشاء أول وحدة مسلحة باسم "الحرس الشعبي" والتي دعمت الفدائيين الفلسطينيين ضد حزب الكتائب، وقد تميزت علاقة الحزب بالتأزم مع الجانب السوري إلى أن ظهرت التناقضات بين الموقف السوري وقوى الجبهة اللبنانية (الكتائب والأحرار) فانضم الحزب مع الحركة الوطنية للجانب السوري ولاسيما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.[١]

ج. الحزب التقدمي الاشتراكي:

يتميز هذا الحزب بالجمع بين الطابع العقائدي والطابع الطائفي. كما أنه الحزب الوحيد في لبنان الذي يتبنى سياسة اشتراكية يحاول تطبيقها في بعض المجالات. مؤسس الحزب هو كمال جنبلاط وهو ينتسب إلى أسْرة درزية عريقة لها نفوذ قوي ورثته رئاسة الحزب، وإنْ كان يؤمن بأن "هذه الزعامات لا بد لها من الزوال يوماً ما، عندما يتبلور الوعي الشعبي".[٢] استمد الحزب فلسفته من المبادئ الدينية ومبادئ غاندي* وبعض مبادئ الاشتراكية الماركسية* وبعض الأعراف الطائفية. وهو

عاد وقبِل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ في أعقاب هزيمة حزيران/١٩٦٧، وموافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قرار حل الدولتين والدخول في مفاوضات سرية مع الحكومة الإسرائيلية. كرس معظم حياته لقيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالباً بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٧، ص ٣٨٣.

[١] . نهاد حشيشو: الأحزاب في لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٨.

[٢] . كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ط٢، بيروت، الدار التقدمية للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ١٩.

* **غاندي:** كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند. كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، التي تأسست بقوة عقب أهمسا أو اللاعنف الكامل، والتي أدت إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. غاندي معروف في جميع أنحاء العالم باسم المهاتما غاندي (بالسنسكريتية:महात्मा)المهاتما أي 'الروح العظيمة'، وهو تشريف تم تطبيقه عليه من قبل رابندراناث طاغور،وأيضاً في الهند باسم بابو (بالغوجاراتية : બાપુ بابو أي "الأب"). تم تشريفه رسمياً في الهند باعتباره أبو الأمة؛ حيث أن عيد ميلاده، ٢ /تشرين الأول يتم الاحتفال به هناك كغاندي جايانتي، وهو عطلة وطنية، وعالمياً هو اليوم الدولي للاعنف. انظر: مهاتما غاندي: مهاتما غاندي سيرته كما كتبها بقلمه، ترجمة إسماعيل مظهر، مطبعة عيسى الباني، مصر، د.ت.

* **الاشتراكية الماركسية:** هي ممارسة سياسية ونظرية اجتماعية مبنية على أعمال كارل ماركس الفكرية، وهو فيلسوف من أصول ألمانية يهودية من القرن التاسع عشر. عالم اقتصاد، فيلسوف وصحفي وثوري شاركه رفيقه فريدريك إنجلز في وضع الأسس واللبنات الأولى للنظرية الشيوعية. ومن بعدهم بدأ المفكرون الماركسيون في الإضافة وتطوير النظرية بالاستناد إلى الأسس التي أرسى دعائمها ماركس. أسس نظرية الشيوعية العلمية بالاشتراك

يهدف إلى بناء مجتمع على أساس ديموقراطي تسوده الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء، والسلم والحرية ويؤمن بحقوق الإنسان، ويعمل على قيام نظام اجتماعي-اقتصادي جديد على أساس مبدأ: "لكل امرئ قدر استحقاقه وحاجته".[١]

ويتلخص برنامج الحزب في المناداة بإعلان حقوق المواطن وواجباته لتكون مقدمة لدستور جديد، يركز على مبدأ فصل السلطات وتقوية السلطة التنفيذية وتأمين دستورية القوانين من خلال القضاء وجعله أقدس ملاذ للحقوق والحريات. وفي مجال العمل والإنتاج يطالب الحزب بتشريع قانون عادل للملكية ورأس المال والعمل، وضرورة التنافس الحر وحرية العمل والاتّجار، واعتماد نظام مالي وضرائبي يستند إلى مبدأ: "التكليف حسب مقدرة المكلف، والإنفاق حسب الحاجة"[٢] وإنشاء دار للمحاسبة وهيئة مستقلة للرقابة على الصرف، وإخضاع الجهاز الحكومي كله لهيئة تفتيش دائمة. وعلى هذا فقد تبنى الحزب المطالب التالية:[٣]

١- بناء مجتمع على أساس ديموقراطي تسوده الطمأنينة الاجتماعية.

٢- ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق المدنية والسياسية.

٣- تشجيع الملكيات الزراعية الصغيرة والقضاء على نظام المشاركة الزراعية.

٤- منع التكتلات الرأسمالية، أو تكتلات الأشخاص التي ترمي إلى خنق حرية العمل.

٥- اعتماد نظام تعاوني في مختلف فروع الانتاج والاستهلاك مع ضرورة إعطاء عمال الصناعة نصيباً من أرباحها ومنع الأرباح الفاحشة.

٦- تطبيق اللامركزية الإدارية مع تبسيطها وتوسيع صلاحياتها وتحديد أو حصر المسؤوليات.[٤]

مع فريدريك إنجلز. فقد كان الاثنان اشتراكيين بالتفكير، لكن مع وجود الكثير من الأحزاب الاشتراكية، تفرد ماركس وأنجلس بالتوصل إلى فكرة الاشتراكية كتطور حتمي للبشرية وفق المنطق الجدلي وبأدوات ثورية. أعمالهم كانت تهتم في المقام الأول في تحسين أوضاع العمال المهضومة حقوقهم من قبل رأس المال، والقضاء على استغلال رأس المال للإنسان العامل. انظر: سلامة موسى: الاشتراكية، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٤٣، ص ٥٤.

[١] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٢، ص ٢٩٧.

[٢] . كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ص ٢٢.

[٣] . كمال أبو مصلح: كمال جنبلاط ١٩١٧-١٩٧٧، ط٢، بيروت، المكتبة الحديثة، ١٩٨٤، ص ١٥٧.

[٤] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٢، ص ٢٩٨.

وقد لعب الحزب دوراً فعالاً في الحرب الأهلية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط، وكانت ميليشيا الحزب مسيطرة على أجزاء جبل لبنان والشوف، وكان خصمهم الرئيسي في هذه الحرب الموارنة وحزب الكتائب اللبنانية. وفي ١٦/آذار/١٩٧٧ اغتيل كمال جنبلاط وورثه بزعامة الحزب ابنه وليد جنبلاط الذي قاد الحزب وانتقم من المسيحيين كردة فعل على المجازر التي ارتكبتها القوات اللبنانية المارونية ضد الطائفة الدرزية وذلك بإخراج المسيحيين من مناطق جبل لبنان وأحكام السيطرة عليها بمساعدة الجيش السوري والمنظمات الفلسطينية المسلحة.[١]

د. التنظيم الشعبي الناصري:

تنظيم قومي عربي أسسه معروف سعد* سنة ١٩٧٣، يتركز جماهيره في مدينة صيدا، وقد شارك الحزب في الحرب الأهلية الطاحنة وكان إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية أهم مبادئه:

١- الدفاع عن لبنان حق وواجب، فهو مع سلاح المقاومة التي تحارب المحتل.

٢- الدفاع بقوة عن وحدة لبنان الوطنية ونبذ كل أشكال الطائفية والعشائرية.[٢]

هـ. حزب البعث العربي الاشتراكي:

كانت سورية مهداً لحزب البعث العربي الاشتراكي منذ نشأته، ولكن وفي عام ١٩٥٣ اتسع نطاقه ليضم عدداً من المثقفين والدارسين في الجامعة الأمريكية والمثقفين وبعض الأوساط الشعبية. وانقسم الحزب في منتصف الستينات في سوريا إلى قسمين أحدهما بقيادة صلاح جديد* وحافظ الأسد*

---

[١] . فارس أشتي: الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، ج١، بيروت، دار التقدمية، ١٩٨٩، ص ١٠٥.

* **معروف سعد:** وُلد معروف سعد سنة ١٩١٠ لأب مزارع في أسرة شعبية تعمل بالبساتين. درس في مدرسة الفنون الإنجيلية بصيدا، وتخرج سنة ١٩٢٩ من مدرسة عاليه الوطنية. اشتُهر في شبابه بحبه للرياضة والفروسية وعُرف كبطل رياضي. عمل في التدريس بين ١٩٣٠-١٩٣٦ في كل من لبنان وسوريا وفلسطين.، هو سياسي قومي عربي من لبنان، كان يعد من أبرز شخصيات مدينة صيدا قبل أن يتوفى إثر إطلاق النار عليه أثناء تظاهرة مناهضة للحكومة. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج ٥، ص ٣٢٤.

[٢] . نهاد حشيشو: الأحزاب في لبنان، ص ٣٠-٣٢.

* **صلاح جديد:** قائد عسكري سوري وأحد قياديي حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، كان الرئيس الفعلي لسورية خلال أعوام ١٩٦٦-١٩٧٠ قبل أن تطيح به الحركة الانقلابية التي قادها حافظ الأسد.انتسب في أول الأمر إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعدها إنضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، سجن في مصر لفترة

والآخر بقيادة ميشيل عفلق* وصلاح بيطار*، وقد استُنسخ هذا الانقسام إلى لبنان، وما لبث أن انضم الشق الثاني إلى القيادة القومية المرتبطة بحزب البعث العراقي، بينما زاد نفوذ الشق الأول مع دخول الجيش السوري إلى لبنان سنة ١٩٧٦. وتتلخص أهم مبادئه في:

١- الدعوة إلى علمانية الدولة وتبني الخيار الاشتراكي.

٢- اتّباع الوسائل الديموقراطية في جعل الوحدة العربية مطلباً شعبياً مهماً لكل الفئات.

٣- ينظر إلى القضية اللبنانية من ناحية قومية عربية اشتراكية تقتضي التخلص من شائبتَين: الانعزالية والطائفية وذلك عن طريق اللجوء إلى النضال الشعبي، ويرى أن لبنان بلد عربي يعيش في محيط عربي منذ قرون وقوميته العربية مرتكزة على الواقع الحالي. ويعمل الحزب على تدعيمها وتثبيتها بعمل شعبي عربي موحَّد.[١]

- **الأحزاب العقائدية الإسلامية:**

أ. حركة أمل:

قصيرة بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١. انظر: منير بعلبكي: معجم أعلام المورد، ص ٥٥.

* **حافظ الأسد:** رئيس الجمهورية العربية السورية والأمين العام وعضو القيادة القطرية في حزب البعث العربي الاشتراكي والقائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ما بين العامين ١٩٧١-٢٠٠٠. ومنصب رئيس وزراء سوريا ما بين العامين ١٩٧٠-١٩٧١، ومنصب وزير الدفاع ونائب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ما بين العامين ١٩٦٦-١٩٧٢. التزم الأسد بالأيديولوجيا البعثية وشهدت سوريا في عهده ازدياداً في الاستقرار باتجاه نحو العلمانية والصناعة، لتعزيز البلاد باعتبارها قوة إقليمية. انظر: منير بعلبكي: معجم أعلام المورد، ص ٥٦.

* **ميشيل عفلق:** مفكر قومي عربي كان له الدور الأكبر في تأسيس حزب البعث الذي أصبح فيما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي. ولد في دمشق وأكمل دراسته الجامعية في باريس. بعدها عاد إلى دمشق وتنقل بينها وبيروت والقاهرة وبغداد. توفي في مشفى في باريس. انظر: منير بعلبكي: معجم أعلام المورد، ص٤٢.

* **صلاح بيطار:** سياسي وأحد رؤساء وزراء سوريا ومن مؤسسي حزب البعث مع ميشيل عفلق. اسمه الكامل صلاح خير سليم البيطار، جده الشيخ سليم البيطار الملقب بالفرضي، وقد أنجب أربعة ذكور وهم: الشيخ خير والد صلاح البيطار، والشيخ محمد وكان يشغل منصب أمين عام الفتوى في دمشق، والشيخ عبد الغني ويسمى الشافعي الصغير، والرابع الشيخ عبد الرزاق مؤلف كتاب حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر الهجري. انظر: منير بعلبكي: معجم أعلام المورد، ص ٤٢.

[١] . فارس اشتي: الحزب التقدمي الاشتراكي، ص ١٥٦—١٥٩.

لم يمتلك الشيعة أي تنظيم واضح يساعدهم على مشاركتهم ضمن الوسط الحزبي المتنوع في لبنان، إلى أن تم تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في ١٩/كانون الأول/١٩٦٧ ومبايعة الإمام موسى الصدر رئيساً له والذي قاد إضراباً عاماً في ٢٦/أيار/١٩٧٠ للتنديد بالغبن الواقع على أبناء الجنوب، وكان شعارها في تلك المرحلة "إسرائيل شر مطلق".[١]

وبدأ العمل على بناء قوة خاصة لأنصاره استعرضها في مهرجان كبير في بعلبك بـ ١٧/آذار/١٩٧٥ والذي أعلن فيه قيام حركة المحرومين وأعلن أنه سيمد يده للمرة الأخيرة للسلطات اللبنانية تجاه حقوق الشيعة وتحسين وضعهم في لبنان، وأوضح أن حركة المحرومين هي "حركة وطنية إسلامية تلتقي مع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في تحالف واحد يقوم على العمل لتحقيق المطالب الوطنية".[٢]

وبعد اندلاع الحرب الأهلية في ١٣/نيسان/١٩٧٥ اعتصم الصدر وأنصاره في جامع العاملية ببيروت لخمسة أيام "احتجاجاً على الاشتباكات المسلحة بين أبناء الشعب اللبناني".[٣] وبعد أيام من إنهائه الاعتصام تم تفجير لغم في مخيم تدريب أفراد التنظيم في منطقة عين التينة أدى لمقتل ٣٦ منهم. الأمر الذي أدى لإعلان الإمام الصدر في ٦/ تموز/١٩٧٥ عن ولادة تنظيم "أفواج المقاومة اللبنانية" قوة مسلحة للدفاع عن لبنان ومصالح أهل الجنوب وهي ما عرفت بحركة أمل.[٤]

وقد شاركت الحركة في الحرب الأهلية لمواجهة ثلاثة احتمالات وهي "تصفية المقاومة الفلسطينية والتقسيم واحتلال الجنوب".[٥] وقد كان الصدر ميالاً للتعاون مع سوريا، كما انضمت حركته إلى جبهة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية في لبنان المؤيدة لسوريا. وتلتزم الحركة بالأبعاد التالية:

١- الإيمان بالله بمعناه الحقيقي لا بمفهومه التجريدي، وإن الإيمان بالإنسان هو البعد الأرضي للإيمان بالله.

٢- محاربة كل أنواع الظلم والاستبداد ودعم الحرية الكاملة للمواطن.

٣- التمسك بالسيادة الوطنية ومحاربة الاستعمار والمطامع الخارجية.

---

[١] . فضل شرور: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، ص ١٤٦.

[٢] . نهاد حشيشو: الأحزاب في لبنان، ص٤٢.

[٣] . جريدة النهار، ٢/تموز/١٩٧٥، العدد ١٢٥٢٦، ص٣.

[٤] . فضل شرور: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، ص ١٤٨.

[٥] . نهاد حشيشو: الأحزاب في لبنان، ص٤٥.

٤- إلغاء نظام الطائفية السياسية والذي يزعزع وحدة الوطن ويمنع تطور النظام السياسي اللبناني.

٥- تنمية الجنوب اللبناني والوفاء له لأنه جوهر الوطنية وأساسها.[١]

ب.حزب الله:

تنظيم عسكري-سياسي بدأ ظهوره منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ وذلك بعد أن كان جزءاً من حركة أمل ولكنه انفصل عنها. يستمد الحزب مبادئه من الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام ١٩٧٩ ويعتبر نفسه مجسداً لها وملتزماً بتعاليم الإمام الخميني، حيث صدر عن الحزب في بيان له سنة ١٩٨٥: "إن الحزب ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه وتتجسد في آية الله الخميني مفجّر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة".[٢] وأهم مبادئ الحزب:

١- رفض الوجود الأجنبي في لبنان والالتزام بالوحدة الوطنية.

٢- أولوية مصير ومستقبل لبنان والمساهمة مع بقية القوى السياسية اللبنانية في إقامة مجتمع أكثر عدالة وحرية.

٣- الاهتمام بالقضايا العربية والاسلامية ولاسيما القضية الفلسطينية وضرورة القضاء على الكيان الصهيوني لأنه كيان غير مشروع.[٣]

- **<u>الأحزاب التقليدية:</u>**

أ. حزب الكتلة الوطنية:

أسِّس عام ١٩٣٥ ومعظم أعضائه من المسيحيين. وقد أنشأه أفراد تربطهم مصالح انتخابية وعائلية. وكانت بداية التكتل، النزاع بين عائلتَي "الخوري" و"إدّه"، في الوصول إلى زعامة المسيحيين في لبنان وإلى كرسي رئاسة الجمهورية. وحزب الكتلة يشبه حزب الكتائب في انكماشه، وقد أفضى التنافس بين الحزبين إلى العداء. ومعظم أنصار الحزب من سكان المناطق الجبلية في كسروان ومنطقة الشوف. وبدأ الضعف يدب فيه منذ عام ١٩٤٣ وينقسم نشاط الحزب إلى قسمين:

---

[١] . نهى قاطرجي: طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك، مكتبة صيد الفوائد، بيروت، د.ت، ص٣٨.

[٢] . أحمد عبد الحسين سعيد النصر الله: حزب الله ودوره السياسي في لبنان ١٩٨٢-١٩٨٩، رسالة ماجستير جامعة البصرة، كلية الدراسات التاريخية، ٢٠١٠، ص ٢٥.

[٣] . نهى قاطرجي: طوائف لبنان، ص ٤٣.

١- في السياسة الخارجية: يهدف إلى توثيق التعاون بين الدول العربية على أساس المساواة في السيادة بين جميع الدول المتعاونة ضمن ميثاق الجامعة العربية. وعدم المساس باستقلال لبنان وسيادته وخصوصيته، وتعزيز شأن المغتربين وتوثيق روابطهم بالوطن الأم وإقرار جنسيتهم اللبنانية وحسابهم في الإحصاء والتمثيل النيابي.

٢- في السياسة الداخلية: يعمل الحزب على إنعاش اجتماعي-اقتصادي لرفع مستوى معيشة المواطن، وتمكين الوحدة الوطنية بكافة الوسائل بين اللبنانيين مقيمين ومغتربين، وإيجاد صندوق وطني لتوثيق الصِّلات فيما بينهم، ولتأمين عودة المغتربين المحتاجين ومن أهم زعماء الحزب ريمون إده*.[١]

ب. حزب الاتحاد الدستوري أو الكتلة الدستورية:

أسّسه الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٣٤. يؤكد الحزب ضرورة الحفاظ على الميثاق الوطني، والسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين وإلغاء الطائفية تدريجاً، وجعل المهارة، وحدها أساساً للتوظيف. وقد وضع الحزب برامج في مجالات السياسة المالية والاقتصادية والأحوال الاجتماعية وشؤون التعليم طالب الحكومة باتّباعها. كما حدد علاقة المغتربين بوطنهم، وخطط لتنميتها وتطويرها.[٢]

ت. حزب الوطنيين الأحرار:

أنشأه الرئيس السابق كميل شمعون في نهاية عام ١٩٥٨ عقب انتهاء عهده حتى يكون سنداً له على استمرار نضاله السياسي. واستطاع منذ عام ١٩٦٠ الوصول إلى المجلس النيابي. وتتلخص مبادئ

---

* **ريمون أدّه:** زعيم سياسي لبناني، هو ابن الرئيس إميل أده (*رئيس لبنان قبل الاستقلال بالفترة ما بين ١٩٣٦ – ١٩٤١*)، وانتخب خلفاً له في عام ١٩٤٩ كعميد لحزب الكتلة الوطنية .دخل إلى البرلمان اللبناني كعضو في عام ١٩٥٣ واستمر فيه حتى عام ١٩٩٢ كنائب عن جبيل. قدم عدة اقتراحات أصبحت قوانين من أهمها قانون السرية المصرفية والأبنية الفخمة والحساب المصرفي المشترك وقانون من أين لك هذا؟ كما إنه شارك بالحكومة اللبنانية كوزير بعدد من الحكومات وحمل أكثر من حقيبه وزارية. انظر: خليل أحمد خليل: لبنان يساراً، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٠-٢٣.

[١] . عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، ج٢، ص ٣٥١.

[٢] . سونيا الدبس: الحياة النيابية في لبنان، مقارنة بين مجلسي ١٩٧٢-١٩٩٢، مج١٩، الحياة النيابية، حزيران ١٩٩٦، بيروت، ص٩٢-٩٣.

الحزب داخلياً بحرصه على استمرار نظام الحُكم الديموقراطي وتعزيزه. كما أنه يناهض الدعوات الطائفية والعنصرية والإقليمية والإقطاعية. ويدعو للوحدة الوطنية والمساواة التامة بين جميع المواطنين. ويعمل في مجالَي الاجتماع والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية. ويؤيد السياسة اللبنانية التقليدية. ويشجع توظيف رؤوس الأموال المغتربة والعربية والأجنبية.[١]

ث. حزب الهاشناق:

تكوّن هذا الحزب عام ١٨٩٠ بعد أن انضمت إليه كافة التنظيمات الأرمنية، فهو حزب سياسي أرمني ينتشر في أوساط الجالية الأرمنية في بلدان الشرق الأوسط وخصوصاً في لبنان وسوريا، وتعتبر مناطق بيروت وجبل لبنان مناطق تواجد الأرمن. وهدفه الوحيد كما نص على ذلك البيان الذي أعلن إنشاءه هو هدف وطني: جمع الأرمن لتحرير أرمينيا من الحكم التركي. ويتميز الحزب باللامركزية، فقد أنشئت له فروع في بعض دول أوروبا وآسيا من بينها سورية ولبنان وأمريكا اللاتينية والشمالية، ويدافع الحزب عن الحركة الشيوعية، وأهم مواقفه:

١- دعم القرار الشعبي اللبناني في مقاومة الاحتلال "الاسرائيلي" ويعتبر أن سلاح المقاومة يجب أن يبقى ريثما يتم تحرير الأرض.

٢- يؤمن بفصل الدين عن الدولة فهو حزب علماني يحترم جميع الأديان والطوائف ويرفض حل أي مشكلة على أساس طائفي.

٣- يدافع عن قضية العدالة بشكل عام والعدالة الاجتماعية خصوصاً ويطالب بقانون انتخابي عادل.[٢]

ج. حزب الطاشناق الأرمني:

حزب سياسي يميني تأسس سنة ١٨٩٠ ينتهج سياسية موالية للغرب ومعادية للشيوعية، وبالتالي هو ضد سياسة غريمه حزب الهاشناق الشيوعي الأرمني. انتشر بين اللاجئين الأرمن في الشرق الأوسط أثناء الحربين العالميتين، يهدف هذا الحزب إلى تجسيد الاعتدال في لبنان والوقوف ضد الاقتتال الطائفي ومشاريع التقسيم.[٣]

---

[١] . جاسم محمد خضير: مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب،٢٠٠٦، ص٨٠-٨٢.

[٢] . الموقع الرسمي لحزب الهاشناق الاشتراكي الديمقراطي، الموقع الالكتروني: www.hunchak.org/sm٢.doc

[٣] . عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٢، ص ٣٠٨.

- **الحركات اللبنانية:**

أ- حركة القوميين العرب:

ظهرت قبل نشوب الحرب العالمية الثانية داخل الجامعة الأمريكية في بيروت لبلورة معنى القومية العربية في أذهان الشباب العربي المثقف. ثم اندلعت حرب فلسطين فألهبت شعور بعض أعضائها، وأصبح شعارهم الدعوة المستمرة إلى إحياء عروبة فلسطين. كما وقف القائمون على الحركة ضد حلف بغداد* وتتلخص مبادئ الحركة في الآتي:

١- المطالبة بتحقيق الوحدة بين سورية والعراق والأردن.

٢- المطالبة بتركيز نشاط الدول العربية في محاربة الصهيونية والشيوعية.

٣- حق الدول العربية في اختيار النظام الاقتصادي الذي تراه ملائماً لها بعد توحيدها.[١]

وبالنسبة إلى لبنان، رأى القوميون العرب أن لهذا البلد وضعاً خاصاً، ولهذا فهُم يدعون إلى الإيمان بعروبته. وإذا كان كيان لبنان هو رهن إرادة شعبه، فيجب ألاّ يكون هذا الكيان عقبة في طريق مطالب الحركة العربية التحررية. كما يناشدون لبنان أن يكون شعار سياسته الخارجية والداخلية هو "التحرر الإيجابي والاستعداد من أجل القضاء على إسرائيل".[٢]

ب- مؤتمر الخريجين العرب:

انبثقت فكرة هذا المؤتمر في أعقاب حرب فلسطين الأولى ١٩٤٨ فتولت جماعته درس القضايا العربية على نحو علمي ومنطقي بهدف استخلاص نتائج تصلح لأن تكون أساساً للسياسة العربية، وللتوجيه الشعبي. عقد المؤتمر اجتماعه الأول في حزيران/١٩٥٤ في بيروت، وضم ممثلين عن: السودان، مصر، سورية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية. ثم عقد اجتماعاً آخر في القدس في تشرين الأول/١٩٥٥ وكان أهم توصياته:

- إقرار الأُسُس لدستور دولة الاتحاد العربي.

---

* **حلف بغداد:** هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام ١٩٥٥ للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان
انظر: جوزيف ميغزل: لبنان والقضية العربية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩، ص ٤٠.

[١] . خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، ص ٨٢.

[٢] . سهير سلطي النل: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦، ص ١١٥.

- تتبع التيارات الفكرية الهادفة إلى التضليل والانحراف بالحركات القومية، مع دعم الطابع العربي للتعليم وتجنّب كل ما يؤدي إلى إثارة النعرات الطائفية والعنصرية والمذهبية.
- استنكار المؤتمر للمعاهدات والاتفاقات الثنائية بين الدول العربية والدول الغربية الاستعمارية.
- جعل الوحدة العربية الهدف المباشر لكفاح الشعب العربي.
- دعوة الشعب العربي إلى رفض كل الأحلاف.[١]

ت. حركة التقدم الوطني:

أسست في نيسان/١٩٦١ بقيادة ١٠ نواب (أميل البستاني، شارل سعد، فؤاد بطرس، جميل لحود، إبراهيم عبد الله، علي بزي، رفيق نجا، بشير الأعور، فضل الله تلحوق، أميل مكرزل). ويتضمن ميثاق الحركة مخططها ونظرتها إلى أُسُس الحُكم العامة في لبنان، والاقتصاد وتطويره، والسياسة الخارجية. كما دعت الحركة إلى:

١- تأجيل الديمقراطية، وتصحيح نظام الحُكم بما يتفق وخصائص المجتمع مع اعتماد التخطيط العلمي بشكل منهجي في جميع مجالات العمل العام، ووضع تشريعات تتوافق مع متطلبات الحياة الجديدة ووحدة المواطنين، وضرورة انتقال القيادة السياسية إلى الشباب الواعي، وإلغاء الطائفية. لهذا تنادي الحركة بإعادة تنظيم دوائر الدولة.

٢- ضرورة مراعاة أن لبنان بلد عربي مستقل بكيانه الحالي يتبنّى قضايا الدول العربية التحررية ومنها قضية فلسطين.

٣- العمل على التوفيق بين الحرية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي، والسعي إلى تأمين الأسواق العربية ثم الأسواق العالمية.[٢]

---

[١] . توفيق المقدسي: الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٦٩.

[٢] . جورج قرم: لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع، ص ٩٩-١٠٠.

رابعاً: البعد الاقتصادي للحرب الأهلية اللبنانية:

ساعدت طبيعة الاقتصاد اللبناني على الجمود السياسي الذي عاشه لبنان لفترة طويلة بسبب عدم تطور أو تغيير في البنية الاقتصادية، إذ استند هذا الاقتصاد إلى الخدمات التي مثلت حوالي ٧٠% من الدخل القومي وهي من أعلى النسب في العالم. وجوهر هذا القطاع هو العمل المصرفي، ولعل أكثر ما ميز السوق المالية في لبنان أن ثلثي نشاطها كان في أيدي المصارف الأجنبية والمختلطة، والثلث الباقي افتقد التنوع، إذ لم توجد مصارف متخصصة باستثناء مصرف التسليف الزراعي والصناعي.[١]

وبقي دورها حتى عام ١٩٧٤ محصوراً في نقْل الأموال العربية إلى الأسواق الدولية. فمن أصل ٧٧٢ شركة هناك ٢٤٨ شركة أي ٣٢,١% هي فروع لشركات أجنبية. و١٥٢ شركة أي ١٩,٦% هي شركات مختلطة. أي أن الرأسمال الأجنبي كان موجوداً بصورة مباشرة في ٤٠٠ شركة أي ٥٢% من مجموع مؤسسات قطاع الخدمات المعلن عنها رسمياً، إلى جانب ٣٧٠ شركة أخرى مرتبطة بالدول الرأسمالية المسيطرة وذلك من خلال وظائفها ودورها كمحطة محلية أي أن هذا القطاع كله يحكمه الغرب.[٢]

فإذا ما أخضع قطاع واحد من الخدمات مثلاً وهو قطاع المصارف لإحصاءات الدراسة الفرنسية، يتضح أنه في عام ١٩٧٢سيطرت المصارف الأجنبية على النشاط المصرفي، وصاحب ذلك ظاهرة ذوبان المصارف اللبنانية والعربية في المصارف الأجنبية وفق الجدول التالي:

---

[١] . هلال رضا: "الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز السياسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٧.

[٢] . يوسف شبل: وضع لبنان المالي: الفترة الحرجة، مجلة الاقتصاد والأعمال، ١٩٨٢، العدد ٣٨، ص ٣٨.

جدول (٥): إحصاء عام ١٩٧٢ حول النشاط المصرفي للمصارف الأجنبية والعربية واللبنانية. [١]

المصارف	النسبة المئوية للودائع	النسبة المئوية للقروض
المصارف الأجنبية	%٢٧	%٢٨
المصارف ذات الأكثرية الأجنبية	%٣٠	%٣٢
المصارف العربية	%١١،٧	%٣،٧
المصارف ذات الأكثرية العربية	%١١،٣	%١٠،٧
المصارف اللبنانية	% ٢٠	% ٢٢

وهكذا نرى من الجدول أن ٥٧% من الودائع و٦٠% من القروض للمصارف الأجنبية. وأن مجموع ما للمصارف العربية بقطاعَيها لم يزد على ٢٣% من الودائع و١٨% من القروض. ويبقى للمصارف اللبنانية ٢٠% من الودائع و٢٢% من القروض. وهو ما يعني سيطرة الأجانب على النشاط المصرفي.

ولظروف تتعلق بالمنطقة، فإن لبنان كان نقطة جذب للأموال العربية إذ كان يؤدي دور الوسيط.[٢] وتوضح الإحصائيات أنه بين عامَي ١٩٥٦-١٩٦٥ توجَّه ٦٥% من فائض الأموال النفطية في دول الخليج، أي حوالي مليار ونصف المليار ليرة لبنانية نحو لبنان، زيادة على رؤوس الأموال اللاجئة التي هرب بها أصحابها من الدول العربية وهي حوالي ٦٠ مليون ليرة من فلسطينيين و١٠٠ مليون ليرة من مصريين و١٥٠ مليون ليرة من عراقيين و٥٠٠ مليون ليرة من سوريين، أي ٨١٠ ملايين ليرة لبنانية، أي أن لبنان حصل على مليارين و٣٠٠ مليون ليرة من الأموال العربية خلال هذه الفترة.[٣]

---

[١] . نجيب السكندرا: بعض مشكلات الهجرة والبطالة، ص ٤.

[٢] . هلال رضا: "الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية"، ص ١٨.

[٣] . يوسف شبل: وضع لبنان المالي، ص ٤١.

وأكدت الإحصائيات، أن خطر المصارف الأجنبية في لبنان ينبع من أنها تسحب قسماً مهماً من القروض التي كان يمكِن للاقتصاد اللبناني أن يستفيد منها وذلك باستثمارها في الخارج. فهي تنقل إلى المصارف الأم ما يزيد على نصف الأموال التي كان يمكِن أن توظف في لبنان والشرق الأوسط، وبلغت هذه الأموال ٣٩٨٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤ أي ما يراوح بين ٥٠-٦٠ % من الناتج المحلي.[١]

ويضاف إلى جانب هذا الدور السلبي للمصارف الأجنبية دور آخر تمثّل في التوجيه والتحكم في البنية الاقتصادية للبنان؛ إذ ظهر أن هذه المصارف الأجنبية توجِّه قروضها نحو الخدمات وهي تهدف من ذلك إلى الحدّ من نمو القطاعات الإنتاجية، وتمويل التجارة الواردة أساساً من الغرب. كما أن المصارف اللبنانية تسهم في هذا الدور إذ تتصرف وفق منهج المصارف الأجنبية، وذلك لغياب مؤسسات مالية مؤهلة لتوجيه توظيف رؤوس الأموال.[٢]

ويضاف إلى ذلك دور آخر أدته المؤسسات الأجنبية في لبنان وهو التجارة. فلبنان كان وسيطاً بين الدول الصناعية الكبرى التي يستورد منها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها ١٦,٢% من الواردات عام ١٩٧٤، وتليها فرنسا ولها ١٤,٨%، فألمانيا الغربية ولها ١٣,١%، ثم بريطانيا وإيطاليا ولكل منهما ١١,٨%. وفي الوقت عينه كان لبنان مصدّراً إلى العالم العربي، وفي مقدمته المملكة العربية السعودية التي حصلت على ١٦,٣% من صادراته، فالكويت ونصيبها ٩,٦%، ثم سورية وليبيا ونصيب كلٍّ منهما ٦,٤%. باختصار، كان العالم العربي يحصل على حوالي ٦٠% من الصادرات من لبنان. ولعل ما يجب الإشارة إليه وسط هذه الأرقام أن الشريحة العليا من المسيحيين والمسلمين كان لها مصالح مالية أغلبها مع السعودية والكويت. واللافت أن لبنان مثّل نقطة جذب في مواجَهة التيار الاشتراكي في الدول العربية الكبرى.[٣]

وفي الوقت الذي كان يتعاظم فيه دور قطاع الخدمات في اقتصاد لبنان كان يتقلص دورَي الزراعة والصناعة، فقد هبطت نسبة إسهام الزراعة في الدخل القومي إلى ١٠% بعد أن كانت ١٥%. وفي إطار الزراعة نفسها كادت تنهار معدلات إنتاج الزراعات الغذائية لحساب الزراعات التجارية التي تُعَدّ للتصدير. وهو الأمر عينه الذي عانته الصناعة، إذ اتجهت نحو الصناعات التحويلية،

---

[١] . هلال رضا: "الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية"، ص ١٩.

[٢] . توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي، ص ٢٧٨.

[٣] . يوسف شبل: وضع لبنان المالي، ص ٤٣.

والصناعات التجميعية. ومن ثَمّ فإن النسب الصغيرة التي خصصت للزراعة والصناعة تحولت هي الأخرى إلى خدمة الاقتصاد الوسيط، أي رزحت تحت سيطرة علاقات الشريحة الاقتصادية التي تمثّل الوساطة مع اقتصاديات الغرب. وهكذا، أصبحت سيطرة هذه الشريحة بما لها من سطوة القيادة الطائفية تمثّل ظاهرة الجمود والتخلف في لبنان. فالمعروف أن علاقات الإنتاج الرأسمالي تتيح الفرصة للتطور والقضاء على العلاقات الإقطاعية والعشائرية والطائفية وجعلها في إطار محدود. أما في مجتمع يسوده الاقتصاد الوسيط، فإن إمكانات التطور الطبيعي غير متاحة. ويكفي لتوضيح أثر هذا الاقتصاد في القوى العاملة مقابلة نسبة عمال الزراعة الذين كانوا يمثلون ٤٥% من القوى العاملة في الستينيات بنسبتهم المقدرة بنحو ١٨% في السبعينيات، في حين أن نسبة اليد العاملة في الخدمات في نفس الفترة كانت ٣٤% من القوى العاملة فأصبحت ٥٧%.[١]

وتقلص العمالة في قطاعات الإنتاج كان مؤشراً إلى انهيار نصيب قطاع الإنتاج في الدخل القومي وسيطرة رأس المال التجاري، أي أنه استُبدل توزيع الأرباح بتوزيع وسائل الإنتاج. وفي إطار هذا السياق، توحدت الطوائف لتشكيل توازناتها في المستوى السياسي فاتجه المجتمع اللبناني نحو التعددية الفئوية أكثر منه نحو مجتمع طبقي، فلم توجد طبقة يسودها قدر مشترك من الوعي الواحد على صعيد الإنتاج؛ والقاعدة "أنه لا وجود فعلي للطبقة من دون وعي طبقي، لأنه جزء أساسي في حقيقتها".[٢] ولذلك، فقد وجد في لبنان طبقات متباينة ومتداخلة أفقياً ورأسياً في نوع العمل والمصلحة والنظرة إلى المجتمع في إطار ما يمكِن تسميته بفئات طبقية متمايزة.[٣]

وكان مستحيلاً أن يستمر اقتصاد دولة بهذه الهشاشة من دون أزمات وكانت بداية السبعينيات هي قمة الأزمات التي واجهت لبنان. فالتحول في المنطقة كان يحمل علامات النهاية لدور لبنان، كوسيط، فبدأت عمليات التقلصات الحادّة، وفشل لبنان في اقتطاع حصة أكبر من المال العربي، إذ كانت قِيمة الودائع العربية في الجهاز المصرفي اللبناني ٣ مليارات دولار عام ١٩٧٤، بينما كان دخل دول النفط في العام نفسه يزيد على ٥٠ مليار دولار اتجه معظَمها إلى سوق المال العالمية وكان واضحاً أن بيروت بدأت تفقِد دورها كنقطة مرور للأموال العربية.[٤]

---

[١] . نجيب السكندرا: بعض مشكلات الهجرة والبطالة، ص ٤-٥.

[٢] . توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي، ص ٢٨٣.

[٣] . هلال رضا: "الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية"، ص ١٩.

[٤] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج٢، ص ٩٧٦.

زد على ذلك أن ٦% من سكان لبنان استأثروا بمعظم دخله القومي. بينما تراوح دخل عمال الزراعة والصناعة والحرف وهم بنسبة ٥٠% من السكان، بين ١٥-٢٠% من دخل لبنان القومي. إضافة إلى تركيز السيطرة على النشاط الاقتصادي في العاصمة بيروت، وهو ما يعيب التركيب الاقتصادي لأي دولة. وتكاد بيروت تتفرد به؛ فهي تضم ٧٥% من مجموع العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مما يشير إلى أنها استقطبت حوالي ٦٠% من العاملين في لبنان كله على اختلاف القطاعات. وأسفر التركيز الفريد للنشاط الاقتصادي في بيروت عن انعدام وجود بديل منها في لبنان، فانعدم تقريباً أمام أي من الباحثين عن عمل في غير النشاط الزراعي الفرصة للتوجه إلى سواها.[١]

ومن المظاهر الاقتصادية التي هيأت المناخ للحرب اللبنانية، سعي النظام الرأسمالي آنذاك إلى مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي في أقصر فترة زمنية ممكِنة، على الرغم مما تخلفه من أضرر سواء بالبيئتَين العاملة والاجتماعية أو حتى بالصحة. فالتركيز الشديد للخدمات والإنتاج والعمالة في بيروت إلى جانب الإخلال بالبنيان الاقتصادي، مهدا للثورة. فالجهاز الرسمي لا يستطيع توفير الخدمات الضرورية لمثل هذا الزحف البشري وفي وقت قصير، مما يجعل ظروف الحياة في العاصمة متفاوتة؛ وتصاعُد معدل الأسعار في خطوط جنونية لا تتفق وأي منطق اقتصادي. كل ذلك يجعل الحكومة عاجزة عن العمل، بينما الأزمات تتزايد حدّتها. وبدأت تتزايد معالم أزمة الاقتصاد اللبناني المختل البنيان أصلاً. وكان رأي بيار الجميل أن "الطبقة الغنية يمكِنها أن تتدبر أمرها، والطبقة الدنيا تُعنى بها الدولة، فالمشكلة إذاً تنحصر في الطبقة الوسطى".[٢] وفعلاً قرر المكتب السياسي لحزب الكتائب في كانون الثاني/١٩٧٥ عقد مؤتمر عام لإنقاذ الطبقة الوسطى من الانهيار.

واختلف اللبنانيون في تحليلهم لأزمتهم؛ فرأى فيها حزب الكتائب مسألة غلاء ليس إلاّ. في حين رأت فيها الطوائف المسيحية، غير المارونية، مشكلة اقتصادية-سياسية. أما الحركة الوطنية اللبنانية فعدّتها صراعاً طبقياً يتخفى في أردية الطائفية.[٣]

وعلى الرغم من الموقف السلبي للاتحاد العمالي العام، عقدت مؤتمرات في خمس مدن لبنانية ودعت إلى الإضراب. وخلال مظاهرة طرابلس عبر الناس عن غضبهم من الأوضاع الاقتصادية حيث أن

---

[١] . يوسف شبل :وضع لبنان المالي، ص٤٦- ٤٨.

[٢] . نجيب السكندرا: بعض مشكلات الهجرة والبطالة، ص ٥-٦.

[٣] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج٢، ص ٩٧٩.

"النقمة والثورة تبدوان مشروعتين إزاء كل هذا! خصوصاً عندما ترتهن لقمة الشعب بإدارة الاحتكار، وتصبح هذه الإدارة المحرك لارتفاع الأسعار، في جو تنعدم فيه الرقابة الحكومية".[١] وفي مؤتمر صيدا تحدث النائب السابق معروف سعد فقال: "إن مطلبي هو زيادة الأجور. ولكن رفع الحد الأدنى، لا يهم إلا فئات قليلة، من الخاضعين لقانون العمل. بينما المطالب التي تمس الاحتكار، كاستيراد المواد الأساسية من قِبل الدولة وخفض الأسعار وتعديل قانون الإيجارات لم تحققها الدولة، لأن السلطة نفسها هي سلطة المحتكرين أنفسهم".[٢]

فخلال عامين من الحرب الأهلية خاضت قوى الحركة الوطنية اللبنانية معارك لتحسين الوضع الاقتصادي. وكان شعار المرحلة (١٩٧٣-١٩٧٤) هو ندوات الفكر الملتزم؛ وهي ندوات أقيمت في نوادي القرى والمدن واشترك فيها أحزاب اليمين واليسار وقد كان من الواضح خلال هذه التجربة أن قوى اليسار اللبناني تكتسح اليمين. وفي الحركة النقابية، كانت قوى اليمين تتصور أنها تسيطر على الحركة النقابية بحُكم التركيب العددي؛ إذ تضمن تلك القوى نصف المقاعد ويبقى الصراع حول النصف الآخر، ومن ثَمّ فهي تضمن الأغلبية، وطرحت شعار: "وحدة الطبقة العاملة"[٣]. ولكن التجربة الواقعية خيبت أمل اليمين إذ بدأت الاتحادات تفلت من يده الواحد بعد الآخر مما اضطره إلى سحب شعار الوحدة وطرح شعار التقسيم. لكن الوقت كان في غير مصلحته وقوى اليسار تنتشر في صفوف الحركة النقابية.[٤]

تراوحت التقديرات الخاصة بالخسائر في الحرب الأهلية اللبنانية بين ٦-٩ مليارات ليرة لبنانية خلال السنتين الأوليين للحرب (١٩٧٥-١٩٧٦). ولا شك أن الهيكل الاقتصادي اللبناني بتقسيماته الاقطاعية، واختلال توزيعاته الجغرافية التي ارتبطت إلى حدّ بعيد بالمعايير الطائفية والسطوة السياسية، قد أسهم في فداحة الخسائر التي مُنِي بها لبنان إضافة إلى الطبيعة التراكمية والعلاقة التبادلية بين مختلف المشاكل المتفجرة.[٥]

---

[١] . توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي، ص ٢٨٩.

[٢] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج٢، ص ٩٨١-٩٨٥.

[٣] . توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي، ص ٢٨٧.

[٤] . يوسف شبل :وضع لبنان المالي، ص ٥٢ .

[٥] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج٢، ص ١٠٢٠.

وهكذا كان للعوامل الاقتصادية-الاجتماعية أثرها الكبير والأساسي في إشعال الحرب الأهلية واستمراريتها، إضافة للعوامل الإقليمية والتدخلات الدولية التي غذت هذه الحرب حسب مصالحها وزادت من إشعال النيران لتحقيق بعض المكتسبات، وسنتناول هذه التدخلات الاقليمية والدولية خلال الفصل القادم.

الفصل الثاني:
البُعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية

مقدمة:

عكست فترة منتصف السبعينيات مناخاً إقليمياً متفجراً مهد لإثارة الحرب الأهلية اللبنانية، لاسيما أن الأوضاع العربية آنذاك كانت قد بلغت درجة عالية من التوتر. ففي ١٨/كانون الثاني/١٩٧٤ وُقع اتفاق الفصل بين القوات المصرية-"الإسرائيلية" على الساحة المصرية. وإبّان توقيع اتفاق الفصل بين القوات على الجبهة السورية في ٣١/ أيار/ ١٩٧٤، كانت بذور الخلاف قد برزت على الساحة السياسية وكان الواضح من حملات الحرب الإعلامية أن سورية تتعرض لضغط كبير لتوقيع الاتفاق. وقد اشترك في الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية كلٌّ من مصر والمملكة العربية السعودية. وأصبح واضحاً أن هناك تياران أحدهما يمضي بسرعة نحو التسوية بينما الآخر يتعثر، وما لبث الشقاق أن وقع بينهما.[١]

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل أن اتفاق سيناء الذي كان سيوقع في آذار/١٩٧٥ وتم تأجيل توقيعه إلى أيلول، قد زاد من فجوة الخلاف. إذ كان واضحاً استحالة الوصول إلى اتفاق جديد على الجبهة السورية. إضافة إلى أن الخطوات المتخذة لفتح قناة السويس، والتي رفضتها كلٌّ من سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في حزيران/١٩٧٥، أثارت جدلاً حادّاً بين مؤيد يراها مصدر دخل ودليلاً على حسن النيات، ومعارض يرى أنها شروط مفروضة على مصر. وقد وصلت حدّة الموقف بين مصر من جانب، وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جانب آخر، إلى درجة تجاوزت حدود الخصام السياسي إلى ما يشبه القطيعة في ظل حرب إعلامية ساخنة. وكان الفلسطينيون يخشون أن يفرض عليهم في المستقبل بمقتضى الاتفاق، أن يقبلوا العمل وفق الالتزامات الأمريكية "لإسرائيل"، وهي التزامات لا تترك للمنظمة شيئاً تستطيع المناورة بل الحركة في إطاره، بل تفرض عليها إن أرادت التنازل عن كل شيء مقابل وعد بدعوتها إلى مؤتمر جنيف.[٢]

اعتقد بعض المقتنعين بحتمية نجاح جهود السلام آنذاك أن الموقف الفلسطيني المعارض كان يشكل العقبة الرئيسية وربما الوحيدة التي تحُول دون انعقاد مؤتمر جنيف. وترجمة ذلك لبنانياً، أن موقف المقاومة المعارض كان هو العقبة في سبيل مؤتمر جنيف الذي أمل الموارنة من خلاله أن يتخلصوا من الوجود الفلسطيني. لذلك كان لا بدّ من استنزاف المقاومة على أساس أن أي تصادم في لبنان لن

---

[١]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠، ط٢، بيروت، ١٩٩١، ص ٢١.

[٢]. عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٥.

يؤدي إلى إرهاق المقاومة وتجريدها من معظم أسلحتها فحسب، وإنما إلى التضحية كذلك بعشرات الآلاف من الفلسطينيين.

واستشعر الفلسطينيون بوادر الخطر المحدق بهم؛ إذ كان لا بدّ من وجودهم لإعطاء الشرعية لأي اتفاق نهائي. ولكن ما كيفية هذا الوجود؟ فالأردن، بتأييد عربي، رأى أنه هو طرف المباحثات للتسوية، ثم يأتي الدور الفلسطينيين. ثم إن معالجة القضية ستنطلق من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢* والذي نظر إلى الفلسطينيين من زاوية أنهم لاجئون، الأمر الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا برز دور المنظمة في عرقلة أي اتفاق محتمل يعارض الأهداف الفلسطينية. وكان طبيعياً أن ينتهز موارنة لبنان هذه الفرصة النادرة لضرب المقاومة الفلسطينية.[١]

واستكمالاً لملامح الصورة لابدّ من إلقاء نظرة على خريطة العالم العربي تكون أكثر شمولاً وأبعد مدى من دائرة القضية الفلسطينية والمواقف منها. ويمكن القول إن بدايات الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، قد تبلورت في ظل الوضع التالي للعالم العربي:

١. حرب إعلامية وحشود عسكرية بين العراق وسورية بسبب الخلاف في توزيع مياه نهر الفرات.
٢. الحرب الإعلامية بين مصر وليبيا والتي وصلت إلى درجة الشتائم عبْر الإذاعات على الرغم من أن ليبيا كانت تمثل العمق الاستراتيجي لمصر زمن الحرب.
٣. الخلافات بين مصر وسورية في شأن التحرك نحو التسوية السياسية.[٢]

وارتبط ذلك بتحرك الأردن ضد قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط المتعلق بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ووحدانيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني. وارتكز الأردن في تحركه على التهديد بعدم الاشتراك في جهود السلام، وبالتحديد في مؤتمر جنيف. ولكن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد

---

* **قرار مجلس الأمن ٢٤٢:** قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢/ تشرين الثاني/١٩٧٦، وجاء تعبيراً عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي، الإسرائيلي، حيث أصبغ صفة دولية على مفهوم "الأرض مقابل السلام": انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، مقابل السلام مع العالم العربي. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج ٤، ص ٧٧٣.

[١]. عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، مطبوعات دار الثورة، بغداد، د.ت، ص ٢٤.

[٢]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٢٤.

Gerald Rudolph Ford* ، أقنع الملك الحسين بن علي بالاشتراك في المؤتمر لأسباب تتعلق بالقانون الدولي. فبرز تناقض واضح بين دَورَي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في التسوية. وزاد الأمر تعقيداً اغتيال الملك فيصل في ٢٥/آذار/١٩٧٥، والذي كان من أقوى المطالبين بعروبة القدس.

وكان من أبرز ما شهده عام ١٩٧٥ الوفاق الخليجي بين المملكة العربية السعودية والعراق وإيران الشاه، الذي أعقب اتفاق العراق وإيران في شأن الحدود بينهما في ١٣/حزيران/١٩٧٥. وهو الذي ساهمت الوساطة السعودية والمصرية والتأييد الجزائري في تحقيقه في مؤتمر الأوبك في الجزائر، في آذار من العام نفسه. بيد أن الوفاق الثلاثي لم يحقق للمنطقة استقرارها، إذ ما إن انتهت أزمة الحدود بين العراق وإيران حتى بدأت أزمة الحدود بين قطَر والبحرين، إضافة إلى الثورة في ظفار*، حيث ساندت قوات إيرانية-أردنية-بريطانية السلطان قابوس*، بينما دعم اليمن الجنوبي قوات جبهة تحرير ظفار .[١]

تجسدت هذه الصراعات جميعها على الساحة اللبنانية تجسيداً واضحاً وملموساً؛ إذ إن وجهات النظر المتعارضة بين العرب تبدت إزاء المشكلة اللبنانية، حتى إن سليمان فرنجية قال: "إن العرب

---

* **الرئيس جيرالد فورد:** واسمه عند الولادة ليزلي لينش كينغ الابن؛ (١٤/آب/ ١٩١٣ – ٢٦/كانون الأول/ ٢٠٠٦) هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة .وقبل ذلك شغل منصب نائب الرئيس الأربعين للولايات المتحدة، وذلك لمدة ثماني أشهر بعد استقالة سبيرو أغنيو .وكان أول شخص يعين في منصب نائب الرئيس بموجب أحكام التعديل الدستوري الخامس والعشرين، ومن ثم الشخص الوحيد حتى الآن الذي شغل منصب نائب الرئيس والرئيس دون أن ينتخب لمنصب تنفيذي. وقبل تعيينه في منصب نائب الرئيس، خدم فورد لمدة ٢٥ عاما كنائب عن منطقة الكونغرس الخامسة في ولاية ميشيغان، وكان في تسعة منها زعيم الأقلية في مجلس النواب. انظر: عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٤٥.

* **ثورة ظفار:** هي حركة معادية لحكومة سلطنة عمان، ظهرت في الستينات في فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور والد السلطان قابوس، كانت الثورة تحمل إيديولوجيا اشتراكية شيوعية يدعمها الاتحاد السوفيتي، وامتدت إلى نهاية عام ١٩٧٥، وتم إخمادها كلياً. انظر: فاروق عمر فوزي: تاريخ سلطنة عمان، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

***السلطان قابوس:** قابوس بن سعيد بن تيمور بن تركي البوسعيدي، ولد في ١٨/تشرين الثاني/ ١٩٤٠، هو السلطان التاسع والحاكم الثاني عشر لآسرة آل البو سعيد، سلطان سلطنة عمان.

انظر: فاروق عمر فوزي: تاريخ سلطنة عمان، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٧، ص ٥٤.

[١]. عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٢٦.

حاربوا بعضهم على ساحة لبنان".[١] الأمر الذي أسفر عن عودة سياسة المحاور، ففي مواجهة محور القاهرة- الرياض، سعت سورية إلى إقامة محور دمشق- عمان- بيروت- الثورة الفلسطينية. وحاول كل محور كسر تحالفات المحور الآخر، واستعمل في الصراع كل أنواع الأسلحة من ضغوط إعلامية إلى تأخير المساعدات المالية.[٢]

وكان المعنى المباشر للتطور الحاصل على الساحة العربية، أن تناقضاً في المصالح قد برز على السطح للمرة الأولى منذ قيام الثورة الفلسطينية بين منطقَي الثورة والحكم العربي. وتولدت قناعة لدى بعض الحكام أن استمرار "ثورية" الثورة الفلسطينية هو عقبة في سبيل تحقيق التسوية المطروحة. وإمعاناً في تلك القناعة لم يتردد بعضهم في الدعوة إلى الإقليمية ورفض الثورة الفلسطينية على أساس أنها عبء لا علاقة لهم به، أو أن ما قدموه من أجْلها هو كافٍ. وفي الوقت عينه كان لا بدّ من عملية احتواء أو حصار للقوى القادرة على دعم النضال الفلسطيني، وقد استوعبت كل الطاقات العربية في أزمات شغلت الحكومات بأمنها الذاتي. وأصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً في ٢٢/حزيران/١٩٧٥ تكشف فيه سعي عناصر فلسطينية مدعومة من عواصم عربية إلى شق الساحة الفلسطينية، وخلق بديل من منظمة التحرير الفلسطينية، أو على الأقل تغيير قيادتها التي رفضت المشاركة في مؤتمر جنيف، على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وهكذا، باتت الساحة اللبنانية ميداناً للمعركة من أجْل التسوية، والقضاء على المعارضة الناشطة.[٣]

أمّا "الجبهة اللبنانية" (شمعون-الجميل- شربل القسيس- فرنجية)، فرأت أن الوجود الفلسطيني هو المشكلة وأنه لا حل لأزمة لبنان من دون خروج الفلسطينيين منه. ولم يشاركها في هذا الرأي أحد، سواء من المسيحيين غير الموارنة أو المسلمين من غير المتحالفين مع الموارنة. ولا بدّ، لفهم منطق الجبهة اللبنانية، من التعرض للوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية بمرحلتَيه، ما قبْل الثورة وما بعدها. وهو ما حدده كمال جنبلاط بدقة في قوله: "إن الشعب الفلسطيني يعيش في لبنان في ظل

---

[١]. ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ت. موريس صليبا، مركز الدراسات العربي-الاوروبي، ١٩٩٣، ص ٢٣-٢٧.

[٢] . سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٢٨.

[٣] . شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٤.

رواسب، تذكره بما كان عليه قبْل الثورة في المخيمات، وبممارسات السلطة اللبنانية والمكتب الثاني، (الاستخبارات)، بوجه خاص".[١]

وفي مواجَهة الخوف الفلسطيني، كان هناك خوف ماروني دفين من الوسط العربي تمخضت به عوامل تاريخية متعددة وتصورات نفسية عميقة، حتى بات من المسلَّمات المارونية. وعززته التيارات الفكرية التي أخذت تنشرها الثورة الفلسطينية. ورسّخ الخوف في نفوس الموارنة التبدلات الديموغرافية التي طرأت على التوازن بين مسلمي لبنان ومسيحييه، إذ أصبحت الطائفة المارونية ثالثة الطوائف اللبنانية، بعد الشيعة ثم السُّنة اللتين أصبحتا تمثلان مع الدروز نسبة ٥٦% من سكان لبنان. وسعى الأرثوذكس بدورهم إلى زيادة عددهم ليوازوا الموارنة تقريباً.[٢]

ولا شك أن الوجود الفلسطيني في لبنان، كان عامل تغيير في مجتمع لا يريد قادتُه له أن يتغير، فهو عنصر دفْع لعوامل التحديث في البنيان اللبناني؛ إذ إن مجرد الوجود الفلسطيني على أرض لبنان فتح مجالات واسعة أمام التنظيمات الجماهيرية للحركة، والتي أخذت أحياناً أشكال انتفاضات طبقية. ومن الواضح أن الوجود الفلسطيني الثوري كان يمثّل حماية لنضال "الحركة الوطنية اللبنانية". إلا أنه كان كذلك سبباً لإثارة سخط الموارنة عليه، والذين رأوا، ولا سيما الكتائب، أنه أفقد لبنان توازنه التقليدي في مصلحة اليسار. لذلك تمسكوا بالتوازن التقليدي المؤدي إلى الحل الوسط، وعودة لبنان إلى شعاره: "**لا غالب، ولا مغلوب**".[٣] ولكن المشكلة على حدّ تصور "الكتائب" هي أن وجود المقاومة على أرض لبنان يمنع اتفاق اللبنانيين. وبإضافة التناقض الطبيعي بين الثورة والحكم تكتمل الصورة؛ إذ إن وجود ثورة مسلحة هو خطر يتهدد كل عوامل الاستقرار للحكومات، فكيف به في منطقة تعج بالأزمات![٤]

وهكذا كاد البُعدان اللبناني والعربي يتطابقان تجاه المقاومة الفلسطينية. وكان هناك اتجاهان لاستغلال هذا التطابق على صعيد "الجبهة اللبنانية"، أحدهما يدعو إلى ربط المشروع الانعزالي بالوضع العربي، انطلاقاً من أن عزلة لبنان الكلية عن العالم العربي لن تحميه من أزمته الوطنية والاجتماعية والسياسية، وأن الانتماء إلى العروبة الرسمية هو خير سبيل إلى مواجَهة هذه الأزمة،

---

[١] . كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ص ٦٥.

[٢] . منير اسماعيل: التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان، مجلة الحياة النيابية، مج٨، آذار ٢٠٠٣، ص٤.

[٣] . كميل شمعون: أزمة في لبنان، الفكر الحر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٧.

[٤]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٢٩.

مما يفرض تصحيح المعادلة التاريخية التي حكمت علاقات لبنان بالعالم العربي قبْل هذه الحرب وهي "أقصى الانفتاح الاقتصادي على العرب، وأقصى العزلة السياسية عنهم".[١] وذلك تمهيداً للانتقال إلى معادلة جديدة قوامها الخروج من العزلة السياسية، والانحياز إلى مصلحة الوضع العربي الرسمي، مع الاعتراف بمركز ممتاز لسورية. وفي إطار هذا التعريب الرسمي يكتسب المشروع الانعزالي آفاقاً محددة على النحو التالي:[٢]

١. تأمين استمرارية الكيان اللبناني واستمرارية نظامه السياسي، الطائفي، شبه الإقطاعي، بتوازناته التقليدية من خلال تجديد التسوية المسيحية- الإسلامية في ظل الرعاية العربية.
٢. إحكام السيطرة على الوجود الفلسطيني تحت سقف الخطة العربية الرسمية حيال القضية الفلسطينية، والمسائل المتصلة بالصراع العربي-"الإسرائيلي".
٣. تجميد الصراع اللبناني-"الإسرائيلي" من خلال إقفال الحدود بقوة ردع عربية في وجْه العمل الفدائي.

أما الاتجاه الآخر، دعا إلى الاستعانة الظرفية بالقوة العربية، من أجْل الوصول إلى سلخ لبنان عن العالم العربي في نهاية المطاف. وآفاق المشروع الانعزالي في هذا الاتجاه أبعد مدى من الاتجاه الأول، فهو يسعى إلى:

١. تحويل لبنان كياناً ونظاماً إلى وطن ماروني غير عربي.
٢. محو الوجود الفلسطيني في لبنان.
٣. تبديد التناقض اللبناني-"الإسرائيلي" من أساسه.[٣]

وكانت "الكتائب" في البداية تمثل الاتجاه الأول، بينما "الأحرار" (شمعون) يمثلون الاتجاه الثاني. ولكن الأحداث خلطت المَواقع، فازداد مؤيدو الاتجاه الثاني على صعيد الموارنة بوجه عام. وقد عبّر بشير الجميل قائد "القوات اللبنانية" عن هذين الاتجاهين بقوله: "إن لبنان، يجب أن يكون بلداً لبنانياً، دون أن يمتزج بالعالم العربي. فلدينا حضارتنا وثقافتنا وعلاقتنا المميزة بالغرب. والتحرير الكامل للبنان، لا يستلزم طرد الفلسطينيين منه. وهو ما لم يرضِ "حراس الأرز"، لأنه كان من الصعب إبادة

---

[١]. مكرم صادر: الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢، مؤشرات التطور وأمثولاته، مجلة الحياة النيابية، مج٨، أيلول ١٩٩٣، ص٥.

[٢]. عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٣٢.

[٣] . كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ص ٦٨.

٤٠٠ ألف فلسطيني. ولكن كان يتعين عليهم اختيار العودة إلى المخيمات، وبذلك يصرح لهم بالبقاء في لبنان".[١]

- الدور الفلسطيني في الحرب الأهلية اللبنانية:

اضطلع الطرف الفلسطيني بدور محوري في الحرب الأهلية اللبنانية، نتيجة رفض الموارنة الوجود الفلسطيني في لبنان والذي أرسى أُسُسه اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩. ولمعرفة حقيقة هذا الدور لابد من إلقاء الضوء على أسباب الوجود الفلسطيني في لبنان، وموقف الفلسطينيين إزاء الحرب.

أولاً: أسباب الوجود الفلسطيني في لبنان:

بدأ نزوح الفلسطينيين إلى لبنان منذ الحرب العربية-"الإسرائيلية" الأولى عام ١٩٤٨. وطبقاً لتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"،* والتي أنشئت في ٨/كانون الأول/١٩٤٩، وبدأت أعمالها في أول أيار/١٩٥٠، كان عدد النازحين الفلسطينيين في العالم العربي ٨٧٥ ٩٨٨ شخصاً، منهم ١٠٦ ٧٥٣ فلسطينياً في لبنان إضافة إلى حوالي خمسة وعشرين ألفاً من النازحين غير المسجلين لدى الوكالة. وقد تزايدت هذه الأعداد حتى بلغت حوالي أربعمائة ألف فلسطيني وذلك لعدة أسباب منها:[٢]

١. زيادة الولادات على الوفيات.
٢. زواج الشباب الفلسطيني النازح في سن مبكرة.
٣. تفتيت الأُسَر الفلسطينية النازحة إلى وحدات صغيرة.
٤. نزوح أعداد جديدة إلى لبنان عقب هزيمة ١٩٦٧.
٥. تصادم النظام الأردني مع المقاومة الفلسطينية في أيلول/١٩٧٠.[٣]

---

[١]. منير اسماعيل: التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان، ص ٦.

* UNRWA: United* Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Middle East

[٢] . أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢ ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٧، ص ٣٤.

[٣]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨١، ص ٥٧.

ومنذ بداية الصراع العربي-"الإسرائيلي"، رأت بعض الجهات اللبنانية في بقاء لبنان خارج دائرته ضماناً لحياتها ومستقبلها، فحرصت على استمرار ضعف أوضاعه العسكرية، وإبعاده عن المشاركة في جولات الحرب الأربع ضد "إسرائيل"، في الأعوام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣. وقد نجحت تلك الجهات في ذلك نجاحاً كبيراً. لكن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان أفسد عليها خطتها، وفرض النضال على الساحة اللبنانية وجذب الشباب الوطني إلى المقاومة، فتخطت القضية الفلسطينية كونها قضية عربية رئيسية، لتصبح قضية داخلية ملحّة لا يمكِن تجنّبها أو تجاهلها.[١]

ومر الوجود الفلسطيني في لبنان بمرحلتَين متميزتَين ومتناقضتَين. المرحلة الأولى هي الفترة بين هزيمة عام ١٩٤٨ وقيام الثورة الفلسطينية في أوائل ١٩٦٥. والمرحلة الثانية هي الفترة التي تلت قيام الثورة.[٢]

فخلال المرحلة الأولى كان الفلسطيني نازحاً في المخيمات يفتقر إلى المساعدة الاجتماعية من وكالة الإغاثة وغيرها من المؤسسات، ويعيش تحت رحمة رجال الأمن اللبنانيين، ولا سيما مضايقات المكتب الثاني (الاستخبارات). وأما في المرحلة الثانية، فقد كان ثائراً يحمل سلاحه دفاعاً عن وجوده وقضيته. ولا شك أن هذا التغير ترك آثاره في العلاقات بين الفلسطينيين واللبنانيين على كل المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد كانت العلاقات في المرحلة الأولى علاقات بين مواطنين ونازحين، لكنها أصبحت في المرحلة الثانية علاقات بين مواطنين وثوار. وكانت هزيمة ١٩٦٧ عاملاً مهماً في تعزيز فكرة الكفاح الشعبي المسلح في البلاد العربية بوجه عام، وبين الفلسطينيين بشكل خاص. فتصاعد العمل الفدائي جماهيرياً وتنظيمياً، وأصبح الكيان الفلسطيني حقيقة واقعة منذ عام ١٩٦٨ في الأردن، ومنذ عام ١٩٦٩ في لبنان.[٣]

وبادرت المقاومة فور دخولها لبنان، إلى القيام بعمليات فدائية عدة في الأرض المحتلة، أكسبتها ثقة أهل الجنوب اللبناني. وبدأت علاقات جديدة تتبلور بين رجال المقاومة وأهل الجنوب. وركزت المقاومة قواعدها بداية في منطقة العرقوب، ثم طورت علاقاتها بالأهالي، فامتدت إلى القطاع

---

[١]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٣٠.

[٢] . سامر عبد المنعم أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩-١٩٨٢، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ٣٢.

[٣] . عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص٦٠.

الأوسط، فالمخيمات، فالمدن. وتركز العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان في منطقتَين رئيسيتَين: أولاهما على خطوط وقف إطلاق النار مع "إسرائيل" في الجنوب، والثانية في مخيمات النازحين المتناثرة في مناطق لبنان المختلفة.[١]

وإزاء ازدياد العمليات الفدائية داخل الأرض المحتلة وخارجها، ازدادت حدّة التناقض بين العمل الفدائي ومؤيديه، و"إسرائيل" ومؤيديها. إذ وجد العمل الفدائي منذ بدايته في لبنان تأييداً واسعاً، لاسيما في الجنوب، حيث قدَّم الأهالي كثيراً من العون إلى الفدائيين. إلاّ أن بعض الموارنة سارعوا إلى تدبير بعض حوادث القتل والمذابح الجماعية، وشنوا حملة شائعات ضد الفدائيين، واتصلوا مع "إسرائيل".[٢]

ويذكر شمعون بيريز Shemon Bereaz رئيس وزراء "إسرائيل "في مذكراته أن منظمة التحرير الفلسطينية، قامت بعمل موضع لها في لبنان عام 1970، بعدما طردوا من الأردن، وباتوا عاملاً جديداً في معادلة لبنان الداخلية داعمين قوات المسلمين والدروز ضد المسحيين، ومتخذين جنوب لبنان مركز إطلاق رئيسي لغاراتهم على إسرائيل.[٣]

ثانياً: النشاط المعادي للوجود الفلسطيني:

وتصاعد النشاط المعادي للعمل الفدائي في جنوب لبنان منذ أواخر ١٩٦٨. وكان من مظاهره تطويق منطقة الجنوب عسكرياً، وحصار قواعد الفدائيين، ومنع وصول الإمدادات إليهم، واعتقالهم وسجنهم، وملاحقة مناصري العمل الفدائي، وتعذيبهم ومحاكمتهم، أو محاصرة قرى بأسرها واعتقال شبابها، كما حدث في: "عيترون، عيناتا، بيت ليف والخيام" وغيرها.[٤]

وأمام محاولات الحدّ من العمل الفدائي في مخيم النازحين الفلسطينيين، منطقة عين الحلوة، في ٢٢/نيسان/١٩٦٩، دعت "الحركة الوطنية اللبنانية" الشعب اللبناني إلى التظاهر تأييداً للعمل

---

[١] . سامر عبد المنعم أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩-١٩٨٢، ص ٤٥.

[٢] . غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان-أهداف لم تتحقق، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤، ص ٣٤.

[٣] . شيمون بيريز: معركة السلام، ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص ٢٦١.

[٤]. أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان، ص 42.

الفدائي. فحدث الانفجار الشعبي الذي أخذ شكل مظاهرات ضخمة في ٢٣/نيسان/١٩٦٩، تطورت إلى تصادم مع رجال الأمن وقوات الجيش، وانتهت إلى مجزرة سقط فيها ثلاثون شخصاً، أطلقت عليهم المدافع الرشاشة في صيدا وبيروت وطرابلس وبر الياس. وترجع أسباب هذا الانفجار الشعبي إلى عدد من العوامل، أبرزها:

١. سخط النازحين الفلسطينيين في مخيماتهم لما يلحق بهم من معاملة سيئة، وتقييد لحركاتهم وحقوقهم الشخصية، على الرغم من تحسن معاملة السلطة لهم خلال السنتَين الأخيرتين قبْل هذا الانفجار.

٢. استياء الرأي العام الوطني لما كان يسمعه عن سوء أوضاع الفلسطينيين. وأسهمت السلطة في ازدياد هذا الاستياء من خلال عدم إيضاحها للحقائق الأمر الذي أعطى فرصة كبيرة لانتشار الشائعات.

٣. عدم كفاءة الوسائل الدفاعية عن البلاد والافتقار إلى جيش وطني قوي، وعدم إقرار قانون التجنيد الإجباري أو تحصين قُرى الحدود اللبنانية-"الإسرائيلية".[١]

في نهاية الستينيات قبل الفلسطينيون التفاوض مع السلطة اللبنانية والتنسيق معها، غير أن بعض إجراءات الأمن لم تتوقف ضد الفلسطينيين سواء في مخيماتهم أو في مناطق العمل الفدائي. وشملت تلك الإجراءات اللبنانيين في مناطق الجنوب. وبلغت ذروتها في جنوب لبنان ضد الفدائيين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين في تشرين الأول/١٩٦٩. وكان الهدف الرئيسي للقوى اللبنانية قبَيل هذه التصادمات "تفجير الموقف الداخلي في لبنان لأغراض يتصل بعضها بالصراع حول السلطة، وبعضها الآخر بمحاصرة العمل الفدائي وتطويقه".[٢]

ويؤكد ذلك تصريحات إيجال آلون "Yigal Allon"،* بضمان الوضع القائم في جنوب لبنان وتحرُّك الأسطول الأمريكي في مياه البحر الأبيض المتوسط. وكانت تلك هي الأزمة الثانية في تاريخ

---

[١] . غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٣٧.

[٢] . عبد المنعم المشاط: الفلسطينيون والحرب الأهلية اللبنانية السياسة الدولية، العدد ٤٣، كانون الأول ١٩٧٦، ص ٢.

* **إيجال آلون:** سياسي إسرائيلي، قائد لقوات البلماح، ولواء في الجيش الاسرائيلي، كان أحد قادة حزبه أحدوت هعفوداه وحزب العمل الإسرائيلي، ورئيس وزراء إسرائيل بالنيابة، وكان عضواً في الكنيست. =

الصراع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وأخذت شكل صدامات مسلحة في جنوب لبنان وعلى الحدود اللبنانية- السورية، وفي مخيمات النازحين. وبعد حصار كامل دام ستة أيام لمجموعة من الفدائيين في قريتَي مجدل سلم وشقرا، فجرت قوات الأمن الموقف في ٢٠/تشرين الأول/١٩٦٩ وكان ضحيتَه فدائيون فلسطينيون ومدنيون لبنانيون.[١]

وأعلنت السلطة بعد يومين أنها لا توافق على تمركز الفدائيين في مناطق الحدود، على أساس أن هذه المناطق مأهولة بالسكان، ولا يجوز تعريضها لأي خطر قد يصيب المواطنين الآمنين بأضرار وخسائر في الأرواح من دون مبرر. وأعلنت السلطة حالة منع التجول في جميع المدن الرئيسية يوم ٢٤/تشرين الأول ولكن ذلك لم يؤدِّ إلى إيقاف القتال، الأمر الذي اضطرها عقب ضغط شعبي ورسمي، إلى طلب وساطة مصر والتي تمخضت باتفاق القاهرة الذي عقد بين السلطة اللبنانية والمنظمات الفدائية الفلسطينية في ٣ /تشرين الثاني/١٩٦٩ بهدف تنسيق العلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية.[٢]

وفيما يلي أهم ما تضمنه الاتفاق:

١. **بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني:** حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين في لبنان، وإنشاء لجان محلية من فلسطينيي المخيمات لرعاية مصالحهم فيها بالتعاون مع السلطات المحلية. ووجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح بالمخيمات مهمتها تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها والسماح للفلسطينيين الموجودين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية.[٣]
٢. **بالنسبة إلى العمل الفدائي:** تسهيل العمل الفدائي الفلسطيني وتنظيم الدخول والخروج والتجول للفدائيين، وإيجاد انضباط وتنسيق وتعاون مشترك بين الثورة الفلسطينية والجيش اللبناني، وضبط قيادة الكفاح المسلح لتصرفات أفرادها وعدم تدخّلهم في شؤون لبنان. كما

= انظر: صموئيل اتينجر: اليهود في البلدان الاسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ت. جمال أحمد الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٩٥، ص ٧٦.

[١] . حنفي ساري: "الفلسطينيون في لبنان"، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد ٦٤، د.د.ن، لندن، ٢٠١٢، ص ٤٣.

[٢] . عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٦٨.

[٣] . سامر عبد المنعم أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩-١٩٨٢، ص ٥٩.

تمارس السلطات اللبنانية مدنية وعسكرية صلاحيتها في جميع المناطق اللبنانية وفي كل الظروف.[١]

وقد عدّ اتفاق القاهرة نقطة انعطاف مهمة في تاريخ العلاقات اللبنانية- الفلسطينية. فقد ساهم في تأجيل التصادمات المسلحة بين السلطة اللبنانية والثورة الفلسطينية أكثر من ثلاث سنوات متتالية. وتعرض جنوب لبنان في أواخر عام ١٩٧١ وأوائل عام ١٩٧٢ لاعتداءات "إسرائيلية" متلاحقة سبقتها تعليقات صحفية وتهديدات للمسؤولين "الإسرائيليين" أمثال حاييم بارليف "Haim Bar Lev"، وديفيد أليعازر "David Elazar"،* رأوا فيها أن لبنان هو المسؤول عن نشاط المقاومة داخل الأرض المحتلة. وبدأ العمل الفدائي مع أوائل عام ١٩٧٢ يتكيف مع الظروف الجديدة التي كان في مقدمتها انتهاء الوجود العلني لحركة المقاومة الفلسطينية في الأردن، وتهديدات "إسرائيل" بالحرب، وتشدد الموقف الأمريكي إزاء قضية الشرق الأوسط.[٢] وأدت هذه الظروف إلى ضغوط عربية على حركة المقاومة وإلى جهود لبنانية رسمية، بهدف تخفيف نشاط المقاومة على الحدود اللبنانية، وعدم إعطاء "إسرائيل" الذريعة لتنفيذ مخططاتها في جنوب لبنان. ونتيجة للهجمات التي شنتها "إسرائيل" على الجنوب اللبناني خلال عام ١٩٧٢، خَف النشاط الفدائي في بعض الأحيان، بل تجمد في أوقات أخرى، استجابة من المقاومة لتلك الضغوط، وحرصاً منها على عدم تصعيد التوتر مع السلطات اللبنانية.[٣]

اوعدّت غارة الكوماندوز "الإسرائيلي" على بيروت، وقتْلهم ثلاثة من قيادات المقاومة الفلسطينية إيذاناً بانفجار التصادم بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين عام ١٩٧٣. إذ تحركت الجماهير مُدينَةً عجز

---

[١] . كريم بقرادوني: لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠٠٩، ص ٢٣.

* حاييم بارليف: ولد في فيينا، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٢٤ وانضم غلى صفوف البلماح عام ١٩٣٩، واشترك عام ١٩٤٢ بسرايا الصاعقة وقاد إحدى عملياتها التي استهدفت إخلاء الأراضي من سكانها العرب عام ١٩٤٢ بالقوة، ثم عين قائدا للمنطقة الشمالية أثناء حرب ١٩٤٨، تولى قيادة سلاح المدرعات أثناء العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، كما تولى قيادة العمليات بهيئة الأركان وكان له فضل تطوير سلاح المدرعات عام ١٩٦٤.

ديفيد أليعازر: عسكري اسرائيلي عمل قائداً لجبهة الجولان في حرب ١٩٦٧، ورئيساً لأركان الجيش الاسرائيلي خلال حرب ١٩٧٣. **انظر**: صموئيل اتينجر: اليهود في البلدان الاسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ص ٨٢.

[٢] . حنفي ساري: "الفلسطينيون في لبنان"، ص ٤٤.

[٣] . عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٧١.

السلطة عن حماية البلاد وتخاذلها دون الرد على هذا الهجوم. وكان رد القوى اليمينية على حركة الجماهير والتفافها حول الثورة، هو المطالبة "بنقل المخيمات من حول العاصمة".[١]

وفي الوقت الذي كانت الأمة العربية تواجِه فيه تحدياً وتهديداً بحرب "إسرائيلية" خاطفة، والمخيمات الفلسطينية في لبنان تتعرض لهجمات "إسرائيلية" متوالية من الجو والبر، بادرت وحدات من الجيش اللبناني إلى محاصرة بعض المناطق والمخيمات الفلسطينية في مدينة بيروت، ومهاجمة بعضها الآخر وقصفها وتفتيشها، واعتقال عدد كبير من الفلسطينيين واللبنانيين بدعوى الحرص على سيادة لبنان. وحاولت قيادة الجيش التنصل من مسؤوليتها عن تلك الأعمال، التي ارتُكبت ضد الفلسطينيين بدعوى عجزها عن السيطرة على بعض قواتها. وإزاء ما تعرضت له مخيمات النازحين ومناطقهم المختلفة، سواء في قلب العاصمة اللبنانية أو خارجها، ازداد تمسك الفلسطينيين بوجودهم في لبنان.[٢]

ولم يكن تدخّل الجيش اللبناني في مظاهرة صيدا في شباط/١٩٧٥ وقمعه للمتظاهرين من صيادي الأسماك والأحزاب الوطنية بإطلاق النار عليهم وقتل نائب صيدا معروف سعد* إلاّ محاولة للإيقاع بالمقاومة. ودليل ذلك تدخل الجيش اللبناني في المظاهرة دون موافقة رئيس الوزراء اللبناني رشيد الصلح* الذي هدد بالاستقالة إذا لم ينسحب الجيش.[٣]

---

[١] . غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٧٣.

[٢]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٧٥.

* **معروف سعد:** وُلد معروف سعد سنة ١٩١٠ لأب مزارع في أسرة شعبية تعمل بالبساتين. درس في مدرسة الفنون الإنجيلية بصيدا، وتخرج سنة ١٩٢٩ من مدرسة عاليه الوطنية. اشتُهر في شبابه بحبه للرياضة والفروسية وعُرف كبطل رياضي. عمل في التدريس ١٩٣٠-١٩٣٦، وهو سياسي قومي عربي من أبرز شخصيات مدينة صيدا، توفي عام ١٩٧٥ غثر إطلاق النار عليه أثناء تظاهرة مناهضة للحكومة.

انظر: محمد الناطور: زلزال بيروت، ط٤، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩١، ص ١٩.

* **رشيد الصلح:** سياسي لبناني عُيّن رئيسا للوزراء مرتين. شهدت الفترة الأولى لرئاسته الوزراء والتي كان أيضا يشغل فيها منصب وزير الداخلية بداية الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان ١٩٧٥ .وكانت الفترة الثانية بعام ١٩٩٢ والتي تم فيها تنظيم أول انتخابات نيابية بعد اتفاق الطائف .انتُخب أيضا ثلاثة مرات كنائب بسنوات ١٩٦٤، ١٩٧٢، ١٩٩٢ طالب في عدة مناسبات تطهير صبغة ١٩٤٣ من الدستور اللبنانى وأن يتم إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، حيث أنه كان من أوائل من نادوا بأن يكون رئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية.

انظر: جوزيف مغيزل: لبنان والقضية العربية، منشورات عويدات، بيروت،١٩٥٩، ص٤٨.

[٣] . كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ص ٧٥.

ولعل ما ضاعف تدهور الموقف استمرار الإضراب في صيدا، وحدوث إضرابات ومظاهرات في بيروت وطرابلس والبقاع، وحدوث معارك بين الجيش وبعض المسلحين، إضافة إلى محاولة بعض أجهزة الإعلام إقحام المقاومة الفلسطينية فيها. ولم تكن بعض قطاعات السلطة حريصة على معالجة الموقف. ففي الوقت الذي التقى فيه المسؤولون، ممثلي الهيئات والأحزاب في صيدا لتسوية الموقف، كانت مصفحات الجيش تطوّق عدة مناطق في المدينة وتشتبك معها. فضلاً عن دور تلك القطاعات في تقوية القوى اليمينية، إذ أمدت "الكتائب" بالسلاح والمساعدات المختلفة، وأوجدت "حراس الأرز"، وقدَّمت العون إلى الرابطة المارونية. وبدورها تحركت القوى اليمينية ممثلة في رئيس "الكتائب"، بيير الجميل، ورئيس "الأحرار"، كميل شمعون، ورئيس "الكتلة الوطنية" ريمون إده، لمساندة قطاعات السلطة المذكورة، ونظمت عدة مظاهرات كبيرة في بيروت وغيرها بحجة تأييد الجيش. وكانت مذبحة عين الرمانة في ١٣/نيسان/١٩٧٥، مؤشراً إلى أن حزب الكتائب قد أخذ على عاتقه مسؤولية تنفيذ مخطط ما لخلق فتنة طائفية في لبنان، تسفر عن تصادم الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية. حيث هاجمت "الكتائب" مركبة عامة تُقلّ عدداً من سكان مخيم تل الزعتر، بعد مشاركتهم في الاحتفال بذكرى دير ياسين. وأسفر الهجوم عن قتْل وجرْح أكثر من خمسين شخصاً. وعندها بدأت الاشتباكات بالمدافع الثقيلة بين رجال المقاومة وحزب الكتائب في بيروت.[١]

ولم يكن توجيه الاتهام إلى حزب الكتائب مشكوكاً فيه، إذ أكدت بعض الشخصيات اللبنانية الرسمية والشعبية مسؤولية الحزب عن مجزرة عين الرمانة. ففي بيان ألقاه رشيد الصلح، رئيس وزراء لبنان في ذلك الوقت، أمام مجلس النواب اللبناني مساء ١٥ /أيار/ ١٩٧٥، حمّل "الكتائب" كل المسؤولية والنتائج المترتبة عن تلك المجزرة. كما أكد الشيخ حسن خالد مفتي الجمهورية اللبنانية،* أن تسلط واستفزاز الكتائبيَّين هما سبب تلك المجزرة.[٢]

---

[١] . كريم بقرادوني: لعنة وطن، ص ٢٨.

* حسن خالد: مفتي الجمهورية اللبنانية منذ عام ١٩٦٦ وحتى وفاته عام ١٩٨٩ نتيجة تفجير سيارته أثناء مغادرته دار الفتوى. ولد في بيروت عام ١٩٢١، وتلقى دروسه الابتدائية في مدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، تابع دراسته المتوسطة والثانوية في معهد أزهر لبنان في بيروت، ودرس المرحلة الجامعية في جامعة الأزهر الشريف في القاهرة بكلية أصول الدين ونال الشهادة العالية (الليسانس) عام ١٩٤٦.

انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج ٣، ص ٢٣٤.

[٢] . أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان، ص ٦٥.

وحرصت بعض الشخصيات الرسمية والدينية والشعبية على وأد الفتنة، ولا سيما رئيس الوزراء رشيد الصلح وريمون إده، بل كميل شمعون نفسه، والشيخ حسن خالد، والإمام موسى الصدر، والبطريرك خريش، فضلاً عن القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسها كمال جنبلاط. فاتُّفق في الأول من تموز/١٩٧٥ على وقف إطلاق النار وإزالة جميع المظاهر المسلحة، وإلقاء القبض على العناصر التي تعمد إلى الخطف وعدد من النقاط الأخرى. وعلى إثر ذلك اجتمع ممثلو جميع فصائل المقاومة والقوى والأحزاب الوطنية والتقدمية في لبنان واتفقوا على ضرورة التمسك بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ووجَّه ممثلو فصائل المقاومة نداء إلى قواعدهم الشعبية بضرورة الالتزام بمضمونه.[١]

ثالثاً: الوجود الفلسطيني والتوازن الطائفي في لبنان:

إن الخلاف بين القوى اللبنانية حول الوجود الفلسطيني في لبنان لا يعود إلى بدايات الحرب الأهلية، ولكن جذوره تمتد إلى عام ١٩٤٨ وهو تاريخ النزوح الفلسطيني الأول. حين قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان بأكثر من مائة ألف لاجئ. وكانت القوى اليمينية في لبنان ترفض فتح البلد أمام هؤلاء اللاجئين، بحجة عجز الاقتصاد اللبناني عن استيعابهم، فضلاً عن أن اللاجئين، ومعظَمهم من المسلمين السُّنة، من شأنهم قلب التوازن الديموغرافي بين الجماعات الدينية وبالتالي التأثير في مركز المسيحيين وذلك بتحويلهم إلى أقلّية. فقد كان البنيان السياسي في لبنان يعتمد على التوازن في المصالح بين المسيحيين الموارنة (٣٧٧,٥٤٤ نسمة) وبين المسلمين السُّنة (٢٧٣,١٢٥ نسمة) والمسلمين الشيعة (٢٣٧,١٠٧ نسمة). ويتحقق التوازن المنشود مع المسلمين بوجود أقلّية مسيحية: اليونان الأرثوذكس (١٢٠,٨٥٨ نسمة)، والأرمن الأرثوذكس (٦٧,١٣٩ نسمة)، والكاثوليك (٨١,٧٦٤ نسمة)، والبروتستانت (١١٢,٦٤١ نسمة). وفي عام ١٩٥٢ بلغت نسبة المسيحيين ٥٣,٦%، والمسلمين ٤٥,٥% من إجمالي السكان. وكان من شأن قبول اللاجئين الفلسطينيين (حوالي ٨% من إجمالي السكان في لبنان) قلب هذا التوازن الأمر الذي لم يكُن ذلك مرغوباً فيه.[٢] وهكذا استمرت أزمة الثقة بين النظام السياسي في لبنان والوجود الفلسطيني على أرضه، على الرغم من أن الوجود الفلسطيني كان طارئاً ومؤقتاً في آن واحد. فهو طارئ، لأن لبنان هو أقرب إلى فلسطين من سائر الدول المضيفة للاجئين: مصر، الأردن وسورية. ولذلك لجأ إليه العدد الأكبر من

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٥٣.

[٢] . منير اسماعيل: التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان، ص ٨.

الفلسطينيين، الذين قدر عددهم عام ١٩٧٣ بنحو ٢٨١,٥ ألفاً، وهو ما يعادل حوالي ٩% من إجمالي سكان لبنان.[١] أمّا السمة المؤقتة للوجود الفلسطيني في لبنان فمردّها إلى أنه ينتهي حالما تسوّى قضية عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.[٢]

رابعاً: الموقف الفلسطيني، في بداية الحرب الأهلية:

تميز الموقف الفلسطيني عن غيره من مواقف أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، بأنه طرف متفاعل داخلياً في الأزمة اللبنانية، أي أنه طرف يؤثّر ويتأثر بها، سواء بسبب وجود الفلسطينيين في لبنان أو بسبب تمركز المقاومة الفلسطينية المسلحة بشكل مكثف في الأراضي اللبنانية. وهو ما أسفر عن خلاف حول الوضع القانوني للمنظمات الفلسطينية في لبنان، أي حول حقوقها وواجباتها، وكذلك حول حقوق الدولة اللبنانية وواجباتها حيال تلك المنظمات.[٣]

وقد دعمت منظمة التحرير الفلسطينية الوجود الفلسطيني المسلح، الأمر الذي منح القوى اللبنانية المسيحية أقوى حججها لتبرير بدئها المعركة ضد هذا الوجود، بكل قواها السياسية والعسكرية تحت شعار وضع حدّ "للتهديد الفلسطيني لسيادة لبنان".[٤] وكان الرد الفلسطيني على هذا الطرح الطائفي للأزمة هو اللجوء أولاً إلى القوة الذاتية للمقاومة الفلسطينية، والتلاحم مع القوى اللبنانية الملتفّة حولها، أي اليسار اللبناني، الذي تشكل الجماهير قاعدته الشعبية. أمّا الوسط اللبناني المعتدل فالتزم موقف الحياد الطائفي والطبقي انتظاراً لحسم المعركة أو تهدئتها تدريجاً تمهيداً لإعادة طرح مسألة التوازن الطائفي مستقبلاً، وضمن إطار حركة إصلاح دستوري كانت القوى الوطنية من جميع الطوائف تدعو إليه قبل اندلاع القتال. ولكن تصاعد القتال لم يمكّن الأطراف من إيجاد قاعدة الاستقرار اللازمة لمعالجة الأزمة سياسياً.[٥]

أمام هذا الوضع رأت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها تواجِه وضعاً شبيهاً بالوضع الذي تعرضت له في الأردن عام ١٩٧٠. فشدة القتال واقترابه من مَواقع المخيمات الفلسطينية إضافة إلى ارتفاع درجة

---

(١) . عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٨.

(٢). عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٨١.

(٣). غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٧٦.

(٤) . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٣٧.

(٥). كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ص ٨٠.

التعبئة السياسية في لبنان، جعل منظمة التحرير الفلسطينية أمام بديلين لا يقلّ أحدهما خطراً عن الآخر:

البديل الأول: الدخول في المعركة، كطرف رئيسي، إلى جانب القوى التقدمية بهدف حسم القتال لمصلحة هذه القوى، مع تحمّل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار تدخّل الجيش اللبناني أو تدخّل قوى أجنبية، من بينها "إسرائيل"، لتدويل الأزمة وتوجيه ضربة مشتركة إلى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية في لبنان.

والبديل الثاني: الخروج من المعركة والاكتفاء بموقف المشاهد والمدافع عن النفس عند الضرورة فقط، مع تحمّل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار فقدان المساندة الجماهيرية للمقاومة الفلسطينية.[١]

تباينت مواقف منظمة التحرير الفلسطينية بين البديلين؛ فعندما كانت تتعرض لهجمات، كانت تلجأ إلى البديل الأول. وفي الحالات الأخرى، كانت حريصة على دقة تحركاتها، السياسية والعسكرية، موازِنة بين الحفاظ على التزاماتها الثورية، والحفاظ على قواتها الضاربة ومركزها السياسي.

وأكدت منظمة التحرير الفلسطينية في المذكرة، التي رفعتها إلى "لجنة الأمن والمصلحة الوطنية"، في ٥/تشرين الأول/ ١٩٧٥، اهتمامها وحرصها على إحلال السلام والاستقرار في لبنان، والحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه. كما أكدت أن الشعب الفلسطيني الذي عاش نازحاً عن أراضيه، مصمِّم اليوم على ألاّ يقبل بديلاً من أرضه فلسطين. وأن شعب فلسطين رفض أن يُمنَح أي جنسية أو هوية وطنية، سوى حق المواطَنة في فلسطين. كما أنه رفض الاندماج في أي مجتمع آخر. وأن هذه الحقائق، تنطبق أدق الانطباق، على هؤلاء الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان.[٢]

كما أكدت منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً، أن الوضع في لبنان دفع حركة المقاومة الفلسطينية إلى معالجة موضوع التعايش بينها وبين الجماعات اللبنانية في إطار الأخوّة والتفاهم، وحصر موضوع العلاقة اللبنانية- الفلسطينية في الدولة اللبنانية فقط وبوساطة مؤسساتها الدستورية. لكن هذا الموقف، ظل نظرياً، عند قياسه بحركة الأحداث التي فرضت على المقاومة مواقف آنية وردود فعل عفوية أوجدتها ظروف الإشكالات المتواصلة، أو ظروف العلاقات العربية ومواقف الأطراف من الأزمة. فمنظمة التحرير الفلسطينية وقفت من اجتماع وزراء الخارجية العرب موقفاً مماثلاً لموقف

---

[١] . حسن خالد: المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٨، ص ٥٤.

[٢] . عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٨٩.

سورية، إذ أعلنت "أن هذا الاجتماع هو محاولة لتعريب الأزمة، وجر التناقضات والخلافات العربية إلى الساحة اللبنانية، وأن إرسال قوات عربية محايدة للفصل بين المتحاربين سيؤدي إلى تحييد المقاومة الفلسطينية وشل فاعلياتها وفصلها عن جماهيرها الفلسطينية في لبنان".[١]

وبهذا يتضح من هذه الحقائق أن للحرب الأهلية اللبنانية آثار مباشرة وغير مباشرة في حركة التحرير الفلسطينية، فلسطينياً وعربياً ودولياً:

١. على الصعيد الفلسطيني: خشيت منظمة التحرير الفلسطينية من مخطط بعيد المدى تخفيه الأحداث اللبنانية، ويرمي في النهاية إلى القضاء على وجودها العسكري في المنطقة.
٢. على الصعيد العربي: رأت المنظمة أن ما يجري في لبنان هو جزء من التطورات الهادفة إلى تحويل النزاع العربي-"الإسرائيلي" إلى نزاعات عربية ثانوية، تمهيداً لتجميد هذا النزاع، بعد أن استطاعت القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول والشعوب العربية تحقيق انتصارات ملموسة محلياً ودولياً.
٣. على الصعيد الدولي: كان أحد النتائج الكامنة وراء الأزمة اللبنانية، هو التشكيك في جدوى الفكرة القائلة بدولة فلسطينية ديموقراطية تجمع المسلمين والمسيحيين واليهود.[٢]

خامساً: موقف السلطة اللبنانية من الوجود الفلسطيني، وأثره في الحرب الأهلية:

لم تتعاطف السلطة اللبنانية مع الوجود الفلسطيني. ولعل أهم ما واجَه الفلسطينيين في لبنان، أن القوانين اللبنانية لم تحدد علاقتهم بالدولة سواء كانوا عمالاً أم مزارعين أم جامعيين. كما لم تختلف طريقة التعامل معهم في بعض الوزارات عما كانت عليه في عام ١٩٤٩ عندما كان الفلسطينيون نازحين ليس إلاّ. فضلاً عن عدم التزام لبنان بالمواد التي تنص على معاملة الفلسطينيين المعاملة نفسها التي يلقاها مواطنو البلاد العربية. فالعمال الفلسطينيون "لم يتمتعوا بقوانين الضمان الاجتماعي، وتدنّت أجورهم عن أجور العمال اللبنانيين، واتجه معظَمهم إلى الأعمال الشاقة".[٣]

---

[١] . عارف العبد: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص١١٨.

[٢] . حسن خالد: المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، ص ٦٨.

[٣]. عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ص ٨٢.

وقد لوحظ قبْل الحرب الأهلية محاولات عدَة لشل فاعلية المقاومة الفلسطينية، وتعطيل الاتفاقات المنظِّمة للعلاقات بين لبنان والثورة الفلسطينية، لاسيما اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩. وظهرت هذه المحاولات في العديد من المواقف كإلقاء القبض على الفدائيين، ومصادرة أسلحتهم، وتقديم بعضهم إلى المحاكمة. ولعل ما يوضح موقف السلطة اللبنانية من المقاومة الفلسطينية، وعدم اهتمامها بإشاعة الثقة والطمأنينة بين اللبنانيين ورجال المقاومة، أنها لم تسمح لصوت فلسطيني واحد خلال الحرب بالتحدث إلى إحدى وسائل الإعلام اللبناني.[١]

- سورية والحرب الأهلية اللبنانية:

١. أبعاد التدخل السوري:

يُشكَل لبنان امتداداً جغرافياً لسورية، ويمثّل لها أهمية كبرى في إطار مجموعة من الضوابط المحلية والإقليمية والدولية. واستعاضت سورية عن المطالبة بحقوقها التاريخية والجغرافية في لبنان، بالتركيز على خصوصية العلاقة بين "البلدين التوأمين"، الأمر الذي ظل محل عناية الحكم اللبناني، في عهوده المتعاقبة.

تبدّى الاهتمام السوري بالوضع اللبناني عامة، منذ هزيمة حزيران/١٩٦٧، إلا أنه تضاعف مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥. فبعد حرب الأيام الستة، أصبح تكوين جبهة شرقية أحد أهم أهداف السياسة العربية السورية. وتتلخص فكرة الجبهة في نشوء وحدة عسكرية بين دول المواجَهة في المشرق العربي، أي سورية والأردن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، على أن تكون سورية محور هذه الجبهة. إلا أن أحداث الأردن وما عرف باسم أيلول الأسود* عام 1970، وتزّدد لبنان وخوفه من تحويل أراضيه إلى أهداف للضربات العسكرية" الإسرائيلية"، مما يهدد بقاءه، لفتت المعنيين عن فكرة الجبهة. أمّا العراق، فكان ينظر إلى موضوع الجبهة من منظار الثقة المفقودة بين

---

[١]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٩٣.

* **أحداث الأردن ١٩٧٠:** هو الصراع الذي نشأ في الأردن بين القوات المسلحة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بين ١٦-٢٧/أيلول/١٩٧٠ حيث حاول الفلسطينيون اسقاط حكم الاسرة الهاشمية، فبدأت الدولة بقصفهم في عمان وإربد، ولكن ونتيجة للضغط العربي أوقف الملك حسين القتال في ١٣/تشرين الأول، وتم توقيع اتفاق لتنظيم وجود الفدائيين بالأردن. انظر: عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٢٧.

قيادات حزب البعث* في بغداد ودمشق. وهكذا، دخل مفهوم الجبهة الشرقية بمجمله، في متاهات السياسات الإقليمية للأطراف المعنية. وبينما ظلت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية متمسكتَين بفكرة الجبهة* وتتصرفان وكأنها قائمة، كان لبنان يحاول تقديم الدعم. وبعد حرب تشرين الأول/١٩٧٣، أعادت سورية طرح موضوع الجبهة وذلك بعد مشاركة قوات عراقية وفلسطينية وأردنية في القتال على جبهة الجولان. ونجحت السياسة السورية في خلق تقارب سياسي وعسكري مع الأردن، بينما ظل لبنان على موقفه السابق، بحجة أن الجيش اللبناني بأوضاعه الحالية لا يمكنه أن يؤدي أي دور فعال في أي جبهة ضد "إسرائيل".[١]

ولدى اشتداد القتال في لبنان بين الفئات المتنازعة، كانت سورية أسرع الأطراف العربية إلى الوساطة، بهدف إيقاف الاشتباكات أولاً، والتأثير في الموقف اللبناني وترتيب الأوضاع اللبنانية-الفلسطينية في مرحلة لاحقة. وانطلقت الوساطة السورية من قناعة دمشق بأنها الأكثر تأثراً بما يجري في لبنان، نظراً إلى روابطها التاريخية به. فمنذ قوَّض الاستعمار البريطاني والفرنسي الوحدة الجغرافية للولاية السورية (سورية ولبنان والأردن وفلسطين)، ظلت النظرة السورية إلى التطورات السياسية والاجتماعية في لبنان، متأثرة بفكرة الوحدة السياسية للكيانات الناجمة عن الأطماع الأجنبية في المشرق العربي. وأثناء الجولات العسكرية التي كان يمر بها النزاع العربي-"الإسرائيلي"، كانت دمشق تستشعر أكثر من غيرها الخطر المتمثل في الوضع اللبناني وإمكانية استغلال "إسرائيل" له في ضرب الأمن السوري. هذه القناعة كانت المحرك الرئيسي للوساطة السورية بين الجماعات المتناحرة في لبنان. وحرصت سورية خلال الوساطة على أن تطرح نفسها كحَكم خارجي؛ إذ إن

---

* **حزب البعث:** حزب سياسي تأسس في سوريا على يد ميشيل عفلق وصلاح البيطار وزكي الأرسوزي، وهو خليط ايديولوجي من القومية والاشتراكية العربية. يدعو الحزب إلى الوحدة العربية والتحرر من السيطرة الأجنبية، شعاره وحدة-حرية-اشتراكية. انظر: جلال السيد: حزب البعث العربي، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٢.

* **فكرة الجبهة:** حزب يساري فلسطيني متأثر بالشيوعية، من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تأسست كامتداد للفرع الفلسطيني من حركة القوميين العرب، أسسها مجموعة من قياديي القوميين العرب ١٩٦٧ وعلى رأسهم جورج حبش ومصطفى الزبري ومحمد القاضي ووديع حداد. بدات كجبهة ماركسية لينينية ثم أصبحت مسترشدة فقط بالفكر الماركسي اللينيني. انظر: جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار،٢٠٠٩.

[١] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٦٤.

التوصل إلى اتفاق، سيكون من مصلحة جميع الأطراف، بما فيها الوسيط نفسه. وانطلقت الوساطة السورية من منطلقات ثلاثة تبدو منطقية لجميع الأطراف وهي:[١]

١. إن ضمان أمْن سورية في مواجَهة "إسرائيل"، يتطلب أن يكون لبنان مستقراً وقوياً.
٢. إن استعمال القوة بين فئات اجتماعية وطائفية مختلفة، سيؤدي إلى تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية.
٣. إن سورية وجميع الدول العربية، لن تقبَل التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان. وستكون النظرة إلى مثل هذا الكيان كالنظرة إلى الكيان الصهيوني القائم على الدين.

وكان واضحاً من الموقف السوري، أن سورية ستواصل اضطلاعها بدور الوسيط الحيادي حفاظاً على استقلال لبنان ووحدته. وأن تعرّض هذا الاستقلال لأي تهديد "إسرائيلي" حقيقي سيحوّل الوساطة إلى تدخّل. فقد أكد وزير الخارجية السوري في خطاب ألقاه في دمشق (١٧ /تشرين الثاني/ ١٩٧٥)، أن "سورية تحذر من أي محاولات تهدف إلى تقسيم لبنان".[٢]

وعندما دعت جامعة الدول العربية بمبادرة كويتية في ١٥/تشرين الأول/١٩٧٥، إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث الأزمة اللبنانية، لم تستجب سورية ورفضت الاشتراك في المؤتمر، ورأت أن الدعوة في حدّ ذاتها تتعارض مع جهودها الخاصة. وفسرت القصد من الاجتماع بأنه تغطية للتحركات الدولية المحيطة بالقضية العربية.[٣]

٢. أُسُس السياسة السورية في لبنان:

لا شك أن السياسة السورية تؤثر تأثيراً واضحاً في الشأن اللبناني؛ إذ إن الساحة اللبنانية تُعدَ مجالاً حيوياً لسورية. وأياً كانت الآراء حول الوجود السوري في لبنان، إلا أنه أسهم في الحفاظ على الكيان اللبناني، من خلال الدور الذي اضطلعت به القوات السورية في صراعات القوى اللبنانية المختلفة خلال الحرب الأهلية لمنع تفوق أي منها على القوى الأخرى. إلاّ أن سورية احتفظت بالورقة اللبنانية، بوصفها أحد عناصر قوّتها في نطاق عملية التسوية السلمية، ونجحت في توظيفها نجاحاً عظيماً. وربطت أي تسوية بين لبنان و"إسرائيل"، بالتسوية بين سورية و"إسرائيل". ومن المعروف أن

---

[١] . أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، دار الأبجدية للصحافة والطباعة، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٤٦.

[٢]. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص ١١٢.

[٣] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٤٤.

تحقيق تسوية بين لبنان و"إسرائيل" لا تعاني الصعوبات القائمة على المسار السوري. وعُدّ نجاح سورية في الربط بين المسارين إحدى الأوراق السورية المهمة. وقد تحركت سورية تحركاً عملياً في هذا الصدد، تمثّل في الضغط على الرئيس اللبناني أمين الجميل لإلغاء اتفاق أيار* /١٩٨٣ الذي كان قد توصل إليه لبنان و"إسرائيل" في ذلك الوقت.

وقد حدث اتفاق أيار بعد عدة اتصالات بين أرييل شارون وبشير الجميل وتم فيها الاتفاق على خطة حول كيفية الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وقام شارون بشرح خطة الاجتياح وضرورة طرد الفلسطينيين والسوريين من لبنان، وأن القوات الإسرائيلية ستقتحم جنوب لبنان وتواصل اندفاعها شمالاً على طول الساحل اللبناني، وصولاً إلى بيروت الغربية، ولكن لن تقتحمها بل ستترك أمر اجتياحها الى حزب الكتائب. حيث قال شارون: "إن تحرير بيروت مشكلتكم أنتم... إننا لن نحارب في بيروت، نحن ندرك تماماً مغزى القتال في عاصمة عربية... إن الهدف من الزيارة هو أن أ جمل معكم إمكانيات استمرار العلاقات لتوثيق التعاون. وسنرغب في توثيق التعاون في المستقل القريب أيضا، حتى نستطيع أن نضع الخطط لمسارنا".[١]

ومن جهته تحدث بشير الجميل عن الوضع بعد مغادرة الفدائيين الفلسطينيين خلال حصار بيروت، وعن نيته في إدخال الجرافات الى بيروت الغربية، ووعد خلال لقاء آخر جرى بينه وبين عدد من الإسرائيليين قبل أيام من انتخابه أنه عندما يحين الوقت الملائم سيحول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين القائمة حول بيروت الى حديقة حيوانات واحدة ضخمة على حد تعبير".[٢]

وأدركت سورية أهمية تحقيق السلام مع لبنان، بالنسبة "لإسرائيل"، خاصة أنه سيؤدي إلى تطبيع العلاقات والتوصل إلى أسلوب للتعاون بينهما خاصة في مجال المياه؛ وهي مسألة حيوية بالنسبة للجانب "الإسرائيلي".[٣]

تعرّض الدور السوري في لبنان للضغط الخارجي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، الساعية إلى دور متميز في تحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي-"الإسرائيلي". والتي مارست ضغوطاً شديدة

---

* **اتفاق ١٧/ أيار/ ١٩٨٣**: اتفاق بين لبنان و"اسرائيل" وقعه أمين الجميل، ينص على إنهاء حالة الحرب بين البلدين وإحلال الأمن وإقامة علاقات متبادلة بين البلدين. وتم توقيع هذا الاتفاق تحت الرعاية الأمريكية.
انظر: عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٢٦.

(١) . شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، د.د.ن، القدس، ١٩٨٤، ص ٢٠.

(٢) . شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، ص ١٩٨.

(٣). غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٨٤.

على الجانب السوري في مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد. ولعل دور الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع "إسرائيل" في وصول بشير الجميل ثم أمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية في لبنان، يمثّل أحد التحديات التي وُجِّهت مباشرة إلى الدور السوري في هذا البلد في نطاق عملية الضغط على سورية كطرف معارض للتسوية.

فعندما علم ارييل شارون بنتائج الانتخابات من الإذاعة قال للمقربين إليه: "سيكون هذا هو الرد على جميع الذين سخروا من أهداف الحرب في لبنان"، كما أكد "شيمون شيفر" على أن كل شيء كان يجري بحسب الخطط الموضوعة مسبقاً، فالمخربون قد طردوا من لبنان وانتخب صديق "إسرائيل" رئيسا للدولة.[١]

كما كان لواشنطن دور مهم في أزمة الفراغ الدستوري في لبنان المتمثلة في انتهاء مدة رئاسة أمين الجميل من دون التوصل إلى انتخاب رئيس بديل، لتعذّر انعقاد مجلس النواب اللبناني لانتخاب الرئيس الجديد. وأسفر تسليم الجميل السلطة إلى ميشال عون عن "ازدواجية على مستوى الحكومة، وفراغ على مستوى مؤسسة الرئاسة الأولى، فبات الخطر يكتنف الكيان اللبناني".[٢]

٣. مراحل الدور السوري:

مَرّ دور سورية في لبنان، عبَر ثلاث مراحل: الأولى، كانت دور الوساطة واحتواء الأزمة. وانتهت إلى تكوين هيئة الحوار الوطني. والثانية، كانت محاولة البحث عن حل، وانتهت إلى ما أطلق عليه الوثيقة الدستورية. والثالثة، هي فرض نهاية للأحداث.[٣]

ودراسة الواقع تكشف كثيراً من الحقائق التي يجب أن تكون واضحة. ففي ٧/كانون الثاني/ ١٩٧٥، اجتمع الرئيس الأسد مع الرئيس سليمان فرنجية في شتوره قبل بدء الحرب بثلاثة أشهر. وفي هذا الاجتماع، عرض الرئيس السوري استعداده لمساعدة الرئيس اللبناني، إلى درجة إرسال قوات سورية للدفاع عن لبنان، أو عقد اتفاقية أمْن بين البلدين. والحقيقة أن سورية كانت تشعر بالقلق من أوضاع لبنان. ويمكِن إرجاع مصادر القلق السوري طبقاً للوقائع على الساحة اللبنانية، إلى ما يلي:

١. شعرت سورية بأن لبنان قد أصبح ساحة تنطلق منها كل الأنشطة والتحركات ضدها. وأن هذه التحركات ازدادت بعد الاتفاق المصري-"الإسرائيلي".

---

[١] . شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، ص 224.

[٢] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٥٩.

[٣]. جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية، ص ١١٠.

٢. يمكِن لسورية مع لبنان، وقف أي نشاط فدائي. وفي إمكانهما الحدّ من المقاومة التي يستخدمها المسلمون في خلافاتهم مع المسيحيين، للحصول على تنازلات من الطرفين لتحقيق مطالب كل منهما.
٣. أخذ السوريون على لبنان مسايرته العراق، وازدياد نشاط البعثيين العراقيين فيه، وتزايد نشاطهم الإعلامي. وطالبت سورية بوقف نشاطهم واتّهمتهم بالعمل ضد النظام السوري في لبنان.
٤. تعهد المسؤولون السوريون بوقف كل نزف في لبنان. والضغط على المقاومة بجميع الوسائل، لوقف نشاطها في الساحة اللبنانية ووقف التصادم مع المسيحيين.[١]

واتَّضح أنه ثمة نوع من التنسيق السوري- اللبناني، يشير إلى وجود معلومات سورية، أن لبنان أصبح مسرحاً لمؤامرات العراق على سورية. وأن النظام اللبناني تعهد باتخاذ إجراءات حازمة ضد هذا النشاط، خاصة نشاط الجبهة الشعبية. وبالفعل صدرت التعليمات إلى الأمن العام اللبناني، في ٢٦/أيار/١٩٧٥، برصد كافة التحركات العراقية في لبنان.

واتفق الطرفان على إحياء اتفاق شتوره، والذي نص على وقف المقاومة الفلسطينية لعملياتها العسكرية ضد "اسرائيل" عبر الحدود اللبنانية، وسحب قواتها عن تلك الحدود لمسافة ١٠ كم شمالا بعيدا عن الحدود "الاسرائيلية"، واستبدالها بوحدات من الجيش اللبناني، وعدم القيام بعمليات عسكرية من الجنوب اللبناني[٢]، بين الرئيسَين فرنجية والأسد والذي يتضمن عقد لقاءات شهرية بينهما. واقترحت سورية مشروع معاهدة أمنية، عرضها الجانب السوري على رشيد كرامي* رئيس الوزراء اللبناني. وهي تُعَدّ

---

[١] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٤٩.

[٢]. أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، ص ٨٩- ص .٩.

* **رشيد كرامي:** سياسي لبناني ينتمي لمدينة طرابلس. شغل منصب رئيس الوزراء ثماني مرات (رقم قياسي)، كان أولها بين تشرين الأول ١٩٥٥ وآذار ١٩٥٦ وآخرها بين نيسان ١٩٨٤ إلى استشهاده في حزيران/ ١٩٨٧ ،اغتيل على إثر تفجير طائرة عمودية عسكرية كان يستقلها، وأدين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية بتدبير الاغتيال وحُكِم عليه بالإعدام ثم بالسجن المؤبد قبل أن يطلق سراحه سنة ٢٠٠٥ .وينتمي رشيد كرامي إلى عائلة سياسية عريقة إذ شغل والده وأخوه عمر منصب رئيس الوزراء. انظر: إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج، ت. مخايل خوري، ط٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٤٤.

ملحقاً لوثيقة وقعها الرئيسان في شتوره من دون أن تعلن، باستعانة لبنان بالقوات السورية لمدة عام وأن تضمن سورية بقاء سليمان فرنجية في الحُكم.[١]

وعلى الرغم من نفي سورية وجود معاهدة أمنية، إلاّ أنه ذكر أن المعاهدة تتكون من خمس مواد موزعة على ١٣ بنداً. وتنص على أن يتولى السوريون حفظ الأمن في لبنان لمدة ٣ سنوات، وهو تعديل لاتفاق شتوره. كما تنص على أن يتولَّى ضباط سوريون وأجانب لم تحدّد جنسياتهم، إعادة تنظيم الجيش اللبناني بالتعاون مع الضباط اللبنانيين، الذين وقفوا على الحياد في الأزمة. وأكدت المعاهدة تعهد سورية بالعمل بالوسائل الملائمة كافة، لتطبيق اتفاق القاهرة وملحقاته. كما أعلن الرئيس السوري أن أمْن لبنان يرتبط بأمن سورية. وفي ٢٩/تموز/١٩٧٥، أكد مسؤولون سوريون أن ما يحدث في لبنان يؤثر في أمْن سورية، وأن الشعب اللبناني توأم للشعب السوري، وأن أي خطوة نحو تقسيم لبنان ستعني التدخل وضمَّ لبنان إلى سورية لأنه كان جزءاً منها، وفقاً لِمَا أعلنه الرئيس الأسد في مؤتمر حزب البعث عام ١٩٧٣. وأنه ليس هناك مبرر للحساسية من الحديث عن الوحدة بين البلدين، خاصة أن سورية تعرف حقيقة المواقف في لبنان، ربما أكثر من غيرها من الدول العربية بحُكم أنها الدولة العربية الوحيدة التي لها منظمات وليس أفراداً تحمل أسماء محلية وتتحرك على ساحة لبنان بأسماء لبنانية، مثل حزب البعث ممثلاً بـ عاصم قانصوه ، وتنظيم الأسد بـ كمال شاتيلا *(الناصريين سابقاً)، عدا علاقاتها بقيادة الموارنة، ولا سيما بيير الجميل وسليمان فرنجية.[١]

---

[١] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٢٤.

***عاصم قانصوه:** سياسي لبناني شغل لفترة طويلة منصب الأمين القطري لحزب البعث في لبنان. ولد في بعلبك لعائلة شيعية .انضم إلى حزب البعث سنة ١٩٥٤ وأصبح أمينًا عامًا له سنة ١٩٦٦ بعد الانشقاق الذي انقسم إثره الحزب إلى شقين. شغل منصب الأمين القطري بين ١٩٦٦ و١٩٧٠ وبين ١٩٧١ و١٩٨٩ ومن ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٦ خلفه بعدها غازي سيف الدين .عمل كوزير دولة بين ١٧ نيسان ٢٠٠٣ و٢٦تشرين الأول ٢٠٠٤ في حكومة الرئيس رفيق الحريري بعهد الرئيس إميل لحود، ثم كوزير للعمل من ٢٦ تشرين الأول٢٠٠٤ حتى ١٧ نيسان ٢٠٠٥ في حكومة الرئيس عمر كرامي بعهد الرئيس إميل لحود .أنتخب كعضو في المجلس النيابي سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠٠ . عرف عنه علاقته الوثيقة مع سوريا والدفاع عن العلاقات معها.

كمال شاتيلا: سياسي لبناني ولد في بيروت، درس العلوم السياسية والإدارية و،ساهم في تأسيس الاتحاد الوطني في الجامعة اللبنانية، شارك في المعارك ضد الطرف اليميني، لكن مالبث أن دخل شاتيلا في خلاف مع كمال جنبلاط زعيم الحركة الوطنية بسبب سيطرة الشيوعيين على جنبلاط والحركة الوطنية آنذاك. ساهم سنة ١٩٨٠ في تأسيس المؤتمر الشعبي اللبناني. وبسبب خلافات مع النظام السوري آنذاك بقيادة الرئيس حافظ الأسد وبتحريض من نائبه عبد الحليم خدام. حصل خلاف سياسي اضطر بعده كمال شاتيلا للانتقال إلى المنفى القسري وذلك بعد توجيه دعوة

ويكفي للدلالة على أن الغزو "الإسرائيلي" للبنان لم يكن لمواجَهة حدث طارئ (معركة الجبل)* ، بل هي خطوة مدروسة ومتفق عليها. أن سليمان فرنجية بعث إلى الأمين العام للجامعة العربية رسالة بعد أسبوع من الغزو يقول فيها: "إني كرئيس للجمهورية اللبنانية، أرى الوجود المسلح في لبنان تنفيذاً لما تضمنته الوثيقة الدستورية، في شباط، من ضمان سوري لالتزام الجانب الفلسطيني بالاتفاقات المعقودة مع السلطات اللبنانية".[٢]

وهكذا وفرت الظروف التي مر بها لبنان عشية الحرب الأهلية فرصة مهمة فيما يتعلق بسورية ودورها في الأزمة اللبنانية، حيث اتخذت من حالة الانقسام السياسي اللبناني طريقاً مهماً لذلك، وخاصة وأن لبنان بات حلقة يدور في فلك الصراع السوري-"الإسرائيلي"، وتسابق كل طرف منهما في إحكام سياسته تجاه لبنان بما يعزز مصالحه السياسية والعسكرية والأمنية، بعد أن أدى عامل الجغرافية الطبيعية في لبنان دوراً مباشراً في تعميق إستراتيجيتهم الأمنية، بطريقة حتم عليهما طرح خيارات عدة على المستويين السلمي أو العسكري.[٣]

وقد جاء التدخل السوري في الشأن اللبناني مباشراً على إثر التطور العسكري اليساري الفلسطيني ضد اليمين المسيحي مع بدايات الحرب، والذي دفع بقيادات الجبهة اللبنانية في كانون الثاني/١٩٧٦ إلى عقد اجتماع طرحوا فيه مسألة تقسيم لبنان لحماية الموارنة من ضغط الفلسطينيين واليسار اللبناني والمسلمين.[٤] استطاعت سورية قراءة المشهد السياسي اللبناني بدقة مع تصاعد الأزمة فيه، وهو مشهدٌ

رسمية له للقاء الرئيس حافظ الأسد..وعاش في المنفى بين سنتي ١٩٨٤-٢٠٠٠ وذلك بسبب معارضته أسلوب إدارة الأزمة في لبنان وحرب المخيمات الفلسطينية. **للمزيد عن الشخصيتين انظر:** فارس إشتي: الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، ج١، دار التقدمية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٢.

[١]. عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، ص٨٥.

*__معركة الجبل:__ الاشتباكات العنيفة التي دارت في خريف ١٩٨٣ بين قوات اليمين اللبناني المسيحي ضد المسلحين الدروز والمسلحين الفلسطينيين ومسلحي اليسار اللبناني. أخذ القتال منحى طائفيا وتحول إلى حرب بين الموارنة والدروز .آلت الغلبة في الأخير إلى الدروز وارتكبت خلال هذه الحرب العديد من مجازر في حق المدنيين من الفريقين وخاصّةً الموارنة حيث استشهد الكثير منهم على يد الدروز. تسببت الحرب والمجازر التي تلتها في تدمير العشرات من قرى الموارنة وتهجير سكانها. فكانت هذه الحرب دموية على الموارنة من قبل الدروز. **انظر:** كريم بقرادوني: لعنة وطن، ص٥٨.

[٢]. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٢٣.

[٣]. حسن خالد: المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، ص ٧٦.

[٤] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٦٧.

أفرز قوى صاعدة (التحالف الفلسطيني–اليساري) وأخرى متضررة (اليمين المسيحي) وإمكانية ميل اليمين نحو "إسرائيل" طلباً للمساعدة. فكان على سورية حث الخطى لكسب الموارنة حفاظاً على مصالحها الإستراتيجية من التأثيرات السلبية المتوقعة إذا ما نادى المسيحيون بالتقسيم لقيام دويلة مسيحية برعاية "إسرائيلية"، أو انتصار التحالف الفلسطيني–اليساري المناهض للسياسة السورية في لبنان. الأمر الذي أعطى سورية سبباً هاماً للتدخل في الشأن اللبناني، منطلقة مما صرح به وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام وتذكيره بالحقوق التاريخية لبلاده من جهة حدودها الغربية وبأن لبنان "كان جزء اً من سورية وسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم... فلبنان إما أن يكون موحداً وإما أن يعود لسورية".[١]

وبعد فشل سورية في فرض ما سُمِّي "بالوثيقة الدستورية"، بذلت دمشق جهداً مكثفاً مع قادة لبنان، واجتمع الرئيس الأسد مع ياسر عرفات، في ٢١/شباط/ ١٩٧٦. وفي ذكرى ٨/آذار/١٩٧٦ أصدرت قيادة حزب البعث في دمشق بياناً رأت فيه أن إنشاء جبهة شمالية هو ضرورة قومية ملحّة، وأن سورية تعمل على تقوية علاقتها بالأردن في نطاق هذه الجبهة. أما ياسر عرفات فأعلن أنه أمر باستدعاء قوات لواء "عين جالوت" الفلسطيني من مصر، وأمل أن تعود هذه القوات إلى مَواقعها عندما تنتهي الحاجة إليها في لبنان. وبعد يومين، وقع انقلاب عزيز الأحدب* ، الذي عَدَّته سورية عملاً عدائياً موجَّهاً ضد نشاطها في لبنان؛ حتى إن الرئيس الأسد أجّل زيارته إلى باريس بسببه. وفي اليوم نفسه زار الملك حسين دمشق لمدة ساعات للتشاور مع الرئيس السوري وإرسال قوات عربية لإنهاء القتال.[٢]

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٩٠.

*__عزيز الأحدب:__ هو ضابط لُبناني برتبة عميد رُكن. وُلد في أسكلة قضاء طرابلس مسلم سنّي. تلقّى عُلومه في مدرسة الفرير في طرابلس، التحق بجامعة شيفيلد في انجلترا، وحصل منها على شهادة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي والتاريخ. ودرس الصّحافة في جامعة القاهرة، تخرج من المدرسة الحربية ١٩٣٩، قام بحركة انقلاب عسكري أثناء الحرب الأهلية اللبنانية ١١/آذار/١٩٧٦ وقصف قصر الرئاسة، لكن حركته أخفقت في مهدها بسبب مقاومة سورية وجنبلاط له. توفي عام ٢٠١١. انظر: علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١، ص ٣٥.

[٢] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٢٨.

كما أعلنت الكويت في ٢٧/آذار/ ١٩٧٦، ضرورة "عقد مؤتمر عربي لبحث الوضع المتفجر في لبنان".[١]وهو اليوم عينه الذي اجتمع فيه الرئيس السوري إلى كمال جنبلاط لمدة ٩ ساعات، حاول الزعيم اللبناني خلالها إقناعه بأن مصلحة سورية تكمن في دولة لبنانية، تحكمها الحركة الوطنية. ولكن الاجتماع انتهى إلى الفشل. وفي اليوم التالي اجتمع ياسر عرفات إلى الرئيس الأسد الذي ظَل على موقفه.[٢]

ودعا مجلس الأمن القومي المصري في ٢٨/آذار/ ١٩٧٦ إلى تدخّل عربي في لبنان، وإرسال قوات عربية لإنهاء القتال فيه. وسلمت المبادرة المصرية للجامعة العربية، والتي وزعتها على الحكومات العربية. وفي اليوم التالي، وجَّه الملك خالد بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان* إثر اجتماعهما، نداء إلى لبنان شعباً وقيادة بإنهاء القتال. وأعلن رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، بياناً في ٣١/آذار/ ١٩٧٦، يتهم فيه جنبلاط "بالعمالة والخيانة".[٣] وفي اليوم نفسه، وجَّه الرئيس السادات نداء إلى الرئيس فرنجية، يدعوه إلى عدم المغالاة في كبريائه الشخصية. وطالب بتشكيل قوة عربية قادرة على وقف إطلاق النار إذا وافق لبنان على ذلك.[٤]

وفي أول نيسان/ ١٩٧٦، أعلن الملك حسين من الولايات المتحدة الأمريكية، أن سورية لن تتدخل عسكرياً في لبنان، إلاّ بناء على طلب من السلطات اللبنانية المسؤولة وزعماء لبنان الدينيين من جميع الطوائف. وأعلن تضامنه مع أي تدخّل سوري محتمَل في لبنان، لمواجَهة الساعين إلى تغيير الحكم في لبنان إلى ما فيه مصلحتهم. وفي نفس اليوم "هاجم كمال جنبلاط الوجود السوري في

---

[١] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٥٢.

[٢] . عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ١١٢.

* **خالد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي آل سعود،** وحاول لعب دور إيجابي في الأزمة اللبنانية داعياً إلى انهاء الاقتتال وإحلال السلام.

زايد بن سلطان: بن خليفة بن زايد بن زياب بن عيسى أل النهيان، كان له الدور الأكبر في توحيد الإمارات حيث أسس أول فيدرالية عربية عام ١٩٧١، كما ساهم في إنشاء مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١، سياسته الخارجية عامة قائمة على مساعدة الدول العربية مادياً، ومحاولة الإسهام في حل المشاكل السياسية وإحلال السلام. انظر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان القائد والدولة، أبو ظبي، ص٤٥.

[٣]. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٢٩.

[٤]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص ٣٩.

لبنان، واجتياح الأراضي اللبنانية من جانب الجيش السوري".[١] وردت الصاعقة السورية بنشر قواتها قرب مصفاة الزهراني لحمايتها من "إسرائيل" التي أعلنت معارضتها للخطوة السورية، فسارعت الوحدات السورية التي أمكنها دخول لبنان إلى الانسحاب منه.[٢]

وأعلنت الكويت معارضتها إرسال قوات عربية إلى لبنان، وإنْ كانت تؤيد اتخاذ مبادرة سياسية لوضع حدّ لإراقة الدماء فيه. وأعلن الأمين العام للجامعة العربية، أن الحل الحقيقي للأزمة يتمثل في عقد قمة عربية مصغرة في أسرع وقت لحل مشكلة لبنان. في حين أعلن الملك حسين معارضة الأردن فكرة تشكيل قوة مسلحة من الدول العربية. أمّا العراق، فاقترح رسمياً دعوة مجلس الجامعة العربية إلى اجتماع طارئ. ومن جهة أخرى دعا كمال جنبلاط إلى تعريب الأزمة اللبنانية، وفوّض إلى عرفات مهمة تصحيح العلاقات بالقيادة السورية، بعد رسالة من دمشق، أكدت التحالف الاستراتيجي بين المقاومة وسورية، واستعدادها لبذل المساعي تصحيحاً للعلاقة بـ "الحركة الوطنية". وإثر اجتماع ياسر عرفات بالرئيس الأسد، أمكَن التوصل إلى اتفاق ينص على:

١. وقف القتال، واتخاذ موقف موحَّد ضد أي جهة تستأنف القتال.
٢. إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا الثلاثية (سورية- لبنان- المقاومة) لتحقيق وقف القتال، ريثما يتم انتخاب رئيس جديد يقرر ما يراه من إجراءات أمنية.
٣. مقاومة التقسيم بكل أشكاله، وأي عمل أو إجراء من شأنه المساس بوحدة لبنان.
٤. رفض تعريب الأزمة سياسياً وعسكرياً.
٥. رفض الحلول والخطط الأمريكية في لبنان.
٦. رفض التدويل سياسياً وعسكرياً.[٣]

لم يكن الاتفاق سوى عملية للتهدئة. ودليل ذلك عدم تشكيل اللجنة الثلاثية، بحجة عدم موافقة قيادة "الجبهة اللبنانية"؛ إذ إن زيارة الملك حسين إلى واشنطن، وإقناع "إسرائيل" بعدم الرد، في حالة التدخل السوري، لم يكونا قد أسفرا عن نتيجة بعد.[٤]

---

[١][١] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٧٣.

[٢] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص١٣٢.

[٣] . خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، بحث في مصير الدولة الحاجز، دار بيبلوس، جبيل،١٩٩٣، ص٦٧.

[٤] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٣٣.

وفي ١٧/نيسان/ ١٩٧٦ زار وفد سوري السعودية حاملاً رسالة من الرئيس الأسد إلى الملك خالد، حول تطورات الموقف في لبنان. كما بعث ياسر عرفات برسالة عاجلة إلى الرئيس القذافي في نفس الخصوص. ثم بعث الرئيس السوري برسالة إلى ملك الأردن، الذي استدعى سفيره في لبنان للتشاور. وما لبث الملك حسين أن زار دمشق، في ٨/أيار/ ١٩٧٦. وتقرر خلال الزيارة التنسيق بين البلدين كخطوة على طريق الوحدة بينهما.[١]

في هذه الأثناء، انتُخب إلياس سركيس* رئيساً للجمهورية اللبنانية. وأُعلن عقد مؤتمر قمة مصغّر يضم كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت ومصر وسورية، لتسوية الخلافات بين القاهرة ودمشق. كما توجه عبدالسلام جلود*، رئيس وزراء ليبيا لزيارة دمشق في ١٥/أيار/١٩٧٦ لمناقشة الوضع العربي، ثم زار لبنان بصحبة ياسر عرفات.[٢]

وفي ليلة ٣١ أيار والأول من حزيران/ ١٩٧٦ عبرت وحدات من الجيش السوري الحدود اللبنانية "استجابة لنداءات القيادات المارونية وبطلب من رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، وسارت في محورين: الأول طريق دمشق-بيروت الدولي إلى صوفر ثم إلى بيروت، والمحور الثاني محور جزين-صيدا ثم الساحل إلى بيروت. وتمكنت هذه القوات من فك حصار الفلسطينيين واليسار عن المعاقل العسكرية المسيحية سيما في مدينة زحلة في وادي البقاع، وكذلك إنقاذ بلدتي القبيّات وعندقت اللتين تعرضتا لهجوم من القوات الفلسطينية واليسارية". وقد عَلَّلَتْ الحكومة السورية الغاية من دخولها إلى

---

[١] . عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٣٤.

* **ألياس سركيس:** رئيس الجمهورية اللبنانية (٢٣/أيلول/ ١٩٧٦- ٢٢/أيلول/ ١٩٨٢) وكان الهدف من انتخابة بفترة قبل تسلمة للسلطة هو الخوف من عدم الاتفاق بالفترة الدستورية لانتخاب رئيس آخر خلفاً للرئيس فرنجية، وقبل أنتهاء فترته الرئاسية وقعت أحداث غزو لبنان ١٩٨٢، توفي في عام ١٩٨٥ عن عمر يناهز ٦١ عاماً.
انظر: كريم بقرادوني: السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢، ط7، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٦.

* **عبد السلام جلود:** عسكري ليبي (رائد ركن) ينتمي لقبيلة المقارحة، عيّن رئيساً للوزراء بالفترة بين (١٦/آب/١٩٧٢- ٢/ آذار/١٩٧٧) حتى اعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد العقيد معمر القذافي حيث تولى العديد من المهام في الفترة من ١٩٦٩ وحتى ابعاده في ١٩٩٢. وبقي تحت الاقامة الجبرية حتى قيام ثورة ١٧/شباط حيث أعلن انشقاقه عن نظام القذافي. انظر: جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية، ص ١٣٤.

[٢]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ١٢٣.

لبنان بأنها لم تكن تريد بأي حال من الأحوال إلحاق الهزيمة بطرف من الأطراف، ولم يغير هذا التدخل من الرؤية الاستراتيجية للتحالف المصيري بين سورية والقوى الوطنية اللبنانية. كما أكدت أن تدخله جاء من أجل مصلحة الأخوّة التي تربط بين البلدين وبهدف وقف المجازر ومنع التقسيم، وأكدت على"عروبة لبنان كله" كسياسة سورية ثابتة.[١]

أما من الجانب اللبناني فقد كان الموقف متبايناً تجاه التدخل السوري خصوصاً بعدما تعرضت له بلدة القبيات من هجوم مسلح. فقد أدان رئيس الحكومة رسمياً سليم الحص الهجوم على بلدة القبيات، معتبراً أنه انتهاك صريح لأمن البلاد، ومشيراً في الوقت نفسه إلى أهمية المبادرة السورية وتدخلها العسكري في لبنان وأنها جاءت في الوقت المناسب لما حققته من تحسن نسبي في الواقع الأمني المتدهور. معرباً عن شكره وامتنانه لسورية التي تربطها بلبنان علاقات تاريخية وقومية واصفاً ذلك بقوله: "لتشكر بصورة خاصة الشقيقة سورية التي تميزت علاقات لبنان معها بطابع الإخوة والجوار والتاريخ المشترك والأماني المشتركة والتي كان لمبادرتها الكريمة الأثر الفعال في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد".[٢]

كما أبدى كميل شمعون شكره للحكومة السورية على ما تقدمت به من مبادرة مهمة تجاه الأزمة اللبنانية مثمناً في ذات الوقت دور الجيش السوري في حفظ الأمن وإعادة الهدوء النسبي للبلاد، الأمر الذي مكّن الشرعية الدستورية من استعادة دورها بعد التدهور الأمني الذي انتاب البلاد معلناً موقفه بالقول: "لابد من كلمة شكر للشقيقة سورية ، رئيساَ وحكومة وجيشاَ وشعباً، خصوصاً وإن العمل الرائع الذي قام به الجيش السوري الباسل هو الذي سهل انتصار الديمقراطية والمبادئ الدستورية".[٣]

وأبدت الجبهة اللبنانية ارتياحاً للتحرك السوري، فخاطب الشيخ بيير الجميل الرئيس حافظ الأسد بالقول: " لقد انتهجتم يا سيادة الرئيس نهجاً رسولياً في نصرة الحق والحرية وحماية الأبرياء في لبنان... إن لبنان الجريح يقدر لسورية الشقيقة بقيادتكم الحكيمة المبادرة والمواقف الرائدة والحاسمة من اجل استعادة حقوقهُ كاملة في السيادة والأمن والحرية والكرامة والاستقلال".[٤]

ويبدو أن تلك الخطابات الرسمية والمسؤولة أسهمت بإعطاء سورية الضوء الأخضر للتدخل في لبنان، لوقف المذابح وحماية الأبرياء ومساعدة لبنان على استعادة دوره، إلى جانب ردع القوات المشتركة

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ١١٩.

[٢] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٥٩.

[٣] . كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٤٥.

[٤] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٤٢.

المتمثلة بتحالف الفلسطينيين والحركة الوطنية التي أخذت تفرض سيادتها على لبنان وتعارض كل تدخل سوري من شأنه أن ينهي ما حققته من انتصارات على خصومها المسيحيين. ولكن وعلى الكفة الأخرى عدت بعض الجهات السياسية الأخرى هذا التدخل السوري "إخلالا في ميزان القوى السياسية"[١] واضعافاً لموقعهم العسكري المتقدم. وقد مثلت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والمقاومة الفلسطينية بجميع فصائلها ما عدا الصاعقة* التي مثل السوريون معظم أركانه الموقف الرافض للتدخل السوري في لبنان الى الدرجة التي نعتوا بها هذا التدخل السوري بـ"الغزو السوري للبنان" والذي أراد تقليص حجم الحركة الوطنية. [٢]

من ناحية أخرى حاول كمال جنبلاط تأليب الموقف العربي والدولي ضد سورية بإبلاغ السفراء العرب وسفراء الدول الأوروبية بخطورة التدخل السوري، واصفاً إياه بالمؤامرة ضد الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية في لبنان. وتخوف النائب فؤاد لحود من "مؤامرة في لبنان غيرت الكثير من موازين القوى اللبنانية، ناعتاً بعض الأطراف السياسية اللبنانية بالتحول في سياستها تجاه الدخول السوري في لبنان، وأن ذلك يسهم على المدى البعيد بقيام دولة يسارية في لبنان لا تؤثر على مستوى القرار السياسي اللبناني فحسب، بل تكون منطلقاً لمساندة يسارية إقليمية، وبالتالي عاملاً في إخلال ميزان القوى الكبرى المتصارعة".[٣]

واللافت أن "إسرائيل" كانت تهدّد باستخدام القوة إنْ دخلت قوات سورية إلى لبنان. وواشنطن كانت تنذر سورية و"إسرائيل" من التدخل. وفجأة، حدث تغيُّر جذري وخلال أسبوع واحد، فتحوّل التهديد إلى ترحيب أو على الأقل عدم ممانعة. وقد فسرت بعض الدوائر البريطانية هذا التغيّر بأن "إسرائيل" قبِلت منطق الولايات المتحدة الأمريكية، أن سيطرةً سوريةً على لبنان هي أهون الشرَّين. وكان صاحب فكرة الاتفاق، هو الملك الحسين أثناء زيارته لواشنطن في أول نيسان/ ١٩٧٦. وارتأت الفكرة الأردنية أن تضغط واشنطن على "إسرائيل" لترفع يدها عن لبنان، إذا تحركت قوات سورية إليه،

---

[١] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٨٢.

* **الصاعقة:** اسمها الرسمي طلائع حرب التحرير الشعبية-قوات الصاعقة، منظمة فلسطينية قومية موالية للبعث السوري، تأسست أثناء حرب حزيران/١٩٦٧ كفصيل فدائي مسلح، شاركت في مختلف المعارك العربية ضد الكيان الاسرائيلي الغاصب. انظر: علي بدوان: العنب والرصاص، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

[٢]. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٤٥.

[٣] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ١٤٥.

شريطة أن تبقى القوات السورية بعيدة عن الجنوب اللبناني. ومقابل ذلك، تجدّد سورية مدة قوات الطوارئ الدولية التي كانت ستنتهي بعد شهر واحد في الجولان.[١]

أمّا مصر فقد اختلفت مع سورية في شأن دخولها إلى لبنان. إلا أنه خلاف حول الأسلوب وسرعة الحركة فقط. ولكن سرعان ما حصل تحول واضح في المواقف من التدخل السوري في لبنان، حيث أن ارتياح بعض الأطراف السياسية اللبنانية وخصوصاً المسيحية منها، اتجه نحو التشنج والتوتر وتبدل السياسات. فبعد عامين تقريباً من التقارب، بدأت بوادر الابتعاد واضحة، خاصة وأن زيارة أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ غيرت كثيراً من موازين القوى على الساحة اللبنانية، لأنه أخرج مصر من دائرة الصراع العربي"-الإسرائيلي"، وبالتالي لابد "لإسرائيل" من الانفتاح على جانب آخر يقوي مركزها السياسي في إطار تقاربها الأخير مع مصر ،وقد تزامن ذلك مع حاجة الموارنة لحليف استراتيجي آخر يكون بديلاً للحليف السوري ويحظى بقبول القوى الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية خاصة.[٢]

أسهمت هذه التطورات في تحرك سورية نحو تحويل سياستها في لبنان بأتجاه الانفتاح على الفلسطينيين والحركة الوطنية لتحقيق نوع من الموازنة، وهو أمرٌ تناغم مع جهود الفلسطينيين الذين رأوا في التقارب المصري-"الإسرائيلي"-الماروني خطراً يهدد وجودهم في لبنان أولا، ويضعف قضيتهم في المحافل العربية المساندة. وهنا أصبح لا خيار أمامهم إلا تطبيع العلاقات مع سورية وإرجاع التعاون بين الطرفين على كافة الأصعدة. ففي الوقت الذي كانت فيه الجبهة اللبنانية تعقد خلوتها الشهيرة في زغرتا في ٢١/ كانون الثاني/ ١٩٧٨ ظهر خلالها اتجاهان مختلفان بين من "يؤيد مسألة انتشار القوات السورية في بيروت الشرقية، متمثلا بكميل شمعون وبيير الجميل، اللذين أرادا تلافي المشاكل من عدم السماح بذلك الانتشار وتجنب الصدام مع القوات السورية. وبين من رفض المشروع وعلى رأسهم بشير الجميل الذي ظهر كقوة سياسية-عسكرية داخل الجبهة اللبنانية".[٣] فضلاً عن تحول السياسة السورية باتجاه التحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية للعمل على إسقاط اتفاقية كامب ديفيد. وهذه أمورٌ دفعت ببشير الجميل الى التوجه للتحالف مع "إسرائيل" كخطوة أولى يوفر خلالها الاطمئنان النفسي والمعنوي تجاه التطورات الجديدة على الساحة اللبنانية، ويوازي من خلالها التقارب بين سورية ومنظمة التحرير الفلسطيني. كما أسهم ضعف الدولة ومؤسستها العسكرية في توفير جانب من توتر العلاقة بين

---

[١] . عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٢١.

[٢] . يلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٥١.

[٣] . أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، ص ١٨٦.

الطرفين خاصة وأن الاعتماد على القوات السورية قد وفر لها مساحة واسعة وقريبة من مصدر القرار السياسي المؤيد لتواجدها في لبنان، فالحكومة اللبنانية وجدت فيهم النصير المهم في توفير السيادة. لكن هذه التطورات أنتجت تصادماً بين الجيش اللبناني والقوات السورية في إطار قوات الردع العربية عند مدخل ثكنة عسكرية في منطقة الفياضية، راح ضحيتها العديد من الجنود السوريين، مما ولَّدَ تشنجات سياسية وعسكرية قوية بين الجانبين. فبعد أن كانت سورية محطة ترحيب مسيحي لبناني، أمست موضع خلاف مسيحي-مسيحي تمثل في هذه المرة بواسطة سليمان فرنجية الذي رأى أن طريقه اختلف عن طريق حلفائه، إذ بلغت الخلافات السياسية المسيحية في أمر "التحالف مع "إسرائيل" أو مع سورية ذروتها".[١]

وفي مطلع أيار عام ١٩٧٨، أدان الرئيس السابق سليمان فرنجية العلاقة مع "إسرائيل" مؤكداً "ضرورة تمتين العلاقة مع سورية اللاعب الرئيسي في لبنان بحكم مصالحها التاريخية".[٢]

وقد مثّل خطابه هذا إيذاناً ببدء التحول في الرؤية المسيحية السياسية تجاه الشريك السياسي الخارجي المسهم في تقوية مركز الموارنة خلال الصراع القائم، خاصة وأن سياسة الجبهة اللبنانية سارت في غير الخط الذي طمح سليمان فرنجية السير فيه، وهو ما دفعه لعدم حضور اجتماعات الجبهة اللبنانية منذ الحادي عشر من أيار عام ١٩٧٨ والتقارب مع رشيد كرامي بعد مقاطعة استمرت لسنوات عدة بوساطة من المخابرات السورية. ونظرًا لاعتماد رشيد كرامي كلياً على سورية، فقد نشأ حلف مؤيد لسورية في شمال لبنان، بينما كانت الجبهة اللبنانية في بيروت تواجه اشتباكات طاحنة مع الجيش السوري. وهذا الأمر أغضب بلا شك زعماء الجبهة اللبنانية ومن بينهم كميل شمعون الذي علق بالقول: "إن الرئيس سليمان فرنجية ضعيف الذاكرة" [٣] ، وأراد بذلك التذكير بالخلافات التي كانت دائرة بين المتصالحين.[٤]

وبدأت تبرز في الأفق دلائل واضحة حول استعداد كل من جماعة الرئيس السابق سليمان فرنجية والميليشيات التابعة للجبهة اللبنانية لشن معركة طاحنة من أجل السيطرة على الجزء الشمالي من جبل لبنان، ويبدو أن الغاية من تلك المعركة ليس السيطرة على جزءٍ من الأرض المتنازع عليها فحسب، بل

---

[١]. خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص ٧٢.

[٢] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص١٥١.

[٣] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٥٦.

[٤]. كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٤٩.

أكثر من ذلك بكثير، فالجزء الشمالي يمثل المعقل الأساسي للطائفة المارونية في لبنان ومن نجح في السيطرة عليه استطاع الادعاء بأنه يحظى بتأييد الموارنة ودعمهم وأنه حامي التقاليد المارونية العريقة التي من شأنها من دون شك تعزيز موقفه ومركزه.[١]

ونتيجة هذا الخلاف قامت مجموعة من قوات الكتائب بالهجوم على المقر الصيفي لعائلة فرنجية في مدينة أهدن في ١٣/حزيران/١٩٧٨ وقتلت طوني بن سليمان فرنجية مع زوجته وابنته، بالإضافة إلى مجموعة من مناصريهم وقد بلغ عددهم ٢٩ شخصاً، وعرفت هذه العملية بمذبحة أهدن. الأمر الذي ساهم في سيطرة القوات السورية على المناطق المسيحية في الشمال.*

أما بالنسبة للموقف الإسلامي فقد أكد رئيس الحكومة سليم الحص على ضرورة الاستمرار بالعلاقات الحسنة مع سورية مع عدم تناسي دورها السياسي والعسكري في لبنان، والذي وصفه بـ"المنقذ ضد الهجمات البربرية".[٢] خطابٌ شابه إلى حد كبير الخطاب المسيحي عند بدايات الأزمة اللبنانية، عندما كانت الأمور السياسية والعسكرية تغيّر مسارها ضد مصالحهم. على العكس من خطاب النائب نجاح واكيم* والذي حاول بطريقة غير مباشرة أن يجعل من القوات السورية "قوات احتلال" عندما طلب من النواب تحديد موقفهم منها في إطار مهمتها داخل لبنان والدور الذي تقوم به.[٣]

يمكننا من خلال ما تقدم أن نشخّص التحول في السياسة المسيحية تجاه الدور السوري في لبنان عن سابق عهده مع اندلاع الحرب الأهلية، الى دخول "إسرائيل" كلاعب رئيسي في موازنة القوى اللبنانية، ولاسيما أنَّ ما توفره من دعم سياسي وعسكري مباشر للمسيحيين يمكنهم من تغيير المعادلة السياسية

---

[١]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص ٤١.

* للتفاصيل أكثر عن حادثة أهدن من حيث الأسباب والنتائج والتداعيات على العلاقة السورية مع الجبهة اللبنانية. انظر: ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن أو لعنة العرب المسيحيين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.

[٢] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ١٥٣.

* **نجاح واكيم:** سياسي لبناني رئيس حركة الشعب. ولد في البربارة عام ١٩٤٦ م في قضاء جبيل في لبنان، وهو ابن أنيس واكيم وسيدة الراعي وابن وحيد في عائلة تضم أربع أخوات. خاض انتخابات ١٩٧٢ ونجح ضد نسيم مجدلاني ليصبح أصغر نائب في البرلمان. وقد دخل السجن قبيل ذلك لانتقاده رئيس الجمهورية آنذاك سليمان فرنجية. يدين بالمسيحية الأرثوذكسية. عرف بفكره العروبي الناصري ونظرته الموضوعيه ان لبنان هو جزء من سوريا وقوه لبنان بعودته لسوريا وتعاون لبنان مع محيطها السوري لتثبيت المد الغربي الإسرائيلي في المنطقة.
انظر: عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج١، ص ٣٥٢.

[٣] . سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص٣١.

والعسكرية في إطار المصالح المتبادلة بين الطرفين على الأراضي اللبنانية. وقد اختلف هذا الموقف عن نظيره الإسلامي على الصعيد الرسمي خاصة، إذ رأى رئيس الوزراء سليم الحص أن لا تحقيق للسيادة في لبنان ووحدة أراضيه ما لم تطبق خطة أمنية محكمة على أرض الواقع، ونجاحها في ظل الظروف الراهنة مرتبط بالدور السوري على الساحة السياسية اللبنانية. كما وأكد أن برنامج الوفاق السياسي الذي انتهجه كخارطة طريق لسياسة حكومته، تشترك في تحقيقه قوات الردع العربي، واصفاً إياها بالعنصر الوحيد القادر على تطبيق الأمن والاستقرار في البلاد بغياب العناصر الأخرى من الجيش والشرطة اللبنانيين، مشيراً إلى أنه "مهما بلغت إمكانية لبنان السياسية والعسكرية لا يمكنه الخروج من إطار العلاقة مع الجارة سورية التي تمتلك بعداً على الصعد كافة في علاقتها مع لبنان".[١] وقد أثار رأيه هذا امتعاض عدد من النواب المسيحيين والذين ردّوا بالانتقاد الواضح حول هذه السياسة الرسمية، عادين إياها "ضعفاً في الموقف الرسمي اللبناني تجاه ما يمر به البلد من أزمة خاصة".[٢] متهمين الحكومة بفقدانها السيطرة على جوانب الأزمة داخلياً وخارجياً. الأمر الذي شجع العديد من الأطراف السياسية اللبنانية أن تأخذ دوراً غير رسمي في التفاوض مع سورية، مما ساعد الحكومة السورية بالإمساك وإحكام السيطرة على الأوراق السياسية اللبنانية كافة باختلاف وجهاتها.

ولكن لا يمكننا إنكار ما أضافه التواجد السوري في لبنان من عوامل تأزيم الأزمة اللبنانية وصار هذا التواجد في نظر بعض الفرقاء سبباً مشابهاً في حيثياته تجاه الأزمة اللبنانية من السبب الفلسطيني ودوره فيها، خصوصاً عند الموارنة، الأمر الذي صعد الأجواء وبشكل كبير وأصبح من المهم التوصل الى مبادرة عربية ودولية قادرة على التوصل الى حلول نحو حل سلمي، من خلال لقاءات ومؤتمرات تجمع الفرقاء السياسيين وهذا ما سنتناوله لاحقا.

- موقف جامعة الدول العربية من الحرب الأهلية اللبنانية:

١. رؤية الجامعة العربية إلى الحرب الأهلية اللبنانية:

دفع تفجر الأوضاع اللبنانية الجامعة العربية إلى البحث عن صيغة قانونية لتعريب الأزمة، بعد أن تجاوز خطرها لبنان، ليؤثر تأثيراً مباشراً في السلام والأمن العربيين. وظلت الأمانة العامة للجامعة العربية ترقب تطور الأحداث وتحوم حول الأزمة، حتى جاءت مبادرة الكويت إلى دعوة وزراء الخارجية العرب لاجتماع طارئ، وموافقة لبنان على الدعوة. وعندئذٍ وجدت الأمانة العامة المبررات

---

[١] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ١١٠.

[٢] . كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٥٢.

القانونية، لمناقشة الأزمة اللبنانية، وهي سابقة في تاريخ الجامعة العربية. وأيّاً كانت مبررات الاجتماع الطارئ، فإن نتائجه أكدت من جديد خصوصية الواقع اللبناني بتوازناته الدقيقة، وأنه على الرغم من التدخلات العربية والأجنبية المعلنة والواضحة، فإن "الحل الأفضل، لن يكون إلاّ حلاً لبنانياً"[١] نظراً إلى عجز وزراء الخارجية العرب عن الاقتراب من جوهر الأزمة اللبنانية، واكتفائهم بمناقشة انعكاساتها على الساحة العربية. وقد أثار ذلك من جديد، علاقة لبنان الحساسة بالجامعة العربية منذ إنشائها [لوجود قسم من اللبنانيين متخوفين من الاندماج بكل ما هو عربي أو يساهم في تعزيز عروبة لبنان]، حين اضطرت الدول العربية، التي وقعت بروتوكول الإسكندرية* في ٧/تشرين الأول/ ١٩٤٤، قبَيل إنشاء الجامعة، إلى تأكيد "احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة. وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به، بعد أن انتهج سياسة استقلالية، أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري، الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي".[٢]

وعلى الرغم من مناصرة الجامعة العربية لقضية استقلال لبنان وسيادته، فقد ظلت بعض القوى السياسية اللبنانية تشكك في فكرة الانضمام إلى الجامعة، بدعوى الحفاظ على التوازن الطائفي. بل عارضت توقيع لبنان لمعاهدة الدفاع المشترك، كما رفضت فكرة إنشاء تنظيم خاص للمغتربين العرب في دول المهجر، وتنظيم صفوفهم للاستفادة منهم في خدمة القضايا العربية.[٣]

وخلال الأزمة اللبنانية، ما بين أيار-تشرين الأول ١٩٥٨، تحاشى مجلس الجامعة العربية، المنعقد في بنغازي في تموز/ ١٩٥٨، التدخل في جوهر الأزمة لتعقيداتها، واكتفى بتوجيه نداء إلى أبناء لبنان، حكاماً وقادة وشعباً، يناشدهم فيه بجمع الكلمة وتوحيد الصفوف ونبذ العنف، واستقبال بعثة الصداقة والأخوّة الحاملة لرسالة العروبة والودّ والسلام، والعاملة على وقف الاضطرابات والقلاقل، وتسوية الخلافات بالسبُل الدستورية السليمة. وبانتهاء الأزمة، تحت شعار "لا غالب، ولا مغلوب" ومع تزايد تيار العمل العربي المشترك، ازداد دور لبنان في الشؤون العربية، حتى إنه بادر إلى

---

[١] . عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٤٣.

* **بروتوكول الاسكندرية:** اتفق قادة ستة دول عربية على إنشاء منظمة لتربط العرب في مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٤، الأمر الذي أنتج لاحقاً جامعة الدول العربية الهادفة للتنسيق الفاعل في الخطط السياسية وتعزيز العلاقات بين الدول العربية دون التدخل في استقلالها، واستخدام وسائل الدفاع والحماية المناسبة في حال تعرض أي دولة عضوة لهجوم خارجي. انظر: عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٤٥.

[٢] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٦٩.

[٣]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص ٤٦.

تشكيل بعثة دائمة لدى الجامعة عام ١٩٦٠، واضطلع بدور الوسيط في كثير من القضايا بين دولها.[١]

وبوقوع العدوان "الإسرائيلي" عام ١٩٦٧، وجد لبنان نفسه طرفاً في مواجهة "إسرائيل"، نظراً إلى وجود المقاومة الفلسطينية على أرضه، الأمر الذي جعله هدفاً تكتيكياً للاعتداءات "الإسرائيلية" المتكررة، والتي بلغت في أوائل عام ١٩٧٥ حدّاً كبيراً، دفع الحكومة اللبنانية لطلب عقد دورة خاصة لمجلس الدفاع العربي المشترك لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف. وقد أقر المجلس إثر اجتماعه يومَي ٥،٦/شباط/١٩٧٥، بياناً أعلن فيه اتخاذ "التدابير اللازمة، الكفيلة بمواجهة الموقف. والتزام الدول العربية كلها بالتضامن مع لبنان، في دفاعه عن أراضيه وسيادته الوطنية، ودعم موقفه الصامد ضد العدوان "الإسرائيلي"، وذلك وفق ما حددته الحكومة اللبنانية".[٢]

كما أعلن البيان استعداد الدول العربية لبذل المزيد من التضحيات لكفالة أمن لبنان وسلامته، وأمن الوطن العربي واستقراره، وللإسهام في تعزيز الأمن والسلام الدوليين، على أُسُس عادلة ودائمة.[٣]

٢. مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

ومع تفجر الأوضاع اللبنانية، أصدرت الأمانة العامة بياناً، في ٢١/أيلول/ ١٩٧٥، وصفت فيه أحداث لبنان بأنها تجاوزت كل تصور، ولا يستطيع أحد تبريرها. ورأت الأمانة العامة، أن ثمة أخطاراً تهدد الوطن العربي يمكِن تلخيصها فيما يلي:

١. تعرُّض لبنان للتقسيم، تنفيذاً لما تردَّد عن وجود مخططات مشبوهة لإنشاء دويلات عنصرية صغيرة، مجاورة "لإسرائيل".
٢. استدراج الدول العربية إلى صراعات فيما بينها تهدد التضامن العربي وتضعفه.
٣. إتاحة الفرصة "لإسرائيل" لتحقيق جزء من سياستها التوسعية التقليدية بضمها جنوب لبنان، والاستيلاء على منابع نهر الليطاني.
٤. التأكيد للرأي العام العالمي، أن النظرية التي تنادي بها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي وجدت صدى لدى بعض قطاعات من الرأي العام، بإنشاء دولة فلسطينية يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون هي غير قابلة للتطبيق عملياً، بدليل ما يحدث في لبنان.[١]

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٢٣.

[٢] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٦١.

[٣]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ٢٥١.

وإزاء هذه الأخطار المرتقبة، التي لا تهدد لبنان فحسب، بل يمكِن أن تؤثر تأثيراً مباشراً في الوطن العربي كلهِ واصلت الأمانة العامة تحركها دبلوماسياً بإجراء اتصالات مع سفير لبنان والسفراء العرب إلى القاهرة، ومع وزراء الخارجية العرب، ورؤساء الوفود العربية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لبحث الوسائل المجدية لتطويق الأحداث في لبنان، ووقف المذابح الدموية فيه. واقترح على وزراء الخارجية العرب عقد اجتماع على هيئة مجلس الجامعة، وإصدار بيان يناشد فيه لبنان المحافظة على وحدته الوطنية. إلا أن رد بيروت على هذه الاتصالات، كان رداً سلبياً، بـ "رفض تعريب القضية على أساس أن الحل سيكون لبنانيا".[٢]

لم تفتر جهود الأمانة العامة، بل أخذت تبحث عن صيغة قانونية، لأداء دور في معالجة الموقف المتدهور. وعندما انطلق نداء البطريرك الماروني "خريش"*، الذي طلب في برقية له تدخّل الجامعة العربية وتكثفت الأمانة العامة لاتصالاتها. ولكن برقية البطريرك الماروني، التي أعلن عنها، ولم تصِل لأسباب مجهولة، لم تكن مبرراً قانونياً كافياً لتدخّل الجامعة. وظل الحال على ما هو عليه حتى جاءت مبادرة الكويت في ٨ /تشرين الأول/١٩٧٥، إلى طلب عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب. فوجدت الأمانة العامة في هذه الدعوة، وموافقة لبنان عليها، الصيغة القانونية المنشودة، لتشارك في إيجاد حل للقضية اللبنانية.[٣]

٣. الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب عام 1975:

رحبت الأمانة العامة للجامعة العربية بمبادرة الكويت. وصرحت بأنها عمل عربي مهم. ودعت إلى تضافر كل الجهود لإعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان، من خلال الحفاظ على وحدته الوطنية. وجاءت موافقة الحكومة اللبنانية على الدعوة الكويتية في المكان والزمان اللذين تقررهما الجامعة العربية. بينما رفضت الأحزاب والقوى الوطنية التقدمية اللبنانية، في بيان أصدرته في ١٤ /تشرين

---

[١] . يلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٦٤.

[٢] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٧٦.

*__البطريرك خريش:__ (١٩٠٧-١٩٩٤) هو البطريرك الماروني الخامس والسبعون بين عامي (١٩٧٥-١٩٨٦)، قاد الكنيسة المارونية أحد عشر عاماً ونيف خلال فترة مضطربة من تاريخ لبنان. انتخب بطريارکاً في يوم عيد مار مارون ٩/شباط/١٩٧٥ وبعد شهر واحد اندلعت الحرب الأهلية، كانت رسائله أثناء الحرب تدعو للصفح والتعاون مع الآخر. انظر: كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٥٤.

[٣]. جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية، ص ١٤٢.

الأول/١٩٧٥، أي تعريب للنزاع اللبناني. و"طالب البيان الدول العربية ببذل جهودها، من أجل الإسهام في تسوية النزاع في الإطار الداخلي اللبناني".[١]

لم تلتفت الأمانة العامة إلى أصوات المعارضة أو الرفض، سواء من جانب بعض الحكومات العربية، أو المقاومة الفلسطينية، أو القوى السياسية اللبنانية. وبناء على اتصالاتها مع سفير لبنان في القاهرة، لمناقشة أسلوب معالجة الأزمة اللبنانية، حُدِّد ميعاد الاجتماع الطارئ في منتصف تشرين الأول/ ١٩٧٥. ولم تنتظر الأمانة العامة أي ردود من الدول الأعضاء، نظراً إلى أن الدولتَين، الداعية وهي الكويت، والمعنية وهي لبنان قد وافقتا على الاجتماع. وفي الموعد المحدد، عقد الاجتماع الطارئ، بحضور ١٣ وزيراً للخارجية، وخمسة سفراء، كرؤساء وفود لـ ١٨ دولة عربية. وتولى وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية رئاسة الاجتماع.[٢]

وتغيب عنه ليبيا وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبينما اكتفت ليبيا بعدم تلبية الدعوة، فإن سورية أعلنت رسمياً عدم اشتراكها، ورأت بأنه من الأفضل أن ينصب الاهتمام على مناقشة اتفاقية سيناء التي تشكل الخلفية لأحداث لبنان. كما أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أن الاجتماع هو "محاولة لإبعاد الاهتمام عن اتفاقية سيناء، ولإقحام العرب في معركة جانبية، وأكدت أن عدم حضورها كان بدافع حرصها على تجنّب الدخول في معارك جانبية وثانوية".[٣]

وبدأت الاجتماعات بجلسة علنية، تحدث فيها الأمين العام للجامعة، وأكد الحقائق التالية:

أ. إن هذا الاجتماع هو تجسيد لحقيقة أساسية، وهي أن كل ما يمس أمن الشعب العربي وسلامته، في أي جزء من أجزاء الوطن العربي، إنما يمس أمن الأمة العربية وسلامتها. ومن هذا المنطلق كانت كل المبادرات العربية بهدف مساعدة لبنان على أن استعادة أمنه وصيانة وحدته الوطنية.

ب. إن على العرب أن يتظافروا، من أجل عودة الأمن والوحدة إلى لبنان؛ ذلك أن "إسرائيل" رأت فيما يجري في لبنان، انهياراً لفكرة التعايش السمح بين الطوائف المختلفة، داخل دولة واحدة. وهي لذلك تسعى إلى تعميق الخلاف.

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٢٧.

[٢] . عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٢٤.

[٣] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٦٩.

ت. إن على اللبنانيين أن يقطعوا الأيدي التي تعمل في الظلام من الخارج، لأن لبنان في النهاية ملك لشعبه مسلمين ومسيحيين. ولأن حل المشكلة اللبنانية يقع أساساً على عاتق اللبنانيين أنفسهم، وأنه لا جدوى من إصدار القرارات لحل المشكلة اللبنانية، إذا لم تحظَ بقبول اللبنانيين واستعدادهم لتنفيذها.[١]

وألقى رئيس الاجتماع كلمة دعا فيها كل الأطراف اللبنانيين إلى أن يضعوا السلاح جانباً، ويقبِلوا على الحوار لحل المشاكل التي تثير الخلاف بينهم، مهما اختلفت مناهجهم الفكرية والعقائدية. ثم ألقت الكويت كلمتها والتي عبرت فيها عن تقديرها لاستجابة الدول العربية حضور الاجتماع. وفي بداية الجلسة المغلقة، ألقى وزير الخارجية اللبنانية كلمة شرح فيها الموقف في لبنان، وما اتخذته السلطات اللبنانية من إجراءات لتهدئة الأوضاع، وإعادة الأمن إلى حالته الطبيعية، ولكنه لم يحدد أي مطالب. وكان "الحذر سمة واضحة في أسلوب حديثه".[٢]

أما مصر فقد دعت إلى وقف كل صور التدخل في شؤون لبنان "مؤكدة حرصها على وحدة لبنان، وسلامة أراضيه، ومساندة الشعب اللبناني على الخروج من مِحنته الحالية". أما العراق فقد بين أن "مشكلة لبنان هي مشكلة داخلية. وإن الاجتماع يجب ألاّ يتجه إلى التدخل في هذه القضية الداخلية، وإنما يجب أن يتجه إلى "الجانب القومي منها".[٣]

كما اقترحت السعودية تشكيل لجنة رباعية من وزراء خارجية كلٍّ من لبنان والكويت ودولة الإمارات والأمين العام للجامعة العربية، لبلورة المقترحات التي ترِد من رؤساء الوفود العربية في شأن حل المشكلة اللبنانية. وقد أعدت اللجنة بيان وزراء الخارجية العرب إلى الشعب اللبناني، الذي أقروه الوزراء في جلستهم الثانية والختامية، في اليوم التالي (١٦/تشرين الأول/١٩٧٥). والذي ناشدوا فيه الأطراف المتصارعة في لبنان بضبط النفس، والتحلي بالحكمة والروية، وإنهاء الاقتتال. وأكد وزراء الخارجية العرب حرص دولهم على سيادة لبنان ووحدة أراضيه وشعبه، وأن أي عدوان عليه، هو عدوان على الدول العربية كلها. وأشار البيان إلى أن الدفاع عن لبنان ضد أي عدوان "إسرائيلي"، هو مسؤولية عربية جماعية، طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية. وناشد البيان الدول العربية أن تواصل مجتمعة ومنفردة، تقديم العون إلى لبنان. وطلب وزراء الخارجية من الأمين العام للجامعة،

---

[١] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٣٠.

[٢] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٤٣.

[٣] . خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص٨٩.

أن يظل على اتصال وثيق مع الحكومة اللبنانية، وباقي الدول الأعضاء، وأن يدعو إلى اجتماع عربي على أي مستوى يرى لبنان عقده ضرورياً أو مفيداً.[١]

٤. نتائج الاجتماع الطارئ، وردود الفعل:

يمكن إلقاء الضوء على نتائج الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية، وردود الفعل إزاءها، في نقطتَين رئيسيتَين أولاهما، تتعلق بالضغوط المختلفة التي تعرض لها الاجتماع. وثانيتهما، تتعلق بمسألة تعريب الأزمة اللبنانية.

والملاحظ أن اجتماع وزراء الخارجية العرب قد سبقه وواكبه وأعقبه حملات إعلامية عنيفة، من أجهزة الإعلام السورية والفلسطينية والأحزاب والتجمعات التقدمية اللبنانية. استهدفت أساساً تغيير جدول أعمال المؤتمر شكلاً ومضموناً. إضافة إلى ضغوط أخرى تعرّض لها وزراء الخارجية العرب عشية اجتماعهم الطارئ؛ إذ حاولت بعض القوى تصعيد التوتر المسلح في بيروت وحول المخيمات الفلسطينية بالذات، للتأثير في مناخ الاجتماع، وإعطاء انطباع خاطئ، أن الصراع الدائر في لبنان "هو صراع لبناني- فلسطيني محض"[٢] استجابة لبعض القوى الراغبة في طرح المشكلة اللبنانية-الفلسطينية، بكل أبعادها وأخطارها على مجلس الجامعة العربية.

أما الخط السياسي الرئيس في البيان الختامي للاجتماع، فقد تضمن نداء متوازناً لكل الأطراف، دون محاولة الوصول إلى عمق المشكلة، وتحديد الأطراف التي تهدد أمن لبنان. وكان من الطبيعي أن يعلن وزير خارجية لبنان عن رضى حكومته الكامل عن نتائج الاجتماع، التي جاءت على حدّ تعبيره متوازنة ومتماشية مع الأطراف المحيطة بلبنان، داخلياً وعربياً ودولياً. كما صرح الأمين العام للجامعة "أنه ليس في الإمكان أكثر مما كان. فلبنان لا يعاني مشكلة دامية فحسب، وإنما هو يواجِه كذلك تهديداً خارجياً باستغلال الموقف".[٣]

٥. مؤتمر الرياض والوساطة لحل الأزمة عام ١٩٧٦:

انطلقت مبادرة مؤتمري الرياض والقاهرة قريبةً في وقتها من أداء الرئيس الياس سركيس لليمين الدستوري في ٢٣/أيلول/١٩٧٦ وبوساطة خارجية ففي ٢٦/أيلول/١٩٧٦ قُدِر للأحداث أن تتصاعد إثر قيام مجموعة مسلحة تابعة لمنظمة فلسطينية موالية للعراق بالهجوم على فندق سميراميس في دمشق

---

[١] . شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٤٥.

[٢] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ١٣٢.

[٣] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٤٧.

واحتجاز النزلاء كرهائن مما استدعى تدخل الجيش وإلقاء القبض على المهاجمين وإعدامهم شنقاً. عدّت هذه الحادثة بداية الطريق لسياسةٍ سوريةٍ متشددةٍ ضد المنظمات الفلسطينية في لبنان ومن يقف وراءها من تنظيمات يساريةٍ ، فأرسل حافظ الأسد رسالة بواسطة قائد القوة الجوية السوري اللواء محمد الخولي أطلع فيها الرئيس الياس سركيس عن عزم القوات السورية مهاجمة الفلسطينيين في جبل لبنان ، واستغلال الأحداث الأخيرة بعد إنْ أكتسب الرأي العام في سورية ولبنان موقفاً سلبياً من المقاومة الفلسطينية في مناطق تواجدها، إلا أنّ الرئيس اللبناني رفض المشروع مغلباً الحل السياسي على الحل العسكري ، في حين رحب كميل شمعون بالمشروع جملة وتفصيلاً قائلاً: "إنني موافق بنسبة مايتين في المائة، لا تسمع أقوال الرئيس سركيس انه ما يزال مبتدئاً"[١].

كما أيد بيار الجميل ماجاء في رسالة الأسد: "إني موافق بنسبة ألف بالمائة".[٢] ونال المشروع استحسان سليمان فرنجية، وبهذا تم للقوات السورية استحصال الشرعية المارونية بعيداً عن الموافقات الرسمية الاخرى، واستغرقت العملية ٢٤ساعة بدأً من ٢٨/أيلول/١٩٧٦ اضطر الفلسطينيون في اليوم الثاني الانسحاب من منطقة المتن كله، أمام توسع الهجوم السوري يومي ١٢ و ١٥ تشرين الأول باتجاه صيدا الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية، وإذا كان الهجوم الأول لم يأت بنتائج، إلا أن الهجوم الثاني مهد الطريق لعقد القمة العربية في الرياض والتي مثلت موضع ارتياح لدن الرئيس سركيس الذي رأى أن "بوادر السلام في لبنان تلوح في الأفق إذا ما أغتنمت هذه المبادرة بشكل جيد"[٣] وهو ما يشجع مسيرة الحكم التي بدأها بمشاكل داخلية كثيرة.[٤]

حسمت سورية الوضع في لبنان عسكرى اً واستجابت تحت ضغط سعودي (وقف الرياض مساعداتها المالية عن دمشق)[٥] لحل سلمي مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، فرعت السعودية قمة مصغرة في الرياض بتاريخ ١٥/تشرين الأول/١٩٧٦ ضمت الى جانب الملك السعودي خالد بن عبد العزيز أنور السادات وحافظ الأسد والياس سركيس وصباح سالم الصباح أمير الكويت وياسر عرفات، وفي ١٦ من الشهر نفسه دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، وصدر وبعد يومين آخرين عن القمة

---

[١]. شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٤٩.

[٢] . عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٢٧.

[٣] . كريم بقرادوني: لعنة وطن، ص ٥٢.

[٤]. كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٦٢.

[٥]. ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٨٢.

بيان أكد على تنفيذ اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩خاصة ما تعلق بإنسحاب القوات الفلسطينية حسب مقرارته، وتسليم أسلحتهم وأسلحة الفرقاء السياسيين اللبنانيين الى قوات الردع العربية، وإرسال قوات ردع عربية تألفت من خمساً وعشرين ألف مقاتل وكان عمادها القوات السورية الموجودة في لبنان توضع تحت تصرف الرئيس الياس سركيس، إذ شكلت هذه القوات من خمسة وعشرين ألف مقاتل سوري وخمسة آلاف آخرين جاؤوا من السودان واليمن الشمالية وليبيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار. كما أسفرت قمة الرياض عن تأليف لجنة رباعية من السعودية ومصر وسورية والكويت مهمتها تطبيق اتفاق القاهرة ١٩٦٩ في مدة أقصاها تسعين يوماً ، وفيما يخص الرئيس السوري تم اعتراف العرب بتدخله السياسي والعسكري في لبنان ، أما الرئيس سركيس فجرى تكريس العرب لدوره وسلطته.[١]

أفرز مؤتمر الرياض موقفاً انعكس بصورة سلبية على زعماء الحركة الوطنية والجبهة اللبنانية، فبعد تردد طويل قبلوا بتمركز قوات السلام العربية في مناطقهم، التي احتوت على ستة ألاف جندي سوري دخلوا بيروت الغربية والشرقية في ١٤/تشرين الثاني/١٩٧٦.[٢]

انعقدت القمة العربية الثامنة في القاهرة بتاريخ ٢٥/تشرين الأول/١٩٧٦، وصدر عن المؤتمر بيان ختامي وردت فيه مجموعة من القرارات أهمها: الترحيب بأعمال مؤتمر الرياض السداسي، والمصادقة على قراراته، وان تساهم الدول العربية كل حسب إمكانياته في إعادة اعمار لبنان، وتعهد متبادل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي، وإنشاء صندوق لتمويل القوات العربية العاملة في لبنان، ومناشدة دول العالم إدانة العدوان "الإسرائيلي" على لبنان، وقد حمل المؤتمرون وجهات نظر متباينة ، فعلى الصعيد الرسمي لخص الرئيس الياس سركيس أزمة لبنان أمام الزعماء العرب بكلمات مختصرة : "**إني اضمن سلامة المقاومة الفلسطينية في إطار اتفاقية القاهرة ، وعلى العرب من ناحيتهم أن يضمنوا عدم تدخل المقاومة الفلسطينية في الشأن اللبناني الداخلي**".[٣]

خُلاصةً أعجبت المؤتَمرين ودعتهم الى تأييد ما جاء بخطابه من مطالبة العرب بالوقوف الى جانب لبنان في حربه ، دلل فيها أن نسبة واضحة من التوازن يجب أن تقوم بين الوجود الفلسطيني على

---

[١] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٧٣.

[٢]. شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٥٢.

[٣] . خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص٩٨.

الأراضي اللبنانية وعنصر الخوف المسيحي من ذلك الوجود ، محدداً ثوابت ذلك في اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ والتي تعد الأساس لانطلاق مثل هكذا مشروع.[١]

وكان للرئيس سليم الحص رأي رسمي آخر انطلق من مشروعه السياسي الدائم والذي عدّ البرنامج الأساس للحكومات التي شكلها، معتبراً أن الحل والتقارب بين الفرقاء مرهونين بالوفاق السياسي قارناً بين تنفيذ مقررات مؤتمري الرياض والقاهرة، ومسألة الوفاق بين السياسيين اللبنانيين في إشارة الى أن الحلول جميعاً لأزمة لبنان مهما اختلفت وجهتها ووساطتها سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي لا يمكن أن تبصر النور إذا ما انطلقت من وفاق الزعماء السياسيين اللبنانيين، مشيراً الى أن الوفاق السياسي يمثل الخطوة الأولى في خطا إصلاح ما تهدم في واقع لبنان على الصعد كافة. وهكذا اختلفت الرؤى وتراوحت بين تأييد إسلامي وتحفظ مسيحي حول المبادرة العربية.[٢]

ذُكِرَ أن الموقف السعودي كان الأبرز من بين المواقف العربية والدولية حيال أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، إذ أظهرت المملكة العربية السعودية نشاطاً متميزًا منذ بداية الحرب في لبنان وأكدت باستمرار حرصها على سيادة لبنان وسلامة أراضيه، داعية اللبنانيين أن يلتفوا حول بعضهم ويحلّوا مشاكلهم بأنفسهم. انبثق هذا الموقف من مخاوفها في تحول النظام السياسي اللبناني الى يساري إذا ما حسمت الغلبة لصالح اليسار اللبناني والفلسطينيين، المناوئ للأنظمة العربية الإقليمية، مع تصاعد نشاط سورية بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بعقدها معاهدة صداقة وتعاون بينهما في ٨/ تشرين الأول/١٩٨٠ وكان لها موقفها المؤيد للوثيقة الدستورية الموقعة في ١٤/شباط/١٩٧٦ ذات الرعاية السورية "مؤتمر بيت الدين" من ١٥-١٧/تشرين الأول/١٩٧٨ والذي بذلت فيه جهوداً حثيثة لإقناع سورية بسحب قواتها من بيروت الشرقية وإبدالها بقوات سعودية، فشكل ذلك خطوة جديدة من خطوات الحل السعودي للازمة اللبنانية.[٣]

ورعت الدبلوماسية السعودية تقريب الخطوات بين الفرقاء اللبنانيين محاولة" **تهيئة الأجواء** "حول القضايا الداخلية والخارجية وموضوع العلاقة مع سورية ودورها في لبنان، من اجل وقف إطلاق النار، وبذلك كان للدبلوماسية السعودية مراحل ثلاث في تعاملها مع أزمة الحرب اللبنانية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ متمثلة بدبلوماسية ما قبل عام ١٩٨٢ إذْ عملت على دعم الشرعية اللبنانية ووحدة لبنان

---

[١]. شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٦١.

[٢]. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان، ص ١٥٦.

[٣]. عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٧٦.

والوقوف بوجه دعوات التقسيم، ودبلوماسية ما بعد الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢، وفي المرحلة هذه كثفت الرياض من مبادراتها السلمية للتوفيق بين اللبنانيين، فكانت وراء حوار اللبنانيين في مؤتمري جنيف ولوزان ، وأخيرًا جاءت دبلوماسية اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لتضع وتحت رعايتها بوادر إنهاء الأزمة اللبنانية.[١]

اختصت المرحلة الثانية من هذه الدبلوماسية، بمساعي السعودية في عقد مؤتمر جنيف للسلام في ٣١/ تشرين الأول- ٤ تشرين الثاني/ ١٩٨٣، كما قدمت المملكة العربية السعودية عن طريق وزير خارجيتها الأمير بندر بن سلطان* في ١٥/آب/١٩٨٣ مذكرة الملك السعودي الى الرئيس اللبناني أمين الجميل والتي تضمنت وقف إطلاق النار على الأراضي اللبنانية كلها ، وبإشراف مراقبين محايدين ، وتشكيل لجنة تمثل الجيش اللبناني والجبهة اللبنانية وجبهة الخلاص الوطني التي تضم كل من سليمان فرنجية ورشيد كرامي وكمال جنبلاط ، والجبهة اللبنانية التي تضم كلا من كميل شمعون وبيار الجميل ، إضافة الى صائب سلام وعادل عسيران وريمون اده وممثلين عن المجلس النيابي والحكومة وتقرر أن يدعو ر ئيس الجمهورية اللبنانية ممثلا عن كل من سورية والسعودية كمراقبين، واستبعدا كلا من رئيس مجلس كامل الأسعد النواب ورئيس الحكومة شفيق الوزان بسبب الاعتراض السوري عليهما ، ولتهيئة الأجواء السياسية الملائمة لهذه للمبادرة، والتي حملت اقتراحاً آخر تضمن تأليف حكومة وحدة وطنية، بعد أن يقدم الوزان استقالة حكومته. فيما رفض ريمون اده الاشتراك في المؤتمر قبل "جلاء القوات السورية و"الإسرائيلية" عن لبنان و تحديد المسؤولية عن مقتل أكثر من ١٠٠ ألف شخص في الحرب".[٢]

تضمن المؤتمر ثلاثة توجهات سياسية، توجهات افترقت من محطتين رئيستين هما اتفاق ١٧ أيار، وهوية لبنان وانتماءه والتي مثلت نقطةَ جدلٍ كبيرٍ بين عضو الجبهة اللبنانية بيار الجميل من جهة والفريق الوطني-الإسلامي، حمل الجانب المسيحي رأياً متشدداً حول الصيغة اللبنانية التي جاء بها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ ، وقد مثلت بنظرهم صيغة العيش المشترك المتفق عليها ومشاعر الخوف

---

[١]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٣٧.

* **بندر بن سلطان:** الأمين العام لمجلس الأمن الوطني، وهو ابن الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد السابق، وصف بأنه الرجل ذو المهمات الصعبة والدبلوماسي صاحب الحضور القوي.

انظر: عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٤٥.

[٢] . كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ٢١٠.

لديهم من التفوق العددي للمسلمين ، الذي قوبل من جانبهم في الاختلاف على تفسير العروبة التي أضحت نقطة خلاف غير متفق عليها بوصف العروبة تعني في نظرهم عروبة اللغة والمحيط الذي يحدها، وان افتراق اللبنانيين جاء بعد أن تحولت العروبة الى دين نمت على أساسه الطائفية.[١]

كما وضع المسيحيون إمكانيةً لحل المسألة الشائكة هذه بالركون الى لجنة من الخبراء في التأريخ والجغرافيا والاجتماع يركن الى آرائهم ويتفق على تفاهمات متقاربة حولها ، أما التوجه الإسلامي نحو تفسير الخلاف السياسي على العروبة فمثله رشيد كرامي الذي اعتبر أن الاتفاق على العروبة يتطلب تجسيد اً لها في مختلف المجالات الثقافية والتربوية والإعلامية والاقتصادية، فهناك رأيان احتدم النقاش السياسي حولهما الى درجة أن رضخت الجبهة اللبنانية الى تفسير العروبة وما يتناسب ورؤى المؤتمرين كلهم على اختلاف مللهم، وقد مثّل ذلك الاتفاق الوحيد الذي التقى فيه الفرقاء السياسيون، نقطة النهاية التي افترقوا منها دون أن يكون له نتائج تذكر على مستوى الإصلاح السياسي.[٢]

لكن الاتفاق النهائي في جنيف خَلُصَ الى عقد مؤتمرٍ ثانٍ في المدينة نفسها يوم ١٤/ تشرين الثاني من العام نفسه استكمالاً للمناقشات، فيما قام رئيس الجمهورية بالاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القيادات العربية تمهيداً لإلغاء اتفاق ١٧/أيار، لكن موعد المؤتمر الثاني تأخر حتى ١٢/آذار/١٩٨٤ بسبب تريث الرئيس الجميل في إلغاء الاتفاق وتفاعل الأحداث الأمنية في البلاد.[٣]

صاحب التدهور الأمني حادثة انقسام الجيش بسبب انتفاضة ٦/ شباط/١٩٨٤* وتكتل المعارضة السياسية الداخلية خلف سورية، مما جعل الرئيس أمين الجميل أن ينظر في خيار القيام بمبادرة داخلية

---

[١]. شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، ص ٦٩.

[٢] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٥٦.

[٣]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص ٥٣.

* **انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ :** وهي انتفاضة شعبية انطلقت نتيجة لتمسك رئيس الجمهورية أمين الجميل باتفاق ١٧ أيار والذي أدى الى تأزم الوضع الداخلي اللبناني فتحالف نبيه بري مع وليد جنبلاط ورشيد كرامي وسليمان فرنجية وقوى أخرى ، صعدو ا من معارضتهم للاتفاق الأمر الذي احدث احتكاكات بين عناصر حركة أمل والجيش اللبناني في أحياء الضاحية الجنوبية ، وحينها قرر أمين الجميل الوقوف بوجه كل من يقف عارضا أمام الاتفاق المذكور ، وهو امر جعل المواجهة خيارا رئيسا ، فأندفع شباب الأحزاب الى الشارع وسيطروا على مبنى وزا ة ر الإعلام حيث الإذاعة وتلفزيون لبنان وأذيع بيان الانتفاضة الشهير الموقع باسم رئيس حركة أمل نبيه بري ، و شكل هذا الحدث انعطافة في تأريخيه فيما يخص الوضع السياسي اللبناني عندما لبت الوحدات التابعة الى اللواء السادس في الجيش اللبناني النداء والتزمت به

جديدة تجاه الحركة الوطنية، تقوم على أساس مشروع الإصلاحات السياسية، واتجاه سورية نحو إلغاء اتفاق ١٧ أيار. ولتحقيق هذا البرنامج كان لابد له من توجيه الدعوة الى الفرقاء كافة المشاركين في مؤتمر جنيف الى مؤتمر خارجي في المدينة السويسرية نفسها في يوم ٢٧/ شباط /١٩٨٤، وأدرك أن التئام هذا المؤتمر يتطلب وجود رعاية خارجية فعلق آماله على المملكة العربية السعودية التي حضرت سياسياً لـ" مؤتمر لوزان". والتي استمرت أعماله من ١٢-٢٠/آذار/١٩٨٤، وشهد تحولاً في وضع السياسيين اللبنانين المشاركين، فسليمان فرنجية انتقل الى الجبهة اللبنانية بعد أن وقف الى جانب المتظاهرين في ٦/ شباط ضد أمين الجميل، وشهد تحولا آخر لصائب سلام نحو المحور الشيعي- السني- الدرزي وتأكيده أن مشاركتها في تهدئة الأوضاع سوف تساعد على تأكيد الوحدة والشرعية اللبنانيتَين. وأهم ما تم انجازه: [١]

١. قابل الأمين العام أثناء زيارته إيطاليا، المسؤولين في الفاتيكان، وطالب الفاتيكان بتقديم الدعم إلى الحكومة اللبنانية. وركز وزير خارجية الفاتيكان على دعم الموقف اللبناني والعربي المنادي بضرورة الانسحاب "الإسرائيلي" الكامل، وتكليف القوات الدولية بمهمة مراقبة الشريط الحدودي بين لبنان و"إسرائيل".
٢. كما بحث وفد من الأمانة العامة للجامعة العربية موضوع جنوب لبنان، مع وفد وزارة الخارجية البلجيكية، في ١٠/ تشرين الأول/١٩٨٤.
٣. بادرت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى طرح موضوع الجنوب اللبناني والأراضي اللبنانية المحتلة، في اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز، المطلة على البحر الأبيض المتوسط في مالطة بـ١٠،١١/أيلول/١٩٨٤، وبناء على هذه المبادرة اتخذ الاجتماع الوزاري قراراً قوياً دان فيه الاحتلال "الإسرائيلي" ومخططاته وممارساته في الجنوب.

وتنفيذاً لقرار مجلس الجامعة، في دورته الثانية والثمانين في تونس بـ٢٤ و٢٥/أيلول/١٩٨٤، وبناءً على الاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة، ركز وزراء خارجية الدول العربية والدول الصديقة، في

وقررت عدم الانجرار في القتال الداخلي ورفض الأوامر الصادرة عن القيادة العسكرية في وزارة الدفاع ، وبهذا شكلت هذه الانتفاضة حدثا مهما حيث لقيت تأييدا جماهيريا واسعا.

انظر: قبلان قبلان: ٦/شباط/١٩٨٢ ذاكرة وحدث، دار الملتقى، بيروت،٢٠١٠، ص١٥٢.

[١]. خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص ١٠٠.

الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على الأوضاع الخطيرة في الجنوب اللبناني والأراضي اللبنانية المحتلة، وما لها من آثار في الأمن اللبناني وفي احتدام الحرب الأهلية، وضرورة العمل الفوري على إيقاف المخططات والممارسات "الإسرائيلية" وإنهاء الاحتلال.[١]

كما أصدرت الأمانة العامة توجيهاً عاجلاً إلى بعثاتها الخارجية، لإعطاء موضوع جنوب لبنان والأراضي اللبنانية المحتلة اهتماماً خاصاً، وإدراجه في رأس أنشطتها الإعلامية والدبلوماسية. وأن تبدأ بالتحرك على الفور للتعاون مع مجالس السفراء العرب، في إطار مخطط شامل على الساحتَين الأمريكية والأوروبية.[٢]

ولم تقتصر جهود الأمانة العامة، في مناصرة قضية الجنوب اللبناني، على تنفيذ ما اتخذته مجالس وزراء الإعلام العرب في دوراتها السابقة، بل طرحت القضية على جدول أعمال "الاجتماع الأول لعمداء السلك الدبلوماسي العربي في أوروبا الغربية"[٣]، الذي عُقد في باريس في أواخر أيلول/ ١٩٨٤. وعرضت تحركاتها في مواجَهة الوضع الخطير الناشئ عن الإجراءات "الإسرائيلية" في جنوب لبنان، المتمثلة في عزله عن سائر البلاد وبدء الاستيلاء على مياه أنهاره، وتصاعد الممارسات "الإسرائيلية" القمعية في محاولة لضرب الجنوب والمقاومة، وتصعيد الحرب الأهلية.[٤]

وفي إطار هذه المساعي الدولية، سواء على مستوى الأمانة العامة للجامعة، أو الدول العربية، يمكِن الإشارة إلى قرارَين من قرارات الجماعة الأوروبية في شأن الجنوب اللبناني والأراضي اللبنانية المحتلة:

١. قرار البرلمان الأوروبي في ٢٥/تشرين الأول/ ١٩٨٤، وإن خلا من الدعوة إلى الانسحاب "الإسرائيلي"، إلا أنه حمّل "إسرائيل" صراحة، مسؤولية تدهور الأوضاع في الجنوب اللبناني والأراضي اللبنانية المحتلة. وطالبها باحترام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ في إدارتها المناطق المحتلة. كما طالب باحترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه.

---

[١]. ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٩١.

[٢]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص٥٦.

[٣] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٨٠.

[٤]. سليم الحص: عهد القرار والهوى، ص ٣٨.

٢. قرار دول السوق الأوروبية المشتركة في ختام اجتماعات قمة "دبلن" في ٣-٤/كانون الأول/١٩٨٤، الذي أمل أن تفضي مفاوضات الناقورة إلى انسحاب "إسرائيل" من لبنان، وفق نداء مجلس الأمن. وجدد تمسكه بسيادة لبنان الكاملة.[١]

- **"إسرائيل" والحرب الأهلية اللبنانية:**

١. أبعاد الموقف" الإسرائيلي":

عقب حرب حزيران/ ١٩٦٧، أصبح لبنان فجأة في قلب الصراع العربي-"الإسرائيلي"، الذي ظل بعيداً عنه لسنوات طويلة. إذ ساعدت تلك الحرب على ظهور وضع جديد اتّسم بتزايد الوجود الفلسطيني في لبنان، وارتبط بنشاط حركة التجنيد والتدريب في المخيمات الفلسطينية. وهو ما مثّل أحد العناصر المؤثرة في الحرب الأهلية اللبنانية. يضاف إلى ذلك، أنه في الوقت الذي تغيّر فيه التكوين الديموغرافي لمصلحة المسلمين، ذوي الاتجاهات العربية الغالبة، أصبحت الأرض اللبنانية هي المعقل الرئيسي للمقاومة الفلسطينية بعد إخراجها من الأردن. ولم يكن الأمر الوحيد، الذي اهتمت به "إسرائيل"، هو اعتراف لبنان بحق المقاومة في الوجود والعمل على أرضه، بل أولت اهتمامها كذلك إلى تحسُّن العلاقات اللبنانية المطّرد بسورية.[٢]

في مواجَهة هذه التطورات لجأت "إسرائيل" إلى جعل الجنوب اللبناني هدفاً لعمليات مكثفة، بغرض تفريغه من الكثافة السكانية، والقضاء على العمل الفدائي فيه. وبدت قدرة الجيش اللبناني على التصدي لهذه العمليات محدودة جداً. ولذا، توالت العمليات "الإسرائيلية" من دون رادع، فألحقت بالمدنيين خسائر جسيمة. وأعلن كثير من قادة "إسرائيل" أنها "ستستمر حيثما توجد قواعد الفدائيين، حتى لو أدى ذلك إلى وقوع ضحايا بين المدنيين اللبنانيين".[٣]

سعت "إسرائيل" إلى طرح قضية الوجود الفلسطيني في لبنان من أساسها، وإثارة التصادم بين المقاومة والجيش اللبناني، عسى أن تتكرر التجربة الفلسطينية في الأردن. بيد أن "إسرائيل" كانت ترى أن عمليات واسعة ومؤثرة في لبنان، ستزيد الإحساس بعدم الأمن وعدم الاستقرار. وإذ تمثّل التجارة والسياحة، بكل ما تتطلبانه من أمْن واستقرار، العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، فإن القوة المرتبطة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية السائدة ستحاول استخدام مؤسسات الدولة تحت شعار

---

[١]. خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص ١٠٢.

[٢]. غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٩١.

[٣]. عبد المنعم المشاط: الفلسطينيون والحرب الأهلية اللبنانية، ص ٧.

حماية سيادة لبنان، لتقلّم أظفار المقاومة في البداية، ثم لتجْهِز عليها في مرحلة تالية. وفي هذه الحالة، تُعفى "إسرائيل" من مهمة القضاء على المقاومة بنفسها، الذي تضطلع به أيدٍ عربية، وعلى الأخص لبنانية. وهو ما ضاعف حقاً من حدّة الحرب الأهلية في لبنان، وجعل لها بُعداً إقليمياً.[١]

٢. التحالف "الإسرائيلي" -الكتائبي:

مع بداية الحرب الأهلية لجأ أحد ضباط الجيش اللبناني الرائد سعد حداد* إلى "إسرائيل"، وأنشأ شريطاً أمنياً على الحدود الجنوبية للبنان، وهو ما أسهم في بروز الدور "الإسرائيلي" في الحرب الأهلية اللبنانية. وحرصت "إسرائيل" على دعم حداد ومدّه بالسلاح. وحينما اجتاحت الجنوب اللبناني عام ١٩٧٨، وبسطت سيطرتها على قطاع واسع منه، جعلت من حداد قائداً لهذا القطاع، المقدر عدد سكانه بنحو ١٠٠ ألف نسمة، والمقدرة مساحته بحوالي ٦٠٠ كم٢ من أصل ٢٠٨٥ كم٢، وهي إجمالي مساحة الجنوب اللبناني. وعندما تبدلت التحالفات السورية في لبنان، تهيأت "لإسرائيل" فرصة لتعزيز دورها في الحرب اللبنانية، فتعاونت مع التحالف الكتائبي في شمال لبنان ومَدّته بالأسلحة، وعملت في بعض الأحيان على حمايته في مواجَهة الهجمات، التي تعرّض لها من قِبل القوات السورية، العاملة في نطاق قوات الردع العربية.[٢]

ومع إعلان سعد حداد لدولته "لبنان الحر" في ١٤/ نيسان/ ١٩٧٩، تحت الحماية "الإسرائيلية" المباشرة، أصبح الدور "الإسرائيلي" في الأزمة اللبنانية أشد فاعلية. وفي إطار هذا السياق، واصلت "إسرائيل" سياسة إفراغ الجنوب اللبناني من سكانه، ومهاجمة المقاومة الفلسطينية، وإضعاف موقف سورية. فساد جنوب لبنان التوتر وعدم الاستقرار، نظراً إلى احتلال "إسرائيل" شريطاً من القرى والبلدات اللبنانية المحاذية لحدودها الشمالية منذ عام ١٩٧٨، وهو ما يعرف بالشريط الحدود. واحتفظت "إسرائيل" بهذا الشريط لأسباب أمنية، ومطامع إقليمية في أراضي لبنان ومياهه، فضلاً عن استخدامه، كورقة، للضغط على دمشق، وللتجاذب والمساومة مع واشنطن. ويُعَدّ جنوبي لبنان الجبهة

---

[١]. يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٢-١٩٨٩، دار عالم الفكر، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٢.

* **سعد حداد:** ضابط لبناني، كان رائدا في الجيش، تحالف مع اسرائيل وساعد الموساد في إنشاء وحدة عسكرية تضم ٤٠٠ جندي في بلدة القليعة على الحدود اللبنانية الجنوبية لمناهضة الوجود الفلسطيني، ثم أنشأ ميليشيا جيش لبنان الجنوبي والذي كان لعناصره دور بارز في مجزرة صبرا وشاتيلا ١٩٨٢ خلفه في قيادة الجيش الجنوبي أنطوان لحد بعد وفاته عام ١٩٨٤. انظر: كميل شمعون: أزمة في لبنان، ص ١٨٩.

[٢] . محمد خواجة: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان ١٩٨٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٢.

العربية الوحيدة، التي لا تزال تقاتل "إسرائيل". وتحرص الدولة العبرية على أن تحصر القتال في منطقة الشريط الحدودي.[١]

٣. أهمية لبنان الاستراتيجية كبُعد "إسرائيلي":

تُعَدّ الأهمية الاستراتيجية للبنان أهم أبعاد موقف "إسرائيل" من الأزمة اللبنانية، وذلك لأسباب استراتيجية واقتصادية تفرض عليها اهتماماً كبيراً بالجنوب اللبناني. إذ تقع هذه المنطقة على مسافة قريبة جداً من مراكز الكثافة السكانية والإنتاج الصناعي فيها. يضاف إلى ذلك أنها صالحة، من الناحية الطبوغرافية، لتكون قاعدة تمركز للفدائيين وانطلاقهم. لذلك حرصت "إسرائيل" على إخلائها من أي عنصر مسلح معادٍ، لتكون حزاماً أمنياً أو أرضاً مهجورة، يمكِن اجتياحها والسيطرة عليها في ظروف ملائمة على المستويين الإقليمي والدولي.[٢]

إضافة إلى مقتضيات الأمن، هناك أسباب ذات طبيعة اقتصادية، تتعلق بفرص التوسع الزراعي واستغلال المياه. ولعل مشكلة المياه، تظل أهم عقبة تواجه مشاريع التنمية الزراعية في "إسرائيل". ولا تزال مسألة التغلب عليها عن طريق تحلية مياه البحر باهظة النفقات. بينما يحتوي جنوب لبنان على مصادر وفيرة للمياه لفتت انتباه الحركة الصهيونية، منذ الحرب العالمية الأولى، فتضمنت المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى مؤتمر فرساي،* أن حدود فلسطين يجب أن تشمل جنوبي لبنان حتى صور، وأن جبل الشيخ ولبنان هما مصدر المياه الحقيقي لفلسطين وأنه لا يمكِن فصلهما عنها من دون إصابة الحياة الاقتصادية فيها بأضرار فادحة. ومع مطلع الستينيات، كانت مطامع "إسرائيل" في مياه تلك المنطقة قد أصبحت حقيقة واضحة، تمثلت في مشروعات محددة. وكان رد فعلها عنيفاً إزاء كل المحاولات العربية لاستغلال مياه تلك المنطقة، بخاصة مياه نهر الليطاني.[٣]

---

[١] . ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب، ص ٢٩٦.

[٢] . يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٣٤.

*__مؤتمر فرساي:__ وقعت في ٢٨/تموز/١٩١٩، وهي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية عن وقائع الحرب العالمية الأولى، بعد مفاوضات استمرت ستة أشهر بعد مؤتمر السلام في باريس، تم التوقيع بين دول الحلفاء المنتصرة وألمانيا والدولة العثمانية المنهزمتين بالحرب. __انظر:__ وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت،١٩٧٦، ص ٢٣٤.

[٣] . عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٦.

غير أن سياسة "إسرائيل" تجاه لبنان خلال الأعوام الأخيرة، كان تأثرها بالعامل الاستراتيجي الأمني، أكثر منه بأي عامل آخر. كما أنها كانت أحد مداخل الأزمة اللبنانية وأحد عوامل تحريكها.[١]

٤. خصوصية لبنان في مفهوم الأمن "الإسرائيلي":

شهدت فترة السبعينيات دخول لبنان فعلياً في المجال الحيوي للأمن "الإسرائيلي"، لأنه الموقع الوحيد بين مواقع "بلدان الطوق"* الذي يوفر لأركان الأمن في "إسرائيل" مجالاً لامتحان خططهم عن طريق الحروب. حيث أحدثت حرب تشرين* الأول/ ١٩٧٣، تحولاً في مفاهيم "إسرائيل" الأمنية، حتى إن كثيراً من قادتِها السياسيين والعسكريين دعوا إثر تلك الحرب، إلى التخلي عن نظرية ديفيد بن جوريون David BenGurion الشهيرة، المرتكزة على الحرب الخاطفة والقتال الهجومي الذي يتيح إحراز إنجازات تكتيكية في وقت وجيز، ويُنزل بالعدوّ الذي تجري على أرضه الحرب خسائر قاصمة، تضطره إلى طلب تسوية ما تضع نهاية سريعة للحرب. ورأى هؤلاء القادة أن يستبدل الهجوم السياسي بالهجوم العسكري. بينما احتفظوا، في المجال اللبناني، بخيارات الحركة المفتوحة بدءاً بالضربات الوقائية السريعة إلى حروب الاحتلال، وصولاً إلى الرغبة في تشكيل نظام حكم ملائم لسياسة "إسرائيل" الإقليمية. وفي إطار تشكيل "إسرائيل" لمفاهيمها الأمنية، يمكِن القول إن ثمة خمس مراحل متعاقبة، شكلت العلاقة بين "إسرائيل" ولبنان وهي:[٢]

١. مرحلة ما قبل عام ١٩٧٥، وهي المرحلة التي شهدت معارك الاختبار الأولى لاستنزاف قواعد الفدائيين الفلسطينيين في مناطق العرقوب والقرى الجنوبية الأمامية. كما شهدت عدداً من العمليات الخاطفة ضد مَواقع حساسة في الأراضي اللبنانية، أبرزها الغارة على مطار

---

[١] . غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٩٢.

* **بلدان الطوق:** هو مصطلح أطلقه الرئيس جمال عبد الناصر في ستينيات القرن العشرين على الدول العربية التي تحيط بفلسطين المحتلة وهي كل من لبنان وسورية والأردن ومصر.

انظر: الشاذلي، سعد الدين: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٣.

* **حرب تشرين التحريرية:** رابع الحروب العربية، وهي الحرب التي شنتها كل من سورية ومصر على اسرائيل عام ٦/ تشرين الأول/١٩٧٣ وساهمت بعض الدول العربية بالدعم العسكري أو الاقتصادي، تحقق فيها مكاسب استراتيجية، وانتهت بالتوقيع على اتفاقيات فك الاشتباك بين جميع الأطراف.

انظر: الشاذلي، سعد الدين: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٣.

[٢] . محمود حيدر: "لبنان مفهوم الأمن الإسرئيلي"،"شؤون الأوسط"، العدد ٣١، تموز ١٩٩٤، ص ١٢.

بيروت الدولي، واغتيال قادة "فتح" الثلاثة في شارع فردان"*، وغيرهما من عمليات الكوماندوز في الفترة الممتدة بين عامَي ١٩٧٠ و١٩٧٤.

٢. مرحلة انفجار الحرب الأهلية اللبنانية في ربيع عام ١٩٧٥. وفيها اتسع هامش النشاط "الإسرائيلي"، وصار لبنان عرضة للاختراقات "الإسرائيلية" على جبهتَي الجنوب والداخل. وانتهجت "إسرائيل" خلال هذه المرحلة نهجاً أمنياً مزدوجاً: جانبه الأول، اعتماد نظرية القتال الهجومي عبْر شن الضربات الوقائية من الجو والبر والبحر ضد القواعد المشتركة للأحزاب اللبنانية اليسارية ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وجانبه الثاني، التسرب السياسي لاختراق الداخل اللبناني. وقد ساعدت البنية اللبنانية المتداعية بفعل التمزق الأهلي، على رفع التصعيد "الإسرائيلي" إلى درجة الرغبة في إنشاء كانتونات طائفية موالية" لإسرائيل"، بل خلق نظام حكم في لبنان متحالف معها.[١]

٣. مرحلة حرب ١٥ /آذار/ ١٩٧٨، والنتائج التي ترتبت على اجتياح الجنوب حتى حدود نهر الليطاني شمالاً. وكان الحزام الأمني أو ما سمي المنطقة الأمنية من أشد نتائج حرب الاجتياح خطراً، إضافة إلى إيجاد منطقة دولية عازلة، تشرف عليها قوات متعددة الجنسية بموجب قرار مجلس الأمن الدولي، الرقم ٤٢٥ الصادر في ١٩/آذار/١٩٧٨.

٤. مرحلة غزو لبنان، صيف عام ١٩٨٢. وفيها بلغت مفاهيم الأمن "الإسرائيلي" ذروتها، إذ عزمت القيادة" الإسرائيلية" على تحقيق هدفين استراتيجيين:

أ. تدمير البنية العسكرية الفلسطينية تدميراً تاماً، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً من لبنان، وهو ما تحقق معظَمه.

ب. خلق نظام حكم في لبنان، يعقد معها معاهدة صلح. وكان اتفاق ١٧/أيار/ ١٩٨٣، التعبير الأوضح عن هذا الهدف.

---

* اغتيال قادة فتح في شارع فردان: تتم تصفية ثلاث قادة في فتح هم: كمال ناصر (١٩٢٤-١٩٧٣)، محمد يوسف النجار (١٩٣٠-١٩٧٣)، وكمال عدوان (١٩٣٥-١٩٧٣) في مبناهم السكني في شارع فردان.
انظر: عدنان محسن ضاهر: معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ٨٢.

[١] . محمد خواجة: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان ١٩٨٢، ص ٣٩.

٥. مرحلة مؤتمر مدريد للسلام (٣٠ . ٣١ /تشرين الأول/ ١٩٩١). وفيها سعت "إسرائيل" إلى دخول مؤتمر السلام بجرعة كبيرة من الإحساس بالغلبة، وإلى ترسيخ مفهوم للأمن "الإسرائيلي" وتحقيقه عبْر المفاوضات، والحصول على مكتسبات لم تتمكن من تحقيقها بالقتال. وتبيّن لاحقاً أن نقْل هذا المفهوم إلى المسار اللبناني، سيخضع لآلية معقدة، أساسها المزاوجة بين المفاوضات واستمرار العمليات العسكرية.[١]

لا شك أن هذه المراحل الخمس تداخلت تداخلاً كبيراً تصعب معه دراسة كلٍّ منها بمعزل عن الأخرى. فالسلسلة المتصلة لهذه المراحل، يؤلف بينها منطقاً داخلياً واحداً مفاده بلوغ مفهوم أمني، يقضي بجعل الضفة الشمالية مع لبنان سياجاً أمنياً لا تشوبه شائبة. غير أن هذا التداخل، أدى في جانب مقابل، إلى اضطراب "إسرائيل" في تعيين مفاهيم أمنية واضحة. وربما ولهذا السبب، استمرت المقاومة في الجنوب، وتواصلت معها العمليات "الإسرائيلية".[٢]

٦. رؤية النخبة "الإسرائيلية" إلى مفهوم الأمن "الإسرائيلي":

على الرغم من التحولات التي طرأت على الحرب الأهلية اللبنانية على امتداد سنوات، إلاّ أن النزاع ظل قائماً بين النخب "الإسرائيلية" حول مفهومَين متناقضَين للأمن في لبنان. وغالباً ما مثّل النزاعَ التياران الرئيسيان المتعاقبان على الحكم: "العمل" و"الليكود". فتيار "العمل" بنى نظريته الأمنية على أسُس تكتيكية عسكرية مستبعداً النظرية الاستراتيجية القائمة على الأمن المطلق، ولا سيما في غياب الإجماع الأيديولوجي، وإزاء الخوف من مغبة مواجَهات يمكِن أن تؤدي إلى إثارة الشقاق في المجتمع "الإسرائيلي". وبإيعاز من القيادة السياسية، وخصوصاً من جانب أقطاب "العمل" في السلطة ظهر مفهوم جديد هو "حدود يمكِن الدفاع عنها". وقد نظرت حكومات "إسرائيل" ابتداء من أواسط الثمانينيات إلى هذه الحدود، على أنها حدود وقف إطلاق النار في حزيران/ ١٩٦٧. وحتى في الداخل "الإسرائيلي"، فقد اختلفت الرؤية حول التعامل مع لبنان ومهاجمته عام ١٩٨٢، حيث تم انتقاد القيادة الليكودية التي اجتاحته. ولم تقتصر هذه الظاهرة على المعارضة العمالية، بل تعدتها إلى قادة عسكريين، شاركوا في الاجتياح نفسه. ومن هؤلاء العقيد الاحتياطي جيورا فورم Jeora Formen مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان خلال اجتياح لبنان، والذي رأى أن "التورط في لبنان ينطوي على عنصرين، يتكون منهما المفهوم الذي استرشد به المسؤولون. الأول،

---

[١] . محمود حيدر: "لبنان مفهوم الأمن الإسرئيلي"، ص ١٣.

[٢] . يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٣٣.

ينطلق من وجهة النظر القائلة بإمكانية خلق نظام جديد في دولة مجاورة بالقوة، يحولها من عدوّ إلى حليف. أما الثاني، فيرى أن محاربة الإرهاب يمكِن أن تنتهي بعملية عسكرية. في حين يبدو واضحاً للجميع، أن الحل المطلوب هو حل سياسي، وليس العنصر العسكري، إلاّ مجرد أداة له".[١]

أما تيار "الليكود"* المشبع بثقافة سياسية قائمة على نزعة القوة، وهي ثقافة لم ينفرد بها وزير الدفاع، أثناء اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، الجنرال أرييل شارون* Ariel Sharon وإنما تعود إلى ما قبل توليه هذا المنصب. لكن شارون الذي عُدَّ أحد أبرز ممثلي ثقافة النزوع إلى القوة، أصرّ على ضرورة الاحتفاظ بمفهوم الأمن القومي التقليدي فيما يتعلق بلبنان، والذي وضع أُسسه الأولى بن جوريون، وشكّل أساس وجود دولة "إسرائيل" وأمنها. وقد حرص شارون في تقديمه لحرب ما أسماها سلام الجليل، على ضرورة مقابلتها بالحروب الماضية. وهو ما يعكس وجهة نظر تيار الأمن المطلق في "إسرائيل" وهو التيار القائل إن كل الحروب "الإسرائيلية" في لبنان، تنطوي على جوهر واحد، وإن أي محاكمة للمعطيات الأمنية، الناجمة عن كل واحدة منها يجب أن تقاس على إيقاع هذا الجوهر. ولتأكيد وجهه نظر التيار الذي يمثله، استعرض أرييل شارون أربع حالات كان قد وضعها قبله "إيجال آلون، وتجيز "لإسرائيل" البحث في ضرورة اجتياز خط وقف إطلاق النار، سواء من أجْل غارة قصيرة، أو من أجْل احتلال:[٢]

الحالة الأولى: إزالة أسباب الحرب الصغيرة والإرهاب والتخريب، التي تنفذ ضد "إسرائيل"، من قواعد تقع وراء خط إطلاق النار، ولا يمكن كبحها بوسائل أكثر محدودية.

الحالة الثانية: مد يد العون إلى حلفاء محتملين في بلاد مجاورة.

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٦٧.

* الليكود: هو الحزب الرئيسي في يمين-وسط الطيف السياسي الإسرائيلي والمنافس لحزب العمل. تم تأسيسه عام ١٩٧٣، عارض تقليدياً الانساب من الأراضي المحتلة.

انظر: غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٩٤.

* آرييل شارون: (١٩٢٨-٢٠١٤) رئيس وزراء حكومة اسرائيل، هاجر أهله من شرقي أوروبا، وكان والده من يهود الأشكناز. يعد من السياسيين والعسكريين المخضرمين، شخصية مثيرة للجدل داخل اسرائيل حيث يراه البعض بطل قومي، يصفه آخرون بمجرم الحرب، شارك في مذبحة صبرا وشاتيلا، أصيب بجلطة دماغية ٢٠٠٦ وتوفي ٢٠١٤ عن عمر يناهز ٨٦ عاماً.

انظر: صموئيل اتينجر: اليهود في البلدان الاسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ص ١٢٠.

[٢] . خليفة نبيل: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، ص ١١١.

الحالة الثالثة: في حالة حدوث تغيير يهدد الوضع الراهن في إحدى الدول المجاورة.

الحالة الرابعة: في حالة الهجوم، أو حشد القوات المعادية تمهيداً للهجوم.

هذه هي الحالات الأربع التي دعا فيها آلون إلى ضرورة التدخل، في ضوء الظروف الإقليمية والدولية. ويصفها شارون بأنها مطابقة لعملية "سلام الجليل" في لبنان، التي كانت "بديلاً من حرب أكثر شمولية، كانت ستقع في وقت لاحق".[١]

وبصرف النظر عن مبررات المؤيدين لنتائج حرب سلام الجليل، أو انتقادات المعارضين لها. فإن السنوات التي تلت تلك الحرب لم تحسم المناقشة في شأنها، فالإنجازات التي حققتها عملية الغزو صيف ١٩٨٢، ما لبثت أن ولدت معطيات معاكسة، وفرضت وجوب العودة إلى عدد من الثوابت في مفهوم الأمن عند "الإسرائيليين".[٢] ولئن كانت الإنجازات قد تحددت تقليدياً، بالقضاء على بنية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وبتوسيع الحزام الأمني إلى عمق يراوح بين ١٠و١٥ كم على الحدود مع لبنان، وإقامة سياج من القوات الدولية بعمق ٣٠ كم. فإن هذه الإنجازات لم تمنع الاختراقات الكبرى للأمن "الإسرائيلي" في الجنوب. ولعل أبرزها حرب الاستنزاف الفعلية التي قادتها المقاومة (الوطنية والإسلامية) ضد جيش لبنان الجنوبي، ومواقع انتشار قوات الاحتلال "الإسرائيلي" في المنطقة الأمنية. وتعكس آراء النخب "الإسرائيلية" حيال النتائج المتعاقبة لحرب عام ١٩٨٢، ووجهات نظرها المختلفة أمنياً وهي تعبّر عن مفهومَين يحكمان "إسرائيل" تاريخياً. فالذين قادوا الحرب ينتمون تاريخياً إلى الأصولية الصهيونية. أمّا المعارضون، فهم أولئك الذين جزموا أن "استخدام القوة استخداماً يتخطى المألوف، وهو ما حدث طبعاً في حرب لبنان ١٩٨٢، سيؤدي حتماً إلى إلحاق ضرر سياسي بعيد المدى بالدولة، هو أكبر من الفائدة التي ينطوي عليها".[٣]

قد يكون الحزام الأمني أو المنطقة الأمنية من أهم مكاسب "إسرائيل" وأشدها خطراً عبْر اجتياحَين متواليَين: الأول عام ١٩٧٨، والثاني عام ١٩٨٢. والمبررات التي يطرحها ليفي هي "أننا في حاجة إلى منطقة أمنية في لبنان، لعدم وجود سلطة حقيقية فيه. فنحن لا نحتاج إلى منطقة أمنية على حدودنا مع الأردن مثلاً، ولا منطقة أمنية في هضبة الجولان، فهناك ترتيبات لفصل القوات العسكرية.

---

[١] . يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٣٦.

[٢] . محمد خواجة: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان ١٩٨٢، ص ٥٥.

[٣] . عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ٥٣.

وليس ثمة إرهاب بسبب وجود سلطة مسيطرة على المنطقة".[١] ويتبين من كلام ليفي، أن الحزام الأمني هو ضرورة حيوية لإقامة حاجز بشري وجغرافي يفصل بين احتمالات الهجوم المسلح من جانب المقاومة، ومستوطنات منطقة الجليل الأعلى. غير أن الاستراتيجية القائمة على مفهوم المنطقة العازلة، ما لبثت أن تعرضت لاختراقات لا حصر لها باعتراف "الإسرائيليين" أنفسهم. وأصبح "الحزام الأمني" عاملاً مؤثراً في الحرب الأهلية اللبنانية، إلا أنه أمسى بالوقت عينه معضلة أمنية وسياسية تقلق مسؤولي الأمن في "إسرائيل"، حتى إن بعضاً منهم فضّلوا إزالته؛ إذ رأوا أن هذا الحزام "بات في حاجة إلى حزام يحميه من جراء حرب الاستنزاف التي شنتها عليه المقاومة".[٢]

ولكن القيادة "الإسرائيلية" حرصت على الاستفادة منه، استناداً إلى مرتكزات واقعية وجيوسياسية، منها إشراف "الإسرائيليين" على الأمن مباشرة في المناطق المحتلة مع إعطاء "جيش لبنان الجنوبي" مهمة الاستطلاع والإنذار المبكر، فضلاً عن استخدامه كمتاريس بشرية للوحدات "الإسرائيلية" المتحركة والثابتة.[٣]

٧. الأطماع "الإسرائيلية" في مياه جنوبي لبنان:

مثلت الحرب الأهلية اللبنانية فرصة سانحة لاستغلال "إسرائيل" لمياه جنوب لبنان، التي طالما طمعت بها. ويتبدّى هذا الطمع في تصريح ليفي أشكول* Levi Eshko رئيس وزراء "إسرائيل" الأسبق، بأن "هناك نصف مليار م٣ من مياه نهر الليطاني، تضيع، سنوياً، في البحر. ويجب استغلالها في مصلحة شعوب المنطقة. ولا يَسَع "إسرائيل" الظامئة، أن تقف مكتوفة اليدين وهي ترى مياه الليطاني تتدفق إلى البحر. إن القنوات باتت جاهزة في "إسرائيل" (١٩٦٧)، لاستقبال مياه نهر الليطاني".[٤]

---

[١] . إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ص ٢٨٧.

[٢]. إبراهيم أحمد إبراهيم: "الأطماع الإسرائيلية في مياه لبنان" ،"السياسة الدولية"، العدد ٢٢، ١٩٧٣، ص١٠٧.

[٣]. عبد المنعم المشاط: الفلسطينيون والحرب الأهلية اللبنانية، ص ٩.

* **ليفي أشكول:** ولد في أوكرانيا عام ١٨٩٥، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩١٤ في نطاق الهجرة الثانية، شغل منصب وزير المالية وتقرب من ديفيد بن جوريون، وأصبح عام ١٩٦٣ رئيساً للوزراء، توفي عام ١٩٦٩ إثر تعرضه لأزمة قلبية. **انظر:** صموئيل اتينجر: اليهود في البلدان الاسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ص ٨٢.

[٤]. طاهر الوائلي –حسين عليوي: الأطماع الاسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني وأثرها في أمن لبنان، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج١، العدد ٥، ٢٠٠٦، ص٤.

وتفاقمت أزمة المياه العذبة في "إسرائيل"، بعد أن استنفدت نحو ٩٥,٩٨ % منها؛ وهي المقدرة بنحو ١٦١٠-١٦٥٠ م٣:

الجدول رقم (6): مجموع المياه العذبة في "إسرائيل"

مجموع المياه العذبة في "إسرائيل"[١]	
مياه جوفية	٩٥٠ مليون م٣.
نهر الأردن وبحيرة طبرية	٦٠٠ مليون م٣.
مياه الفيضانات	٦٠ . ١٠٠ مليون م٣.
المجموع	١٦١٠ . ١٦٥٠ مليون م٣.

وبلغ استهلاك المياه في "إسرائيل" عام ١٩٧٨، أي أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، نحو ١٩٥٠ مليون م٣، موزعة على الأغراض التالية:

الجدول رقم (٧):

الأغراض الأساسية التي توزع عليها المياه في "إسرائيل" [٢]		
الزراعة	١٢٠٠ مليون م٣	(٨٠ %).
الاستهلاك الحضري	٣٣٠ مليون م٣	(١٥ %).
الاستهلاك الصناعي	٧٠ مليون م٣	(٥ %).

ويزداد استهلاك "إسرائيل" للمياه سنوياً بمقدار 20-15 مليون م٣، أي حوالي ١% من استهلاكها السنوي. وبناء عليه، فإن استهلاكها من المياه ازداد منذ عام ١٩٤٩ من ١٧ % من مواردها المائية القابلة للتجدد، إلى ٩٠ % عام ١٩٦٨، وإلى حوالي ٩٥-٩٨% عام ١٩٧٨.[١]

[١] . مكرم صادر: الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢، مؤشرات التطور وأمثولاته، ص ٨.

[٢] . مكرم صادر: الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢، مؤشرات التطور وأمثولاته، ص ٩.

ولهذا فإن النمو الاقتصادي المستقبلي في "إسرائيل" سيعتمد اعتماداً أساسياً، إمّا على تأمين مصادر جديدة للمياه من خارج "إسرائيل"، وإمّا على تطوير تقنيات جديدة للمياه. فإذا لم يجرِ وبشكل عاجل تطوير سريع للموارد المائية الموجودة، فسيحدث نقص بمقدار ٤٠٠- ٤٥٠ مليون م٣ من المياه خلال العقد التالي، كنتيجة لتزايد عدد سكان المدن. إضافة إلى أن تزايدهم مستقبلاً، وارتفاع مستويات معيشتهم، سيستدعيان توفير ما يقرب من ٤٠٠ مليون م٣ إضافية من المياه مع أوائل القرن الواحد والعشرين. وإذا تعذر ذلك، فستضطر "إسرائيل" إلى تحويل كمية من ثروتها المائية إلى الاستهلاك المنزلي، والذي سيعادل ثلث ما تستهلكه الزراعة. وهو ما سيسفر عن انحسار اقتصادي-اجتماعي، فضلاً عن الإضرار بسياسة توزيع السكان (أي سيؤثر في سياسة "إسرائيل" في تهويد المناطق الداخلية، واستيعاب الهجرة إليها).[٢]

ولبيان أبعاد أزمة المياه، الحالية والمقبلة في "إسرائيل"، يبيّن الجدول التالي كمية المياه المتوافرة فيها والطلب الأقصى والأدنى على المياه، بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠٠٠، وذلك بملايين الأمتار المكعبة.

---

[١] . عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسألة الانسحاب، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٦.

[٢] . الجمهورية اللبنانية-وزارة الإعلام: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، حقائق وأرقام، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية، د.ت، ص ٨-١٠.

الجدول رقم (٨): كمية المياه المتوافرة في "إسرائيل" والطلب الأقصى والأدنى على المياه، بين عامَي ١٩٧٠ و٢٠٠٠.[١]

السنة	الكمية المتوافرة	الطلب الأقصى	الطلب الأدنى	العجز الأدنى
١٩٧٠	١٦٢٠	١٤٥٠	١٤٠٠	.
١٩٧٥	١٦٥٠	١٥٨٧	١٥١٤	.
١٩٨٠	١٦٦٥	١٨٢٥	١٦٦٥	.
١٩٨٥	١٧٥٠	٢١٠٠	١٩٠٠	١٥٠
١٩٩٠	١٨٠٠	٢٣٠٠	٢١٠٠	٣٠٠
١٩٩٥	١٨٥٠	٢٥٠٠	٢٢٠٠	٣٥٠
٢٠٠٠	١٨٥٠	٢٧٠٠	٢٤٠٠	٥٥٠

وقد عانت "إسرائيل" بالفعل منذ عام ١٩٨٥، عجزاً في المياه قُدّر بحدّ أدنى بـ ١٥٠ مليون م٣. وعلى إثر ذلك كان من الأسهل "لإسرائيل" أن تبحث عن مصادر مياه خارجية لتلافي أزمتها. وهكذا، انبرت تطالب بتحويل ٤٠٠ مليون م٣ على الأقل من مياه نهر الليطاني (أي حوالي ٥٥ % من طاقته الكلية)، وذلك عبْر نفق يبدأ من نقطة انعطاف النهر ٩٠ درجة نحو الغرب، بالقرب من قلعة الشقيف، القريبة من الحدود "الإسرائيلية"، وذلك خلال ممر عميق ضيق، يمكن عنده تركيب أنبوب طوله ٦ أميال، يحمل المياه إلى منطقة المتولا شمالي "إسرائيل". ويمكن أن تزداد كمية مياه الليطاني إلى أكثر من ٧٠٠ مليون م٣، إذا ما أبطل عمل السد اللبناني، في أعلى نهر الليطاني. فتزداد ثروة "إسرائيل" المائية ما بين ٢٥-٤٥ %. ولم تكتفِ "إسرائيل" بأطماعها، بل أفسدت على لبنان في أوائل السبعينيات، بناء سد يستغل نحو ٣٠٠ مليون م٣ من مياه الليطاني، تنساب إلى البحر هدراً.

[١] . مكرم صادر: الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢، مؤشرات التطور وأمثولاته، ص ١٠.

وتحتفظ بالجولان، كنقطة استراتيجية، تضمن لها السيطرة على منابع أنهر الأردن والليطاني والحصباني لمصلحتها.[١]

٧- الاجتياح" الإسرائيلي" للبنان:

كان للاجتياح "الإسرائيلي" للبنان في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ آثارٌ بعيدة المدى في تاريخ لبنان المعاصر، اجتياحان تقدمتهما مجموعة من التطورات الإقليمية والداخلية، أدت سورية المحور الأساس فيهما، خصوصاً بعد أن اكتسبت شرعية عربية بالنصيب الأكبر ضمن قوات الردع العربي، وأخذت سورية تؤثر سياسياً وعسكرياً في السياسة اللبنانية الداخلية، فضلا عن رغبتها في اخذ دور تحريك المقاومة الفلسطينية بإدارة الصراع مع "إسرائيل" ومن الأراضي اللبنانية.[٢]

فحاولت تارة" تحجيم "دور المقاومة الفلسطينية، من خلال اتفاق شتورة في ٢١ /تموز/ ١٩٧٧ أو من خلال استخدام "ورقة الجيش اللبناني "وتمركزه على الحدود الجنوبية، ليصبح مثار جدل وخلاف بين الأطراف والقوى السياسية اللبنانية تارة أخرى. وكان للتطورات الداخلية في "إسرائيل" دورٌ آخر في عملية الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان ، ففي عام ١٩٧٧ وصل حزب الليكود الى السلطة في "إسرائيل" ، متخذاً سياسة "إسرائيلية" جديدة تقوم على استئصال المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان ، ورسم حدودٍ جديدة معه ، ولتنفيذ مخططها هذا لابد عليها من استخدام" الورقة المارونية "والدفاع عن مصالحها أسلوباً جديداً يمكنها من موازنة دورها في ظل تنامي القوى السياسية والعسكرية السورية ومن ارتبط بها من قوى أخرى إسلامية ، ولاسيما أنَّ القوى المارونية كانت تعي وبشكل كبير أن التدخل "الإسرائيلي" في لبنان يمكنها استعادة دورًا اكبر مما كانت عليه في ظل الوجود السوري المساند مع بدايات الأزمة اللبنانية ، وهي تعي من جانب آخر أن "توادها وترحيبها "بالقوات السورية بعد عام من الأزمة "انفصمت عراه "بعد ما شهدته المنطقة الشرقية من صدامات بين الميليشيات المسيحية والجيش السوري عام ١٩٧٨ ، الأمر الذي دفعهم نحو احد الخيارين: إما إعلان فيدرالية مارونية من جانب واحد، أوالهيمنة الكاملة على لبنان بدعم "إسرائيلي" بعد طرد الفلسطينيين والسوريين منه،وهو المرجح لهم.[٣]

---

[١] . عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، ص ٤٩.

[٢]. غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان، ص ٩٨.

[٣]. عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، مج١، ص ٢٨٤.

نفذت مجموعة فدائية فلسطينية مكونة من ثلاثة عشر فدائياً بينهم امرأة في صبيحة ١١/آذار/ ١٩٧٨ عملية فدائية نوعية سميت بـ"عملية كمال عدوان"*، فاخترقت المنطقة الشمالية في "إسرائيل" عن طريق البحر، وتمكنت من اختطاف حافلة "إسرائيلية" على طريق حيفا- تل أبيب، أسفرت عن مقتل ٣٧ وجرح ٨٢ آخرين، وبعد أربعة أيام على العملية اجتاحت "إسرائيل" جنوب لبنان مساء ١٤-١٥/آذار/١٩٧٨. كانت غاية الاجتياح" تصفية القواعد الفدائية على طول الحدود "كما ورد في البيان "الإسرائيلي"، أنَّ الاجتياح مثّل ردت فعل لعمليات عسكرية فلسطينية نفذت من الأراضي اللبنانية بلغ عددها ١٥٤٨ عملية منذ عام ١٩٧٣ سببت مقتل ١٠٨ أشخاص وجرح ٢٢١ شخصا "إسرائيلي" بسبب الهجمات الفلسطينية. فدخلت القوات "الإسرائيلية" بين ٢٥-٣٠ ألف مقاتل وبلغت مساحة الأراضي المحتلة حوالي ١١٠٠ كم ٢، أما حجم الخسائر اللبنانية الفلسطينية فقد قدرت بـ ١١٦٨ قتيلا منهم ٥٠ % مدنيين، فيما تكبدت "إسرائيل" ٢٠ قتيلا. كما نزح اثر العملية من جنوب لبنان ٢٨٥ ألف شخص ، وتضررت ٨٠ % من القرى والمدن الجنوبية حسب تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[١]

تمكن الجيش "الإسرائيلي" من احتلال جنوب لبنان حتى نهر الليطاني حتى سميت العملية بإسمه "عملية الليطاني"*، واحتفظت بحزام أمني في الجنوب بمساحة تراوحت بين ٥٠٠-٦٠٠ كم٢، لكن "إسرائيل" أُجبرت على سحب قواتها من لبنان تحت الضغط الأمريكي حسب قرار" مجلس الأمن الدولي "رقم ٤٢٥ في ١٩/ آذار/١٩٧٨، والذي طالب بالانسحاب الكامل من لبنان بلا قيد أو شرط،

---

* **عملية كمال عدوان:** هي أكبر العمليات الخاصة التي نفذتها المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة في الساعة ٦:٤٠ من مساء يوم السبت ١٩٧٨/١/١١ قامت مجموعة دير ياسين المكونة من ١٣ فدائياً من حركة التحرير الوطني بتنفيذ ها في المنطقة الساحلية بين مدينتي حيفا وتل أبيب.
انظر: جريدة الشؤون الفلسطيني، العدد ٧٧، نيسان، ١٩٧، بيروت.

[١] . الجمهورية اللبنانية، حقائق وأرقام، ص ١٠-١٢.

* **عملية الليطاني:** هو اسم الحملة العسكرية التي قام بها جيش الدفاع الاسرائيلي على جنوب لبنان في آذار/ ١٩٧٨ واحتل خلالها الأراضي اللبنانية حتى نهر الليطاني لمدة ثلاثة أشهر ثم انسحب بعدها إلى الحدود الدولية، وكانت الحملة تهدف إلى القضاء على المنظمات الفلسطينية المتمركزة في جنوب لبنان. وأسفرت عن استشهاد ما بين ١١٠٠-٢٠٠٠ فلسطيني. انظر: محمود سويد: الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل-٥٠ عاماً من الصمود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٣٢.

قرار لم تنفذه "إسرائيل" إلا بشكل محدود، وإرسال قوات" اليونيفيل UNIFIL"* بصفة قوات دولية وضمن قرار مشترك لمجلس الأمن على عجل الى جنوب لبنان.(١)

وجدت الأطراف السياسية اللبنانية في الاجتياح "الإسرائيلي" ١٩٧٨ عامل إعادة ترتيب الأوراق على الصعيدين السياسي والعسكري، فالأطراف المسيحية وجدته مكسباً متنوع النتائج عليها استغلاله وعدم تفويت مثل هكذا فرصة لا تتكرر، وفرض نفسها كقوة بروح جديدة في ظل التواجد العسكري "الإسرائيلي" متخذة منه مساحة أوسع للمساومة والتفاوض، على قرارات قديمة مماثلة لقرارات مؤتمري الرياض والقاهرة عام ١٩٧٦، جلها كانت تصب في صالحهم، أما الأطراف الإسلامية فنظرت الى الاجتياح على انه انتهاك للسيادة اللبنانية من جانب "إسرائيل "، مكنتها لذلك قوى وطنية لبنانية، شريكة في العملية السياسية، غير أبهةٍ بوحدة الوطن وسيادته ومغلبة المصلحة الطائفية على السيادة الوطنية، وبذلك وجدت نفسها اقرب الى التمسك والتشبث بالقرارات الدولية التي توجب على "إسرائيل" الالتزام بها وتنفيذها، وثم التوصل الى إمكانية إزالة عامل الخوف والريبة التي انتابت العلاقة مع المسيحيين ، متمثلا بالعامل الفلسطيني.(٢)

كان خيار القوى الإسلامية أن تأخذ القضية اللبنانية بعداً عربياً صريحاً، فالقضية اللبنانية في ظل الاجتياح "الإسرائيلي"هي مسؤولية عربية تحتاج الى حلول مشتركة للحفاظ على أمن وسيادة لبنان، وهي جزء من الصراع العربي– "الإسرائيلي" المستمر، فأهداف "إسرائيل": اقتطاع الأرض أو جزء منها، والتوطين، التوطين المرفوض وطنياً وقومياً في آن معاً، والهدف الثالث هو التقسيم".(٣)

وهكذا تمكنت "إسرائيل" من قضم الجنوب قطعة قطعة، وساهمت الخلافات السياسية اللبنانية في إفراغ قضية الجنوب من أهميتها وجعلتها مسألة عابرة وهامشية لدى الأوساط السياسية العربية والدولية. كما

---

*__اليونيفيل:__ تألفت هذه القوات في بداية الامر من فصائل كندية وفرنسية وايرانية ونرويجية وسويدية وانضم اليها لاحقا فصائل نيبالية وسنغالية ونيجيرية وايرلندية وهولندية. انظر: حداد، سليم: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ظروف نشأتها–تنظيمها والمهام الموكلة إليها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٧-١٣٤.

(١). حبيب صادق: "أساليب مقاومة الغزو الصهيوني"، أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية، التي عقدت في القاهرة، في نوفمبر ١٩٨٩، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩، ص ٣٢.

(٢). غازي السعدي: الحرب الفلسطينية–الاسرائيلية في لبنان، ص ١١٣.

(٣). حبيب صادق: "أساليب مقاومة الغزو الصهيوني"، ص ٣٥.

أن القوات الدولية قد تحول دورها من قوات رادعة بوجه التجاوز "الإسرائيلي" الى قوات انحصرت مهمتها بالمراقبة فقط.[١]

اختلف الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢ عن سابقه في عام ١٩٧٨ من حيث المقدمات والأهداف، فجاء موسعاً بطريقة أكبر ومحتكماً الى تطورات إقليمية أوسع، أثرت على الأوضاع الداخلية اللبنانية في ظل الفوضى التي فرضتها الحرب الأهلية والاقتطاع الجزئي لأراضيه، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على موازنة القوى عقب إقدام سورية على عقد معاهدة صداقة وتعاون مع السوفيت في١٣/ تشرين الأول/١٩٨٠،* الأمر الذي دفع "إسرائيل" لجر لبنان باتجاه عقد معاهدة صلح معها لتكمل بذلك مثلث السلام (بيروت-تل أبيب-القاهرة).[٢]

استغل بشير الجميل "أحداث زحلة"* عام ١٩٨١،ومشكلة "أزمة الصواريخ"* في محاولة تحقيق حلمه في استعادة السيطرة على لبنان المسيحي منذ عام ١٩٧٨ متمثلا بمدن الفياضية والاشرفية واهدن والصفرا ، محاولا في الوقت نفسه استدراج "الإسرائيليين" لحرب مفتوحة مع السوريين عبر تأويل

---

[١]. يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٣٩.

* نصّت هذه المعاهدة على التعاون بين البلدين في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري، وفي المجالات الأخرى على أساس مبادئ التكافؤ والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة والاستقلال الوطني وحرمة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، ونصت على وضع برنامج يوجب على القيادة السورية الحالية التشاور مع الاتحاد السوفيتي في صدد قضايا العلاقات الودية اولمشاكل الدولية التي تهم كلا الجانبين وبالدرجة الأولى مشكلات الشرق الأوسط.
انظر: أبوعز الدين، حليم سعيد: تلك الأيام، مذكرات وذكريات، ج٢، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٠٦٧.

[٢]. عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٦٧.

* كانت كانت مدينة زحلة من المدن الهادئة نسبياً عقب دخول الجيش السوري ، وذلك لتوصل زعمائها الى تفاهمات مع الجيش السوري في بقائه على مداخل المدينة ، إلا أنَّ الاستقرار لم يدم طويلا ، إذاستخدم الجيش السوري سياسة التدخل والتضييق ضد الأهالي ، ومنذ تشرين الأول ١٩٨٠ بدأت القوات السورية إقامة ثكنات عسكرية داخل المدن الأمر الذي دفع بأهلها الى الاستنجاد بالكتائب وتصعيد دعمهم لها ، فأستغل بشير الجميل هذا التذمر ولجأ الى استغلال شباب المدينة وتدريبهم لمهاجمة القوات السورية الأمر الذي أدى الى التصعيد بين الطرفين
انظر: المرشدي، قاسم لطيف زاحم: مصدر سابق، ص ١٩٣.

* **أزمة الصواريخ السورية** :وهي الأزمة التي نشبت بين سورية وإسرائيل على إثر إدخال سورية صواريخ سام ٦ إلى الأراضي اللبنانية لمواجهة هجمات الطيران الإسرائيلي في حال تكرارها واعَ دَّتْ إسرائيل ذلك خرقاً جديداً للوضع في لبنان ولذلك طالبت بسحب تلك الصواريخ. للتفاصيل انظر: آغا، حسين وآخرون: أزمة الصواريخ السورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢

وتضخيم المآسي التي تعرض لها المسيحيون في زحلة، مقابل تخوف سوري من تحول زحلة التي لا تبعد سوى ١٤ كم عن الحدود السورية و ٥٠ كم عن العاصمة دمشق الى رأس جسر مسيحي يُمكن القوات "الإسرائيلية" من تهديد الأمن القومي السوري وبالتالي إضعاف موقفها داخل لبنان.[١]

ومع أدراك "إسرائيل" أن نشاط بشير الجميل نحوهم هو خدعة لتوريط "إسرائيل" في حرب مفتوحة مع سورية إلا أنها أمست أكثر استعداداً ومنذ نيسان ١٩٨١ للدخول العسكري في لبنان ، معلنةً عن شعارٍ قوامه " إن "إسرائيل" لن تبقى مكتوفة الأيدي حيال ما يتعرض له مسيحيو لبنان من عمليات إبادة"، وعليها استغلال عامل الوقت ولاسيما أنَّ لبنان مقبل على الانتخابات الرئاسية في أيلول ١٩٨٢ ، فلم تعد نظرية الأمن "الإسرائيلية" هي: "دعم الموارنة ليدعموا أنفسهم ، بل دعم الموارنة لدعم "إسرائيل" في مواجهة الخطر الفلسطيني"، وتعهدت عدم ترك" الأصدقاء المسيحيين يهزموا على يد سورية "محاولة تطمينهم في الوقت نفسه بالقول" لا تقلقوا ، لن ندعكم تتساقطون".[٢]

لم تكن التطورات الداخلية اللبنانية وحدها ملائمة "لإسرائيل" في سبيل التمهيد للاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢ وفرض مشروعها الجديد في المنطقة ، بل أسهم الموقف العربي في صنعه أيضاً، موقفاً اتسم بـ"الهشاشة والرتابة "، فمصر عملت على إضعاف الموقف العربي اثر عقدها معاهدة السلام مع "إسرائيل" ، وأثرت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ على مناقشات الموقف العربي في القمة العربية التي عقدت في عمّان بـ ٢٥-٢٧/ تشرين الثاني/١٩٨٠، إذْ ابتعدت كثيراً عن مداولة الأزمة اللبنانية ، والشيء نفسه تكرر في قمة فاس من ٦-٩/ تشرين الأول/١٩٨٢. فضلا عن الإحباط الشعبي الذي أصاب الشعوب العربية جراء انقسام قادتها عوامل أُضيفت الى الوضع الداخلي اللبناني.[٣]

مثلت بمجموعها عوامل مساعدة "لإسرائيل" في تسديد ضربتها لسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي اللبنانية، ونمّا الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان في حزيران ١٩٨٢ الاحتقان والانقسام بين الطوائف اللبنانية وقياداتها المتصارعة، انقساماً وضعها أمام الخيار "الإسرائيلي" الساعي الى قيام دويلة مسيحية أوهيمنة الجبهة اللبنانية على كامل لبنان. وبين الخيار السوري الذي يتجه بلبنان نحو الوصاية

---

[١]. حبيب صادق: "أساليب مقاومة الغزو الصهيوني"، ص ٣٦.

[٢]. ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ت. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٢٠٧.

[٣]. علي محمد الآغا: الاتجاهات السياسية في لبنان، ص ٦٢.

السورية، وخرج الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢ بأهم نتيجة تمثلت بخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، وبالتالي انتفاء العامل الفلسطيني كمسبب مهم للحرب الأهلية.[١]

تميز عام ١٩٨٢ عن الأعوام السابقة، فمنه انطلقت دبلوماسية لبنان بشكل واسع فرضته مسؤولاً وحيداً عن أرضه وسيادته، والناطق الوحيد باسم شعبه، واعتماده أسلوب المصارحة والإفصاح عن مبادئ سياسته الخارجية كدولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة على أراضيها.[٢]

وأصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة قرارات دولية دعت الى الانسحاب "الإسرائيلي" من لبنان. قابله موقفاً داخلياً مثله المجلس النيابي اللبناني لا يتناسب وحجم الحدث التأريخي الذي يمر به البلد، فمنذ انطلاق عملية سلامة الجليل في ٦ /حزيران/ ١٩٨٢، عنواناً للعمليات "الإسرائيلية" لاجتياح لبنان، والتي اتخذت من محاولة اغتيال سفير * "إسرائيل" في لندن شلومو اورغوف في ٣/حزيران/١٩٨٢ ذريعة لبدئها، ولم يعقد مجلس النواب إثرها سوى ثلاث جلسات، وتضمن جدول أعمالها التحضير لانتخابات رئيس الجمهورية الجديد في أيلول ١٩٨٢، وفي الجلسة الثالثة أدى الرئيس أمين الجميل اليمين الدستورية وكان بيانه الرئاسي عبارة عن تمنيات بزوال الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان دون التطرق الى الوضع المأساوي الذي طرحه الاجتياح.[٣]

كما أسهمت الظروف الأمنية والسياسية دون انعقاد جلسات المجلس النيابي خاصة، إذ أن العملية العسكرية "الإسرائيلية" تجاه لبنان، أوصلت جيوشها وللمرة الأولى لعاصمة عربية، وهذا ما أثر سلباً على انعقادها كونها المقر الرئيس للمجلس النيابي اللبناني. وقد تبنى الرئيس أمين الجميل جهود اً دبلوماسية حيال أزمة الاجتياح ابتدأها من الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير في ميزان القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط عامة ولبنان خاصة، وتوجه لزيارتها في ١٨/ تشرين الأول/١٩٨٢،

---

[١]. عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٢٢٥.

[٢]. عبد المنعم المشاط: الفلسطينيون والحرب الأهلية اللبنانية، ص ١٠.

* **محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي:** شلومو أرجوف دبلوماسي اسرائيلي في المملكة المتحدة تمت محاولة اغتياله عام ١٩٨٢ والتي أتخذت كمبرر للغزو الاسرائيلي للبنان، حيث حاول ثلاثة من أعضاء منظمة أبو نضال اغتياله في لندن مما أدى لإصابته بجروح بليغة تسببت في شلله وبقائه في غيبوبة لمدة ٣ أشهر.

انظر: جهاد بنوت: حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٣٨.

[٣]. يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٤١.

داعياً إلى الانسحاب الفوري ومن دون شروط لكل القوات الأجنبية من لبنان، مطالباً الأسرة الدولية مساعدة لبنان في الحفاظ على استقلاله وإعادة بنائه.[١]

صاحب هذا التحرك جهود أخرى لطلب المساندة العربية، فزار الجميّل السعودية في ٢٠/ تشرين الثاني/ ١٩٨٢ إذْ وعدته بدعم جهوده في الولايات المتحدة من أجل إحلال السلام في لبنان. وحصل على دعم الأردن والكويت وعمان واليمن وتونس والجزائر، كذلك أعلن الفلسطينيون أنفسهم عن دعمهم لخطوة السلام بين لبنان و"إسرائيل"، فيما حذرته مصر من هذه الخطوة خوفاً من انقلاب الوضع ضده، بسبب مساعي سورية وتصعيدها وتيرة معارضتها العلنية للمفاوضات اللبنانية-"الإسرائيلية" ورفضها أي نتائج تنجم عنها، مستغلة في ذلك دعم موسكو في تعويض ما خسرته عسكرياً أمام "إسرائيل". كما ساند الرئيس شفيق الوزان* في بيانه الوزاري أمام مجلس النواب جهود الرئيس الجميل عندما طرح مخاوفه من التطورات الجديدة التي شهدها لبنان، والتي انصبت حول السياسة "الإسرائيلية" وعزمها التنصل من تنفيذ القرارات الدولية الصادرة ضدها. وعرض النائب بطرس حرب رأياً آخر تمخض عن النوايا المسيحية الصريحة، عندما طالب الحكومة بإجراء مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، القصد منها اختصار الطريق تجاه تحقيق المصالح المسيحية قائلا: "وبعد أن وصل الاحتلال "الإسرائيلي" الى حرم القصر الجمهوري لم يعد من الجائز التوقف عند أي اعتبار حول مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع المحتل". ملقياً باللوم على ما أسماه بالتخاذل العربي تجاه القضية اللبنانية، في محاولة واضحة لتسويف العروبة وتحجيم دورها تجاه ما مر به لبنان من مآسي جمة. بينما رأى آخرون أن: "الاحتلال "الإسرائيلي" والتواجد السوري والفلسطيني والميليشيات المسلحة هي من ألحقت الضرر بسياسة الحكومة واضطرتها إلى اللجوء للأمم المتحدة".[٢]

لم يحمل اتفاق ١٧/ أيار تطمينات سياسية لكل القوى السياسية اللبنانية، إذ تبين أن إلغاء اتفاق الانسحاب بما حمل من بنود واتفاقات كان الخيار الأنسب، على الرغم مما حمل من ضمانات ومكاسب

---

[١]. لمزيد من التفصيل حول دور السياسة الأمريكية تجاه لبنان وموقفها من التطورات السياسية الداخلية والعربية والدولية.

انظر: عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

* شفيق الوزان: رئيس وزراء لبنان بين عامي ١٩٨٠- ١٩٨٤، شهدت فترة رئاسته الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وتوقيع معادة ١٧/ أيار مع إسرائيل التي تم إلغاؤها لاحقاً. وفي عهده غادرت قوات منظمة التحرير الفلسطينية بيروت. انظر: عدنان محسن ضاهر: معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ٣٦٠.

[٢]. عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، ص ٥٤.

مهمة لجهات سياسية مسيحية كانت راغبة في إبرامه وبشدة، مقابل قوىً إسلامية حاولت جاهدة إلغاءه تحت الضغط السوري المعارض له جملة وتفصيلا، وهي عارفة بدقة أن لا التزام "إسرائيلي" بالقرارات الدولية، أو إمكانية الحصول على المساندة العربية، ولأن قضية الاجتياح صبت في صالح القوى المسيحية اللبنانية التي شكلت حليفاً داخلياً مهماً بالنسبة "لإسرائيل"، ومن شان هذا التحالف أن يغير بسرعة كبيرة من معادلة التوازن السياسي والعسكري الإسلامي المدعوم من سورية على أقل تقدير. كما أثار الاتفاق ١٧/ أيار مخاوف سورية بشكل كبير، إذ رأت فيه اعترافاً قانونياً "بإسرائيل" وسياستها داخل لبنان. ولذلك لابد من السعي لإلغائه تخوفاً من انجرار دول عربية وراء مشروع مماثل، مما ينعكس سلباً على دور سورية في المنطقة. ولابد في ذات الوقت الرجوع الى سياسة التعبئة السياسية الداخلية ضد أمين الجميل وسياسته التي جر بها لبنان لمشروع السلام مع "إسرائيل"، والذي قوّى الجانب المسيحي على الإسلامي في لبنان، متخذةً من الاتفاق ذريعة أساسية في تغيير موازين القوى السياسية والعسكرية في لبنان، معلنةً أن سبب تدخلها بالشأن الداخلي اللبناني منذ بدايات الأزمة وحتى توقيع الاتفاق هو موازنة القوى السياسية اللبنانية من تنامي بعضها على الأخرى. وهي أعذارٌ قومية وإستراتيجية شكلت سبباً مهماً لسورية لإبقاء قواتها لحماية المسلمين وقد لقي هذا الأمر دعماً ومساندةً من جبهة الخلاص الوطني التي شُكلت من سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط.[١]

أثارَ الموقف السوري امتعاض الموارنة، إذ أكدوا على أهمية مساعي الرئيس بشير الجميل وجهوده في إبرام الاتفاق وانعكاساته الايجابية على مستقبل لبنان محذرين من جانب آخر جهات لم يسموها (وقصدوا فيها السياسة السورية في لبنان) من مغبة التدخل في الشأن اللبناني وفرض سياساتها على الساحة اللبنانية وتحويل لبنان الى ساحة للصراع الدولي والإقليمي مؤكدين أنّ خلاصهم هو الذي أعلنوه، وأنهم لا يقبلون من احد أن يعلمهم أو يراجعهم فيه، فـ هم يمتنعون التدخل بشؤون الآخرين، وبالتالي يرفضون أن يتدخل أحد بشؤونهم، ومن يرفض الاتفاق فليقدم البديل.[٢]

وجاء الرد الإسلامي مخالفاً تماماً للرأي المسيحي وهو أقرب منه الى السياسة السورية في لبنان، والذي رأى بأن الموقف يحتاج بعض المرونة والالتزام والمصداقية في الوعود بين الأطراف السياسية الداخلية

---

[١]. عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٩٢.

[٢]. عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٧٢.

والخارجية كما أنه لا جدوى من المفاوضات إذا كان هناك أزمة ثقة بين المصالح السياسية والعسكرية، مؤكدين على أهمية الدور السوري في لبنان، والرفض الكامل لاتفاق ١٧/أيار.[١]

أثرت سياسة التدخل السورية على جهود الرئيس أمين الجميل ومشروع السلام مع "إسرائيل"، وسبب فقدان الثقة بين الأطراف حول مصداقية كل منهما في التعامل مع شروط الانسحاب، ولا سيما أنَّ الطرح السوري لفت أنظار السياسية اللبنانية نحوه. وقد صاحب هذه المعادلة تطورات سياسية داخلية منها انسحاب الجيش "الإسرائيلي" من منطقتي الشوف وعالية دون تنسيق مع قوات الجيش اللبناني، مما فسح المجال لانفجار حرب الجبل بين الدروز والموارنة، وقد أرفقت هذه التطورات بتصعيد سياسي وعسكرى واضح اعترى الشارع اللبناني أنتج انتفاضة ٦/شباط/ ١٩٨٤، والتي شكلت بمجموعها محطات كافية لوقوع أمين الجميل بين مطرقة "إسرائيل" وسندان سورية، وهذا ما أشار إليه شارل حلو بقوله "مسكين الحاكم في لبنان ، أن خياراته الدائمة هي بين السيئ والأسوأ، عندما يختار السيئ تقوم الدنيا ولا تقعد وكأنه كان لديه اختيار ثالث. لقد اعتبر الجميل أن اتفاق ١٧/ أيار كان أقل الشرين ضرراً بلبنان".[٢]

أثار الانسحاب "الإسرائيلي" الجزئي من عالية والشوف واندلاع حرب الجبل تخوف بعض الموارنة الذين ألقوا اللوم على الحكومة بعدم تعاملها بجدية تجاه التصعيد الأخير ضد الموارنة، معللين في الوقت نفسه إمكانية تنفيذ خطة الانسحاب "الإسرائيلي" من لبنان في إطار إجراء بعض التعديلات على الاتفاق. وقد شكلت هذه التطورات عناصر ضغط على بشير الجميل الذي لم يجد بديلا من التوجه نحو سليمان فرنجية في ساعة متأخرة من الليل "متخضعاً له، ليقدم له وبأسم المسيحية النصح في موضوع الاتفاق وانعكاساته الأخيرة على الصعد كافة، فأشار إليه فرنجية بإلغاء اتفاق ١٧/ أيار ومساندة الجانب السوري، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة وطنية يسهل عليه توليها، وبذلك يتم حل الأزمة حلاً شاملا ".[٣]

وبالمقابل فقد شعر أمين الجميل باستحالة تنفيذ اتفاق ١٧/أيار مع "إسرائيل"، في ضوء عجز الولايات المتحدة عن تقديم عونها العسكري له، وتضافر بعض القوى السياسية اللبنانية خلف سورية،إضافة إلى التنسيق السوفيتي-السوري للوقوف بوجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وعليه قرر

---

[١]. يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٤٥.

[٢] . يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٤٧.

[٣] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٢٣٤.

الجميّل الانفتاح مجدداً على سورية، بواسطة الدبلوماسية السعودية لعقد مؤتمر الحوار الوطني في جنيف في ٣١/ تشرين الأول/١٩٨٣ والذي انصب جانب كبير من مناقشاته حول اتفاق ١٧/أيار، وعرضت الجبهة اللبنانية رأيها في الاتفاق واصفة بأنَّ ظروفاً عربية متدهورة دفعت بسياسة لبنان نحو عقده مع "إسرائيل"، وشددت على ضرورة انسحاب الجيش "الإسرائيلي" من لبنان شريطة أن يرافقه مغادرة للقوات السورية، وعبر كميل شمعون عن الطروحات المارونية والتي تقول بأن "القوات السورية دخلت ظاهرياً الى لبنان كقوات صديقة...ولكن الوقت لم يطل حتى برهنت عن عدائها للبنانين". رد الجانب السوري بواسطة وزير خارجيتها عبد الحليم خدام أن تدخل بلاده في لبنان نبع من"التزام قومي وأمني تجاه لبنان"، وأشار في معرض حديثه أن "لا مساواة بين إسرائيل وسورية " مذكرًا بفضل سورية العسكري عندما عانت الجبهة اليمينية المسيحية ضعفاً أمام اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٦. كما أكد عبد الحليم خدام أن سورية "لن تنسحب شبراً من لبنان ما دام اتفاق ١٧/ أيار قائماً". موقفاً أيده فرنجية معتبرًا أنه لا مجال للمقارنة بين "سورية الصديقة وإسرائيل العدوة".[١]

ساد التذمرٌ لدى بعض الأوساط السياسية والرأي العام اللبناني في عدم وصول المؤتمرين الى حلول مرضية تجمع الفرقاء خاصة ما تعلق بإتفاق ١٧/ أيار، بالمقابل صعدت "إسرائيل" من تدابيرها في التضييق على الجنوب الى درجة أن طالب النائبان على الخليل وسليمان العلي الحكومة والمجلس أن يتخذا تدابيرهما الرسمية حيال ذلك، مشددين في الوقت نفسه على ضرورة إلغائه اتفاق ١٧/ أيار. ووضع حد للتجاوزات" الإسرائيلية" على أبناء الجنوب. وقد حصل الرئيس أمين الجميل على دعم للقضية اللبنانية دولياً، وأشار الى أنَّ القضية اللبنانية احتملت حلولاً متعددة منها داخلي لبناني ومنها عربي ارتبط بالوضع العربي- "الإسرائيلي" على الأراضي اللبنانية، ومنها ما يتعلق باستحقاقات " إسرائيلية". وقد شكل هذا التصريح عامل ارتياح.

رعت السعودية مبادرة ثانية في ١٦/شباط/١٩٨٤ وضعت خلالها مجموعة من نقاط التفاهم أهمها إلغاء اتفاق ١٧/ أيار ليكون مدخلاً لتسوية لبنانية جديدة، توجت بزيارة أمين الجميل الى سورية في ٢٩/شباط/١٩٨٤ إذْ التقى الرئيس الأسد في الأول من آذار. وقد أبدى الرئيس السوري دعمه للنظام السياسي اللبناني مشيراً الى أنَّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد كرامي ستكون محطة ثقة بين الفرقاء

---

[١] . يوسف ديب: الاتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٥٣.

اللبنانين، وستلقى الدعم السوري في الوقت نفسه، وأن تمارس حكومة الوزان تصريف الأعمال لحين إلغاء اتفاق ١٧/أيار رسمياً.[١]

في ٥/آذار/١٩٨٤ عقد مجلس الوزراء جلسة هامة عَدّ فيها اتفاق ١٧/ أيار باطلاً وكأنه لم يكن. إضافة إلى إلغاء كل ما يمكن أن يكون عليه من آثار. وفي الجلسة نفسها قررت الحكومة اللبنانية القيام بالخطوات اللازمة لترتيبات وتدابير أمنية تؤمن السيادة والاستقرار في الجنوب، ومنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقيق انسحاب القوات "الإسرائيلية" من الأراضي اللبنانية كلها. وشكلت هذه الترتيبات بمجموعها مدخلاً لعقد مؤتمر لوزان ١٢-٢٠/آذار/١٩٨٤. والتي اتخذها الرئيس كرامي كخطوات أساسية في مسيرة حكومته من خلال استعراض برنامجه الوزاري الذي تضمن التزامه بإلغاء اتفاق ١٧/ أيار، وتأمين الانسحاب "الإسرائيلي" من جنوب لبنان.[٢]

تبين من خلال ما تقدم أن الدور السوري في لبنان بات الأوضح والأرسخ، ويعزى ذلك الى عوامل متعددة تبدأ بتأثيره الواضح والجلي على الشارع والمشرع اللبنانيين، فضلاً عن عوامل الدين والقومية والاسترتيجيا والجغرافية والتي لعبت هي الأخرى دوراً أساسياً في زج سورية كمحور مهم في الأزمة اللبنانية،و مكنها من أن تفرض وتغير و تخلط الأوراق بين المتبارين السياسيين اللبنانيين، الأمر الذي أجبر الرئاسة اللبنانية على الرضوخ والتراجع عن مشروع اتفاق ١٧/ أيار، خاصة وانه حمل ضمانات غير سهلة للموارنة في لبنان أهمها الاطمئنان لعامل القوة الجديدة في تغيير المعادلة السياسية والعسكرية لديهم، وتصبح بديلا جديدا لعامل التوازن السوري مع انطلاق الأزمة اللبنانية في ١٩٧٥، ناهيك من تشكيله المنطلق المهم لتسارع الأحداث السياسية وأهمها إعادة ترتيب التشكيلة الحكومية المؤلفة من زعماء الكتل السياسية، ركيزة أساسية بأتجاه وجه جديد من التفاهم ،اختلف عن صيغ التفاهمات التقليدية، والتي اتجهت نحو الالتقاء في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩، وهذا ما سنعالج حيثياته في فصل لاحق من الأطروحة.

---

[١] . عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان، ص ٢٩٨.

[٢] . حبيب صادق: "أساليب مقاومة الغزو الصهيوني"، ص ٣٧.

الفصل الثالث
البُعد الدولي للحرب الأهلية اللبنانية
واتفاق الطائف

- **الدور الأمريكي في الحرب الأهلية اللبنانية:**

أولاً: الأبعاد التاريخية للدور الأمريكي تجاه المسألة اللبنانية:

يُعَدُّ النفوذ الأمريكي حديث العهد في لبنان، وليس عميق الجذور، ولم يظهر واضحاً إلاّ بعد الاستقلال. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بالأفضلية على فرنسا فيه لسببَين:

١. الصِّلات الناجمة عن الهجرة اللبنانية إلى أمريكا منذ حوالي قرن.

٢. المساعدات المالية والاقتصادية التي تقدمها واشنطن إلى لبنان، والتي مهدت السبيل للنفوذ الأمريكي فيه المتمثل في النفوذ الثقافي من خلال بعض المظاهر كالإرسالية الأمريكية البروسبتارية (Presbyterian) والتي ضمَت ٦٣ مدرسة ومؤسسة تعليمية. وجمعية الكويكرز (Quakers) والتي ضمَت ١٤ مدرسة. فضلاً عن الجامعة الأمريكية في بيروت والتي أنشئت عام ١٨٦٦، وكانت تعرف باسم "الكلية السورية الإنجيلية" وكان الهدف من إنشائها تبشيرياً محضاً، ثم تطور ليشمل أيضاً الدعاية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد إعلان الرئيس وودرو ولسون "Woodrow Wilson" مبادئه الأربعة عشر* خلال الحرب العالمية الأولى. وإرسال لجنة لاستطلاع الآراء والحصول على استفتاء شعبي في سورية ولبنان لتقرير مصير البلدين. وكان لموقف اللجنة والتي ترأسها "كرين" "Kreen"، أثر طيّب في شعور الأهالي تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أيدت اللجنة الأهداف الوطنية. وحينما أيقن المسلمون أن هذه الأهداف لم تتحقق، طالب بعضهم بأن تكون أمريكا هي الدولة المنتدبة في حالة عدم إمكان تحقيق الاستقلال التام.[١]

إلا أن السمعة الطيبة التي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشاطها الدبلوماسي، ومساندتها الشعوب الصغيرة، وسعيها إلى تحقيق مصالح تلك الشعوب وأمانيّها في الحرية

---

*__مبادئ ولسون الأربعة عشر__: هي ١٤ مبدأ قدمت من قبل رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون للكونغرس الأمريكي في تاريخ ٨/ كانون الثاني/١٩١٨، ركز فيها على ١٤ مبدأ للسلم ولإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى.

انظر: جورج سلامة: تاريخ القرن العشرين، ط١، دار العلم، حيفا، ٢٠٠٩، ص ٧٨.

[١] . أغناطيوس الرابع: في المسألة اللبنانية والمصير المسيحي، مركز الدراسات الأرثوذكسي الإنطاكي، بيروت، ١٩٨٩، ص ٣٧.

والاستقلال، بدّدتها مساندتها الحركة الصهيونية على حساب العرب، ثم إسهامها بالتدخل في الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨، ومساندتها الرئيس اللبناني كميل شمعون وحكمه.[١]

ومن الجدير بالذكر أن جالية لبنانية كبيرة تقدر بنصف مليون لبناني، معظمهم من الموارنة، تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية وهم يشكلون إحدى الأقليات المؤثرة في الانتخابات الأمريكية. ولذلك حرصت واشنطن على علاقتها بموارنة لبنان أثناء الحرب الأهلية الأخيرة، وذلك من خلال إرسال شحنات السلاح لهم. بينما كانت آمال الموارنة تصل لاحتمالية تدخل الولايات المتحدة لمساندتهم في الحرب الأهلية على غرار ما حدث عام ١٩٥٨.[٢]

ثانياً: الدور الدبلوماسي الأمريكي والأزمة في لبنان:

يُعَدّ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها ودورها في المشاكل والأزمات التي تنشب في العالم، إحدى أبرز حقائق العلاقات الدولية في عالمنا المعاصر لقدرتها على استخدام أساليب دبلوماسية، تتراوح بين الضغط الدبلوماسي لفرض حل أو لرفض آخر، والوساطة الدبلوماسية الهادفة إلى إيجاد مخرج لمشكلة ما. إضافة إلى استخدام العنف المسلح، كالتدخل في الحروب المحدودة، وإثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية لتفتيت طاقة نظام ما على المواجَهة. علاوة على أساليب الضغط الاقتصادي والأساليب الدعائية.[٣]

- **الموقف الرسمي المعلَن للولايات المتحدة الأمريكية، وبداية الحرب الأهلية:**

اتسمت التصريحات المعلنة حول الموقف الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في بداية الحرب بالندرة النسبية. وفي هذا الصدد لم يكن في عام ١٩٧٥ سوى تصريحين من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية، يعلنان مساندة واشنطن لاستقلال لبنان وسيادته. ففي أواخر تشرين الأول/١٩٧٥ صرح البيت الأبيض بأن "الموقف في بيروت يتدهور" وأن "إدارة الرئيس جيرالد فورد

---

[١] . عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، السياسة الأمريكية اتجاه لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٣، بيروت ١٩٩١، ص ٧.

[٢] . عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، ص ٢٤١.

[٣] . ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ص ٢١٢.

Gerald Fourd* تتشاور مع المسؤولين اللبنانيين، لتقرر ما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدمه من مساعدة".[١] وفي الفترة عينها صرحت وزارة الخارجية الأمريكية، بأن "الولايات المتحدة الأمريكية تساند استقلال لبنان. لكنها لا تدرس التدخل في الحرب الأهلية اللبنانية". وأضاف أندرسون يقول: "حتى اليوم، ما زلت أرى أنه ليس هناك احتمال للتدخل الخارجي"[٢].

إزاء اقتصار موقف الولايات المتحدة الأمريكية على هذين التصريحَين واتصافهما بعدم التحديد، تضاربت تفسيرات الأطراف المختلفة لحقيقة الموقف الأمريكي. فثمة من دافع عنه، ورأى أنه هدف بالفعل إلى الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته، وأن ما يحدث في لبنان لا يعدو أن يكون "مؤامرة شيوعية" لتقسيمه. وهناك من هاجم الموقف الأمريكي، واتّهم واشنطن بالتدخل في لبنان من خلال سعيها إلى مزيد من الاستفزاز الكتائبي للفلسطينيين، مما يدفع المقاومة إلى صراع مسلح مع الجيش اللبناني، لإضعافها، ومن ثم، التمكن من فرض أي تسوية أمريكية في المنطقة. وقد ذكرت جريدة "البعث" السورية أن الاتهامات التي أُشيعت حول تدخّل سورية في الأوضاع اللبنانية لا يمكن أن تفسر "إلاّ بكونها شعارات للتضليل أولاً، وذريعة تمهد لاحتلال جزء من الجنوب اللبناني ثانياً، وهي الخطوة الأولى على طريق التقسيم"[٣].

ورأى أصحاب هذا الرأي أن ما يجري في لبنان هو تنفيذ لمخطط أمريكي يهدف للقضاء على المقاومة الفلسطينية في الأردن ثم في لبنان، وحصرها في سورية. وأن أولى حلقات هذا المخطط، تتمثل في مذبحة "أيلول الأسود" عام ١٩٧٠، في الأردن. وليست أحداث لبنان سوى الحلقة الثانية

***جيرالد فورد:** هو سياسي أمريكي شغل منصب الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ في أعقاب استقالة ريتشارد نيكسون. وقع فورد على اتفاقية هلسنكي مما مثل خطوة نحو الانفراج في الحرب الباردة. وقامت فيتنام الشمالية بغزو جارتها الجنوبية بعد تسعة أشهر من رئاسته، فانتهى تدخل الولايات المتحدة في فيتنام. وعلى الصعيد المحلي، شهد فورد أسوأ أزمة اقتصادية في العقود الأربعة منذ زمن الكساد الكبير، مع تزايد التضخم والركود خلال فترة ولايته. ومن أكثر قراراته إثارة للجدل هو منح الرئيس ريتشارد نيكسون عفوا رئاسيا عن دوره في فضيحة ووترغيت. اتسمت السياسة الخارجية خلال رئاسة فورد من الناحية الإجرائية بتصاعد سلطات الكونغرس ومقابله الحد من صلاحيات الرئيس. انظر: عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ١٣.

(١) . ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ص ٢١٦.

(2) Barbara M. Gregory:" U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course", in: American-Arab Affairs, 1991, p.70

(3) Jim Muir: Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design, in: Middle East International, no.267,24.1.1986, p.4

في المخطط، بدأ الإعداد لها منذ عام ١٩٧٠ بتقوية ميليشيا "الكتائب"، وتكوين ميليشيا "النمور" التابعة لحزب "الأحرار"، إضافة إلى "جيش التحرير الزغرتاوي". ويستطرد أصحاب هذا الرأي فيقولون إنه عندما تهيأ المناخ لطرد الثورة الفلسطينية من لبنان، انفجرت أحداث الحرب الأهلية في نيسان/١٩٧٥[١].

والواقع أن كلاًّ من الرأيَين السابقَين كما نرى يتضمن تطرفاً يبتعد عن حقيقة المشكلة، إذ صوّراها على أنها نتاج لإرادة إحدى القوّتين العظمَيَين وتأثيرها، مع تجاهل تأثير القوى المحلية والقوى الإقليمية فيها.

ثالثاً: الخيارات الأمريكية:

أ. التدخل المسلح المباشر:

عندما سئل الجانب الأميركي عمّا إذا كانت واشنطن قد تلقت أي طلب لكي ترسل قوات أمريكية إلى لبنان لتساعد الحكومة هناك كما فعل الرئيس الأسبق دوايت أيزنهاور Dweet Ezenhour* أثناء أزمة ١٩٥٨ . كانت إجابته: "لم أسمع قَط بمثل هذا الطلب"[٢]. أمّا الأسباب التي منعت الولايات المتحدة الأمريكية من اللجوء إلى التدخل المسلح المباشر، فترجع إلى شدة المخاوف من إنزال مشاة البحرية الأمريكية على السواحل المجاورة لبيروت. ناهيك أن التدخل الأمريكي المسلح لم يكن ليحافظ

---

[١] عماد يونس: سلسلة الوثائق السياسية للأزمة اللبنانية، الحوار في سبيل الحل ١٩٧٥.١٩٨٤، بيروت ١٩٨٥، ص ٢١٥.

*__إيزنهاور__: سياسي وجنرال أمريكي شغل منصب الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١. كان قائدا عاماً في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح أول قائد أعلى لحلف الناتو. وفي السنة الأولى من رئاسته، هدد باستخدام الأسلحة النووية في محاولة لإنهاء الحرب الكورية؛ أما سياسته "النظرة الجديدة" الخاصة بالردع النووي فقد أعطت الأولوية للأسلحة النووية غير المكلفة مع خفض التمويل للقوات العسكرية التقليدية. وبعد أن أطلق الاتحاد السوفيتي قمر سبوتنيك١ في عام ١٩٥٧، أذن آيزنهاور بإنشاء مؤسسة ناسا، شهدت فترتا رئاسة آيزنهاور ازدهارا اقتصادياً كبيراً باستثناء انحسار طفيف في عام ١٩٥٨. انضمت ولايتان جديدتان إلى الولايات المتحدة في عهده، هما ألاسكا، وهاواي. توفي آيزنهاور عام ١٩٦٩ في واشنطن العاصمة.

انظر: رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامهة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

[2] Jim Muir: Lebanon's Christians, p.8

على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تنميتها، في ظل الظروف السائدة أمريكياً ولبنانياً وإقليمياً ودولياً. ففي داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بات الشعب الأمريكي يرفض أن يكرر تجربته الأليمة في فيتنام وكمبوديا. زد أن الحرب الأهلية اللبنانية لا مكان لها في أولويات القيادة الأمريكية. ومن العناصر الداخلية لأزمة لبنان ما حال دون التدخل الأمريكي المسلح المباشر. لعل أبرزها:[١]

١. أن الأزمة اللبنانية عرفت في مراحل متقدمة منها، انفجاراً للصراع السياسي بين رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية، ورئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي. وهو الصراع الذي حرم النظام السياسي اللبناني من وحدة الصف والرأي، ومن ثم منع أي احتمالات للجوء إلى جهة أجنبية لكي تتدخل عسكرياً إلى جانب السلطة اللبنانية.
٢. أن معظم الأطراف الداخلية للصراع لم ترِد تدخلاً أجنبياً مسلحا مباشراً، بل أرادت تدخلاً أجنبياً سياسياً وداعماً بالمواقف والسلاح.
٣. أن المشكلة في لبنان عكست في بنيانها المعقد الكثير من ملامح التشابه مع مشكلة الشرق الأوسط؛ فهي مثقلة بتاريخ من الصراع بين جماعاتها وأطرافها المتنوعة.
٤. أن التدخل الأمريكي المسلح قد يشكّل تكتلات معارضة لها وزنها من الدول المساندة للمقاومة الفلسطينية أو اليسار اللبناني أو المسلمين، الأمر الذي يمكن أن يسيء إلى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول.[٢]

إضافة إلى ذلك، حالت الظروف النابعة من الإطار الإقليمي للمشكلة دون تدخّل أمريكي مسلح. فالأزمة في لبنان أثّرت وتأثّرت بمشكلة الشرق الأوسط* حتى استحال الفصل بينهما، أو بين تأثير كل منهما في الأخرى. وظهر تأثّر أزمة لبنان وتأثيرها في مشكلة الشرق الأوسط، في

---

[١]. عماد يونس: سلسلة الوثائق السياسية للأزمة اللبنانية، ص ٢١٩.

[٢] . سليم الحص: زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦-١٩٨٠، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦، ص٢٤٥.

*__مشكلة الشرق الأوسط:__ وهو وجود الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية، ومشكلة اللاجئين، وحالة الاستنزاف الدائم للمنطقة، والتدخلات الدولية السافرة والدائمة لتحقيق أهداف استعمارية.

انظر: محمود محمد طه: مشكلة الشرق الأوسط، أم درمان، السودان، ط١، تشرين الأول/ ١٩٦٧.

إحجام الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري في لبنان وذلك لحرصها على استمرار المكاسب، التي حققتها دبلوماسيتها في الاقتراب من مشكلة الشرق الأوسط بعد حرب تشرين الأول/١٩٧٣.

ب. **الإحجام عن التدخل غير المباشر:**

رأت واشنطن في بداية الأزمة اللبنانية، أنه إذا تدخلت سورية عسكرياً في لبنان، فإنه سيكون من حق "إسرائيل" أن تتدخل عسكرياً كذلك، وبمساندة أمريكية. بيد أن تدخّل الولايات المتحدة الأمريكية غير المباشر عبْر تدخّل إسرائيل، سينسف الجهود التي بذلتها وتبذلها الدبلوماسية الكيسنجرية من أجْل الحفاظ على المصالح الأمريكية وتنميتها في منطقة الشرق الأوسط[١].

رابعاً: الخطوط العامة للسياسة الأمريكية:

عُدَّت الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى كثير من أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، طرفاً رئيساً في إذكاء حِدّة الصراع، كلٌّ من وجهة نظر خاصة. إذ رأى ريمون إده زعيم حزب "الكتلة الوطنية"، أن الاستخبارات الأمريكية هي التي دبرت نشوب الحرب الأهلية في لبنان. أمّا شربل القسيس، رئيس الرهبانيات، فرأى أن السياسة الأمريكية سياسة غير رشيدة. بينما اعتقد كميل شمعون أن السياسة الأمريكية قاصرة، لأنها لم تتدخل بقوات الأسطول السادس مثلما فعلت عام ١٩٥٨، وهي لا تعرف حليفها من عدوها. واتَّهمت القيادات الإسلامية واشنطن بالتخطيط للحرب الأهلية اللبنانية. بينما قلّل اليسار اللبناني والفلسطيني من هذا الاتهام ورأى فيه تبسيطاً للأمور، وساد لديه أن الولايات المتحدة الأمريكية تحركت بعد الأحداث للاستفادة منها[٢].

والواقع أنه كان للولايات المتحدة الأمريكية مصالح واتجاهات، جعلتها تولِي لبنان بعض اهتمامها. فزيارة ريتشارد نيكسون *Richard Milhous Nixon إلى المنطقة، والتي قيل إنها تهدف إلى إقرار

---

[١] نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، مقاربة سياسية وجيواستراتيجية، دار بيبلوس ١٩٩١، ص ٢٦٠.

[٢] فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، بيروت ١٩٨٢، ص ٢٥.

*__ريتشارد نيكسون:__ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون (١٩٦٩-١٩٧٤) ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون (١٩٥٣-١٩٦١). اضطر للتنحي في بداية فترة رئاسته الثانية بسبب فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته. كان زعيما للتيار العالمي (المضاد للتيار الانغلاقي) داخل الحزب الجمهوري. كما عمل بالسابق سيناتورا وممثلا عن الحزب الجمهوري في كاليفورنيا. كان نائب الرئيس دوايت آيزنهاور. وفي عام ١٩٦٨ =

السلام في الشرق الأوسط، والتي كانت إيذاناً ببدء سلسلة من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ارتبطت بظاهرتين[١]:

الأولى: وردت في البيان المشترك الأمريكي-الإسرائيلي، ودعت الدول العربية إلى وقف تشجيع "الإرهاب" الفلسطيني ضد "إسرائيل". وأنه يجب على كل دولة الامتناع عن تنظيم وتشجيع إنشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة أو فرق مرتزقة للإغارة على أراضي دولة أخرى.

الثانية: تُستشف من التصريحات الرسمية الإسرائيلية والتي تنمّ على أن ثمة اتفاقاً أمريكياً-إسرائيلياً، على تفويض ضرب الفلسطينيين على أساس أنهم في نظر الرئيس الأمريكي، إرهابيون و"عصابات" و"مرتزقة" ولذلك، أعلن إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، أنه ما دام لبنان لا يقوم بمسؤوليته بمنع تسرب الفلسطينيين عبْر حدوده، فإن "إسرائيل" تشعر بحرية ضرب قواعد الفدائيين وتجمعاتهم. ويضاف إلى ذلك ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من العلاقات الاقتصادية-السياسية بمراكز قوى اجتماعية وسياسية وعسكرية متنوعة ومتفاوتة في لبنان.

بعد مرور شهر واحد على حادث عين الرمانة، وقبل عام من تدخّل سورية في لبنان، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قوات سورية إليه. غير أن مجلس الشيوخ الأمريكي أقرَ في ٤/تشرين الثاني/١٩٧٥ بأغلبية ١٢ صوتاً مشروعاً تقدَّم به السيناتور اللبناني الأصل جيمس أبو رزق يمنع أي تدخّل أجنبي من أي دولة كانت في الصراع الدائر في لبنان[٢].

وما لبثت السياسة الأمريكية أن تبدلت، إذ أعلن ناطق باسم الخارجية في /كانون الثاني/ ١٩٧٦ أن واشنطن تعارض أي تدخّل أجنبي في لبنان سواء من جانب سورية أو "إسرائيل". وهو ما أكده الرئيس الأمريكي فورد، بعد ذلك بأيام. ولئن اعترف الناطق باسم الخارجية الأمريكية، في ٢٩/كانون الثاني بالدور البنّاء الذي تؤديه سورية في لبنان من خلال الوثيقة الدستورية، بعد التوصل إلى اتفاق لوقف

= خاض حملة رئاسية ناجحة وتم انتخابه. وقد قام أيضا في عام ١٩٧٢ بزيارة تاريخية لجمهورية الصين الشعبية التي فتحت آفاق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وكان أول من بدأ معاهدات الانفراج الدولي ومعاهدة تقليص الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مع الاتحاد السوفيتي . انظر: ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ت. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١٠.

[١] عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ١٢

[٢] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، دار النهار، بيروت ١٩٩٦، ص ١٢٨

إطلاق النار، فإن اعترافه لم يغيّر رفض واشنطن التدخل العسكري. إذ أعلن كيسنجر*"Kesenjer" في /آذار/ ١٩٧٦ أن: "الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها أن تقوم بأي عمل مادي للمساعدة على حل الأزمة. ولكنها حذرت كل الأطراف كذلك بما فيها "إسرائيل" وسورية من أي تدخّل في لبنان، لأنها لا تؤيد بل تعارض أي تدخّل فردي".[١] وبعد ذلك بأسبوع حذر بيان أمريكي سورية و"إسرائيل" من التدخل العسكري في لبنان لأنه ينطوي على خطر كبير يجب تلافيه. ودعا إلى وقف إطلاق النار، وحل مسألة الرئاسة دستورياً. وفي اليوم التالي فسر الناطق الرسمي الأمريكي البيان بأنه ليس ضد أي تدخّل مقبول من السلطات اللبنانية.[٢]

وبادر الرئيس الأمريكي في ٣١/آذار/ ١٩٧٦ إلى إرسال مبعوثه، دين براون "Den Brown"، إلى بيروت والذي أعلن فور وصوله أنه ليس وسيطاً، وإنما يؤدي مهمة السفير الغائب. وأنه سوف يقدِّم تقريراً إلى الرئيس الأمريكي بعد أن يتصل بجميع الأطراف. واللافت أن دين براون Den Brown، كان هو نفسه سفيراً لواشنطن في عَمان وقت مذابح أيلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠. وبينما كان براون يقابل في بيروت أطراف الأزمة اللبنانية، عدا الفلسطينيين، اقترح مجلس الشيوخ الأمريكي في ٦ /نيسان/١٩٧٦ إرسال قوة دولية إلى لبنان مكونة من وحدات عربية و"إسرائيلية". وفي اليوم نفسه أعلن جوزيف سيسكو"Jozef Sesko" ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية في شهادة أمام

---

* **هنري كيسنجر:** هو سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، كان أبوه معلماً، وبسبب أصله اليهودي هرب هو وأهله في عام ١٩٣٨ من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية خوفاً من النازيين الألمان. التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك. حصل على الجنسية الأميركية عام ١٩٤٨ والتحق بالجيش في نفس العام. شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧ في عهد الرئيس جيرالد فورد، وكان قَبْلاً مستشارَ الأمن القومي في حكومة الرئيس ريتشارد نيكسون. لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨. عيّنه الرئيس رونالد ريغان في عام ١٩٨٣ رئيساً للهيئة الفيدرالية التي تم تشكيلها لتطوير السياسة الأميركية تجاه أميركا الوسطى. وأخيراً قام الرئيس جورج بوش (الابن) بتعيينه رئيساً للجنة المسؤولة عن التحقيق في أسباب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ . انظر: نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، ص ٣٢.

[١]. هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ١٩٦٨-١٩٧٨، ترجمة خليل فريجات، د.د.ن، د.م.ن، ج١، د.ت، ص ٢١٠.

[٢] . جون كوولي: الحصاد، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة بيار سالنجر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٩٢، ص ٧٥.

الكونجرس، أن استمرار التوتر في لبنان يهدد جهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية. وأكد أن دور سورية، يُعَدّ دوراً بناءً، لأنه يهدف إلى تحقيق أمرين: وقف إطلاق النار، وإجراء إصلاحات سياسية.[١]

واقترح براون لحل مشكلة الأمن، تشكيل ميليشيا موحدة متطوعة من جميع الأحزاب، والاعتماد عليها كقوة ردع ريثما يُنظّم الجيش اللبناني. وأشار براون، طبقاً لوثيقة الصاعقة، إلى أنه "يمكن الاستعانة بخبراء أجانب من باكستان والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء مؤسسات الدولة".[٢] ولكن جنبلاط، رفض اقتراحات براون". وفي ٢ /أيار/١٩٧٦، أي قبل إجراء انتخابات الرئاسة اللبنانية الأولى، اجتمع براون بكلا المرشحَين ريمون إده وإلياس سركيس، مما عَدّته القيادات اللبنانية من الطرفين خطأ دبلوماسياً كشف عن التدخل في عملية الانتخابات، بينما حرص المبعوث الفرنسي على الحياد فيها فرفض مقابلة المرشحَين.[٣]

ولعل أبرز ما اتَّسمت به السياسة الأمريكية مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية ما يلي:

١. ضرورة استمرار الحرب حتى تحقق هدفين هما إجهاد الفلسطينيين، وتفتيت الموقف العربي؛ إذ إن مجرد الاستمرار يكشف التناقضات بين الدول العربية ويعمقها. وهو ما يجعل أصوات المعتدلين فيها أكثر قبولاً مما يزيل عقبة هامة من طريق الجهود الأمريكية لتسوية الأزمة في الشرق الأوسط كما تتصورها واشنطن.

٢. رفض تقسيم لبنان رفضاً حاسماً، وهو أمر لو أخذ على ظاهره لكان موقفاً حميداً للسياسة الأمريكية. إلاّ أن فلسفة القيادة الأمريكية فيه تنطلق من أن التقسيم يعني قيام دولتَين، صحيح أن إحداهما مارونية، ولكن الأخرى سوف تكون في أيدي اليسار اللبناني-الفلسطيني وهو ما لا يمكِن أن تقبَل به واشنطن. ولما تأكدت قيادة "الجبهة اللبنانية" أن فكرة التقسيم مرفوضة من كل الحلفاء، باستثناء "إسرائيل"، طلبت البحث عن بديل. فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الكانتونات أو المقاطعات ذات الاستقلال الذاتي على غرار سويسرا.

---

[١] . أغناطيوس الرابع: في المسألة اللبنانية والمصير المسيحي، ص ٢٧.

[٢]. جون كوولي: الحصاد، ص ٨٣.

[٣] . نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، ص ٣٨.

وكان أول من طرح الفكرة علناً هو الدكتور شارل مالك* وزير خارجية لبنان السابق؛ إذ أعلن في ٥/تموز/١٩٧٦ أنه ليس لديه معلومات عن خطة أمريكية للتقسيم. ولكنه يتصور بعد كل الذي حدث في لبنان "أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للنظر في المساهمة في إيجاد نوع من التنظيم الداخلي الذي يؤدي إلى الاستقرار. وهو ما قد يشمل شيئاً من الفيدرالية أو نظام الكانتونات".(١)

وما لبث شارل مالك أن دعا إلى اعتماد نظام الكانتونات والعمل باللامركزية في مجالَي الاقتصاد والإدارة، ناعتاً لبنان بأنه سويسرا الشرق. فتلقفت قيادات "الجبهة اللبنانية" نظام الكانتونات، ولم تكفّ عن الحديث فيه، حتى أعلن كيسنجر: "تأييده لمشروع إعادة توحيد لبنان، من طريق الكانتونات. وقال إنه يجب أن يكون لكلٍّ من الطائفتَين المسيحية والإسلامية نمط حياة خاص يتوافق مع تقاليدها".(٢)

٣. الحؤول دون تحوُّل لبنان إلى جبهة قتال ضد إسرائيل.

٤. إن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تُطبِّق القاعدة اللبنانية العريقة: "لا غالب، ولا مغلوب"، إجهاضاً لانتصار القوات المشتركة الفلسطينية واللبنانية.

٥. الإيحاء لسورية بإمكانية التدخل عسكرياً في لبنان، قبْل ما يزيد على العام من خروج الفكرة إلى حيّز التنفيذ، بلبلةً لفكر صانع القرار في سورية تحت تأثير الضغوط: اقتراح مانسفيلد،

---

*__شارل مالك:__ سياسي ودبلوماسي ومفكر لبناني أرثوذكسي. كان العربي الوحيد الذي شارك في صياغة وإعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ ١٩٤٨ بصفته رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. شغل منصب وزير الخارجية بين تشرين الثاني/ ١٩٥٦ وأيلول/ ١٩٥٨. كما شغل منصب وزير التربية والفنون الجميلة من تشرين الثاني/١٩٥٦ حتى آب/ ١٩٥٧ في حكومة سامي الصلح في عهد الرئيس كميل شمعون. ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩. ساهم في بدايات الحرب الأهلية اللبنانية في تأسيس الجبهة اللبنانية وكان من أبرز منظريها مع الدكتور فؤاد أفرام البستاني. وقد كان الوحيد بين أقطابها الذي لا ينتمي إلى الطائفة المارونية. توفي في بيروت في ٢٨ /كانون الأول/ ١٩٨٧ بسبب مرض السرطان .
انظر: عماد يونس: سلسلة الوثائق السياسية للأزمة اللبنانية، ص ٢٣٠.

(١) . ألبير منصور: موت جمهورية، دار الجيل، بيروت ١٩٩٤، ص ٢٠٦.

(٢) . هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ص ٢٢٥.

طلب كميل شمعون تدخّل الأسطول السادس، ناهيك عن تصريح جيمس شلسينجر* James R. Schlesinger وزير الدفاع السابق في ١٧/أيار/ ١٩٧٦ بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعث بقواتها العسكرية إلى لبنان مثلما فعلت عام ١٩٥٨. فضلاً عن تصريح الرئيس فورد في ٢٠ /أيار/١٩٧٦: "أنه لن يرسل قوات أمريكية للتورط في الحرب الأهلية اللبنانية"[١].

خامساً: الموقف الأمريكي من الغزو الإسرائيلي:

في خضم الحرب الأهلية اللبنانية، غزت "إسرائيل" لبنان عام ١٩٨٢، مما أسهم في إذكاء حدّة الصراع فيه. وأجمع معظم المراقبين على علم واشنطن المسبق بالغزو الإسرائيلي وإقرارها إياه، ما يجعلها شريكاً مباشراً فيه. ودلَ على ذلك اللامبالاة الأمريكية بالغزو، ثم التأييد الأمريكي المباشر له. فبعد الغزو مباشرة عقد ألكسندر هيج* Alexander Megis Haig وزير الخارجية الأمريكي، مؤتمراً صحفياً في أوروبا، صرح فيه بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحدد موقفاً واضحاً بعد من الغزو، إذ ليس من الواضح ما إذا كانت التحركات الإسرائيلية تجري في إطار "الدفاع عن النفس" أم لا. وأضاف أن "من حق جميع الدول، أن تمارس حق الدفاع عن النفس، مثلما تمارسه بريطانيا الآن

***جيمس شلسينجر:** اقتصادي وموظف حكومي أمريكي عرف بعمله كوزير للدفاع من عام ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥ في إدارة الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد. أصبح أول وزير للطاقة في أمريكا في رئاسة جيمي كارتر. عارض شليسنجر في منصب وزير الدفاع العفو عن رافضي الخدمة وضغط من أجل تطوير نظم الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، دعمه لطائرات أيه-١٠ وبرنامج المقاتلة خفيفة الوزن والتي سميت لاحقاً بـ إف-١٦ وساعد على ضمان اكتمال المشروع.

انظر: ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ص ٢١٧.

[1] Barbara M. Gregory:" U.S. Relations with Lebanon, p.76

***ألكسندر هيج:** سياسي وعسكري أمريكي سابق، شغل منصب وزير الخارجية لأقل من سنتين وذلك من ٢٢/كانون الثاني .٥/تموز/١٩٨٢ في عهد الرئيس رونالد ريغان. كان معاوناً عسكرياً لهنري كسنجر الذي كان مستشاراً للأمن القومي في عهد ريتشارد نيكسون. شغل منصب القائد العام لقوات حلف الناتو بالفترة من ١٩٧٤.١٩٧٩

انظر: ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ص ٢٢٤.

في فوكلاند*. ونحن نؤيد ذلك"[١]. وفي الوقت عينه أعلن رونالد ريجان"Roland Regan" ضرورة التكاتف من أجل استئصال الإرهاب من الشرق الأوسط. إضافة إلى أن واشنطن استخدمت حق النقض (Veto)* الشهير في مجلس الأمن للحيلولة دون اتخاذ قرار يدين "إسرائيل" ويدعو إلى انسحاب قواتها الغازية من لبنان. وأخيراً، اتضح جوهر الموقف الأمريكي بدعوة المسؤولين الأمريكيين إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان كشرط لتسوية الأزمة[٢].

سادساً: تطور الموقف الأمريكي، بعد غزو ١٩٨٢:

منذ منتصف الثمانينيات، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية ضمناً، بدور سوري متميز في لبنان، مقابل إبداء الدبلوماسية السورية بعض المرونة إزاء التحركات الأمريكية السياسية في المنطقة. وفي هذا الإطار، زار جورج شولتز* George Pratt Shultz وزير الخارجية الأمريكية، في

---

* في شهر نيسان من سنة ١٩٨٢، تحوَّل الخلاف السياسي بين بريطانيا والأرجنتين فجأة إلى نزاعٍ مسلَّح، حيث بدأت الأرجنتين غزوًا بريًا عسكريًا لجزر فوكلاند والجزر البريطانية المجاورة في جنوب الأطلنطي، ونجحت باحتلالها لفترةٍ قصيرة قبل أن تستعيدها القوات البريطانية بعد شهرين. زادت بريطانيا – بعد انتهاء الحرب – من قواتها العسكرية في الجزر، حيث وضعت حامية أكبر وشيَّدت قاعدة جبل بليزنت الجوية. من جهةٍ أخرى، خلَّفت الحرب ١١٧ حقل ألغام على جزر فوكلاند، حيث لا زالت تحتوي هذه الحقول نحو ٢٠،٠٠٠ لغم من أنواع مختلفة مضادة للعربات المدرَّعة والأفراد على حدّ سواء. وقعت وفيات وإصابات كثيرة خلال محاولات إزالة الألغام الأولى، لذلك توقَّفت محاولات استئصالها منذ سنة ١٩٨٣. انظر:

Braybrook, Roy The Battel for the Falklands-Air Forces, London, 1991.

[١] عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ٢٦.

* **حق النقض الفيتو:** لم يرد لفظ "فيتو" في ميثاق الأمم المتحدة، بل ورد لفظ "حق الاعتراض" وهو في واقع الأمر "حق إجهاض" القرار وليس مجرد اعتراض. إذ يكفي اعتراض أي من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ليرفض القرار ولا يمرر نهائياً. حتى وإن كان مقبولاً للدول الأربعة عشر الأخرى.

انظر: جون كوولي: الحصاد، ص ٨٤.

[٢] سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٤٨.

* **جورج شولتز:** اقتصادي ورجل دولة ورجل أعمال أمريكي. عمل في مناصب مختلفة في إدارات ثلاثة رؤساء جمهوريين مختلفين. وهو أحد اثنين، إلى جانب إليوت ريتشاردسون، عملا في أربعة مجالس وزارية مختلفة .

انظر: عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسألة الانسحاب، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٦.

١٣/نيسان/١٩٨٨ الشرق الأوسط، حيث اتفق مع الرئيس السوري حافظ الأسد على أن تقوم سورية عبْر السيطرة على القوى المناصرة لها في لبنان، بالحدّ من الوجود الفلسطيني المناصر لعرفات، وضبط الأوضاع في لبنان ولا سيما الأمن في بيروت الغربية والمطار اللبناني، على أن تتكفل واشنطن بالسيطرة على الأوضاع في المنطقة الشرقية، من خلال الاتفاق مع الرئيس اللبناني، الجميَل، على أن يتولى الجيش اللبناني مسألة الأمن في بيروت الشرقية، ومحاصرة نفوذ "القوات اللبنانية"؛ وهو ما كان شولتز والجميل قد اتفقا عليه في مطار لارناكا في قبرص[١].

وفي حين نفذت سورية ما التزمت به، لم تفِ الإدارة الأمريكية بما تكفلت به؛ إذ إن الرئيس الجميَل بدلاً من مواجَهة "القوات اللبنانية" مستخدماً الجيش، لجأ إلى التحالف معها بل وحاصر نفوذ الجيش، محاولاً إبعاده عن أي تدخّل في شأن الاستحقاق الدستوري. وهو ما أزعج السياسة السورية، وأثبت عدم وفاء الإدارة الأمريكية بمّا تعهدت به، بل أيدت التحالف بين الرئيس الجميل وسمير جعجع وانحازت إليه، إذ أبلغ المبعوث الأمريكي ريتشارد ميرفي* Richard Murphy الرئيس الأسد في ٥/آب/١٩٨٨ أسماء سبعة مرشحين للرئاسة اللبنانية: ميشال الخوري، ميشال إده، رينيه معوض، بيار حلو، مانويل يونس، داني شمعون وجان عبيد؛ وهم الذين اقترحهم الرئيس الجميل و"القوات اللبنانية"، على أن تختار سورية أحدهم، كما أبلغه معارضة الإدارة الأمريكية لترشيح فرنجية الذي أيدته سورية بقوة[٢].

---

[١] فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية،ج٢، ص ٣٢.

* **ريتشارد ميرفي:** ولد عام ١٩٢٩ في بوسطن، تولى ميرفي عام ١٩٨٣ منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وعرف في تلك الفترة بنشاطه في عملية السلام بين العرب وإسرائيل. تقاعد عام ١٩٨٩، أثناء وجوده في سوريا سفيرا للولايات المتحدة عمل بنشاط على توسيع المحادثات والمناقشات مع دمشق حول موضوعات حيوية كلبنان والرهائن الغربيين المحتجزين فيه، والسبل الممكنة لحل سلمي أوسع بين العرب وإسرائيل. وفي عام ١٩٨٨ أجرى مفاوضات مكثفة مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حول مبادرة أميركية سورية لإيجاد مرشح مقبول من الجانبين في الرئاسة اللبنانية، وعقد مع الأسد ما عرف باتفاقية "ميرفي-الأسد".
انظر: جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار،٢٠٠٩

[٢] جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، ص ١١٢.

- **الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية:**

أولاً: مراحل الدور الفرنسي في الحرب الأهلية اللبنانية:

تحركت الوساطة الفرنسية الفعلية بعد حوالي ثمانية أشهر من بداية الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ بعد أن اتضحت أبعاد الموقف وظهرت قوة كل طرف من أطراف النزاع. بالرغم من أن فرنسا كانت تتابع الأحداث منذ البداية وتحاول أن تجد مخرجاً، خاصة أن روابطها التقليدية بلبنان عامة، والموارنة خاصة، تُعَدّ إحدى حقائق الحياة السياسية في لبنان. فبعد شهر واحد من حادث عين الرمانة وبالتحديد في ١٧/أيار/١٩٧٥ أبلغ شارل حلو، الرئيس اللبناني السابق، سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك أن المسؤولين الفرنسيين على كل المستويات مهتمون بالوضع اللبناني، انطلاقاً من العلاقات التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا.[١]

وكانت أول خطوة للتعبير عن استعداد فرنسا لتجاوز مرحلة القلق إلى دور أكثر إيجابية، في أول شهر /آب/١٩٧٥ حين أعلن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان Jeskar Destaan*، أن الوضع في لبنان يثير قلق فرنسا، وأنها مستعدة لأن تشارك الحكومات الصديقة للبنان في مساعدته للعودة إلى السلام والاستقرار. وبدأت فرنسا بعد ذلك من خلال النشاط الدبلوماسي، استطلاع رأي الدول التي تهمها المشكلة كي تحدد باريس خطوتها التالية. وإزاء تسارع الأحداث، أعلنت الحكومة الفرنسية في ١٧/أيلول/١٩٧٥ أنها تؤكد ضرورة الحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، في وقت تزايدت فيه الصيحات الداعية إلى التقسيم، وهو ما كبح جماح "الجبهة اللبنانية" فخفتت صيحاتها. وإضافة إلى الأطراف المحلية والعربية، شملت اتصالات فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية. إذ أعلن وزير خارجية فرنسا في ٩/تشرين الأول/١٩٧٥ أنه بحث الأزمة اللبنانية طويلاً مع هنري كيسنجر. وأعلن المتحدث الرسمي باسم الرئيس الفرنسي في ٢/تشرين الثاني/١٩٧٥، أن ديستان مهتم بإعداد مبادرة فرنسية من شأنها أن تسهل إيجاد حل سلمي في لبنان. وفي اليوم نفسه، اجتمع السفير

---

[١] . عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، ص ٥٣.

*__جيسكار ديستان:__ اقتصادي ورجل دولة ورجل أعمال أمريكي. عمل في مناصب مختلفة في إدارات ثلاثة رؤساء جمهوريين مختلفين. وهو أحد اثنين، إلى جانب إليوت ريتشاردسون، عملا في أربعة مجالس وزارية مختلفة .

انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ظروف نشأتها-تنظيمها والمهام الموكلة إليها، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧٥.

الفرنسي إلى بيروت، بالرئيس فرنجية، وأبلغه أن فرنسا مستعدة لإرسال شخصية فرنسية تتوسط بين جميع الأطراف.[١]

وبعد موافقة الحكومة اللبنانية على المبادرة الفرنسية، بعث ديستان في ١٨/تشرين الثاني برسالة إلى الرئيس اللبناني فرنجية، يُعلِمه فيها بإرسال "بعثة صداقة" إلى بيروت مهمتها استقصاء الآراء وجمع المعلومات. وهي لا تُعَدّ تدخلاً في شؤون لبنان، وإنما هدفها مساعدته. وفي اليوم عينه، الذي سلَمت فيه رسالة ديستان، اجتمع سفيرا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بيروت، بعد أن أعلن كيسنجر تأييده لبعثة فرنسا. وفي اليوم التالي ١٩/تشرين الثاني، وصل كوف دي مورفيل "Kof De Morfel"، رئيس وزراء فرنسا السابق، إلى العاصمة اللبنانية مبعوثاً من الرئيس الفرنسي. وبدأ فور وصوله، اجتماعاته إلى كل القيادات اللبنانية. وخلال مقابلاته، حرص المبعوث الفرنسي على التأكيد في تصريحاته الصحفية، أن التقسيم كارثة على جميع الأطراف، وأن الحل في يد اللبنانيين، والمصالحة تبدأ بمصالحة قادتِهم.[٢] وحاولت جماعة الكسليك أو الرهبانيات، إقناع المبعوث الفرنسي بوجهة نظرها. فقدَّمت إليه مذكرة تنص على أن "كل الدول العربية دول إسلامية، تعامل المسيحيين كأهل ذمة، محرومين من حقوق المواطَنة الفعلية. وأن المسيحيين، خاصة الموارنة، يفضلون الموت على العيش كأهل ذمة. وأن لبنان هو في الواقع ملجأ الأقليات الهاربة من الخطر السُّني"[٣]. والخروج من الأزمة، حسب تصور الرهبانيات المارونية، هو العودة إلى صفة لبنان القديمة بضمانة الدول الكبرى، وأن الخطر في لبنان يرجع إلى الوجود الفلسطيني فيه.[٤]

نجح المبعوث الفرنسي في ٢٩/تشرين الثاني/١٩٧٥ في إقناع الرئيسين فرنجية وكرامي بإصدار كلٍّ منهما بياناً يفتح الطريق نحو المصالحة، بعد ما رفض رئيس الجمهورية مشاركة رئيس الوزراء في إصدار بيان واحد. واقترح كوف دي مورفيل، أن تكون المصالحة على أساس اتفاق ضمني على

---

[١] . الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٥٧.

[٢]. سمير قصير: لبنان في السياسة الفرنسية ١٩٢٠.١٩٩٣، في ٥٠ سنة من الاستقلال دور لبنان ووظيفته، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت ٢١.٢٦/حزيران/١٩٩٣، بيروت ١٩٩٣، ص ١٧١

[٣] أغناطيوس الرابع: في المسألة اللبنانية والمصير المسيحي، ص ٤٢.

[٤] . الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، ص ٥٩.

إجراء بعض الإصلاحات. وفي المقابل، تتعهد فرنسا بضمان موافقة سورية والمقاومة على الاتفاق. وغادر المبعوث الفرنسي بيروت في اليوم التالي متجهاً إلى دمشق ومنها إلى باريس[١].

وعلى أثر تجدد القتال، تسلمت وزارة الخارجية اللبنانية في ٢٧/آذار/١٩٧٦ رسالة من سفارتها في باريس، مفادها أن فرنسا لن تقف مكتوفة اليدين. واقترحت في حالة فشل سورية، دعوة مجلس الأمن أو الدول الكبرى إلى إرسال شخصية دولية للوساطة، على أن يكون واضحاً أن فشل هذه الوساطة يمكِن أن يؤدي إلى تدخّل عسكري دولي. وكان رد الرئيس فرنجية عليها، أنه ينتظر نتائج الوساطة السورية، وأن الظروف لا تسمح بانتظار نتيجة وساطة جديدة، وأن دعوة قوات دولية بقرار من مجلس الأمن يصبح ضرورياً، إذا فشلت الوساطة السورية. كما أن لبنان، بوضعه الحالي، يصعب عليه اتخاذ قرار في شأن اللجوء إلى مجلس الأمن. ولذلك، لا بدّ أن تبادر دولة أخرى إلى دعوة مجلس الأمن بصورة عاجلة. وذكر الرئيس اللبناني في رده أنه أعلم الرئيس السوري بأنه في حالة فشل سورية سوف يلجأ إلى الوسائل الدولية الممكنة. وأن مصر عرضت فكرة إرسال قوات مشتركة. أمّا مجلس الأمن فكانت الدولة المرشحة لدعوته هي "إسرائيل". ولكن إسحاق رابين رفض وأبلغ كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يرى أي مصلحة لإسرائيل في أداء هذه المهمة.[٢]

وفي نهاية آذار/١٩٧٦ أصدرت الحكومة الفرنسية نداءً إلى كل الأطراف تناشدهم وقف إطلاق النار، وأعلنت استعدادها لمبادرة جديدة. وأعلن كوف دي مورفيل أن إطلاق النار في لبنان لن يتوقف إلا إذا فُرض من الخارج. كما أن الدعوة إلى وقف القتال لا بدّ أن ترتبط بسرعة الحل السياسي. وبدَلت فرنسا مبعوثها، فاختارت جورج جورس*"Gorge Gors" ، الذي وصل إلى بيروت في ٨/نيسان وأعلن أنه سوف يلتقي ياسر عرفات؛ على عكس دين براون، المبعوث الأمريكي الذي رفض ذلك. وسعى المبعوث الفرنسي إلى تحقيق قدر من النجاح للوساطة السورية. وبعد خمسة أيام غادر إلى دمشق، حيث اجتمع بالرئيس الأسد وعرض عليه فكرة تنسيق سوري-فرنسي في لبنان. لكن بيار الجميل لم يتمكن من إعلان تأييده الصريح للفكرة، واكتفى بالقول إنه من الخطأ معارضة

---

[١] عماد يونس: سلسلة الوثائق السياسية للأزمة اللبنانية، ص ٢٣٧.

[٢] . نادية مصطفى: السياسية الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧.١٩٧٧، في الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت ١٩٨٥، ص ٩٧.

*__جورج جورس__: دبلوماسي فرنسي، تم إرساله إلى لبنان لإقناع الأطراف المتشابكة بضرورة دخول قوات أجنبية لتقديم المساعدة للبنانيين. انظر: فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، ص ٤٠.

دخول قوات غير لبنانية إلى لبنان. أما كميل شمعون، ففضّل أن يتمكن اللبنانيون من حل مشاكلهم من دون حاجة إلى دولة أجنبية مهْما بلغت صداقتها. وإذا كان لا بدّ من قوات أجنبية، فلا بأس أن تكون فرنسية. والتزمت "إسرائيل" الصمت تجاه الاقتراح الفرنسي. ولكن الرئيس اللبناني المنتخَب، سركيس، طلب تعليق الاقتراح[١].

كان الاقتراح فرنسي الدور، أمريكي الفكرة. إذ أن إعلان الرئيس الفرنسي اقتراحه من الولايات المتحدة لم يكن من باب الخطأ أو المصادفة. ومن خلال هذا الاقتراح، أوحت فرنسا بأن هناك مَن يفكر في إرسال قوات إلى لبنان، بعد أن أصابت خيبة الأمل "الجبهة اللبنانية" التي كانت تتوقع حدوث ذلك منذ البداية. وأرادت واشنطن من إيعازها إلى باريس بالاقتراح، أن تظهر فرنسا بمظهر الدولة الطامعة في استعادة نفوذها فتفقد ما كسبته في عهد ديجول "Degole"*من صداقة العرب، فتتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بترتيب الأوضاع في لبنان. ودليل ذلك أن هنري كيسنجر، صاحب الفكرة، صرح يوم أعلنها أن الاقتراح موضع دراسة، شرط موافقة العرب والدول الأخرى، وإنْ كان يعارض أصلاً، فكرة تدخّل خارجي[٢].

هكذا، أخفقت فرنسا في مبادرتها، وأعلنت أنه إذا ما أدت الظروف إلى خلق موقف يرجى فيه إسهامها في تهدئة الوضع في لبنان، فإنها سوف تردّ على مثل هذا الطلب بالإيجاب. أي أن الظروف لم تساعدها على تحقيق إقرار الأمن. وفجأة، أُعلن أن كيسنجر بحث مع ديستان في ٧/أيار/١٩٧٦ الموقف في لبنان، وأن البحث تطرق إلى موضوع إرسال قوات فرنسية إلى لبنان. وذلك قبل يوم واحد من عقد جلسة مجلس النواب اللبناني لانتخاب سركيس رئيساً. وفي ١٢/أيار/١٩٧٦ قرر مجلس وزراء فرنسا إرسال جورج جورس إلى لبنان، في مبادرة فرنسية ثالثة. وسارع المبعوث الفرنسي إلى الإعلان أن سورية أدت دوراً إيجابياً في عملية انتخاب الرئيس الجديد، وتدخلت لمنع المذابح. وفي ١٦/أيار/١٩٧٦، أعلن جيسكار ديستان من نيوأورليانز New Orleans

---

[١] سمير قصير: لبنان في السياسة الفرنسية ١٩٢٠-١٩٩٣، ص ١٧٥.

*__الرئيس ديغول:__ جنرال ورجل سياسة فرنسي، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في ١٨ يناير. ينظر الفرنسيون إلى شارل ديغول إلى أنه الأب الروحي للجمهورية الفرنسية الخامسة، ويرجع الكثير من الفرنسيين الفضل إلى الجنرال ديغول في استقلال بلادهم من الجيوش النازية أثناء الحرب العالمية الثانية. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٧، ص ٥٦.

[٢] عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ٤٣.

في الولايات المتحدة الأمريكية، استعداد فرنسا لإرسال قوات إلى لبنان في غضون ٤٨ ساعة، بشرطين: الأول، هو طلب السلطات اللبنانية. والثاني، هو موافقة الأطراف المعنية. وقال إن مهمتها هي توفير الأمن. ولكنه لم يستبعد احتمال مشاركة هده القوات في القتال في بعض المناطق الحرجة. وإنها لن تكون تحت راية الأمم المتحدة[١]. ويمكِن ذكر عدد من الملاحظات، في خصوص الاقتراح الفرنسي أهمها:

١. أن الاقتراح أُعلن إبّان زيارة الرئيس الفرنسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان كيسنجر قد طرح هذه الفكرة من قبْل، ولم تجد أي رد فعل في باريس. وهو ما أثار الشك في أن يكون اقتراحاً أمريكياً أو على الأقل بإيحاء أمريكي.
٢. أنه أعلن وجود بعثة فرنسية ثالثة في لبنان تلتقي القيادات اللبنانية، أي أن فرنسا كان لديها فكرة جيدة عن موقف كل قيادات لبنان والمقاومة.
٣. أن ظروف الحرب الأهلية اللبنانية وطبيعتها، يحتمان على القوات القادمة للبنان الدخول في معارك حقيقية وقد تواجه فيها أطرافاً حليفة عن طريق الخطأ.
٤. أن باريس لم تكن من الناحية العسكرية، قادرة آنذاك، على إرسال قوات فرنسية إلى خارج فرنسا[٢].

واتّسمت ردود الفعل إزاء الاقتراح الفرنسي بالرفض الحاسم من زعيم "الحركة الوطنية" كمال جنبلاط. وهو الموقف نفسه الذي اتخذته المقاومة. كما عارض الاقتراح رشيد كرامي، رئيس وزراء لبنان، بدعوى أنه لا بدّ من الانتظار ريثما يتولى الرئيس الجديد السلطة لإقرار مثل هذا الطلب.[٣]

---

[١] سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٥٣

[٢] نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، ص ٢٦٩.

[٣] . محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريس، بيروت ٢٠٠٧، ص٣١٢.

ثانياً: السياسة الفرنسية تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢:

أثناء الحرب الأهلية، تعرض لبنان للغزو الإسرائيلي خلال عامَي ١٩٧٨ و١٩٨٢، مما أثر في مسارها، وحمل فرنسا على التدخل بدور أساسي نظراً إلى ما يلي:

١. المصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة، إذ يزيد حجم الارتباطات الاقتصادية الفرنسية بدول المنطقة، على حجم ارتباطات أي دولة أوروبية أخرى بها.
٢. العلاقات التاريخية بين فرنسا والعالم العربي.
٣. سعي فرنسا إلى تمييز سياستها عن السياسة الأمريكية في المنطقة.
٤. تميّز العلاقات الفرنسية الثقافية والتاريخية والاقتصادية بلبنان[١].

ونتيجة الخلاف داخل الجماعة الأوروبية بشأن الموقف من غزو إسرائيل للبنان، تحركت فرنسا منفردة، مدفوعة بعاملَين رئيسيَّين هما: **حماية** المصالح الفرنسية في المنطقة، **والاستجابة** للتوقعات العربية بدور فرنسي ناشط يوازي الدور الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل. فضلاً عن خوفها من انتصار أمريكي-إسرائيلي ساحق قد يؤدي إلى الاستغناء عن أي إسهام أوروبي مستقل في تحقيق السلام في المنطقة، وإطفاء نار الحرب الأهلية. وبالتالي فرض تسوية لا تراعي المصالح الأوروبية. لدلك يجب محاولة الاستفادة من الوضع الشائك الذي نجم عن غزو إسرائيل لبنان، لإيجاد حلٍ دائم في المنطقة. وتجلى هذا المفهوم الفرنسي في عدد من المواقف التي تبنّتها فرنسا خلال الأزمة، والتي دارت حول مسألتَين أساسيتَين: **أولهما** العمل على الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، لكونها عنصراً مهماً من عناصر حل الأزمة. وظهر ذلك في[٢]:

١. دعوة فرنسا في مشروعها الذي قدمته إلى مجلس الأمن، إلى الفصل بين القوات المتحاربة وانسحاب الإسرائيليين عدة كيلومترات من حول بيروت. بينما كان المطلب الإسرائيلي-الأمريكي إخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية نهائياً، من بيروت وهو ما سيؤثر في مسار الحرب الأهلية.
٢. اقتراح فرنسا أن يقتصر دور القوى الدولية المتجهة إلى بيروت على الفصل بين القوات المتحاربة، وليس الإشراف على ترحيل الفلسطينيين.

---

[١] الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، ص ٦٧.

[٢] نادية مصطفى: السياسية الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧.١٩٧٧، ص ٩٩.

٣. معارضة فرنسا نزع سلاح المقاومة الفلسطينية، أو القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية لأن ذلك سيؤدي إلى زوال جهة تمثّل الشعب الفلسطيني، ويمكن أن يؤدي إلى نشوء وضع غامض، لا يمكن التكهن بنتائجه.

٤. تكثيف الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية. حيث تحدث الرئيس فرانسوا ميتران Francois Maurice Marie Mitterand هاتفياً مع ياسر عرفات، وهو أول اتصال بين مسؤول أوروبي رفيع المستوى والزعيم الفلسطيني الأمر الذي عُدّ دعماً دبلوماسياً للمنظمة[١].

وقد نظرت القيادة الفلسطينية إلى الموقف الفرنسي بعين التقدير، فأرسل ياسر عرفات برسالة إلى كلود شيسون* "Klod Seshon"، وزير الخارجية الفرنسي، شكر فيها الموقف الفرنسي المؤيد لحقوق الفلسطينيين، وجهود فرنسا لإنهاء الأزمة عن طريق تسوية تحفظ للكفاح الفلسطيني شرعيته وحقه في النضال المسلح.[٢]

وثانيهما، ربط فرنسا في كل خطواتها وسياساتها المعلَنة، بين تسوية الأزمة اللبنانية والتسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط. فقد دعا المشروع الفرنسي في مجلس الأمن، إلى بدء مفاوضات تكفل الوجود والأمن والحقوق الشرعية لجميع الدول والشعوب المعنية، وذلك بعد تسوية الأزمة الناتجة من غزو إسرائيل الأراضي اللبنانية. كما دعت فرنسا في مبادرتها المشتركة مع مصر، إلى تأكيد الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وتمثيله في المفاوضات كافة المتعلقة بالشرق الأوسط، وحثّ الطرفَين الرئيسيَّين في الصراع على الاعتراف المتبادل بينهما[٣].

أدت المواقف الفرنسية إلى تأزم العلاقات الفرنسية-الإسرائيلية، وتبادُل الطرفَين الاتهامات. وقدَّمت "إسرائيل" مذكرة رسمية إلى الخارجية الفرنسية احتجاجاً على مقترحات الرئيس ميتران "Metran"، الذي لم تَعُدّه صديقاً لها. كما عارضت "إسرائيل" اشتراك فرنسا في القوة الدولية المشْرفة على ترحيل

---

[١] محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣١٩

*__كلود سيشون:__ دخل بمعترك الحياة عام ١٩٤٨ ملحقاً بالمفوضية العامة للشؤون الألمانية النمساوية، وأصبح لاحقاً وزيراً للعلاقات الخارجية في أول ولاية للرئيس فرانسوا ميتران ١٩٨١-١٩٨٤، وانتقل بعدها إلى بروكسل مفوضاً أوروبياً مكلفاً بالشؤون المتوسطية والعلاقات بين الشمال والجنوب ١٩٨٤-١٩٨٨.

انظر: ألبير منصور: موت جمهورية، ص١١٢.

[٢] . سمير قصير: لبنان في السياسة الفرنسية ١٩٢٠.١٩٩٣، ص ١٧٨.

[٣] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٣٢.

رجال المقاومة من بيروت الغربية، أو أن تكون القوة الفرنسية طليعة هذه القوات. ولم تتخلّ عن معارضتها إلاّ بعد أن تعهدت فرنسا، في رسالة بعث بها الرئيس ميتران إلى بيجن"Bejan"، بأن قواتها ستعمل ملتزمة بالاتفاق الذي شكلت القوة على أساسه، وأنها ستنسحب من الفور، إذا رفضت المقاومة مغادرة بيروت[١].

ثالثاً: اشتداد المعارك وتنامي الدور الفرنسي (١٩٨٩):

إثر تفاقم الصراع عام ١٩٨٩ بين قوات العماد ميشال عون النظامية وحليفتها "القوات اللبنانية" التابعة لسمير جعجع، وبين ميليشيات الأحزاب اليسارية والأحزاب المؤيدة لسورية، ولا سيما بعد معركة سوق الغرب.* أرسلت فرنسا وحدات من أسطولها إلى السواحل اللبنانية، وعلى الرغم من إعلانها أن مهمة قواتها هي مهمة إنسانية. إلا أنها أثارت جماعات الخاطفين الذين يحتجزون العديد من الرهائن الأمريكيين، وجعلتهم يستخدمون الرهائن كورقة سياسية للضغط. الأمر الذي دفع فرنسا إلى تقديم مبادرة سلمية لحل الأزمة اللبنانية أعلنها في ٢٨/آب/١٩٨٩، رولان دوماس Roland Dumas وزير خارجيتها. وتدعو إلى وقف إطلاق النار، وفرض حظر على وصول الأسلحة إلى الفئات اللبنانية المتصارعة. يلي ذلك إجراء إصلاحات سياسية وصولاً إلى انسحاب القوات السورية و"الإسرائيلية" من لبنان، على أن يكون انسحاب القوات السورية على مراحل. إلاّ أن نجاح هذه المبادرة، كان مرهوناً بتخطي أزمة الثقة بين مختلف الأطراف المعنية، وهو ما كان يصعب تحقيقه[٢].

---

[١] سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٦٣.

* **معركة سوق الغرب:** من نتائج حرب الجبل أنها فتحت الطريق للمقاومة نحو الجنوب وأصبح السوريون قادرين على تسليح المقاومة كما أنها أدت إلى بداية سقوط اتفاق ١٧ أيار. لم تدم سيطرة الحزب الاشتراكي على مدينة سوق الغرب التي عاد وسيطر عليه الجيش اللبناني وبقيت سوق الغرب منطقة صراع حتى دخول الجيش السوري إليها وانتهاء الحرب الأهلية اللبنانية. انظر: سمير قصير: لبنان في السياسة الفرنسية ١٩٢٠.١٩٩٣، ص ١٨٦.

[٢] غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١، ص ٤٥.

- **الاهتمام الأوروبي بلبنان، وأثره في الحرب الأهلية اللبنانية:**

منذ إعلان البندقية* وأوروبا لم تجرِ أي تطوير لمواقفها في شأن الصراع في المنطقة. وكانت المعارضة الأمريكية لتطوير الموقف الأوروبي، سبباً في تجميد السياسة الأوروبية في المنطقة عند مستوى إعلان البندقية. وهو ما عنى تقليص الدور الأوروبي في شأن الحرب الأهلية اللبنانية. ويذكر في هذا الصدد تهديد واشنطن باستخدام حق النقض الفيتو، إذا تقدمت أوروبا إلى مجلس الأمن بمشروع لتعديل القرار ٢٤٢ تعديلاً يمكنه من استيعاب الحقائق الجديدة في المنطقة، خاصة المتعلق منها بالقضية الفلسطينية. وكحل وسط، قبِلت أوروبا تأجيل التقدم بأي مبادرة جديدة ريثما يبذل كل المحاولات لإنجاح اتفاقات كامب ديفيد، وهو ما عكس تراجع الدور الأوروبي في محاولة إيجاد حل للحرب الأهلية في لبنان. وكانت أوروبا قد بدأت في تكثيف جهودها في المنطقة، تمهيداً لبدء مرحلة جديدة من السعي إلى إيجاد تسوية للصراع في المنطقة. فكانت جولات شيسون "Jolat Sheson" ولينوتند مانز"Lenotend Manz" في دول المنطقة، وزيارات ميتران"Metran" وكارينجتون "Karenjton" وهانز ديتريش جينشر "Hans-Dietrich Genscher" إلى "إسرائيل". وكان بعض هذه الجولات ذات طبيعة استطلاعية، كما كان بعضها الآخر تتعلق بتحسين العلاقات الأوروبية-الإسرائيلية لفتح قنوات للاتصال مع "إسرائيل" بما قد يسمح بالتأثير فيها. وهدفت بعض التحركات الأوروبية لتحقيق انغماس أوروبي عملي في المنطقة، بما يمكنها من المشاركة في رسم مستقبل الشرق الأوسط. ومن تلك التحركات، المشاركة الأوروبية في قوة حفظ السلام في سيناء، وزيادة المشاركة الأوروبية في قوة الطوارئ الدولية في جنوبي لبنان، إذ عزّز كلٌّ من إيرلندا والنرويج وفرنسا، في أيار/١٩٨٢ قواتها المشاركة بوحدات إضافية[١].

وإذ تشكل السياسات الوطنية لدول الجماعة الأوروبية قاعدة الموقف الأوروبي العام، فإنه ليس بمستغرب ذلك التباين الذي ظهر في مواقفها المختلفة تجاه بعض الأحداث في لبنان، مثل الغزو

---

*إ**علان البندقية:** ١٣حزيران/يونيو ١٩٨٠ عقد قادة الدول الأوروبية، اجتماع قمة في مدينة البندقية الايطالية، على مدار يومين، وقد أصدر قادة أوروبا بياناً تضمن مواقف إزاء الصراع الشرق أوسطي اعتبر متطوراً ومتقدماً على مواقف الدول الأوروبية السابقة. حيث استطاع الاتحاد الأوروبي أن يتخذ موقفاً متقدماً من القضية الفلسطينية، وأيد فيه للمرة الأولى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. انظر: بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، سنة ٢٠٠٣.

[١] الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، ص ٧٢

الإسرائيلي. لكنها توصلت في شأنه إلى موقف يمثّل نقطة التقاء بينها، أُعلن في البيانَين الصادرَين عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية، وعن القمة الأوروبية المنعقدة بعد ذلك بأسبوع. وكاد البيانان يكونان بياناً واحداً؛ إذ كرّرا ما سبق وروده في بيان البندقية الصادر عن اجتماع قمة الجماعة الأوروبية، في صيف ١٩٨٠ فأعادا تأكيد المبادئ الآتية:

١. الدعوة إلى مفاوضات ترتكز على مبادئ الأمن والعدل لجميع الدول والشعوب.
٢. إشراك الفرقاء في هذه المفاوضات.
٣. تحقيق الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي يجب أن تتاح له فرصة لممارسة حقه في تقرير المصير.
٤. ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات[١].

أمّا في شأن الموقف من الغزو "الإسرائيلي" للبنان، والذي كان له أعمق الأثر في الحرب الأهلية اللبنانية من خلال تأثيره في أطراف النزاع، خاصة سورية والمقاومة الفلسطينية والموارنة، فقد تبنّت أوروبا الدعوة إلى ما يلي:

١. إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان، والدعوة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية منه.
٢. الدعوة إلى وقف إطلاق النار.
٣. الفصل بين القوات المتحاربة بإشراف الجيش اللبناني، ومساعدة مراقبين من الأمم المتحدة. وهو ما عكس رغبة أوروبية في قيام الجيش اللبناني بدور في هذا المجال.
٤. مغادرة جميع القوات الأجنبية، باستثناء التي تسمح لها الحكومة الشرعية بالبقاء.
٥. الدعوة إلى بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع أراضي البلاد[٢].

غير أن الموقف الأوروبي المعلن إزاء غزو "إسرائيل" للبنان تضمن تغيّراً مهماً، تمثل في الدعوة إلى انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. بعد أن كان الموقف الأوروبي يدعو إلى اشتراكها في المفاوضات لأجْل تسوية الصراع في المنطقة على أساس أنها حركة مسلحة، تمثّل الشعب الفلسطيني، وتوجد على أرض لبنان، وتؤثر في مجريات حربه الأهلية. ولذلك فإن الدعوة إلى

---

[١] الياس الهراوي: لبنان من المحنة إلى السلام، كلمات ومواقف ١٩٨٩.١٩٩٥، دار الاندلس، بيروت د.ت، ص ٣٤.

[٢] محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٢٤.

إخراجها من بيروت هو قبول بإضعاف الطرف الفلسطيني وحرمانه أهم قواعده العسكرية، وإن كان يمكن أن يسهم في تهدئة الحرب الأهلية اللبنانية. ويتمثّل التحول في الموقف الأوروبي فيما وَرَدَ في الفقرة الأخيرة من بيان وزراء خارجية الجماعة الأوروبية: "الدول العشر تودّ أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف، يطالب بالوسائل السلمية". ولذلك فإن إضعاف القوة العسكرية للمنظمة عبْر إخراجها من بيروت، يصبح جزءاً من دعوة أشمل إلى تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجموعة من الدعاة للقضية الفلسطينية، وتخلّيها عن الكفاح المسلح[١].

هكذا عالجت أوروبا المسألة اللبنانية على حساب منظمة التحرير الفلسطينية مرتَين. الأولى، عندما دعت إلى إخراج المقاومة الفلسطينية من غربي بيروت. والثانية، عندما طالبت بإخراج جميع القوات الأجنبية من لبنان مساوية بين الوجود "الإسرائيلي" والوجود الفلسطيني فيه. وعلى الرغم من اتفاق الدول العشر على وجهة النظر التي تم إعلانها في اجتماع القمة على لسان رئيس وزراء بلجيكا، رئيس الاجتماع، والتي تتلخص في أنه ينبغي لأوروبا الغربية اتخاذ خط واضح إزاء تفرّد واشنطن بمسألة الشرق الأوسط عامة، والحرب الأهلية اللبنانية خاصة، فإن الخلافات قد أثيرت حول عدد من الموضوعات:

١. الإجراء الواجب اتخاذه في حالة عدم امتثال "إسرائيل" لنداءات الانسحاب في لبنان.
٢. دور منظمة التحرير الفلسطينية.
٣. تكوين قوة لحفظ السلام في لبنان.
٤. كيفية إدارة العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالموقف إزاء الوضع في لبنان[٢].

كما أن الدول العشر* انقسمت في شأن الأزمة المترتبة على الغزو "الإسرائيلي" للبنان إلى قسمين: الأول، يعارض تطوير الموقف الأوروبي المستقل عن السياسة الأمريكية، وتزعمته ألمانيا الغربية

---

[١] عماد يونس: سلسلة الوثائق السياسية للأزمة اللبنانية، ص ٢٤٣.

[٢] عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ٥٦.

*__الدول العشرة:__ هي مجموعة الدول الصناعية السبع: فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - اليابان - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة - كندا. بالإضافة إلى بلجيكا - هولندا - السويد، وتهتم هذه المجموعة بمناقشات صندوق النقد الدولي، وفي بعض الأحيان تشترك سويسرا بشكل ثانوي.

وهولندا. والثاني، يدفع في اتجاه مزيد من تميّز الموقف الأوروبي عن السياسة الأمريكية، والسعي إلى فرض هذا الموقف. وتزعمته فرنسا واليونان. فبينما اقترحت ألمانيا الغربية وهولندا عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بالاسم، في بيانات الأُسْرة الأوروبية الصادرة في شأن الغزو. فإن فرنسا أصرت على ورود اسم المنظمة، على أساس أنه مسألة حيوية. وفي المقابل، فإن الطريقة التي عالجت بها الجماعة الأوروبية علاقة الأزمة اللبنانية بالمسألة الفلسطينية، كانت استجابة للاتجاه الذي تزعمته ألمانيا الغربية، والذي أعلنه وزير خارجيتها، ديتريش جينشر*"Detresh Jensher" ، في بداية الغزو عندما قال إن إعادة الوضع السابق إلى ما كان عليه، لن تؤدي إلى نتائج إيجابية. وقرن ذلك بالدعوة إلى إقرار سيادة السلطة اللبنانية. وهو بالضبط ما أعلنه البيان كطريق إلى حل الأزمة اللبنانية، عندما ربط بين الحل وإخراج القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها القوات الفلسطينية[١].

أما في شأن توقيع عقوبات ضد "إسرائيل"، فقد تبنّت اليونان وفرنسا الدعوة إلى توقيع عقوبات شديدة ضدها وممارسة الضغوط التي تضطرها إلى الانسحاب. بينما رفض الفريق الآخر توقيع أي عقوبات ضد "إسرائيل". إلاّ أن وزراء خارجية الأُسْرة الأوروبية أصدروا قراراً بتعليق اتفاق معونة مع "إسرائيل" قدره ٤٠ مليون دولار. كما أصدر مؤتمر القمة الأوروبية بعد ذلك، قراراً بوقف شحن المعدات الحربية إلى إسرائيل، وهو كذلك قرار محدود القيمة بسبب اعتماد إسرائيل شبه الكامل على السلاح الأمريكيز. كذلك ثار الخلاف في شأن دور قوة حفظ السلام في لبنان، بين الاتجاه الذي تقوده فرنسا، والداعي إلى اقتصار مهمة القوات الدولية على الفصل بين القوات المتحاربة وبين الفريق الآخر، حيث تتولى هذه القوات إخراج القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها الفلسطينية، والحلول محلها[٢].

---

*ديتريش جينشر: رجل دولة ألماني وعضو الحزب الليبرالي الديمقراطي الحر، شغل منصب وزير الداخلية في ألمانيا الغربية ١٩٦٩-١٩٧٤، ومنصب وزير الشؤون الخارجية -ونائب مستشار ألمانيا الغربية ثم ألمانيا الموحدة ١٩٧٤-١٩٩٢ باستثناء فترة انقطاع لمدة أسبوعين في عام ١٩٨٢، مما يجعل منه صاحب أطول مدة خدمة في كلا المنصبين. في عام ١٩٩١ كان رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٢.

[١] عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان، ص٦٩.

[٢] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٤

وأخيراً كان موقف الفريق الذي قادته ألمانيا بخصوص العلاقة بواشنطن، كما حدده وزير خارجيتها، عندما زار الأردن في منتصف تموز/١٩٨٢ بقوله: "إن التحرك الأوروبي لن يتعارض مع جهود الوساطة الأمريكية التي يضطلع بها فيليب حبيب* Philip Charles Habib في لبنان و"إسرائيل"[١]. بينما تقدمت فرنسا إلى مجلس الأمن بمشروع قرار تعرّض للنقض الأمريكي الفيتو، وهو الذي دفع الخارجية الفرنسية إلى إصدار بيان عبّرت فيه عن أسفها لاستخدام واشنطن حق النقض، كونها الدولة الوحيدة التي عارضت المشروع الفرنسي[٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأوروبية تحركت في مناخ فرضته "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، ينفي أي إمكانية لممارسة أوروبا لدور فعال ومستقل خلال الأزمة. فعندما اجتمع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية، أرسلوا مجموعة من الأسئلة إلى "إسرائيل" تدور حول سماحها بأعمال الإنقاذ في الأراضي المحتلة، والاعتراف بالسيادة اللبنانية، وألاّ يكون لها نيات عدوانية ضد الشعب العربي الفلسطيني، أو ضد سورية. وردّت "إسرائيل" بصلف شديد على تلك الأسئلة، موحية إلى الجماعة الأوروبية بأن تدخّلها لن يكون مجدياً. وذكرت في ردها، أنها لن تسمح بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الغزو، وأنه لا بدّ من البحث عن حل سياسي. وما لم يحدث ذلك، فإنها لن تنسحب من لبنان. وكذلك، فإنها لن تضع في حسبانها أي ضغوط تحاول أن تدفعها إلى الانسحاب[٣].

إلى جانب التأثير في مسار الحرب الأهلية اللبنانية، فجّر الغزو الإسرائيلي للبنان التناقضات داخل الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالصراع في المنطقة. وأصاب جهودها بالشلل التام؛ إذ توقفت عن

---

*__فيليب حبيب:__ دبلوماسي من الولايات المتحدة من أصول لبنانية مارونية برز اسمه عالميا لدوره في أحداث غزو لبنان ١٩٨٢ حيث تمكن حبيب من إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في يوليو ١٩٨١ وتمكن أيضا في ١٨ آب ١٩٨٢ من إبرام وقف آخر لإطلاق النار بين الطرفين، اتسمت علاقاته بالتشنج مع وزير الخارجية الأمريكية آنذاك ألكسندر هيج حيث كان هيج يمثل تيارا يمينيا داعما لإسرائيل في أثناء حرب لبنان ١٩٨٢ . للمزيد حول فيليب حبيب انظر: جون بوكين: ملعون هو صانع السلام، فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت ١٩٨٢، ترجمة غسان غصن، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٢.

[١] الياس الهراوي: لبنان من المحنة إلى السلام، ص ٦٧.

[٢] سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٦٨.

[٣] فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، ص ٦٠.

ممارسة أي جهود جماعية من أي نوع، منذ بيان القمة المنعقدة في أواخر حزيران/١٩٨٢. وتحولت الجماعة الأوروبية إلى سياسات منفردة لبعض دول الجماعة. كالجهود الأيرلندية في مجلس الأمن، إذ تقدمت أيرلندا بمشروع، ردت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بالفيتو. واستقبلت اليونان عدداً من الجرحى الفلسطينيين، لعلاجهم في مستشفياتها. وشاركت إيطاليا في القوة الدولية المشْرفة على ترحيل الفلسطينيين عن بيروت[١].

- **الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان:**

تحرَم المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على المنظمة الدولية التدخل في شؤون الدول الداخلية، ومنها الحروب. بيد أنه يمكنها الاضطلاع بدور إنساني؛ كالعناية باللاجئين وضحايا الحرب الأهلية، وحقوق الإنسان، وذلك بعد موافقة الحكومة المركزية.

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية، ودور الأمم المتحدة:

اقتصر جهد الأمم المتحدة إزاء الحرب الأهلية اللبنانية، على نداء وجّهه أمينها العام، كورت فالدهايم* Kurt Waldheim، في ٣٠ /تشرين الأول/١٩٧٥ ناشد فيه الشعب اللبناني وقادة الحرب الأهلية أن يضعوا حدّاً لإراقة الدماء. وأمل فالدهايم في ندائه أن تعزز مناشدته الجهود التي يبذلها الزعماء اللبنانيون أنفسهم من أجْل المحافظة على السلام والنظام في لبنان. ويتضح من مناشدة فالدهايم، الدلالات الآتية:

١. ليس للأمم المتحدة حول ولا قوة في الحروب الأهلية.

٢. يعود قرار السلام في لبنان من وجهة النظر الرسمية للمنظمة الدولية، إلى زعماء لبنان وقادتِه أنفسهم.

---

[١] الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، ص ٧٥.

***كورت فالدهايم:** دبلوماسي وسياسي ورئيس النمسا من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ وأيضاً أميناً عاماً للأمم المتحدة من عام١٩٧٢ إلى غاية عام ١٩٨١ وخدم في الجيش الألماني (١٩٤٢-١٩٤٥) خلال الحرب العالمية الثانية وترقى إلى رتبة ملازم. شغل منصب الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة وذلك لغاية عام ١٩٦٨، ثم عين أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة مدتها خمس سنوات اعتبارا من ١ /كانون الثاني/١٩٧٢ .

انظر: غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٦٤.

٣. خشية الأمم المتحدة من شيوع الفوضى في لبنان، إلى درجة تغري بالتدخل في شؤونه[١].

وثمة عوامل جوهرية خارجة عن العوامل الشكلية أو الإجرائية أو العامة فرضت على الأمم المتحدة الاكتفاء بدور المشاهد في الحرب الأهلية اللبنانية. أهمها انعدام الإجماع العربي على موقف معين إزاء هذه الحرب، وعدم تقدُّم لبنان بشكوى إلى مجلس الأمن ضد دولة أخرى. وقد اتضح انعدام الإجماع العربي في المِحنة اللبنانية في اختلاف سياسات الدول العربية إزاءها. فبينما أيدت ليبيا الطرف الإسلامي، قيل إن الأردن أيّد سراً، في بداية الحرب الطرف المسيحي، خوفاً من أن يزداد نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان. في حين عملت سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في بداية الحرب، على تهدئة الموقف داخل لبنان، خوفاً من تقسيم البلد واندفاع "إسرائيل" إلى احتلال الجنوب اللبناني. فضلاً عن أن دولاً عربية شاركت "إسرائيل" والغرب، في تسليح الطرف الماروني المسيحي، بينما سلّح بعض الفصائل الفلسطينية ودول عربية تقدمية اليسار اللبناني.[٢]

ثانياً: جهود منظمة الأمم المتحدة:

لئن حظر ميثاق الأمم المتحدة، في مادته الثانية على المنظمة الدولية التدخل في المسائل التي تُعَدّ من صميم الشؤون الداخلية لدولة ما، فإن الفصل السابع منه*، أباح التدخل وتطبيق تدابير قمعية، ولكنه قصر ذلك على مجلس الأمن وحده، لمواجَهة تهديد السلم الدولي أو الإخلال به. إذ جاء في مادته التاسعة والثلاثين: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم، أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويقدِّم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين ٤٣ و٤٨ لحفظ السلم والأمن الدوليين".[٣]

---

[١] محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٣١.

[٢] . الياس الهراوي: لبنان من المحنة إلى السلام، ص ٧٩.

* **البند السابع:** فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان. من خلال إرسال قوات دولية لإنهاء حالة العنف.

انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٣.

[٣] . سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ١٧٢.

لذا استصدر مجلس الأمن خمسة قرارات تهدف إلى إيجاد حل للصراع اللبناني منذ بدايته، خاصة في الفترة من ١٩/ آذار/١٩٧٨ حتى ١٩/كانون الثاني/١٩٧٩ مع صدور القرار رقم ٤٤٤. وكان أهم هذه القرارات هو القرار رقم ٤٢٥ الصادر في ١٩/آذار/١٩٧٨ والمتضمّن:

١. احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، وسلامة أراضيه، وحدوده الدولية المعترف بها.
٢. الوقف الفوري لعمليات "إسرائيل" العسكرية، وسحب قواتها من دون تأخير من كل الأراضي اللبنانية.
٣. إرسال قوات سلام تابعة للأمم المتحدة إلى لبنان وفقاً لِما تطلبه الحكومة اللبنانية، تعمل تحت إشرافها في الجنوب اللبناني. ومهمتها نشر السلام والأمن الدوليَّين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة السلام إلى المنطقة، لِمَا لها من أثر في الحرب الأهلية في لبنان.
٤. إصدار أمين عام الأمم المتحدة تقريراً خلال ٢٤ ساعة من صدور قرار مجلس الأمن، يتضمن كيفية تطبيقه[١].

ثالثاً: إرسال القوات الدولية إلى لبنان (١٩٧٨):

تعرض لبنان عام ١٩٧٨ لغزو "إسرائيلي" كان الهدف منه احتلال منطقة كحزام أمني بعمق حوالي ١٠كم، تصل ما بين الجيوب المسيحية. وقد تحقق هذا الهدف خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى للعملية. لكن المعارك بين الجيش "الإسرائيلي" والقوات المشتركة التابعة للمقاومة الفلسطينية و"الحركة الوطنية" اللبنانية، كانت لا تزال مستمرة بضراوة الأمر الذي دفع الجيش "الإسرائيلي" إلى متابعة تقدمه نحو الشمال، في اتجاه نهر الليطاني، لإبعاد هذه القوات إلى ما وراء النهر. وفي ١٧/آذار/١٩٧٨ أي بعد ثلاثة أيام من بدء العمليات العسكرية "الإسرائيلية"، تقدَّم كلٌّ من حكومتَي لبنان و"إسرائيل"، بطلب دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد. وبعد ثلاثة أيام من المشاورات، تقرر إرسال القوة الدولية إلى جنوبي لبنان. إذ تبنّى المجلس في ١٩/آذار/١٩٧٨ قرارين[٢]:

---

[١] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٥٠.

[٢] يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٢-١٩٨٩، دار عالم الفكر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٢.

١. القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)*، الذي تقرر فيه إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.
٢. القرار رقم ٤٢٦ (١٩٧٨)*، الذي صادق فيه المجلس على تقرير الأمين العام حول تطبيق القرار الأول.

وعلى الرغم من تباين مواقف الأعضاء في مجلس الأمن فيما يتعلق بإرسال قوات دولية إلى لبنان، إلاّ أن آراءهم المختلفة تبلورت في موقفَين: أحدهما مؤيد لإرسال القوات، والآخر معارض له.

١. الموقف المؤيد:

وقف أكثرية أعضاء مجلس الأمن* إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة دول أيدت المشروع الأمريكي لعِلمها بما يجري. وأخرى أيدته لأسباب إنسانية أو سياسية، مثل انسحاب "إسرائيل" من الأراضي اللبنانية. وثمة دول أخرى أيدته بتحفّظ. ففرنسا مثلاً، لم تكتفِ بمساندة المشروع الأمريكي، بل أعلنت استعدادها للمشاركة المباشرة في القوة التي سترسل إلى جنوبي لبنان. أمّا المملكة المتحدة

---

*نص القرار رقم ٤٢٥: اقتناعا من المجلس بأن الوضع الراهن يعيق عملية التوصل إلى السلام العادل في الشرق الأوسط:

١. يدعو إلى احترام سلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا.
٢. يدعو إسرائيل إلى التوقف فورا عن عملياتها العسكرية ضد سلامة لبنان الإقليمية، وسحب جميع قواتها من الأراضي اللبنانية.
٣. يقرر على ضوء طلب حكومة لبنان أن ينشئ فورا بجنوب لبنان قوة مؤقتة للأمم المتحدة تحت إشراف المجلس، بغرض تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية واستعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان في بسط سيطرتها الكاملة على المنطقة، على أن يتم إنشاء القوة المؤقتة من أفراد يتم سحبهم من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.
٤. يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس خلال ٢٤ ساعة حول تنفيذ هذا القرار.

انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٧.

*نص القرار رقم ٤٢٦: تم اتخاذه في ١٩/ آذار/ ١٩٧٨، وينص على تشكيل قوة عسكرية لمدة ستة أشهر أولية وستتابع عملها بعد ذلك إذا اقتضت الضرورة، شرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك.

انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٨.

*الدول اتي وقفت مع الولايات المتحدة هي ألمانيا، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، بريطانيا، إيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٩.

فقد رأت أن إرسال القوات يستجيب للأماني التي عبّرت عنها مراراً وبإلحاح لمواجهة خطر الوضع السائد. بينما رأت الدول الأخرى، أنه لا يحق للأمم المتحدة "أن تضاعف مصاعب دولة عضو هي ضحية عدوان، في محاولة للاستفادة من وضع غير طبيعي يسود أراضيها. ومن المهم جداً، ألاّ تأتي قوات الأمم المتحدة لتتحمل مهمات وواجبات ذات صِلة بالشؤون الداخلية للدولة، أي بالحرب الأهلية اللبنانية"[١].

٢. الموقف الرافض:

وقف الاتحاد السوفيتي السابق موقفاً سلبياً من القرارين ٤٢٥، ٤٢٦. إذ رأى مندوب تشيكوسلوفاكيا أن المهمات الموكلة إلى القوات الدولية ليست محددة بوضوح. أمّا المندوب السوفيتي، فرأى أن الفقرة الثالثة من القرار الرقم ٤٢٥، تنيط بالقوات مهمات ليست من اختصاصها، مثل نقل السلطة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية. وكان قد اقترح خلال المشاورات، أن تُحدد فترة انتداب القوات، وأن توفَّر الحماية لصالح ضحايا العدوان "الإسرائيلي"، وأن تطبق مبادئ الميثاق فيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتِّباعها أثناء قيام القوات بمهامّها. وكان قد طلب كذلك، ألاّ يمس إرسال قوات الأمم المتحدة إلى لبنان، بحقوق السيادة العائدة إلى الحكومة اللبنانية. ومع ذلك، أخذت الدولتان في الحسبان الطلب المقدم من لبنان في هذا الخصوص. وقررتا الامتناع عن التصويت، لكيلا يشكل موقفهما عقبة في طريق تبنّي القرارَين المذكورَين[٢].

كما تحفظت الصين عن مشروع القرار الأمريكي، لأنه لا يدين العدوان "الإسرائيلي" على لبنان، ولا يساند النضال العادل للشعوب العربية، لاسيما الشعب الفلسطيني. والتزمَت بموقفها المعلَن مراراً بالنسبة إلى عمليات حفظ السلام، لأنها ترى أن إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة يمكِن أن يفتح الطريق أمام تدخّل القوى الكبرى في شؤون الدول الصغرى، وقررت الامتناع عن التصويت[٣].

---

[١] عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر، ص ٧٢.

[٢] ألبير منصور: موت جمهورية، ص ٢٣١.

[٣] سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٧١.

رابعاً: مواقف الأطراف المعنية من القرار ٤٢٥ وأثرها في مسار الحرب:

على أثر تبنّي القرار رقم ٤٢٥، وجّهت الأمين العام للأمم المتحدة* نداءً إلى كل الأطراف المعنية "لكي تتخذ كل التدابير الممكِنة، من أجْل وضع حدّ فوري للأعمال العدوانية في المنطقة، وتقديم أكبر قدر من التعاون إلى عناصر الأمم المتحدة، وبشكل خاص إلى المراقبين العسكريين غير المسلحين، في جنوبي لبنان". وأعلن في تصريح له أنه طلب موافقة هذه الأطراف، قبل إرسال المجموعات الأولى من القوات. والأطراف المعنية هي الحكومة اللبنانية، والحكومة "الإسرائيلية"، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأسهم الغزو "الإسرائيلي" في خلق الشروط الملائمة لإرسال قوة دولية إلى جنوبي لبنان. إذ أن القوات المشتركة الفلسطينية والتقدمية اللبنانية أُبعدت إلى خارج المنطقة إبعاداً كاملاً. ولم يكن للحكومة اللبنانية أي وجود فعلي فيها منذ عام ١٩٧٦.[١]

وكان جنود الجيش اللبناني، البالغ عددهم بضع مئات بقيادة الرائد سعد حداد*، وإلى جانبهم الميليشيات المسيحية المحافظة، يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع قوات الجيش "الإسرائيلي"، على الرغم من ادعائهم بأنهم خاضعون للسلطة اللبنانية، لكنهم عُدّوا عملياً جزءاً من الجيش "الإسرائيلي"[٢].

هكذا يمكننا القول إن إرسال القوات الدولية توافَق إلى حدّ ما مع الرغبة "الإسرائيلية". كما استجاب لرغبة الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها. وتواءم كذلك مع رغبة الفلسطينيين واليسار اللبناني في تحقيق انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان.

---

* **د.كورت فالدهايم :** ٢١/كانون الأول/١٩١٨ إلى ١٤/آب/٢٠٠٧، كان دبلوماسياً وسياسياً ورئيس النمسا من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٢ وأيضاً أميناً عاماً للأمم المتحدة من عام ١٩٧٢ إلى غاية عام ١٩٨١. انظر: منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص ٣١٢.

[١] . رائد سامي حميد الدوري :العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٣٢.

***سعد حداد:** ضابط لبناني كان رائدا في الجيش اللبناني لما تولى مسؤولية وحدة عسكرية تضم ٤٠٠ جندي في بلدة القليعة على الحدود اللبنانية الجنوبية. تحالف مع إسرائيل وساعده الموساد في إنشاء مليشيا جيش لبنان الجنوبي لمناهضة الوجود الفلسطيني الذي كان مهددًا قويا لأمن الدولة العبرية. تمرد على الشرعية اللبنانية وأعلن في ١٩ /نيسان/ ١٩٧٩ عن قيام دولة لبنان الحر تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل. كان لعناصره دور بارز في مجزرة صبرا وشاتيلا التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون سنة ١٩٨٢م. توفي في ١٤/كانون الثاني/ ١٩٨٤ بعد صراع طويل مع مرض السرطان، وخلفه في قيادة جيش لبنان الجنوبي المتعامل مع إسرائيل الضابط أنطوان لحد .
انظر: غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٦٥.

[٢] محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٤٢.

١. الموقف اللبناني الرسمي:

إن القرار الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨) والذي ينص على أن مجلس الأمن قرر إرسال قوة الأمم المتحدة المؤقتة إلى جنوبي لبنان، وكان قد نوقش منذ عام ١٩٧٧، جاء بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، الساعية إلى استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها. وفي ٢٣/أيار/١٩٧٨، تبنّى مجلس النواب اللبناني بالإجماع اقتراحاً يدعم عمل رجال "القبعات الزرقاء" في جنوبي لبنان[١].

٢. الموقف "الإسرائيلي":

على الرغم من أن مندوب "إسرائيل" أعلن أن القرار رقم ٤٢٥، "غير مناسب، ويحتوي على عدة ثغرات"، فإن "إسرائيل" لم تعترض على إرسال القوات الدولية. إنما أرادت أن تكون مهمة القوات الدولية المؤقتة في لبنان أكثر وضوحاً، وألاّ تكون سبباً لإعادة النظر في الحزام الأمني. كما كان "الإسرائيليون" يرغبون بالفعل في أن يُمنح المسيحيون في هذا الحزام، بمساعدة "إسرائيل"، الوسائل التي تسمح لهم بالتصدي للهجمات الفدائية والوقاية منها[٢].

٣. موقف الفلسطينيين و"الحركة الوطنية" اللبنانية:

كان حال كلٍ من الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية، بعد الغزو "الإسرائيلي" في تضعضع وفوضى. إذ إن الحرب في الجنوب لم تقتصر على مقتل مائة من الفدائيين الفلسطينيين، والمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وإنما أدَت كذلك، إلى طرد أعداد كبيرة من القوات التابعة لهما إلى ما وراء نهر الليطاني. كما أن الهجرة الكثيفة من الجنوب، لِما يقرب من ربع مليون لبناني وفلسطيني، كانت تزيد في بلبلة الوضع في المنطقة التي يوجد فيها الفلسطينيون والتقدميون اللبنانيون، الواقعة بين بيروت وصيدا، والتي كانت في الوقت نفسه تقع تحت سلطة قوات الردع العربية. لذلك اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً مهادناً، حيال قرار الأمم المتحدة وقواتها الدولية، خاصة أن موسكو ودمشق، لم تكونا تعارضان إرسال هذه القوات. إذ أكدت سورية مساندة وتأييد "انتشار القوات الدولية المؤقتة، على أساس أنها ستحل محل القوات الإسرائيلية، ولن تكون مكملة لها". ووجهت تحذيراً غير مباشر إلى المقاومة الفلسطينية، عبْر بيان صادر عن قوات الردع العربية، أعلنت فيه أن "كل

---

[١] سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٨٨.

[٢] ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ص٢٤٠.

تدهور للوضع في الجنوب، بعد تدخّل منظمة الأمم المتحدة، يشكل عقبة أساسية في وجْه الجهود الهادفة إلى الحصول على انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب"[١].

لكن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تريد في الوقت نفسه أن تؤكد مبدأين اثنين في علاقاتها بهيئة الأمم المتحدة:

- أنها مفاوض رئيس مع الأمم المتحدة، فيما يتعلق بانتشار قواتها في الجنوب اللبناني، ونشاط هذه القوات. وكانت ترى أنها ستنال بذلك اعترافاً دولياً أكثر قبولاً.
- أنها لا تريد أن تتصدى لقرارات الأمم المتحدة، التي تعتمد عليها غالباً في نضالها من أجل التحرير، بينما تجد "إسرائيل" نفسها معزولة عنها[٢].

كما أن الحركة الوطنية اللبنانية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن ضد إرسال القوات الدولية، ولكنها بدت حذرة. وكانت تحاول أن تحدد، ما أمكنها ذلك، منطقة عمليات القوات الدولية وسلطاتها وذلك عبْر صياغة جملة من التحفظات والمطالبة بالتطبيق الدقيق للقرار الدولي.[٣]

خامساً: رفض بعض الأطراف إرسال قوات دولية إلى لبنان:

فريقان هما على طرفي نقيض التقيا في موقفهما الرافض للقوات الدولية. إذ ساووا بين الاحتلال "الإسرائيلي" للجنوب اللبناني والوجود الفلسطيني فيه. لذا لم تخفِ عدم موافقتها على القرار ٤٢٥ بل وعداءها له، لأنه لم ينص إلاّ "على قيام قوة عازلة بين "إسرائيل" والفلسطينيين من دون أن يأتي بأي حلٍ للنزاع اللبناني-الفلسطيني".[٤] وعلى الرغم من تبنّي مجلس النواب اللبناني دعم عمل رجال "القبعات الزرقاء"* في جنوبي لبنان، فإن الزعماء المسيحيين المحافظين، لم يتلقوا بارتياح تدخّل

---

[١] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٥٧.

[٢] يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٦٠.

[٣] . سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٩١.

[٤] . فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، ص ٧٩.

*__القبعات الزرقاء:__ يُطلق اليوم على الجنود الذين يُشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام نسبة للقبعات التي يرتدونها خلال مُزاولة عملهم في مناطق النّزاع، وتعود أوّل بعثة أممية لحفظ السّلام إلى سنة ١٩٤٨، عندما أذن مجلس الأمن بنشر مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في الشرق الأوسط؛ بهدف مُراقبة مدى احترام اتفاق الهدنة

منظمة الأمم المتحدة ضمن الحدود المقررة في القرارَين ٤٢٥ و٤٢٦. فرأى كميل شمعون وحلفاؤه أن على الحكومة اللبنانية "أن تلجأ إلى مجلس الأمن، ليس لبحث العدوان "الإسرائيلي" فقط، ولكن لبحث المشكلة التي يطرحها الوجود الفلسطيني ككل على لبنان"[١].

وكان العداء الأشد حدّة لتدخّل الأمم المتحدة من قِبل الميليشيات المسيحية، والرائد سعد حداد في جنوبي لبنان. إذ أعلنوا رفضهم القاطع لوجود قوات الأمم المتحدة في الشريط الحدودي الواقع تحت سيطرتهم، والذي يشكل ما يعرف بـ "الحزام الأمني". أمّا "جبهة الرفض" الفلسطينية، فأعلنت تصديها الحازم لإرسال القوات الدولية، وانتشارها في الجنوب. إذ رأت مسبقاً أن وجود القوات الدولية فيه، سيؤدي حتماً إلى عرقلة النشاط الفلسطيني وخدمة المصالح "الإسرائيلية" والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك أخذت الجبهة على عرفات موقفه المهادن، واتهمته بالوقوف إلى جانب السياسة المصرية-السعودية الموالية لواشنطن. ودانت موقف منظمة التحرير الفلسطينية "التي أبدت استعدادها لمنع كل المظاهر المسلحة في جنوبي لبنان"[٢].

- **الطريق إلى حل الأزمة اللبنانية واتفاق الطائف:**

أولاً: الاتجاهات المطروحة: على مدى الحرب الأهلية اللبنانية طُرحت العديد من الحلول، والتي تراوحت بين التغيير الجذري والتغيير المحدود. أهمها ثلاثة توجهات رئيسية:

١. الاتجاه إلى الإلغاء الكامل للطائفية:

استهدف هذا الاتجاه الإلغاء الكامل للطائفية في النظام اللبناني. إذ تصبح المواطَنة لا الطائفية، هي أساس تولّي الوظائف العامة، ومحور المشاركة السياسية. فلبنان في رأي أصحاب هذا الاتجاه، أصغر من أن ينقسم بين عدة طوائف في إطار متطلبات التنمية. ولذلك، رأوا ضرورة إلغاء الطائفية وعلمنة الدولة، لا فرق بين أبناء طائفة وأخرى، بما يتجاوز المعايير والخصوصيات الروحية. على

=بين إسرائيل والعرب ضمن عملية أصبحت تعرف لاحقًا باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . انظر: سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، ص ٩٢.

[١] فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، ص ٨٢.

[٢] يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ص ٦٢.

أساس أنه المدخل الضروري لبناء لبنان الموحَّد الديموقراطي. فالديموقراطية الحقيقية في تصورهم هي التي تتجاوز كل المعايير المذهبية أو الطائفية، لتركز في المواطن وحقوقه.[١]

ظهر هذا الاتجاه، للمرة الأولى في آب/١٩٧٥ ضمن إطار "برنامج الإصلاح الديموقراطي" الذي قدَّمته جبهة الأحزاب القومية اللبنانية. واتضح كذلك من ورقة العمل التي قدَّمتها لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة من هيئة الحوار. وتضمنت إلغاء الطائفية في الوظائف العامة، وقانون الجيش وتنظيماته، وإلغاء المواد التي تشير إلى الطائفية في الدستور والقوانين، وإدخال نظام التمثيل النسبي، مع الاستناد إلى مبدأ الاستفتاء الشعبي[٢].

ولكن سيطرة حركة "أمل" على بيروت الغربية، أوضحت أن عملية خلق سلطة خارج إطار البنية الطائفية، هي عملية وهمية. إلاّ أن زعيمها نبيه بري، رد على هذا الادعاء بأن حركته هي أبعد الأحزاب اللبنانية عن الطائفية، على الرغم من أنها تدافع عن مصالح الشيعة. فميثاقها الذي وضع عام ١٩٧٥ يدعو إلى إلغاء النظام الطائفي، وإلى المساواة بين جميع المواطنين بلا استثناء. وقد أقر هذا الميثاق ٨٠ شخصاً نصفهم تقريباً من المسيحيين، بل إن الموقف العلماني لحركة "أمل" هو الذي دفع إيران الخميني إلى أن تقطع كل علاقة بها منذ عام ١٩٨١.[٣]

٢. الاتجاه إلى الإصلاح المحدود:

وهو اتجاه وسطي، جمع بين القيادات المارونية المعتدلة والإسلامية المحافظة الرافضة للتغيير الانقلابي في النظام اللبناني، على حدّ تعبير الرئيس سليمان فرنجية، الذي لم يرَ ضرورة لإلغاء الميثاق الوطني لأنه في رأيه صيغة التعايش الأخوي بين اللبنانيين. ولذلك سيبقى كما هو، بعكس الدستور الذي يمكِن تعديله بطريقة شرعية. وقد طرح أنصار هذا الاتجاه مشروعات عدَة لحل الأزمة اللبنانية، مثل برنامج الإصلاح السياسي في ١٤/شباط/١٩٧٦ والذي انطلق من الإبقاء على توزيع

---

[١]. محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٥٦.

[٢] نواف سلام: اتفاق الطائف، استعادة نقدية، دار النهار المنشر، بيروت ٢٠٠٣، ص ١٥.

[٣] . نبيل خليفة: من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائدية والتحديات الجيو-سياسية، في: ملحق النهار، عدد ٤٣١، ١٠/ حزيران/ ٢٠٠٠، ص ٣٣.

الرئاسات الثلاث كما هي: رئيس الجمهورية ماروني، ورئيس الوزراء سُني، ورئيس مجلس النواب شيعي.[١]

ويرجع إصرار القيادات المارونية بالذات من بين أصحاب هذا الاتجاه، على الحفاظ على التوزيع الطائفي للرئاسات، إلى أن منصب رئاسة الجمهورية يمثل للموارنة معنى خاصاً. كما أكد البيان الذي أصدرته "الرابطة المارونية" في ١٣/أيار/١٩٧٦ ضرورة استمرار صيغة الميثاق الوطني، وأن منصب رئيس الجمهورية يتجاوز الإطار اللبناني، لأن شاغله يمثل جميع الموارنة في العالم العربي. وفي إطار هذا السياق خشيت الطائفة المارونية أن تؤدي إعادة النظر في صيغة الميثاق الوطني إلى حرمانها الكرسي الأول. فالموارنة اللبنانيون وطليعتهم السياسية حزب الكتائب تشبثوا طيلة أربعين عاماً بمنصب رئاسة الجمهورية.[٢]

وباستثناء استقالة بشارة الخوري، أول رئيس للبنان المستقل عام ١٩٥٢، وقفت المؤسسة المارونية ضد إرغام أي رئيس لبناني على الاستقالة كما حدث عام ١٩٥٨ مع كميل شمعون، وعام ١٩٧٦ مع سليمان فرنجية؛ إذ أن استقالة الرئيس في ظل حرب أهلية يمكِن أن تمس الموقع المتميز للطائفة المارونية في الكيان اللبناني. ولذلك، تجنّب الزعماء الموارنة في الإصلاحات التي اقترحوها في إطار هذا الاتجاه، التطرق إلى الرئاسات الثلاث: الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي. واكتفت هذه الإصلاحات بتوزيع مقاعد المجلس النيابي بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، وتعديل قانون الانتخاب لضمان تمثيل أفضل للمواطنين، لكن من دون المساس بجوهره الطائفي. إلى جانب إعادة النظر في توزيع الوظائف، واعتماد مبدأ الأهلية بدلاً من الطائفية التي تقتصر على وظائف الفئة الأولى.[٣]

وشارك الموارنة في اقتراحاتهم الزعماء المسلمون المحافظون مثل تقي الدين الصلح. وإن كان بعضهم تجاوز هذه الإصلاحات ورأى إمكانية وضع ميثاق لبناني جديد، لكنهم لم يحددوا معالم هذا الميثاق، كما لم يقتربوا من توزيع الرئاسات الثلاث. وأبرزهم رشيد كرامي والشيخ حسن خالد مفتي

---

[١] . أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٩، ص ٥٦.

[٢] . هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ص ٢٤٥.

[٣] . عارف العبد: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ١٢٤، ١٢٥.

لبنان. وعلّل بعض أنصار هذا الاتجاه موقفهم بأن النظام السياسي الأفضل هو الذي يتخذ الواقع المتحول أساساً لمبادئه بما يعكس تلك التحولات ويواجهها وصولاً إلى الاستقرار[١].

٣. الاتجاه الفيدرالي:

وهو نفسه اتجاه التقسيم. فأصحاب هذا الاتجاه لم يروا تقسيم لبنان إلى دول مستقلة ذات سيادة، وإنما إلى مقاطعات (كانتونات) أو ولايات يجمع بينها اتحاد فيدرالي على النمط السويسري أو الأمريكي. على أساس أنه نموذج لدولة لبنانية ديموقراطية-فيدرالية، وهي دولة غير طائفية، عدا رأس الهرم إذ يظل رئيس الاتحاد اللبناني مارونياً اعترافاً بحق تاريخي، ولإعطاء ضمانة سياسية لفئة الأقليات الطائفية إزاء الأكثرية العددية في هذا الشرق. وفي إطار هذا السياق، فإن هذا النظام الفيدرالي كفيل بوضع حدّ للمزايدات بين الطوائف، وتمكينها من أن تحقق ذاتها، كلٌّ ضمن بيئتها. وبذلك تحافظ كل طائفة على ميزاتها الخاصة من غير الافتراء على الميزات اللبنانية الأصيلة، فيصبح لبنان بذلك مجمع ميزات، لا مجموع امتيازات.[٢]

ووفقاً لهذا المشروع يضم الاتحاد اللبناني الفيدرالي أربع مقاطعات:

أ. مقاطعة جبل لبنان، وعاصمتها برمانا. وتضم محافظة جبل لبنان الحالية، ويضاف إليها البترون والكورة وحدث الجبّة والزاوية في الشمال، وزحلة في البقاع، وجزين في الجنوب.

ب. مقاطعة لبنان الشمالي، وعاصمتها طرابلس. وتضم الباقي من محافظة الشمال حالياً، مضافاً إليه بعلبك والهرمل.

ج. مقاطعة لبنان الجنوبي، وعاصمتها النبطية. وتضم الباقي من محافظة الجنوب حالياً، مضافاً إليها البقاع الغربي وحاصبيّا.

د. مقاطعة بيروت الكبرى. يحدها جسر كفرشيما جنوباً، وبلدة الكَحَّالة شرقاً، وصولاً إلى نهر الكلب شمالاً، والبحر المتوسط غرباً، وهي عاصمة الاتحاد اللبناني[٣].

وقد انطوى المشروع كذلك، على تصور كامل لتكوين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، والعلاقة بينها، وهو يحاكي النموذج الأمريكي لعلاقة الولايات بالإدارة الفيدرالية. كما يتضمن المشروع

---

[١] نواف سلام: اتفاق الطائف، ص ٢٢.

[٢] . هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، ص ٢٤٨.

[٣] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩٩، ص ١٣٢.

إنشاء مجلس شيوخ طائفي لإلغاء الطائفية في مجلس النواب. لكن هذا المشروع تراجع بسرعة على الرغم من أن شبح التقسيم ظَل يخيّم على لبنان. ورأى أنصار اتجاه الفيدرالية أنه يضمن حرية الاعتقاد والقول والعمل، ضمن حدود المصلحتَين الإقليمية والفيدرالية، كما يكفل حرية التنقل بين المقاطعات جميعاً، ويتجاوز الطائفية السياسية، في التمثيل الشعبي والإدارة والقضاء والشرطة، على المستويَين الإقليمي والفيدرالي. كما رأوا أن لا خوف من الفيدرالية، شرط وجود سلطة اتحادية قوية تؤمن الانصهار، وتحُول دون التفكك. واعترف أنصار هذا الاتجاه بأنه قد يواجه صعوبات عملية في التطبيق من أهمها مصير الأقلية التي تسكن في مناطق الأكثرية: هل تبقى أو تهاجر إلى منطقة أخرى؟ فالمشكلة إذاً، هي كيف يمكن الجمع بين فيدرالية الطوائف والفيدرالية الجغرافية في بلد صغير مختلط؟[١]

وفي إطار هذا السياق أصبح لبنان آنذاك مقسماً، عملياً، إلى ستة دويلات طائفية واضحة:

أ. دويلة شيعية، تقع شمال الحدود "الإسرائيلية".

ب. دويلة شيعية أخرى، في البقاع قرب الحدود السورية.

ج. دويلة مسيحية خاضعة للقوات اللبنانية.

د. دويلة مسيحية خاضعة لسليمان فرنجية.

هـ. دويلة سُنية، في طرابلس وعكار.

و. دويلة درزية، في الشوف. وبقيت بيروت عاصمة فيدرالية[٢].

واجه هذا الاتجاه معارضة شديدة، ليس من أنصار العلمنة فقط، ولكن من المؤسسة الدينية الإسلامية في لبنان كذلك. فالشيخ حسن خالد مفتي لبنان، رأى أن الفيدرالية ستجعل اللبنانيين فئات طائفية منعزلة بعضها عن بعض. كذلك عارضته القيادات السياسية الإسلامية التقليدية. فسليم الحص رئيس الوزراء الأسبق، رأى أن هذا الاتجاه، لا يمثل حلاً نهائياً لأزمة لبنان وإنما سيكون نهاية فصل من الأزمة وبداية فصل جديد؛ فالتداخل السكاني الشديد بين الطوائف والفئات في لبنان لا يسمح، حتى بعد عمليات التهجير القسري الواسعة، التي فرضتها تطورات الأزمة، برسم حدود بين المناطق التي يمكن أن تشكل مقاطعات أو كانتونات في أي مشروع فيدرالي من دون إحداث

---

[١]. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٥٦.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة وسوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت ١٩٩٨، ص ٣٥.

مشكلات لا نهاية لها. وحذر الحص من أن يؤدي هذا الحل إلى تطور النزاع اللبناني إلى حرب على حدود المقاطعات[١].

ثانياً: مؤتمر الحوار اللبناني (١٩٨٤):

انعقد مؤتمر الحوار اللبناني في جنيف من ٣١/تشرين الأول حتى ٤/تشرين الثاني/١٩٨٣، ثم استؤنف في لوزان بين ١٢-٢٠/آذار/١٩٨٤. وعلى عكس حوار جنيف الذي تميز بعدم الفاعلية، كان حوار لوزان أكثر إيجابية لعدة أسباب تتعلق بتطورات الوضع الداخلي والإقليمي والدولي[٢].

وكان أهم تطور شهده لبنان، في الأسابيع الأولى من عام ١٩٨٤، هو تحقيق الميليشيات الإسلامية (الدرزية والشيعية) انتصارات واضحة، كفلت لها سيطرة ميدانية على القسم الغربي من بيروت. وواكب ذلك انقسام الجيش اللبناني في بيروت، وانسحاب فرقتَين من القتال وانضمام عدد منهما إلى ميليشيا "أمل" الشيعية. وعُدَّ هذا التطور دليلاً على قرب انهيار سلطة الجميل فبدأ الحديث عن البديل[٣].

وعلى أثر القرار الأمريكي بسحب مشاة البحرية الأمريكية (المارينز Marines) من لبنان في شباط/١٩٨٤، ونقلهم إلى السفن والبوارج الأمريكية بالقرب من الساحل اللبناني، تفاقم مأزق الرئيس اللبناني الذي أدرك أنه لا مفر من التعامل مع قوى المعارضة اللبنانية وحلفائها (سورية)، من دون اعتماد على دعم أمريكي، بعدما تراجع الرئيس الأمريكي ريجان، إثر نسف مقر قيادة (المارينز) في لبنان في ٢٣/تشرين الأول/١٩٨٣ عمّا كان قد أعلنه: "إننا لا نسمح لقوى الشر، أن تخرجنا من تلك المنطقة من العالم، التي لنا فيها مصالح حيوية"[٤].

هكذا وجد أمين الجميل نفسه وحيداً في قصر بعبدا يواجه مصيره، والمصير اللبناني المجهول، بعد أن هجره الذين راهن عليهم إلى السفن الراسية أمام الساحل. وإزاء هذا التطور كان على الرئيس اللبناني أن يعيد ترتيب أوراقه على الصعيد الإقليمي كمقدمة ضرورية لإنجاح الحوار الداخلي الذي

---

[١] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ٥٨.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، بيروت ١٩٩٣، ص ٤٩.

[٣] نبيل خليفة: من هو حزب الله؟، ص ٤٢.

[٤] الحسان بوقنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، ص ٨٠.

دعا إلى استئنافه، مؤكداً، للمرة الأولى أن "كل شيء مطروح للتفاوض". وبدأ بخطوَتَين بالتنسيق مع الدبلوماسية السعودية[١]:

أ. زيارة دمشق في آخر شباط/١٩٨٤، وعقد لقاء قمة مع الرئيس السوري حافظ الأسد، بحث خلاله جميع القضايا اللبنانية.

ب. إلغاء الرئيس الجميل اتفاق ١٧/أيار اللبناني . "الإسرائيلي" استرضاءً لسورية. وصدر بيان رسمي بذلك من مجلس الوزراء اللبناني في ٥/آذار/١٩٨٤، وقرر المجلس في الوقت عينه استئناف مؤتمر المصالحة الوطنية اللبنانية في لوزان، في ١٢/١آذار/١٩٨٤. ونلاحظ هنا أن الجميل، لم يعلن إلغاء الاتفاقية خلال وجوده في دمشق، مفضلاً إسناد هذه المهمة إلى المؤسسات الدستورية اللبنانية. متجنّباً بذلك، الهجوم المتوقع على إلغاء اتفاق ١٧/أيار.[٢]

وبذلك نجح الرئيس الجميل في التمهيد لمؤتمر حوار وطني كان أوفر حظاً من سابقه الذي عقد في جنيف في تشرين الأول/١٩٨٣، على الرغم من أن المؤتمَرَين كانوا هم أنفسهم: الرئيس أمين الجميل، ووالده الشيخ بيار الجميل، والرئيسان السابقان كميل شمعون، وسليمان فرنجية، ورئيسا الوزراء السابقان صائب سلام، ورشيد كرامي، ورئيس مجلس النواب الأسبق عادل عسيران، والزعيم الشيعي نبيه بري رئيس حركة أمل، والزعيم الدرزي وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي. ولذلك كان تركيب مؤتمر الحوار الوطني الثاني من أهم مواطن ضعفه غياب ممثلي ثلاث طوائف مهمة، هي الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس والأرمن. وهي تمثل ما لا يقلّ عن نصف مليون لبناني. كما كان لها ١١ نائباً في مجلس النواب (من أصل ٩٩ نائباً). والملاحظ أن المشاريع التي طرحت في مؤتمر الحوار في لوزان لم تخرج في مجملها عما طُرح قبلها. فورقة العمل المشتركة لبري وجنبلاط انطلقت من العلمنة. وأهم ما تضمنته[٣]:

أ. انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة، لا داخل مجلس النواب كما هو معمول به الآن.

ب. النواب لا يُنتخَبون على أساس طائفي، بل على أساس التمثيل النسبي.

---

[١] نواف سلام: اتفاق الطائف، ص ٢٧.

[٢] . جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، ص ١٣٢.

[٣] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٣٢.

ج. استحداث مجلس شيوخ، يُنتخَب أعضاؤه على أساس طائفي تحقيقاً للتوازن مع مجلس النواب.

د. انتخاب رئيس الوزراء من قِبل مجلس النواب.

هـ. إلغاء الطائفية السياسية على كل الأصعدة.

و. إقرار مبدأ الاستفتاء الشعبي.

ز. إعادة النظر في قوانين الجيش وفي تركيبته[١].

بينما قدمت الجبهة اللبنانية عبْر قطبَيها بيار الجميل وكميل شمعون، مشروعاً يدعو صراحة إلى تحويل لبنان إلى جمهورية اتحادية تضم أربع مناطق. أما الرئيس أمين الجميل فقد قدم ورقة عمل موسّعة للإصلاح السياسي. عكست اتجاه الإصلاح المحدود أو غير الجذري. وقال إنها نتيجة جهد لجنة تشكلت بعد مؤتمر جنيف ووَفَّقت بين مختلف مطالب الإصلاح. ويلاحظ أن الجميل، لم يعلن إلغاء الاتفاقية خلال وجوده في دمشق، مفضلاً إسناد هذه المهمة إلى المؤسسات الدستورية اللبنانية. متجنّباً بذلك الهجوم المتوقع على إلغاء اتفاق ١٧/أيار[٢].

ثالثاً: الحرب الأهلية اللبنانية قُبَيْل اتفاق الطائف (١٩٨٩):

١- الأوضاع السياسية قُبَيْل الطائف:

اتسمت هذه المرحلة بفراغ دستوري جراء تعذر انتخاب رئيس للجمهورية، والانقسام الطائفي للجيش، وتحوُّله إلى ميليشيات مسيحية وإسلامية. إذ ترك أمين الجميل الحكم، ولم يكن قد اتُّفق بعد على رئيس للجمهورية. فعُيِّنت حكومة عسكرية انتقالية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون. وفي إطار هذا السياق، سيطرت سورية على نصف بيروت والجبل والبقاع والشمال وثلثَي الجنوب، وسيطرت حكومة العماد عون على جبيل وكسروان والمتن ونصف بيروت الآخر[٣].

---

[١] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٣٧.

[٢] ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٦٢.

[٣] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ٤٢

أ. حكومة ميشال عون (الحكومة الانتقالية):

في ٢٢/أيلول/١٩٨٨ صدرت مراسيم تعيين حكومة عسكرية برئاسة قائد الجيش العماد ميشال عون، الذي سارع في ٢٣/أيلول/١٩٨٨ إلى الإفصاح في تصريح صحفي عن نيته البقاء في الحكم فترة تتجاوز الفترة الانتقالية لانتخاب رئيس جديد. وعرض على السوريين التفاهم، واقترح إرسال مندوب (النائب ألبير منصور) لمفاوضتهم. وكان الرد استقالة الوزراء العسكريين المسلمين في حين تشبث الرئيس الحص ووزراؤه بمهامهم مما أدى إلى انقسام الحكم. وهكذا حكم العماد عون المناطق الشرقية من لبنان لمدة أربعة أشهر (من تشرين الأول/١٩٨٨ إلى شباط/١٩٨٩) من دون حرب[١].

ب. حرب التحرير:

نشط العرب إلى مصالحة القيادات المنقسمة: فالمسيحيون يقودهم الموارنة ويمثّلهم ميشال عون، والمسلمون (شيعة وسُنة) يرأسهم حسين الحسيني* وسليم الحص، رئيسا الحكومة ومجلس النواب. والمجلس النيابي بقي موحَّداً، إلاّ أنه حظر عليه الاجتماع، خشية انتخاب رئيس للجمهورية. فتمسك ميشال عون بالرئاسة، في حين قرر السوريون ضرورة استرضائهم بجعلهم يختارون رئيساً للبنان[٢].

وفي ١٤/شباط/١٩٨٩ قصفت الميليشيات مرفأي بيروت وجونيه، رداً على حصار مرفئها غير الشرعي. ثم قصف العماد عون منطقة اليونسكو في بيروت الغربية. فبادر السوريون وحلفاءهم إلى قصف وزارة الدفاع اللبنانية، فأصيب مكتب ميشال عون؛ ولم يكن فيه. وفي مساء اليوم عينه أعلن العماد عون ما سمي بـ "حرب التحرير". وفي شباط/١٩٨٩ عقد اجتماع "بكركي" الأول، الذي حضره النواب والسياسيون المقيمون بمنطقة سيطرة الجيش اللبناني والقوات اللبنانية. وأجمعوا على التنصل من إعلان "حرب التحرير" إذ تخوفوا من نتائجها[٣].

---

[١] ألبير منصور: موت جمهورية، ص ٢٤١

*__حسين الحسيني__: ترأس مجلس النواب في لبنان منذ العام ١٩٨٤ ولغاية ١٩٩٢ بعد نهاية الحرب الأهلية اللبنانية وكانت له مساهمة كبيرة بالتوصل إلى اتفاق الطائف لحل الأزمة اللبنانية.

انظر: عدنان محسن ضاهر؛ رياض غنّام: المعجم النيابي اللبناني، ص ١٤٢.

[٢] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٣٧.

[3] Jim Muir: "The Imperative of Renoving Aoun", in: Middle East International, no.363,17.11.1989, p.4.

ج. الوضع الإقليمي:

رافق "حرب التحرير" التقاء مصالح بين حركة فتح والعراق. فدعم الفلسطينيون ميشال عون في حربه ضد سورية، بتقديم بعض المال والسلاح، وبعض التسهيلات في المداخلات والتحركات الخارجية، لاسيما في فك الحصار الذي ضرب حول مناطق سيطرته. فبدت الحرب اللبنانية في بعض جوانبها، حرباً بين دمشق وبغداد والفلسطينيين على أرض لبنان وبوساطة اللبنانيين. فشاب هذا الانطباع على الصعيدين العربي والدولي حركة ميشال عون، كما شكك في أهداف "حرب التحرير"، إضافة إلى الشوائب الذاتية الأخرى النابعة من واقع تلك الحرب، وطريقة إعلانها ووسائل ممارستها. وبدا أن للمملكة العربية السعودية شأناً مهماً، نتيجة ما ظهر من حيادية مصالحها بالنسبة إلى لبنان، ومن رعايتها لجميع الأطراف والدول المعنية بالصراع. وزاد من شأنها صراع كلٍّ من سورية والعراق في المشرق العربي. فكان من الطبيعي أن يحوم دور الإنقاذ حولها، ومعها بعض دول المغرب العربي (المغرب والجزائر) الأوطد علاقة بالغرب ولا سيما بواشنطن[١].

٢- اتفاق الطائف ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية:

أ. التحضير لمؤتمر الطائف:

بدأ التحضير الجدي لإنهاء الأزمة اللبنانية على قاعدة الوفاق في مؤتمر القمة العربية غير العادي المنعقد لهذه الغاية في الدار البيضاء بين ٢٣ و٢٦/أيار/١٩٨٩. وكان انعقاد المؤتمر إشارة واضحة إلى أن قرار الحل قد اتُّخذ، وأن الأزمة اللبنانية في سبيلها إلى الحل، إذ وضعت نتائج المؤتمر ومقرراته الأسُس الرئيسية شبه النهائية للحل المطلوب.[٢]

بعد استعراض أخطار الوضع اللبناني، أكد قادة العرب أن الأزمة اللبنانية يجب حلّها في الإطار العربي، تأكيداً لعروبة لبنان، وللمسؤولية العربية حياله. وقرروا تأليف لجنة عليا من ملك المغرب الحسن الثاني، وخادم الحرمَين الشريفَين الملك فهد بن عبد العزيز، ورئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد، صلاحياتها مطلقة، وحددت مهمتها في برنامج عمل دقيق وأهداف واضحة تكمن في "مساعدة لبنان على الخروج من مِحنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه ومساندة الشرعية اللبنانية القائمة على الوفاق وتعزيز جهود الدولة

---

[١] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ٦٣.

[٢] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٧٢.

اللبنانية لإنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" وبسط سلطة الدولة كاملة على كافة التراب اللبناني، بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتية، وبسط سيادة الدولة وسلطتها الفعلية ومؤسساتها المركزية على كافة التراب اللبناني، تمهيداً لإعادة إعمار لبنان، وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأُسرة العربية"[١].

أمّا البرنامج المرسوم لتنفيذ هذه الأهداف فهو:

- عقد اجتماع للنواب اللبنانيين داخل لبنان أو خارجه، لوضع صيغة للوفاق والإصلاحات السياسية.
- عقد اجتماع للمجلس النيابي اللبناني، لتصديق صيغة الاتفاق والإصلاحات السياسية.
- انتخاب رئيس للجمهورية بعد التصديق على وثيقة الوفاق.
- تأليف حكومة وفاق وطني تلتزم بوثيقة الوفاق، وتعمل على وضعها موضع التنفيذ.
- دعم حكومة الوفاق في اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لممارسة سيادتها الكاملة على الأراضي اللبنانية.
- إعطاء مهلة ستة أشهر لإنجاز المهمة[٢].

ورافق ختام المؤتمر تصعيد عسكري وامتعاض سوري من تأليف اللجنة، لأن الرئيس حافظ الأسد، خمن أنها ستكون رباعية حتماً بوجوده فيها. إلا أن رفض العاهل السعودي المشاركة السورية في اللجنة، لتقديره أن دمشق طرف من أطراف الصراع، عقّد الأمور، وأعطى الانطباع بأن اللجنة في غير مصلحة سورية.[٣]

نشطت اللجنة العليا عبْر مندوبها الأخضر الإبراهيمي[٤]، لوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق. وأصدرت بياناً انتقدت فيه سورية وموقفها، محملة إياها تبعة فشل اللجنة في مهمتها، مقدرة أن فهْمها

---

[١] نواف سلام: اتفاق الطائف، ص ٦٤

[٢] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٤٠

[٣]. سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٣١٠.

[٤]. الأخضر الابراهيمي: سياسي ودبلوماسي جزائري. كان وزيراً للخارجية بين عامي ١٩٩١-١٩٩٣، كما كان مبعوثا للأمم المتحدة في أفغانستان والعراق ومؤخراً، عين الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام ٢٠١٢ . انظر: جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٥٢.

للسيادة اللبنانية، هو غير الفهْم الذي أقره مؤتمر الدار البيضاء، وهو يتنافى كذلك مع فهْم اللجنة للسيادة الوطنية اللبنانية. ولا شك أن موقف اللجنة المعلَن أزعج دمشق، ولكن الرئيس الأسد وفي ظل مؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز الذي عقد في يوغسلافيا في أيلول/١٩٨٩، توصل إلى تسوية مع الرئيس الجزائري، قضت بتعديل مشروع الوثيقة، أبدلت فيه عبارة "إعادة تجميع القوات السورية" بعبارة "انسحاب الجيش السوري"[١].

في إطار هذا السياق عاودت اللجنة عملها. وأصدرت قراراً في أيلول/١٩٨٩ دعت فيه النواب اللبنانيين إلى الاجتماع، في ٣٠/أيلول/١٩٨٩. وأعلنت وقف إطلاق النار في لبنان، وتأليف لجنة أمنية برئاسة الأخضر الإبراهيمي للإشراف على تنفيذه. ورفع الحصار البحري، وفتح مطار بيروت الدولي، والإشراف على وقف إرسال السلاح إلى لبنان، إذ تعهد الفرقاء الأساسيون بضمان وقف إطلاق النار والتقيد به[٢].

وحضر الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت، في ١٧/أيلول/١٩٨٩ وبدأ مهمته، وكان الجزء الأصعب فيها إقناع العماد عون بالموافقة على مشاركة النواب المقيمين بالمنطقة الواقعة تحت سيطرته، في المؤتمر المزمع عقده في مدينة الطائف، في المملكة العربية السعودية. فعقد اجتماع عام في قصر الرئاسة في بعبدا، بين العماد عون والنواب، تقرر خلاله أن يذهب النواب إلى الطائف، لأن أغلبيتهم راغبون في إيجاد حل. واتخذ القرار في حضور عون وعدم معارضته المعلَنة[٣].

ب. انعقاد المؤتمر في الطائف:

حضر إلى الطائف من مجموع ثلاثة وسبعين نائباً، اثنان وستون، وتغيب أحد عشر، ثمانية لأسباب غير سياسية، وثلاثة عُدُّوا مقاطعين رافضين، هم: ريمون إده وألبير مخيبر وإميل روحانا صقر. ولم يعد منهم إلى الندوة النيابية سوى سبعة عشر. ولم يعد من المسيحيين الذين تحملوا مسؤولية الموافقة على الاتفاق، سوى ثمانية. واكتمل عدد النواب مساء ٢٩/أيلول. وافتتح المؤتمر صباح الثلاثين منه، بكلمة خادم الحرمَين الشريفَين باسم اللجنة الثلاثية العربية العليا، ألقاها وزير خارجية المملكة الأمير

---

[١] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٣٩.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ٤٧.

[3] Lucien George: "Le général Aoun est politiquement isolé dans le camp Chrétien", in: 26 Oct.1989. p,61

سعود الفيصل، وبكلمة رئيس مجلس النواب اللبناني السيد حسين الحسيني. وبدا منذ اللحظة الأولى أن محورَي النقاش هما: الإصلاحات السياسية، والسيادة. وتوزع النواب في مجموعات يحمل كلٌّ منها اتجاهاً ورأيا من بينها:[١]

- مجموعة "الشرقية"، وتمحورت حول "الكتائب" و"الموارنة المستقلين" و"الأحرار"، مثّلهم جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكاش.
- مجموعة "الغربية"، وتمحورت حول صائب سلام ونزيه البزري.
- مجموعة "البقاع والجنوب"، وتمحورت حول حسين الحسيني.
- مجموعة "سعاة الخير"، الذين يناصرهم بعض الأرمن، وبعض الروم، مثّلهم خاتشيك بابكيان ونصري المعلوف.
- أمّا صوت الطائفة الدرزية فمثّله توفيق عساف، الذي عرض ما سمي المطالب الدرزية.
- وكان زاهر الخطيب الصوت الحليف لسورية.
- ثم مجموعة الراغبين في تسوية وطنية عامة، تؤمّن المساواة بين المواطنين، وتحفظ سيادة الدولة، وتوقف الحرب، وتمثّلت في العدد الأكبر من النواب، الذين لا مواقف مسبقة لهم، سوى الحرص على الإنقاذ ووقف الحرب[٢].

أكد بعض المؤتمِرين أن أسباب الحرب اللبنانية هي داخلية، وأنها حرب أهلية بين اللبنانيين أنفسهم، وعلاجها في الإصلاحات السياسية. في حين ركز بعضهم الآخر في الأسباب الخارجية. ورغب بعضهم الآخر إظهار الحرب على أنها حرب لبنانية . سورية، علاجها في استعادة السيادة الوطنية التامة.

وبدا أن الفرقاء الأساسيين محرَجون كذلك بمواقف أطراف وقوى، ليس لها وجود مباشر في المؤتمر، وإنما يثقل ظلها أجواءه. فالطرف المسيحي مثقَل بالإحراج من قِبل العماد عون، والطرف المسلم مثقَل بالإحراج من قِبل السوريين. وانعكست هذه الأثقال والإحراجات على مسار النقاش، تسهيلاً

[١] . محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٧١.

[٢] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٤٨.

وتعقيداً، تبعاً للمواقف والمَواقع. إلاّ أن التصميم على الإنقاذ، كان هاجساً أساسياً لدى جميع الأطراف وممثليهم، بل هاجس المؤتمِرين كافة.[١]

ج. **المشروعات المطروحة:**

لم يكُن مشروع اتفاق الطائف أول مشروع وفاق يبحثه اللبنانيون، إذ بدأ طرح المشروعات الإصلاحية منذ بداية الحرب اللبنانية، ورافقه النقاش حول داخلية الصراع أو خارجيته منذ يومه الأول. فالرافضون للإصلاح والراغبون في استمرار نظام الهيمنة والثنائية، كانوا يرون، أن الحرب في لبنان، هي حرب من قِبل غير اللبنانيين، فلسطينيين كانوا أم سوريين. والداعون إلى الإصلاح، والمتحالفون مع الفلسطينيين أو مع السوريين، كانوا يرون أن الحرب اللبنانية هي حرب أهلية، وأن أسباب الصراع داخلية في أساسها، ترتبت عليها أسباب خارجية. وتوالت مشاريع الحلول الداخلية في مجال الإصلاح السياسي مع كل انفراج في الصراع أو هدنة. وكثرت الوثائق والثوابت والنقاط. وكانت أولاها الوثيقة الدستورية التي اتُّفق عليها في بداية الحرب بين الرئيسَين الأسد وفرنجية. وأهم تعديل فيها على مستوى الإصلاح الداخلي اقتراح المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي. تلاها النقاط الأربع عشرة، إلى الثوابت الإسلامية، إلى الوثيقة التي أقرها المجلس النيابي بالإجماع. وجميعها نصت على مبادئ عامة هي مرتكزات النظام السياسي في لبنان. ولعل أكثر ما دار النقاش حوله هو موضوع عروبة لبنان. فالمسيحيون يقرون بالعروبة هوية عامة لا يترتب عليها أي أمر سياسي معين، سوى ما يترتب على أعضاء جامعة الدول العربية وبالإجماع، محذرين أن يتحول الإقرار بالانتماء إلى العروبة مطالبة بالوحدة السياسية بين لبنان وسورية، أو بين لبنان وأي دولة عربية أخرى[٢].

وإضافة إلى الخوف من الوحدة السياسية وضياع الهوية، تخوَّف بعض المسيحيين من الخلط بين العروبة والإسلام. فالتسليم بالعروبة يعني في رأيهم القبول بسيطرة المسلمين السياسية، ومن ثَم العودة إلى التمييز بين مسلم ومسيحي، وتحويل المسيحيين إلى مواطنين ثانويين لا حقوق سياسية لهم، ويُغلبون على حقوقهم الأخرى عند كل خلاف. وقد جمع مشروع الوثيقة التي عرضت على النواب

---

[١] . رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، ص ١٨٢.

[٢] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ٦٧.

في الطائف العديد من نقاط الوفاق، التي حملتها الوثائق السابقة. إلاّ أنه حمل بعض الجديد في الصيغة الداخلية، والكثير في صيغة العلاقات بسورية[١].

والمشروع الذي طرح على النواب للنقاش يلخص مشروعات عديدة، بدأ نقاشها بين بعض المسؤولين اللبنانيين، ثم بينهم وبين المندوبين العرب، فبينهم وبين بعض المعنيين من الأمريكيين. ومن الذين أسهموا في إعداد المشروعات، وصولاً إلى المشروع النهائي: الرئيس الحسيني والرئيس الحص، ولجنة من النواب المسيحيين، اختارهم البطريرك الماروني، منهم رينيه معوض*، وجورج سعادة*، وبطرس حرب*. وعن اللجنة العربية الأخضر الإبراهيمي ورفيق الحريري، بإشراف الأمير سعود الفيصل، ووزيرا خارجية المغرب والجزائر. وعن سورية عبد الحليم خدام، وعن الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أبريل جلاسبي April Glaspie. وقد سبق المشروع النهائي مشروع، لم توافق عليه سورية، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع استعادة سيادة الدولة اللبنانية على أرضها بقواها الذاتية[٢].

---

[١] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٤٧.

***رينيه معوَض:** انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية بعد اتفاق الطائف في 5نوفمبر 1989 في مطار القليعات في الشمال، واغتيل يوم عيد الاستقلال في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، أي بعد سبعة عشر يوماً من انتخابه، بعد خروجه من القصر الحكومي المؤقت في منطقة الصنائع. انظر: عدنان محسن ضاهر: معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ١٦٤.

*جورج سعادة: سياسي لبناني، تولى رئاسة حزب الكتائب اللبنانية منذ عام ١٩٨٦حتى وفاته.

***بطرس حرب:** سياسي وحقوقي لبناني، وهو عضو في مجلس النواب اللبناني ووزير الاتصالات اللبناني السابق بحكومة الرئيس تمام سلام. انظر: عدنان محسن ضاهر: معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ١٤٩.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ٥٩.

د. مضمون مشروع الاتفاق وموقف سورية منه:

جدول (٨): موقف سورية من مشروع الاتفاق[١].

النص الذي لم توافق عليه	النص الذي وافقت عليه
تقوم القوات السورية، مشكورة، بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية، لبسط سلطة الدولة اللبنانية في **جميع الأماكن**، حيث توجد القوات السورية، في فترة زمنية محددة، **أقصاها ستة أشهر**. تتجمع خلالها القوات السورية وتتمركز في منطقة البقاع. كذلك يتم التوقيع على اتفاق يتم بموجبه تحديد مركز وحجم ومدة تواجد القوات السورية في البقاع، بين الحكومتَين السورية واللبنانية، وبرعاية اللجنة الثلاثية العربية العليا.	تقوم القوات السورية بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية، لبسط سلطة الدولة اللبنانية "**أُلغيت عبارة في جميع الأماكن**"، حيث توجد القوات السورية في فترة زمنية محددة، **أقصاها سنتان**. تقرر الحكومة السورية، بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية، في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي، في ضهر البيدر، حتى خط حمانا . المديرج . عين دارة، وفي نقاط أخرى.

إن النص الذي حذف في التعديل الأول يشير إلى رغبة السوريين في مساعدة السلطة الشرعية على بسط سلطتها في جميع المناطق اللبنانية، وليس في محل وجودها فقط. أمّا التعديل الثاني، فيعبّر عن رغبة السوريين في الإبقاء على وجودهم، ليس في البقاع فقط بل في ضهر البيدر كذلك، وعلى خط حمانا-المديرج . عين دارة، وفي نقاط أخرى. حجتهم في ذلك حماية قواتهم الموجودة في البقاع. ويتعلق التعديل الثالث بعدم رغبة السوريين في رعاية اللجنة العربية العليا للاتفاق، الذي سيعقد مع الحكومة اللبنانية، حول عدد القوات السورية، ومدة وجودها في البقاع وضهر البيدر، واستبدال المساعدة بالرعاية، شرط طلبها ومن قِبل الحكومتَين اللبنانية والسورية. ويشمل التعديل الرابع، تمديد المدة التي تقوم خلالها القوات السورية بمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها من ستة أشهر إلى سنتين. ويتضمن التعديل الخامس بتغيير صيغة قرار تجميع القوات السورية، وجعله على الزاميته في الوقت المحدد، نتيجة قرار مشترك بين حكومتَي البلدَين. ويستبدل التعديل السادس عبارة "في شتى المجالات" بعبارة "حيث تدعو الحاجة"[٢]، مما يؤكد رغبة السوريين في عقد اتفاقات تفصيلية مع

[١] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٤٣.

[٢] . جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، ص ١٦٧.

لبنان، في شتى المجالات، وليس حيث تدعو الحاجة فقط. أما التعديل السابع فيعبر عن رغبة السوريين في إجراء اتفاق أمني مباشر مع لبنان، من دون تدخّل اللجنة العربية ورعايتها.[١]

رابعاً: اتفاق الطائف:

١- مشروع وثيقة الوفاق الوطني، وبيان اللجنة الثلاثية:

بعد اجتماع اللجنة الثلاثية المكوَّنة من خادم الحرمَين الشريفَين، الملك فهد بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، والملك الحسن الثاني، عاهل المغرب، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد . أعلنت في ٣١/آب/١٩٨٩ وصول مهمتها إلى طريق مسدود، في شأن حل الأزمة اللبنانية. وكانت قد كُلفت في ٢٦/أيار/١٩٨٩ في ختام قمة الدار البيضاء الطارئة، بالعمل على إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية، في غضون ستة أشهر. فأجرت حوارات مع الأطراف المعنية بالأزمة، من خلال عدة جولات، شملت بغداد ودمشق وبيروت إضافة إلى الرباط وجُدة.[٢]

وتضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطني النقاط التالية:

أ. **على الصعيد السياسي:**

- مشروع إصلاح سياسي، يؤمّن مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين، بما يضمن التوازن بين السلطتَين التنفيذية والتشريعية في البلاد. واقتُرح كمرحلة أولى، عقد اجتماع للبرلمانيين، خارج لبنان، من أجْل التشاور والاتفاق على إعادة الحياة إلى كل المؤسسات الدستورية اللبنانية، وإجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة.
- بسط سلطة الدولة اللبنانية على كل التراب اللبناني بقواتها الذاتية، وفقاً لقرار القمة العربية غير العادية المنعقدة في الدار البيضاء.
- تحرير لبنان من الاحتلال "الإسرائيلي" وذلك بالعمل بالوسائل كافة، على تنفيذ القرار رقم ٤٢٥، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي، المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩.

---

[١] . علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٤٨.

[٢] . محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٥٨.

- تأكيد علاقات لبنان بسورية، التي تستمد قوّتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة. وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدَين، بموجب اتفاقات في شتى المجالات. وكذلك، تأكيد ألاّ يكون لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وألاّ تمثل سورية في المقابل تهديداً لأمن لبنان، بأي شكل من الأشكال[١].
-

ب. على الصعيد الأمني:

وضعت خطة أمنية شاملة لكل لبنان، تتسم خطوطها العريضة بما يلي:[٢]

- الإعلان عن حَلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، خلال مدة زمنية محددة.
- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

(١) فتح باب التطوع أمام جميع اللبنانيين من دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً، ثم توزيعهم على الوحدات، مع إلحاقهم بدورة تدريبية دورية ومنظمة.

(٢) تعزيز جهاز الأمن، بما يتلاءم وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص عبْر الحدود براً وبحراً وجواً.

(٣) تعزيز القوات المسلحة.

(٤) حَلّ مشكلة المهجَّرين اللبنانيين، والسماح لكل مهجَّر لبناني منذ عام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجِّر منه[٣].

وفيما يتعلق بموضوع العلاقات بين سورية ولبنان، حثت اللجنة على ضرورة توقيع اتفاق أمني بين حكومتَيهما برعايتها، يحدَّد بموجبه عدد القوات السورية ومراكزها ومدة وجودها في البقاع. فظهر الخلاف في وجهتَي النظر، بين اللجنة الثلاثية وسورية، خاصة في شأن مسألتَي بسط السيادة اللبنانية على كل التراب الوطني، ومستقبل العلاقات السورية . اللبنانية. إذ ارتأت دمشق أن بسط السيادة اللبنانية، هي مسألة يجب ألاّ تُحسم مسبقاً وفق فترة زمنية محددة، وإنما يجب أن تترك إلى

---

[١] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٦١.

[٢] . أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ١٢١.

[٣] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ١٢١.

ما بعد تمكُّن حكومة الوفاق الوطني في لبنان. وفيما يخص مستقبل العلاقات السورية . اللبنانية، رأت الشام أن اقتراح اللجنة لا ينسجم مع نظرتها إلى ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات من النواحي الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها[١].

كما واجَه عمل اللجنة عدة عراقيل أخرى دفعتها إلى إعلان بيانها المشار إليه آنفاً. من بينها:

- تأخر فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت والمناطق المجاورة لها.
- استمرار الحصار البحري المضروب على ميناء جونيه.
- تأكيد العديد من أعضاء مجلس النواب اللبناني ضرورة رفع الحصار قبْل الدعوة إلى اجتماع النواب، داخل لبنان أو خارجه[٢].

وتزامن ذلك مع عودة مسألة الرهائن إلى مسرح الأحداث بقوة، بعد اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد*، أحد قادة الشيعة في لبنان، وما تبعه من مقتل أحد الرهائن الأمريكيين وهو الكولونيل هيجنز "Hengs" على يد خاطفيه، الأمر الذي فتح ملف العلاقات الأمريكية . الإيرانية من جديد. إذ طالب الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني* الإدارة الأمريكية، بالإفراج عن الأرصدة المالية الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية منذ عشر سنوات والمقدرة بنحو ٢١ مليار دولار، في مقابل المساعدة على إطلاق الرهائن. إلاّ أن الإدارة الأمريكية أصرّت على ضرورة إنقاذ الرهائن بلا شروط

---

[١] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٥٣.

[٢] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٦٤.

***الشيخ عبد الكريم عبيد:** مسؤول ملف العمل الاجتماعي في حزب الله. قامت إسرائيل باختطافه من منزله في ٢٨/ ٧/ ١٩٨٩، وتم التحقيق معه في عدة أمور أهمها خطف الجنديين الإسرائيليين عام ١٩٨٦ بما أنه كان مسؤولاً في جنوب لبنان، بقي في الأسر ١٥ عاماً إلى أن تم تحريره. انظر: سعد سعدي: معجم الشرق الأوسط (العراق-سوريا-لبنان-فلسطين-الأردن)، ص ٣٤٢.

***علي أكبر هاشمي رافسنجاني:** سياسي ورجل دين إيراني. حكم عليه بالسجن عدة مرات في فترة حكم شاه إيران. بعد انتصار الثورة الإسلامية شغل مختلف المناصب بما في ذلك رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين (١٩٨٩-١٩٩٧). اشتهرت فترة رئاسته بمرحلة الإعمار والبناء الاقتصادي. طوال مدة رئاسته للجمهورية عمل بجدّ لإعادة إعمار إيران بعد ما خلفته الحرب وبنى السدود لتأمين الكهرباء، وأسس المشروع النووي لإيران والمراكز الخاصة بتصنيع الصواريخ المتطورة، وحاول تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة والعالم التي تضررت طوال فترة الحرب. انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٧، ص ٢١٠

مسبقة، ومن دون أي تنازلات، لأن مثل هذه التنازلات من شأنه أن يدفع عناصر أخرى مستقبلاً إلى اختطاف رهائن أمريكيين آخرين، ومقايضتهم بمزيد من التنازلات[١].

ج. على صعيد العلاقات اللبنانية . السورية:

اهتم اتفاق الطائف بتحديد نوعية العلاقات السورية . اللبنانية في إطار وجود مصالح بين البلدَين، نعتها مشروع الوثيقة بأنها مصالح استراتيجية مشتركة. بينما أصرّ الفريق الكتائبي ومعه الموارنة بصورة عامة، على عدم استراتيجية تلك المصالح، وتقديرها مصالح مشتركة بالأخوّة لا بالاستراتيجية. أمام إصرار رئيس حزب الكتائب على موقفه، وافق المؤتمِرون على استبدال عبارة "المصالح الأخوية المشتركة"، بعبارة "المصالح الاستراتيجية المشتركة"، فكان التعديل الأول في نص مشروع العلاقات. أما التعديل الثاني، فهو الإصرار من قِبل المؤتمِرين على وضع الاتفاقات المزمع عقدها بين لبنان وسورية، في إطار سيادة كلٍّ من البلدَين واستقلاله. وأصبح النص بعد التعديل: "سوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، مما يحقق مصلحة البلدَين الشقيقَين، في إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلاله"، بعد أن كان: "وسوف تجسّده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، مما يحقق مصلحة البلدَين الشقيقَين". فأكد المؤتمِرون مجدداً وضع العلاقات بين لبنان وسورية في إطار الاستقلال والسيادة، معبّرين بذلك عن قلقهم الدائم وهاجسهم الأساسي، هاجس استعادة الاستقلال والسيادة[٢].

رفض مؤتمر الطائف نظرية الحقوق المشروعة للدول الكبيرة في الدول الصغيرة المجاورة لها، وأصرّ النواب المؤتمِرون على سيادة لبنان الكاملة والغير المنقوصة، خاصة وأن لهذه السيادة شرعية مستمدة من الشرعية الدولية، التي تعترف بسيادة الدول على أراضيها سيادة كاملة تامة. فضلاً عن أن الشرعية الدولية، هي السلاح الذي حمله مؤتمر الطائف في وجْه الاحتلال الإسرائيلي لجنوبي لبنان، مصرّاً على اتفاق الهدنة والحدود المعترف بها دولياً، وتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن، وحقوق الشعب اللبناني في الدفاع عن أرضه بكافة الوسائل المتاحة، وواجب الدولة في تحرير الأرض كاملة. وقد رفض مؤتمر الطائف الربط بين الانسحاب الإسرائيلي والانسحاب

---

[١] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ٦٧.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٦٧.

السوري والتزامن بينهما، إذ رأى الوجود الإسرائيلي احتلالاً غير مشروع للأرض، يمكِن مواجهته باللجوء إلى الشرعية الدولية أو بالحرب لتحرير الأرض. أمّا الوجود السوري، فيجب أن توضع له أصول وقواعد، تتفق عليها بيروت ودمشق في الإطار العربي الذي يجمعهما في ظِل الانتماء القومي، ومن خلال المنظمة الإقليمية العربية وهي جامعة الدول العربية[١].

وانطلاقاً من الانتماء القومي، ومن خلال الإطار العربي، عمل مؤتمر الطائف على معالجة العلاقات اللبنانية ـ السورية، والوجود العسكري السوري في لبنان. فنظّم الانسحاب السوري وفقاً لخطة مرحلية محدَّدة. المرحلة الأولى، تقضي بانسحاب القوات السورية من جميع المناطق اللبنانية الموجودة فيها، انسحاباً عسكرياً وأمنياً تاماً إلى منطقة البقاع، ومداخل البقاع الغربي، وإلى ضهر البيدر، على خط ممتد من عين دارة إلى المديرج، فحمانا. ويكون انسحابها في مصلحة القوات الشرعية اللبنانية من جيش وقوى أمن، وتساعد هذه القوات على بسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها كاملة. وتنتهي المرحلة الأولى بعد مرور سنتين على إقرار الإصلاحات الدستورية. تساعد القوات السورية خلالهما الدولة اللبنانية على بسط سلطتها بقواتها الذاتية على المناطق اللبنانية كافة. وفي نهايتهما تنسحب وتعيد تجميع قواتها في منطقة البقاع. أما المرحلة الثانية، فتبدأ بعد إعادة تجميع القوات السورية في المواقع الجديدة، ووفقاً لاتفاق بين الحكومتَين اللبنانية والسورية، يحدد مدة بقاء الجيش السوري في البقاع ومداخل البقاع الغربي، وحجم قواته، وعلاقتها بسلطات الدولة اللبنانية في أماكن وجودها[٢].

وكان واضحاً في المؤتمر أن القوات السورية الموجودة في البقاع لأسباب دفاعية في وجْه إسرائيل، سيكون وجودها عسكرياً محضاً ولا علاقة لها بالوضع الأمني اللبناني، حتى في منطقة وجودها، لأن الشأن الأمني يصبح حصراً من مهام قوات الشرعية اللبنانية الذاتية. وفي حال تعثّر الاتفاق بين بيروت ودمشق، يمكِن طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العربية العليا على إنجازه. وأما العلاقات اللبنانية ـ السورية فرسمها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة المميزة، والأخوّة والتعاون بين بلدَين شقيقَين، وفي إطار سيادة كلٍّ منهما واستقلاله، على أن تُجسّد في اتفاقات تفصيلية وفقاً للحاجة[٣].

---

[١] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٦١.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ٧٤.

[٣] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٧٢.

٢- الوفاق الوطني:

عند نقاش إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة، المدنية والعسكرية، أُثيرت من قِبل رئيس حزب الكتائب الدكتور جورج سعادة، مسألة عدم إقبال المسيحيين على التطوع في الجيش وقوى الأمن. وتخوف من إخلال كبير بالتوازن، إذا ما أصبح الجيش وقوى الأمن بأغلبية عناصرهما من المسلمين، قبْل أن تكون العصبيات الطائفية قد أُزيلت من النصوص والنفوس. الأمر الذي يهدد العيش المشترك والتوازن الداخلي والوفاق الوطني، وكل ما يحفظ الكيان اللبناني. وقد لقي تحفّظ رئيس حزب الكتائب تجاوباً من قِبل المؤتمِرين من منطلق الحرص على الوفاق الوطني والتوازن الداخلي، خاصة في المرحلة الانتقالية لإلغاء الطائفية، وقبْل أن يرافق إلغاءها من النصوص إلغاؤها من النفوس.[١]

وفي المقابل، أجمع المؤتمِرون على أن هذا التحفظ، يجب ألاّ يعوق مبدأَي الأهلية والاختصاص في تولّي الوظائف العامة. فاعتمدت قواعد وأسُس تحمي الوفاق والتوازن الوطنيَّين، ولا تمس بمبدأَي الأهلية والاختصاص، فكان الاتفاق التالي:

١. يقتضي التعيين في الوظائف العامة مباراة، يؤخذ بنتائجها، أيّاً كانت هذه النتائج، من دون مراعاة للتوزيع الطائفي. فيكون الاختصاص والأهلية قد غلبا في المستويات العامة من الوظيفة العامة، وفي المراكز الإدارية الفاعلة.

٢. يُكتفى في الوظيفة العامة بامتحان عادي، أي لا إلزام للإدارة بالتقيد بترتيب الناجحين وفقاً لعلاماتهم وإنما لها حق الاختيار من بين الناجحين. وتراعى مقتضيات الوفاق الوطني بين الناجحين. ويعيَّن بالأفضلية وبالتساوي الناجحون من المسيحيين والمسلمين حتى استنفاد حاجة الإدارة، فإن لم تستنفد في إطار التوازن يستكمل التعيين ولو خارج الإطار الطائفي[٢].

هكذا حدِّد العمل على إلغاء الطائفية السياسية في وثيقة الوفاق الوطني، كهدف وطني أساسي وضعت له آلية عمل معينة، قوامها هيئة وطنية تقترح خطة مرحلية، وتدابير تُعرض على المجلس النيابي لبتِّها. وتبدأ هذه الآلية بعد انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة، أي أنها ستبدأ مع المجلس المنبثق من انتخابات ١٩٩٢. ويرأس الهيئة رئيس الجمهورية. ويشترك في عضويتها

---

[١] نواف سلام: اتفاق الطائف، ص ٧٥.

[٢] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ١٣٠.

رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، يعيّنهم المجلس النيابي. وتكون مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بإلغاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلسَي النواب والوزراء لبتِّها، اعتماداً أو رفضاً، ووضع خطة على أساسها تتولى الهيئة رعاية تنفيذها.[١]

٣- مضمون اتفاق الطائف ومِحوَراه:

لاتفاق الطائف محوران أساسيان: الإصلاح، والعلاقات بسورية، مبنّيان على قاعدة إنهاء حال الحرب، ومرتبطان بشبكة وثيقة متلازمة: لا سيادة، ولا استقلال، من دون إعادة نظر أساسية في النظام، تثبيتاً للمساواة والمشاركة. وفي المقابل، لا تعديل في النظام، إلاّ بشرط تأمين استعادة الاستقلال والسيادة. معادلة وتلازم، فرضتهما الأطراف اللبنانية والسورية المتداخلة والمتشابكة، ليُصبحا أساساً للمشروع المقدَّم للمناقشة، والاتفاق عليه في الطائف[٢].

- **رؤية اتفاق الطائف للكيان والمجتمع في لبنان:**

أ. الكيان اللبناني:

شمل اتفاق الطائف مقدمة للدستور، تحتوي على المبادئ والأُسُس التي يجب أن يُبنى عليها الكيان والمجتمع والنظام السياسي في لبنان. إذ لم يكن للدستور مقدمة، وكانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام، تُستخلص من نصوص موادّه، حتى ظهرت صراحة في الطائف، وشكلت أساس بنيان الاتفاق. وهي تشكل اليوم جزءاً لا يتجزأ من الدستور، ولها فاعلية الدستور تماماً ومنها: "لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه ..."[٣]. أي أنه ليس دولة فحسب إنه وطن، أي شعب وأرض لهما دولة. إنه كيان قائم بذاته شعباً وأرضاً. وللمرة الأولى ينال لبنان باتفاق أبنائه، بخاصة مسلموه، وموافقة العرب كلهم أجمعين، والعالم بأسْره اعترافاً بكينونته كوطن. وللمرة الأولى، يقر لبنان بإجماع أبنائه، بخاصة مسيحيوه، بعروبته وانتمائه العربي.[٤]

---

[١] . علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٦٧.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٧٥.

[٣] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٧٣.

[٤] . محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٦٤.

ولا شك أن هذه القرارات تُعَدّ إنجازات تاريخية حققها مؤتمر الطائف، وأنهى بها صراعاً عقائدياً-سياسياً رافق لبنان منذ تأسيس دولته المستقلة. صراع استمر بين تيارين، أحدهما يدعو إلى الوحدة العربية أو السورية، منكراً على الكيان اللبناني أصالته، ويرى وجوده اختراعاً استعمارياً. والآخر ينفي أي صِلة للبنان بالعروبة، ويرجعه تاريخياً إلى الفينيقيين الكنعانيين، وهو جغرافياً حلقة وصْل بين شرق وغرب؛ جسر تواصل صِلته بالغرب على قدر صِلته بالشرق.[١]

ب. المجتمع اللبناني:

أما المجتمع الذي رسمه المؤتمِرون في الطائف، فهو مجتمع موحَّد يشهد تعدداً طائفياً. ومن باب العدالة أكد مؤتمِرو الطائف مطلبَين أساسيَّين: مطلب الإنماء المتوازن، والعدالة الاجتماعية. "فالنظام الاقتصادي الحر، يكفل المبادرة الفردية، والملكية الخاصة، والإنماء المتوازن للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فهو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، واستقرار النظام". وارتبطت خصوصيات الاقتصاد اللبناني، التي تشبث بها مؤتمِرو الطائف، بالسرية المصرفية، وحرية القطع، واحتياطي الذهب. وفيما يتعلق بخصوصيات البنية المجتمعية للبنان، أَولى اتفاق الطائف شؤون التربية والتعليم والإعلام وحرية الرأي، اهتماماً خاصاً، وذلك لدورها في إذكاء حدّة الحرب الأهلية. فأكد أولوية العِلم وتوفيره للجميع، وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل، هذا إلى جانب تأكيد حرية التعليم، وحماية التعليم الخاص. ورأى المؤتمِرون أن كتاب التاريخ يجب أن تُعاد صياغته وتوحَّد، لضمان توحيد الذاكرة الاجتماعية، فهو خطوة مهمة على طريق الانصهار الوطني، وتعزيز الانتماء. وفي الوقت عينه ألحّ المؤتمِرون على الانفتاح الثقافي والروحي. أمّا بالنسبة إلى الإعلام، فقد أشار الاتفاق إلى إعادة تنظيمه، في إطار الحرية المسؤولة، بما يخدم التوجهات الوفاقية، وإنهاء حالة الحرب[٢].

---

[١] . غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٨٦.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٧٩.

- **النظام السياسي، في اتفاق الطائف:**

أ. أُسُسه العامة:

نصَ اتفاق الطائف على أن لبنان جمهورية ديموقراطية نيابية، وأن الشعب مصدر السلطات، كما أن النظام قائم على فصْل السلطات وتوازنها وتعاونها. ونصّت مقدمة الدستور اللبناني التي وضعت في الطائف، على شكل النظام السياسي. وللمرة الأولى في تاريخ لبنان يكون هناك مقدمة للدستور، تنص على المبادئ والقواعد العامة، وتُعَدّ جزءاً أساسياً منه، ولها فاعلية موادّه. ونصّ اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق وعلى الطوائف الدينية كذلك، وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية ويمثّل هؤلاء النواب الشعب في مجلس النواب، مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. واللافت أنه لا يوجد في أي نظام ديموقراطي نيابي مناصفة بين أعضاء المجلس النيابي تبعاً لدينهم، أو وفقاً للنسبة العددية لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانية، ديموقراطية تمثيلية صحيحة في شأن توزيع السلطات، إلا أنها بخصوص تولّي هذه السلطات فهي ديموقراطية نيابية، اصطلاحية، مركبة، وليست عددية بسيطة كما في الأنظمة الديموقراطية النيابية. والسلطات في لبنان لها خصوصيتها الفريدة، إذ إن توزيع رئاساتها بين الطوائف، لا مثيل له في أي بلد آخر. بعض البلدان (غير الديموقراطية) تحصر الرئاسة في طائفة أو دين. أمّا في لبنان، فالرئاسات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس) محصورة في طوائف معينة، وكذلك نيابة الرئاسات[١].

ب. مبادئه:

نصَ اتفاق الطائف على عدد من المبادئ ضماناً لعدم تجدد الحرب الأهلية، من بينها إلغاء هيمنة طائفة بعينها على الطوائف الأخرى، وهي الطائفة المارونية المهيمنة بوساطة رئيس الجمهورية الماروني الممسك بالسلطة الإجرائية، بل المحتكر للسلطات الأساسية كافة خارج إطار المسؤولية والمؤسسات: من السلطة السياسية (في مجلس الوزراء)، إلى السلطة العسكرية (بوساطة قائد الجيش)، إلى السلطة الأمنية (بوساطة مديرَي الأمن العام والاستخبارات)، إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان)، إلى السلطة القضائية (مدعي عام التمييز والرئيس الأول)، إلى السلطة التوجيهية والإعلامية (رئيس الجامعة ومدير الإعلام).وقد ألغت وثيقة الوفاق في الطائف هذه الهيمنة، فعادت السلطات كلها إلى المؤسسات الخاضعة لمجلس الوزراء. وهو ما حقق المناصفة في الحكم، بين

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت ١٩٩٣، ص ٤٥.

المسلمين والمسيحيين، والمناصفة في كل من المجلس النيابي ومجلس الوزراء، فتحققت مشاركة جماعية في الحكم[١].

هكذا يمكن القول، إن أهم الأُسُس التي ركز فيها اتفاق الطائف، فيما يتعلق بالمؤسسات وصلاحياتها، تمثلت في إلغاء الهيمنة، وتثبيت المشاركة، وإقرار المناصفة، وحكم الجماعة، والأكثرية المركبة بطلب الثلثَين.

- **اتفاق الطائف والتغيير المؤسسي:**

أ. رؤية اتفاق الطائف لرئاسة الجمهورية:

تحوَل رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية، إلى رئيس للدولة. فهو يعمل وفقاً لاتفاق الطائف على السهر على احترام الدستور، والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. كما يعمل على تحقيق هذه الغاية، وفقاً لأحكام الدستور، بممارسة صلاحيات محدَّدة، فصّلها الاتفاق والدستور الجديد. وأعطته رئاسة الدولة حق رئاسة المؤسستَين الأساسيتَين، وهما مجلسَا النواب والوزراء، وبحكم هذه المهمة فإن رئيس الجمهورية مسؤول عن علاقاتهما. فهو يصدر القوانين، وله أن يطلب إعادة النظر فيها منفرداً من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء، مكتفياً باطلاعه عليها فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيساً للدولة، وراعياً لمؤسستَي مجلس الوزراء ومجلس النواب. ويمارس رعايته لمجلس النواب منفرداً وفقاً لأصول وقواعد الدستور. وله أن يصدر أي تشريع، وإن أصرّ المجلس على رفض إصداره. إلاّ أنه بممارسة هذه الصلاحية لابد من الحصول على أكثرية عددية ونصاب معيّنين، يطمئن معهما رئيس الجمهورية إلى حسن التدبير المتخذ. إضافة إلى رد القوانين نتيجة رعايته للمجلس النيابي، أُعطي رئيس الجمهورية صلاحية مقابلة، تتعلق برعايته لمجلس الوزراء. وهي صلاحية رد قرارات مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغها، إن رأى فيها تعارضاً مع مصلحة الدولة، أو مع أحكام الدستور. وهو يحيل مشاريع القوانين المقررة في مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها[٢].

---

[١] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٧٢.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٠٢.

ومُنح رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها، وإبداء الملاحظات والرأي في كل أمر يطرح، والمشاركة في النقاش من دون حق التصويت في المجلس؛ لأنه ليس منه بل هو فوْقه، لكونه رئيساً للجمهورية. فرئيس الدولة وفق تعديل الطائف، يُعَدّ رئيساً لمجلس الوزراء، كما هو رئيس لمجلس النواب، ولكن بصفته رئيساً للدولة، وليس رئيساً مباشراً لهاتَين المؤسستَين، لأن لهما رئيسَين مباشرَين. ورعاية الرئاسة لمجلس الوزراء، خولّت رئيس الجمهورية دعوته استثنائياً، بالاتفاق مع رئيس الحكومة. وله عرض أي طارئ على مجلس الوزراء خارج جدول الأعمال. وهكذا أصبح مجلس الوزراء مجتمعاً، هو السلطة الإجرائية. ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول في الصلاحيات، فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزِمة، يشهد على نتائجها رئيس المجلس النيابي، ويسمي رئيس الجمهورية بنتيجتها رئيس الحكومة، ويصدر مرسوم تعيينه منفرداً[١].

وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، وهو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء، يصدر رئيس الجمهورية مراسيم تشكيل الحكومة. بعد أن كان يعيِّن الوزراء ويسمي من بينهم رئيساً، بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الإجرائية المنوطة به وحده. وكان يعيّن معاونين له في الحكم. أما اليوم، فهو ينفذ رغبة المجلس النيابي (أي رغبة الشعب) في اختيار "شركاء حكم في مجلس جماعي". وبصفته رئيساً للدولة مُنح رئيس الجمهورية صلاحيات تتيح له تمثيل الدولة، كل الدولة[٢].

أما المهمة التي أُسندت إلى رئيس الجمهورية، وهي مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، فقد أعطته صلاحية محدودة، وهي أن يرأس المجلس الأعلى للدفاع، الذي يجتمع لدى تهديد استقلال لبنان أو وحدته أو سلامة أراضيه. أمّا القيادة العليا للقوات المسلحة، فنالها لكونه رئيس الدولة، ورمز الوطن. فلم يعطِه اتفاق الطائف أي سلطة مباشرة على هذه القوات، فسلطة القرار بالنسبة إليها تعود إلى مجلس الوزراء لأنها تخضع لسلطته بحكم الدستور، وسلطة تنفيذ القرار تعود إلى الوزراء المختصين، والموظفين الآخرين ضمن نطاق القوانين[٣].

هكذا رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة، ورئيس جميع مؤسساتها. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب، لا رئاسة مباشرة. هو حكم بين

---

[١] نواف سلام: اتفاق الطائف، ص ٨٢.

[٢] عارف العبد: لبنان والطائف، ص ١٨١.

[٣] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف ، ص ٥٢.

المؤسستَين الرئيسيتَين: مجلس النواب ومجلس الوزراء. يصوب مسارهما وعملهما بموجب صلاحيات محددة، فهو حامٍ للحدود والأرض والاستقلال، يرأس المجلس الأعلى للدفاع ويدعو استثنائياً مجلس الوزراء إلى الانعقاد، ويرأس جلسته. وهو ممثل للدولة برّمتها، وله وحده أن يمثلها بأسْرها. ويعتمد السفراء ويفاوض الدول ويمنح العفو الخاص. وقد عكس هذا الواقع في مجمله، تراجعاً لسلطة رئيس الجمهورية الماروني، لحساب رئيس الوزراء المسلم السُّني.

ب. مجلس النواب وتعديلات الطائف:

لم يعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب، فهو السلطة التشريعية، ويمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها. وربما كانت التعديلات الأساسية هي تلك المتعلقة بحل رئاسة المجلس، وبمدة رئاسته، وبإنشاء مجلس للشيوخ.

والهدف من هذه التعديلات هو تحقيق التوازن بين السلطات والرئاسات الموزعة توزيعاً طائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم والتعاون المطلوب بين المؤسسات والرئاسات، فرضا إعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس، تأكيداً على إلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية والطائفة التي تمثلها، وعلى استمرارية رئاسة المجلس النيابي والطائفة التي تمثله. إضافة إلى تحديد الحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طلب حل مجلس النواب. وحددت بثلاث حالات فقط: عدم الاجتماع، رد الموازنة، والإصرار على تعديل الدستور. وعدا ذلك لا يحل مجلس النواب. مما يعزز دوره وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية، وفقاً لتصور النواب المؤتمِرين في الطائف. أمّا التعديل الثالث المتعلق بمجلس الشيوخ، فيرتبط بأفق السعي الجادّ إلى انصهار وطني تام، يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط غير مركب[١].

ما أقره اتفاق الطائف إذاً هو تعزيز للسلطة التشريعية، من خلال ضمان الاستقرار في رئاستها، بما يؤمن التوازن مع استقرار رئاسة الجمهورية. فقد تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني، لا طائفي، ومجلس للشيوخ، يحفظ ذاكرة الوطن وخصوصياته ويمثل العائلات الروحية. وتنحصر صلاحياته في الأساسيات التي تهم الوطن والدولة بشؤونهما العامة، لا بشؤون الحكم والشؤون اليومية.

[١] نواف سلام: أبعد من الطائف، مقالات في الدولة وفي الإصلاح، دار الجديد، بيروت ١٩٩٨، ص ١٥.

ج. مجلس الوزراء والتمثيل العادل للطوائف:

عُدّ مجلس الوزراء السلطة التي تناط بها السلطة الإجرائية. ويتمثل فيه مختلف الطوائف تمثيلاً عادلاً. أمّا صلاحياته وفقاً لاتفاق الطائف فهي:

(١) وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

(٢) السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.

(٣) الإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء. وهو السلطة المقررة، التي تخضع القوات المسلحة لقراراتها.

(٤) تعيين موظفي الدولة، وصرفهم وقبول استقالتهم[١].

حدد مؤتمر الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله، بطريقة المشاركة بين الطوائف وفقاً لتمثيل عادل. فبعد مؤتمر الطائف، أصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء تمثيلاً عادلاً. فأصبح من غير الممكن تشكيل حكومة يقلّ عدد أعضائها عن أربعة عشر عضواً، كي تمثّل فيها الطائفة الأرمنية. وقواعد التأليف عرفاً: المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والمساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث: الموارنة والسُنَّة والشيعة، والمساواة بين طائفتَي الدروز والروم الكاثوليك، إلى جانب تمثيل جميع الطوائف الأخرى. كما أن أهم إنجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف هو تقرير الصيغة الجماعية للحكم، استناداً إلى قاعدة المشاركة والعدل، وتقرير الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة: من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وإمعاناً في الحرص على أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسساتي، وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي، تكفل تحوله إلى حكم مؤسساتي. ففرض مقراً خاصاً لمجلس الوزراء، وأميناً عاماً له. كما فرض وضع محضر لجلساته يوقعه رئيسه. كذلك وضع أصولاً لانعقاد جلساته واتخاذ القرارات فيه، تتمثل في ضرورة وضع جدول أعمال محدد، وانعقاد الجلسة بنصاب ثلثَي أعضاء المجلس، لأن الأمور الأساسية والخلافية يقتضي إقرارها أكثرية الثلثَين[٢].

وقد درست هذه النصوص بعناية فائقة في مؤتمر الطائف، اقتناعاً بأن مقتضيات الوفاق، واستمرار العيش المشترك، والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهائي، تقتضي كلها دراية كبرى بتأليف

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٥٧.

(2)

الحكومات وممارساتها للحكم. ويمكِن القول، إن اتفاق الطائف قلّص صلاحية رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية، فأصبح دوره تمثيلياً، بل صار رئيساً للدولة ورمز وحدتها. وهو إن بقي القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع، فإن نفوذه فيهما مرتبط بقرارات الحكومة.[١]

وقضى اتفاق الطائف ألاّ يترأس رئيس الجمهورية جلسات مجلس الوزراء بشكل دَوري، مثلما كان يحدث قبل عام ١٩٨٩، بل عندما يرغب فقط، ولا يحق له التصويت، ولا يمتلك في قرارات الحكومة، إلاّ حق النقض (الفيتو) لتأجيلها. وأمسى غير قادر على اتخاذ قرار منفرد بتعيين رئيس الحكومة، بل هو ملزَم بالتشاور في هذا الشأن مع مجلس النواب، كما لا يحق له عزل أو إقالة الحكومة[٢].

وفي المقابل تعاظم دور رئيس الحكومة؛ فهو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء، وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، ويوقع كل المراسيم، باستثناء مرسوم تعيينه. ولكن يحق لمجلس النواب إقالته. كما جرى تدعيم دور رئيس مجلس النواب، فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربع سنوات، أي طيلة دورة كاملة للمجلس. ويتولّى الثلاثي الأكبر في لبنان والذين يطلق عليهم الرؤساء الثلاثة، رئيس الدولة، رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، تعيين المائة والعشرين شخصاً الذين يشغلون أرفع مناصب الإدارة، على أن يكون المعيار الأساسي للاختيار طائفياً[٣].

على هذا النحو، استمرت الطائفة المعيار الأساسي الذي يحكم الحياة السياسية والنخبة في لبنان. وبينما كان الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣، قضية بين طائفتَين، الموارنة والمسلمون. فإن ميثاق الطائف استبدل بثنائية الحكم الماروني . السُّني، جهازاً جماعياً يتألف من كل الطوائف، وعليه اتخاذ قرارات توافقية بينها. وقاد ذلك التغيير النسبي في وزن الطوائف الاجتماعي-السياسي بدوره إلى رفع عدد أعضاء مجلس النواب من ٩٩ عضواً قبْل الطائف، إلى ١٠٨ أعضاء في مطلع أيار/١٩٩١، وإلى ١٢٨ عضواً في تموز/١٩٩٢.

---

[١] . غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٨٨.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١١٦.

[٣] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٢٢.

٤- الأوضاع ما بعد الطائف:

توصل النواب اللبنانيون في ٢٣/تشرين الأول/١٩٨٩ إلى صيغة للوفاق الوطني؛ على أن يعقد المجلس النيابي لانتخاب رئيس الجمهورية في موعد أقصاه ٧/تشرين الثاني/١٩٨٩ تمهيداً لتشكيل حكومة وفاق وطني، تستعيد شرعية الحكم المركزي، وتبسط سلطة الحكومة المركزية على جميع أنحاء لبنان، وتحل الميليشيات خلال ستة أشهر. وبالفعل نجح مجلس النواب في عقد جلسة خاصة في مطار القليعات صباح يوم الأحد ٥/تشرين الثاني/١٩٨٩ وانتخاب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، والذي اغتيل في ٢٢/تشرين الثاني/١٩٨٩ وتولى إلياس الهراوي رئاسة الجمهورية خلفاً له[١].

وكان اتفاق الطائف وعودة المؤسسات الشرعية إلى لبنان من العوامل الحاسمة التي وضعت بالفعل نهاية للمأساة اللبنانية. إذ توقفت الحرب بعد خمسة عشر عاماً من القتال، وشرعت الحكومة في لبنان تستعيد زمام الأمور. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٠ تمكن الرئيس اللبناني من إصدار التعديلات الدستورية التي وردت في اتفاق الطائف والحصول على موافقة مجلس النواب عليها، مما كان إيذاناً ببدء عهد جديد للجمهورية في لبنان. كما حقق الرئيس اللبناني التعهد الذي أخذه على نفسه يوم تسلّمه الحكم، بإنهاء تمرد العماد ميشيل عون[٢].

وبعد فرار العماد عون إلى السفارة الفرنسية طالباً اللجوء السياسي، أعلن قرار حلّ الميليشيات المسلحة، والتي وافقت على حلّ نفسها وتسليم أسلحتها تدريجاً للجيش اللبناني. وبعد إنهاء تمرد عون ببضعة أسابيع استقالت حكومة سليم الحص المصغرة (١٤ وزيراً)، وحلت محلها في ٢٤/كانون الأول/١٩٩٠ حكومة وفاق وطني جديدة موسعة (٣٠ وزيراً) برئاسة عمر كرامي، شقيق رئيس الوزراء الأسبق رشيد كرامي. وقد ضمت الحكومة الجديدة قيادات الميليشيات لتكون حكومة وفاق، تضم كل القوى السياسية الرئيسية في البلاد. ولكن الجبهة اللبنانية (الكتائب والقوات اللبنانية) اعترضت على تشكيلها ورفضت المشاركة فيها، بحجة أنها تفتقد التوازن الطائفي. ولكن ذلك لم يمنع الشرعية اللبنانية من المضيّ قُدُماً في تنفيذ اتفاق الطائف لإعادة السلام إلى لبنان[٣].

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٦٤.

[٢] أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، ص ١٤٢.

[٣] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٧٩.

إن خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر الطائف، لم ترد مستقلة عن محتوى الحلول المقترحة، وإنما وردت مبعثرة في النص، على أنها تشكل تصوراً متكاملاً يمكن تلخيصه على النحو التالي:

بعد التصديق على الوثيقة التي اصطُلح على تسميتها "وثيقة الوفاق الوطني"، نشط السعي إلى تأمين إجماع الأطراف كافة عليها، خاصة العماد ميشيل عون. واتُّخذت هذه الخطوة بناء على إصرار النواب المسيحيين، ورغبة النواب الآخرين في الوفاق التام. واضطلع بها مندوب اللجنة العربية، الأخضر الإبراهيمي، إلا أنه جُوبِهَ بالرفض. فكان لا بدّ من السعي إلى تأمين مكان آمن لانعقاد المجلس النيابي استكمالاً لخطوات التنفيذ، وعلى رأسها انتخاب رئيس للجمهورية، ثم تشكيل حكومة وفاق وطني تتولّى وضع الاتفاق موضع التنفيذ.[١]

تمثلت خطوة التنفيذ الأولى، في صياغة الإصلاحات التي يحتاج تطبيقها إلى تعديل دستوري، وتصديقها من قِبل المجلس النيابي، ثم استكمال المجلس النيابي بالتعيين. فوضعت خطة أمنية مدتها سنة واحدة، تتسلم خلالها القوى المسلحة اللبنانية الأمن في جميع مناطق لبنان، فتُحل الميليشيات وتسلّم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، والتي تستفيد منها في تعزيز القوات المسلحة. ويُفتح باب التطوع في قوى الأمن الداخلي لزيادة عددها وتشكَّل وحدات توزَّع على المناطق. وإن ازداد عدد المتطوعين نظراً إلى تطوع عناصر الميليشيات، تُنشأ منهم وحدات تدخّل، وحرس حدود.[٢]

خلال هذه الفترة يعاد بناء الجيش وتوحيده، ليؤمّن أمرَين أساسيَّين: أولهما الإسهام في الدفاع الفاعل في مواجَهة أي عدوان إسرائيلي على لبنان أو على سورية. وثانيهما، الإسهام في مؤازرة قوى الأمن على بسط سيادة الدولة، بالقوى الذاتية على كامل الأراضي اللبنانية.

وبعد حل الميليشيات يبدأ العمل على إعادة المهجَّرين، إلى المناطق التي هجِّروا منها. ثم انسحاب القوات السورية إلى البقاع، واقتصار دورها على وجود عسكري دفاعي محض. ويلي ذلك إجراء تقسيمات إدارية فإجراء انتخابات نيابية جديدة.

وبموازاة هذه الخطوات التوحيدية والأمنية، توضع خطة إنمائية شاملة، تعهدت اللجنة الثلاثية باسم العرب أجمعين، بدعمها والإسهام في تمويلها. ويبادر المجلس النيابي الجديد إلى إنشاء الهيئة الوطنية المنوط بها دراسة واقتراح الوسائل المؤدية إلى إلغاء الطائفية. كما يُنشأ مجلس اقتصادي

---

[١] . محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، ص ٣٧٥.

[٢]. جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١١٧.

اجتماعي، إلى جانب المجلس النيابي، لتأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والعمالية وسائر قوى الإنتاج في مسيرة السلام وإعادة الإنماء[١].

أ. نجاح الجيش اللبناني في توحيد العاصمة بيروت:

رأى مجلس الوزراء ضرورة تحقُّق أمرَين أساسيَّين في عملية استعادة وحدة لبنان:

(١) توحيد العاصمة وتوسيع نطاقها، واستتباب الأمن فيها، والبدء انطلاقاً منها ببسط سلطة الدولة.

(٢) توحيد الجيش من الفور، ووضع الخطة اللازمة لذلك وتنفيذها في أسرع وقت[٢].

كانت منطقة الأشرفية ومناطق الضاحية الشمالية تحت سيطرة القوات اللبنانية. في حين كانت الضاحية الجنوبية تحت سيطرة حزب الله. أمّا منطقة المَتْنَين فكانت تحت سيطرة الجيش اللبناني والجيش السوري، وبعض الحزبيين. وفي بيروت الغربية، انتشرت مكاتب للميليشيات كافة.[٣]

وقرر مجلس الوزراء بسط السلطة الشرعية في بيروت الكبرى، من نهر الكلب إلى جسر الدامور، على الساحل، وإلى المتنين في الجبل. وكلف لجنة من وزيرَي الزراعة والدفاع بالاتصال مع الأطراف المعنيين، تمكيناً للجيش من الانتشار في جميع المناطق من دون استثناء، وبسط سلطة الدولة بسطاً فعلياً لا بالتراضي. وبادرت اللجنة من الفور إلى الاتصال مع جميع القوى والتي أعلنت بدورها استعدادها الكامل لذلك. بيد أن اللجنة واجهت صعوبات كبيرة، إذ عاقت تعديات الميليشيات التابعة لسورية، المفاوضات مع القوات اللبنانية، كما أضعفت إمكانات لجنة الوزيرَين التفاوضية. يضاف إلى ذلك، أن العداوة الحديثة بين الجيش والقوات اللبنانية والعداوة الدموية السابقة بينه وبين الحزب التقدمي الاشتراكي، شكلتا العقبة الرئيسية الثانية. وكان لابدّ في البداية أن يُحسَن اختيار وحدات الجيش، التي ستمارس بسط سلطة الدولة بما لا يفسح المجال لتجاوز حدّ السلطة وممارسة الانتقام والقهر. فتقرر أن تدخل المناطق الشرقية قوات اللواء الثاني، مع كتيبة من عناصر الجيش التي لم

---

[١] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٧٨.

[٢] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٢٨.

جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٧٨.

[٣] . غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٩٣.

تشارك في القتال ضد القوات، وتجمعت في كسروان. وأن تدخل مناطق عالية والدامور قوات اللواء الحادي عشر[١].

وفي أواخر عام ١٩٩٠ اتُّفق على خطة بيروت. وعقد اجتماع في المقر الرئاسي، حضره إلى جانب الرئيس وبناءً على طلبه، وزير الدفاع، وقائد الجيش، والعميد غازي كنعان، ووفد من القوات برئاسة نادر سكر. بحث فيه تفاصيل انتشار الجيش وانسحاب القوات. فأزيلت في اليوم التالي آخر عقبة أمام توحيد العاصمة، وبسط سلطة الشرعية على بيروت الكبرى. فأعدّت قيادة الجيش خطة توحيد المؤسسة العسكرية التي استهدفت تشكيل جيش مندمج موحَّد، في قطع ووحدات مختلطة طائفياً، على أن تُسلَّح وتوزَّع على المواقع من دون أي تحفّظ وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية. وكانت أولى مراحل الخطة هي تشكيل القيادات، خاصة قيادات الوحدات الكبرى. ثم أتبعت بتشكيل قيادات الكتائب، على أن تستتبع تدريجاً وصولاً إلى اندماج الضباط والجنود، ووحدة العاصمة، ووحدة الجيش في مراحل متوازية، نفذت أُولَياتها بدقة ونجاح[٢].

ب. دور حكومة الحص وأسباب إسقاطها:

فور الاتفاق على خطة بيروت الكبرى قرر رئيس الجمهورية وقائد القوات اللبنانية، العمل على إسقاط حكومة الرئيس الحص. وكانت غاية القوات من إسقاط الحكومة، مشاركتهم في الحكومة الجديدة بعد أن امتنعوا عن المشاركة في الحكومة الأولى، مراعاة لأوضاعهم حيال العماد عون في حينه. أما غاية رئيس الجمهورية من ترحيل الحكومة فمختلفة تماماً. إذ بدأ الرئيس الهراوي يضيق بنهج الحص في تنفيذ اتفاق الطائف وتمسُّكه بمشاركة رئيس الحكومة والوزراء وفقاً لما نصّ عليه الاتفاق[٣].

وفي جلسة عادية لمجلس الوزراء في النصف الأول من تشرين الأول/١٩٩٠، تقدّم رئيس الوزراء سليم الحص باستقالته بعدما أنجزت حكومته مهام كبيرة، شكلت الأساس الصلب لانطلاقة الشرعية، واستعادة وحدة الوطن وانتهاء حالة الحرب، أبرزها:

---

[١] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٣٢.

[2] Lucien George: "Le general Aoun est politiquement isolé dans le camp Chrétien", in: 26 Oct.1989. p,82

[٣] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٨٣.

(١) قضت على تمرد العماد عون، وأنهت معه الحرب في لبنان.
(٢) وحّدت العاصمة، وحققت بيروت الكبرى، قاعدة انطلاق للشرعية لبسط سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة.
(٣) وحّدت المؤسسة العسكرية وصهرت الجيش، مؤمنة بسط السلطة الشرعية بالقوى الذاتية.
(٤) وضعت الإصلاحات الدستورية، وعملت مع مجلس النواب على تصديقها وجعلها دستوراً جديداً، ووضعت مبادئ المشاركة والسلام موضع التنفيذ[١].

ج. الجيش اللبناني بعد الطائف، والتخوف من عودة الحرب الأهلية:

ساد فترة ما بعد الطائف، وضع عسكري شبه ميليشيوي مع افتقار شديد إلى العتاد والسلاح، اللذين يسيطر عليهما العماد عون. أمّا الوحدات التابعة لقيادة اللواء سامي الخطيب* الذي أنشأ قيادة موازية لقيادة عون، فقد اقتصر تسليحها على بعض الدبابات التي زوّده بها السوريون. وكان لبقية الوحدات ولاؤها الميليشيوي. فوالى اللواء السادس حركة أمل. واللواء الحادي عشر منح ولاءه للحزب التقدمي الاشتراكي. واللواءان الأول والثاني دانا للسوريين مباشرة. أمّا وحدات "أنصار الجيش" فكانت في الواقع ميليشيا تابعة لحركة أمل. وتبع اللواء السابع فعلياً قيادة "المردة". وروعي في إعادة تنظيم الجيش اللبناني نقاط عدة، منها[٢]:

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٧٣.

*__سامي الخطيب__: عسكري لبناني رفيع، تولى مناصب عدة في السلك العسكري اللبناني، وكان له دور في الكثير من الأحداث الأمنية التي عصفت في لبنان. تسلّم قيادة قوات الردع العربية بعد استقالة العميد أحمد الحاج، وقد ضمّت وحدات من ٦ دول مختلفة هي (سوريا، لبنان، السعودية، السودان، اليمن الإمارات)، وذلك لوقف الحرب التي كانت دائرة في لبنان والتي كانت تهدف إلى تقسيم البلاد، بين الفلسطينيين والقوى اليسارية وبين المسيحيين والقوى اليمينية في البلد. بعد اشتداد الحرب اللبنانية انسحبت القوات العربية من لبنان ولم يبقَ منها سوى القوات السورية، التي حلّها الرئيس أمين الجميّل في العام ١٩٨٣، فعاد سامي الخطيب إلى الجيش، وترقّى في المناصب حتى أصبح لواء ركن، وتولى قيادة وحدات الجيش غير الخاضعة للعماد ميشال عون، وبعد اتفاق الطائف تقدّم باستقالته إلى الرئيس إلياس الهراوي وتم تعيينه وزيرا للداخلية في ثاني وثالث حكومة بعد الحرب الأهلية.
انظر: عدنان محسن ضاهر: معجم حكام لبنان والرؤساء، ص ١٥٣.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٨٢.

(١) إعادة بناء الجيش من دون تدخّل سوري مباشر، ومن دون معاداة سورية.
(٢) محاولة تخليص الجيش من هيمنة الميليشيات من دون الاصطدام بها، وذلك احتراساً من قوّتها. وعهد بقيادة الجيش اللبناني إلى إميل لحود، الذي حاول فرض استقلالية المؤسسة العسكرية عن أي سلطة. ونظراً إلى أخطار الوضع الطائفي، فقد تقرر:

- إبقاء الوضع على ما هو عليه إلى حين إعادة التوحيد.
- العمل على تجديد عناصر الجيش، وإنشاء وحدات جديدة سميت فيما بعد "وحدات التدخل". وكان تجديد عناصر الجيش عن طريق التطوع، لأن متوسط عمر جنوده أصبح يقارب ٣٥ سنة.[١]

د. الصراع بين "القوات اللبنانية" والجيش اللبناني:

تسببت "حرب الإلغاء"* بين الجيش والقوات بتدميرهما، وتهديم البنية التحتية للمنطقة الشرقية. فضلاً عن إخلالها بالتوازن بين الميليشيات الحليفة لسورية والمدعومة من الجيش السوري، وميليشيات القوات اللبنانية والجيش اللبناني، وذلك في مصلحة سورية وحلفائها. وإزاء ضعف الجيش اللبناني الناجم عن "حرب الإلغاء"، كان لا بدّ من الدعم السوري لتنفيذ اتفاق الطائف[٢].

---

[١] . غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨.١٩٩٠، ص ٩٨.

* **حرب الإلغاء:** هي المواجهة التي تمت في أواخر كانون الثاني / ١٩٩٠، بين وحدات من الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال عون من جهة والقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع، وتمت فيها اشتباكات عنيفة بين الطرفين، بعد اتهام جعجع لعون بمحاولة إلغاء القوات اللبنانية. وتبادل الطرفان احتلال المواقع والمناطق، قُتِل المئات وأصيب الآلاف من المدنيين، انتهت هذه المواجهة باجتياح الجيش السوري لأول مرة المناطق المسيحية، وبنفي عون إلى فرنسا، ودخول جعجع إلى السجن بعد ثلاث سنوات بسبب خلافاته مع السوريين . انظر:
Jim Muir: "The Imperative of Renoving Aoun", in: Middle East International, no.363,17.11.1989, p.13

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٣٧.

وأكملت حرب الخليج* ما بدأته "حرب الإلغاء"، فما فعلته هذه على صعيد التوازن الداخلي، حققته تلك على صعيد التوازن الإقليمي. إذ انبثق اتفاق الطائف من توازن عربي واضح: صراع وتوازن بين سورية والعراق والفلسطينيين، وفي ظلهما نشطت القوى والدول العربية المعتدلة، كالمملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر. فجاء الاتفاق في إطاره العربي محكوماً بالاعتدال، وبرعاية إجماع عربي فعال تمثل في اللجنة العربية الثلاثية العليا. ولم يكن في مقدور سورية أو العراق حينئذٍ رفض الحل والمبادرة العربيين، ولا رفض أو عرقلة رغبة الرياض فيهما. فأنجز في الطائف اتفاق وطني لبناني برعاية المملكة التي حققت بعض المكاسب فيه. إذ أسهمت إسهاماً فعالاً في اختيار الرئيس اللبناني الجديد مشاركة بذلك سورية. فالرئيس شهاب تولّى الحكم عبْر اتفاق كلٍّ من واشنطن والقاهرة. وكذلك الرئيس شارل حلو. وحملت سليمان فرنجية إلى الرئاسة الصراعات الداخلية. أمّا إلياس سركيس فقد هيّأ له الكرسي الأول تفاهم أمريكي-سوري. وبلغ بشير الجميل وأمين الجميل سدة الحكم من خلال تفاهم أمريكي-إسرائيلي. وأسفر تفاهم أمريكي-سعودي-سوري عن رئاسة رينيه معوض. وأخيراً، جاء السوريون بإلياس الهراوي منفردين من دون معارضة أمريكية. وجاءت حرب الخليج الثانية لتخل بالتوازن العربي، ولتصرف العرب ولا سيما المملكة العربية السعودية إلى قضاياهم الداخلية، فانفردت سورية بتنفيذ اتفاق الطائف[١].

هـ. القضاء على تمرد العماد ميشال عون:

فور انتخاب الرئيس الهراوي في ٢٤/تشرين الثاني/١٩٨٩ بادر إلى استدعاء رئيس الوزراء، سليم الحص وجدد تكليفه برئاسة الحكومة. وبدأ معه ومع الرئيس الحسيني، مشاورات لتأليف الحكومة الجديدة. وصدرت بالفعل مراسيمها في ٢٥/تشرين الثاني/١٩٨٩ وتألفت من أربعة عشر وزيراً. ولكن العماد ميشال عون رفض الإقرار بالشرعية الجديدة، فعُدَّ متمرداً على الحكم. ومع تفاقم حالة التمرد أصبح لا بدّ من القضاء عليها، إذ باتت تهدد بشلل الدولة الإداري والعسكري والاقتصادي[٢].

---

*__حرب الخليج الثانية:__ هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من ٣٤ دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. انظر: محمد البرجس. حتى لا ننسى جريمة العصر، الطبعة الأولى. بيت الإعلام الكويتي ١٩٩٣.

[١] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٣٦.

[٢] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٨١.

وإثر اغتيال الرئيس معوض، بدأت القوات السورية تعزيز وجودها في حشد عسكري ضخم من الآليات على خطوط التماسّ، بشكل مكثف وعلني. وفي أول تصريح للرئيس الهراوي أكد أن قضية التمرد ستحسم في فترة وجيزة، مما عزّز القناعة بأن الحشد العسكري السوري هو حشد جدي للقضاء على حالة التمرد. فبدأت حملة ضغط داخلية إلى جانب ضغوط عالمية، قادها كل من الفاتيكان وفرنسا تستهدف معالجة الوضع سياسياً والحؤول دون عملية عسكرية سورية. فسعى المسؤولون إلى القضاء على التمرد، بإطلاق مبادرة سياسية على أساس وثيقة الوفاق الوطني، أقرت خطوطها في مجلس الوزراء، وصدرت في ١١/تموز/١٩٩٠، دُعي إلى المشاركة فيها الأطراف كافة بمن فيهم العماد عون[١].

وإمعاناً في الرغبة في الحل الوفاقي، بادرت الحكومة بوساطة مندوب اللجنة العربية العليا الأخضر الإبراهيمي، إلى مسعى توفيقي لدى العماد عون. وإزاء رفض مبادرتها قرر مجلس الوزراء تشكيل قوات عسكرية لمواجهته، وبمشاركة سورية.[٢]

واللافت أن الميليشيا الحليفة لسورية خرقت الحصار، فنقلت العتاد إلى العماد عون. وعلّل ذلك برغبتها في محاولة كسب بعض العطف المسيحي وإفشال الحصار، إمّا لإفساح المجال أمام عودة الاقتتال إلى المنطقة الشرقية، وإمّا لاستمرار الوضع التقسيمي إفشالاً للحل ككل، وإمّا تمهيداً لعملية عسكرية تسفر عن دخول الجيش السوري إلى مناطق بعبدا والمَتْنَين وكسروان[٣].

نقل رئيس الجمهورية اللبنانية قرار مواجَهة ميشال عون إلى المسؤولين السوريين، طالباً مؤازرتهم. فاتفقت القيادتان السورية واللبنانية على موعد العملية. ولم يطّلع عليه إلاّ المسؤولون المعنيون: قائد الجيش، ووزير الدفاع، ورئيسا الجمهورية والحكومة. وفوجئ العماد عون بالعملية العسكرية لظنه أن المعارضة الفرنسية، والتحفظ الفاتيكاني، وانفتاح بعض أركان الميليشيات الموالية لسورية على التعامل الإيجابي معه، وتشجيعه على متابعة القتال ضد القوات.[٤]

---

[١] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٤٥.

[٢] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ت. سمير عبده ومحمود فلاحة، ط٦، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٦، ص ١١٢.

[٣] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٤٢.

[٤] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ص ١١٦.

فضلاً عن اطمئنانه إلى أن استغلال الطيران غير مسموح به دولياً وإقليمياً، إضافة إلى جو التعبئة الشعبية الذي خلقه حول قصر بعبدا، علاوة على الاتصالات المباشرة التي كان يجريها بعض الضباط التابعين له مع الاستخبارات السورية سيمنعون مثل هذه العملية. وما لبث عون أن طلب من السفير الفرنسي وقف إطلاق النار. فاشتُرط عليه لاستجابة طلبه، أن يطلب من القوات التابعة له الالتحاق بالجيش اللبناني بقيادة لحود، فأذعن[١].

٥- تنفيذ اتفاق الطائف ونتائجه:

١. على مستوى الحكم:

بدأ تنفيذ اتفاق الطائف يوم اجتماع المجلس النيابي في مطار القليعات، في ٥/تشرين الثاني/١٩٨٩. وعلى الرغم من التلكؤ في تنفيذه، فقد حققت حكومة الرئيس الحص إصلاحات سياسية بصورة دستورية، بدءاً من ١١/تموز/١٩٩٠ معيدة توحيد لبنان والجيش، ومزيلة كل العقبات أمام تنفيذ الاتفاق، بدءاً من آخر تشرين الأول/١٩٩٠. كما مهدت للشرعية بسط سيادتها، واستعادت لها مؤسساتها وأبنيتها وهيبتها في بيروت الكبرى التي أخضعتها لسلطة الجيش وقوى الأمن اللبنانيَّين[٢].

كان تحقيق الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، إيذاناً بوجوب تنفيذ خطوط الاتفاق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة، وبسط سلطة الدولة بقواها الذاتية، وإعادة تجميع القوات السورية تمهيداً لانسحابها من جميع المناطق اللبنانية، باستثناء البقاع المواجِه لإسرائيل وبعض النقاط في الجبل التي تحمي المواقع البقاعية. وشروعاً كذلك، في تنفيذ مبادئ الإصلاح السياسي، وممارستها وفقاً للدستور الجديد، من خلال مؤسسة مجلس الوزراء، ومشاركة الطوائف كافة في الحكم، والإقلاع على الهيمنة والتسلط والتفرد، وبناء دولة المؤسسات[٣].

بعد انتخاب الرئيس معوض واغتياله، وانتخاب الرئيس الهراوي، وبعد توقف قسري لمدة عام كامل نتيجة معاندة العماد عون، وعدم تسليمه بشرعية الحكم الجديد، أسفر تنفيذ الاتفاق عن نتائج مغايرة تماماً لِمَا كان قُرِّر في الطائف، إن لم تكن مناقضة له. فبدل الحكم من داخل مجلس الوزراء، مورس الحكم من خارجه؛ كما كان يحدُث قبْل نقل السلطة الإجرائية إليه. بل إن ثمة مَن يرى أن كثيراً من

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٨٧.

[٢] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٨٥.

[٣] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٤٩.

القرارات المهمة والأساسية كانت تتخذ خارج مجلس الوزراء، ثم تُطرح فيه للتصديق عليها، مثل قرار حل الميليشيات واستيعاب عناصرها، وقرار تعيين النواب، وقرار التعيينات الأمنية العسكرية، وقرار تعيين السفراء، وقرار إجراء الانتخابات. ناهيك أن الاتفاق الأمني العسكري بين لبنان وسورية، لم يُسمح لمجلس الوزراء بإجراء أي تعديل في صدده[١].

وهكذا رأى الموارنة أن تنفيذ اتفاق الطائف، قد أرسى بدل حكم المشاركة، صيغة للحكم خارج مجلس الوزراء، من خلال تركيبة نخبوية غالباً ما كان يلمح إليها أمراء الميليشيات باسم الغرفة السوداء. وتوزعت هذه التركيبة طبقاً للرؤية المارونية ثلاث حلقات. تضم أولها كلاًّ من الرئاسة وبعض الساسة المقرَّبين إلى الرئيس وبعض رجال الأعمال السابقين والحاليِّين. أما ثانيها، فهي حلقة رئيس الوزراء، رفيق الحريري، التي بدأ تأثيرها في الحكم، عبْر بعض التعيينات المختارة في مواقع مؤثِّرة. وأدى ذلك إلى تحكّمها في الحقل المصرفي، والوسط الإعلامي؛ إذ امتلكت وسائل إعلامية مثل "تليفزيون خاص، ثلثَي أسهم القطاع الخاص في تليفزيون لبنان، صحيفة "صوت العروبة"، صحيفة "المستقبل"، إذاعة الشرق الأوسط. أما ثالثها، فتضم كلاًّ من الأحزاب والميليشيات المتحالفة مع سورية، والتي تحكّمت بعد الطائف في معظم مؤسسات الدولة[٢].

٢. على مستوى السيادة والاستقلال:

حققت حكومة الرئيس الحص الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وأرست في ٢١/أيلول/١٩٩٠ دعائم دستور جديد، وأزالت آخر عقبة دون تنفيذ الاتفاق متمثلة في تمرد العماد عون. ولكن العديد من الإصلاحات السياسية لم ينجز؛ إذ لم يكتمل حل الميليشيات، ولم يُسلَّم سلاحها إلى الدولة اللبنانية، في حين انتهت مهلة هذه المرحلة في ٢١/أيلول/١٩٩١، فمددت إلى نهاية ١٩٩٢[٣]. أمّا على صعيد بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية، فالوجود الفعلي للجيش اللبناني اقتصر لفترة طويلة، على كلٍّ من المتن وكسروان وجبيل. بينما خضعت منطقة الجنوب لنفوذ الفلسطينيين وهيمنتهم. وسيطرت حركة أمل وحزب الله حيثما وجدا. وبقي وجود الجيش اللبناني رمزياً في مناطق الجبل الأخرى، وفي بيروت والبقاع والشمال، حيث كان الوجود الفعلي للجيش السوري وللميليشيات الحليفة

---

[١] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٢٧.

[٢] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٨٦.

[٣] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٩٢.

له. كذلك لم يُعَدْ تجميع القوات السورية ولم يحصر وجودها في الأماكن المحددة له. فضلاً عن أن المهام التي تحقق السيادة الوطنية، وتساعد على إنشاء علاقات مميزة على أساس التعاون والتنسيق في إطار استقلال كلٍّ من سورية ولبنان وسيادتهما، لم تنفذ على النحو المرسوم لها[١].

وهكذا تحوّل اتفاق الطائف لدى التنفيذ، من تنظيم للانسحاب السوري من لبنان، على قاعدة الأخوّة والتعاون والتنسيق، إلى تنظيم للبقاء السوري في لبنان. وبدلاً من أن يحل الميليشيات، ويساعد على بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية، إذا به يطلق يد الميليشيات في الدولة ومؤسساتها.

٣. توازنان واتفاق:

"لا نريد أن نرى دماء بعد اليوم في لبنان"[٢]. تلك هي مشيئة الرئيسَين الأمريكي والسوفيتي والتي انعكست سلاماً على منطقة الشرق الأوسط. إذ حالت الدولتان العظميان دون أي تغيير في خريطتها. وانبثق من توازن القطبَين العالميَّين توازن إقليمي، أتاح لبعض دول المنطقة دوراً فاعلاً نجم عنه اتفاق الطائف. غير أن التوازن الإقليمي كان قصير العمر، إذ اضطرب في إثر غزو العراق للكويت. وقضي عليه باندلاع حرب تحرير الكويت التي أجبرت العراق على الانسحاب، ودمرت جزءاً من البنية الأساسية العراقية المدنية والعسكرية على السواء. وصرفت المملكة العربية السعودية إلى معالجة ما ترتب على الغزو العراقي، وانكفأت الجزائر إلى متاعبها الداخلية. وأدى كل ذلك إلى انفراد سورية برعاية تنفيذ اتفاق الطائف في لبنان[٣].

٤. اختلال توازن القوى الداخلي:

تمثّل التوازن الداخلي اللبناني في المرحلة الأخيرة من الحرب، في توازن قوى، قوامه الجيش اللبناني بألويته الأربعة (الثاني، والخامس، والتاسع، والعاشر،) مضافاً إليها وحدات المساندة الأساسية (المغاوير، المكافحة، الشرطة العسكرية، الحرس). وتوافر لها العتاد والسلاح والذخيرة. علاوة على ميليشيات القوات اللبنانية التي كانت في آخر مراحلها على درجة عالية من التدريب والتسليح. وفي

---

[١] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ٩٣.

[٢] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٥٢.

[٣] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٥٩.

مقابل الجيش والقوات كان ثمة الأحزاب والميليشيات المسلحة الأخرى، وبعض وحدات الجيش غير المنظمة والقليلة الفاعلية بقيادة اللواء سامي الخطيب. وهذه القوى على تناثرها وصراعتها، كانت منضبطة تحت مظلة الجيش السوري[١].

وبدأ الاضطراب يتسرب في توازن القوى الداخلية في شباط/١٩٨٩، أي بعد اجتماعات تونس مباشرة، حين نشب الاقتتال الأول بين الجيش والقوات. ثم تزايد مع إعلان حرب المرافئ غير الشرعية، وما استتبعها من "حرب التحرير"[٢] التي أفقدت المناطق الشرقية عناصر أساسية من توازنها الداخلي، منها: التماسك ووحدة القوى ووحدة الموقف السياسي؛ إضافة إلى فقدان الازدهار الاقتصادي النسبي والخدمات الاجتماعية. إن "حرب التحرير" شكلت بداية الاختلال الفعلي في توازن القوى الداخلية اللبناني. وكان لها أثر كبير في إضعاف موقف المتشددين في وجه سورية، لدى مناقشة مشروع وثيقة الوفاق. غير أنها لم تكن كافية لترجيح أي من القوى المتصارعة، وظل التوازن في القوى شبه متعادل. وعلى أساس هذا التوازن بين القوى الداخلية وتوقُّع استمراره، وقّع اتفاق الطائف ووضعت آلية تنفيذه. ومع بداية التنفيذ، بدأ الاختلال الفعلي في توازن القوى، وبدأت آلية التنفيذ تغيّر بعض ملامح ذلك الاتفاق. الخلل الأول، تمثل في رفض العماد عون التسليم بشرعية الرئيس معوض. فإلى جانب الانتقادات التي وجهت إلى العماد عون في شأن قراره إعلان حربَي المرافئ والتحرير، وُوجِه عدم اعترافه بشرعية الرئيس معوض برفض من العديد من أطراف الصراع. ولعل مما ضاعف من فداحة هذا الخطأ، أن العماد عون عاد بعد مرور سنة إلى التسليم بشرعية الرئيس الهراوي، من خلال الخطاب الذي سلَّمه للسفير الفرنسي رينيه، ونشر في ١٢/تشرين الأول/١٩٩٢، وتضمن:

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ٩٨.

[٢] **حرب التحرير**: عام ١٩٨٩ سُميت حرب التحرير: هي الحرب التي حصلت عام ١٩٨٩، ضد القوات السورية المتواجدة على الأراضي اللبنانية واستمرت ٦ أشهر اعتمد خلالها عون على جزء من الجيش اللبناني، إضافة إلى دعم ميليشيا القوات اللبنانية التي كان يرأسها سمير جعجع، وحزب الوطنيين الأحرار الذي كان يرأسه داني شمعون. وتلقى عون الدعم أيضا من الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين. إلى أن قامت القوات السورية في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩ بالهجوم على قصر بعبدا ووزارة الدفاع، وانتهت بالسيطرة السورية في لبنان .انظر:
Lucien George: “Le général Aoun est politiquement isolé dans le camp Chrétien”, in: 26 Oct.1989. p,42

أ. رفع الحصار.

ب. الاعتراف بالهراوي.

ج. استقالة عون والحص في وقت واحد.

أما الخلل الثاني الذي أدى إلى ضرب توازن القوى الداخلي، فهو الحرب التي سميت "حرب الإلغاء"، بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية، والتي نجم عنها تدمير قوة الطرفَين معاً، وتدمير البنية الاقتصادية للمناطق الشرقية. فضلاً عن هجرة بعض اللبنانيين إلى الخارج[١].

٥. توتر العلاقات بين الرؤساء الثلاثة (الترويكا)*:

اتسمت العلاقة بين كلٍّ من رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ورئيس السلطة التشريعية بالتوتر الشديد، خاصة بين الرئيسَين الهراوي والحسيني، على الرغم من انتسابهما في السياسات المحلية إلى تحالف واحد. وتبدّى هذا التوتر لحظة تأليف الحكومة الأولى بعد تولّي الهراوي السلطة؛ إذ إن تضامن الرئيس الحسيني مع الرئيس الحص أحرج الهراوي، واضطره إلى تعيين الرئيس الحص وأغلبية أعضاء الحكومة، التي كان يُعِدّها مع الرئيس معوض. وهو ما عنى رفض الهراوي للحص، ورفض الحسيني للهراوي. وسرعان ما لجأ رئيس الجمهورية إلى التخلص من رئيس الحكومة، إذ ربطت القوات اللبنانية انسحابها باستقالة الحص، على الرغم من نجاحه في إنهاء حالة التمرد، وتوحيد العاصمة بيروت، وتوحيد الجيش، وإقرار الإصلاحات الدستورية، وإنهاء حالة الحرب[٢].

---

[١] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٦٢.

***الترويكا:** نشأت فكرة "ترويكا" الحكم في لبنان عام ١٩٩٢، حيث كان التوازن قائماً بين الرؤساء الياس الهراوي ونبيه بري ورفيق الحريري. لكل منهم دوره وحصّته ومساحته في تركيبة السلطة. واستمرت "الترويكا" في حكم البلد سواء اتفق أركانها أم اختلفوا، لأنهم حافظوا على توازناتها حتى العام ١٩٩٨ عندما انتخب إيميل لحود رئيساً للجمهورية وأطاح بهذا التوازن، فخرج رفيق الحريري من الحكم . انظر:

Jim Muir: "The Imperative of Renoving Aoun", in: Middle East International, no.363,17.11.1989, p.25

[٢] علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، ص ١٩٢.

٦. السياسة السورية بعد الطائف:

عرف التدخل السوري المعلَن في لبنان مراحل أساسية ثلاثاً: التدخل الشرعي الأول، بناء على استدعاء المسؤولين الشرعيين والقيادات المسيحية. وأضفيت عليه الصفة الشرعية من خلال قوات الردع العربية، في آخر عام ١٩٧٦. التدخل الثاني، لإنقاذ بيروت وطرابلس من الاقتتال الداخلي في عامَي ١٩٨٤ و١٩٨٧، بناء على استنجاد قيادات لبنانية رسمية في المدينتَين. والتدخل الثالث، بناء على دعوة رسمية وبرعاية عربية، تنفيذاً لاتفاق الطائف عام ١٩٩٠.[١]

ومنذ التدخل الأول لم تُخْلِ القوات السورية البقاع والشمال لحظة واحدة. أمّا العاصمة بيروت والجبل، فأخليا خلال الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٧. وعُلِّل هذا التدخل بمنع التقسيم وحماية المقاومة الفلسطينية. والتدخل الثاني، بمنع الاقتتال بين اللبنانيين وحماية المواطنين. والتدخل الثالث، بمساعدة الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها وبسط سلطتها، وتأمين إقرار الإصلاحات السياسية الداخلية[٢].

ونفِّذ مشروع تنظيم العلاقة اللبنانية-السورية المثلى من وجهة نظر سورية، على مراحل ثلاث: المرحلة الأولى، خلال فترة حكم الرئيس إلياس سركيس، وقد فشلت هذه المحاولة بسبب وجود الميليشيات، ورفض رئيس الجمهورية للمشروع، إلى جانب معارضة أكثرية الطبقة السياسية في الحكم وخارجه[٣].

المرحلة الثانية، تمثلت في محاولة ضبط الوضع في لبنان، عبْر إقرار الاتفاق الثلاثي بين حركة أمل والحزب الاشتراكي والقوات اللبنانية. وفشلت هذه المحاولة كذلك بسبب معارضة جميع القوى التي استثنيت من الاتفاق؛ ابتداء من رئيس الجمهورية، ووصولاً إلى مختلف القوى السياسية الأخرى[٤].

أمّا المحاولة الثالثة، فاستدركت ما تسبب بفشل المحاولتَين السابقتَين، أي ضمان مؤسسات الحكم والأرض معاً؛ إذ إن المواقف المعلَنة للمسؤولين السوريين خاصة الرئيس السوري، طمأنت اللبنانيين بالاعتراف العلني للمرة الأولى في تاريخ الدولتَين باستقلال لبنان وسيادته. إلا أنه وللمرة الأولى كذلك في تاريخ الدولتَين، يصبح التدخل السوري في الشأن اللبناني الداخلي تدخلاً بلا حدود. وآية ذلك

---

[١] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ص ١٢٩.

[٢] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٦٨.

[٣] جورج سعادة: قصتي مع الطائف، ص ١٥٧..[٣]

[٤] جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، ص ١٠٥.

تصريح للرئيس السوري، قال فيه: "ما يهمنا هو النص الذي وافقنا عليه، والذي أقره مجلس النواب اللبناني، وأصبح الوثيقة الوطنية. وهدفُ النص أمران: الأمر الأول، أن نساعد الدولة اللبنانية على تكوين قواها الذاتية للتمكن من بسط الأمن وسلطة القانون. والأمر الثاني، أن سورية ضمان لإقرار الإصلاحات السياسية في صورة دستورية. الإصلاحات السياسية أُقر قسم كبير منها، ولكنْ هناك قسم أساسي لم تجرِ مناقشته حتى الآن، وهو متعلق بإلغاء الطائفية السياسية ..."[١].

أمّا اتفاق الطائف فورد فيه: "ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية على بسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان، تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي، في ضهر البيدر حتى خط حمانا-المديرج-عين دارة؛ وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى، يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية-سورية مشتركة. كما يتم إبرام اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه، وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها"[٢].

٧. موقف سورية من بعض المستجدات على الساحة اللبنانية، بعد اتفاق الطائف:

أدت أزمة الخليج الثانية وما ارتبط بها وترتب عليها من تحالفات وتوازنات، إلى تدعيم الدور السوري في لبنان، إلى الحدّ الذي جعل دمشق الفاعل الإقليمي الرئيسي على الساحة اللبنانية.[٣]

وفيما يتعلق بالانتخابات النيابية وهي أحد أهم المستجدات على الساحة اللبنانية، فقد عكست زيارات المسؤولين اللبنانيين المتوالية إلى دمشق خلال الفترة من تموز حتى تشرين الأول/١٩٩٢ الدور الذي ما زالت تؤديه سورية في لبنان. فضلاً عن تدخّلها للتغلب على بعض الخلافات بين ترويكا الحكم في لبنان. ولجأت سورية في هذه الانتخابات، إلى تفنيد حجج وادعاءات بعض القوى والأحزاب السياسية التي قاطعت الانتخابات، ووجهت اتهامات إلى دمشق. فأكد المسؤولون السوريون عدة أمور

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ١٠٤.

[٢] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ٨٩.

[٣] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ص ١٣٢.

منها: عدم تحديد اتفاق الطائف موعداً لإعادة انتشار القوات السورية في البقاع، بل جعلها بعد عامين من الإصلاحات السياسية. وعلى هذا الأساس فإن الاتفاق لم يحدد موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، ولم يأتِ على ذكر ربطها بإعادة انتشار القوات السورية، وأي شروط تطرحها المعارضة من هذا النوع تُعَدّ غير صحيحة. وأكد السوريون أن مسألة إعادة انتشار القوات السورية في البقاع ومناطق أخرى ستكون حسبما جاء في اتفاق الطائف، موضوعاً للنقاش والتباحث والتفاهم بين الحكومتَين اللبنانية والسورية، بمساعدة بعض اللجان العسكرية فيما بعد[١].

إضافة إلى ذلك، أكدت سورية ضمانها لنزاهة الانتخابات، وعدم تدخّلها فيها. كما رأت في الانتخابات اللبنانية مدخلاً لبناء لبنان القادر على مواجَهة فترة ما بعد الحرب، فضلاً عن كونها بنداً أساسياً من بنود اتفاق الطائف.[٢] وعلى هذا النحو رأت سورية أن القوى الرافضة لإجراء الانتخابات، تمثّل قوى مدعومة من إسرائيل. وطالبت النظام اللبناني بعدم الاستجابة لمطلب تأجيلها، تأكيداً لهيبة الدولة اللبنانية. وساعدت الجيش اللبناني على تأمين سير العملية الانتخابية، بما منع قوى المعارضة من اللجوء إلى استخدام السلاح، لتعطيل الانتخابات. ويمكن إرجاع هذا الموقف السوري في لبنان إلى رغبة دمشق في تثبيت دورها في لبنان على صعيد المؤسسات الدستورية الرسمية. ومن ثَم فإن وجود مجلس نيابي لبناني منتخَب، يضم غالبية مؤيدة أو متفهمة للدور السوري في لبنان، يُعَدّ أمراً مهماً من وجهة النظر السورية. فمثل هذا المجلس لن يثير قضايا ولن يوافق على قرارات، من شأنها إحراج سورية أو التأثير سلباً في دورها في لبنان، وبخاصة في ضوء التطورات الحالية الإقليمية والدولية. كما لم تسمح سورية لأي قوى لبنانية داخلية بأن تناقش الدور السوري في لبنان، خاصة أن القوى التي عارضت الانتخابات عام ١٩٩٢، قد عرضت قبولها إياها بشروط من بينها إعادة تركيز القوات السورية في البقاع بل إن هناك من طالب بالانسحاب السوري الكامل من لبنان كشرط لإجراء الانتخابات[٣].

---

[١] ألبير منصور: الانقلاب على الطائف، ص ١١٣.

[٢] . باتريك سيل: الصراع على سوريا، ص ١٣٩.

[٣] نواف سلام: أبعد من الطائف، ص ١٠٣.

الفصل الرابع
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان
بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠

- **الأوضاع الاجتماعية:**

أ. **آثار الحرب في الأسرة اللبنانية:**

شكّلت حرب لبنان منعطفاً حاداً في تاريخ الأسرة اللبنانية باعتبارها أهم المؤسسات الاجتماعية، فضلاً عن تأثرها بكل ما يحصل في الخارج من مستجدات ومتغيرات. ولا تزال الأسرة في لبنان تشكل مع الطائفة الوحدتين الاجتماعيتين التقليديتين اللتين ينتمي إليهما السكان. فإلى جانب الولاء للعائلة ينتمي اللبنانيون إلى مذهبهم الديني، فتنشأ وفق ذلك ولاءات متداخلة بين مصالح الأسرة ومصالح الطائفة من جهة، وبين مصالح الطائفة والمصالح السياسية من جهة أخرى.

تعزز وضع الأسرة اللبنانية قبل الحرب نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي عاشه لبنان، والذي انعكس بشكل إيجابي وبنسب متفاوتة على طبقاته الاجتماعية في الحياة الاقتصادية والصحية والتربوية، وجاء التعبير عن هذه التغيرات البنيوية من خلال النزوح الريفي إلى المدن، ومشاركة المرأة للرجل في سوق العمل، فضلاً عن تفكك الأسرة الأم إلى أسر صغيرة، وانخفاض معدل الزواج داخل العائلة الواحدة لدى كل الطوائف.[١]

وعشية الحرب دلت المؤشرات على أن بنية الأسر في لبنان تسير لصالح التحول من أسر ممتدة قائمة على علاقات القربى والعشيرة والطائفة الدينية، إلى أسر متحولة تسعى إلى الاستقلال عن الأهل والتحرر من تبعيتهم وامتلاك قرارها بنفسها. وقد حمل هذا التحول في طياته احتمالية نشوء أسرة نواتية* حديثة تستبدل الولاء للعشيرة والطائفة بالولاء للوطن.

لكن الحرب ومفرزاتها وانتشار مفاهيم وقيم جديدة، وسيطرة المجتمع التقليدي فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية أدت إلى تعطيل التحول الذي كان متوقعاً في بنيان الأسرة اللبنانية. وتتفق معظم الدراسات الاختصاصية على أن حرب لبنان ألحقت أضراراً كبيرة بالأسرة بالأرواح والصحة الجسدية والنفسية إضافة لعلاقات أفرادها بعضهم ببعض. فقد واجهت الأسر اللبنانية بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية، صعوبات حياتية تشاركت فيها جميعا باختلافات بسيطة، فانقطاع التيار الكهربائي مثلا

---

[١] . سليم نصر: بيروت الكبرى ١٩٧٥ حدود الاندماج المجتمعي، بيروت، ١٩٨١، ص ١٠٤.

* الأسرة النواتية: هي الأسرة التي تتحرر من مشيئة الأهل والتبعية لهم بشكل أو بآخر، وتسعى لامتلاك قرارها بنفسها بعيداً عن الارتهان المادي لهم. انظر: أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٧٨.

أصاب الجميع بنسب متساوية، إلا أن الطبقات الغنية تغلبت على انقطاع الماء والكهرباء بدرجة أكبر من الطبقتين المتوسطة والدنيا.[١]

جدول (٩): الصعوبات التي واجهتها الأسر وفق انتمائها الاجتماعي.[٢]

الصعوبات المعيشية	فئات دنيا %	فئات متوسطة %	فئات عليا %
انقطاع التيار الكهربائي	٩١	٩٢	٨٩
انقطاع المياه	٨٠	٨٤	٧٠
انضمام أشخاص جدد للعيش مع الأسرة	٣٠	٢٨	٢٥
فقدان القدرة على الاتصال بالأقارب	٤٩	٥١	٤٤
فقدان العمل الأساسي	٢٩	٢٠	٢٠

لقد تأثرت العلاقات الأسرية بسبب التضخم وتكاليف المعيشة وأجور السكن الباهظة وشح العمل، وأعيد توازن الأدوار بين الرجل والمرأة، واضطر الرجل إلى طلب المساعدة من زوجته ومن مصادر أخرى، الأمر الذي أدى إلى تحرر المرأة نسبياً من نظام التبعية للزوج، حيث عملت على تكييف نفسها مع الضائقة الاقتصادية متبعة نظام التقتير في ميزانية أسرتها والتخلي عن الكماليات والترفيه. حتى أن مطالب الرجال اختلفت عند بحثهم عن شريكة حياة للزواج، فقبل الحرب كانت الصفة الأهم للزوجة أن تكون قادرة على القيام بأعباء المنزل، وكان الزواج يتم في أعمار صغيرة من الطرفين، ولكن وبسبب الحرب أصبح من المهم جداً أن تكون الفتاة عاملة ولديها دخل نتيجة الأوضاع الاقتصادية السيئة، كما تأخر عمر الزواج إلى ٣١ عند الرجال والـ ٢٣ عند الفتيات، بينما ارتفعت نسبة الفتيات العازبات نتيجة الحرب والهجرة الداخلية والخارجية، فبلغت في بيروت الغربية ٤٩ % من مجموع الإناث مقابل ٣,٨% للمتزوجات ما بين عمر الـ ١٩-١٥ سنة. أما نسبة الفتيات العازبات بين عمري ٢٩-٢٠ سنة فارتفعت من ٢٥,١% عام ١٩٧٠ إلى ٣٥,٧ % عام ١٩٨٧. وفي مناطق الأرياف بلغت نسبة العازبات في بعض القرى الجنوبية ٥٢,٢ % من مجموع الإناث، مقابل ٣٩٪ للمتزوجات، و٩% للأرامل والمطلقات.[٣]

---

[١] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعي، ١٥- ١٦/ تشرين الثاني/١٩٩١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٠٤.

[٢] . زهير حطب: الحرب والأسرة والمرأة، ص ١٠١.

[٣] . علي فاعور: المرأة اللبنانية في مواجهة الحرب والعنف ١٩٩٠-١٩٧٥ والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٧.

وقد أدى تراجع نسب الزواج إلى ازدهار الدعارة والمساكنة* والزواج المؤقت وعدد اللقطاء. حيث أكد أحد مسؤولي دور الأيتام أن مؤسسته خلال شهرين من عام ١٩٨٠ عشرة لقطاء، في حين كانت نسبة هؤلاء قبل الحرب لا تتجاوز العشر لقطاء سنوياً. كما تسلمت إحدى دور الأيتام خلال الثمانينات ٢٠٠ لقيط، تبنت بعض الأسر نسبة ٥٩ % منهم. وفيما كانت دار الأيتام الإسلامية تتعامل عام ١٩٧٤ مع ٨٠٠ حالة لقيط ويتيم، أصبحت تتعامل عام ١٩٨٩ مع آلاف الحالات من النوعين الذين تخلى عنهم ذويهم نتيجة الضاقة الاقتصادية، أو خوفاً من الفضيحة.[١]

كما أثرت الحرب في التركيب السكاني حسب العمر، وفي ضوء غياب دراسات إحصائية موثوقة عن الأمر، أظهرت المعلومات التقريبية تراجع نسبة الفئة العمرية (٦٤-١٥) من ٤٢ % قبل الحرب إلى ٣٣ % عام ١٩٩٠. وتدنت نسبة الأطفال تحت التسع سنوات قياساً إلى من هم أكبر منهم سناً. وفي إحدى القرى الجنوبية بلغ معدل عدد الأطفال دون السنة الأولى من العمر ٩٧ طفل مقابل إجمالي عدد السكان البالغ ٥٥٤٨ نسمة أي ١,٧ % ونسبة الأطفال دون الخمس سنوات ١٠,٥%.[٢]

كما لوحظ هبوط نسبة الذكور بين عمري الـ ٤٩-٢٠ عاماً، ففي عام ١٩٨٤ كان هناك ٩٥,٥ من الذكور مقابل ١٠٠ أنثى، وبعد سنوات قليلة على هذه الإحصائية ذكرت دراسة لجامعة القديس يوسف أنه مقابل ١٠٠ أنثى هناك ٩٠ ذكراً. أما سبب التراجع فيعود إلى هجرة الرجال في هذه الأعمار، وإلى تعرض الذكور لخطر الموت في المواجهات العسكرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الأرامل في النساء بمختلف الأعمار.[٣]

في ظل ارتفاع معدلات التضخم والغلاء، أُجبرت الأسرة اللبنانية على مضاعفة عدد العاملين من أفرادها، وفرض عليها عدم قدرتها على توفير حاجاتها الأساسية وإذلالها في لقمة العيش أربعة خيارات هي:

---

* **المساكنة:** وهي مشاركة الرجل والمرأة السكن في منزل واحد وممارسة كل تفاصيل الحياة الزوجية بدون أي ارتباط رسمي. انظر: فاطمة بدوي: الحرب، المجتمع والمعرفة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، بيروت، ١٩٩٤، ص ١١٢.

[١]. عباس مكي: الانعكاسات النفسية للحرب، في: السياسات السكانية في لبنان، بيروت، ٥-٣/كانون الأول/١٩٨٧، منشورات جمعية الأسرة في لبنان، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٤٥.

[٢] . علي فاعور: المرأة اللبنانية، ص ٣٨.

[٣] . عبد الرؤوق سنو: حرب لبنان ١٩٩٠-١٩٧٥تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج ٢، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١١٣٤.

١- تعدد أنواع النشاط الاقتصادي للعاملين فيها.
٢- الالتجاء للجمعيات الأهلية والطائفية للحصول على المساعدة.
٣- اللجوء للهجرة الخارجية.
٤- انضمام بعض أفرادها للميليشيات العسكرية لتأمين راتب داعم لها.[١]

وكان من نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وانضمام الأبناء للميليشيات العسكرية وتأثرهم بقيمها الجديدة، حدثت تبدلات في امتلاك السلطة داخل المنزل فضعف دور الأب الغير قادر على تأمين متطلبات عائلته مقابل ازدياد سلطة الأبناء المسلحين المتأثرين بسلوكيات الشارع وممارساته، بينما حافظ الأب المتمكن من تلبية احتياجات أسرته على دوره المسيطر.[٢]

أما بالنسبة لصغار السن والأطفال فقد كانوا أشبه بآلة تسجيل للأحداث، حيث تأثروا بالمحيط بشكل كبير، وأبرز مسألتان أثرتا على الصغار الخلافات المنزلية بين الوالدين والتي قد تصل إلى الانفصال، وبالتالي سيضطر الطفل إلى العيش مع أحد والديه فقط مع وجود زواج جديد سيؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية للطفل. والمسألة الأخرى هي تأثر الأطفال بالمحيط الخارجي حيث أثبتت الدراسات أن كل طفل في لبنان قد تعرض على الأقل لشكل واحد من ستة أشكال من الرعب وهي: التعرض للقصف، مشاهدة حالات العنف الوحشي، فقدان الأقارب، الحرمان من الغذاء الأساسي، الإعاقة والتهجير القسري. كما أظهرت الدراسات أن الأطفال الذين تعرضوا للقصف ولمختلف أشكال العنف أظهروا عدوانية مطلقة وقلق واكتئاب ومشاكل في التركيز. وأصبح الصغار أقل ثقة بأنفسهم وانطوائيين وجامدين يخافون الموت بالقذائف أو بالسيارات المفخخة، لقد حل الخوف عندهم مكان البراءة والحنان، وأصوات القذائف محل الموسيقى، وأضواء الحرائق بدلاً من الشموع، وأصبح الملجأ مكان اللقاء بينهم بدلاً من المدرسة أو الملعب.[٣]

ولم يكن الأطفال وحدهم من تأثروا بالمحيط الخارجي، بل كل أفراد الأسرة تأثروا بعوارض نفسية وجسدية، فأصبحوا يعيشون ليومهم، وحل عليهم الغضب السريع وكثرة الجدال والشجار والتهجم.

---

[١]. كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٥.

[٢] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية، ص ٢١١.

[٣] . هدى عياش عبدو: بعض الجوانب النفسية للحرب الأهلية اللبنانية، دروس من لبنان، إشراف جورج إميل عيراني، بيروت، ١٩٩٦، ص ١١٦.

ووجدت إحدى الدراسات أن التوتر العصبي والنسيان والإحساس الدائم بالخوف وفقدان اللذة بالأمور والأرق، كانت على التوالي إحدى معالم الحياة النفسية للمواطن اللبناني. وصاحب ذلك ازدياد استعمال المهدئات بين المقاتلين والمدنيين بمختلف الانتماءات الدينية والطبقات الاجتماعية، ويظهر في الجدول التالي أن التوتر العصبي كان الأكثر شيوعاً بين كل العوارض النفسية الأخرى.[١]

جدول (١٠): العوارض النفسية والصحية التي أصابت اللبنانيين خلال الحرب بالنسب المئوية.[٢]

العارض	ذكور	إناث	العارض	ذكور	إناث
التوتر العصبي	٨٣	٨٤	البكاء بسرعة	١٥	١٥
الرجفة	٢٤	٣٥	فقدان اللذة بالأمور	٥١	٥٧
دقة قلب سريعة	٢٦	٣٩	الإحساس بالحزن والوحدة	٣٤	٤٩
الإحساس الدائم بالخوف	٢٣	٤١	الأرق	٥٢	٥٨
خوف بدون سبب	١٠	٢٩	الشعور بالتعب	٤٩	٥٨
النسيان	٦١	٧٠	التفكير بالإنجاب	٦	٨

ب. آثار الحرب في الثقافة والقيم:

لم يعد لبنان الوطن المحتضن لأبنائه في غياب دور الدولة، والكانتونات الطائفية التي أقامتها الميليشيات المسلحة أثناء الحرب الأهلية والتي عملت على تفكيك الدولة واحتقار الآخر ومعتقداته وقيمه تحت وطأة القنابل والقناصات والسيارات المفخخة وحمامات الدم المتبادلة هنا وهناك. إضافة إلى تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ونمو الأصوليتين الإسلامية والمسيحية.[٣]

لم يعد اللبنانيون يتكلمون لغة واحدة، حيث تداخلت اللهجات والنبرات المحلية والمناطقية في حديثهم وخطبهم، وأصبح المسيحي بأفكاره وسلوكياته التي تجعل منه غريباً عن محيطه العربي "انعزالياً" في نظر الفريق الوطني يتم تصويره كإنسان مادي معاد للعروبة، أما في نظر الفريق المسيحي فكل

---

[١] . نايف معلوف: الوضع التربوي في لبنان، واقع ومأساة، كانون الأول ١٩٨٧، ص ١١٠.

[٢]. زهير حطب: الحرب والأسرة والمرأة، ص ١٠٧.

[٣] . عباس مكي: الانعكاسات النفسية للحرب، ص ٢٣٣.

مواطن عربي لا ينتمي للقومية اللبنانية يعد "غريباً" يتم تصويره كإنسان متخلف جبان وغير أهل للثقة. ووصل الأمر بالبعض إلى حد التعرض بالإساءة إلى القيم الدينية للآخر.[١]

وفي إطار الأنا والآخر، استعملت القوى المتحاربة ابتكارات لغوية خاصة استعملت بشكل دائم كالمنطقة الإسلامية أو المنطقة المسيحية أو المحررة أو المحتلة أو الوطنية، وابن البلد والغريب، والغرباء المسلحون، عملاء الخارج واللبنانيون الحقيقيون واللبنانيون المشكوك بانتمائهم، والمسلمون التقدميون والمسيحيون المحافظون، والوطنيون وعملاء إسرائيل.[٢]

إن رفض الغير وعدم الاعتراف بحقه في الوجود والاختلاف، مبدأ لا يقوض التعايش بين الإثنيات والطوائف فقط، بل هي ذهنية حين تستحكم تفتك حتى بأهل البيت الواحد. لذلك لم تقتصر هذه اللغات الطائفية "**للأنا**" والآخر على الطرفين المتناقضين فحسب، بل شملت كل طرف على حدا. في آب/١٩٧٨ صنف كميل شمعون المسيحين في الشرق الأوسط إلى نوعين: الأنا وهم المسيحيون الأحرار الذين يسيرون على نهجه، و"**الآخر**" أي المسيحيون الذين خضعوا للخلفاء المسلمين ويدفعون الفدية للبقاء على قيد الحياة، واعتبر أن كلاً من بطريرك الروم الكاثوليك وبطريرك الروم الأرثوذكس وسليمان فرنجية بعد انسحابه من الجبهة اللبنانية إثر مقتل نجله على يد ميليشيا القوات اللبنانية ينتمون إلى الفريق الآخر.[٣]

كذلك لم يسلم الجانب الإسلامي من صراعه بين الأنا والآخر في منطقته الغربية، ففي عام ١٩٨٢ تحركت بعض القوى الإسلامية ضد هيمنة الأحزاب اليسارية والمنظمات الفلسطينية على قرار بيروت، ونتج عن ذلك تصفية الآخر المسلم، اغتيال الشيخ أحمد عساف* في نيسان/١٩٨٢، وتحولت الساحة في بيروت الغربية إلى صراع بين الأنا السني أي المرابطون ضد الآخر الشيعي والدرزي. ثم اصطدمت الأنا الشيعي أي حركة أمل بالآخر الدرزي أي الحزب التقدمي الاشتراكي بين

---

[١] . جورج إميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط، دور الكرسي الرسولي /الفاتيكان/ في النزاع العربي . الإسرائيلي ١٩٦٢-١٩٩٤، ترجمة بولس سرَوع، دار ملفات، جبيل، ١٩٩٧، ص ٣٤.

[٢] . كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، ص ١٧٠.

[٣] . أنطوان عبدو: "القيم والإيديولوجيات في لبنان وصيغ التعايش"، في: سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الأول للهيئة اللبنانية للسلام، ٢٠-١٨/كانون الأول/١٩٩٢، إشراف جوزيف فاضل، حزيران/١٩٩٣، ص ٤٦٤.

* **الشيخ أحمد عساف:** رئيس اتحاد الجمعيات الإسلامية على يد مسلحين مجهولين حيث أطلقوا النار عليه بمحلة عائشة بكار في بيروت عام ١٩٨٢.

انظر: هدى عياش عبدو: بعض الجوانب النفسية للحرب الأهلية اللبنانية، ص ١٤٣.

عامي ١٩٨٧-١٩٨٥، فيما اصطدم الأنا الشيعي أي حركة أمل بالآخر الشيعي أي حزب الله في عام ١٩٨٧ وبالآخر الفلسطيني في حرب المخيمات بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٥.[١]

ونلاحظ بأن حب الأنا لدى اللبنانيين جعلهم لا يبالون بالآخر نتيجة ما عانوه من أهوال ومصاعب وافتقاد للحياة السوية، حيث استخدموا مقولة: حوالينا وما علينا، وهي أصدق تعبير عن الأنا التي سادت خلال هذه الحرب البشعة. كما تزاحم الناس على الأفران لشراء كميات كبيرة من الخبز تفوق حاجتهم خوفاً من فقدان المادة من الأسواق، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى حرمان الآخر من الحصول على احتياجاته.[٢]

وقد يكون ما حصل في الجامعة اللبنانية مثالاً جيداً لتجاذبات الأنا والآخر المختلفين بالقيم والثقافة والعقيدة، والتي جرى تفريغها عام ١٩٧٧ لسبب يتعلق بالوضع الأمني وهو عدم قدرة الطلاب في المناطق الشرقية من الالتحاق بكلياتهم في بيروت الغربية. بينما يعتقد آخرون بأن سبب التفريغ سياسي وطائفي محض يسعى لعدم تلاقي الطرفين والتي لم تؤد محاولاتهم للالتقاء إلى تحقيق النجاح المنشود ففي عامي ١٩٨٤و١٩٨٧ حاول الأنا في بيروت الغربية التلاقي مع الآخر في بيروت الشرقية وذلك في مسيرة ٦/أيار/١٩٨٤، ومسيرة المعوقين عام ١٩٨٧ والتعبير عن رفض الحرب والقتال، وكان الطرفان يؤمنان بقيمة التعايش المسيحي . الإسلامي وضرورته. لكن هذه المبادرات لم تؤد إلى إنهاء الحرب، لأن الميليشيات عند الطرفين منعت تحقيق أي تقدم في طريق الحل. والواقع أن الحرب الأهلية اللبنانية لم تنته بجهود الميليشيات وإنما بجهود المجتمع الدولي لاحقاً.[٣]

وخلال مدة الحرب الطويلة طفى على السطح ظاهرة النفاق الاجتماعي وأصبحت سمة للمجتمع اللبناني، ففي فترات السلم القليلة بين فترات الحرب، كان الناس من مختلف الاتجاهات والمذاهب يلعنون الحرب ومسببها عند التلاقي، ويدعون بعدهم الكامل عن الطائفية، وأن فريقاً ثالثاً هو السبب وغالباً هو فريق خارجي لأنهم كلبنانيين متعايشين مع بعضهم وغير طائفيين. لكن وبتجدد المعارك بينهم يعود كل منهم إلى فكره الطائفي ومتراسه العسكري. مثال ذلك عند إعلان وقف إطلاق النار

---

[١] . فردريك معتوق: "دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطن الأزمة إلى ضرب المجتمع المدني"، جريدة الحياة حلقة ٢، ٩/تموز/١٩٩٥.

[٢] . آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برَو، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٦٥.

[٣] .Hilal khashan, “the political values of Lebanese Maronite college students”, in the: journal of conflict resolution, ٣٤, ٤(١٩٩٠), pp.٧٣١-٧٣٢.

في بيروت في ١١/تشرين الأول/١٩٧٥ تبادل المسلحون في منطقتي عين الرمانة والشيَاح القبل والعناق وأن الأمور أصبحت بخير، لكن سرعان ما عادوا للقتال بمجرد اختلاف زعمائهم السياسيين فيما بينهم.[١]

حتى في الجلسات الاجتماعية الخاصة التي كانت تعقد فترة الحرب والتي تحوي على أشخاص ينتمون لفريق سياسي . طائفي معين كان يظهر جلياً مدى التعصب الطائفي والمناطقي، ولكن وبمجرد دخول ضيف غريب إلى المجموعة يتبدل مجرى الحديث بعد تنبيه الشخص المضيف للجالسين بقدوم الغريب بذكر بعض العبارات الترحيبية والتي تحوي ضمناً على ذكر أصوله ومنطقته، كالقول أهلاً بالبيروتي، أهلاً بابن الجبل، أهلاً بابن الجنوب، للدلالة على انتمائه للمذهب السني، الدرزي والشيعي. ولم يقتصر هذا التكاذب الاجتماعي على عامة الناس، بل امتد للزعماء السياسيين الذين جندوا أبناء مذاهبهم ومناطقهم واستخدموهم في القتال تحقيقاً لغاياتهم الشخصية، وبالمقابل تباروا في إلقاء المحاضرات واللقاءات التي تحث على التعايش وتقبل الآخر ورفض الطائفية والرغبة بالعيش المجتمع. ولكن كيف يمكن لمثل هؤلاء الطائفيين أن يلغوا المؤسسة التي أنتجتهم ويدمرونها، وكيف بوسائل وأدوات طائفية يدمر النظام الطائفي أصلاً.[٢]

وتعدى اعتداء الناس على بعضهم البعض الشكل العسكري فقط، فبعض التجار اعتدوا على حقوق المواطنين ببيع السلع بجودة أقل وبسعر أعلى، وبيع بعض السلع والأدوية المنتهية الصلاحية بدون أي رادع أخلاقي أو قانوني نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية وغياب رقابة الدولة. وبالمقابل الكثير من المواطنين تفننوا في أساليب سرقة الكهرباء بسبب التقنين الكهربائي الذي سنته الدولة نتيجة الأعطال الكبيرة في محطات توليد كالطاقة ونقص الفيول. وذلك بربط كهرباء منزلهم بخطين منفصلين من منطقتين مختلفتين في مواعيد التقنين، بحيث يضمنوا استمرارية التغذية الكهربائية بكل الأوقات. إضافة للتلاعب بالعداد أو استخدام عداد جاره المسافر أو المتغيب عن منزله. وفي عام ١٩٧٩ شكلت الطاقة المسروقة نسبة ١٥ % من مجموع الطاقة الموزعة، ثم ارتفعت إلى حوالي الـ ٣٧ % عام ١٩٨١.[٣]

---

[١] . مارسيل عقل: "التفنيص والمزاح والإدعاء... والقتل. وظائف الكذب الاجتماعية بين لبنان وفرنسا"، في ملحق النهار، ٣٠/آذار/١٩٦٩.

[٢] . جورج نخل: "ظاهرة التكاذب في المجتمع اللبناني الأسباب والمظاهر"، جريدة الديار، ٤/أيار/١٩٩٥.

[٣] . جاكلين سعد: "بمزيد من التقنين والسرقة ننعى إليكم كهرباء لبنان"، في المسيرة ١٩٨٦.

إضافة إلى استيلاء البعض على خطوط الهاتف التي تخص جيرانهم المسافرين وتأجيرها للمكالمات الخارجية بأسعار أقل نسبياً من التكلفة الحقيقية. وتتم هذه العملية عبر وكلاء لهؤلاء اللصوص من أفراد المليشيات وقوى الأمر الواقع في لبنان وذلك بحوالي ربع التكلفة الرسمية، وكل ذلك طبعاً على حساب مالية الدولة.[١]

وفي ضوء الانفلات ظهر كذلك الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة والمتاجرة بها، حيث استولى بعض الناس على شقق فارغة نتيجة سفر أصحابها، إضافة إلى إجبار بعض المواطنين من طائفة مختلفة على إخلاء شققهم. وانتشار المخالفات والاعتداء على الأملاك البحرية على طول الساحل اللبناني كمنطقة الشاليهات بين جوني وجبيل. إضافة إلى مخالفة قوانين البناء فيما يتعلق بسلامة المبنى بشكل عام وعدد الأدوار السكنية ومخالفتها للرخص المعطاة. وقام أغلبية الناس بإقفال الشرفات بالزجاج وفتح النوافذ الإضافية في الشقق، إضافة لتردي النظافة العامة في الطرقات والمخالفات الكبيرة لقواعد السير، وقيادة السيارات بدون لوحات مرورية، وتحويل بعض الطوابق السفلية من المباني إلى مخازن أو ورش صناعية الأمر الذي أدى إلى إزعاج الجيران.[٢]

ت. أثار الحرب في الإعلام:

عدَ الإعلام الغير الشرعي في فترة الحرب الأهلية اللبنانية سلاحاً استراتيجياً أكثر منه مجرد وسيلة إعلامية، لأن من خلاله يتم التواصل مع الناس، وسلب الدولة أهمية تواصلها وترويجها لمفاهيم المواطنة الحقيقية. فقوى الميليشيا قامت من خلال إعلامها الغير الشرعي بالدفاع عن خطها السياسي والقيام بحرب نفسية ضد الخصوم وتمرير سياساتها الطائفية بطريقة دعائية لاستقطاب المزيد من المواطنين وشحن النفوس ضد الآخر والارتداد على كل ما هو وطني.

وفي الواقع ما ساعدهم على تحقيق غاياتهم كان ضعف الإعلام الرسمي وانكفائه، وتمكن الإعلام الميليشياوي من استقطاب أعداد وفيرة من الإعلاميين المهمين من خلال توفير المرتبات العالية

---

[١] . محمد شر الله حبيب، التهرب من دفع رسوم الكهرباء في لبنان، جدارة الجامعة اللبنانية/ كلية العلوم الاجتماعية. الفرع الثاني ١٩٨٢، ص ١١٤.

[٢] . جريدة السفير، ٢٦/حزيران/١٩٩٢.

مستغلين الأوضاع الاقتصادية السيئة الأمر الذي أدى إلى توفير المورد البشري الكبير لنشر ثقافته وفكره وتبرير أفعاله خلال هذه الحرب.[١]

كما انتشرت النشرات المطبوعة والتي طُرحت فيها إيديولوجيات معينة عملت على التلاعب بأفكار العامة لتحقيق الأهداف الميليشياوية الخاصة، حيث أن عناصرها الإيديولوجية دارت حول هم ونحن، وطغى عليها كل ما يتعلق بالكيان اللبناني والمقاتل اللبناني المسيحي المارواني مقابل الفلسطيني والعربي المسلم. فجرى إبراز قوة الحضارة اللبنانية وصمود اللبنانيين ومحبتهم وسلمهم، وإظهار التفوق والتقدم والقوة وتغليف العنف في مواجهة التخلف والبربرية والأجنبي. إن تشديد وتأكيد هذه النشرات الصحفية على الغريب أي الآخر هو في الواقع لدحض البعد الداخلي للأزمة اللبنانية وإعطائها بعداً خارجياً، وبالتالي الإستغاثة وطلب المساعدة من العالم المسيحي الغربي لإنقاذ مسيحيي لبنان من المسلمين وإلصاق صفة الغريب بالفلسطيني الذي باع أرضه واستعاض عنها بأرض لبنان على حد وصفهم، وأصبحت مخيماتهم أوكاراً للإرهاب الدولي والعنف وتدريب مجرمي العالم، وأن الفلسطينيين يقيمون دولة ضمن الدولة. وفي المقابل عرضت النشرات أيضاَ صور المقاتل المسيحي بأنه الشجاع والمدافع عن الأرض.[٢]

ولم تقتصر كلمة الغريب على الفلسطيني فقط بل كانت تشمل كل من هو مشكوك بلبنانيته ومختلف في حضارته. فيتم احتقار اللبناني المسلم ووضعه في منزلة العدو وتحقير عروبته وحضارته مقابل تفوق الحضارة اللبنانية من منطلقات قومية لبنانية مضادة للعروبة الإسلامية وصولاً إلى طرح التقسيم. ويأخذ الهجوم على الشيوعية واليسار والدفاع عن الجيش اللبناني حيزاً من تلك النشرات أيضاً. كما عملت وسائل الإعلام أيضاً على بث القيم الدينية وعرض النزعات الكبيرة الموجودة فيها نتيجة التقسيمات الطائفية والمذهبية، وإظهار تفوق فئة دينية معينة وسموها على القيم الدينية للفريق الآخر وصولاً إلى احتقارها. مثال على ذلك قيام أهالي الكحالة في ٢/كانون الأول/١٩٧٥ بإحراق نسخ من القرآن الكريم كانت تحملها شاحنة تعرضت لحادث عند مفرق بلدتهم، وتم الرد المضاد بألقاء متفجرات في دار الكتاب المقدس في رأس بيروت، وتفجير كنائس مسيحية في طرابلس. وجرى تضخيم هذه الحوادث في الصحافة والتركيز على بعدها الطائفي.[٣]

---

[١] . علي عوّاد: الدعاية والرأي العام، مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج . تجارب دولية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٦١.

[٢] . علي عوّاد: الدعاية والرأي العام، ص ١٦٥.

[٣] . أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، ج١، منشورات دار الأبجدية، بيروت، ١٩٧٦ ص ٤٧٦.

ومن الجدير بالذكر أنه وقبل تغييب الإعلام اللبناني الوطني عن الساحة بفعل توالد الإذاعات الميليشياوية الخاصة، ظلت إذاعة لبنان في بداية ومطلع الحرب المحطة الرسمية الحيادية التي اهتمت بتطمين المواطن على الأوضاع والأحوال وصلت لدرجة التضليل بمعلومات غير دقيقة توهمه من خلالها بأن الأمور تحت السيطرة ولا شيء مهم يحدث في الشارع باستثناء مرحلة عابرة ستنتهي خلال فترة زمنية قصيرة. في حين أن الإعلام الخاص الميليشياوي يتحدث بلغة مختلفة تماماً. وتميزت إذاعة لبنان في العام الأول من الحرب بصوت المذيع شريف أخوي الذي كان يرصد للمواطنين الطرقات الآمنة والسالكة بواسطة الجيش اللبناني ويحذرهم من الحواجز الطيارة وأماكن تواجد القناصين حفاظاً على حياتهم. وقد أطلقت عليه الصحافة الفرنسية لقب مذياع الحياة.[١]

في تشرين الثاني/١٩٧٥ خرجت في بيروت مظاهرة من أجل السلام، شارك فيها رجال دين مسيحيين ومسلمين، وقامت الكنائس بقرع أجراسها فيما رفعت الجوامع الأذان على منابرها. ولم يتوان الأخوي عن توجيه الاتهامات إلى هذا الفريق أو ذاك بأنه يفتعل إطلاق النار لهذا السبب تعرض لحملة عنيفة من إذاعة صوت لبنان.[٢]

منذ عام ١٩٧٦ بدأت إذاعة لبنان بالانقسام على نفسها الأمر الذي أنتج إذاعتين رسميتين شرعيتين تبثان برامج متناقضة على موجتين متلاصقتين. وأخذت إذاعة عمشيت تبث برامج مبتذلة وقاسية اللهجة، فضلاً عن توجيه الشتائم السياسية للزعماء المقيمين بالمنطقة الغربية مما جعل ريمون أدَه يطلق عليها صفة نباح عمشيت.[٣]

وعلى خط مواز من انهيار الإذاعة الرسمية نما الإعلام الإذاعي الخاص فظهرت إذاعة صوت لبنان لحزب الكتائب، إذاعة صوت لبنان العربي لتنظيم المرابطين، وكانتا أول وسيلتين مسموعتين غير شرعيتين برزتا على الساحة الإعلامية.[٤]

من المؤكد أيضاً أن وسائل الإعلام المرئية هي الأكثر تأثيراً في المشاهد، وعبر الصوت والصورة حاولت الإذاعات والتلفزيونات غير الشرعية التي امتلكتها الميليشيات الدعاية لنفسها بشكل يفرق بين

---

[١] . دنيا أنيس سابا: الإذاعات اللاشرعية ومحاولة تأثيرها على الرأي العام، جدارة الجامعة اللبنانية/ كلية العلوم الاجتماعية الفرع الأول ١٩٨١، ص٤٤.

[٢] . سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٧٧.

[٣] . دنيا أنيس سابا: الإذاعات اللاشرعية، ص ٥٣.

[٤] . ملحم شاوول: الإفتراق والجمع، ص ١٠٣.

اللبنانيين سياسياً ودينياً ومن حيث الهوية ووحدة الأرض وصولاً للمصير المشترك. فتحول التلفاز إلى وسيلة تجاوزت الهدف الإعلامي المجرد إلى أهداف أخرى:

- بث الدعاية الموجه للطرف الآخر للتأثير عليه وعلى معنوياته سلباً وغسل دماغه من خلال بث تقارير مصورة عن الحرب وعرض مشاهد وأخبار منتقاة وفق وجهة نظر الطرف الأول. حيث يصور نفسه متفوق على الآخر من حيث القدرات والثقافة والتاريخ.
- إعادة تربية المواطنين وضبط سلوكهم في الحيز الجغرافي المحدد وفق سياسات وإيديولوجيات معينة وتجيشهم لتنفيذ المخططات الميليشياوية.[١]

ونلاحظ أن الإعلام في المنطقة الشرقية تبنى سياسة الحفاظ على الامتيازات المسيحية بشكل عام والمارونية بشكل خاص وحمايتها. حيث آمنت كل الإذاعات بضرورة بقاء منصب رئيس الجمهورية بيد المسيحيين، ومحافظة لبنان على دوره التقليدي كجسر بين الحضارة الغربية والمنطقة. وبالتالي رفض هذا الإعلام عروبة لبنان وأسلمته. فأثناء الغزو "الإسرائيلي" على لبنان عام ١٩٨٢ بثت إذاعتا صوت لبنان ولبنان الحر أخباراً مؤيدة "للإسرائيلين". وباندلاع الصراع في المنطقة الشرقية بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ واكبت الإذاعتان شعار: أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار، وبسبب دور صوت لبنان الإعلامي عملت القوى المسيحية المتنافسة على السيطرة على تلك الإذاعة، وفي مقدمتها القوات اللبنانية.[٢]

ومن أهم البرامج المسيسة في المنطقة الشرقية في ذلك الوقت: برنامج "قافلة الشهداء" والذي يثمَن الاستشهاد في سبيل القضية، وبرنامج "السياسة في الغربال" والذي كان يُبث من إذاعة لبنان الحر، وبرنامج "نُنسى ولا ننسى" وبرنامج "أعزائي المقاتلين"، وبعض البرامج الأخرى التي تتحدث عن الانتشار المسيحي في الشرق ومقاومته للاضطهاد الإسلامي. ومن جهة أخرى بثت إذاعة صوت لبنان برنامج "السياسة بالغنية" الذي كان يهاجم القيادات اليسارية والإسلامية والسوريين والفلسطينيين.[٣]

أما في الإعلام المقابل للإعلام المسيحي كانت إذاعة صوت الجبل التي تخاطب الوسط الدرزي عبر برنامج "مع المسا"، في محاولة لإعادة إنتاج القيم السائدة في هذا الوسط والحفاظ على صموده. وفي إذاعة الصنائع بُث برنامج "ميزان الحقيقة" الذي كان يرد على الشعارات والمقولات الإعلامية في

---

[١] . دنيا أنيس سابا: الإذاعات اللاشرعية، ص ٥٥.

[٢] . سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٧٩.

[٣] . دنيا أنيس سابا: الإذاعات اللاشرعية، ص ٦٤.

المنطقة الشرقية. إضافة إلى برنامج إذاعي ترفيهي ناقد هو "بعدنا طيبين..قول الله" لزياد الرحباني وجان شمعون، والذي كان يُبث بالعربية منتقداً القوى المارونية وحقق نجاحاً كبيراً ومرر الكثير من الرسائل وكان يُبث مرتين في اليوم.[١]

وعلى كل حال لابد من القول بأن الإعلام في المنطقة الشرقية قد تفوق على نظيره في المنطقة الغربية من ناحية البرامج والأخبار والتقارير ومتابعة الأحداث الأمنية. وكان يؤثر بالوسط الإسلامي بشكل كبير. وقد عملت إذاعة صوت لبنان العربي على منافسة إذاعتي صوت لبنان وصوت لبنان الحر. واعتبار نفسها صوت الحركة الشعبية والجماهير اللبنانية، فكانت تبث أربعين برنامج سياسي وثقافي وديني ورياضي وموسيقي لمدة ثماني عشرة ساعة في اليوم، لكنها لم تصل بالرغم من ذلك إلى مستوى إذاعة صوت لبنان.[٢]

ث. آثار الحرب في التعليم:

أسهمت الحرب في تدمير وانهياره قطاع التعليم ولا سيما الرسمي منه، فغاب دور المركز التربوي للبحوث والإنماء على صعيد البحوث والتخطيط وتعديل البرامج، ودور مصلحة التعليم الخاص التابعة لوزارة التربية اللبنانية في مراقبة المدارس الخاصة ومناهجها. وجهاز التوجيه والمراقبة على المدارس المجانية، كما ضعف دور المفتشية العامة التربوية في مراقبة سير العمل في معاهد التعليم الرسمي والإشراف على كفاءة أفراد الهيئة التعليمية وكيفية قيامهم بواجباتهم. ومدى تطبيق أنظمة التعليم ومناهجه، وأنظمة الامتحانات الرسمية بالإضافة إلى ذلك توقف مشروع تجميع المدارس الذي وضعته وزارة التربية الوطنية بسبب اندلاع الحرب عام ١٩٧٥. كما توقفت كلية التربية في الجامعة اللبنانية عن إعداد المعلمين للتعليم الابتدائي والثانوي، وهذا ما سمح لإعداد كبيرة من حملة الإجازات غير التعليمية بالدخول إلى قطاع التعليم الأمر الذي زاد في انهياره.[٣]

بعد حرب السنتين تبين أن القطاع الرسمي قد أصيب بخسائر ضخمة، فتعرضت المدارس الرسمية والخاصة إلى العبث والنهب والتدمير والاحتلال والتخريب، حيث أدت الحرب إلى إغلاق ١٥٦

---

[١] . سليم الحص: زمن الأمل والخيبة، ص ٢٨٧.

[٢] . ملحم شاوول: الافتراق والجمع، ص ١٠٩.

[٣] . علي سعيد فاضل: أثر الحرب اللبنانية على سير العملية التربوية والتعليمية في نهاية المرحلة المتوسطة، نموذج حي السلم، دراسة ميدانية، دبلوم في علم الاجتماع التربوي/الجامعة اللبنانية . كلية العلوم الاجتماعية . الفرع الأول ١٩٩٦، ص ٣٠.

مدرسة رسمية تعرض ٦٠ منها للاحتلال الجزئي أو الكلي، كما تسببت الأحداث بإقفال ٢٧٢ مدرسة للتعليم الخاص في قرى البقاع الغربي وجبل لبنان والجنوب. ومن أصل ١٣٨١ مبنى مدرسي رسمي ابتدائي تضرر ٥٠ منها بصورة كاملة و٥٣٠ بصورة جزئية. وفقدت آلاف التجهيزات المدرسية والجامعية والكتب والمخطوطات والموسوعات القيمة جراء الاجتياحين "الإسرائيليين" عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢ وحروب الميليشيات فضلاً عن السرقات والنهب. وقدرت خسائر المؤسسات التربوية والخاصة في المدارس والمؤسسات والكليات كافة بأكثر من مليار ليرة لبنانية بين عامي ١٩٧٥. ١٩٨٧ نال منها قطاع التعليم العام نسبة ٦٦ % والتعليم المهني والتقني نسبة ١٩ % فيما بلغ نصيب الجامعة اللبنانية نسبة ١٥.% وفي عام ١٩٨٧ قدر مجلس الإنماء والإعمار كلفة إعادة تأهيل مدارس التعليم العام الرسمية في المراحل الثلاث بحوالي ١٨٠ مليون دولار.[١]

ولم تقتصر أضرار الحرب على تدمير المدارس فقط بل شملت أيضاً الطلاب والهيئة التعليمية ومناهج التدريس والثقافة والتعليم بشكل عام. وكانت أكثر وضوحاً على المهجرين فكانت نسبة الأمية بين الذكور الذين تزيد أعمارهم عن خمس سنوات ١٨,٧ % وبين الإناث ٢٨,٨ % وهذا يعود إلى الأزمة المعيشية أو إلى فقدان المعيل. مما جعل نسبة ٢٥ من الذكور من الفئة العمرية بين ١٩.١٥ و٥٥ % من الفئة العمرية ٢٤.٢٠ ينقطعون عن الدراسة وينخرطون باكراً في سوق العمل أو في الميليشيات من دون الحصول على المعرفة والتعليم اللازم لمواجهة أعباء الحياة.

كما سببت الحرب هرب وفرار الأساتذة والمعلمين وفرزهم طائفياً وفرض الميليشيات سيطرتها على المؤسسات التعليمية عبر الطلاب التابعين لها. كما أثرت الحرب في أخلاقات الطلاب والتلاميذ الذين اتسموا بالعدوانية والعصبية وأقدم بعضهم على العبث بسجلات العلامات المدرسية. ويذكر الباحث عدنان الأمين أن نُظاَر المدارس كانوا يستقبلون يومياً جيشاً من الطلاب المتأخرين، وأن التدخين في الصفوف صار مسموحاً به، وإهمال الدروس من العادات اليومية. والصور السياسية كانت تملأ جدران غرف التدريس والممرات والملاعب. فضلاً عن تحطيم الطاولات والنوافذ والكراسي باستمرار كنوع من التسلية. إضافة إلى تهديد المعلمين بالتلميح والفعل وتوعدهم بأمور غير محمودة. إن نسبة ٦٥ % من معلمي المدارس واجهوا صعوبة في ضبط التلاميذ، حيث لاحظوا تراجع في رغبة التعلم لدى التلاميذ وغياب الطموح وعدم وضوح الهدف وبطء لاستيعاب والتشتت الذهني. وفي الجدول التالي نلخص الصور السلبية المتبادلة بين المعلمين والتلاميذ.

---

[١] . نايف معلوف/ خليل أبو رجيلي: الوضع التربوي في لبنان واقع ومعاناة، د.د.ن، ١٩٨٧، ص ٤٥.

جدول (١١): الصور السلبية المتبادلة بين التلميذ والمعلم.[١]

صورة المعلم لدى الطلاب	صورة الطلاب لدى المعلمين
شخصية ضعيفة	مستوى ضعيف
يحاسب وكأن الظروف طبيعية	مستهترون
بطيء	ينتمي ثلثهم إلى تنظيمات حزبية
متسرع في الدرس	لا يعطون بشكل جيد
يشعر بالملل	يغيبون بشكل متكرر
يحل المسائل لوحده على اللوح	يدهنون اللوح بالزيت لمنع الدرس
متعاقد مع مدرسة أخرى	يخلعون الباب لإحداث الفوضى
متسلط	يصطدمون ببعضهم البعض
يهتم بفتاة معينة لأنها جميلة	معظمهم من المهجرين

وفي ضوء التطورات العسكرية والأمنية واحتلال المدارس من قبل المهجرين، أضاع التلاميذ شهور عدة من التعليم، حيث أن العام الدراسي ١٩٧٥-١٩٧٦ والعام الدراسي ١٩٨٣-١٩٨٤ كانا الأسوأ على صعيد الوقت الضائع من التعليم والذي بلغ من ستة إلى سبعة أشهر. فيما سجلت بقية أعوام إضاعة ما بين شهر واحد إلى ثلاثة أشهر.[٢]

كما تسبب عجز الدولة عن إجراء امتحانات رسمية في مناسبات عديدة إلى الاستعاضة عنها بما سمي بإفادات الترشيح للامتحانات الرسمية، مما رفع عدد حملة شهادات البروفيه والباكلوريا بفروعها المختلفة. ومكَن بالتالي الكثير من التلامذة من الالتحاق بالسنوات الأولى لكليات الجامعة اللبنانية التي تراجع مستواها العلمي وتأثرت بالحرب بشكل مباشر.[٣]

وبعدما فقد الأساتذة الجامعيون والمعلمون الهيبة والاحترام تعرض بعضهم للخطف والقتل، ففي عام ١٩٨٧ أحصت نقابة معلمين المدارس الخاصة في لبنان مقتل حوالي ٤٠٠ معلم و٢٠ أستاذ

---

[١] . عدنان الأمين: التعليم في لبنان. زوايا ومشاهد، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٩.

[٢] . سليم نصر: بيروت الكبرى ١٩٧٥ حدود الاندماج المجتمعي، ص ١٠٨.

[٣] . علي سعيد فاضل: أثر الحرب اللبنانية على سير العملية التربوية والتعليمية في نهاية المرحلة المتوسطة: نموذج حي السلَم، دراسة ميدانية، دبلوم في علم الاجتماع التربوي، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ٣٥.

جامعي. وفي بعض الحالات لاسيما في بداية الحرب عمد بعض المعلمين إلى إتلاف سجلات الدوام في مدارسهم كي لا تطالهم الرقابة الرسمية.[١]

أما بالنسبة للتعليم الخاص فقد أظهرت كل المؤشرات بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٩ هيمنته على التعليم الرسمي والخاص المجاني، حيث فضل الأهل تعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة غير المجانية لتمتعها باستقلالية نسبية عن التدخلات الميليشياوية، الأمر الذي أدى إلى تحول بعض المدارس من مدارس مجانية إلى مدارس غير مجانية. والتالي هبوط عدد التلاميذ في المدارس الرسمية بنسبة ٧٢ % بالتعليمين المتوسط والثانوي. لكن الطلب على المدارس الخاصة غير المجانية ولاسيما المدارس الأجنبية إلى جانب التضخم وغلاء المعيشة، جعل التعليم عملية مكلفة بالنسبة إلى الفئات المتوسطة وذات الأجور المتدنية.[٢]

وعلى صعيد التعليم الجامعي فقد ضم هذا القطاع عشية الحرب خمس جامعات وستة معاهد للدراسات العليا تركزت جميعها ضمن الحدود الإدارية لبيروت، لكن الحرب غيرت في جغرافيا التعليم الجامعي وجعلته يهجر العاصمة إلى الضواحي ومراكز المحافظات. فعندما انتهت حرب لبنان عام ١٩٩٠ كان عدد مؤسسات التعليم العالي قد وصلت إلى ١٨ مؤسسة تتمركز في مجملها في مدينة بيروت وضواحيها. ما عدا جامعة البلمند وجامعة الجنان في طرابلس.[٣]

وأسوة بالمدارس لحقت الأضرار المادية الجسيمة بمباني الجامعة اللبنانية ومخابرها وتجهيزاتها ومكاتبها، وتعرضت للتلف والحريق والسرقة. لكن أخطر ما واجهته الجامعة كان تفريغها على أساس طائفي ومناطقي، حيث صدرت مراسيم عدة عام ١٩٧٧ قضت بتفريغها بما يتناسب مع الواقع الأمني والجغرافي والطائفي، وقد شكلت هذه المراسيم ضربة كبيرة وقاسية لواقع الجامعة الرسمي ومستواها التعليمي وبالتالي قزمت دوها وأفقدتها طابعها الوطني في لم الشمل اللبناني، فأضحى طلاب الفروع من طائفة واحدة ومنطقة واحدة وتيار إيديولوجي واحد متجانس.[٤]

---

[١] . منير بشَور: "تردي النظام التربوي في لبنان"، في: الأزمة اللبنانية. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٠، ص ١٣٨.

[٢] . إبراهيم حمدان: "التعليم المهني والتقني في أبعاده التربوية والاقتصادية"، مجلة التربوية، العدد ٢، ١٩٨٠، ص ١٧.

[٣] . نعيم عطية: "ماذا تريد الدولة من الجامعة، وماذا تريد الجامعة من الدولة؟"، في: أوراق جامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ١٠٢.

[٤] .Abdel Raouf Sinno: Die Arabische Universital von Beirut ١٩٦٠-١٩٨٣, Diplomarbeit, Gesamthochschule Kassel/DITSL ١٩٨٣, p١٢٣.

بعد ست سنوات على اندلاع الحرب كان للجامعة اللبنانية ٣١ فرعاً موزعاً على المحافظات الخمس، وفي عام ١٩٨٦ بلغ عدد هذه الفروع ٤٨ فرعاً تحتضنها ١٢ كلية وتضم ٦٤ اختصاص.[١]

ولكن هيمنة الميليشيات على الجامعة الوطنية ظهرت بوضوح من خلال تدخلها عبر المكاتب الطلابية التابعة لها في الشؤون الإدارية والتعليمية، وتحرص على دعم من ينتمي إليها حزبياً وطائفياً بمختلف الطرق. فعندما فرضت القوات اللبنانية سيطرتها على مدينة زحلة على سبيل المثال، عملت على فرض نفوذها على فرع الجامعة اللبنانية هناك، وتمكنت من الاستئثار بالحصة المسيحية في سلك التعليم من ناحية تفريغ الأساتذة أو التعاقد معهم. وفي بعض الكليات كانت الميلشيات تتدخل لإنجاح طالب معين بسبب انتمائه للتنظيم أو الطائفة دون أي اعتبار أكاديمي، ومن يعترض من الأساتذة الشرفاء يتعرض للتأنيب والتأديب.[٢]

ولم ينحصر تدني مستوى طلاب الجامعة اللبنانية على المرحلة الجامعية الأولى فحسب، بل تراجعت أيضاً مستويات الطلاب في مرحلة الدراسات العليا، حيث أن إدارة الجامعة قررت عام ١٩٨٣ فتح أقسام للدكتوراه رغم عدم وجود أعداد كافية من الأساتذة الأكفاء أو الطلاب الجيدين.[٣]

ج. الهجرة والتهجير:

أمثلت الحرب الأهلية اللبنانية على اللبنانيين توزُّعهم السكاني، إذ فرض عليهم التهجير والفرز العرقي والديني أماكن تمركزهم في لبنان. ومرت عمليات التهجير بمراحل عدة، فخلال حرب السنتين (١٩٧٥-١٩٧٦) ترك ٥٨٩٦٨٠ شخصاً، ١٨٩ بلدة وقرية مسيحية وإسلامية، أي ما يعادل ٢١,٨% من مجموع السكان. وخلال عامَي ١٩٧٧ و١٩٧٨ تمت الهجرة على الشكل التالي:[٤]

أ. خلال شهر أيار/١٩٧٧ وعلى أثر اغتيال كمال جنبلاط، أدى رد الفعل الدرزي إلى تهجير ٢٠ ألف مسيحي من قرى الشوف.

ب. في أيار/١٩٧٧ وشباط /١٩٧٨، أدت الغارات الإسرائيلية العنيفة على جنوبي لبنان إلى نزوح حوالي ٧٥ ألف شخص.

---

[١] . جريدة السفير، ١٠/ تموز/ ١٩٨٦.

[٢] . إبراهيم بيضون: "الدكتوراه اللبنانية بين ضرورة البقاء وضرورة الإلغاء"، في: أوراق جامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص ٧٢-٧٨.

[٣] . جريدة الحياة، العدد ٩، ٩/ شباط/ ١٩٨٣.

[٤] . علي فاعور: جغرافيا وتهجير، دراسات ميدانية، وقائع وحلول، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٩.

ج. في آذار/١٩٧٨ شن الجيش الإسرائيلي هجوماً كبيراً على منطقة جنوبي لبنان، فاحتل رقعة واسعة منه. وكان من نتائج هذا الهجوم تهجير ١٧٥ ألف شخص.

د. خلال شهرَي حزيران وآب/ ١٩٧٨، وعلى أثر الاضطرابات الأمنية التي حدثت في البقاع والشمال، نزح حوالي ٢٥ ألف شخص.

هـ. في أيلول وتشرين الأول/ ١٩٧٨ أدى قصف الجيش السوري لبيروت الشرقية إلى نزوح ٢٥٠ ألف شخص.

وهكذا قدِّر عدد المهجَّرين خلال عامَي ١٩٧٧ و١٩٧٨ بنحو ٥٤٥ ألف شخص. أما خلال عامَي ١٩٧٩ و١٩٨٢ فقد شهدت هذه الحقبة مواجهات عدة بين الميليشيات أنفسها، وبين اللبنانيين والفلسطينيين، وبين اللبنانيين والجيش السوري. إضافة إلى معركة مدينة زحلة، مما أدى إلى نزوح حوالي ١٥٠ ألف شخص. وخلال عام ١٩٨٢ تسبب الاجتياح الإسرائيلي واحتلاله جنوبي لبنان وجزءاً من الجبل حتى بيروت الغربية، بنزوح حوالي ٤٠٠ ألف شخص بين المناطق المحتلة ووسط لبنان.[١]

أما خلال عامَي ١٩٨٣ و١٩٨٤ فقد تسبب انسحاب الجيش الإسرائيلي من جزء من الأراضي المحتلة إلى اندلاع "حرب الجبل" التي شردت ٣١٤ ١٦٨ شخصاً. كما أدت تطوراتها إلى تهجير أكثر من ١٥٠ ألف شخص من بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، وحوالي ٤٠ ألف شخص من منطقة الشّحّار الغربي. أمّا المعارك بين الفلسطينيين أنفسهم في الشمال، فدفعت خمسين ألف شخص على الأقل إلى النزوح. وكذلك طال القصف المناطق المحاذية فأدى إلى نزوح ٥٠ ألف شخص على الأقل أيضاً. وأما خلال عامَي ١٩٨٥ و١٩٨٦ أدى الانسحاب الإسرائيلي الثاني من الجنوب إلى تهجير مسيحيي إقليم الخروب، وقرى شرق صيدا وقد بلغ عددهم ٢٣٠ ٩٧ شخصاً، أُضيف إليهم في تشرين الثاني/ ١٩٨٦ حوالي ٨ آلاف شخص من مسيحيي بلدة مغدوشة وجوارها.[٢]

---

[١] . طوني جورج عطا الله: منظومة الحرب الداخلية. استراتيجية نزاعية معاصرة في مجتمع متنوع: الحالة اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩١، أطروحة دكتوراه بالجامعة اللبنانية، كلية العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية آذار/ ٢٠٠١، ص ٩٤.

[٢] . جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨، ص ٣٣.

يتبين من مجمل هذه الأرقام أن عمليات التهجير تناولت ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٧ ثلثَي سكان لبنان. وقد اضطر عشرات الآلاف منهم إلى النزوح أكثر من مرة من أماكن تواجدهم.

مَواطن المهجَّرين وأماكن وجودهم الجديدة:

كانت المناطق اللبنانية في أغلبيتها مناطق مختلطة تضم مختلف الجماعات الطائفية. أمّا وجود المهجَّرين فقد ارتبط بمناطق تميزت بسماتها الطائفية.

١. الطوائف المسيحية:

قدر عدد اللبنانيين الذين نزحوا من أماكن إقامتهم بحوالي ٣٣٣ ألف شخص من المسيحيين في لبنان.

جدول (١٢): التوزّع الجغرافي لمواطن التهجير.[١]

مَواطن التهجير	نوع التهجير (بالآلاف)		المجموع (بالآلاف)
	كليّ	جزئي	
بيروت	--	١٣	١٣
جبل لبنان	١٨٦	٢٩	٢١٥
لبنان الشمالي	١	١٨	١٩
لبنان الجنوبي	٢٧	١٩	٤٦
البقاع	٤	٣٦	٤٠
المجموع	٢١٨	١١٥	٣٣٣

يتبين من هذا الجدول أن التهجير الكلي قد بلغ ٦٥,٥% من مجموع المهجَّرين، كما أن أغلبيتهم (٦٥%) انتمت إلى منطقة جبل لبنان، بينما انتمى إلى لبنان الجنوبي ١٤% منهم. وقد أجبر هؤلاء الرعايا على النزوح نتيجة الاقتحامات المسلحة المنظمة. أمّا فيما يتعلق بالمناطق الأخرى، وباستثناء بعض القرى في لبنان الشمالي والبقاع، فقد حدث التهجير نتيجة لاعتداءات مستمرة

[١] . علي فاعور: جغرافيا وتهجير، ص ٢١.

والتي لم يكن الهدف منها التهجير الكامل للقرى، بل إبعاد الأشخاص غير المرغوب فيهم، أو الضغط على المناطق المسيحية الأخرى.

وأسفرت الاعتداءات والضغوطات المسلحة عن تهجير ٦٢٠ ألف شخص بصفة دائمة، يتوزعون بحسب مَواطن تهجيرهم وفقاً لما يلي:

جدول (١٣): توزّع المهجَّرين، المسيحيين بحسب مَواطن تهجيرهم.[١]

مَواطن التهجير	عدد المهجرين (بالآلاف)	النسبة المئوية (بالآلاف)
جبل لبنان، بما فيه إقليم الخروب	٢٤٠	% ٣٨،٧
قرى شرق صيدا ومناطق أخرى من لبنان الجنوبي	١٢٥	%٢٠،١
البقاع	١٠٠	%١٦،١
بيروت الغربية والضاحية الجنوبية	١٢٥	%٢٠،١
لبنان الشمالي	٣٠	%٥،٠
المجموع	٦٢٠	%١٠٠

يُظهر الجدول أن أكبر نسبة من المهجَّرين المسيحيين انتمت إلى مناطق جبل لبنان (٣٨،٧%)، تليها نسبة المهجرين من لبنان الجنوبي وبيروت الغربية والضاحية الجنوبية (٢٠،١%) ثم البقاع (١٦،١%) وأخيراً لبنان الشمالي (٥،٠%).

أمّا بالنسبة إلى أماكن وجود المهجَّرين الجديدة، فتبيَّن أنها على النحو التالي:[٢]

أ. في بيروت الشرقية ١٧،٢%.

ب. في فرن الشباك وعين الرمانة ١٧،٤%.

ج. في برج حمود والنبعة وسن الفيل وجسر الباشا ٢٣،٢%.

د. في الحازمية والحدث وبعبدا والجمهور ٣،٨%.

---

[١] . لبكي/ أبو رجيلي: جردة حساب، ص ٥٤.

[٢] . علي فاعور: قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان. في: ملخَص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في لبنان، بيروت ٣-٥، كانون الأول ١٩٨٧، تنظيم جمعية الأسرة في لبنان، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، د.ت، ص ١٦٤.

هـ. في الجديدة والبوشرية والمكلس والمنصورية والدكوانة ١١،٤%.
و. في ضبيه وأنطلياس وجل الديب والزلقا ١،٥%.
ز. في باقي بلدات قضاء المتن ١١،٨%.
ح. في جونيه وجوارها ٢،٨%.
ط. في بلدات كسروان ٤،٩%.
ي. في قضاء جبيل ١،٤%.
ك. في لبنان الجنوبي ٤،٦%.

وتوزع معظَم مهجّري إقليم الخروب وشرق صيدا والبقاع الغربي في مناطق المتن وكسروان وجبيل. والتجأ الباقون إلى مناطق جزين ومرجعيون وبعض قرى الشريط الحدودي.

٢. الطوائف الإسلامية:

افتقرت التقارير والدراسات القليلة المتعلقة بالمهجَّرين المسلمين إلى كثير من الدقة والشمولية. وأسهم في ذلك، صعوبة التمييز بين التهجير المؤقت والتهجير النهائي، وفصل ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن سعياً وراء العمل وتحسين ظروف المعيشة، عن التهجير المرتبط بحالات أمنية معينة. مهما يكن، واستناداً إلى المعطيات المتاحة يمكن القول إن تهجير المسلمين من المناطق الشرقية عُدَّ تهجيراً دائماً، بل اقتلاعاً. أمّا حركة النزوح الناجمة عن الاجتياحات الإسرائيلية، والمعارك بين الشيعة والفلسطينيين خاصة في مناطق لبنان الجنوبي، كانت مؤقتة في الجزء الأكبر منها. إذ تضخم عدد النازحين في فترة المعارك وتدنّى كثيراً في فترات الهدنة والاستقرار الأمني.[١]

وكان التهجير الدائم للمسلمين خلال حرب السنتين (١٩٧٥ . ١٩٧٦) وشمل:[٢]

أ. ٢٥ ألف درزي هجِّروا من عين الرمانة والروضة والمتن الجنوبي، خلال صيف عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وقد استقر معظَمهم في منطقة الشوف وبيروت الغربية.
ب. ١١٠ آلاف مسلم معظمهم من الشيعة مع أقلية سُنِّية. هجِّروا من حارة الغوارنة والكرنتينا والمسلخ، خلال خريف ١٩٧٥، وشتاء ١٩٧٦، ومن الضاحية الشرقية خلال صيف ١٩٧٥. واستقر قسم منهم في منطقة المسابح والمنطقة الممتدة من آخر الأوزاعي حتى خلدة. وتوزع

---

[١] . نبيه كنعان عطا الله: التهجير في إطاره الجغرافي، في وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعي، ١٥-١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٩١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥٩.

[٢] . جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية، ص ٣٥.

بعضهم في أحياء بيروت الغربية وخصوصاً وادي أبو جميل وعين المريسة ورأس بيروت. ولكن أكثريتهم استقرت في الضاحية الجنوبية والبقاع.

ج. ١٧٥ ألف شيعي هجّرهم الاجتياح الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي خلال ربيع ١٩٧٨ إلى مدينة صيدا، وبيروت الغربية، ووسط البقاع وشماليه. لكن معظمهم عادوا إلى ديارهم بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

د. ٤٠٠ ألف مسلم هجَرهم الاجتياح الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي وبيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية، في حزيران/ ١٩٨٢ نحو وسط البقاع وشماليه، ونحو بيروت الشرقية، بل وخارج الحدود اللبنانية. وعلى الرغم مما خلّفه الاجتياحان الإسرائيليان في ربيع ١٩٧٨، وصيف ١٩٨٢ من دمار وقتل، فإن أكثرية النازحين عادوا إلى ديارهم حينما استقرت الأوضاع الأمنية نسبياً، وانسحب الجيش الإسرائيلي إلى ما سُمي "الشريط الحدودي". باستثناء سكان بعض البلدات كالخيام وحانين وبارين وجباع وجرجوع. يضاف إليهم كل من لم يتمكن من العودة لأسباب سياسية وعقائدية، ويقدر عددهم بحوالي ٦٠ ألف شخص.

ر. سكان بعض القرى الدرزية، هجّروا من الشوف وعاليه خلال صيف ١٩٨٣. وهجِّر عدد من السُّنة من منطقة صيدا خلال ربيع ١٩٨٥، ومن منطقة طرابلس خلال ١٩٨١.١٩٨٥ وكان تهجيرهم مؤقتاً.

ولئن تمكنت نسبة كبيرة من المهجَّرين من العودة إلى ديارهم أو التكيُّف مع واقعهم الجديد، فإن عدد المهجرين الذين لم يتمكنوا من العودة بسبب هدم قراهم، أو استمرار الخطر على حياتهم يقدَّر بحوالي ٦٢٠ ألف مهجَّر مسيحي، يقابلهم ١٨٠ إلى ٢٠٠ ألف مهجَّر مسلم.[١]

تبدّل الخريطة السكانية بعد الحرب:

بدّلت الحرب الأهلية الخريطة السكانية في لبنان تبديلاً لا يمكن اختصاره في عبارة الفرز السكاني على أساس طائفي. وكان أكثر المناطق تأثراً بهذا الفرز بيروت الكبرى والجبل والجنوب والبقاع.[٢]

١. معالم التركيبة السكانية في بيروت الكبرى:

---

[١] .Boutros Labaki: Lebanese Emigration During the War١٩٧٥-١٩٨٩, London, ١٩٨٩, p ٦٠٥.

[٢] . نبيل فارس حرفوش: الحضور اللبناني في العالم، ج ٣، بيروت، د.ت، ص ١٣٥.

لا بدّ من الإشارة أولاً إلى أن نسبة المواليد في بيروت الكبرى لا تتعدى ٥٢,٧% من سكانها. وقد احتشدت الجماعات الطائفية في بيروت، كلٌّ في أحياء خاصة بها من دون أن يعني ذلك استبعاداً لمواطنين من طوائف أخرى. وكان السُّنة والأرثوذكس أقدم الطوائف التي استوطنت بيروت، ولا يزالون في أحيائهم التقليدية: الأشرفية والمصيطبة ورأس بيروت والباشورة وعين المريسة. أمّا الموارنة فقد استوطنوا أحياء الأشرفية والرميل والصيفي والمدوَّر. وتجمّع الشيعة في الباشورة وزقاق البلاط والقسم الشمالي من المصيطبة. وبقيت ضواحي مدينة بيروت حتى الخمسينيات مناطق زراعية تسكنها أكثرية مارونية، باستثناء بلدة برج البراجنة، حيث تساوى تقريباً الموارنة والشيعة.[١]

ولكن ابتداء من الخمسينيات، تكثفت حركة النزوح الريفي نحو تلك الضواحي، حتى أصبح ٥٥,٧% من سكانها من أصل ريفي، ونتيجة ذلك، أضحى الشيعة أكثرية في بلدات الغبيري وبرج البراجنة والنبعة. أمّا المسيحيون، ولا سيما الموارنة، فشكلوا الأكثرية في باقي بلدات الضاحية. وهكذا، كانت المنطقة الشرقية من مدينة بيروت إضافة إلى ضاحيتَيها الشمالية والجنوبية الشرقية عشية الحرب التي عصفت بلبنان، تتميز بأغلبية سكانية مسيحية. بينما شكل المسلمون الأكثرية في الجزء الغربي من المدينة وفي ضاحيتها الجنوبية، مع العلم أن نسبة المسيحيين في هذه المنطقة كانت تراوح بين ٤٠% و٤٥% من السكان.[٢]

ومنذ اندلاع الحرب تمت حركات النزوح المتبادلة بين مختلف المناطق. وكان النزوح خلال عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ أعلى سرعة وكثافة من المنطقة الشرقية نحو المنطقة الغربية منه في الاتجاه المعاكس (١٢٠ مقابل ٧٥ ألفاً). حتى تدنّى الوجود الإسلامي في المناطق الشرقية إلى ٥% مما كان عليه قبل عام ١٩٧٥. أمّا الوجود المسيحي في مناطق بيروت الغربية البالغة نسبته ٤٠ % من سكانها فلم يتدنَّ بسرعة، إلا ابتداء من عام ١٩٨٣ ليصل إلى ١٥% أو ١٠%. ومن مؤشرات هذا التدني أن نسبة التلامذة المسيحيين في المدارس المسيحية انخفضت من ٩٠% إلى ٧٥% فإلى ٥% و٢%.[٣]

---

[١] . علي فاعور: الهجرة للبحث عن وطن، دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٧٦.

[٢] . جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية، ص ٣٧.

[٣] . جهاد نصري العقل: الهجرة الحديثة من لبنان وتعاطي المؤسسات الرسمية والأهلية معها ١٨٦٠-٢٠٠٠، دار ومكتبة التراث الأدبي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٦٢.

وعانت منطقة بيروت الكبرى نتائج التصادمات العسكرية والمواقف المتطرفة التي حصلت في المناطق الأخرى والتي أدت إلى نزوح سكانها إلى منطقة بيروت الكبرى، مما أخل بتركيبتها السكانية. فاستقبلت المنطقة الشرقية حوالي ٤٧٥ ألف مهجّر، ونزح منها ١٣٥ ألفاً. واستقبلت المنطقة الغربية ٢٩٥ ألفاً، ونزح منها ٢٧٥ ألفاً. وهكذا، أصبح كلٌّ من المنطقتَين متجانسة طائفياً مع بروز عنصر مذهبي متنامٍ في المنطقة الغربية وهو العنصر الشيعي.[١]

٢. معالم الخريطة السكانية في منطقة الجبل:

تمتد منطقة الجبل من جبل صنين شمال شرق بيروت إلى نهر الأولي في الجنوب. وتضم أقضية الشوف وعالية وبعبدا والمتن الشمالي والأعلى الممتد من بلدة شويت حتى حمانا شمال طريق الشام. ومن حمانا إلى جبل صنين مروراً بالخط الفاصل انطلاقاً من شرق بكفيا حتى جنوب بسكنتا. قدِّر عدد سكان هذه المنطقة بنحو ٥٢٠ ألف شخص، منهم ٥٨,٥% مسيحيون و٣٠,٨% دروز، و٩,٢% مسلمون سُنة، و١,٥% مسلمون شيعة. توزعوا على ٢٣٦ بلدة، ٥٢% من سكانها مسيحيون، و١٣% من سكانها دروز، و٣% مسلمون سُنة، أما البلدات المتبقية فكانت مختلطة، أي يسكنها معاً مسيحيون ودروز، أو مسيحيون وسُنة، أو شيعة. واللافت أنه لا توجد أي بلدة تضم دروزاً ومسلمين معاً، أو سُنَّة وشيعة معاً.[٢]

وإذا استثنينا النزوح الدرزي المؤقت والمحصور من بعض القرى نتيجة العمليات العسكرية، ونزوح حوالي ١٥ ألف سُني من سكان إقليم الخروب على أثر الاجتياح الإسرائيلي؛ وقد عادوا فيما بعد إلى قراهم، فقد أدت الأحداث المتلاحقة في منطقة الجبل إلى تفريغها من سكانها المسيحيين. وكان ذلك على مراحل، ابتداء من ١٤/نيسان/ ١٩٧٥، حينما حدث أول تهجير في قرية عين الأسد في إقليم الخروب، تبعه نزوح مسيحي من بعض قرى الإقليم المختلطة: مثل كترمايا، الوردانية، الزعرورية، المغيرية.[٣]

---

[١] . هدى زريق: "عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة في لبنان"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٧، ١٩٨٦، ص ٩٩.

[٢] .Alixa Naff: Lebanese Immigration in to the United States ١٩٧٩-١٩٨٩, New York,١٩٩٦, p ١٦٤.

[٣] . عون جابر: الجالية اللبنانية مميزاتها، خصائصها وعلاقاتها ببرنامج ثنائية اللغة، رسالة ماجستير بجامعة وأين ستايت، ديترويت، كلية التربية قسم ثنائية اللغة، ١٩٨٣، ص ٢٠.

في بداية عام ١٩٧٦ وعلى أثر تهجير سكان الكرنتينا المسلمين، دُمرت بلدتا الدامور والجيَّة، وهجِّر حوالي ٢٢ ألف شخص. ثم خلال ربيع ١٩٧٦ لاقت عدة بلدات في أقضية بعبدا والمتن الأعلى وعاليه المصير نفسه، وقدِّر النازحون خلال عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بنحو ١٠٠ ألف شخص. عاد قسم كبير منهم إلى قراهم في كنف قوات الردع العربية في بداية عام ١٩٧٧. غير أنه على إثر اغتيال كمال جنبلاط ورد الفعل الدرزي الذي ذهب ضحيته ٢٠٠ قتيل، نزح ٢٥ ألف شوفِيّ مسيحي. وفي عام ١٩٨٣ اندلع ما سمي حرب الجبل، فشُرد أكثر من ١٦٨ ألف شخص. ثم امتدت الحرب إلى ما تبقى من قرى مسيحية في الشحّار الغربي وساحل الشوف في شباط/١٩٨٤، وإقليم الخروب عام ١٩٨٥، وبعض القرى الكائنة حول بكفيا وضهور الشوير في أوائل ١٩٨٦. وهكذا، أفرغ الجبل من سكانه المسيحيين باستثناء بعض العائلات التي لا تزال تقيم ببلدات حمانا، عين دارة، دير القمر، المختارة، كفرنبرخ، نيحا، باتر والرميلة، والتي يزيد عدد أفرادها على ٣ آلاف شخص أي ما يوازي ١% من السكان المسيحيين قبْل التهجير.[١]

٣. التوزّع السكاني في منطقة لبنان الجنوبي:

أبرز تقرير وضعته وزارة الداخلية بناء على سجلات الأحوال الشخصية عام ١٩٦٤، أن سكان محافظة الجنوب يمثلون ١٩% من مجموع سكان لبنان. بيد أن نسبة السكان المقيمين لم تكن تتعدى ١٣% من سكان لبنان في ذلك العام، ثم انخفضت إلى ١٢% عام ١٩٧٠، لترتفع مجدداً إلى ١٦% عام ١٩٨١. وكان المسيحيون يمثلون ٢٦,٥ % من سكان الجنوب، والمسلمون سنة وشيعة ٦٩%، والدروز ٤,٥%. وانتشر المسيحيون في مختلف أنحاء المنطقة مع احتشاد مكثف شرق صيدا، في قضاءي جزين والزهراني، وحول مدينة مرجعيون. وتجمّع الدروز في جزء من قضاء حاصبيّا، وفي عدد من بلدات قضاءَي مرجعيون وجزين. أما فيما يتعلق بالسُّنة فقد انتشروا في مدينتَي صيدا وصور، ومنطقة حاصبّيا. أما الشيعة فهم الأكثرية في أقضية الجنوب، باستثناء أقضية جزين وحاصبيّا والزهراني.[٢]

قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية بدأ النزوح السكاني عن الجنوب، لأسباب أمنية نجمت عن وجود فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية في الأقضية الحدودية، كحاصبيّا ومرجعيون وبنت جبيل وصور.

---

[١] . منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل: مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، بيروت، ١٩٨٩، ص ٧٥٠.

[٢] . علي فاعور: الهجرة للبحث عن وطن، ص ١٨٢.

بيد أن حركة النزوح هذه لم تأخذ حجماً كبيراً، بل اقتصرت على ترحيل ٢٥ ألف شخص استقر معظَمهم في الجنوب بعيداً عن الحدود اللبنانية . "الإسرائيلية".[١]

واندلعت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ فحملت عدداً كبيراً من سكان ضاحية بيروت من أصل جنوبي على العودة إلى قراهم. وقابل هذه الحركة السكانية نزوح معاكس لسكان مسيحيين، من بلدات أقضية جزين والزهراني والنبطية وحاصبيّا، وبصورة جزئية من قضاء مرجعيون نحو بيروت وضاحيتَيها الشرقية والشمالية. وشمل هذا النزوح فيما بعد وخلال عام ١٩٧٦، أغلبية البلدات المسيحية باستثناء تلك الكائنة ضمن إطار الشريط الحدودي. وكان عام ١٩٧٧ عام استرخاء أمني سمح للنازحين المسيحيين بالرجوع إلى ديارهم خاصة في قضاءَي جزين والزهراني.[٢]

لكن الاجتياح الإسرائيلي الواسع النطاق عام ١٩٧٨ والذي شمل حوالي ١٥٠ قرية جنوبية، أسفر عن تهديم حوالي ٦ آلاف منزل تهديماً تاماً، وتصديع حوالي ٢٠ ألف منزل، وتهجير نحو ٢٥ ألف أسرة إلى أماكن آمنة في المنطقة الجنوبية وفي القسم الغربي من بيروت الكبرى. وما لبثت أغلبية هذه الأُسر أن رجعت إلى قراها بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار/١٩٧٨. ونعمت منطقة الجنوب بهدوء نسبي إلى أيار/١٩٨٢ تميز على صعيد الحركة السكانية بهجرة الشباب نحو بلدان الخليج.[٣]

أما الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، فقد أسهم في حركة نزوح أعداد كبيرة من المسلمين والمسيحيين من منطقة بيروت نحو الجنوب. ولكن الضغوطات الإسرائيلية أجبرت المسلمين منهم على العودة وبكثافة في اتجاه العاصمة اللبنانية. ثم ابتداءً من صيف ١٩٨٣ جاء دور المسيحيين على أثر حرب الجبل، التي كان من آثارها إنشاء خط تماسّ عام ١٩٨٥ بين مدينة صيدا والقرى المسيحية المجاورة، وانتهت المعارك بتهجير هذه القرى في ٢٥/نيسان من العام نفسه. وهكذا عانى الجنوب وضعاً غير مستقر، وتعديلاً في تركيبته السكانية؛ إذ أن ٥١ بلدة مسيحية من أقضية الزهراني والنبطية وجزين أفرغت من سكانها. أما مسيحيو جزين وأقضية مرجعيون وبنت جبيل وحاصبيّا

---

[١] . محمد عاشور مهدي: الوجود اللبناني في إفريقيا قضايا الماضي والواقع وآفاق المستقبل، أعمال ندوة المغتربون العربي في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٤-١٥/ حزيران/٢٠٠٥ ، ص ١٠.

[٢] . جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية، ص ٣٨.

[٣] . محمود أبو العينين: الاغتراب العربي في إفريقيا الأسباب، الواقع، المشكلات، أعمال ندوة المغتربون العربي في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٤-١٥/ حزيران/٢٠٠٥ ، ص ١٣.

فأصبحوا معزولين في شريط حدودي يشكل حزاماً أمنياً لإسرائيل. والتجأ إلى هذا الحزام عدد من مهجَّري قرى شرق صيدا وإقليم الخروب لفترة وجيزة، إذ آثروا الانتقال إلى بيروت الشرقية. وتبعهم كذلك عدد من سكان الشريط الحدودي نفسه. فأصبح عدد الذين هجِّروا نهائياً منه ١٥ ألفاً. أمّا الذين لا يزالون يقيمون بمنطقة جزين والشريط الحدودي فلا يتعدى عددهم الأربعين ألفاً.[١]

٤. منطقة البقاع:

قدر عدد سكان البقاع حسب قيود سجلات الأحوال الشخصية في بداية عام ١٩٨٥، بحوالي ٥٤٣ ألفاً. ويتكون هؤلاء السكان من مسيحيين من مختلف المذاهب (موارنة، روم كاثوليك، روم أرثوذكس، يعاقبة، أشوريين، كلدانيين، أرمن وبروتستانت) ومن مسلمين (شيعة وسُنة) ومن دروز. شكَل المسيحيون نسبة ٤٠% من مجموع سكان المنطقة، لكنهم كانوا يتوزعون بنسب مختلفة بين أقضية المحافظة، وبمعدل ٦٥% من سكان قضاء زحلة، و٤٠% من سكان البقاع الغربي و٣٠% من سكان قضاء بعلبك. فقد انتشروا في مختلف أرجاء المنطقة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، في السهل كما على تلال السفوح الشرقية والغربية، وكانوا يقطنون في ٨٥ بلدة، أي ٤٠% من مجموع بلدات البقاع.[٢]

أمّا المسلمون فكانت تبلغ نسبتهم ٥٥% من مجموع سكان المنطقة. وهم، كذلك منتشرون في مختلف أرجاء المنطقة؛ فالشيعة يستوطنون بصورة خاصة قضاءَي الهرمل وبعلبك، وفي بعض بلدات قضاء زحلة والبقاع الغربي. بينما يستوطن السُّنة بصورة خاصة قضاء زحلة والبقاع الغربي، ومدينة بعلبك وبعض البلدات المنتشرة على التلال شمال شرقي قضاء بعلبك. أمّا الدروز فكانت تبلغ نسبتهم ٥% من مجموع سكان المنطقة، ويسكن معظمهم بقضاء راشيا وبعض بلدات البقاع الغربي على السفح الشرقي لسلسلة جبال لبنان الغربية.[٣]

جرت عملية تهجير المسيحيين من البقاع على مرحلتين:[٤]

---

[١] . نبيه كنعان عطا الله: التهجير في إطاره الجغرافي، ص ٦٥.

[٢] . جهاد نصري العقل: الهجرة الحديثة من لبنان، ص ٣٦٨.

[٣] .Nadim Shehadi: The Lebanese in the world; A Century of Emigration, London, ١٩٩٢, p ٢٣٣.

[٤] . علي فاعور: الهجرة للبحث عن وطن، ص ١٨٩.

المرحلة الأولى: بين عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وشملت المناطق المسيحية في قضاءَي زحلة وبعلبك. وأدت إلى نزوح ٥٠ ألفاً، منهم عشرون ألفاً تركوا البقاع نهائياً، واستقر ١٥ ألفاً في مدينة زحلة، وعاد عشرة آلاف إلى قراهم. أما الخمسة آلاف الباقون فغادروا لبنان إلى الخارج.

المرحلة الثانية: بدأت في تموز/١٩٧٨ على أثر اغتيال ٢٥ شخصاً في شمالي البقاع. فنزح حوالي ٢٥ ألفاً إلى بيروت الشرقية. وتواصلت حركة النزوح إلى أن ازدادت كثافتها خلال عام ١٩٨٣ فأصبح وجود السكان المسيحيين رمزياً في كثير من القرى، مثل بر إلياس ونيحا وكفريّا وجب جنين ومشغرة وغيرها. بينما انخفض عدد السكان المسيحيين حتى راوح بين ٣٠% و١٠% مما كان عليه قبْل الأحداث في مجموعة أخرى من القرى، مثل القاع ورأس بعلبك وشليفا ونيحا وتربل ورياق وقب إلياس وصغبين وأبلح.

وقدِّر عدد النازحين المسيحيين الإجمالي بنحو ١٥٠ ألفاً، استقر منهم ١٤٠ ألفاً في مدينة زحلة، واتجه ١٠ آلاف نحو بيروت الشرقية. وقد قابل هذه الهجرة نزوح معاكس لأعداد كبيرة من المسلمين توجهت من الجنوب وبيروت نحو البقاع نتيجة تردّي الأوضاع الأمنية.[١]

فخلال عامَي ١٩٧٥ و١٩٧٦ وعلى أثر المعارك في بيروت وضواحيها، لجأ العديد من سكان بيروت الشرقية المسلمين إلى البقاع، واستقروا في القرى التي هجرها المسيحيون وبخاصة تعلبايا والقرى المنتشرة على الطريق الممتد من بر إلياس إلى تربل . رياق وعلى النهري. وعلى إثر الاجتياح الإسرائيلي في أيار/١٩٨٢، توجّه الألاف من سكان ضاحية بيروت الجنوبية نحو البقاع، واستقروا في وسطه بين رياق وبعلبك، وفي شمالية، بين بعلبك والهرمل. كما انتقلت كثير من العائلات الشيعية من بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية نتيجة الاصطدامات المسلحة التي حدثت بعد شباط/١٩٨٤ إلى البقاع الأوسط والشمالي كذلك. وتجدر الإشارة إلى أن القسم الأكبر ممن توجهوا إلى البقاع، هم من الشيعة المنتمين أصلاً إلى بلدات بقاعية. إضافة إلى عدد من سكان الجنوب اختاروا السكن بالبقاع لتعرّض بلداتهم لأعمال انتقامية من قِبل إسرائيل. علاوة على عدد من الأكراد الذين هجِّروا من منطقة المسلخ في بيروت الشرقية. وقد استقر جميع هؤلاء في منطقة تقع بين رياق وبعلبك والهرمل كانت قبْل عام ١٩٧٥ شبه خالية من السكان.[٢]

---

[١] . علي فاعور: قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان، ص ١٧١.

[٢] .H. Laurens van der Laan: Migration Mobility and Settlement of the Lebanese in west Africa, London, ١٩٩١, p٥٣٧.

أخيراً، لا بدّ من الأخذ في الحسبان ظاهرة التوسع السكاني لجماعات غير لبنانية، من فلسطينيين تمركزوا في سعدنايل وتعلبايا والمناطق المحاذية لطريق شتوره المصنع وسوريين استقروا في منطقة شتوره والبقاع الشمالي. وإيرانيين انتشروا في بعلبك. ودروز سوريين في قضاء راشيا. وتقدَّر هذه الجماعات بضعفَي عدد اللبنانيين المقيمين بالبقاع. والمبالغة الأكيدة في التقدير إن دلت على شيء، فعلى خطر المد السكاني الغريب، في منطقة تبدلت خصائصها الديموجرافية؛ إذ إن مناطق برمّتها أُفرغت من سكانها وحل محلهم آخرون. ويعتقد أن عدد الوافدين يفوق عدد المغادرين بنحو مثلٍ ونصف.[١]

- **الأوضاع الاقتصادية:**

عُدَ الاقتصاد من أوائل ضحايا حرب لبنان، حيث تأثرا بها مباشرة نتيجة الفوضى وانعدام الأمن وانقطاع التواصل بين المناطق، فتعرضا للاعتداء من جهة الميليشيات وقوى الأمر الواقع والاستيلاء على مواردهما وعائداتهما المالية فضلا عن الفساد الذي لحق بأجهزة الإدارات العامة ووحداتها ومعظم موظفيها. وبالتزامن مع انهيار الإدارة اللبنانية تأثر الاقتصاد اللبناني بدوره بالحرب، فقبل عام ١٩٧٥ اتسمت بيروت وضواحيها بصفتها مركز الاقتصاد اللبناني وعصبه، حيث كونت شبكة متكاملة من الشبكات والمؤسسات والمصارف والوكالات. وبعد اندلاع القتال في الوسط التجاري تلاشت هذه المركزية التقليدية، وبدأت الشركات الأجنبية المالية والتجارية تهجر لبنان، فيما حتم الوضع الأمني المستجد على الشركات والمصارف اللبنانية الانتقال إلى أماكن أكثر أمناً خارج الوسط التجاري.[٢]

أولاً: اللامركزية الاقتصادية وانشطار السوق:

اعتبر الوسط التجاري في بيروت عشية اندلاع الحرب من الأماكن المشتركة التي يرتادها المسلمون والمسيحيون من دون أي إحساس بالغربة. ضم ٧٢٩٠مخزناً و٥٥٩٧ مكتباً و٧٠٢ مستودعاً. وكان ملتقى لشبكة واسعة من النقليات البرية التي تربط بين بيروت الكبرى والمناطق وتنقل يومياً حوالي ١٨٥ ألف شخص. إضافة إلى ذلك بلغ عدد سكان الوسط التجاري حوالي ١٠٠ ألف نسمة بين مقيمين وموظفين. وقد امتدت الأنشطة الاقتصادية من ساحة البرج إلى سوق المعرض، وكان أهم

---

[١] . عون جابر: الجالية اللبنانية مميزاتها، خصائصها، ص ٢٣.

[٢] . جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية، ص ٤٦.

المراكز التجارية ذلك الحين مبنى فتال في منطقة المرفأ، ومبنى العسيلي في ساحة رياض الصلح ودرج الأمريكان المؤدي لنفس الساحة. ومبنى العزارية المطل على شارعي الأمير بشير وسورية، وستاركو وسيتي سنتر في شارعبشارة الخوري، وبيبلوس في منطقة الصيفي، والبازركان قرب باب إدريس.[١]

وخارج الوسط التجاري تأسست في فترة ما قبل الحرب مراكز تجارية هي: جيفينور قرب مستشفى الجامعة الأمريكية، وسانشال في منطقة الفنادق، وبيكاديلي وحمرا وساورلا والتورادو وستراند وصباغ في شارع الحمرا. وكونكورد في شارع فردان وسوديكو في الناصرة. كما كانت ورش البناء تعمل عشية الحرب على قدم وساق في مراكز تجارية جديدة هي موسكوناردوني وجوستنيان وبرج المر ومارينان واسترال ويونس وقازان وبرج رزق، لكن اندلاع القتال أوقف العمل فيها.[٢]

بعد اندلاع حرب السنتين، بدأت منطقة الوسط التجاري تتعرض للقصف والدمار والنهب، فلحقت خسائر جسيمة بشارع المصارف الشهير ودمرت ما نسبته ٨٠ % من مجموع الستمائة مؤسسة تجارية في الأسواق القديمة الواقعة بين ساحتي الشهداء والنجمة، وأسواق ميغان وإيَاس والفرنج والجميَل والأماكن الواقعة على طول شارع البطريرك الحويك، وجادة الفرنسيين بالقرب من مرفأ بيروت.[٣]

دفعت هذه المتغيرات وقيام خطوط التماس الجغرافية بأبعادها الميليشاوية والاقتصادية والدينية والمذهبية والعقائدية والاجتماعية والسياسية، الحركة التجارية والسياحية للانتقال إلى داخل بيروت وأطرافها الجنوبية والشرقية. وبدأ الاقتصاد اللبناني يتحول إلى اقتصاد مناطقي طائفي تمثل في انتقال المؤسسات والشركات التجارية والمصارف إلى المناطق التي تتبعها طائفياً أو مذهبياً من دون أن يعني ذلك انقطاع العلاقات الاقتصادية بين المناطق. وبعد عودة الهدوء النسبي في أعقاب حرب السنتين تبين أن عدداً من المراكز التجارية الضخمة في منطقة الأسواق قد دمر بالكامل، وأن إجار

---

[١] . أمل محمد علي الذهبي: سوليدير وإعمار وسط بيروت التجاري، دراسة تحليلية، دبلوم الدراسات العليا في علم اجتماع التنمية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول ١٩٩٦-١٩٩٧، ص ١٢٢.

[٢] . سليم نصر: "الحرب. الشبكات المدنية وحركات السكان في بيروت الكبرى"، مجلة الواقع، العدد ٦، ١٩٨٣، ص ٣٢٠.

[٣] . فكرية عصام مكحَل: ظاهرة تمركز الأسواق في الأحياء السكنية، جدارة الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٢-١٩٩٣، ص ٣٦.

المتر المربع الواحد في المراكز التجارية المشهورة ارتفع إلى أكثر من ١٢٠٠ ليرة بفعل التضخم وقانون الإيجارات.[١]

وبالتزامن مع التوقعات بتخطي لبنان أزمته السياسية واستعادة دوره الخدماتي، بدأت تظهر الشوارع التجارية الجديدة، وراجت ظاهرة بناء الأبراج والمراكز التجارية منذ عام ١٩٧٧ والتي اتسمت عن المراكز القديمة بمميزات أهمها:[٢]

١- عدم حصرها في مناطق الأسواق والحمرا والصنائع، بل الانتشار بعيداً عن خطوط التماس.

٢- أقل حجماً من المراكز التي شيَدت بالخمسينيات والستينيات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي وكلفة أسعار البناء بصورة خيالية.

٣- اعتماد معظم المستثمرين سياسة بيع المكاتب وعدم تأجيرها بهدف جني الأرباح بسرعة، خوفاً من التضخم وقانون الإيجار الذي يثبَت الإيجارات.

ففي بيروت الكبرى تأسست بين نيسان ١٩٧٥ وأيار ١٩٧٧ ألف ومئة وتسعون محلاً تجارياً جديداً. وفي بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية تركزت المحال والحركة التجارية في عمق هذا الشطر من المدينة، وكان أهم الأسواق في المنطقة الغربية:[٣]

١. سوق الخضار الذي انتقل من خلف سينما ريفولي إلى تحت جسر سليم سلام، وانتقل إلى محلَة بئر حسن بعد عام ١٩٨٢ وضم ١٥٦ محلاً.

٢. سوق الروشة للآلات الصناعية والكهربائية والالكترونية.

٣. سوق بربور للأقمشة والألبسة والجلديات ضم عشرة متاجر قبل عام ١٨٧٦ وفي عام ١٩٨٦ زاد عدد المحال إل حوالي السبعين محلاً والتي تعاطت البيع بالجملة بنسبة ٣٥.%

٤. سوق المزرعة للذهب والمجوهرات، ضم خمسة محلات قبل الحرب، وبعد الحرب ضم ٤٢ محلاً.

---

[١] . أمل محمد علي الذهبي: إعمار وسط بيروت التجاري، ص ١٢٧.

[٢] . سعيد علم الدين وآخرون: ملف خاص "المراكز التجارية الجديدة في لبنان ظاهرة إقدام ومبادرة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٢، ١٩٨١، ص٥٣.

[٣]. رندة أنطوان: الحرب والإدارة اللبنانية، دراسة في التعطل الإداري، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص ٨٧.

٥. سوق معوَض، نشأ خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٦ وضم معامل الخياطة ومحالاً للألبسة الجاهزة. وفي عام ١٩٨٤ قدَر حجم الاستثمارات الموظفة في هذا السوق البالغ طوله كيلو متر واحد ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية.
٦. سوق الأوزاعي، وضم حوالي ٢٥٠ محلاً وقد تطورت المحال فيه خلال مرحلتين، الأولى حتى عام ١٩٨٢ حيث تضاعفت عددها. أما الثانية فجاءت بعد الاجتياح الإسرائيلي ووصل عددها للتسعمئة عام ١٩٨٩ ومارست مختلف الأنشطة التجارية والحرفية.
٧. سوق الغبيري، نما بالتزامن مع فتح بعض المصارف والوكالات التجارية فروعاً لها في المنطقة، وازدهر فيه سوق لقطع السيارات الجديدة والمستعملة.
٨. منطقة الشويفات، نشطت أثناء الحرب وقبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ كمركز صناعي وحرفي، لكن العدوان الصهيوني ألحق أضراراً جسيمة بمنشآتها. إلا أنها عادت إلى الازدهار بشكل ملحوظ.

ثانياً –نمو الأسواق والحركة التجارية في الأطراف:

أدى الاحتلال الإسرائيلي للجبل حتى منتصف شهر أيلول عام ١٩٨٣ وللجنوب باستثناء الشريط الحدودي المحتل حتى شباط عام ١٩٨٥ إلى إعاقة حركة التواصل بين المناطق، وبالتالي حرية الحركة التجارية فيما بينها. وأدت الأحداث في جنوب لبنان والبقاع إلى صعوبة انتقال السلع وخصوصاً في جنوب البلاد، وذلك بسبب تمركز القوات السورية في المنطقة الأولى، والإسرائيلية في الثانية. وبعد أن استكملت "إسرائيل" في حزيران عام ١٩٨٥ انسحاب قواتها من منطقتي إقليم الخرَوب وشرقي صيدا، عاد التواصل بين مناطق الجنوب وبقية المناطق اللبنانية، فاتجهت الحركة الاقتصادية نحو التكامل استيراداً وتصديراً في الداخل.[١]

ومن سمات الوضع الاقتصادي الجديد في الجنوب ظهور مصانع النسيج والبلاستيك وأنابيب الكهرباء والأدوات المنزلية والأحذية. كما ظهرت الزراعات البلاستيكية على طول الساحل إلى الجنوب حتى ارتفاع ٤٠٠ متر، واتسعت رقعة الأراضي الزراعية خصوصاً المروية منها كالموز والبرتقال والحامض. كما نشأت أسواق جديدة بفعل تمركز القوات الدولية على الحدود مع "إسرائيل"

[١] . إلياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٤٧-١٩٧٠، ج ١، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٥١.

منذ عام ١٩٧٨ وأخرى متلازمة مع نشوء الشريط الحدودي المحتل منذ عام ١٩٧٦. ونمت مرافئ المنطقة في صيدا وصور، ومؤسسات الخدمات والمصارف وشركات النقل والتأمين مترافقة مع نشوء الأسواق المحورية ونمو حركة التهريب والمضاربات العقارية والتجارة الجوّالة في منطقة الطوارئ. ومن أهم هذه الأسواق:[١]

أ. داخل الشريط الحدودي: الناقورة وكفر كلَا وحاصبيا وإبل السقي.

ب. خارج الشريط الحدودي: حاريص، بئر السلاسل، تبنين وصور وغيرها.

ت. أسواق متلازمة مع نشوء الشريط الحدودي والبوابات، كانت مهمتها ترويج المنتجات الإسرائيلية داخل لبنان والتهريب إلى "إسرائيل" فكانت بلدات رميَش وكفر كلَا والقليَعى أسواقاً تروج السلع الإسرائيلية وتعمل على تسويقها في الداخل اللبناني.

ث. أسواق نشأت نتيجة انقطاع العلاقة مع المركز، منها أسواق كانت موجودة أصلاً لكنها اتسعت في الحرب من ناحية الحجم وأنواع السلع ومقدار الخدمات التي تقدمها مثل أسواق النبطية والعباسية. فالحرب دفعت إلى توسيع الأسواق القديمة وخلق أسواق جديدة تلبي الحاجات المستجدة وتستوعب المهجَرين والفائض من الحرفيين والعمال الذين تركوا بيروت. والجدير بالملاحظة أن خط الساحل بين صيدا وصور شكل أهم المناطق التي توسعت فيها الحركة التجارية.

ج. المدينة الصناعية في صيدا، وسوق العقابية، ومنطقة الصرفند خيزران، ومنطقة مفرق الزرارية أبو الأسود، ومنطقة صور، وسوق مدينة النبطية وأسواق تبنين وبئر السلاسل وحاريص وغيرها.

وفي البقاع أدى انتقال الحرب إليها ودخول زحلة طرفاً فيها إلى رجوع الدور الاقتصادي لهذه المدينة كمنطقة محورية في البقاع، ولكن ما لبثت زحلة أن استعادت دورها بعد الاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٥ وعلى كل حال تحولت الطريق الدولية بين البقاع والحدود السورية من جهة طريق بعلبك حمص وبين شتورة والحدود السورية من جهة أخرى، طريق شتورة برالياس دمشق إلى مناطق تجارية ضاهت محالها بتنوعها وغناها أسواق بيروت وجونيه وصيدا، وقصدها آلاف المتبضعين يومياً

[١] . بطرس لبكي: "السياسة الإنمائية في لبنان، إنجازات الماضي وإخفاقه. المشاكل الحاضرة والتطلعات المستقبلية"، مجلة دراسات لبنانية، العدد ١، ١٩٩٦، ص ١١٥.

لاسيما من حمص ودمشق. إضافة إلى شتورة وبر ألياس اللتين تمكنتا من الاستحواذ على دور زحلة التجاري، كما استحوذ سوق الفرزل على دورها بمستوى الإنتاج الزراعي.[١]

أما أهم الأسواق الجديدة في البقاع فكانت:[٢]

أ. سوق شتورة والذي زاحم زحلة وحل محلها على المستوى التجاري، وقد لعبت شتورة دوراً أساسياً كمنطقة مرور بين بيروت والداخل العربي عبر سورية.

ب. سوق بر إلياس والذي ازدهر مع بداية عام ١٩٧٨ ونما بشكل ملحوظ منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ واحتلال منطقة الجنوب.

ت. سوق الفرزل والذي تخصص بتصدير العنب والكرز وأُنشئ فيه براد كبير وشركات للأدوية الزراعية والأسمدة.

ث. سوق بعلبك وهو وليد الحرب، قبل عام ١٩٧٥ ارتبط بسوق بيروت بنسبة ٦٥٪ من حجم التبادل، أما النسبة المتبقية فكانت لصالح العلاقة بزحلة وحمص وطرابلس ودمشق. وبعد عام ١٩٧٥ بدأت مدينة بعلبك تلعب دوراً تجارياً بسبب تطور الحرب والهجرة من بيروت إلى الأطراف بشراً ورأسمالاً. فارتفع عدد سكانها من ٢٥ ألفاً قبل الحرب إلى ٢٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٨٦. ومع تفشي ظاهرة الحشيشة وتصنيع المخدرات والاتجار بها، تحولت بعلبك وجوارها من منطقي فقيرة إلى منطقة يسكنها الأثرياء من تجار المخدرات. فانعكس هذا الازدهار في السوق العقاري والمضاربات والحركة العمرانية في المدينة.

ج. سوق عرسال، نما بعد عام ١٩٧٦ واعتبر من أهم أسواق التهريب ومصدراً للتبضع.

وفي محافظة جبل لبنان خسر مهجَروا أقضية بعبدا وعاليه والشوف ١٣٦٩ مؤسسة تجارية حتى عام ١٩٨٣، وقدَرت قيمتها بحوالي ٤٢ مليون دولار بأسعار ذلك العام. لكن الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ شكَل نقلة نوعية في انتقال الثقل التجاري من مدينة إلى أخرى. أهم الأسواق هي:[٣]

أ. سوق جحيَم.

ب. سوق كترمايا سبلين والذي نما بعد طرد القوات اللبنانية من المنطقة عام ١٩٨٣.

ت. سوق داريا والذي نما بعد حرب الجبل عام ١٩٨٣.

---

[١] . توفيق جابر: القطاع الزراعي في لبنان، ص ٢٤.

[٢] . فاطمة بدوي: الحرب، المجتمع والمعرفة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، ص ١٢٣.

[٣] . رندة أنطوان: الحرب والإدارة اللبنانية، ص ٩١.

ث. سوق الشوف الذي استفاد من الاستقرار الأمني بين عامي ١٩٨٢-١٩٧٥ وبعد حرب الجبل عاد إلى النمو مجدداً، وظهرت إلى الوجود مشاريع وقطاعات خدمية وحركة عمرانية واصطيافية ومضاربات عقارية، وبلغ عدد المصانع المسجلة آنذاك ٧٠ مصنعاً، وقد أسهم مرفأ خُلدة بدور مهم في نمو هذه المنطقة.

ج. سوق دير القمر والذي تقلّص بعد عام ١٩٧٦ ولم يستعد دوره السابق بعد حرب الجبل.

ح. سوق بقعاتا والذي كان عام ١٩٧٥ عبارة عن أراضي على الطريق العام نحو الشوف الأعلى، ثم أصبح حلقة وصل بين الشوف وإقليم الخروب والشوف الأعلى. وفي الثمانينيات أصبحت بقعاتا سوقاً تجارياً رائجاً ومحوراً لتجمع سكني كبير.

خ. سوق بعقلين والذي نشط بعد إنشاء مجمع الشوف السياحي الذي ضمَ فندقاً وداراً للسينما ومسرحاً، وانتشرت المحال الجديدة على طول الطريق العام، وفي عام ١٩٨٧ تحول سجن بعقلين إلى مكتبة عامة.

كما تمكنت الصناعة اللبنانية من بناء نفسها خارج مناطق تمركزها السابق، وبلغت نسبة نمو المصانع التي توظف أكثر من سبعة عمال بين عامي ١٩٨٠-١٩٧٢ وفق الجدول التالي:

جدول (١٤):نسبة نمو المصانع التي توظف أكثر من سبعة عمال بين عامي ١٩٨٠-١٩٧٢.[١]

المحافظة	عدد المؤسسات عام ١٩٧٢	عدد المؤسسات عام ١٩٨١	نسبة الزيادة الإجمالية %
بيروت وضواحيها	١٢٥٠	١٤٠٠	١٢
جبل لبنان	٥٣	١١٠	١٠٧,٥
الشمال	٢٠٠	٢٥٠	٢٥
البقاع	٤٥	٨٨	٩٥,٥
الجنوب	٧٠	١٢٥	٧٨,٥
المجموع	١٦١٨	١٩٧٣	٢٢

[١] . إيلي يشوعي: القطاع الصناعي في لبنان، الواقع والسياسات المستقبلية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٤٣.

لقد ازدهرت الصناعة في ساحل كسروان وصيدا، وبلغت الصناعة تقدماً عام ١٩٨١ فاق مستويات ما قبل الحرب، كما ازدهرت قرى منطقة عكار بسبب بعدها عن مسرح القتال.

ثالثاً- تكيَف قطاعات المصارف والسياحة مع الأوضاع الأمنية:

منذ أزمة بنك أنترا عام ١٩٦٦ شهد قطاع المصارف في لبنان تطورات مهمة أبرزها سيطرة المصارف الأجنبية على هذا القطاع منذ عام ١٩٧١ في حدود الـ ٦٠ % من النشاط المصرفي، فيما تقاسمت المصارف العربية واللبنانية بالتساوي النسبة المتبقية من النشاط المصرفي. وأثناء الحرب عانت المصارف اللبنانية والأجنبية جرَاء انتقال المعارك إلى شارع المصارف المعروف الذي يحتضنها في الوسط التجاري، فقد أدَت الحرب في عامه الأول إلى هجرة عدد كبير من المصارف الأجنبية بسبب فقدان الأمن، وما تعرضت له خزائنها وخزائن مودعيها من نهب، فقدَرت خسائرها المبدئية بـ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٦.[١] الأمر الذي وضع المصارف في لبنان أمام ثلاثة خيارات:[٢]

١- وقف عملياتها والخروج من السوق اللبنانية نهائياً.

٢- تحويل جزء من عملياتها إلى العواصم الأوروبية الرئيسية وإقامة فروع لها فيها، مع الإبقاء على نشاطها في لبنان.

٣- التكيَف مع مستجدات الأوضاع الأمنية في الوسط التجاري لبيروت بالانتقال إلى مناطق لبنانية داخلية بعيدة نسبياً عن أماكن القتال.

وقد فضَلت معظم المصارف الخيارين الثاني والثالث. كما افتتح ٢٢ مصرفاً لبنانياً فروعاً لها في أوروبا وافريقيا وأستراليا وفي بلدان عربية كما يبيَن الجدول التالي:

---

[١] . سعيد علم الدين وآخرون: ملف خاص "المراكز التجارية الجديدة في لبنان"، ص ٥٤.

[٢] . أنطوان خويري: الحرب في لبنان ١٩٧٦، حوادث لبنان، ج ٣، دار الأبجدية، جونييه، ١٩٧٧، ص ٩٢٧.

جدول (١٥):فروع المصارف اللبنانية الجديدة في دول أوروبية وأفريقية وعربية.[١]

اسم المصرف	دول الاستقرار الجديد
بنك المشرق (عمَان)	الأردن (عمَان . جبل . البتراء)
بنك بيروت والبلاد العربية	قبرص
بنك عودة	سويسرا (جينيف . زوريخ)، الولايات المتحدة (ميامي نيويورك)، فرنسا (باريس)، الإمارات (الشارقة . أبوظبي . العين).
بنك البحر المتوسط	فرنسا (باريس . كان)، سويسرا (جينيف)، المملكة المتحدة (لندن)، الولايات المتحدة (نيويورك).
بنك الصناعة والعمل	سويسرا (جينيف).
بنك الاعتماد الشعبي	قبرص (ليماسول)
بنك لبنان والمهجر	المملكة المتحدة (لندن)، الإمارات (دبي، الشارقة)، عُمان (روي)، فرنسا (باريس)، سويسرا (جينييف)، ساحل العاج (أبيدجان).
البنك اللبناني للتجارة	فرنسا (باريس)، الإمارات (أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة)، سويسرا (جينيف).
البنك اللبناني الفرنسي	فرنسا (باريس، نيس، مونتي كارلو).
بنك سرادار	قبرص (نيقوسيا)
بنك بيروت الرياض	المملكة المتحدة (لندن)
بنك بيبلوس	المملكة المتحدة (لندن)، قبرص (نيقوسيا)، فرنسا (باريس)، بلجيكا (بروكسل)، لوكسمبورغ.
بنك الاتحاد اللبناني	قبرص (نيقوسيا)
فرنسبنك	فرنسا (باريس)، هنغاريا (بودابيست)، سويسرا (جينيف).
جمَال ترست بنك	المملكة المتحدة (لندن)، مصر (القاهرة، الإسكندرية).
البنك اللبناني العربي	المملكة المتحدة (لندن)، فرنسا (باريس)، بلغاريا (صوفيا).
بنك مدكو	المملكة المتحدة (لندن)، سويسرا (جينيف)، الأردن (عمَان)، الولايات المتحدة (واشنطن)، السودان (الخرطوم).
بنك سوسيتيه جنرال اللبناني الأوروبي	قبرص (نيقوسيا).
بنك سوريا ولبنان الجديد	فرنسا (باريس).
بنك يونيفرسال	سويسرا (جينيف)، اليونان (أثينا).
ويدج بنك	سويسرا (جينيف).

[١] .Boutros Labaki: Lebanese Emigration, p ٦٢٠ -٦٢١.

ونلاحظ من الجدول أن فرنسا اكتسبت أهمية خاصة من بين بلدان العالم بقدرتها على جذب الرأسمال اللبناني لأنها عُدَت خياراً منطقياً للبنانيين بسبب موقعها الجغرافي ودورها الاقتصادي والثقافي والتاريخي وروابطها التقليدية مع لبنان. وتمكن اللبنانيون بعد استقرارهم فيها بوقت قصير من النجاح في إقامة شبكة من المصالح في هذا القطاع.

وعلى الرغم من التفريغ المصرفي، أدَى استتباب الوضع الأمني نسبياً منذ نهاية حرب السنتين إلى جذب رجال الأعمال للاستثمار في هذا القطاع وذلك بعد أن أصبح الاستثمار في قطاعي البناء السكني والصناعة مخاطرة غير محسوبة. لكن الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما تلاه من تدهور أمني وسياسي داخلي، أدَى إلى فرار ما تبقى من المصارف الأجنبية.[١]

أما خارج بيروت الكبرى فقد ارتفع عدد المصارف بين عامي ١٩٨١-١٩٧٤ إلى ١٨٣ فرعاً، وبلغ عدد الفروع في أنحاء لبنان كافة ٤٤٠ مصرفاً. كما ازداد في الوقت نفسه عدد موظفي المصارف اللبنانية وفروعها بين عامي ١٩٨٣-١٩٧٤ من ٦١٤٥ موظفاً إلى ١٣٣٢٤ موظفاً. وقد سجلت المصارف العشرون الأولى في لبنان معدلات نمو مرتفعة شكلياً فيما يتعلق بالودائع، فارتفعت من ٣٠ % عام ١٩٨٠ إلى ٤٧ % عام ١٩٨١ من دون أن يعني ذلك نمواً حقيقياً في الاقتصاد والدخل القوميين. وهذا يعود أساساً إلى التضخم المالي، وبالتالي ازدياد حجم الكتلة النقدية وفروقات القطع نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مما رفع من قيمة الودائع بالعملة الأجنبية مقوَمة بالعملة الوطنية إلى ١٤,٥ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٨١ مما رفع بالتالي من أسعار الفائدة.[٢]

رابعاً – الجدار "الإسرائيلي":

قبل اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ عمدت "إسرائيل" بعد حربها مع العرب عام ١٩٦٧ إلى تسريب سلعها إلى أسواق الخليج العربي عبر الضفة الغربية، وما لبثت في تموز عام ١٩٧٦ أي قبل الإعلان عن إنشاء دولة لبنان الحر، أن بدأت بسياسة ما يسمى بالجدار الطيَب. والذي كان عبارة عن فتح بوابات عبور عند حدودها مع لبنان بهدف التغلغل التجاري والصناعي فيه، وربط قرى منطقة الجنوب اقتصادياً بها، وصولاً إلى أن يكون الجدار إرادة مشتركة في التنسيق وبناء علاقات السلام بين الجيران، أي التطبيع السياسي معهم.[٣]

---

[١] . كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، ص ٢٦١.

[٢] . رندة أنطوان: الحرب والإدارة اللبنانية، ص ٩٨.

[٣] . إيلي يشوعي: القطاع الصناعي في لبنان، ص ٢٤٩.

وما لبثت بوابات الجدار الطيب أن توسعت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ وزاد نموها بعد الاجتياح الثاني عام ١٩٨٢ وانحصرت بوابات العبور بثمان بوابات هي:[١]

١- بوابة الناقورة.

٢- بوابة حانيتا قرب علما الشعب.

٣- بوابة بيرانيت قرب رميَش.

٤- بوابة دوفيف بين رميَش وبارون.

٥- بوابة فيفيم مقابل مارون الراس.

٦- بوابة مقابل باليدا.

٧- بوابة متوالا. كفر كلَا.

٨- بوابة المطلَة.

وفي الوقت نفسه عملت "إسرائيل" إلى قطع ارتباط السكان اللبنانيين في الشريط الحدودي بالدولة اللبنانية المركزية من خلال إنشاء البدائل لإعلامية والصحية والاقتصادية. فعبر هذه البوابات سمح للبنانيون العبور يومياً للعمل في "إسرائيل" وتصاعدت حركتهم من ٣٠٠ عامل عام ١٩٧٦ إلى ٥٠٠ في عام ١٩٧٧ إلى ١٥٠٠ عام ١٩٨١ إلى ٢٣٠٠ عام ١٩٨٩. كما عمدت "إسرائيل" إلى عزل القرى الجنوبية عن بقية المناطق اللبنانية لمنعها من تسويق إنتاجها فيها. وقد فرضت "إسرائيل" حصاراً بحرياً على سواحل الجنوب للتخفيف من استيراد المواد الاستهلاكية من الخارج، وبالتالي ترويج سلعها في المنطقة أو تهريبها إلى لبنان بوساطة سفن لبنانية عبر قبرص أو منافذ أخرى انطلاقاً من الناقورة، وذلك لفك عزلتها الاقتصادية في العالم العربي عبر البوابة اللبنانية وجعل لبنان يقوم بدور الوسيط بينها وبين الدول العربية.[٢]

وتوَجت "اسرائيل" سياستها الاقتصادية اتجاه لبنان بإعلانها عن السماح للتجار اللبنانيين باستخدام مطاراتها ومرافئها لأغراض تجارية بأسعار منافسة تصل إلى نصف التكلفة في مرفأ بيروت. وباستطلاع عينة مكونة من ٢٣ تاجراً من المنطقتين الشرقية والغربية، رفضوا ذكر أسمائهم، حول استيراد سلع إسرائيلية، أفاد ١٣ منهم ٨ من المنطقة الشرقية و٥ من المنطقة الغربية أنهم عمدوا إلى

---

[١] . منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل، ص ٥٨.

[٢] . فؤاد وليم عوض: المفاوضات اللبنانية . الإسرائيلية، الواقع اللبناني في مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة حاليات، العدد ٣٠، ١٩٨٣، ص ٢٠.

استيراد سلعهم عبر مرافئ وبوابات إسرائيلية كحيفا والناقورة بين عامي ١٩٨٣-١٩٨٢ أي إثناء الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وذلك لتوفير رسوم الأرصفة والجمارك.[١]

وأفاد سبعة من أصل ١٣ تاجراً أنهم توقفوا عن الاستيراد عبر المرافئ الإسرائيلية بعد عام ١٩٨٣ أي منذ انسحاب "إسرائيل" من الجبل. وهذا يتوافق مع ما رواه كل من: أورون وهواري بأن العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" ولبنان ضعفت بعد مقتل بشير الجميَل واعتماد شقيقه أمين سياسة الابتعاد عن "إسرائيل" في أعقاب فشل اتفاق ١٧/ أيار/ ١٩٨٣. وكان أوتيل كارلتون في نهاريَا ملتقى التجار اللبنانيين والإسرائيليين، بينما كانت قبرص بدورها نقطة التقائهم ومنطقة ترانزيت لعبور سلع إسرائيلية إلى لبنان.[٢]

وفي ضوء منافسة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي وتراجع حجم تسويق الإنتاج الزراعي اللبناني داخل لبنان وانهيار أسواقه الخارجية، فضلاً عما تعرضت له الزراعة اللبنانية من أضرار نتيجة الاجتياح الإسرائيلي أدَت لكساد محصول الليمون والزيتون في الجنوب، وتدهور زراعة التبغ.[٣]

وقد سارت "إسرائيل" قدماً في سياستها لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع لبنان من خلال مشروع سلام جديد لشارون، عُرض على الرئيس أمين الجميَل ووافق عليه. والذي احتوى على نصوص واضحة بتطبيع العلاقات الاقتصادية في مجالات السياحة والتجارة والمواصلات. وقد وصفته دوائر اقتصادية لبنانية بمحاولة ضم لبنان إلى دائرة نفوذ "إسرائيل" الاقتصادية قولاً وفعلاً، وبأنه غزو اقتصادي للبنان، وحذرت بأن تطبيع العلاقات بالعدو سيعني القضاء على التجارة اللبنانية مع العالم العربي وإلحاق أكبر ضرر بالاقتصاد اللبناني، وتهجير اليد العاملة اللبنانية إلى بلدان الخليج.[٤]

---

[١] . كمال هاني: "عن الجانب الاقتصادي في العدوان الإسرائيلي، أخطار تهدد دور لبنان الاقتصادي، مجلة الطريق، العدد ٣، ١٩٨٢، ص ٧٢.

[٢] . غازي السعدي: "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في لبنان"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٤٢، ١٩٨٣، ص ١٩٦.

[٣] . دايفيد أورن: "التجارة الإسرائيلية مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة"، مجلة صامد الاقتصادية، العدد ٤٥، ١٩٨٣، ص ١٨٦.

[٤] . مي كحَالة: "مرافئ الأمر الواقع من الناقورة إلى النهر الكبير، التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع"، مجلة النهار العربي والدولي، عدد ١٢٣، ١٦/ أيلول/ ١٩٧٩، ص ٤.

خامساً- قيام المرافئ غير الشرعية، بوابات التهريب:

بدأ التفكيك المنهجي للمركزية المرفأية اللبنانية عام ١٩٧٦ عندما أسست الميليشيات وقوى الأمر الواقع مرافئ تهريب على الساحل اللبناني بحجة تعطل مرفأ بيروت الشرعي عن العمل بسبب الازدحام الشديد فيه. الأمر الذي سجل علامة فارقة على فقدان الدولة اللبنانية سيادتها على أراضيها ومرافقها ومواردها وشعبها. فكانت هذه المرافئ كنزاً لا ينضب حيث شجعت التعرفة الجمركية المنخفضة المستوفاة عن البضائع المستوردة أو المصدَرة التجار إلى اللجوء إليها تلافياً لدفع جمارك أعلى في مرفأ بيروت الشرعي، في نفس الوقت الذي كان فيه التهريب يتم عبر "إسرائيل" أيضاً، مما يعني أن خزينة الدولة كانت تنتهك من قِبل الميليشيا اللبنانية من جهة ومن قِبل "إسرائيل" من جهة أخرى.[١]

كما بلغ عدد المرافئ غير الشرعية المنتشرة على طول الساحل اللبناني ما بين العريضة في الشمال والناقورة في الجنوب في نهاية عام ١٩٨٦، ١٨ مرفأ منها ثلاثة في المنطقة الشرقية، واثنان في المنطقة الغربية، وثمانية في محافظة الشمال، وثلاثة في بيروت حتى منطقة الناعمة، واثنان في محافظة الجنوب. وكانت هذه المرافئ تابعة للميليشيات أو تحت حمايتها بالرغم من وجود عناصر أمنية لبنانية وجمركية فيها. ويتم عبر بعضها مثل بيروت، صيدا، صور تهريب السلع والتلاعب بقيود سفن الشحن من ناحية الحمولة وأصناف البضائع المستوردة. وقد أدى التهريب عبر هذه المرافئ غير الشرعية إلى زيادة تقلص الإيرادات، وبالتالي ظهور عجز في موازنة الدولة اللبنانية والذي اتخذ اتجاهاً تصاعدياً سنة بعد أخرى، بالتزامن مع قرار الميليشيات سلب الدولة مواردها المالية. ففي الأعوام ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨ بلغ هذا العجز على التوالي ٨٢,٢، ٨٦، ٩٢,٢ %[٢] وعندما استحدثت الحكومة اللبنانية في مطلع عام ١٩٨٥ ما سمي بالدولار الجمركي، وسعَرته بست ليرات لبنانية أولاً، ثم رفعته إلى ١٠٠ ليرة في عام ١٩٩١ أي أدنى بكثير من سعره الحقيقي، وذلك لتشجيع التجار على استخدام المرافئ الشرعية وبالتالي الحدَ من التهريب عبر المرافئ غير الشرعية. لكن هذه الخطوة لم تؤد إلى النتائج المرجوة، إذ استمر التهريب بينما تناقصت عائدات الدولة جرَاء

---

[١] . فرانك بيتر ج: " الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان. هل سيصبح جنوب لبنان ضفة شمالية لإسرائيل؟"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٤٣، ١٩٨٣، ص ١٨٧.

[٢] . غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان. قصة الانهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٩.

الدولار الجمركي. وكان بعض التجار الكبار يلجؤون إلى المرافئ غير الشرعية، وفي الوقت نفسه يرفعون المذكرات والكتب إلى المسؤولين مطالبينهم بمكافحة التهريب.[١]

سادساً- الجيش اللبناني جيش الطوائف:

بسبب غياب العقيدة الوطنية وتطبيق نظام سياسي طائفي، فقد الجيش اللبناني عدداً كبيراً من عناصره وأسلحته وانقسم إلى جيوش عدَة تابعة لضباط من مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق. وبدأت عملية انقسام الجيش بقيام بعض الضباط بالاستيلاء على الثكن العسكرية والأسلحة بمختلف الأراضي اللبنانية بتغطية من قيادات الأحزاب والميليشيات اللبنانية والفلسطينية. وفي البداية حدثت حركات الانشقاق على أيدي مسلمين، حيث كانت الشكوك الإسلامية تقيَم قيادة المؤسسة العسكرية بتحالفها مع المارونية السياسية ضد المقاومة الفلسطينية، حيث قُتل عام ١٩٦٩ في بيروت ثلاثة من القيادات الفلسطينية دون أن يحرك الجيش اللبناني ساكناً.[٢]

بدأت أولى حركات الانشقاق بقيادة الملازم أول أحمد الخطيب عندما انسحب من المؤسسة العسكرية وأنشأ جيش لبنان العربي وقوامه ٣٠٠ عنصر مسلم بدعم من حركة فتح. وتلا حركة الخطيب وانضم له الرائد المنشق عن الجيش أحمد المعماري، والذي استولى على ثكن عسكرية في طرابلس والقاعدة الجوية في القليعات. وفي البقاع أسس العميد فهيم الحاج والرائد إبراهيم شاهين طلائع الجيش اللبناني من وحدات سلاح الجو اللبناني في الرياق ولواء المشاة الأول في أبلح. وقد ضمَت الطلائع ٣٥٠٠ عنصراً.[٣]

وفي عام ١٩٧٦ تخلف عن الالتحاق بالثكن العسكرية حوالي ٨٥٠ ضابطاً وجندياً أي ما يعادل ٥٪ من عديد الجيش بسبب وقوع الثكنات والمؤسسات العسكرية بيد الفريق الطائفي الآخر. وفي١١ / آذار/ ١٩٧٦ زاد تفكك الجيش بالانقلاب العسكري الذي قاده العميد عزيز الأحدب، وإعلان نفسه حاكماً عسكرياً مؤقتاً، مطالباً المجلس النيابي بعزل الرئيس فرنجيه وانتخاب رئيس جديد.[٤]

---

[١] . فرانك بيتر ج: " الغزو الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، ص ٣٢.

[٢] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ترجمة شكري رحيَم، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٥٩.

[٣] . سليم نصر: بيروت الكبرى ١٩٧٥ حدود الاندماج المجتمعي، ص ١٢٤.

[٤] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، ١٩٩٨، ص ١٥٢.

أما على الجانب المسيحي فقد احتل العقيد أنطوان بركات ثكنة شكري غانم في الفيَاضية بعد يومين على انقلاب الأحمد. كما انكفأ الرائد المنشق سعد حداد مع ٧٠٠ ضابط وجندي من منطقة مرج عيون. كذلك انشق الرائد فؤاد مالك مع عناصر مسيحية في الجيش اللبناني مشكلاً جيش لبنان. كما ظهرت حركة لواء عكَار من عسكريين بقيادة شخصية مدنية هو خليل نادر. لم تقم قيادة الجيش اللبناني بالقضاء على التمرد، بل وجهت في ١٠/آذار/ ١٩٧٦ نداءَ للعسكريين المتمردين يطلب منهم العودة إلى مؤسستهم العسكرية، ملزماً نفسه بالحصول لهم على العفو.[١]

خلال الأعوام ١٩٨٩-١٩٨٥-١٩٨٤-١٩٨٣ حدثت انقسامات في صفوف الجيش بعد أن أُعيد توحيده وبناؤه في عامي ١٩٨٢-١٩٧٧ فحصل تفككه الثاني خلال عام ١٩٨٣ عندما أعاد انتشاره في بيروت الغربية واشتبك مع ميليشياتها. كما تدخلت وحدات من الجيش اللبناني في حرب الجبل عام ١٩٨٣ بعد الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة. وأثناء أحداث الشوف وحتى نهاية عام ١٩٨٣ انشقت عناصر درزية من الجيش، واتخذت من ثكنة حمَانا مركزاً لها بعيداً عن سلطة القيادة.[٢]

ثم انقسم الجيش في ٦/ شباط/ ١٩٨٤ إلى جيش الغربية وجيش الشرقية، وذلك بعدما حثَ نبيه بري قائد ميليشيا حركة أمل عناصر الجيش من الشيعة على الامتناع عن قصف أهلهم في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية. فخرج بناءً على ذلك اللواء السادس بأكثريته الشيعية عن قيادته، وأصبح مرتبطاً بالحركة.[٣]

وبالتزامن مع ذلك، انضمت عناصر من اللواء الرابع في الجيش اللبناني إلى ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي وجيش التحرير الشعبي في عملية الاستيلاء على الشحَار الغربي في شباط/ ١٩٨٤. وتعود أسباب انشقاق الجيش بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٣ إلى سياسة الرئيس أمين الجميَل الفئوية في فرض الأمن بالقوة في بيروت الغربية، مستثنياً من ذلك المناطق الشرقية الخاضعة لحزب الكتائب والقوات اللبنانية. كما عدَت حرب الجبل عام ١٩٨٣ واتفاق ١٧/ أيار، وانتفاضة ٦/ شباط/ ١٩٨٤ خاتمة للعلاقات بين القوى الوطنية والجميَل.[٤]

---

[١] . رندة أنطوان: الحرب والإدارة اللبنانية، ص ١٠٧.

[٢] . الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، إعداد كميل منسي، دار النهار، ٢٠٠٢، ص ١٦٠.

[٣] . فاطمة بدوي: الحرب، المجتمع والمعرفة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، ص ١٣٤.

[٤] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ص ٣٦٢.

والجدير ذكره أن الضباط المسلمين لم يسمح لهم بالوصول إلى مراتب عليا في الجيش خشية أسلمة قراره، الأمر الذي أشعرهم بالغربة في مؤسستهم العسكرية. ويظهر الجدول التالي تفوق المسيحيين بالرتب العسكرية في الجيش اللبناني من رتبة مقدَم إلى عميد، حتى بعد انتهاء الحرب في لبنان.

جدول (١٦):التفوق المسيحي بالرتب العسكرية في الجيش اللبناني.[١]

الرتبة	مسيحيون	مسلمون	% للمسيحين	% للمسلمين
عميد	٥٠	٣٨	٥٦,٨	٤٣,٢
عقيد	٧٢	٥٣	٥٧,٦	٤٢,٤
مقدَم	٧٧	٦٩	٥٢,٧	٤٧,٢
رائد	١٨٨	١٩٢	٤٩,٥	٥٠,٥
نقيب	٣٨٧	٤٨٦	٤٤,٣	٥٥,٧
ملازم وملازم أول	٣٤٧	٣٥٩	٤٩,١	٥٠,٩
المجموع	١,١٢١	١,١٩٧	٤٨,٣	٥١,٦

وأثناء المرحلة العونية، انقسم الجيش إلى ألوية مسيحية تدين بالولاء للعماد عون، وألوية شرعية مؤيدة للرئيس الحص ولاتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وذلك نتيجة انشطار الحكومة اللبنانية إلى حكومتين متنافستين، الأولى في الغربية والثانية في الشرقية وبالتالي تم تعيين قائد مسلم للجيش بالوكالة هو اللواء سامي الخطيب، ورئيس مسلم للأمن العام هو أسعد الطقش مقابل نديم لطيف في الشرقية. بالإضافة للكثير من المناصب المكررة على الساحتين الإسلامية والمسيحية.[٢]

- الاقتصاد اللبناني في دوامة الحرب:

١- خسائر الحرب البشرية والاقتصادية:

بلغ عدد القتلى خلال سنوات الحرب ٧١٥٢١ شخصاً، والجرحى ٩٧١٤٤، والمفقودين ١٩٨٦٠ ضمنهم ضحايا الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وتم تصفية عدد كبير من المفقودين على يد الميلشيات المتحاربة. كما سقط حوالي ٤٣٨٦ قتيلاً و٦٧٨٤ جريحاً و٩٦٢٧ معوقاً، ضحايا ٦٤١٠ سيارات مفخخة. إضافة إلى ذلك قتل نحو ألفين فلسطينياً في المعارك بينهم داخل المخيمات وخارجها، كما قتل حوالي ٣٧٨١ وسقط ٦٧٨٧ جريحاً من ميلشيا حركة أمل والفلسطينيين في حرب

(١) . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٦٠.

(٢) . الياس الهراوي: عودة الجمهورية، ص ١٦٦.

المخيمات بين عامي ١٩٨٧-١٩٨٥. كما قُتل ٨٥٧ شخصاً وجرح ١١٢٤ آخرون من اللبنانيين والفلسطينيين في هجوم الميليشيات المسيحية على مخيمي صبرا وشاتيلا في أيلول/ ١٩٨٢.[١]
إن هذه الخسائر البشرية الضخمة لبلد لا يتجاوز عدد سكانه ٣,٥ مليون نسمة تعتبر كارثة بشرية واقتصادية لا تعوَض. لأن من قُتل بين عامي ١٩٧٩-١٩٧٥ من فئة الشباب، أي بين ٪٦٥-٥٢ من مجموع عدد قتلى الحرب البالغ عددهم أكثر من ٧٠ ألف نسمة يعطي فكرة عن نسبة الطاقة الشبابية التي فقدها لبنان نتيجة تقاتل أبنائه. وقد انتمى عدد كبير منهم مهنياً إلى فئات الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمحامين والصحفيين وأساتذة الجامعات والمعلمين وغيرهم من الكفاءات الإدارية والسياسية والعسكرية. كما قُتل ١١٧ دبلوماسي من ضمنهم ٧٠ من الجنسية العراقية، و٣٠ من الجنسية الأمريكية.[٢]

٢–الاقتصاد اللبناني من حرب السنتين إلى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢:

أدى عنف المعارك خلال حرب السنتين إلى أضرار جسيمة في البنى التحتية قدرت بحوالي ٦,٢٢ مليار ليرة لبنانية أي ٤,٧٨ مليار دولار أمريكي استناداً إلى سعر صرف الدولار آنذاك. كما تأثرت القطاعات الإنتاجية والخدماتية وهُرِبت رؤوس الأموال اللبنانية والأجنبية من البلاد، الأمر الذي أفقد الدولة على تحصيا إيراداتها مقابل ازدياد إنفاقها، فتراجعت الضرائب المباشرة المحصَلة عام ١٩٧٧ بنسبة ٢٨ %عما كانت عليه عام ١٩٧٤ وذلك بسبب ضعف أداء مصلحة الإيرادات وحلول الميليشيا المسلحة محل الدولة في فرض رسومها الخاصة على مرافق الدولة والمؤسسات الخاصة، مما أظهر فشل الدولة وعجزها المالي وعدم قدرتها على إبقاء الدين العام في حدود قدرة الاقتصاد على احتماله. فانخفض تبعاً لذلك الناتج المحلي بنسبة ٣٧ %خلال عامي ١٩٧٦-١٩٧٥، لكنه عاد وحقق وثبة كبيرة بعد عودة الهدوء النسبي عام ١٩٧٧ حين بلغ نسبة ٦٠ % من مستواه الذي كان عليه في عام ١٩٧٤ وحوالي ٧٤ %في عام ١٩٨٢.[٣]

---

[١] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، د.د.ن، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٢.

[٢] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ٢٠٣.

[٣] . سليم نصر: "من الخلفيات الداخلية للحرب في لبنان. أزمة الرأسمالية الطرفية"، مجلة الواقع، العدد الأول، ١٩٨١، ص ١٣.

ولتمويل عجزها المالي عمدت الدولة إلى الاقتراض من مصرف لبنان ومن المصارف التجارية عن طريق طرح سندات خزينة العملة اللبنانية بأسعار فائدة مرتفعة، أو الاستدانة من الخارج للإنفاق على مشاريع البناء والإعمار. وأدى المنحى الأول إلى تضخم في حجم الكتلة النقدية، وفي الوقت نفسه رفضت الحكومة اللبنانية دعوات في الأوساط الاقتصادية إلى بيع جزء من التغطية الذهبية لليرة اللبنانية والتي بلغت قيمتها حوالي ٣ مليار دولار أمريكي في سبيل إصلاح وضعها المالي.[١]

لكن خطوة الحكومة اللبنانية بتمويل تراكم عجزها المالي عن طريق الاستدانة، في وقتٍ انخفض فيه الناتج المحلي الإجمالي وتلاشت إيراداتها بفعل النهب الميلشياوي، أدَت إلى نتائج وخيمة على الاقتصاد الوطني، فازداد حجم الدين العام الداخلي والذي بلغ عام ١٩٧٧ حوالي ٣ مليار ليرة لبنانية، ثم ارتفع إلى ٥,٥ مليار ليرة في العام التالي، ليستقر على أكثر من ٨ مليارات ليرة في نهاية عام ١٩٨١. وفي نهاية عام ١٩٨٢ قفز الدين الداخلي إلى ١٤,٠٣١ مليار ليرة ولكنه مع ذلك لم يصل إلى الخطوط الحمراء عشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، لكن خطورته كمنت في استمرار جمود عجلة الاقتصاد وقطاعات الإنتاج لفترة طويلة.[٢]

وفي ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية تراجع سعر صرف الليرة اللبنانية ونمت معدلات التضخم وارتفعت الأسعار وتدهورت القوة الشرائية لأصحاب الرواتب والأجور. ففي مقابل انخفاض قيمة الليرة اللبنانية في السوق الخارجية، حصل ارتفاع في أسعار الواردات من الخارج. ولمَا كان لبنان يستورد قسماً كبيراً من الخدمات والتي تقدَر بـ ٤٥ % بمطلع الثمانينيات مقابل ٣٣ % قبل الحرب. فقد أصبح الانكشاف على السوق العالمية إضافة إلى عجز الدولة المالي، يشكلان عاملين مهمين من عوامل التضخم. ولكن التحويلات الخارجية تمكنت من لجم التضخم حتى عشية الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ومن إبقاء متوسط دخل الفرد السنوي مقبولاً أو مرتفعاً. ففي عام ١٩٧٦ هبط متوسط هذا الدخل بنسبة ٤١ % لكنه سجل ارتفاعاً كبيراً عام ١٩٨١ ووصل إلى ٨٥٠٠ ليرة إلى ١٩٧٥ دولار أمريكي.[٣]

---

[١] . الياس الهراوي: عودة الجمهورية، ص ١٧٤.

[٢] . غسان العيَاش: أزمة المالية العامة في لبنان. قصة الانهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢، ص ٣٧.

[٣] . زهير هواري: الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.

١- أوضاع قطاعي الخدمات والتجارة:

على الرغم من التراجع الذي شهده قطاع الخدمات خلال حرب السنتين نتيجة اضطراب الأوضاع السياسية والأمنية، تمكن القطاع المصرفي من تنمية حجم ودائعه، فزادت المصارف التجارية من حجم موجوداتها وبلغت حوالي ٥٣ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٨١ بعدما كانت حوالي ٣٧ مليون عام ١٩٨٠. وفي الوقت نفسه زاد القطاع المصرفي من حجم تسليفاته بالليرة اللبنانية إلى قطاعي التجارة الداخلية والخدمات معاً، فبلغت أكثر من ٢١ مليار ليرة عام ١٩٨١، أي حوالي ٧٨ % من مجموع التسليفات إلى القطاع الخاص، فيما بلغت التسليفات بالعملات الأجنبية في ذلك التاريخ أكثر من ٢٠ % ومع ذلك واجهت المصارف العقارية مشكلة تدني التوظيف في القطاعات الاقتصادية وتراكم الديون لديها نظراً إلى ضآلة التسديد، كما أن تدني سعر صرف الليرة اللبنانية وارتفاع معدلات الفائدة عليها دفع المؤسسات التجارية والصناعية إلى الإحجام بقدر الإمكان عن الاقتراض من المصارف.[١]

ولتخفيف التضخم وتدعيم العملة الوطنية ألزم مصرف لبنان المصارف بالاكتتاب بنسب كبيرة من ودائعها في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ورفع معدل الاحتياط الإلزامي ومعدلات إعادة الحسم مرات عدَة، وشدد رقابته على سوق القطع لمنع المضاربة بالعملة الوطنية.[٢]

وخلال تلك الفترة عرفت شركات التأمين نمواً ملحوظاً في نشاطها، وشهد هذا القطاع تقلبات من ناحية عدد مؤسساته بين عامي ١٩٨٠-١٩٦٨ لكنه عاد واستقر على ٧٢ شركة في عام ١٩٨١ معظمها وطنية بعد فرار الشركات الأجنبية من البلاد. وبسبب صغر حجم السوق اللبنانية حدث تنافس عنيف بين شركات التأمين.[٣]

وبالنسبة إلى قطاع التجارة وبسبب انخفاض الصادرات بسبب حرب السنتين وازدياد الطلب على الاستيراد تصاعد العجز في الميزان التجاري، وكان الاستيراد قد سجل قبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ أرقاماً قياسية مقابل انخفاض الصادرات بالأسعار الجارية مستفيداً من الهدوء الأمني النسبي عام ١٩٧٧. إلا أن غلبة الواردات على الصادرات وفق الجدول الآتي رفع العجز في الميزان

---

[١] . يوسف شبل: "وضع لبنان المالي: الفترة الحرجة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٨، ١٩٨٢، ص ٣٨.

[٢] . نجيب عيسى: "تدهور سعر الليرة. انعكاساته وسبل معالجته"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٦٥، ١٩٨٤، ص ٣٦.

[٣] . إلياس سابا: "تطور الأوضاع المالية والمصرفية في الأزمة اللبنانية"، مجلة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، العدد ١٣، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢١٨.

التجاري إلى أكثر من ٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ وكاد هذا العجز أن يؤثر سلباً في ميزان المدفوعات في ذلك العام لولا التحويلات الخارجية.[١]

جدول (١٧):تجارة لبنان الخارجية بين عامي ١٩٧٥-١٩٨٢ بالمليارات اللبنانية.[٢]

	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الواردات	٣,٨٥	١,٨	٤,٥	٥,١	٧,٥	١٠	١٤,٣٥	١٥,١٤٦
الصادرات	١,٤٢٥	٨٠٠	٢,٣٦٤	١,٩٣	٢,٧	٤,١٦	٥,٤٣٦	٥,٢٥٦
العجز	٢,٤٢٥	١	٢,١٣٦	٣,١٧	٤,٨	٥,٨٤	٨,٩١٤	٩,٨٩

تمكنت التحويلات الخارجية من تغطية جانب من العجز في الميزان التجاري فنمت من ١,١٧٨ مليار ليرة في عام ١٩٧٥ إلى أعلى رقم لها عام ١٩٨٢ وهو ٩ مليارات ليرة بالأسعار الجارية أي ٢,٢٥٢ مليار دولار أمريكي إلى ١,٩٢ مليار دولار.[٣]

وكما هو الحال من قبل الحرب اللبنانية، احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول بين الدول المستوردة من لبنان، تلتها العراق فسورية. وبالنسبة إلى الدول الأجنبية حلَت دول السوق الأوروبية المشتركة المرتبة الأولى تلتها الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى ظلت دول السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة واليابان أوائل الدول المصدرة إلى لبنان.[٤]

كما تأثر النقل الجوي حركة وركاب وشحن، وبالتالي تأثرت شركتا طيران لبنان الشرق الأوسط وخطوط عبر المتوسط. كما تأثر قطاع السياحة والاصطياف بشكل كبير خلال حرب السنتين، ولم تعد هذه القطاعات بعد عام ١٩٧٦ إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وقد بلغت فترة تعطل مطار بيروت الدولي خلال عام ١٩٦٧ مدة ١٠٧ أيام. و١٠٠ يوم عام ١٩٨١، و١٠٥ أيام عام ١٩٨٢ أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان.[٥]

---

[١] . زهير هواري: الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، ص ٢٩.

[٢] . "مذكرة الهيئات الاقتصادية حول مؤشرات الاقتصاد اللبناني"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٥٢، ١٩٨٣، ص ٦٩.

[٣] . زهير هواري: الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، ص ٣٢.

[٤] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٦٧.

[٥] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب، ص ٢٣.

ونتيجة ذلك تراجع حجم السياحة والنقل الجوي وحركة المسافرين، مما عرَض شركتي الطيران الوطنيتين إلى خسائر جسيمة بلغت ملايين الدولارات الأمريكية، ولم تسعف قروض الدولة شركة طيران الشرق الأوسط من إخراجها من محنتها. كما يبيَن الجدول التالي:

جدول (١٨):تراجع حجم السياحة والنقل الجوي وحركة المسافرين.[١]

الركاب	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
قادمون	٨٦٦	١,٠٩٥	٦٧٠	٦٠٤	٧٠٩	٧٤٦	٦٨٥	٧١٦
مغادرون	٨٧٩	١,١١٥	٦٨٢	٦٨٥	٧٤٢	٧٨٥	٦٤٣	٨٦٢
ترانزيت	٥١١	٥٣٤	٦٦	١١٧	١٢٠	١٠٧	٦٦	٨٤
مجموع الحركة	٢,٢٥٦	٢,٧٤٤	١,٤١٨	١,٤٠٦	١,٥٧١	١,٦٣٨	١,٣٩٤	١,٦٦٢

أما قطاع السياحة فقد تأثر مباشرة باضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، ففي بيروت حيث دارت أعنف المعارك ودمرت الفنادق الفخمة أو أحرقت، انخفض عدد فنادق الدرجة الأولى من ١٠٠ فندق عام ١٩٧٤ إلى ٥٥ فندقاً عام ١٩٧٧، وانخفض النزلاء بنسبة ٦١٪ في الفترة نفسها. وفي عام ١٩٨٠ لم تبلغ حركة الفنادق نسبة ٢٥٪ من مستواها عام ١٩٧٤. وعشية الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ تراجع عدد فنادق بيروت من ١٥٥ مؤسسة في عام ١٩٧٥ إلى ٦١ مؤسسة وذلك بعد نمو الفنادق الساحلية. ولكن هذا النمو كان مؤقتاً إذ قضى الاجتياح الإسرائيلي على كل تحسن في هذا القطاع، فتراجعت عدد فنادق بيروت من جديد إلى ٣٧ مؤسسة.[٢]

٢- آثار الحرب في قطاعي الصناعة والزراعة:

استناداً إلى تقديرات غرفة التجارة والصناعة في بيروت، بلغت الخسائر المباشرة للصناعة خلال حرب السنتين ما بين ٧-٥ مليار ليرة لبنانية، والخسائر غير المباشرة ما بين ٧٢ مليون ليرة إلى ٢,٢ مليار ليرة وذلك بعد تدمير ٥٢ مصنعاً رأسمالها مليار ليرة لبنانية، وخسرت الصناعة خُمس

(١) . الياس الهراوي: عودة الجمهورية، ص ١٨٦.

(٢) . جوزيف نعيم شليطا: "القطاع الفندقي في لبنان. مقاربة اقتصادية اجتماعية مالية"، مجلة آثار وسياحة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٤٠.

رأسمالها الثابت. وبعد حرب السنتين قدرت خسائر الصناعة في القطاع الخاص وحده ٦,٢ مليار ليرة مقابل ١,٣ مليار في القطاع العام.[١]

وبينما كان يعمل في قطاع صناعة المنسوجات حوالي ٥٠ ألف عامل في عام ١٩٧٤ تراجع عدد هؤلاء إلى ١٢ ألف في عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٠ شكّل عمال الصناعة نسبة ٢٧ % من القوى العاملة في لبنان. وفي ضوء التهريب عبر المرافئ غير الشرعية والمنافسة الأجنبية وغياب الحماية الرسمية، اضطر أكبر معامل الأخشاب المضغوطة في طرابلس إلى إقفال أبوابه.[٢]

ولحق التدهور أيضاً صناعة الأحذية الجلدية والتي بلغ إنتاجها عام ١٩٨١ حوالي ١,٥ مليون حذاء بعدما كان في عام ١٩٧٣ حوالي ٦ ملايين حذاء، صدَر منها ثلث الإنتاج، ولكنه ما لبث أن توقف خارجياً. كما تدهور قطاع صناعة المفروشات أمام المنافسة الأجنبية وخصوصاً الإيطالية، واضطر عدد كبير من أصل ٥٠٠ مصنع للمفروشات من الإقفال وصرف العمال.[٣]

وبدورها طالبت جمعية الصناعيين اللبنانيين رئيس الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة للحد من ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي وتوفير السيولة النقدية للمؤسسات الصناعية لتمكينها من اجتياز الأزمة، وخفض الفوائد المصرفية وأسعار الطاقة ورسوم المرافئ، وحماية الصناعة الوطنية، فضلاً عن إعادة النظر في الرسوم الجمركية التي كانت قد وضعت قبل الحرب.[٤]

وفي قطاع الزراعة والذي تمكن قبل الحرب من تحقيق قفزات مهمة في صادرات الحمضيات والفاكهة والدجاج والبيض على حساب الزراعات الأخرى، تأثر القطاع بالحرب ومنافسة البضائع الإسرائيلية الأمر الذي انعكس سلباً عليه. فلحقت أضرار كبيرة بمزارع الدجاج والألبان جراء حرب السنتين وبلغت ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية. كما واجه المزارعون عقبات حقيقية أخرى حالت دون تحقيقهم للمكاسب تمثلت بوجود القوات العسكرية في مناطق الإنتاج، وصعوبة نقل المحاصيل والتسويق في الداخل، ومن الداخل إلى الخارج.[٥]

---

[١] . رشيد حسن: "لبنان يدخل دوامة الفقر. الليرة تقفز إلى الوراء والفقر إلى الأمام"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٦٨، بيروت، ١٩٨٥ ص ٣٣.

[٢] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب، ص ٣٤.

[٣] . إيلي يشوعي: القطاع الصناعي في لبنان، ص ٢٤٤.

[٤] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ص ٣٧٨.

[٥] . يوسف الخليل: "السياسة الزراعية"، مجلة أبعاد، العدد ٢، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٧.

٣- الاقتصاد اللبناني من الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥:

أ) الأهداف الاقتصادية للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢:

بين عامي ١٩٨٢-١٩٧٨ اجتاحت "إسرائيل" لبنان مرتين، وهدفت من هذا الغزو وقذف وتدمير العاصمة بيروت تدمير المركز الاقتصادي والتجاري للبنان، حيث تم تدمير البنية التحتية من بيروت حتى الجنوب والأراضي الزراعية والأحراج والمرافق السياحية والمصانع أو إلحاق الضرر بها. وقدرت الخسائر الأولية لقطاع الصناعة حوالي ١٨٥ مليون دولار أمريكي، وخسائر قطاع الزراعة لموسمين متتاليين حوالي مليار ليرة لبنانية. وما سلم من القصف والتدمير جرى نهبه من الجانب الإسرائيلي.[١]

كما أدى الاجتياح بإلحاق الضرر بنحو ٤٠ ألف منزل شكّلت ربع مساكن بيروت، كما تضررت نسبة ٨٥% من المدارس الموجودة في ضاحية بيروت الجنوبية. كما أثّر إقفال مرفئي بيروت البحري والجوي بسبب الاجتياح سلباً على التجارة والصادرات والسياحة اللبنانية. وفي عام ١٩٨٤ أكّد كل من البنك الدولي ومجلس الإنماء والإعمار أن بيروت تحتاج إلى ١٢ مليار دولار لإعادة بنائها مجدداً واستعادة دورها الخدماتي.[٢]

ولم يؤد الاجتياح الإسرائيلي إلى أضرار اقتصادية فادحة ومباشرة فحسب، بل غذّى الحروب بين اللبنانيين وأعادهم إلى دوامة الصراع مما انعكس سلباً على اقتصاد البلد وقطاعاته، وأجهز بالتالي على البنية التحتية، وأفقد بيروت دوراها التجاري والخدماتي الإقليمي والدولي. كما أدى الاحتلال الإسرائيلي لمناطق من البلاد بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٢ إلى عودة الشكوك بإمكان استمرار لبنان موحداً كياناً ومجتمعاً واقتصاداً. ففر من البلاد ما تبقى من رؤوس الأموال والشركات الأجنبية، وتوقفت الاستثمارات، وامتنعت المصارف التجارية عن تقديم التسليفات للقطاعات الإنتاجية. كما حدث تفتت آخر السوق الداخلية تمثّل في تعذّر انتقال العمال بين المناطق وصعوبة نقل الإنتاج، كما تدعمت ظاهرة الدولرة والتعامل بالدولار الأمريكي، وتفاقم عجز الدولة المالي مقابل تضخم إنفاقها على قطاعات غير منتجة.[٣]

ومنذ صيف عام ١٩٨٣ وبسبب الاجتياح الإسرائيلي واشتداد حروب الميليشيات طرأ جمود اقتصادي خانق في لبنان، وبنتيجة هذه الأوضاع وصل عجز الدولة المالي عام ١٩٨٥ إلى ٧٧٪ من مجمل

---

[١] . توفيق جابر: القطاع الزراعي في لبنان، تحليل وآفاق، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩.

[٢] . زهير هواري: الاجتياح الاقتصادي الإسرائيلي للبنان، ص ٤٣.

[٣] . غازي السعدي: "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في لبنان"، ص ١٩٧.

نفقاتها، فارتفع من ٢ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٨١ إلى ١٠,٩ مليار ليرة عام ١٩٨٤ وأخيراً إلى ٢١,٤ مليار ليرة عام ١٩٨٥.[١]

كما عدَ ارتفاع معدلات التضخم والهبوط المتسارع لقيمة الليرة اللبنانية من أهم الظواهر التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، حيث تعرضت للمضاربة اليومية في سوق القطع من قِبل المصارف والفعاليات الاقتصادية والمليشيات. كما شهدت تقلبات حادة بمستوى صرفها، حيث نلاحظ من الجدول التالي انخفاض كبير في سعر صرف العملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي بين عامي ١٩٨١-١٩٨٣ ووصول سعر الدولار الوسطي إلى ٤,٥٢ ليرة لبنانية. وفي عام ١٩٨٤ وصل متوسط سعر صرف الدولار الشهري إلى ٦,٥١ ليرة. وفي عام ١٩٨٥ وصل إلى ١٦,٤٢ ليرة لبنانية.[٢]

جدول (١٩):انخفاض سعر صرف العملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي بين عامي -١٩٨١ ١٩٨٣.[٣]

السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الليرة	السنة	المعدل السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الليرة
١٩٧٣	٢٦١,٠٤	١٩٨٢	٤٧٢,٨٥
١٩٧٤	٢٣٢,٧٨	١٩٨٣	٤٥٢,٨٢
١٩٧٥	٢٢٩,٤٦	١٩٨٤	٦٥١,١١
١٩٧٦	٢٩٠,٨٤	١٩٨٥	١٦٤٣,٤٩
١٩٧٧	٣٠٦,٨٥	١٩٨٦	٣٨٣٨,٠٠
١٩٧٨	٢٩٥,٥٤	١٩٨٧	٢٢٥٠٧,٠٠
١٩٧٩	٣٢٤,٢٨	١٩٨٨	٤٠٩٢٣,٠٠
١٩٨٠	٢٤٣,٥٨	١٩٨٩	٤٩٦٥٠,٠٠
١٩٨١	٤٣١,٣٩	١٩٩٠	٧٠٢٥٩,٠٠

[١] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٧١.

[٢] . كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٨٥ بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٢.

[٣] . إلياس سابا: تطور الأوضاع المالية والمصرفية، ص ٢١٩.

لقد أدى انخفاض الليرة اللبنانية إلى ارتفاع كبير في الأسعار، لأن الاستهلاك لا يعتمد على الإنتاج المحلي فحسب، بل على الاستيراد الذي يعني خروج العملة الصعبة من البلاد. وتسبب تصاعد الاستيراد من ١,٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٢ إلى ٢٣ مليار ليرة عام ١٩٨٥ في عجز دائم في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات خلال عامي ١٩٨٤-١٩٨٣ والذي بلغ ٩٣٣ مليون دولار عام ١٩٨٣ و١٣٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٤. كما أسهمت الأزمة الاقتصادية خلال الثمانينيات في تفاقم مستوى المعيشة وانهيارها لشريحة عريضة من المواطنين، فانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مقوَماً بالدولار الأمريكي إلى ما بين خُمس وربع ما كان عليه قبل الحرب.[١]

وبتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية، وتلكَؤ الدول العربية في تنفيذ تعهداتها تجاه لبنان، ناشد أمين الجميَل الدول الصناعية والمملكة العربية السعودية مراراً تنفيذ خطة مارشال على لبنان. وباستثناء مؤتمر باريس في تموز/١٩٨٣ الذي شاركت فيه السعودية، وحصل لبنان بموجبه على مساعدة قدرها ٢٢٩ مليون دولار أمريكي. فإن المساعدات الدولية الخجولة لم تكن لتنقذ لبنان من أزمته، فالولايات المتحدة أوقفت مساعدتها عن لبنان في أعقاب الهجوم على وحداتها العاملة في لبنان في تشرين الأول/ ١٩٨٣ كما لم تستجب السعودية إلى نداء الجميَل مطلع عام ١٩٨٥ لتقديم مساعدة اقتصادية أخرى للبنان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.[٢]

- قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة:

أدى العدوان الإسرائيلي على لبنان إلى إلحاق الأضرار بموسمين زراعيين وبتجهيزات الري والقنوات والبيوت البلاستيكية، فعمد العدو بهدف ترويج منتجاته إلى إتلاف المزروعات ومنشآت الري بحجة التصدي لعمليات المقاومة الوطنية. كما تراجع الإنتاج الحيواني، وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن الأعمال العسكرية سببت انخفاض في مساحة الأراضي الزراعية في الجنوب وجبل لبنان، فضلاً عن مشكلات كبيرة للمزارعين كارتفاع كلفة الإنتاج قياساً بالدول المجاورة.[٣]

وبدورها واجهت الصناعة اللبنانية صعوبات فائقة تمثلت بتدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب والاجتياح الإسرائيلي لاسيما تلك الموجودة على الخط الساحلي بين بيروت والجنوب، وعدم تمكن

---

[١] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ص ٢٠٥.

[٢] . إلياس سابا: تطور الأوضاع المالية والمصرفية، ص ٢١٩.

[٣] . توفيق جابر: القطاع الزراعي في لبنان، ص ٢٢.

العمال من الوصول إلى المصانع بسبب القتال إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة الماهرة إلى الخارج.[١]

أما على صعيد التجارة الخارجية فقد انخفض الاستيراد بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٢ نتيجة تدني القوة الشرائية للبنانيين وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية من ٣,٤ مليار دولار أمريكي إلى حوالي ٢ مليار دولار أي بتراجع نسبته ٣٩,٣ % كما يبين الجدول التالي:

جدول (٢٠):الميزان التجاري اللبناني بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٢.[٢]

العام	الصادرات	الواردات	العجز
١٩٨٢	٧٢٥	٣,٤٠٩	٢,٦٨٤
١٩٨٣	٥٧٥	٣,٦١٦	٣,٠٤١
١٩٨٤	٤٣٤	٢,٩٥٥	٢,٥٢١
١٩٨٥	٤٠٠	٢,٠٦٨	١,٦٦٨

ونلاحظ من الجدول أن انخفاض الاستيراد قد أدى إلى تقلص العجز في الميزان التجاري عام ١٩٨٥ إلى أقل من ١,٧ بعدما كان أكثر من ٣ مليار دولار عام ١٩٨٣.

- السياحة والنقل الجوي:

نتيجة الحرب والعدوان الإسرائيلي أصيب القطاع السياحي الذي اعتمد لبنان عليه في الدخل الوطني بشلل شبه كامل في مختلف الأنشطة، بعدما دمر العديد من الفنادق مما أدى لصرف موظفيها عن العمل. كما تأثر الاصطياف بشكل كبير بحرب الجبل ومن الدمار الذي لحق بالمنشآت والمساكن. وبشهري آب وأيلول/١٩٨٣ أُقفل مطار بيروت الدولي مدة ٣٣٠ يوم، ومدة ١٧ يوماً في كانون الأول من العام نفسه. فتراكمت خسائر شركة طيران الشرق الأوسط لـ ٥٤,٦ مليون دولار أمريكي. وفي تشرين الأول عام ١٩٨٥ أصبحت هذه المؤسسة شركة الطيران الوحيدة التي تخدم مطار بيروت الدولي، وانخفضت بالتالي حركة المسافرين إلى ١٣٠٠ مسافر يومياً، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٥٣.[٣]

---

[١] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ص ٢١٦.

[٢] . غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان، ص ٢٣١.

[٣] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب، ص ٤٥.

كما تعرضت شركة خطوط عبر المتوسط إلى خسائر ضخمة بسبب رفض السعودية والعراق السماح لطائراتها باستخدام مجالهما الجوي، ووصلت ديونها إلى ٧,٥ مليون دولار أمريكي.[١]

٤–الاقتصاد اللبناني بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٦ الأزمة المالية والانهيار النقدي:

عرفت البلاد أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ مطلع عام ١٩٨٦ بالرغم من تزايد حجم التحويلات المالية من الخارج عام ١٩٨٧ والتي ارتفعت إلى ٢,١٣ مليار دولار أمريكي. وتحقيق الصادرات أرقام قياسية بالأسعار الجارية وبالتالي حصول فائض في ميزان المدفوعات عامي ١٩٨٨-١٩٨٧. وقد بلغ التضخم والانهيار النقدي ذروته والذي وُصف بالانهيار التضخمي، والذي عكست آثاره تحولات جذرية وأساسية على المدى الطويل. وتميزت المرحلة بتقلص إيرادات الدولة واستمرار تصاعد الإنفاق ووصول عجز الموازنة والدين العام إلى أرقام خيالية.[٢]

- القطاعات الإنتاجية والتجارة الخارجية:

لقد أدى التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وانخفاض كلفة أجر اليد العاملة نسبياً /١٩ دولار أمريكي شهرياً/ بنهاية عام ١٩٨٧ مقابل /١٠٠٠-٤٠٠ دولار شهريا/ في الدول المنافسة للبنان في الأسواق الخارجية مثل اليونان، قبرص، إيطاليا وفرنسا. وبالتالي تراجع كلفة الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار السلع المستوردة وانكماش الطلب عليها من جهة أخرى بسبب تراجع القوى الشرائية لأصحاب الأجور والمرتبات، إلى ازدياد قدرة الصادرات اللبنانية الزراعية والصناعية على المنافسة في السوقين المحلي والخارجي.[٣]

كما اعتبر عام ١٩٨٧ السنة الذهبية للصناعة اللبنانية، والتي قد عدد العاملين فيها بـ ١٢٥ ألف، وبلغت قيمة الصادرات الصناعية حسب إحصاءات وزارة الصناعة اللبنانية ١٢٦ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٦، و١٩٦ مليون دولار عام ١٩٨٧، و٢٧٤ مليون دولار عام ١٩٨٨. وشكلت بذلك ما يوازي ٧٠ % من قيمة الإنتاج الصناعي.[٤]

أما على صعيد التجارة الخارجية فقد تراجعت قيمة الاستيراد إلى حوالي ٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٥ بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وتراجع الاستهلاك المنزلي نتيجة ضعف القوى

---

[١] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٨٦.

[٢] . غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان، ص ٢٣٤.

[٣]. كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، ص ٣٤.

[٤] . رشيد حسن: "لبنان يدخل دوامة الفقر. الليرة تقفز إلى الوراء والفقر إلى الأمام"، ص ٣٤.

الشرائية وتدني القيمة الخارجية للعملة اللبنانية، إضافة إلى الركود الاقتصادي وحركة الاستثمار والأوضاع الأمنية والسياسية المتردية. لكن الفترة بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٦ شهدت في المقابل زيادة في حجم الصادرات.[١]

كما أدى هبوط إيرادات الدولة المالية إلى منحى خطير من خلال اعتمادها في ظل هبوط سعر الليرة على أرباح مصرف لبنان، والتي شكلت نسبة ٣٧,٦ % من مجموع إيراداتها بين عامي -١٩٨٦ ١٩٨٨ بعدما وصل عجزها المالي المبدئي إلى ٤٦٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٨٨، فيما بلغ هذا العجز ١٢٣,٤ مليار عام ١٩٨٧ و٢٩,٩ مليار عام ١٩٨٦. الأمر الذي أدى بدوره إلى الاستدانة وبالتالي تضاعف حجم الدين العام الداخلي إلى أكثر من تسعة أضعاف ونصف من الأسعار الجارية بين عامي ١٩٨٨-١٩٨٥ من ٥٤,٣ مليار ليرة لبنانية إلى ٥٢١,٥ مليار ليرة. أما الدين الخارجي فوصل إلى ٤٠٤,٩ مليون دولار عام ١٩٨٧، ثم تراجع إلى ٣٨٦,٦مليون دولار في العام التالي.[٢]

٥- الاقتصاد اللبناني من انشطار الدولة إلى توحيد المؤسسات بين عامي ١٩٩١-١٩٨٨:

رغم المحن والمآسي، عاش اللبنانيون على أمل أن تنتهي دولة العنف وتتحسن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية معتقدين أن الاستحقاق الرئاسي في أيلول/ ١٩٨٨ قد يكون مخرجاً للأزمة ولاستعادة لبنان وحدته الوطنية. لكن سرعان ما خابت آمالهم بدخول البلاد في مرحلة الانشطار بين حكومتين متنافستين /الحص . عون/. ثم إعلان حكومة عون حرب التحرير ضد سورية، وحرب الإلغاء ضد القوات اللبنانية، الأمر الذي أغرق البلاد في موجة عنف جديدة لها انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة. ولم يؤد اتفاق الطائف في تشرين الأول/ ١٩٨٩ إلى حل فوري للأزمة اللبنانية، إذ رفضه عون، وأصر على عدم الرضوخ للشرعية المتمثلة بحكومة الهراوي . الحص مما جعل لبنان يغرق في بحر من الدماء والدمار مدة سنتين.[٣]

أ) انعكاس الأزمة السياسية الأمنية على الاقتصاد:

---

[١] . إلياس سابا: تطور الأوضاع المالية والمصرفية، ص ٢٢٠.

[٢] . كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، ص ٣٥.

[٣] . فاطمة بدوي: الحرب، المجتمع والمعرفة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، ص ١٤٠.

قدرت الخسائر المادية في البنية التحتية والمصانع والأملاك العامة والخاصة لتلك المرحلة بحوالي ٦٣٠ مليون دولار أمريكي، و١٣٨٥ مليار دولار في حرب الإلغاء وحدها.[١]

وأدت أحداث عامي ١٩٩٠-١٩٨٩ إلى انحسار النشاط الاقتصادي وجمود في القطاعات الإنتاجية كافة، وتدمير الأصول المادية، والمزيد من الاستنزاف للموارد البشرية، وتدهور الخدمات العامة والاجتماعية. وحصل الشيء نفسه في قطاعات الخدمات فتأثرت بمعدل التضخم الذي تجاوز نسبة ٧٠ % في عامي ١٩٩٠-١٩٨٧ وبفقدان الليرة اللبنانية نسبة ٤٠ % من قيمتها.[٢]

وبالنسبة إلى القطاع التجاري فقد انحسرت قيمة الصادرات الإجمالية عام ١٩٨٩ بنسبة الثلث، والواردات بنسبة ٥ % الأمر الذي أدى إلى تجاوز العجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات، متزامناً مع تراجع التحويلات الخارجية في عامي ١٩٨٩-١٩٨٨.[٣]

وفي هذه الفترة لم يعد الدين العام الداخلي هو العبء المالي الوحيد على الدولة اللبنانية، بل فوائده والتي ارتفعت قيمتها من ٧٨,٨ مليار ليرة عام ١٩٨٨، إلى ٢٠٣,٥ مليار ليرة عام ١٩٩١. أما الدين الخارجي فقدر بنهاية عام ١٩٨٦ بـ ٢٠٦ مليون دولار، ثم ارتفع إلى حوالي ٢٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٢.[٤]

ترافق مع التدهور الأمني والاقتصادي والسياسي والمالي عامي ١٩٩٠-١٩٨٩ انهيار نقدي تمثل في تراجع خطير للسعر الخارجي لليرة اللبنانية. فخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٨٩ انهار سعر صرفها إزاء الدولار الأمريكي بمعدل ٢٥ %، وأقفل الدولار الواحد على ٤٩٦,٥ ليرات لبنانية في نهاية ذلك العام، مما أدى إلى حالة تضخم سريع فارتفعت الأسعار وهبط معدل الأجر الحقيقي إلى أقل من خمسين دولار في نهاية شهر أيلول/١٩٨٩. وباستثناء التحسن الطفيف في سعر صرف الليرة اللبنانية في نهاية عام ١٩٨٩ نتيجة توقيع اتفاق الطائف، فقد تعرضت العملة الوطنية مجدداً إلى انهيار عام ١٩٩٠ فهبطت قيمتها الوسطية مقابل الدولار في كانون الأول/ ١٩٩٠ بنسبة ٥٩,١%، وأصبح الدولار الأمريكي يساوي ٧٩٠,٤ ليرة، بدلاً من ٤٩٦,٥ ليرة في عام ١٩٨٩. كما

---

[١] . عبد الأمير سلَم: "الاقتصاد اللبناني بعد حرب الـ ٢٠٠ يوم"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٢٢، ١٩٨٩، ص ٤٧.

[٢] . غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان، ٢٣٧.

[٣] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب، ص ٦٣.

[٤] . كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، ص ٣٥.

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً في القطاعات الإنتاجية مقابل ازدهار صاعق لقطاع البناء بين عامي ١٩٨٩-١٩٨٨.[١]

ب) توحيد المؤسسات وأثرها الإيجابي على الاقتصاد:

بعد القضاء على تمرد الجنرال عون وإعادة توحيد المؤسسات الدستورية، واستعادة الدولة لمرافقها ومرافئها، وحل الميليشيات وتسليم أسلحتها، وعودة الفعالية إلى المؤسسات الرسمية تدريجياً، وانتهاء حرب الخليج الثانية. دبَت الحيوية مجدداً في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي انتعشت بتزايد حجم الاستثمار المحلي والأجنبي مع تدفق بعض المساعدات الدولية وارتفاع حجم الصادرات الصناعية، مما جعل ميزان المدفوعات يسجل فائضاً عام ١٩٩١. كما ارتفع الدخل الوطني بنسبة ١٢ % في بداية عام ١٩٩١ قياساً إلى كانون الأول/ ١٩٩٠، وتدنى معدل التضخم من حوالي ٧٠% إلى ٢٠ %.[٢]

ترافقت هذه المؤشرات الإيجابية مع تحسن صرف سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي الواحد من ١١٨٥ ليرة قبل العملية العسكرية لإنهاء تمرد عون في تشرين الأول/ ١٩٩٠ إلى ٨٠٠ ليرة مطلع عام ١٩٩١. وانعكس هذا تراجعاً في أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية بنسبة ٢٤ % بين ١٥-١٢ /تشرين الثاني، الأمر الذي حسَن من القوة الشرائية لأصحاب الدخول المحدودة، فارتفع الأجر من أقل من خمسين دولار إلى ثمانين دولار. كما انعكست عودة الأمن كذلك على القطاع المصرفي، حيث ارتفعت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية من ٥,٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩١. وفي المقابل ازداد حجم ودائع القطاع الخاص من ٥,٠١٢ مليار ليرة لبنانية إلى ١٠,٩٦٨ مليار ليرة بين عامي ١٩٩٢-١٩٩١.[٣]

وفي الوقت ذاته ازدادت الموجودات الخارجية الصافية للمصارف من ١,٩ مليار دولار إلى أكثر من ٢,٢ مليار دولار بين نهاية عام ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩١. ولكن وبالرغم من ارتفاع الإيرادات ظل عجز الدولة المالي يتراوح ما بين ٥٨-٥٦ % في الفترة نفسها، مما انعكس نمواً في الدين العام الداخلي من ٢,٦٣٩ مليار ليرة عام ١٩٩١ إلى ٥,٠٧٠ مليار ليرة في عام ١٩٩٢ وذلك نتيجة

---

[١] . عبد الأمير سلَم: "الاقتصاد اللبناني بعد حرب الـ ٢٠٠ يوم"، ص ٤٨.

[٢] . كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، ص ٣٦.

[٣] . إيلي معلوف: "تحولات إيجابية سريعة في الاقتصاد اللبناني"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ١٣٥، ١٩٩١، ص ٤٠.

الاستدانة بهدف إعادة بناء الجيش والقوى الأمنية وتصحيح الأجور وتحسين وضع المؤسسات. وفي مطلع عام ١٩٩٢ عادل العجز المالي للدولة ما نسبته ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[١]

٦- الإدارة اللبنانية من الاستنساخ إلى التعطل:

- تفريغ الوزارات والإدارات:

تميز تاريخ لبنان أثناء الحرب على صعيد الإدارة اللبنانية بنظام مؤسساتي غريب، عبارة عن واحد مكرر، أي استنساخ ما هو موجود على صعيد الإدارات والمؤسسات الرسمية. وأول الوزارات التي تعرضت للتفريغ كانت وزارة النفط ثم وزارة المالية، حيث استحدثت وزارتان مترادفتان على التوالي في شارع فردان في منطقة البريستول ففقدت وزارة المالية بناء على ذلك فعاليتها في جباية الواردات المباشرة وغير المباشرة والرسوم.[٢]

أما الأمن العام اللبناني فقد استحدث فرع له في المصيطبة. وجرى كذلك استنساخ النيابات العامة في ثكنة الحلو، ومؤسسة كهرباء لبنان في بئر حسن، ولحق التفريغ وزارة الهاتف في منطقة العدلية. وبالنسبة لمجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد اجتمع بأعضائه المسلمين في المنطقة الغربية على انفراد، وبأعضائه المسيحيين في المنطقة الشرقية ثم يُبادل المحاضر الجوالة بين المنطقتين، وفي وقت لاحق أسس مجلس الإدارة مكاتب للضمان في المنطقة الشرقية. وفي مصلحة الإنعاش الاجتماعي اضطر المسؤولون للتعاقد مع مهندسين جدد يسكنون في المنطقة التي أقيمت فيها المشاريع من أجل سد النقص من الموظفين الغير قادرين على الوصول إلى أماكن عملهم. كما عانت وزارة الصحة من نفس الوضع، حيث تعذر عليها إرسال موظفين مسيحيين إلى قرى إسلامية والعكس. وتحت تأثير الأوضاع لحق الضعف وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ولم يعد البريد يصل إلى أصحابه داخل أو خارج البلاد.[٣]

وبعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ سارت القوات اللبنانية في مخطط لتقسيم مطار بيروت الدولي، فيكون للمسيحيين مطار في المنطقة الشرقية وهو مطار حالات، تحت شعار سياسي

---

[١] . كمال حمدان: "التضخم في لبنان"، ص ٣٦.

[٢] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ص ٣٨٤.

[٣] . جورج إميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط، ص ١١٠.

تقسيمي(حالات حتماً)، وقد أصبح مطار حالات جاهزاً للاستخدام منذ منتصف الثمانينيات كبديل عن مطار بيروت، لكن هذه الخطوة لم تنجح لاعتبارات سياسية وفنية.[١]

كما لم يسلم النقل المشترك نحو الضواحي والمناطق من الاستنساخ فتعطل أو أصبح تحت سلطة الميليشيات، كما حصل في المناطق الشرقية، وما لبث أن انقسم لأسباب أمنية لمركزين لتجميع سيارات السرفيس والتكسي والحافلات، الأول تحت جسر الكولا في بيروت الغربية، والثاني تحت جسر الدورة في بيروت الشرقية.[٢]

كذلك انقسمت القمامة طائفياً، فبحجة أن شاحنات القمامة التابعة للمنطقة الغربية قد تكون مفخخة، منعت الميليشيات في المنطقة الشرقية المنطقة الغربية من استعمال محرقة النفايات في محلّة النهر، وهذا ما جعل قمامة الغربية تحرق على مقربة من مطار بيروت الدولي وسط تلوث بيئي ومخاطر على الصحة العامة.[٣]

- تعطل الإدارات وخدماتها وأجهزة الرقابة عليها:

بالانتقال إلى عمل الإدارات وخدماتها التي كانت تقدمها الدولة للمواطنين في الظروف الاعتيادية كالهاتف والمياه والكهرباء، فقد تأثرت هذه المرافق بالمعارك وتعطلت. وعُدَ الهاتف من الخدمات الرسمية الحيوية التي تعطلت وأثرت مباشرة على المواطنين، لأنها ورغم عللها الكثيرة في ظل المعارك اليومية وسيلة الاطمئنان الوحيدة التي تؤمن التواصل بين المواطنين. وتعذر إصلاح الأعطال نظراً للأوضاع الساخنة من جهة وتغيب الموظفين أو امتناعهم عن العمل وسط المعارك أو بالمناطق التي لا ينتمون إليها طائفياً من جهة أخرى. كما عدَ النقص في قطع الغيار مشكلة حقيقية تمنع إصلاح أعطال الهاتف.[٤]

أما المياه فقد لحقتها الأعطال بسبب قدم شبكاتها والهجمات المتواصلة على المباني والمنشآت والتعديات على القساطل ووضع المحركات لضخ أكبر كمية من المياه. وعلى الرغم بأن التقصير في إمدادات المياه وشبكات التوزيع يعود إلى فترة سابقة للحرب، إلا أن الأحداث جعلت هذه المشكلة تتفاقم بصورة مباشرة، فأصبحت نسبة ٧٠٪ من مخزون المياه تذهب هدراً.[٥]

---

[١] . عبد الأمير سلَم: "الاقتصاد اللبناني بعد حرب الـ ٢٠٠ يوم"، ص ٤٩.

[٢] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ص ٣٨٩.

[٣] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ص ٢٢٤.

[٤] . إيلي معلوف: "تحولات إيجابية سريعة في الاقتصاد اللبناني"، ص ٤١.

[٥] . بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب، ص ٦٨.

وبالنسبة للكهرباء فقد تعرضت لأضرار جسيمة لحقت بمحطات التوليد وانعدام الصيانة والنقص في قطع الغيار والفيول أويل، وسوء التشغيل، كما تضررت شبكات التوزيع ومحطات التحويل في مناطق عدة جرَاء الحرب وخصوصاً عند خطوط التماس. وبلغت خسائر مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية حتى منتصف عام ١٩٨٤ نتيجة تدمير معامل التوليد وشبكات توزيع الطاقة. أما الخسائر الناتجة عن امتناع المشتركين عن دفع فواتير الكهرباء أو سرقة التيار وتحميل الخطوط فوق طاقتها فبلغت ٥٩٦ مليون ليرة حتى تموز عام ١٩٨٣.[١]

أما بالنسبة لالتحاق الموظفين بمراكز عملهم ومستوى انضباطهم وانتاجيتهم والرقابة عليهم، فقد راوحت نسبة تغيَب الموظفين ما بين ٧٠-٣٠ % وكان تأرجح هذه النسبة صعوداً أو هبوطاً يتوقف على الحالة الأمنية اليومية وعلى قدرتهم على الانتقال من أماكن سكنهم، كما أسهم الانتماء الطائفي إلى امتناع عدد كبير منهم على القدوم إلى إدارتهم طالما أنها تقع خارج أمكنة انتمائهم الطائفي. وجراء تغيب الموظفين بلغ عدد المعاملات المتراكمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال حرب السنتين أكثر من ٣٠٠ ألف معاملة. كما إن انشغال الموظفين بالوظيفة الثانية عُد سبباً آخر لتغيبهم عن وظائفهم، والتي تعاطوا معها سابقاً بنطاق محدود دون إهمال حضورهم في وظيفتهم الأساسية. أما خلال الحر ب فأصبح الموظف يتغيب دون إبلاغ مرؤوسيه ودون الحاجة للتغيب أصلاً، لاغياً أي اعتبار لمصالح الدولة والمواطنين. وقد قدرت مصادر رسمية عدد العاملين فعلياً في إدارات الدولة في السنوات الأخيرة من الحرب بنسبة ١٥٪ من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة، في الوقت الذي تقاضى آخرون رواتبهم كاملة وهم خارج البلاد.[٢]

كما شهدت الإدارات فساداً عاماً نتيجة الرشوة التي انتشرت على نطاق واسع، وكدليل على فساد الإدارة، قامت الميليشيات بفرض الضرائب الشهرية على صيانة الهواتف وتشغيلها، واضطر المشتركون للدفع تحت طائلة قطع الخطوط الهاتفية.[٣]

أما الوجه الآخر لأزمة التعطل الإدارية فهو عدم قدرة الهيئات الرقابية على إحالة الموظفين المخالفين إلى المجالس التأديبية بسبب ارتباط عدد كبير منهم بالميليشيات المسلحة. وفي عام ١٩٨٧ تعرض رئيس مجلس الخدمة المدنية إبراهيم الشويري إلى التهديد بالقتل إذا لم يوافق على ترقية موظف يعمل لديه. كما لم يسجل المجلس التأديبي العام خلال سنوات الحرب أي نشاط، ولم

---

[١] . رشيد حسن: "لبنان يدخل دوامة الفقر. الليرة تقفز إلى الوراء والفقر إلى الأمام"، ص ٣٥.

[٢] . إلياس سابا: تطور الأوضاع المالية والمصرفية، ص ٢٢١.

[٣] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ٢٣٢.

يتمكن من إصدار أي تقرير سنوي أو بيان يقيَم فيه عمل الموظفين بسبب تعرَض معظم أعضائه للتهديد.[١]

ومن نتائج التعطل الإداري تراجع الإنتاجية في الوزارات ومؤسسات الدولة وضياع مبالغ طائلة من خزينة الدولة، ففي عام ١٩٨٧ تراجعت الإنتاجية في وزارة البريد والبرق بنسبة ٨٠%، وفي مصلحة الإنعاش الاجتماعي تراجعت الإنتاجية بدورها نتيجة تخفيض الموازنة من تسع ملايين ليرة لبنانية إلى ٤٠٠ ألف ليرة في عام ١٩٨٧. وفي وزارة الصحة جمَدت مشاريع الإرشاد الصحي وتلقيح الأطفال، وذهبت نسبة ٩٥ % من الموازنة للصرف على معالجة المرضى في المستشفيات الخاصة.[٢]

وعلى الرغم من كل المؤشرات السلبية للتعطل الإداري والذي أبرز ضعف الدولة، فقد تمكنت الدولة في ظروف صعبة للغاية من تحقيق بعض الإيجابيات منها: تحرك المجلس النيابي في الأوضاع التقليدية، وصرف الأموال خارج الموازنة، وتحرك وزارات الدولة عبر المراسيم الجوالة وتأمين الكهرباء والماء والهاتف والنقل والنفط والطحين وبعض الخدمات الصحية في الحد الأدنى، وضبط الوضع النقدي عبر مصرف لبنان إضافة إلى تأمين التعليم العام.[٣]

- **التكييف مع الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية:**

انعكس ارتفاع معدلات التضخم الكبير سنة بعد أخرى على جميع الفئات الاجتماعية بدون استثناء، ولاسيما أصحاب الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص، فالتهم بسرعة أجورهم وقوتهم الشرائية، كذلك عدت الزيادات على الرواتب التي أقرتها الحكومات اللبنانية غير قادرة إطلاقاً على تغطية نسب هذا التضخم. ولذلك دخلت فئات اجتماعية ومهنية عديدة تحت مظلة الفقر، كالعمال الذين استمروا باستلام رواتبهم بالليرة اللبنانية والتي فقدت الثلثين من قيمتها الشرائية ما بين عامي ١٩٩٢-١٩٨٤، واستمروا وحدهم يدفعون ضريبة الدخل مقابل تهرَب أكثر الشرائح الاجتماعية منها.[٤]

---

[١] . عبد الأمير سلَم: "الاقتصاد اللبناني بعد حرب الـ ٢٠٠ يوم"، ص ٤٩.

[٢] . إيلي معلوف: "تحولات إيجابية سريعة في الاقتصاد اللبناني"، ص ٤٢.

[٣] . جورج إميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط، ص ١٣٢.

[٤] . طوني عطا الله: منظومة الحرب الداخلية، استراتيجية نزاعية معاصرة في مجتمع متنوع، الحالة اللبنانية ١٩٩٠-١٩٧٥، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الأول، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٦٥.

كما ارتفع مؤشر الأسعار خلال عامي ١٩٨٧-١٩٨٦ على التوالي بنسبة ١٦٢ % و٦٢٠ % بالتزامن مع ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار الواحد من ٣٥ ليرة إلى ٥٢٠ ليرة لبنانية والذي ارتبط مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٦٢٠ %.[١]

ومع ذلك لا يعود ارتفاع الأسعار مع الأوضاع الاقتصادية التي أشرنا إليها فحسب، بل إلى الاحتكار الذي طال السلع الرئيسية كالأرز والسكر والطحين وبعض أطعمة الأطفال والبن، وبات الحصول على الرغيف والغاز والبنزين والأدوية بأسعار مقبولة هاجساً يومياً لأفراد الأسرة. حيث يهرع الناس عند سماعهم بخبر تدهور الليرة لتأمين هذه الاحتياجات بأسعارها القديمة قبل أن يلتهم التضخم والغلاء مدخراتهم المالية. وفي معظم الأحيان عُدَ ارتفاع أي سلعة من هذه السلع كالبنزين مثلاً سبباً مباشراً لارتفاع أسعار بقية السلع المرتبطة بها عن طريق النقل وبصورة جنونية. الأمر الذي ينعكس على غلاء الإيجارات والأقساط المدرسية والاستشفاء وثمن الرغيف، فنتيجة حرب عون عام ١٩٨٩ وتضرر خزانات الوقود في منطقة الدورة، وصل سعر صفيحة البنزين إلى ١٠٠ دولار أمريكي في السوق السوداء، وازدحمت أرتال السيارات أمام محطات البنزين. وفي شهر حزيران من العام نفسه رفعت الحكومة اللبنانية سعر صفيحة البنزين من ١٤٥٠ إلى ٢٢٠٠ ليرة.[٢]

كما تدهور وضع الأسرة اللبنانية وتعرضت للإفقار نتيجة التضخم عام ١٩٨٨، فقدَر أن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص أصبحت تحتاج أكثر من ٦٥٠ ألف ليرة لبنانية شهرياً كي تعيش حياة عادية، وأن نسبة ١٠ % فقط من مجموع القوى العاملة كانت تستطيع تأمين هذا الحد الأدنى الضروري.[٣]

وفي ظل التهجير وعدم رغبة المؤجرين تأجير شققهم أو طلبهم لقيمة إيجارات مرتفعة، كانت تغطية كلفة السكن وحدها تستنزف أحياناً أثناء الثمانينيات نسبة تصل إلى ٦٤ % من الدخل الفردي للمواطن. وفي الوقت الذي لم تعد فيه قروض مصرف الإسكان تموَل أكثر من نسبة ١٠ % من ثمن منزل لائق. وعشية انتهاء حرب لبنان بلغت أجرة مسكن مؤلف من ثلاث غرف وملحقاتها بمساحة ٧٥ متر مربع في أحد الأحياء الشعبية في محلَة الأوزاعي أو في حي السلَم أو برج البراجنة ما يزيد عن ١٨٠ ألف ليرة أي ما يعادل ٢٤٠ % من الحد الأدنى من الأجر عام ١٩٩٠ البالغ ٧٥ ألف ليرة لبنانية. وفي بعض أحياء بيروت الراقية كان إجار شقة مفروشة من ثلاث غرف يكلَف ٢٠

---

[١] . غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان، ص ٢٤٢.

[٢] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٩٠.

[٣] . مارون مسلَم: "في وطن القصبة والكبة عاشت الفلافل"، مجلة المسيرة، العدد ٥٩، ١٩٨٨، ص ٣٤.

ألف دولار أمريكي سنوياً من الدون التدفئة. ومع تدهور الأوضاع، اضطر اللبنانيون إلى التكيَف الاجتماعي والاقتصادي من خلال الاعتماد على التحويلات الخارجية أو على الوظيفة الثانية ومع وجود أكثر من فرد عامل في الأسرة الواحدة. كما تكيَف البعض من خلال الانتساب إلى الميليشيات المسلحة.[١]

ومن جهة أخرى تخلى الكثير من المواطنين عن العادات الاجتماعية ووسائل الترفيه السابقة أو اقتناء السلع الكمالية وتحولوا إلى السلع الرخيصة، وغيَروا أنماط استهلاك الغذاء وتعلموا التقنين في الماء والمحروقات، والتخلي عن الرحلات والنزهات وإقامة الأعراس والمآدب وزيارة المطاعم أو الانضمام إلى السهرات الجماعية، وبالتالي استطاعوا التكييف مع انهيار خدمات الدولة قدر الإمكان. كما تحول التقوَت من النفايات إلى شيء شبه عادي بالنسبة إلى الفقراء ومعدومي الدخل، كما قصد المتسولون المساجد والكنائس للاستجداء.[٢]

ومع تردي الخدمات العامة للدولة، تكييف اللبنانيون مع كل أنواع التقنين في الماء والكهرباء والوقود، فراجت ظاهرة الإضاءة بالشموع والسراج القديم والبطاريات النَقالة ثم مصابيح الغاز وبعد ذلك بواسطة المولدات الكهربائية الخاصة وأخيراً المولدات الضخمة التي تغذي المشتركين في الحي الواحد. وأضحى معظم لبنان خلال العامين الأولين من الحرب بدون كهرباء تقريباً. وبين عامي ١٩٨٩-١٩٨٦ فرض التقنين لمدة ٦ ساعات والذي لامس كل لبنان تقريباً. وأثناء دورات القتال عام ١٩٨٩ وصلت الكهرباء إلى السكان بمعدل ساعة واحدة كل ٢٤ ساعة أو ربما ٤٨ ساعة. وعُدت الكهرباء ضرورية أيضاً لضخ المياه إلى البيوت أو الطوابق العليا في المباني، ولحفظ المأكولات المكدسة في الثلاجات.[٣]

وبسبب انهيار وضع الإدارة اللبنانية لم تحصل ضواحي بيروت على المياه لسنوات عدة. كما عُدَت الكهرباء ضرورية لعمل الهاتف والمصانع ولم تعد من كماليات الحياة بل من مستلزماتها الأساسية. وأثناء حرب التحرير قامت حكومة عون بقطع الماء والكهرباء عن بيروت الغربية بقصد ابتزاز الرئيس الحص عبر تعطيش السكان الأبرياء، فقامت القوات السورية بإمداد تلك المنطقة بالماء دون

---

[١] . غسان يعقوب، ليلى يعقوب: أطفال الحرب في لبنان، بيروت، ١٩٩٠، ص ٦٨.

[٢] . طوني عطا الله: منظومة الحرب الداخلية، ص ٢٦١.

[٣] . زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، ص ٢٣٩.

انقطاع. وبسبب أعمال القصف والانقطاع شبه الدائم في التيار الكهربائي ارتفعت أسعار الطوابق السفلية والمتوسطة من الأبنية أو إيجارها على عكس ما كان عليه الوضع قبل الحرب.[١]

أما على الصعيد الأمني فقد تكيف اللبنانيون مع القتال الدائم عبر الفرار إلى الملاجئ أو إلى أماكن آمنة. لكن الملاجئ لم تكن دائماً وسيلة حماية وإنقاذ لهم، فاستنبط اللبنانيون وسائل الحماية الشخصية من القصف العشوائي والقنص عبر الاستماع إلى وسائل الإعلام لاختيار الطرقات السالكة والآمنة لتأمين تحركاتهم والوصول إلى أعمالهم وإلى أقرب الأفران ومحطات الوقود.[٢]

كما غيَرت الأوضاع الأمنية من طرق المواصلات القديمة، ففي الفترة السابقة للحرب كان المسافر من بيروت الغربية إلى عاليه أو إلى بحمدون، يمر عبر الكحَالة ويحتاج نصف ساعة من الوقت. والذي أصبح بعد الحرب وانقطاع التواصل بين المناطق وضرورة تجنبه لطريق الكحالة الخطير أو سوق الغرب، والمرور عبر طريق الكرامة في غضون ثلاث ساعات في حالات الازدحام. إضافة إلى دفع ضريبة المرور سلفاً عند حاجز الحزب التقدمي الاشتراكي عند ملتقى النهرين. أما المسافر من البقاع، فقد سلك طريق زحلة، ظهور الشوير، الدوار، بكفيا، للوصول إلى ساحل كسروان. وعندما تعرضت طريق المديرج للقصف، سلك الناس إقليم الخرَوب، أرز الباروك، كفريا للوصول إلى البقاع.[٣]

وعُدَ القناصون أشد رهبة من مطلقي القذائف بسبب صعوبة تحديد مصدر القنص، فكان بإمكان قنَاص واحد متحصَن في إحدى المراكز التجارية العالية أو الأبراج كبرج المر في بيروت الغربية، أو برج رزق في بيروت الشرقية على سبيل المثال، أو حاجز عند نقطة استراتيجية أن يشلَ الحركة والتجوال ويتسبب بقطع الطرقات والمعابر واحتجاز الناس خلف الحيطان العالية أو في الملاجئ السفلية أو في أروقة المنازل وبالتالي رفع حالة التوتر بين المواطنين وبين المناطق. ولقد أحصى أحد المراقبين وجود ١٨ قنَاص على محور الناصرة . المتحف وهي مسافة لا تزيد عن كيلو متر واحد.[٤]

وبفعل الشحن النفسي والخوف من الآخر حاولت كل منطقة حماية أو عزل نفسها بواسطة المتاريس والسواتر الترابية، وبالرغم من أن المتراس لم يشكل حماية مطلقة للمواطنين وخصوصاً عند استعمل

---

[١] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٩٥.

[٢] . طوني عطا الله: منظومة الحرب الداخلية، ص ٢٦٩.

[٣] . فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ص ٣٩٩.

[٤] . جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ص ١٩٦.

قذائف الهاون أو المدفعية، إلا أنه شكَل عامل طمأنينة لهم بأن هناك شيء ما يحميهم من الخصم في الجانب الآخر أو يعيق وصوله إليهم. وهكذا اعتاد اللبنانيون على المعارك وأصوات الرصاص وتبادل القصف، ولم يعد النوم وسيلة للراحة أو للهروب من واقع الرعب النهاري، بل كابوس آخر يضاف إلى معاناة النهار وهو انتظار الموت بالفراش.[١]

كما تكيف اللبنانيون مع حواجز التفتيش التابعة للميليشيات والأحزاب وقضوا ساعات طويلة خاشعين من دون تذمر، لأن إبداء الاعتراض عرَض صاحبه لأقصى أنواع العقاب. من هنا تعلَم اللبنانيون إقفال أفواههم عند الحواجز، أو التذمر بطريقة خفية بعيدة عن عيون الميليشيات الموجودة هنا وهناك. فالحواجز لم تكن بتاتاً مجرد حواجز لإبراز حدود المنطقة الواقعة تحت سيطرة هذا التنظيم أو ذاك، بل حملت مضامين سلطوية {تبين حدود سلطة القوة الفاعلة على الأرض}، واجتماعية {الفصل القصري بين المواطنين وفك الارتباط العاطفي والعلاقات بين الطوائف والمذاهب}، واقتصادية {إخضاع السلع العابرة والمواطنين إلى الخوَات}، ومعرفية {التأكيد على الـ "**نحن**" داخل منطقة الحاجز، و"**الآخر**" في الخارج}.[٢]

---

[١] . هدى عياش عبدو: بعض الجوانب النفسية للحرب الأهلية اللبنانية، ص ١٥٦.

[٢] . طوني عطا الله: منظومة الحرب الداخلية، ص ٢٧٣.

الخاتمة

الخاتمة:

إن حالة التعايش الطائفي في لبنان منذ منتصف القرن التاسع عشر، مروراً بتأسيس دولة لبنان الكبير وعهد الاستقلال، وصولاً إلى الحرب الأهلية بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠، تراوحت بين حدَي النزاع والوفاق. وأن ديموقراطية لبنان التوافقية لم تنقل لبنان إلى حالة عيش مشترك حقيقي، ولم تشكل صمام الأمان في وجه انزلاق المجتمع اللبناني إلى حالة النزاع والحرب. وهذا يعود إلى استمرار النظام الطائفي السياسي على حاله، وبقاء الثقافة والهوية محددين للصراع الطائفي، وعدم حصول اندماج مجتمعي حقيقي يصهر اللبنانيين، وأخيراً خضوع لبنان لتجاذبات الجغرافيا السياسية والصراع العربي . "الإسرائيلي".

وبدل أن يؤدي إرساء العيش المشترك الجديد وفق اتفاق الطائف والدستور اللبناني المعدل إلى تسوية بين المطالب المتعددة والمتناقضة للطوائف اللبنانية، وإنهاء عقدة الخوف عند المسيحيين، وعقدة الغبن عند المسلمين، وإقامة علاقات اجتماعية وسياسية بين الفريقين على أساس من التوازن العادل، أدَى الإحباط، نتيجة المحق وغير المحق، وانتقاله من طائفة إلى أخرى كلما عجزت هذه أو تلك عن تحقيق مصالحها، إلى بقاء الهواجس المعلنة والخفية بحيث باتت ثقافة الخوف والتخويف تفعل فعلها في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الطوائف. فمنع كل هذا عملية تحول لبنان إلى دولة حديثة وفق كل ما يطمح إليه معظم اللبنانيين.

إن إقامة المؤسسات الديموقراطية وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات بعيداً عن الطائفية والمحسوبية والمحاباة، وفي المقابل توافقهم على هوية وطنية تؤدي إلى لحمة مجتمعية، هي إحدى أهم سمات الدولة الحديثة. وبسبب النظام الطائفي السياسي الذي ارتضاه اللبنانيون، والحالة الطائفية المجتمعية، ما كان بإمكان لبنان أن يتحول إلى دولة حديثة.

قبل الحرب وخلالها تحدثت كل القوى السياسية والحزبية في خطاباتها وأدبياتها السياسية عن أهدافها في التغيير والإصلاح وبناء الدولة الحديثة، حتى أن الدستور اللبناني نفسه اعتبر الطائفية حالة مؤقتة. لكن تغييراً في هذا الاتجاه لم يتحقق على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. فبقي الدين هو المحدد الأساسي لبنية النظام وعلاقة الطوائف والمناطق بالدولة ومؤسساتها بعضها ببعض، فيما لم تتحول الأحزاب السياسية إلى قوى تغييرية بعدما جعلت من العائلية والعشائرية والطائفية والمذهبية أسساً ومنطلقات لممارستها. من هنا، بدت مقولة "العيش المشترك" إكذوبة للواقع الحقيقي والممارسة. صحيح أن الجميع نعوا التسوية الطائفية التي تمثلت بالميثاق الوطني بُعيد اندلاع الحرب، لكن أحداً لم يقدم بديلاً عنها، أو سعى لإصلاح النظام في اتجاه إنشاء دولة حديثة. حتى اتفاق الطائف نفسه

حافظ على النظام الطائفي على أمل أن تتمكن المؤسسات والفعاليات السياسية اللبنانية من إلغاء الطائفية السياسية في المستقبل.

ومن الواضح أن العوامل الداخلية والخارجية للأزمة اللبنانية قد تضافرت معاً لتؤدي في النهاية إلى القضاء على مقومات الدولة اللبنانية بشكلها الهش المعروف. وأن وجود دولة لبنانية ضعيفة مكَن الفلسطينيين من السيطرة على توجهات القوى اليسارية والإسلامية وجعلها تسير في فلكهم، وبالتالي في إقامة دويلة لهم داخل الدولة اللبنانية. ولم تكن الدول العربية بريئة مما حصل على الساحة اللبنانية حيث أنها لم تعبأ بمسألة إضعاف الدولة اللبنانية وما قد يترتب عليها من ذيول. فقد كشف اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩ وتحول لبنان خلال الحرب إلى ساحة صراع عربية . عربية على أن سيادة لبنان لم تكن تعني للأنظمة العربية ولا حتى تماسكه الاجتماعي، بل جعلته ساحة لتصفية خلافاتها.

أما الولايات المتحدة والدول الغربية لم يعد يهمها استمرار لبنان كواحة للإعلام والديموقراطية في العالم العربي، بقدر ما يخدم أهدافها في وقف تصدير "الإرهاب" الفلسطيني إلى خارج لبنان وضد "إسرائيل" تحديداً. وفي وقف خطف الأجانب على أيدي منظمات إسلامية أصولية.

أما داخلياً فإن حب الموارنة "للبنانهم" وتعاطيهم معه كمُلك خاص، جعلهم يُخطئون بعدم الاعتراف بحقوق الطوائف الأخرى. وعدم إدراكهم أن ما قَبِلَ به المسلمون في عام ١٩٤٣ لم يعد مقبولاً في عام ١٩٧٥. وبالمقابل فقد ارتكب المسلمون خطأً مماثلاً من خلال عدم ولائهم إلى لبنان الوطن، وظلوا مندفعين لمشاريع قومية خارجية كالوحدة السورية والناصرية والثورة الفلسطينية. فالأزمات الداخلية الاقتصادية والسياسية التي واجهها لبنان، قد واجهتها العديد من بلدان العالم دون أن تؤدي تقاتل أبناء البلد الواحد.

وأثناء الحرب والقتال، جعلت الميليشيات من أفراد المجتمع وقوداً على مذبح خلافاتها وصراعاتها. فكانت أعلى الخسائر البشرية والمادية وأغلاها تلك التي لحقت بالمجتمع اللبناني وأصوله المادية وقواه الاقتصادية. فنهبت الميليشيات اللبنانية والفلسطينية مرفأ بيروت ومستودعاته، وتقاسمت السرقات المنظمة للأسواق التجارية والمصارف، كلٌ من جانب حيزه الجغرافي. ومع تطور مراحل الحرب، تحولت الدولة اللبنانية ومؤسساتها لأشلاء، بعدما سيطر قادة الميليشيات على مرافقها ومرافئها وقضائها وإيراداتها. وأصبحوا في داخلها منذ عام ١٩٨٤ كوزراء لحقائب خدماتية مما أتاح لهم الاستيلاء على المناقصات وإجازات الإتجار بالسلع الحياتية التي كانت تدعمها الدولة، والمضاربة بالليرة اللبنانية، وبالتالي إفقار الناس وإفلاس خزينة الدولة ورفع حجم الدين العام. وام

يجرؤ أي مسؤول كبير في الدولة على تسمية الأشياء بمسمياتها، حتى الرئيس "الحص" والذي سمَي بـ "ضمير لبنان".

إن وجود هذه القوى إلى جانب الدولة وربما فوقها، وتضخم مصالحها الاقتصادية وهيمنتها على المجتمع اللبناني، أعطاها شرعية على حساب الدولة الضعيفة وجيشها المنقسم على نفسه، فأصبحت المرجعية السياسية والخدماتية والاجتماعية للمواطن. وبسبب تعاظم مصالحها، لم يعد همَها تحقيق وعودها السابقة وخلق الدولة العادلة، وإنما استمرار الحرب، لما تحققه من فوائد لها مادية وسياسية، أي إبقاء حالة الانفلات وتغييب الدولة.

كما أسهم القتال في وسط بيروت في هجرة رأس المال اللبناني والمؤسسات المالية والمصارف وشركات التأمين، مما أدى إلى حضور لبناني لافت في الخارج. إن تغييب دور بيروت التجاري والخدماتي، في وقت انقطع التواصل معها ونُهبت أسواقها وحُرقت، فرض على الأطراف أن تنمي اقتصادها وشبكة علاقاتها التجارية في حيزها الجغرافي وخارجه. بناءً عليه، أظهر رأس المال التجاري والمالي حيوية في التكيَف مع المستجدات الأمنية، فكانت اللامركزية الاقتصادية تأثيرات إيجابية تنموية في الاقتصاد الطرفي، فأنعشت المناطق عبر نمو الأسواق القديمة، أو قيام أسواق ومحال تجارية جديدة وشركات ومصانع على أنواعها وفروع للمصارف. كما أدَت إلى انفتاح مناطق البقاع والشمال على سورية، فيما حافظ لبنان الساحل على اتصاله البحري بالخارج، ولكن من خلال الميليشيات وقوى الأمر الواقع.

كما أثرت الحرب كذلك على الأسرة اللبنانية وسببت العديد من التغيرات الحادة في علاقاتها البنيوية والوظيفية وقيمها وثقافتها. لكنها بقيت رغم ذلك صامدة متماسكة خلَاقة بفعل تضامنها الداخلي وتضامن الخارج معها من أبنائها في بلاد المهجر.

إن النظرية القائلة بأن تضعضع المجتمع يؤدي إلى تضعضع الدولة صحيحة. لكن الصحيح أيضاً، أن ضعف الدولة اللبنانية وعدم إمساكها بمجتمعها وحمايته سبب في تصدع هذا المجتمع، عندما توقفت الدولة عن أن تكون السلطة التي يُفترض بها أن تكون الحامي الأول والحصن الأخير له. وفي ضوء كل أنواع الانفلات التي عرفها لبنان في ظل تغييب الدولة، واجهت الأسرة اللبنانية، المهجَرة بشكل خاص، صعوبات جمَة كخسارة المنزل والحي والقرية والمدينة التي كانت تسكنها، وتعرضها لخسائر في الأرواح. كما أدى التهجير إلى فقدان العمل والانتقال إلى بيئات اجتماعية وثقافية جديدة، تعرَض الطبقات الوسطى والدنيا للسكن في مناطق شعبية أو شبه مدمَرة، فضلاً عن

أشد أنواع الإذلال كتعطل الخدمات وتأثير الأوضاع الأمنية في سلامة أفرادها وفي أحوالهم النفسية وخاصة الصغار بالسن.

كما عانت الأسر من انعكاس الأوضاع الاقتصادية عليها من تضخَم وغلاء وصعوبات التكيَف معها، وانقطاع التواصل فيما بينها. ولولا الاعتماد على دخل خارجي يأتيها من تحويلات مالية من المهجر أو على الجمعيات أو عمل الأبناء والبنات، أو حتى الانخراط في الميليشيات، لما أمكن لكثير من الأسر اجتياز أزمات لبنان الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى تضافر جمعيات المجتمع المدني وهيئاته والمنظمات الدولية لمساعدة المجتمع المنكوب مما ساهم في منع انهيار الأسرة اللبنانية.

وهكذا نرى بأن تغييب دور الدولة اللبنانية في رعاية مجتمعها وحمايته وتوجيهه والإشراف على التنشئة والتعليم والتربية والقيم، جعل الحرب تقضي على البُنى الثقافية والمعرفية التي اتَسم بها لبنان، وكل ذلك بفعل الميليشيات وفلسفتها الخاصة. فتأثرت سلوكيات التلميذ والمواطن وقيمهم، وانضباطية الموظف وتقيَده بالدوام وبالعفة ونظافة الكف، بعدما تغيرت مضامين القيم الأخلاقية وتعمقت النزعة الفردية وظاهرة "الأنا" المناقضة لظاهرة "الآخر". فكثر النهب والتشبيح والاحتيال والرشوة والخوَات والاتجار بالممنوعات والسرقات، وامتدت الأيدي للأموال والأملاك العامة. وتمكنت الميليشيات من ترويض المجتمع ومنعه من الاعتراض أو على الأقل المجاهرة بالرفض. فالمجتمع المدني لم يتمكن من التحول إلى قوة تغييرية تعمل على إنقاذ البلاد من التخبط، لأنه ببساطة مجتمع طائفي وغير علماني ولا يعيش ضمن نظام ديموقراطي حقيقي، لذلك لم يُترك له سوى هامش بسيط من العمل الإنساني والاجتماعي. لاسيما بعد إدراك الميليشيات المبكر ضرورة السيطرة المباشرة وغير المباشرة على المجتمع اللبناني، حيث عمدت إلى فرض أشكال من الإدارة المدنية على السكان كل في حيزها الجغرافي . الطائفي بما في ذلك مختلف أنواع الضرائب والرسوم، الأمر الذي قابله شبه إذعان في المناطق الشرقية والدرزية بسبب اللون الطائفي السياسي الواحد السائد، بينما قابله ردود فعل ساخطة في المناطق الإسلامية بسبب التعددية السياسية والميليشياوية هناك.

ومع نهاية الحرب الأهلية توافق اللبنانيون على تسوية سياسية لم تكن بفعل إرادتهم الذاتية بقدر ما كانت وليدة إرادة عربية ودولية لإغلاق الملف اللبناني فكان اتفاق الطائف عام ١٩٨٩.

فطوال الحرب عجز اللبنانيون عن إيجاد الحلول لأزماتهم المستعصية، لأن عقلية القوى السياسية التقليدية التي أفرزت التسوية الطائفية عام ١٩٤٣ تحت اسم الميثاق الوطني، ما كان بإمكانها الخروج من فلسفتها العتيقة وإنتاج تسوية متقدمة وحديثة تؤدي إلى قيام وطن.

كذلك لم تهتم القوى الميليشياوية والحزبية صاحبة مشاريع الإصلاح الطنانة في إنهاء الحرب وبالتالي تقلص أدوارها السياسية ومكاسبها المالية. كما لم تكن القوى الإقليمية والدولية التي تستخدم لبنان حيزاً لخلافاتها، مستعجلة للاستغناء عن "لبنان . الساحة". فلم تكن هناك ساحة أفضل من لبنان لاستيعاب خلافات الآخرين وتحويل اللبنانيين إلى أدوات لمصالح هؤلاء الآخرين وصراعاتهم المشتعلة.

فقد كان بإمكان الجنرال عون أن ينقل لبنان إلى مرحلة الطائف بهدوء، ودون التورط في حربين داخلية وخارجية، الأولى ضد سورية والثانية ضد القوات اللبنانية، من خلال الإشراف على الاستحقاق الرئاسي ونقل السلطة بديموقراطية للرئيس المُنتخب. لا أن يتمرد ويغتصب السلطة بالوسائل العسكرية بعد انتخاب كل من رينيه معوَض وإلياس الهراوي.

حتى حلفاؤه الفلسطينيون والعراقيون نصحوه بعد ٢٣/ تشرين الثاني/ ١٩٨٩ بأن يُبدي ليونة في مفاوضات الطائف، إلا أنه قرر لعب كل أوراقه مرة واحدة مغامراً بمصير الوطن، معتقداً بأنه قادر على إعادة رسم خارطة المنطقة بنفسه، بغضَ النظر عن الاعتبارات الداخلية اللبنانية والمتغيرات في العالم والمنطقة.

وهكذا لم يتم الحديث عن إقفال الملف اللبناني إلا بالتزامن مع المتغيرات في الكتلة الشرقية والتقارب الأمريكي-السوفييتي حول ملف الشرق الأوسط. فكان اتفاق الطائف بفعل إرادة دولية، أمريكية بالدرجة الأولى، رحَّبت به الدول العربية. وعندما دُعي النواب اللبنانيون إلى الطائف لعقد اتفاق أُعِدَ لهم مسبقاً، لم تكن لديهم القدرة على التحكم في بنوده المتعلقة بسياسة بلدهم الخارجية. فكانت الولايات المتحدة لا تزال تريد الاحتفاظ بسياسة الخطوط الحمر فثبَتت الدور السوري في لبنان بعد حرب الخليج الثانية.

ويبقى السؤال المطروح بعد اتفاق الطائف، كيف يمكن إقامة بناء وطني عبر إلغاء نظام طائفي سياسي اجتماعي من دون تهميش الطوائف المسيحية وإثارة مخاوفها من هيمنة إسلامية؟ وكيف يمكن جعل نظام لبنان ديموقراطياً يخضع لحكم الأكثرية من دون تسلَط المسلمين عليه؟ أي كيف يمكن جعل أبناء الطوائف الدينية ينظرون إلى أنفسهم على أنهم لبنانيون أولاً، ويرون لبنان الوطن في هويتهم ومصالحهم؟

ملخص

هذا الموضوع هو دراسة تاريخية للأوضاع الداخلية في لبنان والتدخلات الدولية في شؤونه الداخلية بين عامي ١٩٧٥-١٩٩٠ أي منذ بداية اشتعال فتيل الحرب الأهلية اللبنانية وحتى اتفاق الطائف.

وقد اخترت هذا الموضوع لما تتصف فيه هذه الدراسة من أهمية تاريخية، خصوصاً أن موقع لبنان الجيوسياسي فرض عليه سياسة دولية خاصة به دون البلدان المجاورة. كما أنه البلد الأكثر تأثراَ وتفاعلاً مع التغيرات الإقليمية والدولية التي فرضت عليه منذ بداية التاريخ الحديث خارطة سياسية لا يزال يعاني منها إلى الآن.

وقد اخترت لبنان للحديث عن مرحلة هامة دامية من تاريخه الطائفي. لأن لبنان وللأسف يشكل أعمق بؤرة طائفية ومذهبية وأثنية تحركها المشاعر الداخلية والمصالح الشخصية لقادة الطوائف. وذلك بفعل سياسي خارجي يحقق بكل تأكيد مصالح الدول الاستعمارية الكبرى. وبمشاركة إقليمية هادفة لتعميق النفوذ في لبنان والتحكم بأحداثه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية إن أمكن.

ولبنان قادر على امتصاص ما هو قادم من الخارج والتأثر به، دون القدرة على فرض تأثيره عكسياً، أو حتى القدرة على الخروج من مشاكله وتأزماته؛ الأمر الذي جعله الملعب المفتوح لكل المنتخبات الإقليمية والدولية فمن لم يتمكن من إحراز هدفه في الجولة النظامية، لابد أن يحققه في الوقت الضائع.

كما أن الموضوع يُعنى مباشرة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي مرَ فيه لبنان خلال هذه المرحلة الصعبة ومساهمة هذه الأوضاع بتعميق الأزمة السياسية واستمراريتها.

تم الاعتماد على المنهجية العلمية الصحيحة القائمة على الدراسة التحليلية والقراءة النقدية لما تحتويه المصادر والمراجع من معلومات تحمل في طياتها وجهات نظر مختلفة، تحتاج لقراءة واعية ومتأنية للحكم عليها بعيداً عن العاطفة. مع الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي الصحيحة وما يتعلق منها بالمعرفة التاريخية المنظمة القائمة على الشمول والجمع والعرض وتقاطع المعلومات عما كتب في تلك المرحلة.

وبسبب تشعَب الموضوع واتصاله بعلوم مكملة لعلم التاريخ ومتكاملة معه جرى استخدام طرائق بحثية متعددة:

المنهج التاريخي الوصفي، الذي استخدم لاستعراض محطات الحرب وتطورها الزمني.

المنهج التاريخي الاجتماعي، والذي يرصد نشأة الظاهرة الاجتماعية وتطورها ونتائجها في المجتمع، إضافة إلى رصد التغيرات في المفاهيم والقيم الاجتماعية.

المنهج التاريخي الاقتصادي، والذي يلقي الضوء على التطورات الاقتصادية وانعكاسها على الأوضاع الاجتماعية.

المنهج التحليلي، والذي يتم من خلاله تحليل المعطيات حول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسلوكية.

المنهج الإحصائي، والذي يكشف عن الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية وغيرها وتطورها، ثم يترجمها إلى أرقام وبيانات ويعمل على مقارنتها بمراحل أخرى لتحديد ما يطرأ من تغيير وتقلّب.

وقد قُسّمت الأطروحة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. وقد تناول الفصل التمهيدي الحديث عن العوامل الداخلية المؤدية للحرب كالموقع الجغرافي، والتوزيع السكاني، والعوامل السياسية والاقتصادية، إضافة إلى إلقاء الضوء على البعد التاريخي وأهميته في إذكاء نار الحرب من خلال التطرق إلى عدة حوادث وتأزمات وفتن داخلية تعرض لها لبنان كان آخرها أزمة عام ١٩٥٨.

أما الفصل الأول فقد تناول أهمية البعد الداخلي للحرب الأهلية من خلال الحديث عن الطائفية والطائفية السياسية والاستقرار السياسي، وبالتالي انعكاس الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي. كما تطرق إلى بنية النظام اللبناني ودور الأحزاب السياسية في الحرب، إضافة لأهمية البعد الاقتصادي ودوره المؤثر في بداية الحرب.

أما الفصل الثاني فقد تناول البعد الإقليمي للحرب الأهلية اللبنانية من خلال ذكر الدور الفلسطيني المتصاعد وموقف السلطات اللبنانية منه. وأبعاد التدخل السوري ومراحله. إضافة لدور جامعة الدول العربية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات لمحاولة حل الأزمة اللبنانية. كما تناول الفصل الحديث عن الدور "الإسرائيلي" في الحرب اللبنانية بسبب أهمية لبنان وخصوصيتها والأطماع "الإسرائيلية" فيها والتي تمت ترجمتها من خلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢.

بينما تناول الفصل الثالث البعد الدولي للحرب الأهلية اللبنانية وصولاً إلى اتفاق الطائف، من خلال ذكر الدور الأمريكي بتفاصيله الدبلوماسية والعسكرية وموقفه من الاجتياح "الإسرائيلي". كما تحدث عن مراحل الدور الفرنسي في الحرب وتناميه عام ١٩٨٩. ونوّه الفصل الرابع إلى الاهتمام الأوروبي بالحرب اللبنانية، وجهود الأمم المتحدة لتهدئة الأوضاع وإرسال قوات دولية في سبيل ذلك. كما تناول نهاية الفصل اتفاق الطائف وآلية الوصول إليه.

أما الفصل الرابع والأخير من الأطروحة فقد عالج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان خلال الحرب. وآثار الحرب اجتماعياً على واقع الأسرة والثقافة والتعليم والإعلام والهجرة. واقتصادياً من خلال انشطار السوق وبوابات التهريب والخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة خلال الحرب. ومدى قدرة الشعب اللبناني على التكييف مع الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن بين الصعوبات التي واجهتني خلال الدراسة هي تشابك وتداخل مجموعة من الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال الفترة المدروسة ١٩٧٥=١٩٨٢، حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من التطورات على الساحة السياسية اللبنانية، وكذلك الإقليمية وتعدد أطراف الصراع في هذه الحرب، مما شكل صعوبة في التطرق والإلمام بكامل الأحداث خلال هذه الفترة وضبطها.

إضافة لاختلاف وجهات النظر بين من كتب حول هذه الحرب، كلْ حسب انتمائه الطائفي أو تحزبه السياسي، فلا يوجد أي مشارك في الحرب إلا وادَعى أنه الطرف المدافع عن الحق وأن الآخر هو المعتدي واللاوطني. إضافة إلى صعوبة الوصول إلى أرقام دقيقة تبيَن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدقة من خلال استبيانات دقيقة ومعتمدة، لأن الأرقام في فترة الحرب تكون بعيدة بشكل ما عن الدقة مهما توخينا العمل الجاد والدقيق.

لا تزعم هذه الرسالة معالجة كل الجوانب المتعلقة بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية للتدخل الدولي بلبنان، فهذا أمر يحتاج لعدة إطروحات جامعية لتفيه حقه وتلمَ بكافة جوانبه. ولكن هذه الرسالة مجرد محاولة من محاولات عديدة للوصول إلى صورة واضحة عن الأحداث في تلك الفترة الزمنية في لبنان والتدخلات الإقليمية والدولية الواضحة، فقد كانت الحرب اللبنانية ليست حرباً بين اللبنانيين فقط، بل حرب الآخرين على أرض لبنان.

وأخيراً:

أرجو أن أكون قد وفقت بهذا البحث، في خدمة تاريخنا العربي بهذا الجهد المتواضع، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أسهم في تقديم العون والمساعدة سواء بالنصح أو التوجيه أو بتقديم المعلومات والكتب، حتى خرج هذا الجهد المتواضع إلى النور.

والله ولي التوفيق

سماح معروف

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً الوثائق غير المنشورة:

١. وثائق من اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية واجتماعات وزراء الخارجية.
٢. تقارير وفد مجلس الشعب السوري المشارك في المجلس ١٣ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد في الرباط خلال ٨-١٩٨٣/٢/١١.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

١. أنطوان خويري: حوادث لبنان. الحرب في لبنان. سلسلة من كتب السجلات عن الحرب في لبنان منذ عام ١٩٧٥، دار الأبجدية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٦.
٢. عماد يونس: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية، خمسة أجزاء تغطي خلفيات الحرب على لبنان وتطورها، ج٢، بيروت، ١٩٨٥.

ثالثاً: المذكرات:

١. حليم سعيد أبو عز الدين: تلك الأيام، مذكرات وذكريات، ج٢، دار الآفاق، بيروت، ١٩٨٢.
٢. سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، دار بحوث الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٣.
٣. كميل شمعون: مذكراتي، بيروت، ط١، ١٩٦٩.
١. هنري كيسنجر: مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض ١٩٦٨-١٩٧٨، ترجمة خليل ابن أبي الفتح الإربلي: كشف الغمة بمعرفة الأئمة، منشورات دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٨.
٤. أحلام بيضون: إشكالية السيادة والدولة: نموذج لبنان، بيروت فريجات، د.د.ن، د.م.ن، ج1، د.ت.

رابعاً: الكتب العربية:

٢. إبراهيم فاعوري: جغرافية الوطن العربي، دار الحامد، عمان، ١٩٩٩.
٣. ، مطابع يوسف بيضون، ط١، ٢٠٠٨.
٤. أحمد بيضون: الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٩.
٥. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط٢، بيروت، ١٩٨٢.

٦. أحمد زين الدين: لماذا الحرب في لبنان كل ١٥ عام، دار نوفل، بيروت، ٢٠٠٨.
٧. أحمد سرحال: النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، دار الباحث، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
٨. أحمد طربين: الوحدة العربية في تاريخ المشرق العربي (١٨٠٠-١٩٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، دمشق، ١٩٧٠.
٩. أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية ١٨٤٢-١٨٦١، دمشق، ١٩٧٦.
١٠. أحمد مصطفى أحمد، حسام الدين إبراهيم عثمان: الموسوعة الجغرافية /الدول، الولايات، المقاطعات/، دار العلوم للنشر، ج11، ٢٠٠٤.
١١. أدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.
١٢. أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار، بيروت، ط٢، ١٩٧٣.
١٣. أسعد جرمانوس: أصول المارونية السياسية، منشورات دار المراد، بيروت، ١٩٦٦.
١٤. اسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٠.
١٥. أغناطيوس الرابع: في المسألة اللبنانية والمصير المسيحي، مركز الدراسات الأرثوذكسي الإنطاكي، بيروت، ١٩٨٩.
١٦. ألبيرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩)، الترجمة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٧٧.
١٧. ألبير منصور: موت جمهورية، دار الجيل، بيروت ١٩٩٤.
١٨. الجمهورية اللبنانية-وزارة الإعلام: الجنوب اللبناني ١٩٤٨-١٩٨٦، حقائق وأرقام، مديرية الدراسات والمنشورات اللبنانية، د.ت.
١٩. الحسان بو قنطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧.
٢٠. آلان مينارغ: أسرار حرب لبنان من انقلاب بشير الجميل إلى حرب المخيمات الفلسطينية، تعريب مجموعة من المترجمين، تنسيق غازي برَو، المكتبة الشرقية، بيروت، ٢٠٠٦.

٢١. إلياس البواري: تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان ١٩٤٧-١٩٧٠، ج 1، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠.
٢٢. الياس الهراوي: لبنان من المحنة إلى السلام، كلمات ومواقف ١٩٨٩.١٩٩٥، دار الاندلس، بيروت د.ت.
٢٣. الياس الهراوي: عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة، إعداد كميل منسي، دار النهار، ٢٠٠٢.
٢٤. اليسار جميل: تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، دار الشروق، عمان، ١٩٧٩.
٢٥. أنطوان خويري: حوادث لبنان ١٩٧٥، ج1، منشورات دار الأبجدية، بيروت، ١٩٧٦.
٢٦. انطوان سعادة: الدليل إلى العقيدة السورية، بيروت، لجنة النشر للحزب، ١٩٧٩.
٢٧. إيلي سالم: الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨ دبلوماسية البحث عن مخرج، ت. مخايل خوري، ط٤، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.
٢٨. إيلي يشوعي: القطاع الصناعي في لبنان، الواقع والسياسات المستقبلية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٦.
٢٩. أنور الخطيب: الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية، دار العلم، بيروت، ١٩٦١.
٣٠. باتريك سيل: رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ت. عمر سعيد الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، د.ت.
٣١. باتريك سيل: الصراع على سوريا، ت. سمير عبده ومحمود فلاحة، ط٦، دمشق، دار طلاس، ١٩٩٦.
٣٢. باسم الجسر: ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار بيروت، ١٩٧٨.
٣٣. بشارة الخوري: حقائق لبنانية، ثلاثة أجزاء، ج1، درعون، حريصا-لبنان، ١٩٦٠.
٣٤. بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، سنة ٢٠٠٣.
٣٥. بطرس لبكي، خليل أبو رجيلي: جردة حساب الحروب من أجل الآخرين على أرض لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠، د.د.ن، بيروت، ٢٠٠٥.

٣٦. بيار الجميل: حزب الكتائب اللبنانية، ج1، دار العمل للنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩.
٣٧. توفيق المقدسي: الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، بيروت، منشورات الجريدة والأوراليان، ١٩٥٩.
٣٨. توفيق كسبار: اقتصاد لبنان السياسي (١٩٤٨-٢٠٠٢) في حدود الليبرالية الاقتصادية، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.
٣٩. ثيودور هانف: لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار الدولة إلى انبعاث الأمة، ت. موريس صليبا، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ١٩٩٣.
٤٠. جلال السيد: حزب البعث العربي، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
٤١. جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب (١٩٢٠-١٩٦٩)، بيروت، ط١، ١٩٦٩.
٤٢. جهاد بنوت: حركات النضال في جبل عامل، دار الميزان، بيروت، ١٩٩٣.
٤٣. جهاد نصري العقل: الهجرة الحديثة من لبنان وتعاطي المؤسسات الرسمية والأهلية معها ١٨٦٠-٢٠٠٠، دار ومكتبة التراث الأدبي، بيروت، ٢٠٠٢.
٤٤. جورج إميل عيراني: البابوية والشرق الأوسط، دور الكرسي الرسولي /الفاتيكان/ في النزاع العربي . الإسرائيلي ١٩٦٢-١٩٩٤، ترجمة بولس سرَوع، دار ملفات، جبيل، ١٩٩٧.
٤٥. جورج بكاسيني: أسرار الطائف من عهد أمين الجميل حتى سقوط الجنرال، بيروت ١٩٩٣.
٤٦. جورج حايك: بشير الجميل تاريخ في رجل، ط1، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٩.
٤٧. جورج سعادة: قصتي مع الطائف، حقائق ووثائق ملابسات ومعاناة وسوء تنفيذ وخيبة أمل، بيروت ١٩٩٨.
٤٨. جورج سلامة: تاريخ القرن العشرين، ط1، دار العلم، حيفا، ٢٠٠٩.
٤٩. جورج قرم: مدخل إلى لبنان واللبنانيين، تليه اقتراحات في الإصلاح، بيروت، دار الجديد، ١٩٩٦.
٥٠. جورج قرم: لبنان المعاصر تأريخ ومجتمع، ت. حسان القبيسي، المكتبة الشرقية، بيروت،٢٠٠٤.
٥١. جوزيف زيتون: أهل الذمة أثناء الحكم العثماني لبلاد الشام، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
٥٢. جوزيف ميغزل: لبنان والقضية العربية، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩.

٥٣. جون بوكين: ملعون هو صانع السلام، فيليب حبيب في مواجهة آرييل شارون، بيروت ١٩٨٢، ترجمة غسان غصن، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٢.
٥٤. جون كوولي: الحصاد، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة بيار سالنجر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.
٥٥. جيرار فيغييه، لويس حنا: أضواء على لبنان، ترجمة يوسف ضومط، دار مختارات، ١٩٩٨.
٥٦. حازم صاغية: تعريب الكتائب اللبنانية "الحزب، السلطة، الخوف"، بيروت، دار الجديد، ١٩٩١.
٥٧. حسان حلاق: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩٤٣- ١٩٥٢) مع دراسة للعلاقات اللبنانية العربية واللبنانية الدولية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.
٥٨. حسن خالد: المسلمون في لبنان والحرب الأهلية، دار الكندي، بيروت، ١٩٧٨.
٥٩. حسن موسى الصغار: الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.
٦٠. حسين آغا وآخرون: أزمة الصواريخ السورية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.
٦١. حسين قادري: لبنان الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، ط١، بيروت، دار قانة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٦٢. حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين (بحث بتغيير الأحوال والعلاقات)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٠.
٦٣. حميد دكروب: السنديانة الحمراء، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤.
٦٤. خالد مرعب مصطفى: قضايا لبنانية وعربية معاصرة، دار النهضة العربي، بيروت، ٢٠١٠.
٦٥. خليل أحمد خليل: لبنان يساراً، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٢.
٦٦. خليل حسين: التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
٦٧. خيريّة قاسمية: الحكومة العربية في دمشق بين (١٩١٨-١٩٢٠)، دار المعارف، مصر، ١٩٧١.

٦٨. رأفت الشيخ: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٤.

٦٩. رشيد شقير: مفاهيم الدولة والنزاعات دراسة في أيديولوجيات القوى السياسية اللبنانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٢.

٧٠. رندة أنطوان: الحرب والإدارة اللبنانية، دراسة في التعطل الإداري، ترجمة رويده رفقه، دار فكر للأبحاث والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

٧١. روجان يوجين: تاريخ العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر، ترجمة محمد إبراهيم الجندي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١١.

٧٢. ريشار لابيفيير: مجزرة إهدن أو لعنة العرب المسيحيين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.

٧٣. رياض غنَام: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الأمير بشير الشهابي ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨، ١٨٦١، دار بيسان، بيروت، ١٩٩٨.

٧٤. زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨٣.

٧٥. ستيفن غرين: بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ت. محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨.

٧٦. سعد سعدي: معجم الشرق الأوسط (العراق-سوريا-لبنان-فلسطين-الأردن)، بيروت، دار الجبل، ط١، ١٩٩٨.

٧٧. سلامة موسى: الاشتراكية، الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٤٣.

٧٨. سليم الحص: عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام ١٩٨٧-١٩٩٠، ط٢، بيروت، ١٩٩١.

٧٩. سليم الحص: زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦-١٩٨٠، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٦.

٨٠. سليم حداد: قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان: ظروف إنشائها. تنظيمها، والمهام الموكلة إليها، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١.

٨١. سليم نصر: بيروت الكبرى ١٩٧٥ حدود الاندماج المجتمعي، بيروت، ١٩٨١.

٨٢. سهير سلطي التل: حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦.

٨٣. سونيا الدبس: الحياة النيابية في لبنان، مقارنة بين مجلسي ١٩٧٢-١٩٩٢، مج١٩، الحياة النيابية، حزيران ١٩٩٦، بيروت.

٨٤. شفيق الريس: التحدي اللبناني ١٩٧٥-١٩٧٦، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٨.

٨٥. شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي، ط2، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨.

٨٦. شيمون بيريز: معركة السلام، ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

٨٧. شيمون شيفر: كرة الثلج أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، د.د.ن، القدس، ١٩٨٤.

٨٨. صلاح عيشي: تاريخ لبنان الحديث من خلال ١٠ رؤساء حكومة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٩.

٨٩. صموئيل اتينجر: اليهود في البلدان الاسلامية ١٨٥٠-١٩٥٠، ت. جمال أحمد الرفاعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٩٥.

٩٠. عادل إسماعيل: لبنان تاريخ شعب، دار المكشوف، بيروت، ١٩٦٥.

٩١. عادل غنيم: الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨١.

٩٢. عارف العبد: لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/٢٠٠١.

٩٣. عباس مكي: الانعكاسات النفسية للحرب، في: السياسات السكانية في لبنان، بيروت، 3-5/كانون الأول/1987، منشورات جمعية الأسرة في لبنان، بيروت، ١٩٨٨.

٩٤. عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني من عام ١٩٢٦ إلى عام ١٩٣٩، أربعة أجزاء، ج٤، مكتبة الضاد، حلب، ١٩٦٠.

٩٥. عبد الرزاق محمد أسود: الموسوعة الفلسطينية، مج٢، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

٩٦. عبد الرؤوف سنو: حرب لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) تفكك الدولة وتصدع المجتمع، مج ١، الدار العربية للعلوم، بيروت،٢٠١٥.

٩٧. عبد العزيز نوار: وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (١٥٧١-١٩٢٠)، بيروت، ١٩٧٤.

٩٨. عبد الله أبي عبد الله: تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور، 6 أجزاء، دار ملفات، ج١، د.ت.

٩٩. عبد الله بو حبيب: الضوء الأصفر السياسة الأمريكية تجاه لبنان، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ٢٠٠٦.

١٠٠. عبد الله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية ولبنان، دار التقدم العربي، دمشق، ط٢، ١٩٧٥.

١٠١. عبد المجيد الرافعي: لبنان والمؤامرة، مطبوعات دار الثورة، بغداد، د.ت.

١٠٢. عبد المجيد كامل: الملك فيصل الأول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

١٠٣. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.

١٠٤. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة سياسية، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.

١٠٥. عدنان الأمين: التعليم في لبنان. زوايا ومشاهد، بيروت، ١٩٩٤.

١٠٦. عدنان السيد حسين: الاحتلال الاسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسألة الانسحاب، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، ١٩٩٨.

١٠٧. عدنان فحص: الإمام موسى الصدر السيرة والفكر (١٩٦٩-١٩٧٥)، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٦.

١٠٨. عدنان محسن ضاهر؛ رياض غنَام: المعجم النيابي اللبناني (١٨٦١-٢٠٠٦)، دار بلال للطباعة، بيروت، ٢٠٠٧.

١٠٩. عصام عبد الفتاح: الزعيم من أيام الانتصار إلى سنوات الانكسار، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.

١١٠. عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ١٦/ كانون الثاني/٢٠٠٩.

١١١. علي بدوان: العنب والرصاص، د.د.ن، دمشق، ٢٠٠٨.

١١٢. علي سليمان المقداد: لبنان من الطوائف إلى الطائف، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩٩.

١١٣. علي عبد المنعم شعيب: تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء (١٩١٨- ١٩٤٦)، دار الفارابي، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

١١٤. علي عوّاد: الدعاية والرأي العام، مضمون ونماذج من الحرب في لبنان والخليج . تجارب دولية، بيروت، ١٩٩٣.

١١٥. علي فاعور: جغرافيا وتهجير، دراسات ميدانية، وقائع وحلول، المؤسسة الجغرافية، بيروت، 1983.

١١٦. علي فاعور: الهجرة للبحث عن وطن، دراسات ميدانية للمهاجرين اللبنانيين، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٣.

١١٧. علي فاعور: المرأة اللبنانية في مواجهة الحرب والعنف ١٩٧٥-١٩٩٠والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، ١٩٩٥.

١١٨. علي معطي: تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية، بيروت، مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٢.

١١٩. عمر زين: تقي الدين الصلح، سيرة حياة وكفاح، ج١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٧.

١٢٠. غازي السعدي: الحرب الفلسطينية-الاسرائيلية في لبنان-أهداف لم تتحقق، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤.

١٢١. غالب العياشي: الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية، مطبعة أشقر، بيروت، ١٩٥٤.

١٢٢. غسان تويني: الجمهورية في إجازة ١٩٨٨-١٩٩٠، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩١.

١٢٣. غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

١٢٤. غسان يعقوب، ليلى يعقوب: أطفال الحرب في لبنان، بيروت، ١٩٩٠.

١٢٥. غسان العياش: أزمة المالية العامة في لبنان. قصة الانهيار النقدي ١٩٨٢-١٩٩٢، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٧.

١٢٦. فارس أشتي: الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩-١٩٧٥، ج١، بيروت، دار التقدمية، ١٩٨٩.

١٢٧. فاروق عمر فوزي: تاريخ سلطنة عمان، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٧.

١٢٨. فاطمة بدوي: الحرب، المجتمع والمعرفة، الحرب الأهلية وتغير البنى الاجتماعية والعقلية في لبنان، بيروت، ١٩٩٤.

١٢٩. فتحي أبو عيانة: دراسات في الجغرافية السياسية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

١٣٠. فرانسوا بيرنو: طريق الحرير، باريس، مكتبة أرتميس، د.ت.

١٣١. فرانسوا لونورمان: الحوادث الأخيرة في سورية ١٨٦٠.

١٣٢. فريد الخازن: تفكك أوصال الدولة في لبنان ١٩٦٧-١٩٧٦، ترجمة شكري رحيَم، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

١٣٣. فضل الشرور: الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (١٩٣٠- ١٩٨٠)، دار الميسرة، بيروت، ط١، ١٩٨١.

١٣٤. فؤاد أفرام البستاني: مواقف لبنانية، ج٢، بيروت ١٩٨٢.

١٣٥. فؤاد عجمي: "لبنان وورثته"، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.

١٣٦. فيليب حتي :تاريخ سورية ولبنان وفلسطين، ج٢، ت .كمال اليازجي، بيروت، ١٩٥١.

١٣٧. فيليب حتَي: لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر، ت. أنيس فريحة، نيويورك، ١٩٥٩.

١٣٨. قبلان قبلان: ٦/شباط/١٩٨٢ ذاكرة وحدث، دار الملتقى، بيروت،٢٠١٠.

١٣٩. قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، ط ٢، بيروت، ٢٠٠٣.
١٤٠. كامل مهنا: "دور المجتمع المدني في السياسات العامة"، تجمع الهيئات الأهلية التطوعية، صيدا، ١٣/آب/٢٠٠٧.
١٤١. كراس مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة الذي عقد في دار سليم علي سلام (١٠/آذار/ ١٩٣٦)، مطبعة الاتحاد، د.ت.
١٤٢. كريم بقرادوني: السلام المفقود عهد الرئيس الياس سركيس ١٩٧٦-١٩٨٢، ط٧، عبر الشرق للمنشورات، ١٩٨٦.
١٤٣. كريم بقرادوني: لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠٠٩.
١٤٤. كمال أبو مصلح: كمال جنبلاط ١٩١٧-١٩٧٧، ط٢، بيروت، المكتبة الحديثة، ١٩٨٤.
١٤٥. كمال الحاج: الطائفية البناءة او فلسفة الميثاق الوطني، بيروت، ١٩٦١.
١٤٦. كمال الحاج: فلسفة الميثاق الوطني، دار الفكر، بيروت، ١٩٦١.
١٤٧. كمال جنبلاط: ربع قرن من النضال، ط٢، بيروت، الدار التقدمية للطباعة والنشر، ١٩٨٧.
١٤٨. كمال حمدان: الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨.
١٤٩. كميل شمعون: أزمة في لبنان، الفكر الحر، بيروت، ١٩٧٧.
١٥٠. كمال موريس شربل: الموسوعة الجغرافية للوطن العربي، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٨.
١٥١. لحد خاطر: عهد المتصرفية في لبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣.
١٥٢. مجموعة من المؤلفين: تاريخ الكنيسة في الشرق، المطبعة الكاثوليكية، لبنان، ١٩٩٨.
١٥٣. محسن دلول: حوارات ساخنة من كمال جنبلاط إلى رفيق الحريري، إعداد وتحقيق يوسف مرتضى، دار رياض الريس، بيروت ٢٠٠٧.
١٥٤. محمد البرجس: حتى لا ننسى جريمة العصر، الطبعة الأولى. بيت الإعلام الكويتي ١٩٩٣.
١٥٥. محمد الناطور: زلزال بيروت، ط٤، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩١.

١٥٦. محمد بن عبد الكريم الشيباني "ابن الأثير": الكامل في التاريخ، المجلد 7، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.
١٥٧. محمد حسنين هيكل: قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالقة، دار المطبوعات للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.
١٥٨. محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦.
١٥٩. محمد خواجة: إسرائيل الحرب الدائمة اجتياح لبنان ١٩٨٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١.
١٦٠. محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكيا، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤.
١٦١. محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، ست أجزاء، ج1، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.
١٦٢. محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار النفائس، بيروت، ١٩٨٠.
١٦٣. محمد مظفر الأدهمي: تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج والوقائع، دار رأيه، عمان، ٢٠١٠.
١٦٤. محمود سويد: الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل-٥٠ عاماً من الصمود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٨
١٦٥. محمود صالح منسي: الشرق العربي المعاصر القسم الأول الهلال الخصيب، د.د.ن، القاهرة، ١٩٩٠.
١٦٦. محمود محمد طه: مشكلة الشرق الأوسط، أم درمان، السودان، ط١، تشرين الأول/ ١٩٦٧.
١٦٧. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان القائد والدولة، أبوظبي.
١٦٨. مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج١١، د.د.ن، بيروت، ١٩٩٨.
١٦٩. مصطفى طلاس: الثورة العربية الكبرى، دار طلاس، دمشق، ١٩٧٨.
١٧٠. ملحم شاوول: الافتراق والجمع، دار النهار، بيروت ١٩٩٦.

١٧١. منذر جابر: الكيان السياسي لجبل عامل قبل ١٩٢٠، بحث منشور في كتاب صفحات من تاريخ جبل عامل، منشورات المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي، تشرين الثاني، ١٩٧٩.
١٧٢. منذر محمود جابر: الشريط اللبناني المحتل: مسالك الاحتلال، مسارات المواجهة، مصائر الأهالي، بيروت، ١٩٨٩.
١٧٣. منير البعلبكي: معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٢.
١٧٤. مهاتما غاندي: مهاتما غاندي سيرته كما كتبها بقلمه، ترجمة إسماعيل مظهر، مطبعة عيسى الباني، مصر، د.ت.
١٧٥. ميساس ميشيلو: قاموس الجغرافيا القديمة والحديثة، باريس، مكتبة هاشيت، ١٨٥٤.
١٧٦. ناجي أبي عاد؛ ميشيل جرينون: النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، الطبعة العربية الأولى، ترجمة محمد نجار، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
١٧٧. نادية مصطفى: السياسية الفرنسية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٧، في الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت ١٩٨٥.
١٧٨. نايف معلوف/ خليل أبو رجيلي: الوضع التربوي في لبنان واقع ومعاناة، د.د.ن، ١٩٨٧.
١٧٩. نايف معلوف: الوضع التربوي في لبنان، واقع ومأساة، كانون الأول ١٩٨٧.
١٨٠. نبيل خليفة: لبنان في استراتيجية كيسنجر، مقاربة سياسية وجيوستراتيجية، دار بيبلوس ١٩٩١.
١٨١. نبيل خليفة: الاستراتيجيات السورية والاسرائيلية والأوروبية حيال لبنان، بحث في مصير الدولة الحاجز، دار بيبلوس، جبيل،١٩٩٣.
١٨٢. نبيل خليفة: من هو حزب الله؟ المنطلقات العقائدية والتحديات الجيو-سياسية، في: ملحق النهار، عدد ٤٣١، ١٠/ حزيران/ ٢٠٠٠.
١٨٣. نبيل فارس حرفوش: الحضور اللبناني في العالم، ج 3، بيروت، د.ت.
١٨٤. نعمان عبد الرازق السامرائي: النظام السياسي في الإسلام، دار ميسرة، بغداد، ط٢، ٢٠٠٠.
١٨٥. نهاد حشيشو: الأحزاب في لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

١٨٦. نهاد خليل دمشقية: التكامل الصناعي السوري اللبناني (الإمكانيات والفرص)، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.
١٨٧. نهى قاطرجي: طوائف لبنان والمشي فوق الأشواك، مكتبة صيد الفوائد، بيروت، د.ت.
١٨٨. نواف سلام: أبعد من الطائف، مقالات في الدولة وفي الإصلاح، دار الجديد، بيروت ١٩٩٨.
١٨٩. نواف سلام: اتفاق الطائف، استعادة نقدية، دار النهار المنشر، بيروت ٢٠٠٣.
١٩٠. هاني فارس: النزاعات الطائفية في لبنان الحديث، الدار الأهلية للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
١٩١. هدى رزق: صناعة النخب السياسية في لبنان (١٩٩٢- ٢٠٠٩)، بيسان، بيروت، د.ت.
١٩٢. هدى عياش عبدو: بعض الجوانب النفسية للحرب الأهلية اللبنانية، دروس من لبنان، إشراف جورج إميل عيراني، بيروت، ١٩٩٦.
١٩٣. وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، معهد الإنماء العربي، بيروت،١٩٧٦.
١٩٤. وضاح شرارة: في أصول لبنان الطائفي -خط اليمين الجماهيري، بيروت، ١٩٧٥.
١٩٥. وليد المعلم: سورية (١٩١٦-١٩٤٦) الطريق إلى الحرية، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٨.
١٩٦. وليد عوض: أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٨.
١٩٧. يوسف الحكيم: سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار، بيروت، ١٩٨٣.
١٩٨. يوسف السودا: في سبيل الاستقلال (١٩٠٦-١٩٢٢)، دار الريحاني، بيروت، ١٩٦٧.
١٩٩. يوسف توفيق بولاد: تاريخ الفنون والصناعات الدمشقية، ت. إلياس بولاد، دمشق، مطابع ألف باء الأديب، ٢٠٠٣.
٢٠٠. يوسف ديب: الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان يوميات ووثائق ١٩٨٢-١٩٨٩، دار عالم الفكر، بيروت، ١٩٩٧.

خامساً: الندوات والمؤتمرات:

١. أنطوان عبدو: "القيم والإيديولوجيات في لبنان وصيغ التعايش"، في: سلام واستشراف: لبنان آفاق ٢٠٠٢، وقائع المؤتمر الأول للهيئة اللبنانية للسلام، ١٨-٢٠/كانون الأول/١٩٩٢، إشراف جوزيف فاضل، حزيران/١٩٩٣.

٢. أنطوان مسرة: ماذا يعني الولاء الطائفي، مجلة الحداثة، بيروت، ٢٠٠٧، العدد ١٠٣.

٣. جان يوسف مراد: الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربي في عمان، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٨.

٤. حبيب صادق: "أساليب مقاومة الغزو الصهيوني"، أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية، التي عقدت في القاهرة، في نوفمبر ١٩٨٩، مركز البحوث العربية، ١٩٨٩.

٥. زهير حطب: مظاهر التحول في الأسرة اللبنانية في زمن مضطرب، وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعي، ١٥-١٦/ تشرين الثاني/١٩٩١، بيروت، ١٩٩٢.

٦. سمير قصير: لبنان في السياسة الفرنسية ١٩٢٠-١٩٩٣، في ٥٠ سنة من الاستقلال دور لبنان ووظيفته، أعمال الندوة المنعقدة في بيروت ٢٦.٢١/حزيران/١٩٩٣، بيروت ١٩٩٣.

٧. علي فاعور: قضايا التهجير وانعكاساتها على مشكلة الإسكان في لبنان. في: ملخَص أبحاث ومناقشات المؤتمر الوطني الثاني للسياسات السكانية في لبنان، بيروت ٣-٥، كانون الأول ١٩٨٧، تنظيم جمعية الأسرة في لبنان، منشورات جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، د.ت.

٨. محمد عاشور مهدي: الوجود اللبناني في إفريقيا قضايا الماضي والواقع وآفاق المستقبل، أعمال ندوة المغتربون العربي في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٤-١٥/ حزيران/ ٢٠٠٥.

٩. محمود أبو العينين: الاغتراب العربي في إفريقيا الأسباب، الواقع، المشكلات، أعمال ندوة المغتربون العربي في المهجر الإفريقي، تنظيم برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية

الاقتصاد والعلوم السياسية بالتعاون مع إدارة المغتربين بجامعة الدول العربية، القاهرة ١٤-١٥/ حزيران/ ٢٠٠٥.

١٠. منير بشَور: "تردي النظام التربوي في لبنان"، في: الأزمة اللبنانية. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٩٠

١١. نبيه كنعان عطا الله: التهجير في إطاره الجغرافي، في وقائع مؤتمر إنماء لبنان الاجتماعي، ١٥-١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٩١، بيروت، ١٩٩٢.

سادساً: الدوريات والصحف:

١. إبراهيم أحمد إبراهيم: "الأطماع الإسرائيلية في مياه لبنان" ،"السياسة الدولية"، العدد ٢٢، ١٩٧٣.

٢. جريدة الشؤون الفلسطيني، العدد ٧٧، نيسان، ١٩٩٧، بيروت.

٣. إبراهيم بيضون: "الدكتوراه اللبنانية بين ضرورة البقاء وضرورة الإلغاء"، في: أوراق جامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٤. إبراهيم حمدان: "التعليم المهني والتقني في أبعاده التربوية والاقتصادية"، مجلة التربوية، العدد ٢، ١٩٨٠.

٥. أحمد ناصوري: "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية، دمشق، العدد الثاني، المجلد ٢٤، ٢٠٠٨.

٦. الياس مهنا: "إنشاء مجلس الشيوخ اللبناني"، مجلة CDDL WORKIWPAPERS، العدد ١٢٥، لبنان، د.ت.

٧. بطرس لبكي: "السياسة الإنمائية في لبنان، إنجازات الماضي وإخفاقه. المشاكل الحاضرة والتطلعات المستقبلية"، مجلة دراسات لبنانية، العدد ١، ١٩٩٦.

٨. جمال زكريا قاسم: "الأزمة اللبنانية أصولها تطورها أبعادها المختلفة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 56، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.

٩. جورج نخل: "ظاهرة التكاذب في المجتمع اللبناني الأسباب والمظاهر"، جريدة الديار، ٤/أيار/١٩٩٥.

١٠. حنفي ساري: "الفلسطينيون في لبنان"، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد ٦٤، د.د.ن، لندن، ٢٠١٢.
١١. دايفيد أورن: "التجارة الإسرائيلية مع لبنان تأخذ أبعاداً خطيرة"، مجلة صامد الاقتصادية، العدد ٤٥، ١٩٨٣.
١٢. سعد الدين العثماني: "دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي"، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٩٨٢، ٥/ت٢/٢٠١٠.
١٣. سليم الحص: "الخريطة السياسية العربية من منظور لبناني"، المستقبل العربي، العدد ٣٣٨، نيسان/٢٠٠٧.
١٤. صائب سلام: "وهل فشل الاستقلال"، مجلة المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني ١٩١٩.
١٥. طاهر الوائلي –حسين عليوي: "الأطماع الاسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني وأثرها في أمن لبنان"، مجلة مركز دراسات الكوفة، مج١، العدد ٥، ٢٠٠٦
١٦. سليم نصر: "الحرب. الشبكات المدنية وحركات السكان في بيروت الكبرى"، مجلة الواقع، العدد ٦، ١٩٨٣.
١٧. سعيد علم الدين وآخرون: ملف خاص "المراكز التجارية الجديدة في لبنان ظاهرة إقدام ومبادرة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد ٣٢، ١٩٨١.
١٨. عبد الإله بلقزيز: "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٧٨، أغسطس/٢٠١٠.
١٩. عبد الرؤوف سنو: لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، قراءة في تطورات ومقومات التعايش الطائفي وممارساته، حوليات جامعة القديس يوسف، العدد ٩، الصادر بتاريخ ٢٠٠٧.
٢٠. عبد المنعم المشاط: الفلسطينيون والحرب الأهلية اللبنانية السياسة الدولية، العدد ٤٣، كانون الأول ١٩٧٦.
٢١. عصام سليمان: "الأحزاب السياسية في لبنان"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ١٦/تموز/٢٠٠٩.

٢٢. عقل عقل: "العدالة الدستورية والمجتمع التعددي"، المجلد الرابع، المجلس الدستوري، لبنان ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢٣. غازي السعدي: "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في لبنان"، مجلة صامد الاقتصادي، العدد ٤٢، ١٩٨٣.

٢٤. غسان تويني: "إنقاذ لبنان"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.

٢٥. غسان سلامة: "الحرب اللبنانية في قراءتها وسبل الخروج منها"، المستقبل العربي، العدد ١١٢، حزيران/ ١٩٨٨.

٢٦. فردريك معتوق: "دراما الطبقات الوسطى في لبنان: من توطن الأزمة إلى ضرب المجتمع المدني"، جريدة الحياة حلقة ٢، ٩/تموز/١٩٩٥.

٢٧. فؤاد وليم عوض: المفاوضات اللبنانية . الإسرائيلية، الواقع اللبناني في مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة حاليات، العدد ٣٠، ١٩٨٣.

٢٨. كمال هاني: "عن الجانب الاقتصادي في العدوان الإسرائيلي، أخطار تهدد دور لبنان الاقتصادي، مجلة الطريق، العدد ٣، ١٩٨٢.

٢٩. ماجد خليل ماجد: التوزيع المهني للنواب المنتخبين في المجالس النيابية (١٩٢٢-١٩٩٢)، الحياة النيابية، أيلول/١٩٩٥.

٣٠. مارسيل عقل: "التفنيص والمزاح والإدعاء... والقتل. وظائف الكذب الاجتماعية بين لبنان وفرنسا"، في ملحق النهار، ٣٠/آذار/١٩٦٩.

٣١. مارون مسلَم: "في وطن القصبة والكبة عاشت الفلافل"، مجلة المسيرة، العدد ٥٩، ١٩٨٨.

٣٢. محمود حيدر: "لبنان في مفهوم الأمن الإسرائيلي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٣١، تموز ١٩٩٤.

٣٣. محمود صالح الكروي: "لبنانيين تداعيات الانسحاب السوري والانتخابات التشريعية"، المستقبل العربي، العدد ٣١٦، حزيران/ ٢٠٠٥.

٣٤. مسعود ضاهر: قراءة في كتاب "أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان"، لـ كمال أديب، المستقبل العربي، العدد ٣٤١، تموز/ ٢٠٠٧.

٣٥. مكرم صادر: الاقتصاد اللبناني ١٩٥٣-١٩٩٢، مؤشرات التطور وأمثولاته، مجلة الحياة النيابية، مج٨، أيلول ١٩٩٣.

٣٦. منير اسماعيل: التكوين السكاني والاجتماعي في لبنان، مجلة الحياة النيابية، مج٨، آذار ٢٠٠٣.

٣٧. مي كحَالة: "مرافئ الأمر الواقع من الناقورة إلى النهر الكبير، التهريب بدأ بالطحين وانتهى بالمدفع"، مجلة النهار العربي والدولي، عدد ١٢٣، ١٦/ أيلول/ ١٩٧٩.

٣٨. ميشيل أدَه: "دفاعاً عن الصيغة اللبنانية"، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، ٢١/ك١/٢٠١٠.

٣٩. نادية فاضل عباس فضلي: " التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية"، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٧، جامعة بغداد، د.ت.

٤٠. نبيل خليفة: "ميثاق توافقي للحل الوطني في لبنان"، المستقبل العربي، العدد ١١١، آذار/ ١٩٨٨.

٤١. نجيب السكندرا: بعض مشكلات الهجرة والبطالة قبل وخلال الحرب الأهلية، مجلة الطريق، ٦/ كانون الأول/١٩٨٤، ٢٠٠٧.

٤٢. نعيم عطية: "ماذا تريد الدولة من الجامعة، وماذا تريد الجامعة من الدولة؟"، في: أوراق جامعية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٤٣. هدى زريق: "عملية صنع القرار في الهجرة المؤقتة والدائمة في لبنان"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٨٧، ١٩٨٦.

٤٤. هلال رضا: "الاقتصاد اللبناني والحرب الأهلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 81، مركز السياسات الاستراتيجية والسياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٥.

٤٥. وفيق الهواري: "الطائفية في لبنان، تمييز بين المواطنين قانونياً"، مجلة التسامح، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٩، أيار/ ٢٠١٠.

٤٦. يوسف شبل: وضع لبنان المالي: الفترة الحرجة، مجلة الاقتصاد والأعمال، ١٩٨٢، العدد ٣٨.

٤٧. جريدة الأهرام.

٤٨. جريدة الحياة.
٤٩. جريدة الديار.
٥٠. جريدة السفير.
٥١. جريدةٍ الشؤون الفلسطيني.
٥٢. جريدة النهار.

سابعاً: الرسائل جامعية:

١. أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٧.
٢. أمل محمد علي الذهبي: سوليدير وإعمار وسط بيروت التجاري، دراسة تحليلية، دبلوم الدراسات العليا في علم اجتماع التنمية، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول ١٩٩٦-١٩٩٧.
٣. جاسم سليم نجم الديلمي: الموقف السوري من فصائل المقاومة الفلسطينية (١٩٦٤-١٩٧٣)، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار،٢٠٠٩.
٤. جاسم محمد خضير: مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الآداب،٢٠٠٦.
٥. دنيا أنيس سابا: الإذاعات اللاشرعية ومحاولة تأثيرها على الرأي العام، جدارة الجامعة اللبنانية/ كلية العلوم الاجتماعية الفرع الأول ١٩٨١.
٦. رائد سامي حميد الدوري: العلاقات السورية اللبنانية ١٩٤٣-١٩٥٨، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، كلية التربية، ٢٠٠٣.
٧. سامر عبد المنعم أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ١٩٦٩-١٩٨٢، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، قسم التاريخ جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، ٢٠٠٧.

٨. طوني جورج عطا الله: منظومة الحرب الداخلية. استراتيجية نزاعية معاصرة في مجتمع متنوع: الحالة اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩١، أطروحة دكتوراه بالجامعة اللبنانية، كلية العلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية آذار/ ٢٠٠١.

٩. عدي إبراهيم حوران الجنابي: كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٠-١٩٨٧، رسالة ماجستير (جامعة الأنبار، كلية الآداب،٢٠١١).

١٠. علي سعيد فاضل: أثر الحرب اللبنانية على سير العملية التربوية والتعليمية في نهاية المرحلة المتوسطة: نموذج حي السلَم، دراسة ميدانية، دبلوم في علم الاجتماع التربوي، الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٥-١٩٩٦.

١١. عون جابر: الجالية اللبنانية مميزاتها، خصائصها وعلاقاتها ببرنامج ثنائية اللغة، رسالة ماجستير بجامعة وأين ستايت، ديترويت، كلية التربية قسم ثنائية اللغة، ١٩٨٣.

١٢. فكرية عصام مكحَل: ظاهرة تمركز الأسواق في الأحياء السكنية، جدارة الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٩٢-١٩٩٣.

١٣. لبنى بهلوي: الأزمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية، إشراف كيبش عبد الكريم، جامعة محمد خضير، ٢٠١٠.

١٤. ماجد حمدان بهير: متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-١٩١٤)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ٢٠٠٦.

١٥. محمد زين العابدين: الديمقراطية التوافقية وأثرها في الحياة السياسية: دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أيلول/٢٠٠٩.

١٦. محمد شر الله حبيب، التهرب من دفع رسوم الكهرباء في لبنان، جدارة الجامعة اللبنانية/ كلية العلوم الاجتماعية الفرع الثاني ١٩٨٢.

ثامناً: المراجع الأجنبية:

1. bdel Raouf Sinno: Die Arabische Universital von Beirut 1960-1983, Diplomarbeit, Gesamthochschule Kassel/DITSL 1983.

2. Barbara M. Gregory:" U.S. Relations with Lebanon: A Troubled Course", in: American-Arab Affairs, 1991.

3. Braybrook, Roy The Battel for the Falklands-Air Forces, London, 1991.

Boutros Labaki: Lebanese Emigration During the War1975-1989, London, 1989.

4. Carolina Curvale, Does political participation affect political stability, department of politics, NewYork, Un.

5. Charbel nahas, Le confessionnalisme au Liban, de fonctionnement discursive et ideologique vers une position du problem, ecole das hautes etudes en sciences sociales, 1980.

6. Hilal khashan, "the political values of Lebanese Maronite college students", in the: journal of conflict resolution, 34, 4(1990).

7. H. Laurens van der Laan: Migration Mobility and Settlement of the Lebanese in west Africa, London, 1991.

8. Jim Muir: Lebanon's Christians Sink Assad's Grand Design, in: Middle East International, no.267,24.1.1986.

9. Jim Muir: "The Imperative of Renoving Aoun", in: Middle East International, no.363,17.11.1989.

10. Joseph Shamie: Religious Group in International journal of Middle East studies, Vol, 11, No.2 (Apr 1980).

11. Lucien George: "Le general Aoun est politiquement isolé dans le camp Chrétien", in: 26 Oct.1989.

12. Marius Deeb, The Lebanese Civil War, Praeger Publishers Inc., New York,1980.

13. Martin paldam, does economic growth lead to political stability, University of Aarhus, 1990.

14. Nadim Shehadi: The Lebanese in the world; A Century of Emigration, London, 1992.

تاسعاً: مواقع الكترونية:

١. الجمهورية اللبنانية الديمقراطية، وزارة الإعلام اللبنانية، الأحزاب السياسية في لبنان، لبنان، وزارة الإعلام اللبنانية، ٢٠١٣.

٢. الموقع الرسمي لحزب الكتائب اللبنانية، www.kataebonline.org/alkataeb.htm

٣. الموقع الرسمي لحزب الهاشناق الاشتراكي الديمقراطي، الموقع الالكتروني: www.hunchak.org/sm2.doc

٤. حاج سليمان، رائد نايف: "الاستقرار السياسي ومؤشراته"، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٩٢، ٢١/آذار/٢٠٠٩، الموقع الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

٥. حسين درويش العادلي: الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية، ص٢، الموقع الالكتروني: www.almowatennews.com/pdf.php?id=38098

٦. حوار مع الباحثة مارين ميلفن حول النظام السياسي اللبناني والمواطنة: (www. Arabic. Bayynat.org)

7. www.un.int/files/Lebanon/the_lebanese_constitution_arabic_version.pdf

الملاحق

الملحق رقم ١: الموقع الجغرافي لدولة لبنان.



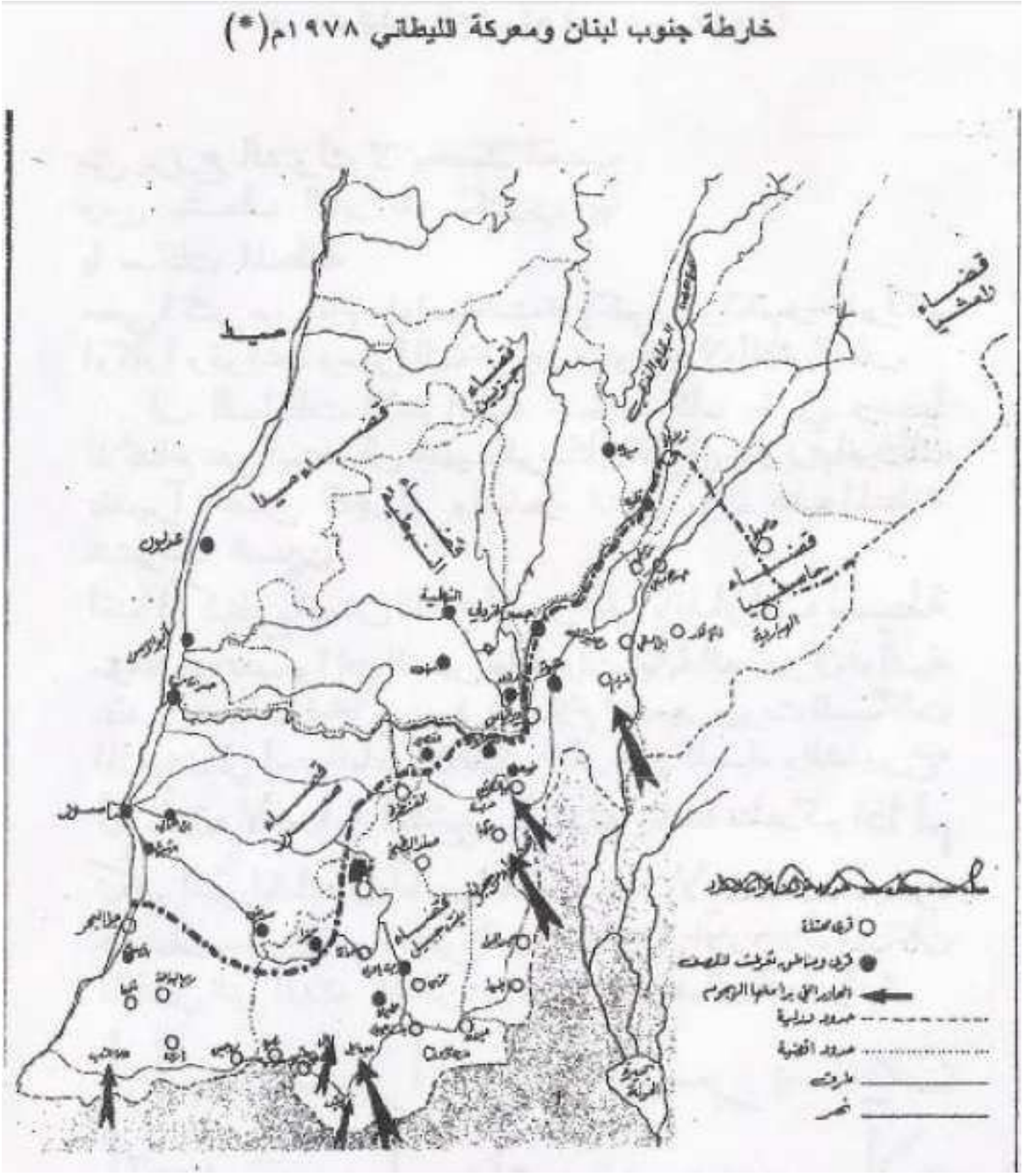
المصدر: اليزابيث بيكار، ألكسندر رامسبوثام: بناء السلام والصمود من أجل لبنان، المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد ٦٤، د. د. ن، لندن، ٢٠١٣، ص ٥.

الملحق رقم ٢: التوزيع الطائفي في لبنان عام ١٩٧٥.



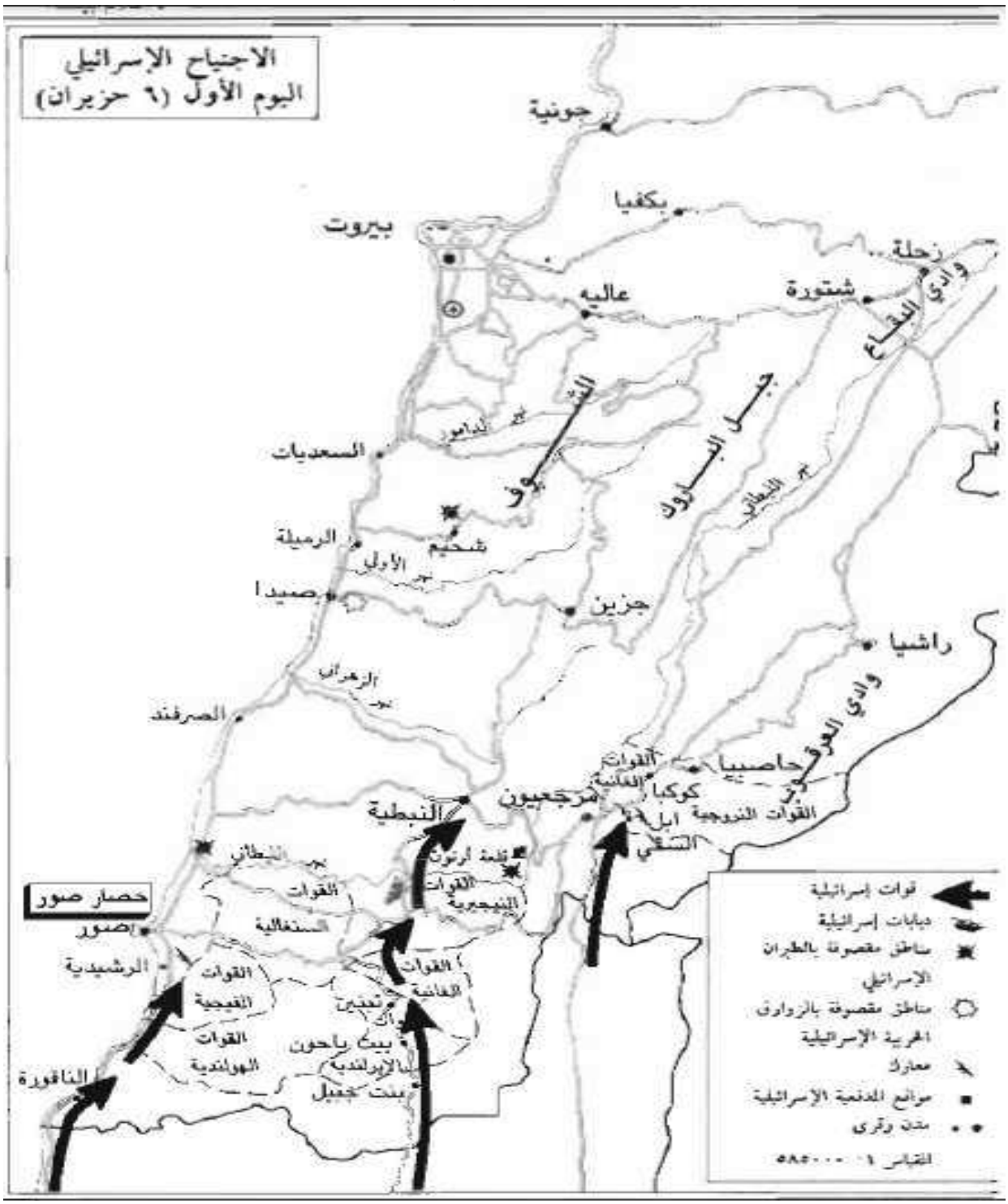
المصدر: هنري لورانس: اللعبة الكبرى المشرق العربي والأطماع الدولية، ترجمة عبد الحكيم الأربد، الدار الجماهيرية، مصراتة، ١٩٩٣، ص ٦٠٧.

الملحق رقم ٣: خريطة جنوب لبنان ومعركة الليطاني ١٩٧٨.



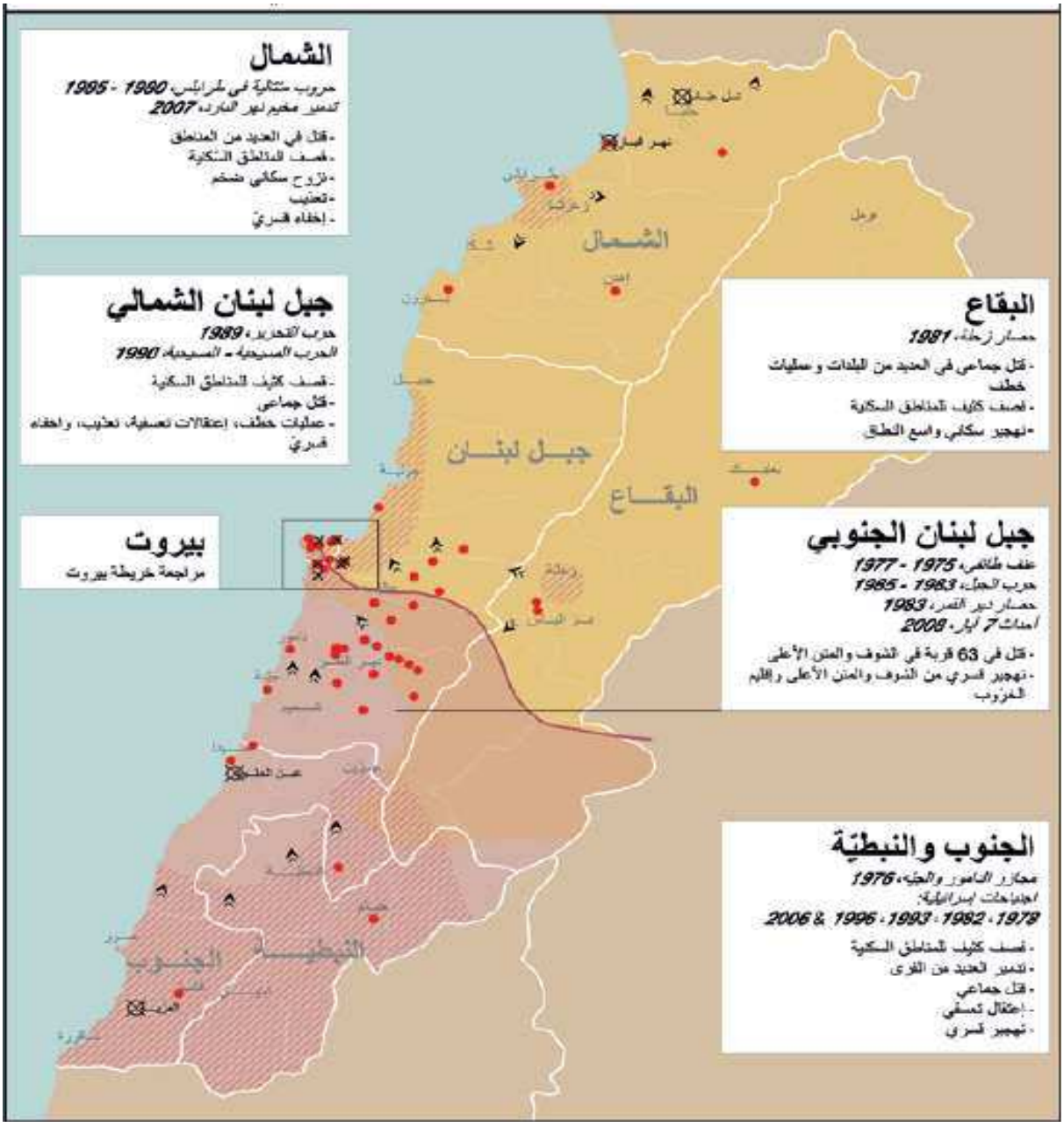
المصدر: أشرف إبراهيم القصاص: دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف أكرم محمد عدوان، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠٠٧، ص ٣٣٤.

الملحق رقم ٤: خريطة الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان عام ١٩٨٢:



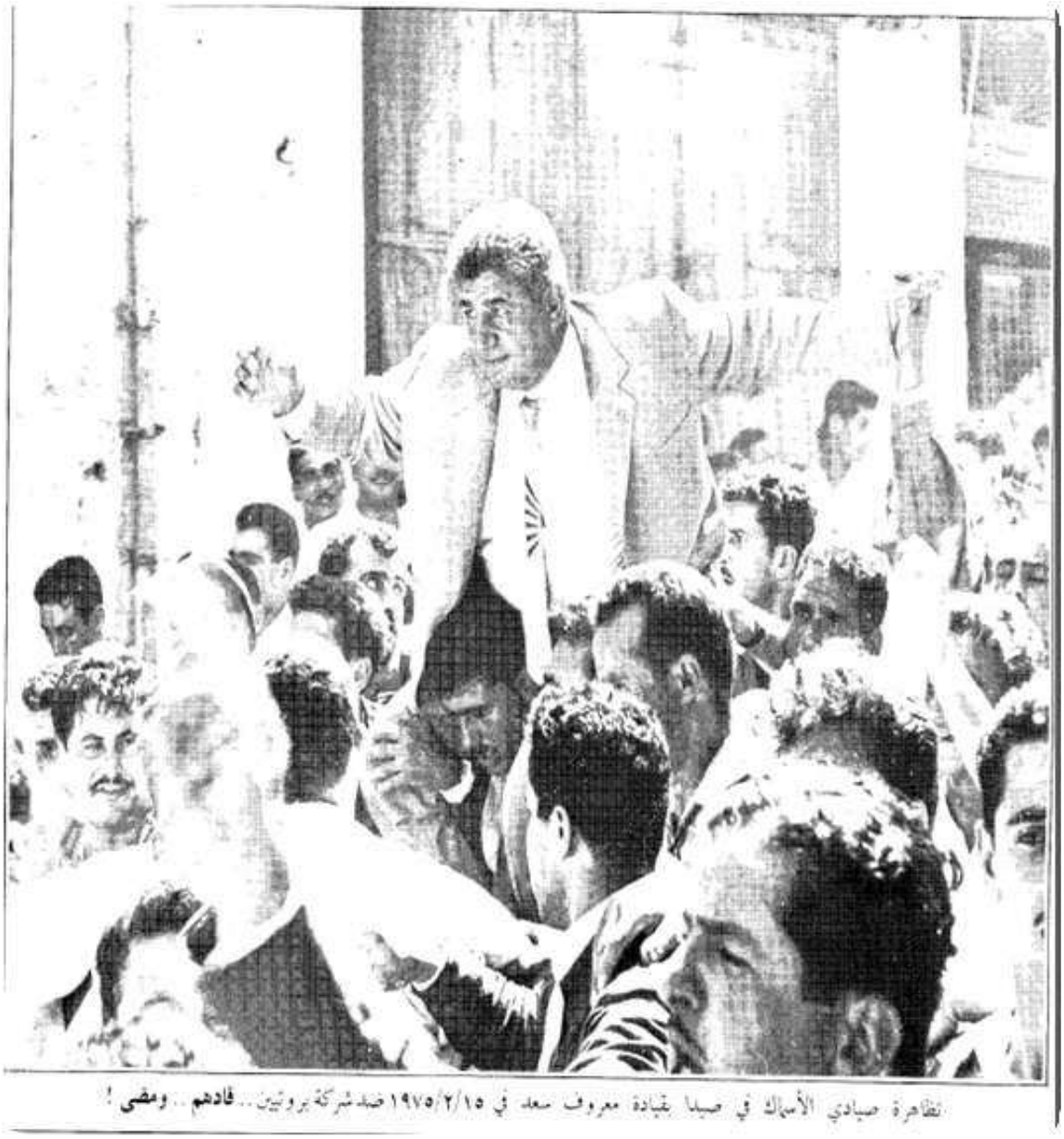
المصدر: روبرت فيسك: ويلات وطن، ط١٧، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٠٣.

الملحق رقم ٥: انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في لبنان.



المصدر: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تقرير إرث لبنان من العنف السياسي مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي ١٩٧٥–٢٠٠٨، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بيروت، ٢٠١٣، ص٥ .

الملحق رقم ٦: تظاهرة الصيادين في صيدا.



تظاهرة صيادي الأسماك في صيدا بقيادة معروف سعد في ١٩٧٥/٢/١٥ ضد شركة بروتيين.. قادهم.. ومضى!

المصدر: ليلي بديع عيتاني: حرب لبنان، دار الميسرة، بيروت، ١٩٨٢، ص٤.

الملحق رقم ٧: حادثة عين الرمانة ١٩٧٥.



بعد ظهر الأحد ١٣/٤/١٩٧٥ وقعت حادثة «أوتوبيس عين الرمانة» الشهيرة بدء احتراق لبنان

المصدر: ليلي بديع عيتاني: حرب لبنان، مرجع سابق، ص ١٣.

الملحق رقم ٨: معركة الفنادق وامتداد الحرب إلى بيروت، والعديد من الضحايا.


النهار
٨ صفحات
٥٠ قرشا
AN-NAHAR — 10 Dec. 1975 — 43e Année — No. 12865
معركة الفنادق تشعل كل الجبهات
كرامي يجتمع بعرفات وقادة المقاومة
نار الحرب غطت بيروت وكل المناطق
طرابلس: ٥٦ قتيلا و١٢٠ جريحا - التفجير الكبير: ٣٢ قتيلا و١٨٣ جريحا

المصدر: جريدة النهار: العدد ١٢٩٨٦، ١٨٧٥/١٢/٨.

الملحق رقم ٩: مذابح صبرا وشاتيلا.



مذابح في المخيمات

أنباء عن سقوط ١٤٠٠ قتيل في مخيمي صبرا وشاتيلا

الغزاة اقتحموا المنازل والمستشفيات وأبادوا من فيها من جرحى ونساء وأطفال ورجال

حملات المطاهمة والاعتقال مستمرة ... واقتحام المصارف ومراكز الأحزاب الوطنية

معركة الرئاسة تحتدم

عرفات: العالم يحمل المسؤولية والقوة المتعددة الجنسية في الطليعة

المصدر: جريدة الأهرام، ١٦/أيلول/١٩٨٢.

الملحق رقم ١٠: إدانة الكتائب بعد مذبحة عين الرمانة، واستنجاد ياسر عرفات بالملوك العرب.



السفير
جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان
دار العروبة الوطني للصحافة والنشر
ص.ب ٢١٠٠١

السفير
يومية سياسية عربية
٢٥ قرشا
صاحبها ورئيس تحريرها طلال سلمان

الفكر والثقافة (ص ٨)

AS-SAFIR arabic political daily 2nd year — No. 377 — 13 APRIL — 1975

السنة الثانية العدد ٣٧٧ — الأحد ١٣ نيسان ١٩٧٥ — الموافق ١ ربيع الثاني ١٣٩٥ هـ

عدد الضحايا يرتفع الى ٥٥ قتيلا

لبنان يدين الكتائب ويطالب بحلها

٢٧ قتيلا في مذبحة عين الرمانة

أميركا تطوي أعلامها في كمبوديا

13 نيسان 1975

14 نيسان 1975

15 نيسان 1975



الصفحة ٤

«النهار»

الاثنين ١٤ — ٤ — ١٩٧٥

في حادثين في عين الرمانة بين الكتائب وعناصر من المقاومة

مقتل ٢٦ فلسطينيا وكتائبيين وشخصين آخرين

المقاومة تتهم الكتائب والكتائب تتهم سيارتين بالافتعال



حادث عين الرمانة: ٣٠ قتيلا وعدد من الجرحى

عرفات يستنجد بالملوك والرؤساء العرب

والجميّل يتهم اسرائيل بافتعال الحادث

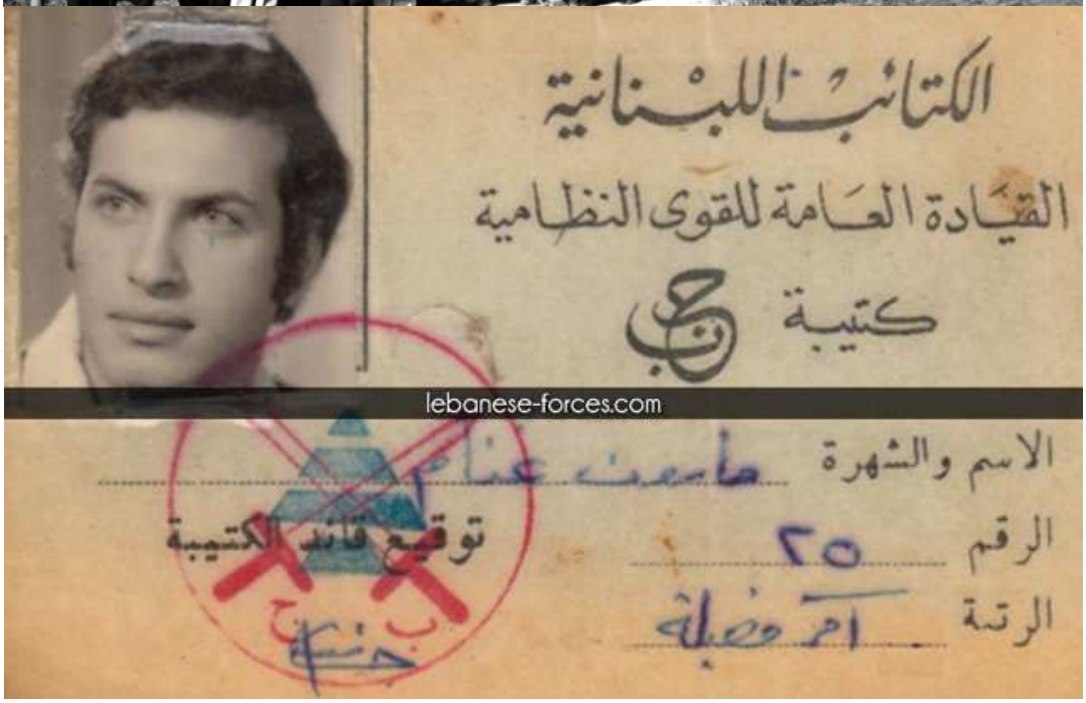
جنبلاط واحزاب اليسار يطالبون بحل الكتائب وطرد وزيرها

السادات يتدخل ويدعو الى حقن الدماء والقضاء على الفتنة في مهدها

المصدر: جريدة السفير، العدد ٢٧٧، الأحد ١٣/ نيسان/١٩٧٥.

الملحق رقم ١١: دعم أهالي مارون الراس لبشير الجميل، ونموذج عن بطاقة انتساب عسكرية للكتائب.





المصدر: الرابط بالإنترنت: https://www.lebanese-forces.com/٢٠١٥/١٠/١٢/maroun-ghannam-activist/

الملحق رقم ١٢: صور لنبيه بري وياسر عرفات وأنصار سمير جعجع أثناء مشاركتهم بالأعمال القتالية.





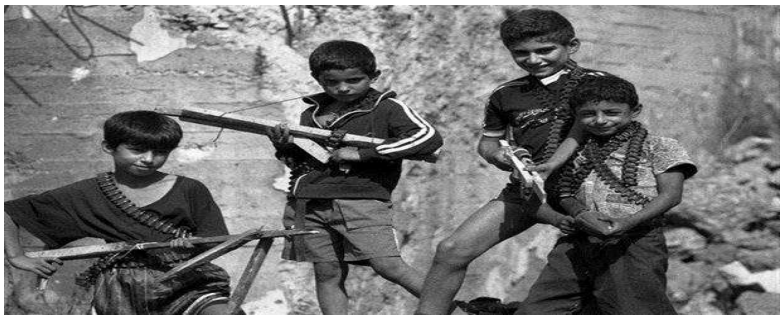


المصدر: الرابط على الانترنت: http://www.ekherelakhbar.com/news/٢٦٧٤٣/

الملحق رقم ١٣: صور لبعض مآسي الحرب، فقدان الأحبة ومشاركة الأطفال بالقتال وتعايشهم مع الأوضاع.



صورة سيدة تلطم وتبكي وهي معلقة على صدرها صورة زوجها وأطفالها الذين قتلوا خلال الحرب الأهلية اللبنانية أمام الصحفيين في بيروت عام ١٩٨٢







صورة أطفال يلعبون بين الركام في بيروت المدمرة خلال الحرب الأهليه وبعضهم يرتدي أقنعة عام ١٩٨٢

المصدر: الرابط على الانترنت: https://www.bidayatmag.com/node/٨٣٣

الملحق رقم ١٤: اتفاق القاهرة.

اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية(*)

في يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩، اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل البستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض ، وزير الخارجية ، والسيد الفريق أول محمد فوزي ، وزير الحربية .

انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك ، فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لابد أن تتسم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي ، لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية ، وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته . واتفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية :

الوجود الفلسطيني : تم الاتفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس :

١- حق العمل والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان .
٢- إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات ، لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها ، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية ، وضمن نطاق السيادة اللبنانية .
٣- وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات ، تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة ، وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات ، وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية .
٤- السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية، من خلال الكفاح المسلح، ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته .

العمل الفدائي : تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي ، وذلك عن طريق :

١- تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود .
٢- تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب .
٣- تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية .
٤- إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني .
٥- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين .
٦- القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها .
٧- تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة .

٨- دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود ، والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية .
٩- تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح .
١٠- إلغاء قاعدة جيرون .
١١- يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي .
١٢- الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة .
١٣- ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية، تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف .
١٤- يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان، كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم
١٥- يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية . ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط .

رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية ٣ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٦٩

رئيس الوفد اللبناني

الإمضاء: ياسر عرفات الإمضاء

: إميل بستاني

المصدر: سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان ظروف إنشائها تنظيمها والمهام الموكلة إليها، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٨١، ٣٠٠-٣٠١.

الملحق رقم ١٥: اتفاق ١٧/مايو/ ١٩٨٣ بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية:

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل:

- إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية.
- تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعية الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما. ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها. بناء على اتفاقهما بإعلان إنهاء حالة الحرب بينهما، ورغبة منهما في إقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما.
- وبعد أن زوَدتا مندوبيهما المفوضين الموقعين أدناه بصالحيات مطلقة لتوقيع هذا الإتفاق، بحضور ممثل الو. م. أ. اتفقنا على الأحكام التالية:

المادة ١:

١- يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢- يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان واسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣- عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقا لملحق الاتفاق.

المادة ٢:

في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خالفهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي الى تعزيز العدالة والسالم والأمن الدوليين.

المادة ٣:

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان واسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص إليه في فلحق هذا الاتفاق.

المادة ٤:

١- لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢- يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية، أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب، أو هيكلة تشمل أهدافها، أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر، أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر لذا تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقيات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣- مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفق القانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين عن:

- عدم القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية، أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.
- عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

المادة ٦:

فيما عدا العبور البري وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة إلى أي دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأراضي اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها، ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم عالقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨:

١. أ- عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ينشأ الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الو. م. أ فيها مشارًكا، يعهد الى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه، فيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية،

تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة اليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة(ج) أدناه. تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب- تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذ لك ضبط حركة البضائع والمنتجات والأشخاص، والمواصلات.

ج- في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د- لكل من الفريقين، إذا رغبت في ذلك وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشئ مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة والمؤزرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

و- تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة، وبانتظار عقد هذا البروتكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفين المشار إليهم وفق المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات، وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢. خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من لبنان وفقا للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انهاء حالة الحرب يشرح الفريقان في إطار لجنة الاتصال المشتركة بالتفاوض بنية حسنة بغية عقد اتفاقيات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

١. يتخذ كل من الفريقين مهلة لا تتعدى عام جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقا للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢. يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق، وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠:

١. يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقا للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة في لبنان واسرائيل.
٢. تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له. ويمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١:

تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة، وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق، وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراءات يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

حرَر في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من مايو ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والإنكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النَصان الإنكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية	عن حكومة دولة إسرائيل
أنطوان فتال	دافيد كمحي

بشهادة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

موريس درايبر

المصدر: عدنان السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٢٧ -٢٢٦.

الملحق رقم ١٦: مشروع المبعوث الأمريكي فيليب حبيب لخروج مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت سنة ١٩٨٢:

١. وقف النار وقف شاملا.
٢. مغادرة بيروت بطريقة سلمية وفق برنامج زمني.
٣. فريق القوات متعددة الجنسيات يرافق سير العملية.
٤. الفلسطينيون غير المقاتلين والذين سيبقون في لبنان يخضعون للقوانين والأنظمة اللبنانية.
٥. يوم المغادرة ستنتشر القوات المتعددة الجنسيات لتأمين سلامة الفلسطينيين واللبنانيين في المنطقة الغربية من بيروت ومساندة الدولة في بسط سلطتها، وستتألف هذه القوات من ٨٠٠ أمريكي و٨٠٠ عنصر فرنسي و٤٠٠ إيطالي، و٣٠٠٠عنصر من الجيش اللبناني وفقا لمتطلبات المحافظة على الأمن.
٦. إذا تعذر تنفيذ أحد البنود تعتبر مهمة القوات متعددة الجنسيات منتهية.
٧. عمل القوات المتعددة الجنسيات لمدة شهر واحد، ويحق للدولة اللبنانية تمديد مهمتها إذا رأت ضرورة لذلك.
٨. يشارك الصليب الأحمر في المساعدة على المغادرة.
٩. المغادرة تكون بحراً من مرفأ بيروت وجواً إلى قبرص وبراً عن طريق بيروت- دمشق، على أن يبتعد الجيش الإسرائيلي عن الطريق الدولية لتأمين سلامة الانسحاب، فيما يتولى الجيش اللبناني التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.
١٠. المدة المحددة لإتمام الانسحاب هي يوم، ويتم في وضح النهار وينقل المقاتلون معهم أسلحتهم الخفيفة (مسدس أو بندقية).
١١. تسليم الأسلحة الثقيلة إلى الجيش اللبناني.
١٢. قيادة المقاومة تغادر لبنان علنا ويتم إعلان ذلك على نحو واضح ومكشوف.
١٣. تسليم التيار الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة قبل التنفيذ.
١٤. تغادر أولوية جيش التحرير الفلسطيني براً، أما القوات السورية الموجودة في بيروت فتخرج إلى البقاع أو الشمال حيث توجد القوات السورية.

المصدر: حسين قادري، الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ١٧٣.

الملحق رقم ١٧: رسالة وزراء الخارجية العرب لأمين الجامعة العربية في مؤتمر القمة السداسي بالرياض.



سفارة المملكة العربية السعودية
القاهـــرة

رسالة وزراء الخارجية

فى مؤتمر القمة السداسى بالرياض

الى الأمين العام للجامعة

معالى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية

بتوفيق من الله توصل مؤتمر القمة السداسى الذى انعقد فى الرياض فى المدة من ٢٣ الى ٢٥ شوال سنة ١٣٩٦ هـ الموافق للفترة من ١٦ الى ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ م الى اتفاق شامل كفيل بوضع حد للقتال الدائر فى لبنان وحقن الدماء المراقة فى هذا القطر العربى الشقيق تحقيقا للامل الذى أبداه مجلس وزراء الخارجية العرب فى اجتماعه مساء ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ .

ولما كان المجلس الموقر قد قرر أن يظل اجتماعه مفتوحا وأن يستأنف جلساته فور انتهاء مؤتمر القمة السداسى لدراسة النتائج التى يتوصل لها والاعداد لمؤتمر القمة العربى الشامل وتحديد موعده .

وحرصا على أن يبدأ بتنفيذ ما تم التوصل اليه من اتفاق على وقف نهائى لاطلاق النار والاقتتال بأسرع ما يمكن .

- فقد اقترح أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ فى ساعة مبكرة من صباح الخميس ٢١ أكتوبر ١٩٧٦ .

لذلك ، فمن الحيوى أن يستأنف مجلس وزراء الخارجية اجتماعه بأسرع ما يمكن لاصدار القرارات اللازمة المتصلة بوقف اطلاق النار والاشراف عليه وفرض احترامه والتقيد به . ونقترح أن يتم عقد الاجتماع فى العاشرة من صباح الأربعاء ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ م .

١٣٩٦/١٠/٢٥ هـ
١٩٧٦/١٠/١٨ م

وزراء الخارجية
المجتمعون فى اجتماع القمة السداسى
المنعقد فى الرياض
عنـــهم
اسماعيل فهمى

المصدر: وثائق جامعة الدول العربية، إدارة شؤون مجلس الجامعة، مضابط ووثائق أحداث لبنان في المدة بين تشرين الأول/١٩٧٥ . تشرين الأول/١٩٧٦، اجتماعات وزراء الخارجية، القاهرة، تشرين الأول ١٩٧٥ تشرين الأول ١٩٧٦، ص ٤١٣-٤١٤

الملحق ١٨: قرارات مؤتمر القمة السداسي في الرياض.

بسم الله الرحمن الرحيم

قرارات مؤتمر القمة السداسي في الرياض

ان مؤتمر القمة العربي المحدود المنعقد في الرياض في المدة من ٢٣ الى ٢٥ شوال ١٣٩٦ هـ الموافق ١٦ الى ١٨ أكتوبر ١٩٧٦ م ٠

بناء على مبادرة من جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت ٠

بعد استعراض قرارات مجلس جامعة الدول العربية في أدوار انعقاده غير العادية في ٨ ــ ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٧٦ و ٢٣ يونيو (حزيران) ١٩٧٦ وأول يوليو (تموز) ١٩٧٦ م ، وفي دور انعقاده في ٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٦ م ٠

وانطلاقا من الالتزام القومي بالحفاظ على وحدة لبنان وأمنه وسيادته ، وكذلك بالحفاظ على المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الرباط وتصعيد قدرتها على الصمود في وجه كافة المحاولات التي تستهدف كيان الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره واستعادة ترابه الوطني ٠

وايمانا بوحدة الهدف والمصير بين الشعبين اللبناني والفلسطيني الشقيقين واستحالة قيام أي تناقض في المصلحة بينهما ٠

ومن موقع الاصرار على تجاوز الماضي بسلبياته ورواسبه ، والاتجاه الى المستقبل بروح المصالحة والحوار والتعاون ، ووجوب الاسراع بتوفير الظروف والضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان وترسيخ مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق أهدافها القومية ٠

وانطلاقا من الروح الايجابية البناءة التي أبداها القادة المجتمعون في هذا المؤتمر بما يكشف عن رغبة صادقة لديهم جميعا في انهاء الازمة في لبنان انهاءا حاسما لا رجعة فيه وتطويق اى خلاف يمكن أن يقع في المستقبل ٠

يقرر المؤتمر ما يلي :

١ ــ وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتبارا من الساعة السادسة صباح يوم ١٩٧٦/١٠/٢١ م والتزام الأطراف بذلك التزاما تاما ٠

٢ ــ تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان ، بأمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصيا ، على أن تكون في حدود الثلاثين ألف جندي ، ويكون من مهامها الأساسية :

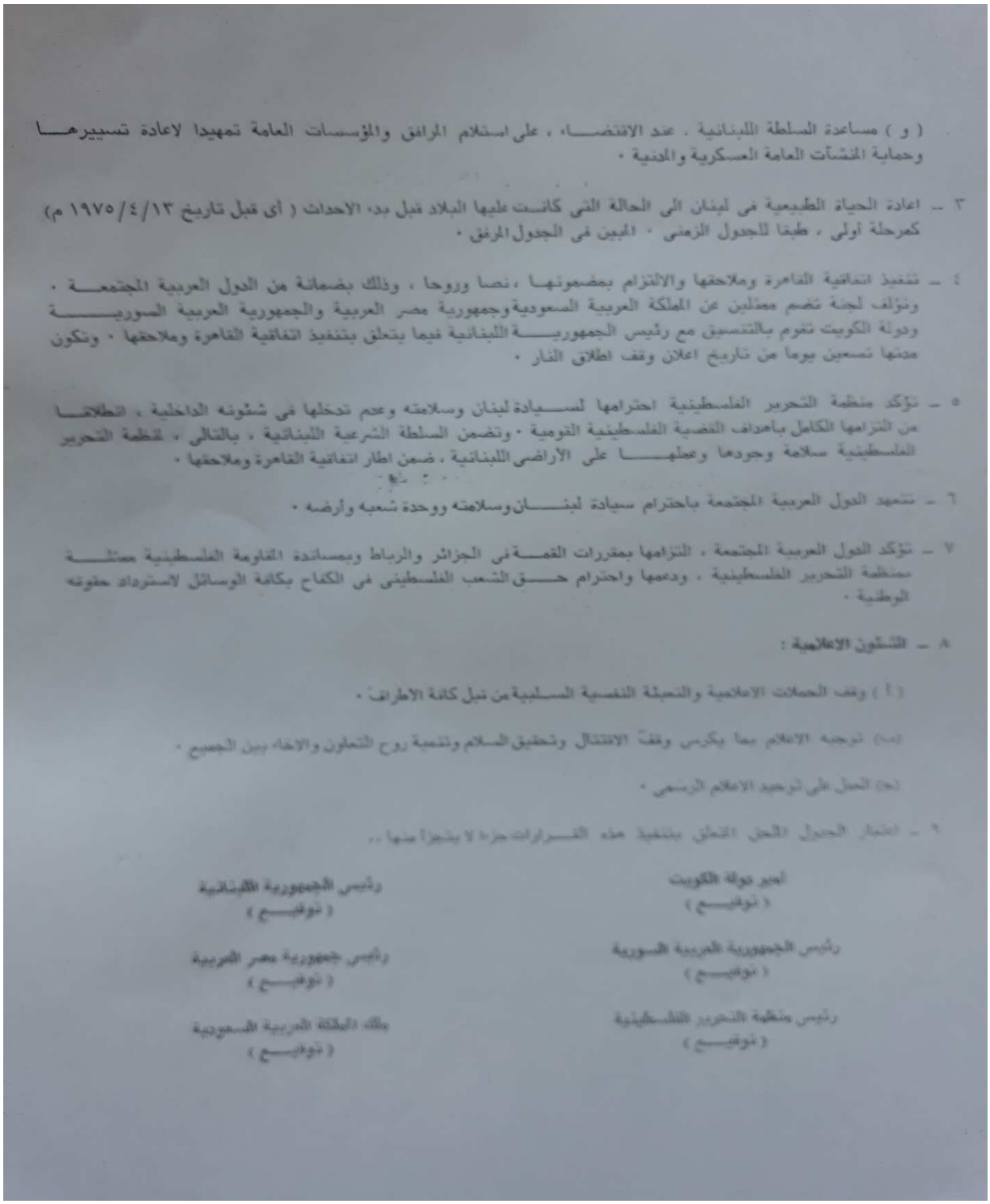
(أ) فرض الالتزام بوقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال والفصل بين القوات المتحاربة وردع أي مخالف ٠

(ب) تطبيق اتفاقية القاهرة وملحقاتها ٠

(ج) حفظ الأمن الداخلي ٠

(د) الاشراف على سحب المسلحين الى الأماكن التي كانوا فيها قبل تاريخ ١٩٧٥/٤/١٣ م ، وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول المبين في الملحق المرفق ٠

(هـ) الاشراف على جميع الاسلحة الثقيلة من مدفعية وهاونات وقواعد صواريخ وآليات مدرعة الخ .... تحت مسئولية الأطراف المعنية ٠



(و) مساعدة السلطة اللبنانية ، عند الاقتضـــاء ، على استلام المرافق والمؤسسات العامة تمهيدا لاعادة تسييرهـــا وحماية المنشآت العامة العسكرية والمدنية .

٣ ـ اعادة الحياة الطبيعية في لبنان الى الحالة التي كانـت عليها البلاد قبل بدء الاحداث (أي قبل تاريخ ١٣/٤/١٩٧٥ م) كمرحلة اولى ، طبقا للجدول الزمني . المبين في الجدول المرفق .

٤ ـ تنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها والالتزام بمضمونهـا ، نصا وروحا ، وذلك بضمانة من الدول العربية المجتمعـة . وتؤلف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السوريـــة ودولة الكويت تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهوريـــة اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها . وتكون مدتها تسعين يوما من تاريخ اعلان وقف اطلاق النار .

٥ ـ تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية احترامها لسـيادة لبنان وسلامته وعدم تدخلها في شئونه الداخلية ، انطلاقـا من التزامها الكامل باهداف القضية الفلسطينية القومية . وتضمن السلطة الشرعية اللبنانية ، بالتالي ، لمنظمة التحرير الفلسطينية سلامة وجودها وعملهـــا على الأراضي اللبنانية ، ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها .

٦ ـ تتعهد الدول العربية المجتمعة باحترام سيادة لبنـــان وسلامته ووحدة شعبه وأرضه .

٧ ـ تؤكد الدول العربية المجتمعة ، التزامها بمقررات القمـــة في الجزائر والرباط وبمساندة المقاومة الفلسطينية ممثلـــة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ودعمها واحترام حـــق الشعب الفلسطيني في الكفاح بكافة الوسائل لاسترداد حقوقه الوطنية .

٨ ـ الشئون الاعلامية :

(أ) وقف الحملات الاعلامية والتعبئة النفسية السلبية من قبل كافة الاطراف .

(ب) توجيه الاعلام بما يكرس وقف الاقتتال وتحقيق السلام وتنمية روح التعاون والاخاء بين الجميع .

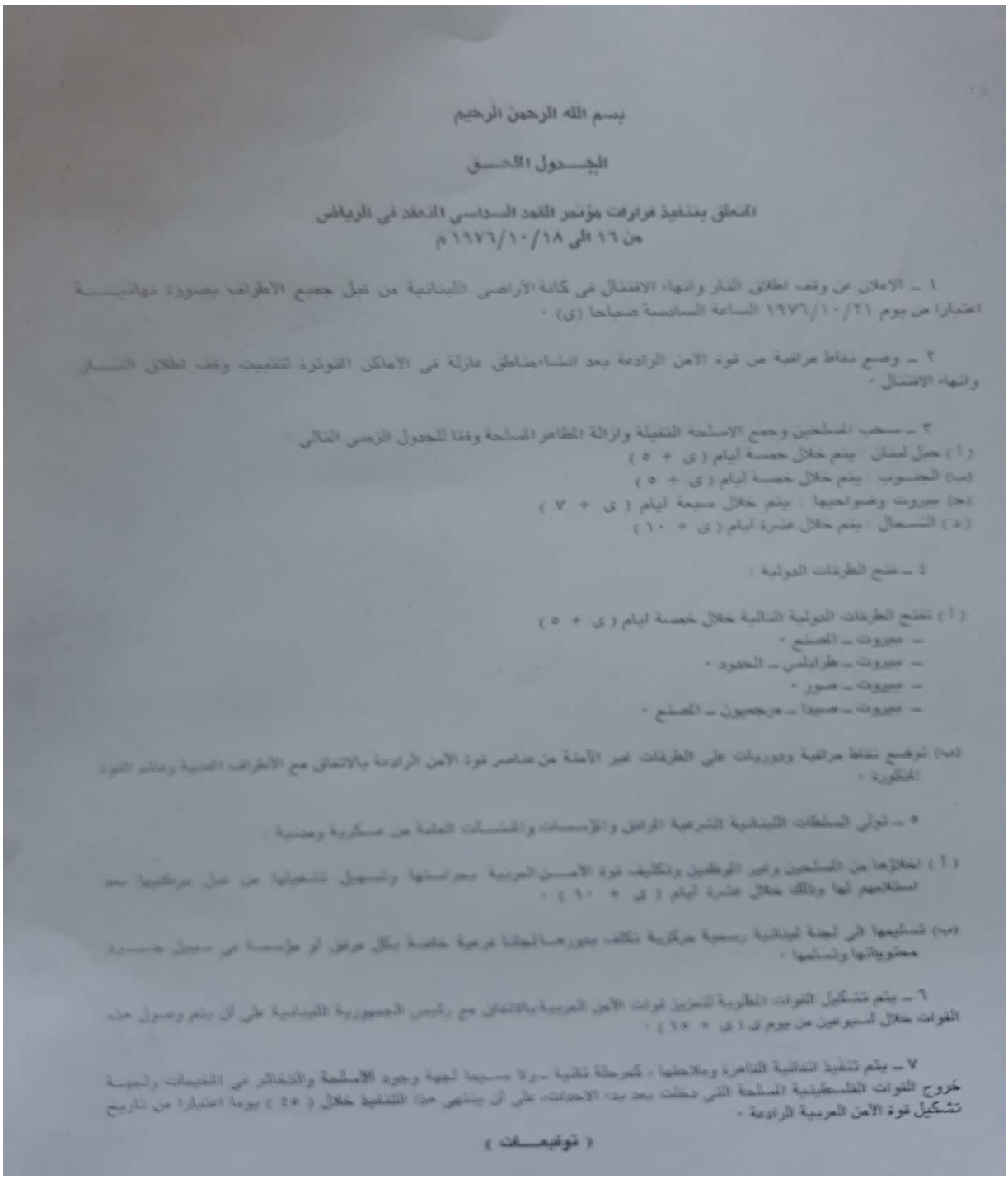
(ج) العمل على توحيد الاعلام الرسمي .

٩ ـ اعتبار الجدول الملحق المتعلق بتنفيذ هذه القـــرارات جزءا لا يتجزأ منها .

امير دولة الكويت (توقيـــع)	رئيس الجمهورية اللبنانية (توقيـــع)
رئيس الجمهورية العربية السورية (توقيـــع)	رئيس جمهورية مصر العربية (توقيـــع)
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (توقيـــع)	ملك المملكة العربية السعودية (توقيـــع)

المصدر: وثائق جامعة الدول العربية، إدارة شؤون مجلس الجامعة، مضابط ووثائق أحداث لبنان في المدة بين تشرين الأول/١٩٧٥ . تشرين الأول/١٩٧٦، قرارات مؤتمر القمة السداسي بالرياض ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦، القاهرة، تشرين الأول ١٩٧٥ تشرين الأول ١٩٧٦، ص ٤١٣-٤١٤.

الملحق رقم ١٩: الجدول الملحق بقرارات المؤتمر السداسي بالرياض.



بسم الله الرحمن الرحيم

الجـــدول الملحـــق

المتعلق بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة السداسي المنعقد في الرياض
من ١٦ الى ١٨/١٠/١٩٧٦ م

١ ـ الاعلان عن وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال في كافة الأراضي اللبنانية من قبل جميع الأطراف بصورة نهائية اعتبارا من يوم ٢١/١٠/١٩٧٦ الساعة السادسة صباحا (ي) .

٢ ـ وضع نقاط مراقبة من قوة الأمن الرادعة بعد انشاء مناطق عازلة في الأماكن المتوترة لتثبيت وقف اطلاق النار وانهاء الاقتتال .

٣ ـ سحب المسلحين وجمع الاسلحة الثقيلة وازالة المظاهر المسلحة وفقا للجدول الزمني التالي

(أ) جبل لبنان : يتم خلال خمسة أيام (ي + ٥)
(ب) الجنوب : يتم خلال خمسة أيام (ي + ٥)
(ج) بيروت وضواحيها : يتم خلال سبعة أيام (ي + ٧)
(د) الشمال : يتم خلال عشرة أيام (ي + ١٠)

٤ ـ فتح الطرقات الدولية :

(أ) تفتح الطرقات الدولية التالية خلال خمسة أيام (ي + ٥)
ـ بيروت ـ الصنع .
ـ بيروت ـ طرابلس ـ الحدود .
ـ بيروت ـ صور .
ـ بيروت ـ صيدا ـ مرجعيون ـ الصنع .

(ب) توضع نقاط مراقبة ودوريات على الطرقات غير الآمنة من عناصر قوة الأمن الرادعة بالاتفاق مع الأطراف المحلية وعائلات القرى المذكورة .

٥ ـ تولي السلطات اللبنانية الشرعية الفاعل والمؤسسات والمنشآت العامة من عسكرية ومدنية .

(أ) اخلاؤها من المسلحين وغير الموظفين وتكليف قوة الأمن العربية بحراستها وتسهيل تشغيلها من قبل موظفيها بعد استلامهم لها وذلك خلال عشرة أيام (ي + ١٠) .

(ب) تسليمها الى لجنة لبنانية رسمية عسكرية تكلف بتفويضها الجانا فرعية خاصة بكل مرفق او مؤسسة في سجل جرد محتوياتها وتسلمها .

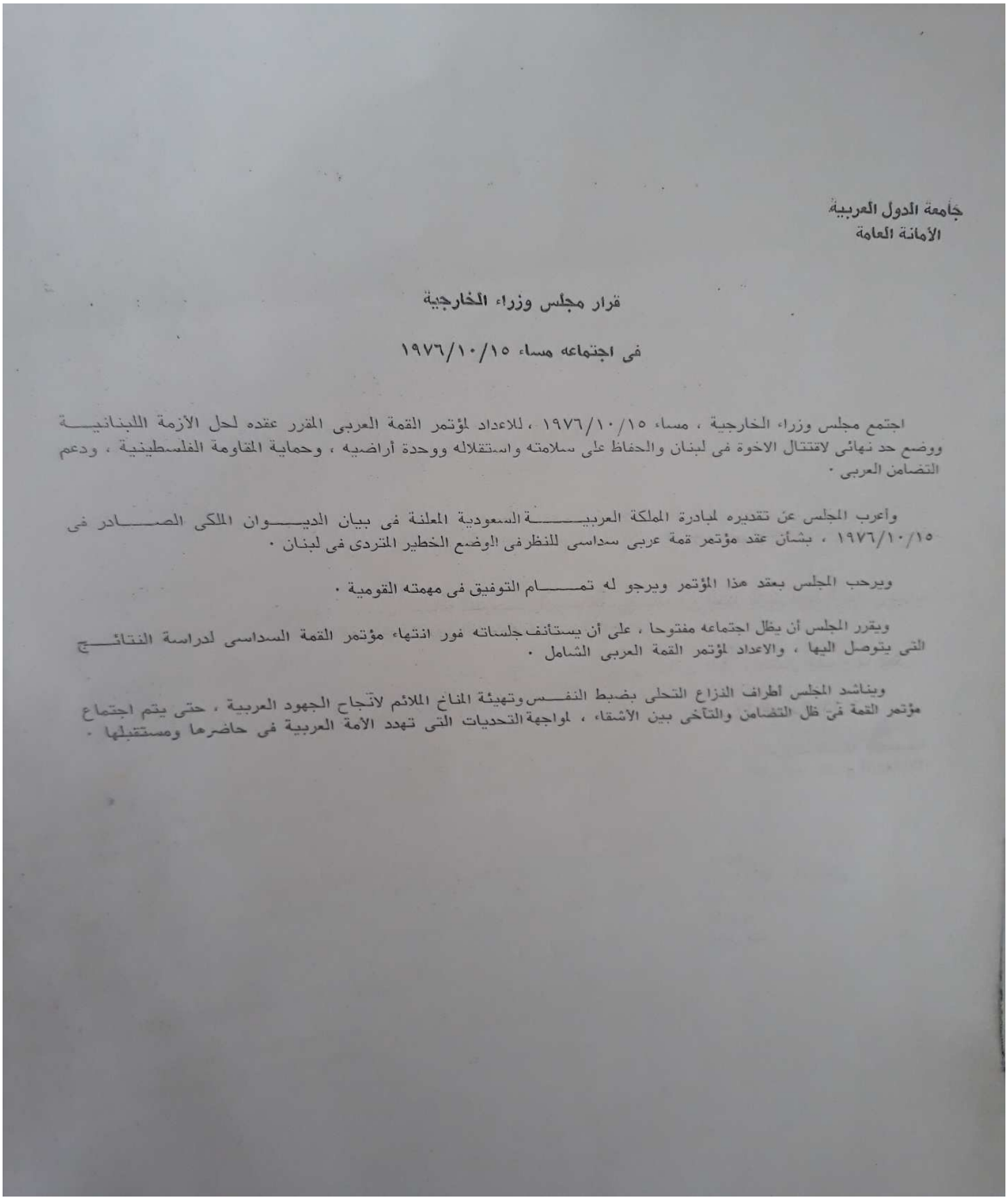
٦ ـ يتم تشكيل القوات المطلوبة لتعزيز قوات الأمن العربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية اللبنانية على ان يتم وصول هذه القوات خلال أسبوعين من يوم ي (ي + ١٤) .

٧ ـ يتم تنفيذ النقاط الظاهرة والمضمرة ، كمرحلة ثانية ـ ولا سيما الجهة وجود الأسلحة والذخائر في المخيمات والجهة خروج القوات الفلسطينية المسلحة التي دخلت بعد بدء الاحداث، على ان ينتهي هذا التنفيذ خلال (٤٥) يوما اعتبارا من تاريخ تشكيل قوة الأمن العربية الرادعة .

(توقيعـــات)

المصدر: وثائق جامعة الدول العربية، إدارة شؤون مجلس الجامعة، مضابط ووثائق أحداث لبنان في المدة بين تشرين الأول/١٩٧٥ . تشرين الأول/١٩٧٦، قرارات مؤتمر القمة السداسي بالرياض ١٦-١٨ تشرين الأول ١٩٧٦، القاهرة، تشرين الأول ١٩٧٥ تشرين الأول ١٩٧٦، ص ٤١٥.

الملحق رقم ٢٠: قرار مجلس وزراء الخارجية بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٥.



جامعة الدول العربية
الأمانة العامة

قرار مجلس وزراء الخارجية

في اجتماعه مساء ١٩٧٦/١٠/١٥

اجتمع مجلس وزراء الخارجية ، مساء ١٩٧٦/١٠/١٥ ، للاعداد لمؤتمر القمة العربى المقرر عقده لحل الأزمة اللبنانية ووضع حد نهائى لاقتتال الاخوة فى لبنان والحفاظ على سلامته واستقلاله ووحدة أراضيه ، وحماية المقاومة الفلسطينية ، ودعم التضامن العربى .

وأعرب المجلس عن تقديره لمبادرة المملكة العربية السعودية المعلنة فى بيان الديوان الملكى الصادر فى ١٩٧٦/١٠/١٥ ، بشأن عقد مؤتمر قمة عربى سداسى للنظر فى الوضع الخطير المتردى فى لبنان .

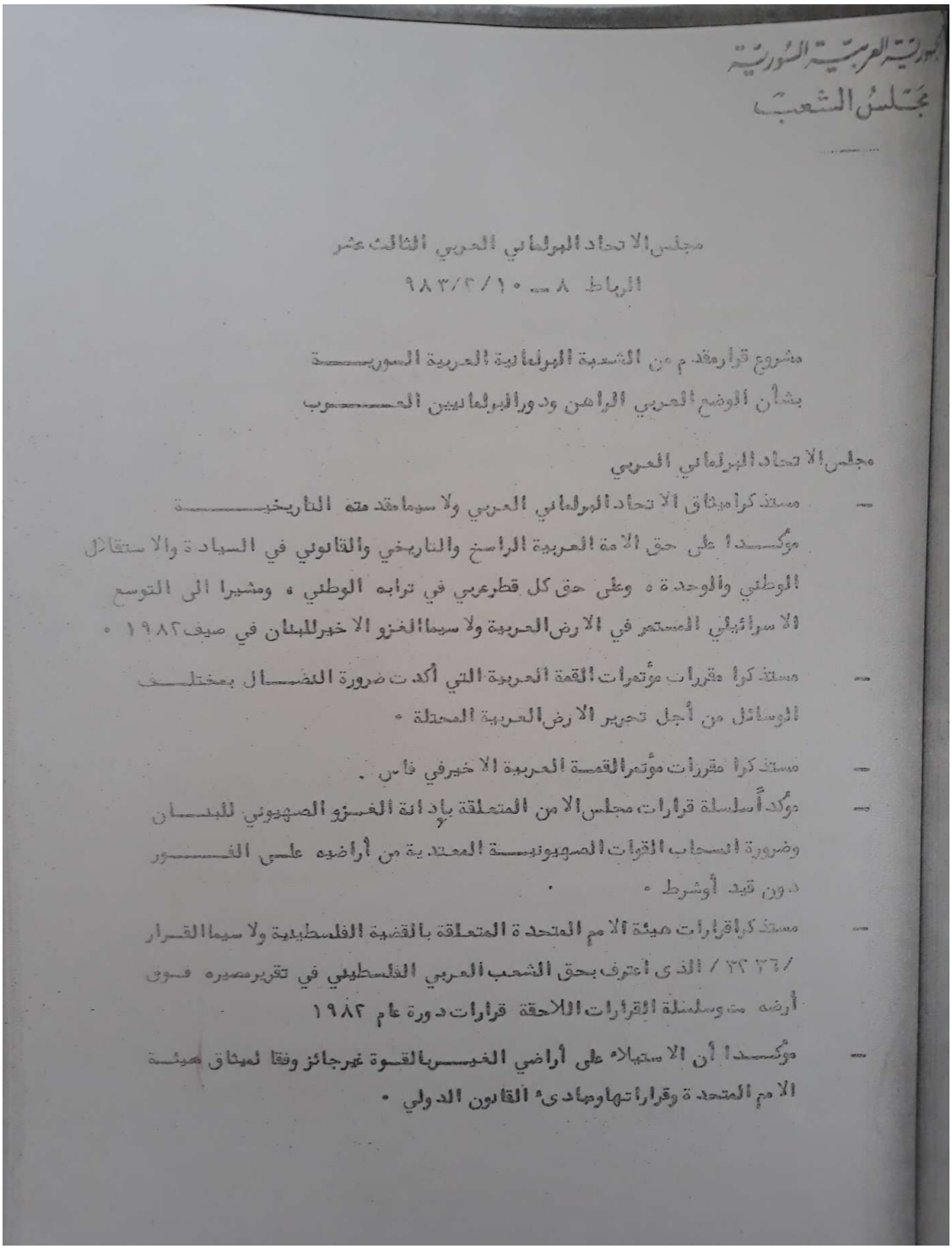
ويرحب المجلس بعقد هذا المؤتمر ويرجو له تمام التوفيق فى مهمته القومية .

ويقرر المجلس أن يظل اجتماعه مفتوحا ، على أن يستأنف جلساته فور انتهاء مؤتمر القمة السداسى لدراسة النتائج التى يتوصل اليها ، والاعداد لمؤتمر القمة العربى الشامل .

ويناشد المجلس أطراف النزاع التحلى بضبط النفس وتهيئة المناخ الملائم لانجاح الجهود العربية ، حتى يتم اجتماع مؤتمر القمة فى ظل التضامن والتآخى بين الأشقاء ، لمواجهة التحديات التى تهدد الأمة العربية فى حاضرها ومستقبلها .

المصدر: وثائق جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة شؤون مجلس الجامعة، مضابط ووثائق أحداث لبنان في المدة بين تشرين الأول/١٩٧٥ . تشرين الأول/١٩٧٦، قرار مجلس وزراء الخارجية بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٥، القاهرة، تشرين الأول ١٩٧٦، ص ٤١٨.

الملحق رقم ٢١: كلمة وفد الشعبة البرلمانية السورية أمام مجلس الاتحاد البرلماني العربي ١٩٨٣.



الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثالث عشر
الرباط ٨ - ١٠/٣/١٩٨٣

مشروع قرار مقدم من الشعبة البرلمانية العربية السورية
بشأن الوضع العربي الراهن ودور البرلمانيين العرب

مجلس الاتحاد البرلماني العربي

- مستذكرا ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ولا سيما مقدمته التاريخية مؤكدا على حق الامة العربية الراسخ والتاريخي والقانوني في السيادة والاستقلال الوطني والوحدة ، وعلى حق كل قطر عربي في ترابه الوطني ، ومشيرا الى التوسع الاسرائيلي المستمر في الارض العربية ولا سيما الغزو الاخير للبنان في صيف ١٩٨٢ .
- مستذكرا مقررات مؤتمرات القمة العربية التي أكدت ضرورة النضال بمختلف الوسائل من أجل تحرير الارض العربية المحتلة .
- مستذكرا مقررات مؤتمر القمة العربية الاخير في فاس .
- مؤكدا سلسلة قرارات مجلس الامن المتعلقة بادانة الغزو الصهيوني للبنان وضرورة انسحاب القوات الصهيونية المعتدية من أراضيه على الفور ودون قيد أو شرط .
- مستذكرا قرارات هيئة الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ولا سيما القرار ٣٢/٣٦ الذي اعترف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه ، وسلسلة القرارات اللاحقة قرارات دورة عام ١٩٨٢
- مؤكدا أن الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة غير جائز وفقا لميثاق هيئة الامم المتحدة وقراراتها ومبادىء القانون الدولي .

الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

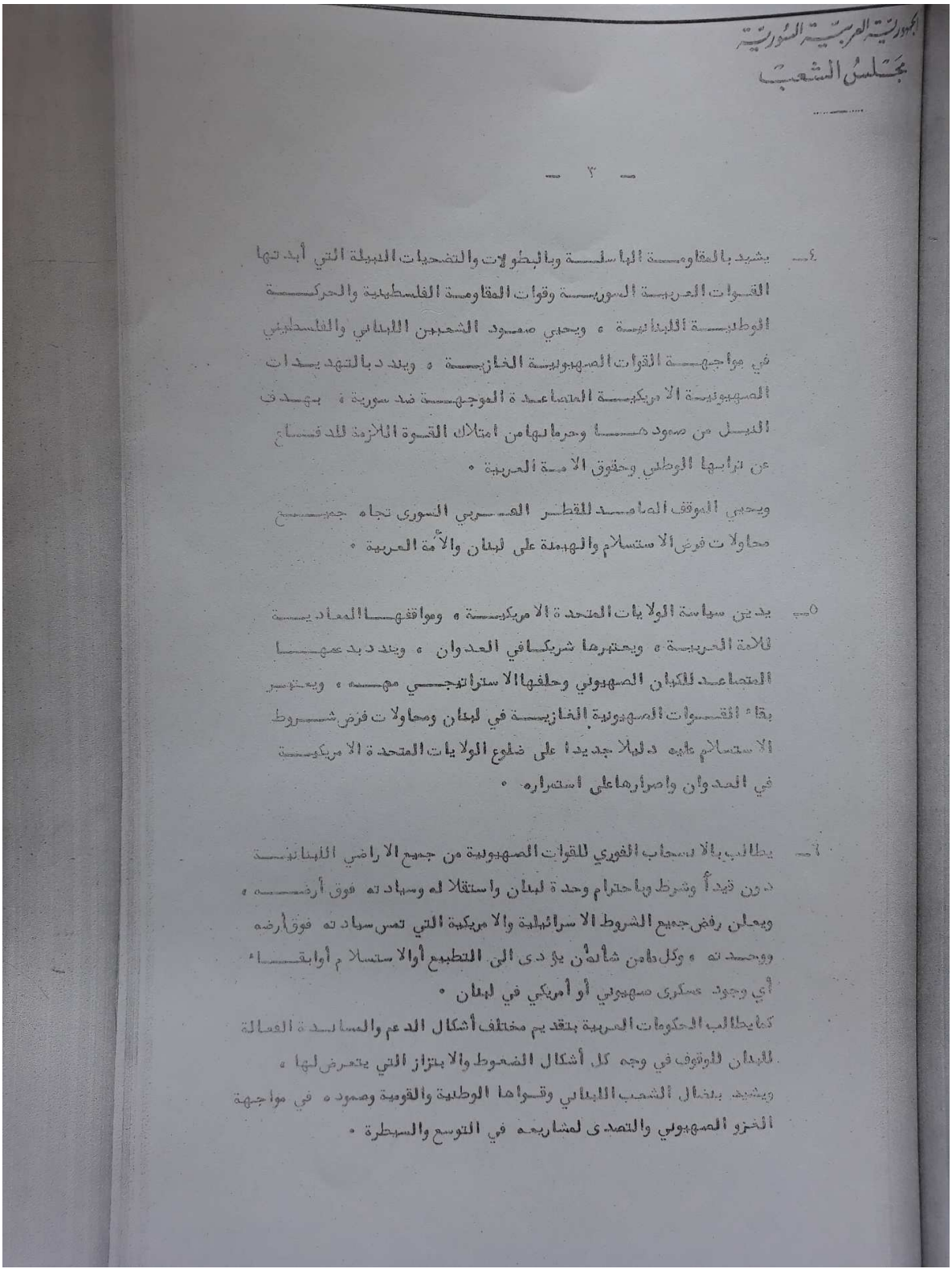
- ٢ -

١- يعتبر الغزو الصهيوني للبنان عدوانا صارخا على السيادة اللبنانية وعلى الامة العربية بأسرها ، وتصعيدا نوعيا خطيرا للمخطط التوسعي الصهيوني المدعوم من قبل الامبريالية ، يتجاوز الحدود المجاورة لفلسطين ويهدد الوطن العربي والوجود العربي .

٢- يدين بأقسى العبارات مارافق الغزو الصهيوني للبنان من قصف جوي وبحري وبري ، أدى الى قتل عشرات الألوف من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين وإلى تدمير المخيمات والقرى والمدن والعاصمة بيروت بوجه خاص ، كما أدى الى تشريد السكان المدنيين وحرمانهم من المأوى والقوت والدواء .

٣- يقرأن الفظائع التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا بتخطيط وتدبير من القوات الصهيونية والتي ذهب ضحيتها آلاف المدنيين العُزّل من فلسطينيين ولبنانيين ، هي جريمة إبادة جماعية همجية مضادة للجنس البشري وإنذار لما ينتظر العربَ على يد الغزاة الصهيونيين اذا لم يوضع لهم حد .

ويدين بشدة الاعتقال الجماعي لآلاف المواطنين وأعمال القمع والتعذيب ، التي تمارس ضدهم ، ويطالب برلمانات العالم والرأي العام العالمي ، بالضغط على امريكا واسرائيل باطلاق سراحهم على الفور .



الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

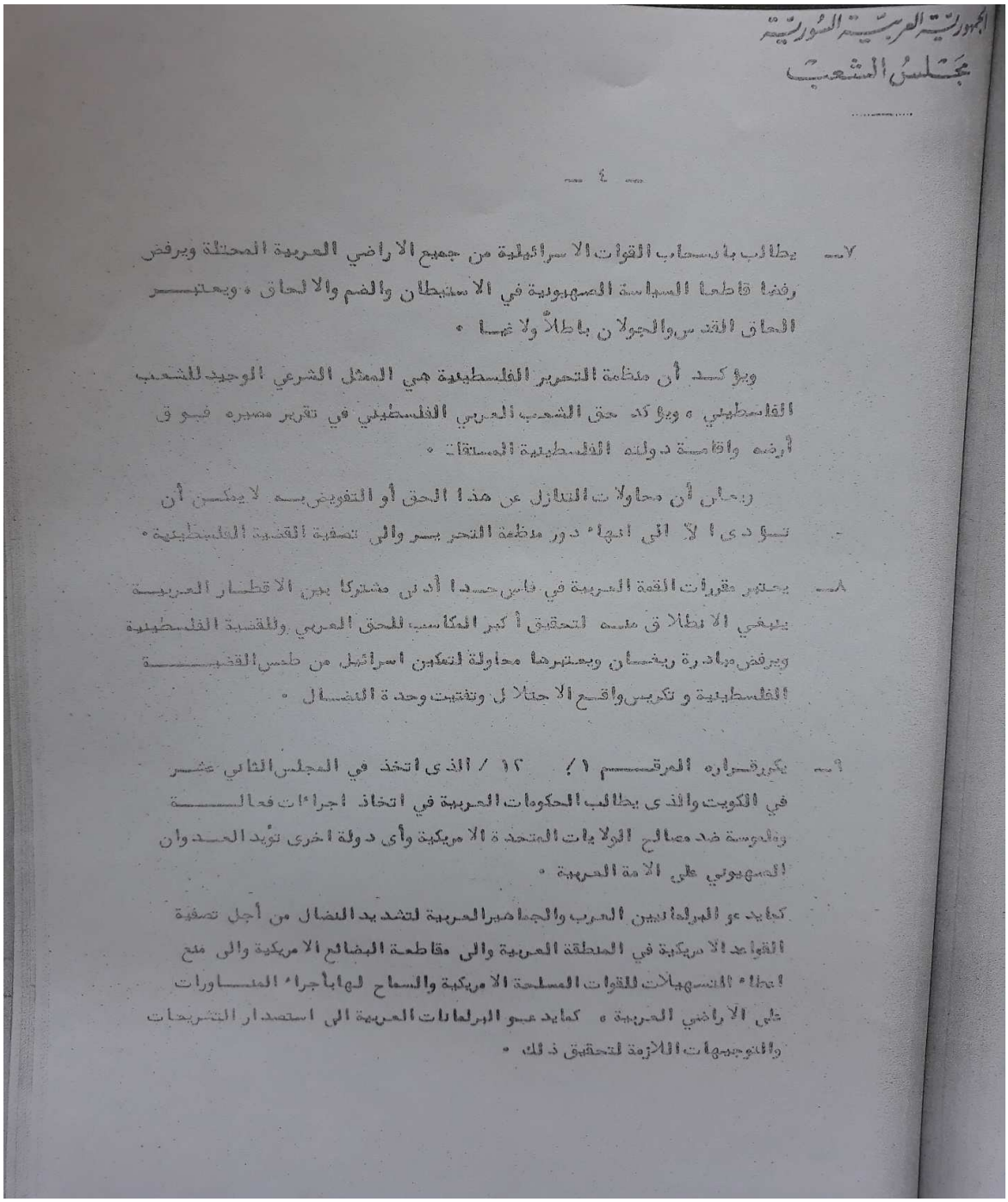
- ٢ -

٤- يشيد بالمقاومة الباسلة وبالبطولات والتضحيات النبيلة التي أبدتها القوات العربية السورية وقوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، ويحيي صمود الشعبين اللبناني والفلسطيني في مواجهة القوات الصهيونية الغازية ، ويندد بالتهديدات الصهيونية الامريكية المتصاعدة الموجهة ضد سورية ، بهدف النيل من صمودها وحرمانها من امتلاك القوة اللازمة للدفاع عن ترابها الوطني وحقوق الامة العربية .

ويحيي الموقف الصامد للقطر العربي السوري تجاه جميع محاولات فرض الاستسلام والهيمنة على لبنان والأمة العربية .

٥- يدين سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، ومواقفها المعادية للامة العربية ، ويعتبرها شريكا في العدوان ، ويندد بدعمها المتصاعد للكيان الصهيوني وحلفها الاستراتيجي معه ، ويعتبر بقاء القوات الصهيونية الغازية في لبنان ومحاولات فرض شروط الاستسلام عليه دليلا جديدا على خنوع الولايات المتحدة الامريكية في العدوان واصرارها على استمراره .

٦- يطالب بالانسحاب الفوري للقوات الصهيونية من جميع الاراضي اللبنانية دون قيد أو شرط واحترام وحدة لبنان واستقلاله وسيادته فوق أرضه ، ويعلن رفض جميع الشروط الاسرائيلية والامريكية التي تمس سيادته فوق أرضه ووحدته ، وكل ما من شأنه أن يؤدي الى التطبيع أو الاستسلام أو ابقاء أي وجود عسكري صهيوني أو أمريكي في لبنان .
كما يطالب الحكومات العربية بتقديم مختلف أشكال الدعم والمساندة العاجلة للبنان للوقوف في وجه كل أشكال الضغوط والابتزاز التي يتعرض لها ، ويشيد بنضال الشعب اللبناني وقواها الوطنية والقومية وصموده في مواجهة الغزو الصهيوني والتصدي لمشاريعه في التوسع والسيطرة .



الجمهورية العربية السورية
مجلس الشعب

- ٤ -

٧- يطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ويرفض رفضا قاطعا السياسة الصهيونية في الاستيطان والضم والالحاق ، ويعتبر الحاق القدس والجولان باطلاً ولاغيا .

ويؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ويؤكد حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

ويعلن أن محاولات التنازل عن هذا الحق أو التفويض به لا يمكن أن تؤدي الا الى انهاء دور منظمة التحرير والى تصفية القضية الفلسطينية .

٨- يعتبر مقررات القمة العربية في فاس حدا أدنى مشتركا بين الاقطار العربية ينبغي الانطلاق منه لتحقيق أكبر المكاسب للحق العربي والقضية الفلسطينية ويرفض مبادرة ريغان ويعتبرها محاولة لتمكين اسرائيل من طمس القضية الفلسطينية وتكريس واقع الاحتلال وتفتيت وحدة الشمال .

٩- يكرر قراره المرقم ١/ ١٢ / الذي اتخذ في المجلس الثاني عشر في الكويت والذي يطالب الحكومات العربية في اتخاذ اجراءات فعالة وملموسة ضد مصالح الولايات المتحدة الامريكية وأي دولة اخرى تؤيد العدوان الصهيوني على الامة العربية .

كما يدعو البرلمانيين العرب والجماهير العربية لتشديد النضال من أجل تصفية القواعد الامريكية في المنطقة العربية والى مقاطعة البضائع الامريكية والى منع اعطاء التسهيلات للقوات المسلحة الامريكية والسماح لها بأجراء المناورات على الاراضي العربية ، كما يدعو البرلمانات العربية الى اصدار التشريعات والتوجيهات اللازمة لتحقيق ذلك .

المصدر: مكتبة وزارة الخارجية السورية: وثائق مجلس الشعبة البرلمانية السورية أمام مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثالث عشر في المغرب ١٩٨٣/ بشأن الوضع اللبناني ووقوف سورية إلى جانبه، ص ٩-١٢.

الملحق رقم ٢٢: وثيقة اتفاق الطائف.

اتفاق الطائف
وثيقـة الوفاق الوطني اللبناني

صدقت في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥/١١/١٩٨٩

أولاً: المبادئ العامة والإصلاحات.

١- المبادئ العامة.

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب -لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج- لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د- الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ -النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و- النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز- الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.ح -العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط- أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها

والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

ب-مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣ - كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤ - الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس لا شيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة

التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد اطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم .ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة .أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة الى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرأس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

8- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً دائماً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز

ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء، مجلس الـ وزراء يجتمـ ع دورياً في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعـ ضائه. ويتخـ ذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية مـ ا يأتي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، المخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعـ ادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قـ انون الجنـ سية، قـ وانين الأحـ وال الشخصية، إقالة الوزراء.

د- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعيـ ة ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها.

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د -عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ -- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقـ ة مجلـ س الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجـ راءات الملائمـ ة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئـ يس مجلـ س النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية مهمة الهيئـ ة دراسـ ة واقتـ راح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الإدارية.

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكّل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويُسنّ قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- يُنشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- تسمية معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب- تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ج- تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية. وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات لوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما انه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة اشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من والى الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

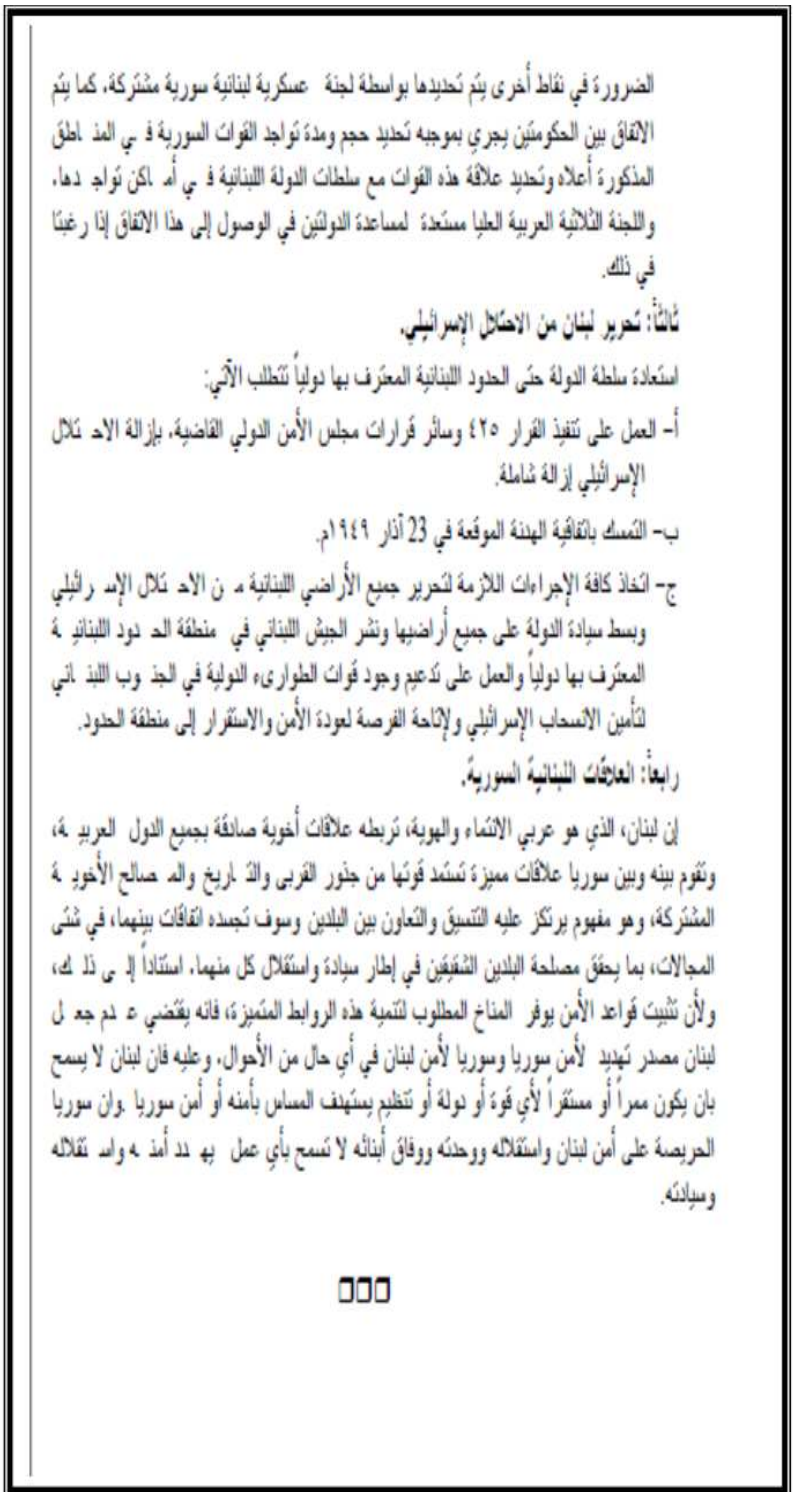
ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير. وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومة اللبنانية، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المدير جعبين دارة، وإذا دعت



الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة، كما يتم الاتفاق بين الحكومتين بجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها، واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية، بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما، استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فانه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال، وعليه فان لبنان لا يسمح بان يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وان سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

□□□

المصدر: عبد العزيز محمود أبو فضة: الحرب السادسة التي شنها العدو على حزب الله في لبنان تموز ٢٠٠٦، دار الراية، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٧٧-١٨٦